

كتاب المنتقى
شرح موطأ الإمام مالك بن أنس

الشيخ أبو الوليد البجلي الأندلسي

المجلد الثاني



﴿ الجزء السابع من ﴾

كتاب

المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه

تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أبي يزيد بن واثق

الباجي الاندلسي من أعيان الطبقة العاشرة من علماء السادة

المالكية المولود سنة ٤٠٣ هـ المتوفى سنة ٤٩٤ هـ

رحمه الله ورضي عنه

و الطبعة الاولى - سنة ١٣٣٧ هـ

مطبعة النفاذ بحوزة جامعة بصر

الطبعة الثانية

دار الكتاب الاسلامي

القاهرة



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب المكتب)

﴿ القضاء في المكتب ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن نافع أن عبد الله بن

عمر كان يقول المكتب

عبد مائق عليه من

كتابته شيء • وحدثني

مالك أنه بلغه أن عروة بن

الزبير وسليمان بن يسار

كانا يقولان المكتب

عبد مائق عليه من كتابته

شيء • قال مالك وهو رأي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كتاب المكتب ﴾

(القضاء في المكتب)

ص • مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول المكتب عبد مائق عليه من كتابته شيء • مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكتب عبد مائق عليه من كتابته شيء • قال مالك وهو رأي • ش • وقد روى مثل هذا عن جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة وعثمان بن عفان وقالة ابن المسيب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق غيره ثلث وما روى من ذلك بجملة أن يزيد بن جهمي أحدهما أن حكم المكتب مائق عليه من كتابته شيء حكم العبد في جراحه وحدوده وشهادته وقذفه وطلاقه ونفي القصاص عن الحر يقاتله وغير ذلك من أحكام العبد والوجه الثاني أن جميع رقيق لا يعتق منه شيء ويهذب الوجهين قال مالك والزهرى وأبو حنيفة والشافعي وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال المكتب يورث بقدر ما أدى ويجهل الحد بقدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى وتسكون دية بقدر ما أدى يعتق منه بالحساب ونحوه قال ابن عباس وروى عن عمر أنه إذا أدى المكتب الشطر فلارق عليه وروى عن ابن مسعود وشريح إذا أدى الثلث فهو غريم بمعنى أنه حر وإنما يطالب بما عليه في ذمته والدليل على ما نقله ما حكيه يزيد بن ثابت عن علي رضي الله عنهما أنه قال له أكنس ترجه لو نزل بعد احصان قال لا قال أفخير شهادته قال لا قال فهو عبد مائق عليه درهم ونحو ذلك أنه حكم من أحكام الرق فلم يزل منع بقاء

ثمن من الكتابة أصل ذلك قبول الشهادة ص **ع** قال مالك فإن ذلك المكتوب ترك مالا أكثر مما بقي عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب علمهم ورثوا ما بقي من المال بعد قضاء كتابته **ع** مالك عن جدي بن قيس المسكي أن مكاتبا كان لابن المتوكل ذلك بمكة ترك عليه بقية من كتابته وديونا للناس وترك ابنته فأشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك فكتب إليه عبد الملك أن يبدأ بديون الناس ثم افض ما بقي من كتابته ثم اقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه **ع** ش قوله في المكتوب ترك المال يزيد على كتابته ويترك ولدا لم يحكم المكتوب أمالاه كاتب علمهم أو ولدوا معه في الكتابة فانه يؤذى عنه ملقى عليه من الكتابة لا لا يؤخر قال الشيخ أبو القاسم وكذلك لو لم يترك إلا ولاء قال القاضي أبو محمد إن الديون المؤجلة تحمل بموت من تكون عليه وهذا الفصل يقتضي أوله أن الكتابة لا تبطل بالموت إذا بقي من يقوم بها وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقلوه أن هذا عقيدتي يقتضي عوضا يرمي أحد المتاعين فلا تبطل بموت من عقده إذا كان معه في العقد من يقوم به كالبيع والإجارة بموت المستاجر وإن لم يكن فبترك من المال وفاء لم يرجع إلى السيد وأخذه من شركه في المكتبة يسعون به أن كانوا من أهل السبي لأن حقهم يتعلق بذلك المال

(فصل) وقوله وورث الولد ما بقي من المال بعد أداء الكتابة يريد أنهم يسعون بأداء الكتابة لأن ذلك مقتضى عقد الكتابة كالمات عن غير مال فأدوا من أموالهم لتعاقب الأداء وإذا اعتقوا بمأذوا عن أنفسهم من مال أبيهم ورثوا بقية هذا قول مالك وقال أبو حنيفة يرثونه أرثته الأحرار وهو قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومعاوية بن أبي سفيان وطاوس والثوري والشافعي والسيدي والجسن وابن سيرين وقال ابن عمر جميع ما ترك السيد ونحوه روي عن عمر وزيد بن ثابت ووجه القول الذي ذهب إليه مالك أنه إذا لم يكن للمكتوب أن يعجز نفسه مع القوة على الأداء ووجود المال وكان ما تركه المكتوب بيده موجودا ولم يكن للسيد الامتناع من أخذه أن يحمله العبد كان حال العبد مراعيا فان وصل المال إلى السيد علمنا أنه كان قد استحق الحرية من يوم وجود المال وظهور رده عنده لاسيما ومن شركه في الكتابة فقد ملق حقه به فأداه ما أتاه المال إلى السيد قضى بأنه كان له حكم الحرية قبل موته وهذا كان حكم كل من معه في الكتابة فوجب أن يرثوا ما فضل من ماله بعد أداء كتابته ووجهنا وإن حق سائر من معه في المكتبة قد يتعلق بهذا المال وكذلك لو أراد أن يهب منه وأذن له في ذلك السيد لكان لمن معه في الكتابة متعنه ذلك فإذا تعلق به حق من شركه في الكتابة وجب أن يتأذى منه الكتابة لأن ذلك وجه تعلق حقوقهم به ومن قال أنهم يعترفون منه قالهم يرثونه والناس بين قائلين قائل يقول هو السيد لا يعترفون منه ولا يرثونه فقد أحدث قولنا ثالثا خالف به الإجماع ووجه القول الثاني أن حكمه حكم العبد بدليل أنه لو تلف المال قبل أن يصل إلى السيد رثوه وهو ومن معه في الكتابة فإذا ثبت أن له حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد وغيرهم من الورثة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فما حكم الولد عند مالك فأما غير الولد فقد ذكر الشيخ أبو القاسم في ذلك رأيين أحدهما أنه لا يرثه الأولاد المكتوبون معه والثانية يرثه ولده وسائر ذريته ونحوه ذكر القاضي أبو محمد في معونته وفي الموازنة اختلف فيمن يرث المكتوب قبل موته من يعترف على الحر بالملك فأما ما بين أخ فلا والسيد أو أخ منهم قاله عبد الملك وقاله ابن القاسم مرة ثم قال هو وابن

قال مالك فإن ذلك المكتوب ترك مالا أكثر مما بقي عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب علمهم ورثوا ما بقي من المال بعد قضاء كتابته **ع** مالك عن جدي بن قيس المسكي أن مكاتبا كان لابن المتوكل ذلك بمكة ترك عليه بقية من كتابته وديونا للناس وترك ابنته فأشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك فكتب إليه عبد الملك أن يبدأ بديون الناس ثم افض ما بقي من كتابته ثم اقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه **ع** ش قوله في المكتوب ترك المال يزيد على كتابته ويترك ولدا لم يحكم المكتوب أمالاه كاتب علمهم أو ولدوا معه في الكتابة فانه يؤذى عنه ملقى عليه من الكتابة لا لا يؤخر قال الشيخ أبو القاسم وكذلك لو لم يترك إلا ولاء قال القاضي أبو محمد إن الديون المؤجلة تحمل بموت من تكون عليه وهذا الفصل يقتضي أوله أن الكتابة لا تبطل بالموت إذا بقي من يقوم بها وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقلوه أن هذا عقيدتي يقتضي عوضا يرمي أحد المتاعين فلا تبطل بموت من عقده إذا كان معه في العقد من يقوم به كالبيع والإجارة بموت المستاجر وإن لم يكن فبترك من المال وفاء لم يرجع إلى السيد وأخذه من شركه في المكتبة يسعون به أن كانوا من أهل السبي لأن حقهم يتعلق بذلك المال

عبدالحكم وأشهب وأصبغ برثته من برث الحر من عم وغيره من نساء ورجال فعلى هذا ينقسم إلى ثلاث روايات أحدها أنه لا يرثه إلا الولد . والثانية فلا يرثه إلا من يعق على الحر وهم الأب والأخوة والثالثة يوارثه كل من يوارث الأحرار . وجه القول الأول ما حكي به أبو محمدان الولد ينفرد بالدخل معه في الكتابة إذا حدثوا بعد عقدها فاختصوا لذلك ميراثه وكانوا يزيله الأب العاقل للكتابة وبذلك فرق بينهم وبين سائر الورثة لانهم لا يدخلون في الكتابة بعد انعقادها . ووجه الرواية الثانية أن من يعق على الحر يدخل في ميراث المكتتب كالولد . ووجه الرواية الثالثة ما حكي به القاضي أبو محمد أن من ورثه ولده ورثه سائر ورثته كالحر وهذا التعليل من القاضي أبي محمد يقتضى دخول الزوجة في هذه الورثة وهو ظاهر قول ابن عبدالحكم وأشهب . وقال ابن المواز آخر قول مالك أنها لا يرثه وتعتق بماترك وكذلك روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أنها لا يرثه ولا يرثها ولا يرجع أحدهما على الآخر بما أدى عنه في الكتابة . ووجه القول الأول أنه من ورثه سائر ورثته القروض والتعصيب فان زوجه ورثته كالحر . ووجه الرواية الثانية في المنع أنها تناسب ميرثته كالأجنبية (مسئلة) وهذا فحين كان معه في الكتابة بمن ذكرنا من عقدت عليه الكتابة أو ولده في الكتابة وإن لم يعقد عليه فأما من لم يكن معه في الكتابة فإنه لا يرث من هذا المال شيئا سواء كان حرا أو عبدا وإذا كان أو غيره قال مالك وأصحابه وقدرى عن الزهري أن ولده الذين في الكتابة ولده الأحرار جميعا يرثون المال على فرائضهم . وتقدم قول أبي حنيفة برثته ورثته الأحرار . وجه قول مالك أن انتقال هذا المال إلى من كان معه في الكتابة ليس على وجه الورثة المحضة وانما هو لأن من شاركه في عقد الكتابة فمقتضى حقه بماله الذي بيده والذي يكتسبه في المستقبل لانه يعق منوان كره ذلك المكتتب الذي له المال ويتعلق أيضا بذلك المال حق السيد على وجه لانه ليس له أن يدخل معه فيمن يعق به لأن ذلك مانع من نصير المال إلى السيد ومانع من عتق الذي له المال إذا احتاج إلى الاتفاق على من يدخل معه في الكتابة . وجه الرواية الثانية عن نفسه لمرض أو غيره فإذا كان للمكتتب الذي له المال أن يدخل مع نفسه في الكتابة من يسقط منه حق السيد ثبت أن ذلك أحق بالمال من السيد فلذلك كان أحق منه بمفضل من المال بعد أداء الكتابة فأما من ليس معه في الكتابة فلا حق له في ذلك لانه لم يعق في حياته فيورث بعد موته . وسنذكر بعد ذلك من يدخل معه في الكتابة من ولد وغيره بلذن السيد وغيره . وأيضا فان موت المكتتب لا يسقط عنهم شيئا من الكتابة فلم يترك ما لا يسعوا في جميع الكتابة ولم يعقوا إلا بأداء جميعها فكما ينزههم أن يؤدوا عنه ولا يرجعوا يؤدوا عنهم ولا يرجع عليهم فكذلك يكونون أحق بمفضل من ماله لأن الكتابة تأثيرا في اختصاص بعضهم بمال بعض للكتابة والقراءة أو للكتابة والولاء والله أعلم وأحكم فهذا على طريق مقال رحمة الله والذي يظهر أن قول ابن عمر في ذلك أقيس وأظهر إذا مال كل السيد لانه عبيد مابق عليه درهم والله أعلم وأحكم (مسئلة) فإذا قلنا أن من كان معه من ولده في الكتابة يرثون فضل ماله فهل يكونون أحق بولاء من يعق من مكنته أو غيرهم . روى عبد الملك في الموازنة إذا توفي المكتتب عن مكاتب وللأعلى ولدى الكتابة وولد أحرار فمضى الذين في الكتابة وأدوا أن ولاد المكتتب الأسفل لهم دون الأحرار وجعله مالك كالملك وقوله أشهب . وقال ابن الماجشون إذا لم يعق قبل موته لم يكن لولده الذين في كتابته ولا الأحرار منهم ولا مكنته عتق مكنته في حياته أو بعد موته لانه لم يثبت لسيده ولاؤه وليس ذلك كإله . وقال محمد لا يعجبني قول عبد الملك ولم يكن ولاد

مكتبة لمن في الكتابة من ولده لم يكن ولا أم ولده لمن معه في الكتابة من ولده منها ولا من غيرها وقد قال مالك وأصحابه إن ولاءناهم

(فصل) واحتجاج مالك في ذلك بحديث جيه بن قيس في قصة ابن المتوكّل لقنق بالأتار ولعمري أن الأتار في ذلك كثيرة عن الصعابة والتأبعين وقد أوردنا الكثير وخلاف من خالف في ذلك أيضا ظاهرة كل عند والمثله حافلة. وقد روى هذا الحديث عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة عبد الله بن بكر أن عبادا مولى المتوكّل مات مكتبا فدفق النصف من كتابه وترك مالا كثيرا وابنته حرة كانت أمها حرة فكتب عبد الملك أن يقضى مالي من كتابه ومالي من ماله بين ابنته ومواليه قال في عمر وأراه الأبا بنه **ع** قال مالك الأمر عندنا أن ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأل ذلك ولم أعلم أن أحدا من الأئمة كره رجلا على أن يكتب عبده وقدمت بعض أهل العلم أذائل عن ذلك فقيل له أن الله تبارك وتعالى يقول فكتبوه من علمتم فيهم خيرا يتلو هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصلدا وإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله **ع** قال مالك وأما ذلك أمر إذا نزل تعالى فيه للناس وليس بواجب عليهم **ع** ثم قوله ليس على سيد البسدان يكتبه برب الله تعالى علم أن لا يجبر على ذلك ولا يقضى به عليه وهو من باب مالك وأبي حنيفة وجهور الفقهاء وقد روى عن عطاء أن ذلك واجب عليه قال ولا أترعه من أحد والدليل على ما نقوله أن هذا معنى يقضى إلى العتق بالفاصل **ع** ليه السيد كاستلاد والتدبير والعتق إلى أجل ولأن كل عقد لا يجبر السيد على إخراج العبد عن ملكه بدون القيمة مع السلامة فإنه لا يجبر على ذلك بالعتق ولا أنكرتها كالسهم

[illegible]

(فصل) وقول مالك عن بعض أهل العلم إذا قيل إنه إن الله عز وجل يقول في كتابه فكل يوم إن علمت فيهم خيرا يلوهم إن الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا فإذا قضيت الصلاة تشرعوا في الأرض وابتغوا من فضل الله أراد أن هذا اللفظ يحمل غير الوجوب وأهمل كل ما ورد بهذه الصفة وأجاب قد يكون منه المتدبر والمباح وغير ذلك مما تحمله هذه الصيغة المعاني ويحتمل أن يراد به هذه الصفة إذا وردت بعد الحض وأنها محمولة طرفة على الإباحة وقد قل ذلك القاضي أبو محمد وكثير من أعياننا وأشار إليه أبو إسحق في أحكامه ونقل في ذلك أن جنس هذا القدر محظور لعلفه

* قال مالك الأمر عندنا
 أنه ليس على سيد العبد
 أن يكرهه إذا سأل ذلك ولم
 اسمع أن أحدا من الأئمة
 أكره رجلا على أن
 يكتب عبده وقد سمعت
 بعض أهل العلم إذا سأل
 عن ذلك قيل له إن الله
 تبارك وتعالى يقول
 فكذبوا إن علمت فيه
 خيرا متلوها بين الآيتين
 وإذا حلتم فاصطادوا فإذا
 قضيت الصلاة فانتشروا
 في الأرض وابتغوا من
 فضل الله * قال مالك
 وأما ذلك أمر أذن الله عز
 وجل فيه للناس وليس
 بواجب عليهم

بمجهول وهو ما كتب عليه أوزقة العبدان عجز عن الأداء ثم وردت الاباحة بالكتابة بعد ذلك فكان ظاهر هذا الاباحة وهذا مقصود قوله وما يحصل منه وان كنت قد جرت الى تبينه وليس عندي هذا بالقوى لان الذي وقع فيه الخلاف بين أصحابنا انما هو أن يشب حظر ثم بين انقضاء مدته بالاباحة نحو قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ثم بين انقضاء مدة الحریم لقوله واذا حلتم فاصطادوا وقال تعالى في السبي الى الجمعة اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكره الله وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء للصلاة الجمعة ثم بين انقضاء وقت الحریم بقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض والصحيح عندي أن لفظ افعل اذا ورد بعد الخطر انما يعلى بها في الوجوب الآن بدل الدليل على صرفها عن ذلك ونقول تعالى فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم فبين انقضاء مدة تحريم قتال المشركين باليجاب قتلهم وقد رأيت ذلك في أحكام الفصول فاذا اثنان لفظة افعل بعد الخطر على باهما من الوجوب الآن يعمل عن ذلك يدل على أن يكون المراد بقوله تعالى فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا النذب ويحفل أن يرد به الاباحة وقد قال الشيخ أبو اسحاق بن شعبان على الحض والنذب وقال القاضي أبو اسحاق والقاضي أبو محمد على الاباحة وروى الشيخ أبو اسحاق في تقريره إن كاتبوهم على الاباحة والابتاء مندوب اليه فاذا اقلنا بقول من تقدم من شوخنا لفظة افعل بعد الخطر يقتضي الاباحة فان قوله فكاتبوهم على ما تأوله القاضيان على الاباحة وقد تقدم عند ابتدائي بالقول فيه أن هذا ليس يحظر يتبين انقضاءه بلفظة افعل وانما ندعى ما أشار اليه حكمت عند علمائنا صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرأ وعن الغر ثم خص منه قدرا ما بقي فاما هي لفظة افعل وأردت للتخصيص فيجب أن لا تقتضي الاباحة عند من ذهب هذا المذهب لكنهما قد صرحا بعمله على الاباحة غير أن القاضي أباسحق لا يكاد يتأدى على تحريم القول فيه فيقول مرة ما تقدم ويقول مرة أخرى هو اذن وترغب والاذن غير الترغيب لان الاذن انما يقتضي الاباحة خاصة وتعليق الفعل بسببه المأذون له والترغيب بمعنى الحض والنذب يقتضي استماع الفعل منه على وجه الاستعلاء وقد يقول مع قوله انه اذن واباحة هو أمر فهو يحفل أن يري بذلك الترغيب الذي ذمته ذكره عنه ويحفل أن يدعى الاباحة أمرا فان القاضي أبالذرج يقول ان المباح ما مور به والذي عليه جمهور أصحابنا الأصوليين ان المباح ليس بما مور به وقد بينته في أحكام الفصول واستدل القاضي أبو اسحاق على أن الكتابة لا تجب على السيد ولا يجبر عليها بقوله تعالى ان علمتم فيهم خيرا فلما رد ذلك الى علم السيد وهو أمر غير واجب لغيره من الخلق في غيره ثبت أنه لا يجب عليه لانه لم يجعل للحكام فيه دخلا ولو كان مما يجب عليه لقال فكاتبوهم ان ثبت أن فيهم خيرا وقد اختلف الناس في الخبر فقال مجاهد وابن عباس وكثير من العلماء هو المال والقوة على الأداء وبه قال القاضي الشيخ أبو اسحاق واستدل على ذلك بأن الخبر اذا ذكر في أمور الدنيا فاما هو المال قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين والأقربين فالمراد به المال وروى ابن المواز عن مالك اخيرا القوة على الأداء وروى عن عبيدة السلماني ان علمتم فيهم خيرا ان أقاموا الصلاة وروى عن الحسن ان علمتم فيهم خيرا ديناً وأمانة وقال ابراهيم النخعي ان علمتم فيهم خيرا بما كانوا وفاء (مسئلة) اذ ثبت أن الكتابة على النذب والاباحة على ما تقدم من قول شوخنا المالكيين فانه قد شرط فيه الخير وهو القوة على الأداء وأما من ضعف عن الأداء كالصغير الذي لا مال له فقال ابن القاسم لأبأس أن يكتب

وقال أشهب أن كاتب تفسخ الا ان يوث بالأداء أو يكوله مال يؤدى، منه يؤدى منه ويعتد وكذلك
الأمة التي لاصنعة لها ر واه ابن المواز عنه وجه قول ابن القاسم ان من جاز انتزاع عمله مع تمام رة
جازت مكاتبته كال كبير وجه قول أشهب أن صفة صفة العاجز عن أداء الكتابة (فرع) اذا
ثبت ان حكم الصغير المنع من الكتابة فقدر وى الديماطى عن أشهب ان ابن عشرين لا يجوز
كتابتها وجه ذلك ان العشرين سنين حد بين كثير من أحكام الصغير والكبير ولذلك كانت حدا في
الضرب على الصلاة لقوته على العمل والتفريق في المضاجع لقوته على الانفراد وغير ذلك من المعاني
فن زاد على العشرين سنين زيادة بينة بمعدل ان يجيز أشهب كتابته لقوته على السعاية التي هي
أكثر عملان الصلاة وما جرى مجراها (مسئلة) وأما من لا حرفة له من العبيد فقد جاز مالك
كتابتها قال ابن القاسم ولو كان يستل الناس جازت كتابته وروى منع ذلك عن عمر وابن عمر
قال في النوادر وبه قال بعض البغداديين من أصحابنا وروى عن علي الجاحض وبه قال الحسن
البحري والدليل على جواز ذلك انه يجوز انتزاع عمله مع تمام الملك عليه كالذى له حرفة (مسئلة)
وخل يجوز للسيد اجار عبده على الكتابة وروى بعض البغداديين عن مالك ان السيد اكره
عبده على الكتابة كماله ان يعقده على ان يتبعه بمال وكلامه أن ينسكه ويؤاخره ويعتقه ولا ضرر
عليه في ذلك ولا يؤدى ما فضل عن نفقته وبه قال ابن المواز وقال ابن القاسم من رواية ابن حبيب
عنه لا يزم الكتابة الا لرضى العبدور واه ابن المواز عن أشهب قال وان كان يغير رضاه لم يزمه
وكتلت قال عبد الملك وجه قول مالك ما احتج به وقد قال ابن القاسم ان الزم عبده الكتابة
فرضي أحدها ولم يرض الآخر لم يزمه ذلك ويرجع عليه بما أتى عنه وكذلك ان كان أحدها غائباً وجه
القول الآخر قوله تعالى فكاتبوه ان علمتم فيهم خيراً والمكاتبه انما هي على وزن مفاعلة وذلك
فعل اثنتين فلو لم يعتبر رضى السيد والعبد لأضيف الفعل الى السيد خاصة كالعتق والتدبير واحتج
الشيخ أبو اسحق بهذا القول بقوله تعالى والذين يتقون الكتاب بمالككم فكتبكم
ان علمتم فيهم خيراً انقص بالكتابة من دعاها ورغب فيها ومن جهة المعنى انها معاوضة لم يتم أحد
العوضين الا بتام الآخر فاعتبر فيها رضى المتعوضين كالبيع والاجارة وبهذا تفارق تعجيل العتق
على ما قال فان ذلك يزم العبد لأن أحد العوضين وهو العتق يتعجل والله أعلم وأحكم ص مالك
وسمعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله تبارك وتعالى وآتوه من مال الله الذي آتاكم ان ذلك ان
يكتب الرجل غلامه ثم يضع عنه من آخر كتابته شيئاً مسمى قال مالك فهذا الذي سمعت من أهل العلم
وأدركت عمل أناس على ذلك عندنا قال مالك وقد بدلتني ان عبداً بن عمر كاتب غلامه على خمسة
ونلاثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ثم ش قوله تعالى وآتوه من مال
الله الذي آتاكم قال سمعت بعض أهل العلم يقول هو ان يضع الرجل عن مكاتبه من آخر كتابته شيئاً
قال ابن الجهم أكثر الصعابة تأمر من بذلك من غير قضاء ولا جبر ولو كانت واجبة لكانت عبودية
وروى الشيخ أبو القاسم عن مالك ان الايتام مندوب اليه وليس بفرض وروى ذلك عن عثمان
ابن عفان رضى الله عنه وروى نحوه عن علي رضى الله عنه قال عيسى بن دينار لا ينبغي لأحد ان
يدفع الوضع وقد رغب الله تعالى فيه وحض عليه فمن أي أن يضع شيئاً فذلك له وقد ترك الفضل
وروى عن ربيعة بن حصين الأسلمي انه قال في ذلك حض الله الناس أجمعين على ان يفعلوه وروى
عن عمر وغيره ان معنى ذلك ان يعطيه سيده من الزكاة عند عقد الكتابة وروى عن زيد بن أسلم

قال مالك وسمعت بعض
أهل العلم يقولون في قول الله
تبارك وتعالى وآتوه من
مال الله الذي آتاكم ان ذلك
أن يكتب الرجل غلامه
ثم يضع عنه من آخر كتابته
شيئاً مسمى قال مالك
فهذا الذي سمعت من
أهل العلم وأدركت عمل
الناس على ذلك عندنا
قال مالك وقد بلغني
أن عبداً بن عمر كاتب
غلامه على خمسة
ونلاثين ألف درهم ثم
وضع عنه من آخر كتابته
خمس آلاف درهم

ان معنى ذلك ان يعطيه الامير من الزكاة ولا يعطيه السيد شيئا ه قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه
والأظهر عندي والذي ذهب اليه مالكا ان المخاطبة للسيد لأنه الذى خوطب بالكتابة والمال الذى
آتاه الله انما يندب الى أن يعطى منه خيرا لاعطاء وذلك هو ما علق بالكتابة ويكون فى آخر الكتابة
لأنه هو وقت تمامها وهو عند ذلك على التنب على ما تقدم وقال الشافعى وهو على الوجوب والدليل
على ما نقله انه عقد على رقبة العبد فلم يجب على السيد فيه إيتاء كيعه أو عتقه ص ه قال مالك
الأمر عندنا ان المكتتب اذا كاتب سيده تبعه ما له ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم فى كتابته ه ش
قوله يتبعه ما له يستعمل وجهين أحدهما عند عقد الكتابة ودون ظاهر لفظ الموطن قال الشيخ أبو
القاسم من كاتب عبد أو له مال يتبعه وقال عطاء وعمر بن دينار وغيرهما لا أعلم فيه خلافا إلا ما روى
عبد ازارق عن النخعي من كاتب عبد أو باعه فله السيد والدليل لما عليه الجماعة ان ما كان له من
مال عمله السيد أو لم يعلمه فانه لا يكون للسيد بعد عقد الكتابة انتزاعا وإنما انقضت الكتابة على أن
يستعين المكتتب بما معه من المال على أداء كتابته وذلك ان ما يكتبه حل كتابته لاحق لسيد فيه
ولاه منه فلا يجوز للسيد انتزاع مائت فى يده من ماله ومأثر الى رابعة عن النخعي الا وهما
يفارق المكتتب المدر والمعتق الى أجل وأم الولد فان السيد أحق بما يكسبون بعد العتق المؤجل
والتدبير والاستيلاء فلذلك كان له انتزاع أموالهم ووجه آخر ان المدر والمعتق الى أجل وأم الولد
يلزم السيد لانفاق عليهم ولا يلزمه الانفاق على المكتتب ولا على ولده الذين معه فى الكتابة قاله
الشيخ أبو اسحق والوجه الثانى ان المكتتب يتبعه ماله اذا نكح عتقه وقيل القاضي أبو محمد اذا
أعتق المكتتب بالأداء يتبعه ماله قال لأن الكتابة عقد معاوضة على النفس والمال
(فصل) وقوله ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم يريد بذلك من تزوج من ولده من ولده من أمته
قبل عقد الكتابة وعلى هذا مالكا واللفظها وذلك ان الولدان كان للبعد من أمته فهو رقيق لسيد
وليس رقيق له ماله فيتبعه كالتبعه ماله وانما حكمه حكم مال السيد فلا ينبغي أن يتبع العبد فى عقد
كتابته ولا غيرها إلا أن يشترطه أبوه فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد جمعها عقد الكتابة
بان يشترطه أبوه فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد وأما ان كان الابن للعبد من زوجة
فانه ان كانت أمه حرة فهو حر لأن الولد يتبع للأُم فى الحرية والرق وان كانت أمه أمه فهو عبد لسيد
وانما الذى ذكره مالكا فى هذه المسئلة ولدا المكتتب من أمته ص ه قال وسعت مالكا يقول
فى المكتتب يكتبه سيده وله جارية بها حل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فانه لا يتبعه ذلك
الولد لأنه لم يكن دخلا فى كتابته وهو لسيد فأما الجارية فانها المكتتب لأنها من ماله ه ش
وهذا على ما قال ان المكتتب يعقد كتابته وله أمة حامل منه لم يعلم به هو ولا ولده وفائدة ذلك انه لم
يذكر فى عقد الكتابة ولم يتعلق به شرط فانه عبد ولا يدخل فى الكتابة قال الشيخ أبو القاسم
وينتظر وضعا فاذا وضعت فالولد للسيد والأمة للكاتب على ما كانت عليه قبل الكتابة وأما
ما حلت به أمته منه بعد الكتابة فانه يتبع له وحكمه حكم أبيه فى الكتابة يعق بعتقه ويرق برقه قاله
الشيخ أبو القاسم وغيره ووجه ذلك انه لم ينله ملك السيد قط وانما الفضل من الأب وهو قد ثبت له حكم
الكتابة ولم يتعلق به استحقاق لغيره فهو كالجارية منه فحكمه فى الرق والحرية بالكتابة حكمه ص
ه قال مالك فى رجل ورث مكتبا من امرأته هو وابنه ان المكتتب ان مات قبل أن يقبض كتابته
اقتسم امرأته على كتاب الله فان أدى كتابته ثم مات فإيراثه لابن المرأة وليس للزوج من ميراثه شي

قال مالك الأمر عندنا ان
المكتتب اذا كاتب سيده
تبعه ماله ولم يتبعه ولده
الآن يشترطهم فى كتابته
ه قال يحيى وسعت مالكا
يقول فى المكتتب يكتبه
سيده وله جارية بها
حل منه لم يعلم
به هو ولا سيده يوم كتابته
فانه لا يتبعه ذلك الولد لأنه
لم يكن دخلا فى كتابته
وهو لسيد فأما الجارية
فانها المكتتب لأنها من
ماله ه قال مالك فى رجل
ورث مكتبا من امرأته
هو وابنه ان المكتتب
ان مات قبل أن يقبض
كتابته اقتسم ميراثه على
كتاب الله فان أدى كتابته
ثم مات فإيراثه لابن المرأة
وليس للزوج من ميراثه
شي

وهذا على ما قال ان الولاء لا يورث بالصهر ولا للزوجة به تعلق فاذا ماتت المرأة عن زوج وابن وزكت
مكتنبا فقد تعلق حق الزوج والأب بالمكتنبة لان أحكام الرق متعلقة به ينزلهما لو كان عبدا لورثه
الزوج وابن فاذا كان مكتنبا وجب أن يرثها ان كان مالا ووجبت أن يتحصن به الابن ان كان ولدا لان
الولاء متبني بمقتضى الكتابة لا بماذا ماتت المكتنبة قبل أن يعق بالاداء فهو عبده فقد عادى المال
فوجب أن يكون للزوج ربعه وللان ياقبه كسائر ما خلفته موروثة من المال وان اعتق باءاء
الكتابة فقد تحقق بالولاء وما كان فيمن المال وهو العوض بالكتابة فقد صار الى كل واحد منهما
حصته منه ولم يبق الا مجرد الولاء فثبت للابن خاصة فان مات المكتنبة بعد العتق فلا شيء فيه للزوج لان
الزوجة لا تأثر لها في الولاء ووجب تنفرد الابن لان البنوة لها تأثر مقدم في الولاء والله أعلم وأحكم
ص
في قال مالك في المكتنبة يكتب عبده قال ينظر في ذلك فان كان انما أراد الحاملة لعبده وعرف ذلك
منه بالتخفيف عنه فلا يجوز ذلك وان كان انما كاتبه على وجه الرغبة وطلب المال ابتغاء الفضل
والعون على كتابته فقد كان له ص
وهذا على ما قال ان المكتنبة اذا كاتب عبد المولى على أن
يقصده الرقيق بالمكتنبة فذلك لا يجوز له الا باذن السيد لان حق السيد متعلق بماله فلا يجوز له
تحويله في وجه ولا غيره فلا يجوز له أن يصدق بماله ولا أن يعق عبده وأما الكتابة فلما كانت عقد
معاوضة فان لم يرد ذلك بها أو أرادها اكتساب المال والجمع له ولا يزيد من الربح جازت كتابته وان
لم يرد ذلك سيده لم يملكه ليس السيد ممنع من التصرف الذي يرجو فيه الربح ويقصده الخفاء ولا لزيادة
وبالله التوفيق ص
في قال مالك في رجل وطئ مكتبة له انها ان حلت فهي بالخيار ان شئت
كانت أم ولد وان شئت قرئت على كتابتها فان لم تحمل فهي على كتابتها في ش
وهذا على ما قال ولعل
ذلك انه ليس للسيد ان يبطئ مكتنته به قال الشافعي لان عتقها متعلق باجل كتابتها فكانت كالعتقة
الى اجل قاله القاضي أبو محمد ووجه آخر ان الوطء لا يحصل الا بزوجة أو ملكة بين يتبع به عليه
النفقة وهذا من ميسومان في مسئلتنا فلا يركن له وطؤها ووجه آخر انها منقعة فاستعتت على السيد من
الأمة بالكتابة كالخدم فان فصل ذلك منع منه وزجر عنه وهي على كتابتها ما لم تحمل وجه ذلك ان
مجرد الوطء لا يغير حكم الكتابة ولا يوجب فيها عتقا ولا حدة عليه سواء علم بالعتق أم لم يعلم به وبه قال
أبو حنيفة والشافعي خلافا لما روي عن الحسن والزهرى ان عليهما الحد والدليل على ما نقوله انه
وطء صادق شبهة ملك فلم يجز به الحد كالوطئ جاریة بينه وبين شريكه (مسئلة) وان حلت
فانها غيرة بين أن تعجز نفسها فتصير أم ولد بذلك الحل وبه قال الشافعي قال سمنون في العتية
تعجز نفسها اذا لم يكن معها في كتابتها أحد وان كان لها المال الكبير وجه ذلك ان هذا وان كان
يعبرون عنه بالعتية فان معناه اختيار كونها أم ولد وترك ما كانت عليه لان حق أم الولد في الحرية
أثبت من حق المكتنبة لان عتق أم الولد أمر متحقق وعتق المكتنبة غير متحقق فذلك كان اختيار
كونها أم ولد لا سيما ان ذلك مما أدخله عليها السيد (فرع) وأما يكون لها أن تختار كونها أم
ولدها ما لم يكن معها في كتابتها غير هان كان معها غيرها في المواز بقدر ان القاسم ليس لها ذلك الا
برضا من معها فان رصوا بذلك فقد حل محميط عنه حصتها وتصير أم ولد بطؤها وجه ذلك ما أشار
اليه من تعلق حق من شره في الكتابة بذلك لانها تارضى بالكتابة والزنا ما راجع من عون هذه
الحاصل فلا يجوز أن زال عنه ذلك العون بامر لعل السيد والأمة قضا اتفاقا عليه والله أعلم وأحكم
(فصل) قوله وان اختارت قرئت على كتابتها برهان لها الخيار بين نقض الكتابة وابتاير حكم أم الولد

• قال مالك في المكتنبة
يكتب عبده قال ينظر في
ذلك فان كان انما أراد
الحاملة لعبده وعرف
ذلك منه بالتخفيف عنه
فلا يجوز ذلك وان كان
انما كاتبه على وجه الرغبة
وطلب المال ابتغاء الفضل
والعون على كتابته فقد كان
له ص
وهذا على ما قال ان المكتنبة اذا
كاتب عبد المولى على أن
يقصده الرقيق بالمكتنبة فذلك
لا يجوز له الا باذن السيد لان
حق السيد متعلق بماله فلا
يجوز له تحويله في وجه ولا
غيره فلا يجوز له أن يصدق
بماله ولا أن يعق عبده وأما
الكتابة فلما كانت عقد
معاوضة فان لم يرد ذلك
بها أو أرادها اكتساب المال
والجمع له ولا يزيد من الربح
جازت كتابتها وان لم يرد
ذلك سيده لم يملكه ليس
السيد ممنع من التصرف الذي
يرجو فيه الربح ويقصده الخفاء
ولا لزيادة وبالله التوفيق
ص
في قال مالك في رجل وطئ
مكتبة له انها ان حلت فهي
بالخيار ان شئت كانت أم
ولد وان شئت قرئت على
كتابتها فان لم تحمل فهي
على كتابتها

وبين البقاء على حكم الكتابة في العتق قال مسنون في العتية فان بقيت على الكتابة فنفقت حلها على السيد كالمبتوتة الحامل ور وامن اصحاب مالك وقاله ابن حبيب وروى عن اصبغ لاتفقة لها عليه وجها القول الاول انه حل لاحق لو اطلق حر لملك لاحد عليه فكانت عليه نفقته كحمل الزوجة وأول ولد وجه قول اصبغ انها قد رخصت بالبقاء على حكم الكتابة وذلك في الاتفاق عليها لان المكتبة لا نفقة لها وترك ما يوجب الاتفاق لها باختيارها وهو كونها أم ولد فنفقت فأسقط حقها من ذلك فلم يكن لها الجمع بين الأمرين بين البقاء على حكم الكتابة والتعلق بالنفقة الذي هو حكم غير الكتابة ص قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان أحدهما لا يكتب نصيبه منه أذن له بذلك صاحبه أو لم يأذن إلا أن يكتباه جميعا لان ذلك يعقله عتقا ويصير اذا أذى العبد ما كوتب عليه إلى أن يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتبه بعض أن يستمر عتقه فذلك خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعنتق ثم كاله في عديم عليه فقة العدل قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤذى المكاتب أو قيل أن يؤذى ردا إليه الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصص ما بطلت كتابته وكان عبد لها على حاله الأولى ثم ش وهذا على ما قال ان العبدين شريكين لا يجوز لأحدهما أن يكتبه دون صاحبه أذن له صاحبه في ذلك أو لم يأذن وهو أحد قولي الشافعي وروى عن الحكم بن عيينة وابن أبي ليلى نصح الكتابة بغير اذن شريكه وقال الشافعي في أحد قولي نصح الكتابة اذا أذن في ذلك شريكه وبه قال أبو حنيفة ونسبه أبو حامد لا سفر ثاني إلى مالك والصحيح ما قدمناه والدليل على ذلك ان عبد الكتابة لا يتبعض ولذلك لا يجوز لأحد أن يكتب بعض عبده ويبقى باقيه على حكم الرق فاذا لم يجز ذلك في بعض عبد له جميعه وان وقع فسخ فكن ذلك في بعض عبد لغيره سائر واحتج مالك في ذلك بان الكتابة عقد عتق ويؤدى ذلك إلى تبعض العتق على الشريك دون تقويم لانه اذا اعتق نصيبه الذي كاتب عليه ولم يتم عليه نصيب شريكه لان التقويم يختص في الشريك عتق عرى من عوض وهذا لم يشره عتق واقرن به العوض فنع ذلك التقويم فوجب أن يكون هو ممنوعا في نفسه وجه آخر ان الكتابة تقتضى أن يملك المكاتب التصرف بالبيع وغيره وما بقي منه على المالك يمنع من ذلك فلما تنافى الأمران لم يصح أن يتقدم ما عاوضه تقتضى أمرين متنافيين ولذلك لا يجوز له أن يكتب بعض عبده ويجوز له أن يكتب ما عاوضه من عبده حر والله أعلم

(فصل) وقوله فان جهل ذلك حتى يؤذى أو قبل الأداء بطلت الكتابة و رد السيد ما قبض من العبد فيقاسمه شريكه في العبد ير يدان فيسخ الكتابة ثابت قبل الأداء وبعده لا يفوت بالأداء وان ما قبض منهما كان مال العبد المشترك كان لشريكه بقدر ملكه من العبد ولم يرد إلى العبد الا ان يتفقا على ذلك لان العبد قد أخرج على هذا الوجه وقد وجد من الشريك في الاتفاق على انتزاعه فوجد من المكاتب أخذوه ووجد من الآخر ارادة المقاسمة فيه (مسئلة) ولو قاطعه الذي كاتبه باذن المفسك لارق وعتق نصيبه في العتية من سباع ابن القاسم في عديد بن ثلاثة اخوة كاتبه اثنان باذن الثالث ثم قاطعه الاذان كاتبه باذن أخيه ما فعتق نصيبهما ثم مات الممسك وله ورثة يتبعنهم في نصيب ولهم سنين ثم قام العبد يطلب أن يقوم على الذين قاطعه قال مالك العبد رقيق كله ولرد اللذان كاتباه ما أخذنا من فيكون بينهما وبين ورثة الميت ووجه ذلك أن فسخ هذه الكتابة وما

قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين أن أحدهما لا يكتب نصيبه منه أذن له بذلك صاحبه أو لم يأذن إلا أن يكتباه جميعا لان ذلك يعقله عتقا ويصير اذا أذى العبد ما كوتب عليه إلى أن يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصص ما بطلت كتابته وكان عبد لها على حاله الأولى

• قال مالك في مكتب بين

رجلين فانظره أحدهما يحقه
الذي عليه وأبى الآخر أن
ينظره فاقضى النأي أبى
أن ينظره بعض حقه ثم
مات المكتب وترك مالا
ليس فيه وفاة من كتابته
• قال مالك فيما كان مارك
بقدر ماني لها عليه أخذ كل
واحد منهما ماني من الكتابة
وأكثرهما اقضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين
والذي باذن صاحبه وان وضع عندهما الذي له ثم اقضى صاحبه الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما
ولا يرد الذي اقضى على صاحبه شيئاً لانه انما اقضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب
واحد على رجل واحد فنظره أحدهما ويشع الآخر فيقضى بعض حقه ثم بفلس الغريم فليس على
الذي اقضى أن يرد شيئاً مما أخذ ^ب ش ودنا على ما قال وذلك أن الرجل اذا كتبا عندهما كتابة
واحدة جاز ذلك اذا كتبا على الاطلاق فيكون لكل واحد منهما اذا كان بينهما نصفين أن يقبض
من الكتابة ما يقتضيه الآخر لاز يادة ولا نقصان و لا يقضى أحدهما دون الآخر وكذلك ان اشترطا
ذلك في العقد لهما اشترطا مقتضاه وان كتبا على أن يبدأ أحدهما باليمين الأولى أبداً ففي الموازية
لا يجوز ذلك ولأن يبدأ بعضها وتفسخ الكتابة لان من اشترط ذلك لم يرض بالكتابة إلا بمجعل
يريد لا يدرى ما يتم منه وقال أشهب يفسخ الآن يرضى الذي اشترط التبت بترك ما اشترط وقال
ابن القاسم غنى الكتابة وبطل التبتة وقال ابن المواز ان لم يكن قبض منها شيئاً فكقال
أشهب وان اقضى منها صدرا نفقت الكتابة وبطل الشرط ووجه القول الأول ما احتج به من أن
أحدهما ازداد يادة في الكتابة مع تساويهما في ملكه كالأوعدا الكتابة على أن لأحدهما
الثلثين والآخر الثلث ويحتمل أن يكون ذلك على قول من قال من أحبا ان البيع والسلف
ينقض على كل حال ووجه قول أشهب انها عقدا الكتابة على أن يسلف أحدهما الآخر فان أسقط
مشرط السلف مائنه قبل أن يفوت ذلك صح العقد ووجه قول ابن القاسم ان الكتابة
عقدي يجوز فيه القرار فان اقرن به شرط لا يجوز زعم سلامة العوضين بطل الشرط وثبت العقد
ووجه قول ابن المواز راجع الى ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله فانظره أحدهما وأبى الآخر أن ينظره فاقضى الذي أبى أن ينظره بعض حقه
ثم مات المكتب وترك مالا ليس فيه وفاة للكتابة يتعاضد بقدر ماني لها عليه يردان الذي انظره
انما انظر المكتب بما وجبه اقتضاؤه فاذا مات المكتب فعلى ما قال اذا ترك ما يقصر على الأداء
تخاصا في ذلك كل ماني له وذلك انه لو اقضى أحدهما نصف حصته وبقى له نصفها ولم يقبض الآخر شيئاً
تخاصا في أخذ المتقضى ثلث ماني وأخذ الذي ترك ثلثه لان ذلك حساب ماني لها عنده (مسألة)
ولو مات المكتب أو عجز ولم يترك شيئاً لم يرجع الذي انظره على الذي اقضى بشئ رواه ابن المواز
عن مالك وذلك انه قد رضى بدمه المكتب وأسلفه حصته مما قبض شريكه ولم يسلف شريكه شيئاً
فيرجع عليه به ودفع مالك في الموازية ان سأله المكتب أن يدفع الى شريكه ما جاء به فهو انظار
للمكتب لانه سلف للشريك وكذلك لو رغب اليه الشريك في ذلك على أن ينظره هو المكتب
فرضى بهذا الشرط فهذا انظار أيضاً للمكتب (فرع) وانظار المكتب يكون على ضربين

أحدهما أن ينظره بجميع حصته من الكتابة أو من نعيم إلى وقت يوفيه فهذا سلف للكتاب لا رجعة له فيه والضرب الثاني أن يحضر المكتاب نصف نعيم فأخذه أحد الشرى بكن بادن الآخر فذلك أيضاً انتظار للكتاب أو أمان أي باكثر من نصف النعيم أو بجميعه فأخذه أحد الشرى بكن بادن الآخر ليأخذ منه ثم يركن النعيم الثاني فهذا ان اشتراط فيه انتظار المكتاب لم يزد من ذلك بل زيادة على النصف لان الزيادة على النصف حق للذي انتظره فلا يجوز أن يحيل القابض بهائريك على دين لم يحصل يريد ولم يجعله فان لم يرجع ذلك المكتاب رجع الذي انتظره على شريكه كالدين باحتضاره وجب لم فاعتبروا في ذلك أمرين أحدهما أن لا يكون السلف للشرىك أو للكتاب واعتبروا في جواز السلف للكتاب أن لا يكون شيء من حق الذي انتظره حاضراً فيستعين بذلك فلا تكون الحوالة من حق الذي انتظره على المكتاب لازمة لانه يدفعه عوضاً عن حق لم يجب الحيل والله أعلم وهذا أكثره عمار واهابن الموازن ابن الماجشون وقد ثبت ذلك زيادة الفاظ (مسئلة) وإذا حل النعيم فسال أحدهما الآخر أن يقتضي دونه فأذن له في ذلك فهذا سلف للشرىك ويرجع السلف على شريكه عند العجز أو الموت عن غير مال رواد ابن الموازن مالك وأما إذا جاء النعيم فقتل ابن الماجشون إذا جاء النعيم كله وأخذه أحدهما فهو سلف للشرىك فان لم يأت إلا بالنصف فهو انتظار للكتاب وقال ابن المواز يرد اذا رضى بذلك الشريك اذا جاء المكتاب بنصف النعيم فانظره أحدهما فهو انتظار للكتاب فان حضراً أكثر من النصف فأخذه أحدهما بادن الآخر واشتراط فيه انتظار المكتاب لم يزد من ذلك في الزيادة لان الزيادة مما يصيب الذي لم يقبض فقتل حالها القابض شريكه فلم يحصل فان لم يدفع ذلك المكتاب رجع الشريك على شريكه لان الانتظار انما يجوز بمأجل لا يملك يحصل وروي يحيى بن يحيى عن ابن القاسم اذا حل نعيم فأخذه أحدهما بادن الآخر ليأخذ الآخر النعيم الثاني فهو سلف من الشريك يرجع به عليه في العجز والموت يردان السلف كان من الشريك لشريكه ولعله هو الذي سأله وقال محمد إلا أن يعجز المكتاب أو يموت فيسب على النعيم الثاني فليس له أخذه به حتى يجعل النعيم الثاني ومعنى ذلك أن الشريك لما أذن لشريكه في أن يأخذ هذا النعيم الاول فأخذه وبأخذ شريكه النعيم الثاني فقد أسلفه سلفاً مؤجلاً إلى أجل النعيم الثاني فإذا عجز المكتاب قبل ذلك أو مات لم يكن له طلب السلف قبل أجله (فرع) ولو حل النعيم الثاني قبل عجزه فتعذر على المكتاب قبل أن يقبضه لكان على القابض ان يقبضه سلفه ثم يتبعان المكتاب جميعاً قاله ابن المواز ووجه ذلك انه سلف من احد الشرى بكن الآخر فان لم يقبضه عنه المكتاب لم يتسلف ان يقبضه ثم يتبعان المكتاب بالهما وظاهر هذا اللفظ يقتضي ان العبد لم يعجز بعد والذي قاله ابن القاسم في العتية ان المكتاب لم يعجز فليس للذي انتظره مطالبة الشرىك إلا ان يعجز المكتاب (فصل) وقوله فان ترك المكتاب فضلاً عن كتابته أخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء يريد ان كان احدهما قد اقتضى نصف حقه ولم يقبض الآخر شيئاً فان لكل واحد منهما بقضى ما بقي له من الكتابة على حسب ما بقي له من القلة والكثرة لانهما على حسب ذلك استغفا عليه الكتابة التي هي مقدمة في ماله فاذا استوفيا ذلك فاقض بعد ذلك فهو بينهما على السواء على حسب ما كانا متساويين في ملك رقبته قبل عقد الكتابة وملك كتابته بعد العقد (فصل) فان عجز المكتاب وقد اقتضى الذي لم ينظره أكثرهما اقتضاء الذي انتظره كان العبد بينهما بنصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى يردان العبد بعجزه يرجع الى ملكهم ما على حسب

ما كان قبل الكتابة لان ذلك مقتضى مجزؤه ولا يؤثر في ذلك ما اقتضى أحدهما أكثر من صاحبه كالأثر في المالك أن يقتضى السيد معظم الكتابة ثم يعجز العبد عن أقلها فانه يرجع الى رفعه على حسب ما كان قبل الاداء وانما لم يرجع الذي أنظره على الذي اقتضى بمقتضاه زائدا عليه لانه لم يسلطه اياه وانما أسلفه للمكتب ولو أسلف بشرى يكره لرجع عليه بما أسلفه وقتقدم ذكره من رواية يحيى عن ابن القاسم ولا يتبع الذي أنظره العبد بشئ مما أنظره لان العجز سقط عنه دين الكتابة والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله ولو وضع له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي عليه ثم عجز فالعبد بينهما بريدان ما وضع عنه أحدهما لاثابته في ملك العبد مع العجز كالوقبض منه بادن صاحبه جميع ماله عليه ثم عجز عن اداها لما الثاني عنده فاسترق فانه يرجع ملكها وقال مالك في أصل المسئلة ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيأ بريدان ما قبض يكون له دون الذي وضع عنه لانه لم يقبض شيأ على وجه السلف وانما قبض ما كان له لان شريكه قد وضع عنه جميع ما كان له فلم يقبض الذي تمسك بمقتضى حق صاحبه كالأثر كان له بدين على رجل واحد بدكره عن واحد فانظره أحدهما قبض الآخر بعض حقهم أفلس فان الذي أنظره لا يرجع على صاحبه بشئ وكذلك لو أسقط أحدهما حق من الدين لم يرجع على من قبض حق من ماله والله أعلم

﴿ الحالة في الكتابة ﴾

ص ﴿ قال مالك الأمر المجتمتع عليه عندنا أن العبد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم حلاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم موت أحدهم شئ وان قال أحدهم قد عجزت وألقى بيده فان لأصحابه أن يستموا به فيما يطيق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يمتق بمقتهم ان عتقوا ويرق رقبهم ان رفقوا ﴾ ش وهذا على ما قال من كان له جماعة عبيد فانه لأأس أن يكتبهم كتابة واحدة فتعملهم بعتقوا حد خلافا للشافعي في أحد قوليه لانه عقد مقصوده ازالة الملك عن الرقب فجاز أن يخص ويدم كالتيدير والعتق وقال الشيخ أبو القاسم وسواء كانوا أجنب أو أقارب (مسئلة) ومن كاتب عبده لم يجز له بيع أحدهما ولا نصفهما قال محمد وقال يرد بقوله ولا نصفهما قال على قول أشهب ولا يبيع نصف أحدهما لان ذلك النصف يصير محتملا لعماله لا يملك سيده وله بيعهما من رجل واحد لمن رجلين قال محمد أما بيعهما من رجلين أو من رجل نصف كتابتهما جميعا فجاز ولو ورثهما ورثه جاز لكل واحد بيع حصته منهما وبهية وقد أجاز ابن القاسم وأشهب بيع بعض المكاتب أو نجما غير معين

(فصل) وقوله فان بعضهم حلاء عن بعض بريدان ذلك حكم اطلاق الكتابة لجماعة عبيد لان ذلك معنى اشتغال العقد عليهم فانه لا يمتق بعضهم الا بمتق بعض خلافا للشافعي في قوله ان من أدى منهم بقدر ما عليه عتق ولو عتقوا العقد على أن بعضهم حلاء عن بعض يطل وقال أبو حنيفة يجوز استعسانا لاقباسا والدليل على ما نقله ان عقد الكتابة يبنى على منافاة التبعيض ولذلك من كاتب عبده لم يمتق منه شئ الا بادهاء جميع ما عليه فكذلك من كاتب عبدا لم يمتق منهم أحد الا بادهاء ما عليهم دليل آخر وهو ان هذا عقد يقضى الى حرة فاذا اشتمل على جميعه لم يتبع عتقه أصل ذلك قوله اذا أدبته الى الف دينار فأنتم أحرار وهذا اذا كان سيدهم واحدا فأما ان كان السادات جماعة كالسيدين يكتبان عبيد لهما فان أشهب لا يجيز الكتابة الا أن يسقط حاله بعضها عن بعض

﴿ الحالة في الكتابة ﴾
 * قال مالك الأمر المجتمع
 عليه عندنا أن العبد اذا
 كوتبوا جميعا كتابة
 واحدة فان بعضهم حلاء
 عن بعض وانه لا يوضع
 عنهم موت أحدهم شئ
 وان قال أحدهم قد عجزت
 وألقى بيده فان لأصحابه
 أن يستموا به فيما يطيق
 من العمل ويتعاونون
 بذلك في كتابتهم حتى
 يمتق بمقتهم ان عتقوا
 ويرق رقبهم ان رفقوا

(مسئلة) وعقد الكتابة على جمع عبيد السيد واحد أو لسانات يفتقر إلى تفدير جلة الكتابة دون تفدير ما يخص كل واحد منهما لأنه لا يجوز في عوضها ما كان مقصودها العتق وليست بدین ثابت ما يجوز في سائر الأعواض في العقود التي مقصودها المعاوضة ويكون العوض فيها ديناً ثابتاً وهذا على قول ابن القاسم أنه لا يجوز لرجلين جمع نوبهما في البيع وأما على قوله بنحو ذلك فلا يحتاج إلى فرق (مسئلة) وليس للسيد أخذ أحد المكتبتين بجميع ما على جلتهن مع قدرتهم على الأداء قال ابن المواز ووجه ذلك أن الحق متعلق بجميعهم مع الحياة والقدرة وإنما يلزم كل واحد منهم جميعاً الحق الضمان فما كان المضمون حاضراً قادراً على الأداء فليس للسيد طلب أحدهم بحق الضمان وإنما له طلب كل واحد منهم بما يخصه بحق الكتابة فإن تعذر القبض من بعضهم بأن عجز قال في كتاب ابن المواز وأتبعه قوله الأخذ من غيره

(فصل) وقوله ولا يوضع عنهم بموت أحدهم شيء يردان أحصاهم قد ضعنوا ما عليه وقد التزموا الكتابة جلة والكتابة تنافي التبعيض فلا يعتق الإبداء جميع الكتابة فإن استحق أحدهم ملك أو شيء من أصله وقد علم السيد بذلك أو لم يعلم في الموازية يوضع عنهم حصته في ذلك والفرق بينه وبين الموت أن العقد في الذي مات تناوله على وجه الصفة فلم يمسها بماتعجز كالعجز وهذا لم يتناوله فلذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه لأنه لم يلزمهم قال ابن الماجشون في الموازية يحيط عنهم على عددهم إن كانوا أربعة حط عنهم ربع العدة يستحق أحدهم

(فصل) وقوله وإن قال أحدهم عجزت يردانه لم يعلم عجزه إلا بدعواه فإنه لا يسقط عنه بذلك ما لزمه بالكتابة ولا أحصاه أن يستعملوا ما يطبق من العمل لأنه دخل على القوة على السعي فليس له أن يخرج نفسه منه إلى رفق وإن عقد الكتابة لزم الذي يدعي العجز لا يخلو أن يكون له مال ظاهر أولاً لا يكون له مال ظاهر فإن كان له مال ظاهر لم يكن له أن يعجز نفسه قال مالك في الموازية وفي العتية من رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن ابن كنانة وابن نافع أنه إذا كره الكتابة فعجز نفسه وأشهد بذلك عا دملوا وكان له مال قال ابن حبيب وقول مالك أحب إلى وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع ووجه قول مالك في لزوم العقدان الكتابة عقد معاوضة ينفذ عوضاً فزمت في الجانبين ولا يلزم على هذا الجعل فإن العمل غير مقرر به فلذلك لم يلزم في جنبه العامل ووجه القول الثاني أن مال الكتابة مال غير مستقر على العبد فلذلك لا يجوز أن يعمل به عنه فلما لم يكن مستقراً عليه لم يلزمه أداءه وهذا الذي ذكره أصحابنا عن الشافعي والذي ذكره أصحابه عنه أن معنى قوله إن الكتابة عقد جائز لا يردان للكتيب فمضه إذا شاء وما يرد به إذا كان سيده مال لم يجبر على أدائه وإذا لم يجبر على أدائه خيرا السيد بين المبر وبين فسخ كتابته وأتفق أعلم (مسئلة) فإذا لم يكن للكتيب مال ظاهر فقد قال مالك في العتية إذا كان ماله صامتا لا يعرف فله أن يعجز نفسه وهو معنى قول مالك أنه إذا عجز نفسه ثم أظهر أموالاً بعد ذلك لم يرد إلى الكتابة وكان رقيقاً ووجه ذلك أنه إذا عجز نفسه لم يمس مال ظاهر يؤدي منه فقد بطل عقد الكتابة وتقرر ملك السيد عليه فلا يلزم له ملكه عنه بظهور ماله بعد ذلك كالمال المتقدم فيه كتابة (فرع) وأن يعجز نفسه قال ابن القاسم في العتية يعجز نفسه دون السلطان قال سمعون لا يجوز التعجز الاعتماد السلطان وجه قول ابن القاسم إن هذا عقد عقده السيد والمكتوب على إزالة ملك السيد بعوض فجاز لها فسخه ونقضه كالبيع وجه قول سمعون أنه قد يتعلق بحق الله تعالى فليس لها نقضه

الاجتماع كما ينظر في ذلك الحق الله تعالى فان رجلا اداء أو نفوذ العتق أبقاه وان تبين منه العجز
أنفذ نفسه (مسئلة) وان لم يكن له مال ظاهر وكان صانعا فله أن يعجز نفسه وقال الشيخ أبو
القاسم للكتاب أن يعجز نفسه وقيل له ذلك اذا لم يكن له مال ظاهر فالتى اقتضى ذلك أن ليس له
مال ظاهر فيعبروا بتان وجه المنع من ذلك انما قدر على اداء فلم يكن له تعجز نفسه واسترقاها بعد
عقد العتق كالنبي له مال ظاهر ووجه الرواية الثانية أنه ليس له ما أن يؤدي منه فلا يجبر على الكسب
(مسئلة) وهذا اذا كان مفردا بالكتابة فاما اذا شاركه غيره فيها ففي كتاب محمد يعجز
نفسه قبل تجويزه الا أن يكون معه ولد فلا تعجز له ويؤخذ ماله فيعطى السيد بدفعه له
لقد رأيت ان يعافى وان كان له مال ظاهر فلا تعجز له ويؤخذ ماله فيعطى السيد بدفعه له
ويقتى هو وولده وكذلك لو شاركه في الكتابة أجنبي ووجه ذلك أن حق من شاركه في الكتابة
من ولدا أو أجنبي فلتقتل بسمعه وماله لأن الكتابة مبنية على سبي بعضهم مع بعض وأداء بعضهم
عن بعض والكتابة عقد لازم فلم يكن للسيد واحد المكاتبين فسنم ذلك في حقه دون اذن سائر
من معه في عقد الكتابة (فرع) ولو كاتب عيدين بعقد واحد فمشت في أحدهما بيمين أو تمت قبل
الكتابة في الموازى فلا يعجل عتقه وهو كابتداء عتقه فان عتق بالحنث في يمينه ووجه ما تقدم
فن أعتقه سيده فأبى ذلك اشتركه في الكتابة فأدى معهم حتى عتقوا فانه لا يرجع على سيده بما أدى
عن نفسه واه ابن حبيب عن أصبغ ووجه ذلك ان ما وجهه اليه السيد من العتق لم يتم لما عاق به
من حق أصحابه لأن ذلك لم يكن حق السيد فكان بمنزلة من أعتق عبدا لغيره وأعتقه وهو محجور
عليه في عتقه

(فصل) وقوله يتعاونون به حتى يعتق بعقدهم وورق برقم يريدين فيه سبابة وعمل فان فسر عن
قدر ما يريده فإن أصحابه في الكتابة يتعاونون به فان عجز واعن أداء جميع ما عليهم فرقا ورق معهم
وان أدا عتقوا وعتق معهم ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كاتب سيده لم
ينبغي لسيده أن يعمل له بكتابة عبده أحد ان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك
انه ان يحمل رجل سيد المكاتب بما عليه من كتابته ثم أتبع ذلك سيد المكاتب قبل الذي يحمل له
أخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكاتب فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكاتب عتق فيكون
في ثمن حره مقبوت له فان عجز المكاتب رجع الى سيده وكاتب عبدا موكاله وذلك أن الكتابة
ليست بدين ثابت يعمل لسيده المكاتب بها أنما هي ثمن أداء المكاتب عتق وان مات المكاتب
وعليه دين لم يحاص الغرامة سيده بكتابه وكان الغرامة أولى بذلك من سيده وان عجز المكاتب
وعليه دين للناس رد عبدا موكاله كالسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكاتب لا يدخلون مع سيده في
ثمن من ثمن رقبته ش وهذا على ما قال ان الكتابة لا تجوز بالحالة فاذا دخلت الحالة فلا يتجاوز
ان يكون ذلك في أصل العقد ويكون بعد العقد فان كانت الكتابة انقضت بشرط الحالة ففي
الموازاة لا تجوز الكتابة على الحالة اذ ليس من شأن ان تكون في الذم قال محمد يرد ما عاق في
الوجه ومعنى ذلك والله أعلم انه لم يتعلق الكتابة بذمة تعلقا لازما إنما تعلق بالتصرف والكسب
وروي ان من ربح عن عيسى وأصبغ تحصى الكتابة وتبطل الحالة وقال الشيخ أبو القاسم لا تجوز
الحالة بالكتابة ومن يحمل بذلك لم تازمه حالته (مسئلة) وأما الرهن فان كان الرهن للكتاب
فانه يجوز ان يكتبه عليه أو يأخذه منه بعد عقد الكتابة ان رضيا بذلك وان كان الرهن لغير المكاتب

قال مالك الأمر المجتمع
عليه عندنا أن العبد اذا
كاتبه سيده لم ينبغي
لسيده أن يعمل له بكتابة
عبده أحد ان مات العبد
أو عجز وليس هذا من
سنة المسلمين وذلك أنه
ان يحمل رجل لسيده
المكاتب بما عليه من
كتابه ثم أتبع ذلك
سيد المكاتب قبل الذي
يحمل له أحد ماله باطلا
لا هو ابتاع المكاتب
فيكون ما أخذ منه من
ثمن شيء هو له ولا المكاتب
عتق فيكون في ثمن
حره ثبت له فان عجز
المكاتب رجع الى سيده
وكان عبدا موكاله وذلك
ان الكتابة ليست بدين
ثابت يعمل لسيده
المكاتب بها أنما هي
ثمن أداء المكاتب عتق
وان مات المكاتب وعليه
دين لم يحاص الغرامة
سيده بكتابه وكان الغرامة
أولى بذلك من سيده وان
عجز المكاتب وعليه دين
لناس رد عبدا موكاله
لسيده وكانت ديون
الناس في ذمة المكاتب
لا يدخلون مع سيده في
ثمن من ثمن رقبته

لتميز الكتابة كالحالة من كتاب ابن المواز قال ويخبر السيد بن أن يعضها بالهرن أو يعضها قال
 محمد الآن تحمل الكتابة فلا تفسخ ويسخ الرهن
 (فصل) وقوله وإن مات المكتتب عليه من لم يخاص سيده الغرماء وقول مالك والشافعي
 ووجه ذلك أن المكتتب لا يخاص سيده الغرماء في ماله إذا أنفلس لأن الرقبة ترجع إليه فكذلك في
 الموت مع الفلس فدل ذلك على أن دين الكتابة ليس بدين ثابت فلذلك لا يجوز فيه رهن ولا حالة
 ألا ترى أن المكتتب إذا مات وعليه دين فإن دين الغرماء أحق بماله من سيده حتى يستوفي الغرماء
 حقوقهم ولو عجز المكتتب لكاتب ديون الناس في ذمته ولم يتعلق به شيء من الكتابة لأن الرقبة
 التي خرجت عن يده بالكتابة عادت بالعجز لا يشاركه في شيء من ذلك غير ص **قال مالك إذا**
كتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رهن بينهم يتوارثون بها فإن يعضهم حلاء عن بعض
بعضهم دون بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فإن مات أحد منهم وترك مالا هو أكثر من
جميع ما عليهم أدى عنهم منه جميع ما عليهم وكان فضل المال لسيده ولم يكن
السيد بمصممهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من مال المالك لأن المالك إنما كان يحمل
عنه فعملهم أن يؤدوا ما اعتقوا به من ماله وإن كان للكاتب المالك لدر له لولد في الكتابة ولم
يكتب عليه لم ير أنه لأن المكتتب لم يعتق حتى مات **ش وهذا على ما قال أن المكتتبين إذا لم**
يكن بينهم رهن فأنهم حلاء بعضهم عن بعض ولا تأثير في ذلك لكونهم لارحم بينهم فإن هذا حكم ذوى
الأرحام وأشد وأعم بما يؤثر ذلك في التراجع وأما اجتماعهم في الكتابة فعلى حد واحد لا بد أن يكون
بعضهم حلاء عن بعض ولا تقول يجوز ذلك بينهم فقط بل تقول إن حكم الكتابة لا بد منه خلافا
لشافعي وقد تقدم ذكره وأما بما يؤول ذلك بين أهل الكتابة لسيدهم لأن ملكه ضمن ملكه مع كون
العقيد بينهم زوما واحدا وقال في الموازية ولو كتب كل واحد على حدة جاز أن يضم أحدهما إلى
الآخر ولكن لا يعتق أحدهما إلا بدين الآخر ووجه ذلك أنه إن انفرد عقد كل واحد منهم مأم ضمن
كل واحد منهما صاحبه فقد عاد إلى حكم العقد الواحد وقد قال في الموازية لا بأس أن يعمل عبده
بمألى مكتبته ووجه ما قدمناه (مسئلة) ولو كان عبدا نرجلين أو ثلاثة أعبدا لثلاث رجال
ففي الموازية أنه قد اختلف في جمعهم في كتابة بجزء أشبه قال لأن كل عبدا يعمل لغير سيده
بصفة لغير سيده في عبده في كتابة مشبعة إلا أن يسقطوا حاله بعضهم عن بعض فيجوز وعلى كل
واحد بقدر ما يميزه من الكتابة يوم عقدت قال أحد من مبسر ليس كالحاج لأن لكل واحد ثلث
كل عبدا فمما يقبض كل واحد عن ثلث الكتابة فلا يقبض أحدهم عن غير ملكه شيئا
 (فصل) وقوله وإن مات أحد منهم وترك أكثر مما عليهم من الكتابة أدى عنهم جميع ما عليهم ووجه
 ذلك ما قدمناه من ضمان بعضهم عن بعض فإذا مات أحد منهم حلت التجوم كلها في حصته فإذا وجدته
 مال أدى ذلك كله منه وكان فضل المال لسيده ولم يكن لمن معه في الكتابة شيء من أن لهم ليسوا بذوى
 أرحامه وأما اختلف في تراجع ذوى الأرحام

القطاعة في الكتابة

ص **قال مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكتبتها بالذهب**
والورق **ش قوله أن أم سلمة كانت تقاطع مكتبتها بالذهب والورق والمقاطعة هوان**

قال مالك إذا كتب القوم
 جميعا كتابة واحدة ولا رهن
 بينهم يتوارثون بها فإن
 بعضهم حلاء عن بعض
 ولا يعتق بعضهم دون بعض
 حتى يؤدوا الكتابة
 كلها فإن مات أحد منهم
 وترك مالا هو أكثر من
 جميع ما عليهم أدى عنهم
 منه جميع ما عليهم وكان
 فضل المال لسيده ولم يكن
 لمن كاتب معه من فضل
 المال شيء ويتبعهم السيد
 بمصممهم التي بقيت عليهم من
 الكتابة التي قضيت من
 مال المالك لأن المالك
 إنما كان يحمل عنهم
 فعملهم أن يؤدوا ما اعتقوا
 به من ماله وإن كان
 للكاتب المالك ولدر له لم
 يول في الكتابة ولم يكتب
 عليه لم ير أنه لأن المكتتب
 لم يعتق حتى مات
القطاعة في الكتابة
 * حدثني مالك أنه بلغه
 أن أم سلمة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم كانت
 تقاطع مكتبتها بالذهب
 والورق

يصل عتق المكتتب على شيء يقاطع عليه معجل أو مؤجل ويحتمل أن يكون فعلاً مسلمة أصل
 الكتاب بالذهب فقاطعه بالذهب أو بالورق فقاطعه بالورق فهذا اتفق العلماء على جواز الالة
 قدر روى عن ابن عمر لا يقاطع المكتتب الا بعوض قال ابن القاسم ولم يأخذ به الناس قال الزهري
 لأعلم أحدا قاله غير ابن عمر وقال النسيخ أو واسق تأول بعض المتأولين في قوله تعالى وآتواهم من مال
 الله الذي آتاكم أن ذلك قاطعة المكتتب على بعض ما عليه وترك البعض له على تعجيل العتق وأما
 أن كان بالذهب فقاطعه بذهب فقد قال القاضي أبو محمد إذا بيعت كتابة المكتتب والمبدع يجوز
 أن يبيع ما سبده كيف شاء فينقله من ذهب إلى ورق ومن ورق إلى ذهب ومن عروض إلى عروض
 من جنسها ومن غير جنسها لأن يتقدر بيعها من العبد إنما هو ترك ما كتب عليه والعبد لو غلبه إلى
 مال يعجل وليس في قوله أ أم سلمة كانت تقاطع بكتبتها بالذهب والورق ما يدل على أصل الكتابة
 وفي الموازية لأبأس أن يقاطع المكتتب ويعجل عتقه بشئ يعجله أو يؤخره إلى أبعد من أجل
 الكتابة وأقرب كان طعاماً أو غيره ووجد ذلك ما قدمناه ومن اشترى كتابة المكتتب جاز أن
 يقاطعه بما يقاطعه به سيده واما ابن القاسم عن مالك في العتية ص قال مالك الأمر المجع
 عليه عندنا في المكتتب يكون بين الشريكين فإنه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصة الاباذن
 شريكه وذلك أن العبد وماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ شيئاً من ماله الاباذن شريكه ولو
 قاطعه أحدهما دون صاحبه ثم جاز ذلك ثم مات المكتتب وله مال أو عجز لم يكن له أن يقاطعه شيئاً من ماله
 ولم يكن له أن يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته شئ وهذا على ما قلنا أن من حكم الشريكين
 في المكتتب أن يتساويا في ماله على حصة ما كان اشتراهما فيه ولا يجوز لأحدهما أن يقاطعه
 على شئ ينفرد بتعجيله دون شريكه لأن ياذن فيه فانه فعل وكلت مقاطعة له صار ذلك رضاً بما
 أخذ منه من حصة في المكتبة فإن مات المكتتب على ما كان المتمسك أحق بجميعه وكذلك أن عجز
 المكتتب فإنه يكون أحق برقبته لأن الذي قاطعه لم يبق له فيه شئ وعتق المكتتب لا ينقض فكان
 المتمسك أحق بماله بعد موته وبرقبته بعد عجزه والله أعلم هذا معنى ما في الموطأ وفي الموازيتان
 قبض المتمسك مثل ما قبض الذي قاطعه فلا حاجة للمتمسك في موته أن لم يدع شيئاً ولا في عجزه
 لانهما في العجز يتساويان في رقبته وكذلك أن ترك الميت ما أخذ منه المتمسك مثل ما أخذ
 المقاطع قال ابن المواز لاختلاف في هذا عن ابن القاسم وأشباه واختلف إذا عجز ولم يقبض
 المتمسك الأقل من الآخر لاختلاف قول مالك فيه فقال ابن القاسم الخيار للمتمسك أن شاء يرجع
 بنصف الفضل على الآخر أو تمامه بالبدل كما قال أشهب ورواه عن مالك وعليه الرواة الرجوع
 بنصف الفضل فإن اختار المتمسك بالبدل يرجع الخيار للقاطع قاله محمد ويصير كأنه قاطعه بانه أحكم
 بفرضي وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم أن قاطعه أحدهما بغير إذن شريكه فعجز
 فرقبته عند مالك الذي يملك بالرق خالفاً لأن يشاء أن يأخذ بنصف ما يملكه به الذي قاطعه وان
 شاء ترك وكان العبد خالفاً وان مات العبد فله أن يملك للمتمسك لأن يكون الذي قاطعه قد أخذ أكثر ما
 ترك العبد فيرجع عليه فإن أخذ منه نصف ما يفضل به قال ابن مزين غلط ابن القاسم في هذه الرواية عن
 مالك وهي واضحة في رواية مطرف عن مالك وقال يعجبني بن يعجب سأل ابن نافع وأخبرته بقول
 مالك ورواية ابن القاسم فقال ليست أعرى ما يقول عن قول مالك وأرى أن يفسخ ويرجع إلى
 نصيب من الرقبة أن عجز أو من الميراث أن مات على ما أحب شريكه أو كره قال ابن نافع وليست

• قال مالك الأمر المجع
 عليه عندنا في المكتتب
 يكون بين الشريكين فإنه
 لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه
 على حصة الاباذن شريكه
 وذلك أن العبد وماله بينهما
 فلا يجوز لأحدهما أن
 يأخذ شيئاً من ماله الاباذن
 شريكه ولو قاطعه أحدهما
 دون صاحبه ثم جاز ذلك
 ثم مات المكتتب وله مال
 أو عجز لم يكن له أن يقاطعه
 شئ من ماله ولم يكن له أن
 يرد ما قاطعه عليه ويرجع
 حقه في رقبته

وكن من قاطع مكتبا باذن شريكه ثم عجز المكتاب فان أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة ويكون على
 ذيه من رقة المكتاب كان ذلك له (١٨) وان مات المكتاب وترك ما لاستوفى الذي بقيت له

حاله كحال من قاطع باذن شريكه قال يحيى بن ابراهيم وهذا أصوب ما قيل فيه وهو واضح في رواية
 مطرف عن مالك لما كان خلاف هذه الرواية فهو والله أعلم وأحكم ص قال مالك ولكن من
 قاطع مكتبا باذن شريكه ثم عجز المكتاب فان أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذته من القطاعة
 ويكون على نصيبه من رقة المكتاب كان ذلك له وان مات المكتاب وترك ما لاستوفى الذي بقيت
 له الكتابة حقه الذي بقي له على المكتاب من ماله ثم كان الذي بقي من مال المكتاب بين الذي قاطعه
 وبين شريكه على قدر حصصهما في المكتاب وان كان أحدهما قاطعه وتمسك صاحبه بالكتابة ثم
 عجز المكتاب قبل الذي قاطعه ان شئت أن ترد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون العبد
 بينكما شطرين وان أبيت فجميع العبد للذي تمسك بالرق عالةما ش فله ولكن من قاطع
 مكتبا باذن شريكه ثم عجز المكتاب فان الذي قاطعه أن يرد ما أخذ من القطاعة ويكون على نصيبه
 من رقة المكتاب قال ابن القاسم وله أن يسم العبد كله الى التمسك وذلك أن شريكه كما أذن له في
 ذلك لم يكن له رجوع عليه فقبض باذنه ولكن الذي قاطعه إنما أخذ ذلك ليؤدي المكتاب ويعتق
 فإذا عجز كان له أن يرجع في حصته منه وشاكره التمسك فلهما أخذوا ويتمسك بما أخذوا وسلم جميع
 العبد الى شريكه ولو لم يمه ذلك للزمه العتق وهذا إنما هو إذا قبض الذي تمسك أقل مما قبض شريكه
 وأما إذا قبض مثل ذلك أو أكثر ففي الموازنة العبد بينهما بنصفين ومعنى ذلك أن شريكه قد أخذ
 مثل الذي أخذ هو فلا حاجة له عليه في التمسك ولو أخذ صاحبه أكثر منه لم يرجع عليه الذي قاطع
 لانه قد رضى بنصيبه بأقل مما كان عقد عليه الكتابة ص قال مالك في المكتاب يكون
 بين الرجلين في قاطعه أحدهما باذن صاحبه ثم يقتضى الذي تمسك بالرق مثل ما قاطع عليه صاحبه أو
 أكثر من ذلك ثم يعجز المكتاب ص قال مالك فهو بينهما ماله إنما اقتضى الذي عليه وان اقتضى
 أقل مما أخذ الذي قاطعه ثم عجز المكتاب فأحب المكتاب أن يرد على صاحبه نصف ما يفضله به
 ويكون العبد بينهما نصفين فذلك له وان أبي فجميع العبد للذي لم يقاطعه وان مات المكتاب وترك
 مالا فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما يفضله به ويكون الميراث بينهما فذلك له وان كان
 الذي تمسك بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل فالمراث بينهما بقدر ملكهما لانه
 إنما أخذه حقه ش وهذا على ما تقدم انه ان عجز فقبض الذي تمسك مثل ما قبض صاحبه أو
 أكثر فالعبد بينهما رقيقا لهما أو وسلم جميع العبد الى التمسك وأما إذا مات المكتاب وقبض
 التمسك مثل ما قبض شريكه أو أكثر فالمراث بينهما وان قبض أقل فللذي قاطع أن يرد على الآخر
 نصف ما يفضله ويكون الميراث بينهما فذلك له ومعنى هذا أن يأخذ التمسك من تركه العبد مثل ما فضل
 بصاحبه ويكون الثاني بينهما بنصفين ولا فرق بين هذا وبين ما في الكتاب الا في الاعيان من الثياب
 والدواب والعبد وغير ذلك فان لفظ الموطأ يقتضى أنه ان أحب الذي قاطع دفع نصف ما يقضى به
 ويكون له الاعيان وكذلك وي عيسى عن ابن القاسم في الموازنة ان التمسك يستوفي بقية
 كتابته من مال المكتاب الذي توفي ثم يقتسمان الباقي وكذلك فرق بين العجز والموت والفقاع
 (فصل) وقوله وان مات المكتاب وترك ما لاستوفى منه التمسك ما بقي له من الكتابة يرد ما به

الكتابة حقه الذي بقي له
 : الى المكتاب من ماله
 * كان الذي بقي من مال
 المكتاب بين الذي قاطعه
 وبين شريكه على قدر
 حصصهما في المكتاب
 وان كان أحدهما قاطعه
 وتمسك صاحبه بالكتابة
 ثم عجز المكتاب قبل الذي
 قاطعه ان شئت أن ترد على
 صاحبك نصف الذي
 أخذت ويكون العبد
 بينكما شطرين وان
 أبيت فجميع العبد للذي
 تمسك بالرق عالةما ش قال
 مالك في المكتاب يكون
 بين الرجلين في قاطعه
 أحدهما باذن صاحبه
 ثم يقتضى الذي تمسك
 بالرق مثل ما قاطع عليه
 صاحبه أو أكثر من ذلك
 ثم يعجز المكتاب ص قال
 مالك فهو بينهما ماله إنما
 اقتضى الذي عليه وان
 اقتضى أقل مما أخذ الذي
 قاطعه ثم عجز المكتاب
 فأحب الذي قاطعه أن يرد
 على صاحبه نصف ما يفضله
 به ويكون العبد بينهما
 نصفين فذلك له وان أبي
 فجميع العبد للذي
 لم يقاطعه وان مات

المكتاب وترك مالا فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما يفضله به ويكون الميراث بينهما فذلك له وان الذي تمسك
 بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل فالمراث بينهما بقدر ملكهما لانه إنما أخذه حقه

* قال مالك في المكتاب
يكون بين الرجلين فيقال له
أحدهما على نصف - فـ
بذن صاحبه ثم يقبض
الذي تمسك بالرق أو فأما
قاطع عليه صاحبه ثم يقبض
المكتاب * قال مالك
أن أحبا الذي قاطع الأبد
أن يرد على صاحبه نصف
ما قبضه به كان العبد
شطين فإن أي أزد
فألقى تمسك بالرق - فـ
صاحبه الذي كان قطع
عليه المكتاب * قال
مالك وتفسير ذلك أن العبد
يكون بينهما شطين
في كتابته جميعا ثم اطع
أحدهما المكتاب على
نصف حقه بذن صاحبه
وذلك الربع من جميع
العبد ثم يعجز المكتاب
فيقال للذي قاطع - أن
شئت فردد على صاحبه
نصف ما قبضه به - وكون
العبد ينسك شطين
وأن أي كان للذي تمسك
بالكتاب ربع صاحبه
الذي قاطع المكتاب عليه
خالصا وكان نصف العبد
فذلك ثلاثة أرباع لعبد
وكان للذي قاطع ربع
العبد لأنه أي يرد نحن
ربعه الذي قاطع عليه

وان استوفى منه في الموت مثل الذي استوفى الذي قاطع وأكثفناه ما خفنه ببقته عليه من
الكتابة ثم يكون ما بقي بينهما بنصفين وأما في العجز فهو بخلاف الكتاب فإذا استوفى منه مثل
ما يستوفى الذي قاطع أو أكثر فليس للذي تمسك أكثر من ذلك والعبد بينهما بنصفين وذلك لأن
في العجز ببقته في المكتاب وفي الموت قد ذهب فلذلك افترا قولوا ترك المكتاب أقل مما بقي عليه
التمسك لم يكن له غيره ولم يرجع على الذي قاطع بشئ مما أخفله في النواذر وهذا أقل ما قطع به بين فان
قاطع بعرض أو حيوان نظرا في قيمته تقدا يوم قبضه وكان الأمر على ما تقدم وإن كان ما قبض ميكلا
أو موزونا رد مثله ويرد صاحبه ما قبض فكان بينهما (مسئلة) فلو مات المكتاب وفقد الذي
قاطع بعض حقه كان له أن يأخذ مما بقي من القطاعة ولا آخر أن يأخذ ما بقي له من الكتابة وإن
عجز ماله عن ذلك لحصا فيه لكل واحد منهما ما بقي من النواذر
(فصل) وقوله ولو عجز المكتاب للذي قاطع أن يرد نصف ما أخذ ويكون العبد بينهما نصفين أو
يتسك بما قبض ويكون العبد كله للتمسك ومعنى ذلك أن التمسك لم يقبض منه شيئا فيكون للذي
قاطع أن يرد نصف جميع ما أخذ أو أخذ أقل مما أخذ فيكون للذي قاطع أن يرد نصف ما زاد أخذه
على أخذ التمسك والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في المكتاب يكون بين الرجلين فيقاطع
أحدهما على نصف حقه بذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق أقل مما قاطع عليه صاحبه ثم يعجز
المكتاب * قال مالك أن أحب الذي قاطع العبد أن يرد على صاحبه نصف ما قبضه به كان العبد
بينهما شطين فإن أي أن يرد فله الذي تمسك بالرق حصة صاحبه الذي كان قاطع عليه المكتاب * قال
مالك وتفسير ذلك أن العبد يكون بينهما شطين في كتابته جميعا ثم يقاطع أحدهما المكتاب على
نصف حقه بذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم يعجز المكتاب فيقال للذي قاطع أن شئت
فاردد على صاحبه نصف ما قبضه به ويكون العبد ينسك شطين وإن أي كان للذي تمسك بالكتاب
ربع صاحبه الذي قاطع المكتاب عليه خالصا وكان له نصف العبد فذلك ثلاثة أرباع العبد وكان
لذي قاطع ربع العبد لأنه أي أن يرد نحن ربعه الذي قاطع عليه * ش ومعنى ذلك أن أحد
الشريكين قاطع المكتاب على نصف نصيبه وهو ربع جميعه وأبني النصف الآخر من نصيبه على حكم
الكتابة قال مالك في المواز في قبض ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابة وربعه على القطاعة فهذا
إن عجز فله الذي قاطع أن يرد على صاحبه نصف ما قبضه به ويكون العبد بينهما بنصفين * قال مالك
في المواز يشاء المفسك بالرق أو أي لأن هذا حكم الكتاب بعد العجز أن رجعا على ما كانا عليه
قبل الكتابة فإن أي من ذلك نفذه ربع العبد بما قاطع عليه إذا كان قاطع بذن شريكه وصار
كأنباع ذلك الربع من شريكه فصار ثلاثة أرباع العبد لشريكه بالعجز ولم يبق للذي قاطع من
حصته إلا ما بقي على حكم الكتابة وهو الربع من العبد (مسئلة) ولو كان قبض التمسك مثل
ما قبض القاطع وذلك بأن يقاطعه الأول بمائة وأخذ التمسك مائة كان القاطع بالخيار بين أن
يسلم إلى المسك ما أخذه ويكون له نصف العبد بين أن يأخذ القاطع من المسك ثلث المائة التي
قبض ويسلمه ربع العبد فيكون لأصل ثلاثة أرباعه والذي قاطع ربعه وكل ذلك قبض التمسك مثل
ما تبين فلهما قاطع أخذ ثلثها وإن كره ذلك المفسك ويكون للذي قاطع ربع العبد وإن شاء أخذ
منه خسين وكان العبد بينهما نصفين قال محمد فلهما القاطع لم يأخذ غير ما قاطع عليه فكان حقه
أن يأخذ الثلث من كل مائة تنضي لأن له ربع المكتاب ولا آخر نصفه فإن شاء أخذ ذلك

• قال مالك في المكاتب يقطع سبيله فيعتق ويكتب عليه مائتي من قطاعته ديناعليه ثم يموت المكاتب وعليه دين للناس
• قال مالك فان سببه لا يحاص غراما، بالذي عليه (٢٠) من قطاعته ولغرامائه أن يبدوا عليه • قال مالك ليس للمكاتب

ثم له أن يختار التماسك بما قبض ولا يكون له غير ربع العبد وان شأ أن يكون له نصف العبد
فضل مأخذ أن كان عنده فضل والله أعلم وأحكم ص • قال مالك في المكاتب يقطع سبيله
فيعتق ويكتب عليه مائتي من قطاعته ديناعليه ثم يموت المكاتب ويكون عليه دين للناس •
قال مالك فان سببه لا يحاص غراما، بالذي عليه من قطاعته ولغرامائه أن يبدوا عليه • قال مالك
ليس للمكاتب أن يقطع سبيله اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لائمه، لان أهل الدين أحق
بما له من سببه فليس ذلك بجائزه • ش • وهذا على ما قال لان السيد لا يحاص الغراما، انما يقطع
عسبه به لان ذلك بمعنى الكتابة والكتابة لا يحاص بها الغراما فكذلك لا يحاص بالقطاعة لان
أصل هذا الدين وان كان تعلق بالذمة فانما تعلق بحكم الكتابة وكذلك القطاعة حكم الحب لانه ليس
العبد بالمكاتب أن يقطع سبيله وعليه دينون تحيط بما فيه كمالا يجوز له العتق والهب في تلك الحال
وان كان يجوز له الماوضة المحضة قال ابن الموازي لا يحاص به السيد في فلس ولا موت وبه قال زيد بن
ثابت وعطاء وابن المسيب والزهرى وهو قول أبي حنيفة والشافعي وقال شرح بمحاص سبيله
الغراما وبه قال الثوري والشافعي والدليل على ما نقلوه ما قدمناه والله أعلم ص • قال مالك الأمر
عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقطع ماله ذهب فيضع عنه مائة من القطاعة
ما يقطع عليه أنه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه
ما يقطع عليه أنه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه أن يتركه على أن يجعله
الرجل إلى أجل فيضع عنه وينقده وليس هذا مثل الدين انما كانت قطاعة المكاتب سبيله على أن
يعطيه مالا في أن يتعجل العتق فيصير له الميراث والشهادة والحدود وتثبت له حرة العتاقة ولم يشر
درهم بدرهم ولا ذهبا بذهب وانما مثل ذلك مثل رجل قال لفلان مائتي بكذا وكذا دينار أو أنت سر
فوضع عنه من ذلك فقال ان جئتني بأقل من ذلك فانت حر فليس هذا ديننا ثابتا ولو كان ديننا ثابتا
لخاص به السيد غراما، المكاتب اذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبه • ش • وهذا على
ما قال ان القطاعة تجوز بأقل مما كتب عليه وأكثر على التعجيل من المؤجل وتأجيل المعجل في
الطعام وغيره بخلاف للشافعي في قوله لا يجوز ذلك في أن يفتح ويتعجل والدليل على ما نقلوه
ما قاله مالك من أنه ليس الكتابة بدين ثابت وانما هي معنى متعلق بالرقبة لانه اذا أتمر أداء الكتابة
استرقت الرقبة وتنقل بالقطاعة على تعجيل الكتابة إلى دين متعلق بالذمة على حسب ما قدمناه
قال الشيخ أبو اسحاق ويجوز بالنقد واختلف في النسبة والنقد أحب إلى وتعلق مالك رحمه الله
في ذلك بفصل آخر وهو ما يقتضيه القطاعة من العتق المتضمن لأداء الشهادة والموارنة وتعجيل تمام
الحرية وذلك لتأثير في التصحيح

• جراح المكاتب •

ص • قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل جراحا فيه العقل عليه أن
المكاتب ان قوي على أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أذاه وكان على كتابته فان لم يقو على
ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك أنه ينبغي أن يؤدي عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان هو عجز عن

أن يقطع سبيله اذا كان
عليه دين للناس فيعتق
ويصير لائمه لان أهل
الدين أحق بما له من سببه
فليس ذلك بجائزه • قال
مالك الأمر عندنا في
الرجل يكتب عبده ثم
يقطعه بالذهب فيضع
عنه مائة من القطاعة
على أن يجعل له ما يقطع
عليه أنه ليس بذلك بأس
وانما كره ذلك من كرهه
لانه أن يتركه على الدين
يكون الرجل على الرجل
إلى أجل فيضع عنه
وينقده وليس هذا مثل
الدين انما كانت قطاعة
المكاتب سبيله على أن
يعطيه مالا في أن يتعجل
العتق فيصير له الميراث
والشهادة والحدود
وتثبت له حرة العتاقة
ولم يشر درهم بدرهم
ولا ذهبا بذهب وانما مثل
ذلك مثل رجل قال لفلان
مائتي بكذا وكذا دينار
أو أنت حر فوضع عنه من
ذلك فقال ان جئتني بأقل
من ذلك فانت حر فليس
هذا ديننا ثابتا ولو كان
ديننا ثابتا لخاص به السيد

غراما، المكاتب اذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبه • جراح المكاتب • • قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب
يجرح الرجل جراحا فيه العقل عليه أن المكاتب ان قوي على أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أذاه وكان على كتابته فان لم يقو على
ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك أنه ينبغي أن يؤدي عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان هو عجز عن

أداء عقل ذلك الجرح

خير سيده فان أحب أن

يؤدى عقل ذلك الجرح

فعل وأسلم غلام وصار

عبدًا لمولكا وان شاء أن

يسلم العبد إلى الجرح

أسلمه وليس على السيد

أكثر من أن يسلم عبده

• قال مالك في القوم

يكتبون جميعا فيجرح

أحدهم برحاه في عقل

• قال مالك من جرح

منه برحاه في عقل قيل

له ولدين معه في الكتابة

أدوا جميعا عقل ذلك

الجرح فان أدوا ثبتوا

على كتابتهم وان لم

يؤدوا فقد عجزوا ويغير

سيدهم فان شاء أدى

عقل ذلك الجرح

ورجعوا عبيدا له جميعا

وان شاء أسلم الجرح

وحده ورجع الآخرون

عبيدا له جميعا بعجزهم

عن أداء عقل ذلك

الجرح الذي جرح

صاحبهم • قال مالك الأمر

الذي لا اختلاف فيه عندنا

أن المكاتب اذا أصيب

يجرح يكون فيه عقل

أو أصيب أحد من ولد

المكاتب الذين معه في

كتابه فان عظم عقل

العبيد في قيمته وأن

ما أخذ لهم من عقلم

أداء عقل ذلك الجرح خير سيده فان أحب أن يؤدى عقل ذلك الجرح فعل وأسلم غلام وصار عبدًا لمولكا وان شاء أن يسلم العبد إلى الجرح أسلمه وليس على السيد أكثر من أن يسلم عبده • قال مالك في القوم يكتبون جميعا فيجرح أحدهم برحاه في عقل • قال مالك من جرح من جرحاه في عقل قيل له ولدين معه في الكتابة أدوا جميعا عقل ذلك الجرح فان أدوا ثبتوا على كتابتهم وان لم يؤدوا فقد عجزوا ويغير سيدهم فان شاء أدى عقل ذلك الجرح ورجعوا عبيدا له جميعا بعجزهم عن أداء عقل ذلك الجرح الذي جرح صاحبهم • ش • وهذا على ما قال مالك وذلك ان عقل الجرح مقدم على ملك العبد لان العبد قبل الكتابة لو جنى للزم السيد ان يؤدى ارش الجنابة أو يسلمه فكذلك بعد الكتابة وملك السيد لعبده قبل الكتابة أثبت من حكم الكتابة الذي لم يقرر بعد ولا يقرر الابلاداء أو العتق فان افتدى العبد نفسه فهو على كتابته وان عجز جرح لانه قد عجز عن أداء الكتابة لمعجزه عما هو مقدم على الكتابة وذلك يقتضى رجوعه الى حكم الرخص ثم يكون لسيدته أن يفتديه ببارش الجنابة أو يسلمه على ما تقدم (مسئلة) ولو كتب عيdan كتابة واحدة فيجنى أحدهما وعجز عن ارش الجنابة فأدى صاحبه حين خاف العجز ثم عتق صاحبه ما فاته بغيره ببارش الجنابة التي أذى عنه ان كان مما لا يفتق عليه بالملك قال عيسى وان كان من يعق عليه في العتية من رواية أشهب (١) ووجه ذلك أنه مال يعتقان فيه ويستبرأان بالعجز عنه فيجوز أن يرجع به على الأجنبي كالكتابة (مسئلة) وان جرح أحدهما صاحبه خطأ وهما أجنبيان قيل للجرح أعقل صاحبته وتبينان على كتابتها ويحتسب بذلك ما على كل من آخر نحوكم ويتبع الجرح الجرح بنصف عقل الجرح ان كانا متساويين في الكتابة وان اختلفت أحوالهما في الكتابة يرجع اليه بقدر ما ينوب الجرح من ذلك لان ارش الجرح تأدى عنهم واعتقاه (فرع) فان عجز الجرح عن أداء الارش وخاف الجرح أن يعجز بمعجزه فأدى الارش كله أو أدى منه بقدر ما ينوبه من الكتابة اتبعه اذا عتقا بجميع ارش الجنابة لانها اذا اعتدلا في الغرم فكانت ما أعادها الكتابة وبقي ارش الجنابة على الجاني وهذا اذا أدى عنه بعض الجنابة أو ما أن أدى جميعا فانه يرجع عليه ببارش الجنابة ويرقى ما يصيبه منها بعد ذلك لانها أسلم الجاني أجنبي ارش الجنابة لرجع عليه بذلك القدر ورجع عليه الجاني بقدر ما ينوبه في الكتابة منها لانه أدى عنه ذلك القدر من الكتابة من حق يخص به فكان له الرجوع به عليه والله أعلم ولو كان الجاني أبا الجاني عليه أو بعض من يعق عليه لم يرجع عليه بشئ رواه كلعيسى عن ابن القاسم في المدينة (فرق) ولو جنى أحد الآخر بن على أجنبي فأدى الثاني ارش الجنابة حين خاف أن يعجز بمعجزه أخيه عن ارش الجنابة فانه يرجع على أخيه بما أدى عنه قال ابن القاسم والفرق بينهما أن هذا المال تأدى الى أجنبي ولم يتأدى شئ مما يعتقانه به واذ جنى أحدهما على صاحبه ثم أدى الجاني عليه لم يرجع على أخيه لانهما يعتقانه ور • بيان من من عن أصبغ ان ابن القاسم رجح عن ذلك وقال لا يرجع عليه بشئ مما أدى عنه من ارش الجنابة على الأجنبي لانه انكبه به من الملك قالوا لاشاء وهو مكاتب فتعق عليه ولم يتبعه بشئ وفي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم انه اذا عجز الجاني عن أداء ارش الجنابة فأداه عنه صاحبه فانه يرجع عليه صاحبه وان كان ممن يعق عليه بخلاف الكتابة • ص • قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن المكاتب اذا أصيب يجرح يكون فيه عقل أو أصيب أحد من ولد المكاتب الذين معه في كتابته فان عظم عقل العبيد في قيمته وأن ما أخذ لهم من عقلم

يدفع الى سيدم الذئله الكتابه ويحسب ذلك المكتاب (٢٢) في آخر كتابه فيوضع عنهما اخلصيده من دينه جرحه * قال

مالك وتفسير ذلك انه كانه كاتبه على ثلاثة آلاف درهم وكان دينه جرحه الذي اخذ سيده ألف درهم فان أدى المكتاب الى سيده ألفي درهم فحرق وان كان الذي بقي عليه من كتابته ألف درهم وكان الذي اخذ من دينه جرحه ألف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه أكثر مما بقي على المكتاب اخذ سيده المكتاب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد اداء كتابته للمكتاب ولا ينبغي أن يدفع الى المكتاب شي من دينه جرحه فيأكله ويستهلكه فان عجز رجع الى سيده أعور أو مقطوع اليد أو مضروب الجسد وانما كاتبه سيده على ماله وكسبه ولم يكتبه على أن يأخذ من ولده ولا ما أصيب من عقل جسده فيأكله ويستهلكه ولكن عقل جراحات المكتاب وولده الذين ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم يدفع الى سيده ويحسب ذلك في آخر كتابته * ثم وهذا على ما قال ان المكتاب اذا جنى عليه أو على من معه في الكتابة ان عقل جرحه عقل جرح عبد ووجه ذلك انه عبد ما بقي عليه درهم قال ويدفع ذلك العقل الى سيده لانه عوض عن بعض المكتاب الثلاثة التي تلف بالجناية وبمجال بينه وبين العوض منه لان ذلك يؤدي الى رجوع العبد اليه بالعجز ناقصا وقد قال العوض فوجب أن يدفع اليه

(فصل) وقوله ويحتسبه به في آخر كتابته يريد ما بقي عليه من دينه لانه لو احتسبه في أول نجم وفيما لا يتم عتقه من عبده لأدى ذلك الى ما قد سناه لان دفع ذلك اليه في أول نجم دفع على ماله بسبب بعضه لان الكتابه لما كانت لا تبعض لا يكون عوضا من جميعها الى الدفعة التي تم العتق بها وأما ما يؤدي له المكتاب قبل ذلك فهو من الغلظة لانه عجز عن آخر نجم ورجع رقيقا بطل ذلك كله وكان ذلك بمنزلة من عجز ولم يعط شيئا فاذا أداه عن أول نجم رجع اليه المكتاب لعجزه ناقصا بعض الجناية وحكما فافض من نجومه بحكم الغلظة فقد أخذه عبده عوضا عن جزء فذهب منه وذلك غير جائز كما لم يكتبه

(فصل) وقوله وان كان عقل الجرح أكثر مما بقي عليه من الكتابه أخذ السيد من ذلك بقية كتابته وعتق العبد ودفع اليه الفضل ووجه ذلك ان عقل الجرح اذا كان فيه اداء الكتابه عجل للسيد اداؤه وان كانت النجوم لم تحل لانه لو لم يكن فيه اداء احتسبه به في آخر نجم فاذا كان فيه وفاء عجل له الأداة انه يتعجل به العتق ولانه لما كان عوضا من عين العبد ولم يجز تسليمه الى العبد لثلاث غيوت لم يرجع الى السيد ناقصا وكان تعجيل دفعه الى السيد تعجيل عتق المكتاب لزم ذلك لانه لا حق للعبد في تأخيره بخلاف مال المكتاب فانه لا يعجل السيد قبل حلول اليوم لان ذلك ليس بعوض عن عين المكتاب ولان المكتاب حقاق نصرة يفعله الانتفاع به الى أن تجعل نجوم كتابته فاقترا من هذا الوجه والله أعلم وأحكم

بيع المكتاب

ص * قال مالك ان أحسن ما دفع في رجل يشتري مكتاب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير أو دراهم الأبرص من العروض يعجله ولا يؤخره لانه ان أخره كان دينه يدين وفدته عن الكافي بالكافي * قال وان كاتب المكتاب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق

ما دفع في الرجل يشتري مكتاب الرجل انه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير أو دراهم الأبرص يعجله ولا يؤخره لانه ان أخره كان دينه يدين وفدته عن الكافي بالكافي * قال وان كاتب المكتاب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق

فانه يصلح للشئى أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للعروض التى كتبه سيده عليها يعجل ذلك ولا يؤخره **ش** وهذا على ما قال وذلك انه يجوز بيع كتابه المكتوب خلافا لبيعة وعبد العزيز بن أبي سلمة وأبي حنيفة والشافعى في منعه ذلك والدليل على ما نقوله ان هنا عقد معاوضة فلم يمنع جهتها ما فيه من العتق كما لو اشترى عبد العتق وهذا اذا باع السيد جميع الكتابه وأما اذا باع جزءا منها ففي جواز ذلك روايتان عن مالك احدهما المنع والأخرى الجواز قاله القاضى أبو محمد وغيره وجه رواية الجواز هو في العتية عن ابن القاسم وأشهب ان هذا مبيع مقصود في نفسه يجوز بيع جميعه فجاز بيع جزء منه كسائر المبيعات ووجه رواية المنع ان ذلك يؤدى الى أن يؤدى المكتوب كتابته أداءه من مختلفين أحدهما الى سيده بعدت كتابته والثاني الى امتناع الجزء لحق ابتاعه وذلك غير جائز ولذلك لا يجوز أن يكتب الرجل نصف عبده لحق الكتابه ويؤدى النصف الآخر من الخراج بحق الملك (مسئلة) وان كان المكتوب لشريكين لم يكن لأحدهما مبيع حصته دون شريكه قاله مالك في العتية والموازية قال في العتية وان أذن في ذلك شريكه الآن يبيعه جميعا قال ابن القاسم وكذلك المكتوب لا يشتري بنصيب أحد الشريكين فيه إلا أن يشتري جميعه قال عبد الملك في الموازية أمان المكتوب فلا يجوز الإبرضا شريكه وأمان غيره فيجوز وان كره شريكه وجه رواية الجواز انها معاوضة مقصودة تجوز في جميع العبد فجازت في بعضه كالبيع والإجارة ووجه الرواية الثانية ما قد ساء أيضا وأمان العبد نفسه فقد قال محمدنا كالفطاعة (فصل) وقوله اذا كاتبه بدنانير ودرهم فلا يبيعه الا بعرض معجل لا يتأخر لانه يدخله الكالين بالكالى وان كانت الكتابه بعرض من ابل ورقين جائز أن يبيعه بذهب أو فضة أو عرض مخالفه يعجل ذلك ولا يؤخره ما قد ساءه ولا يجوز بيعها وهي ذهب بورق لانه يدخله ذهب بورق الى أجل ولا يبيعه وهي عرض بعرض من جنسه أكثر منه الى أجل لانه يدخله الزيادة مع التساقط الجنس وذلك ممنوع قال القاضى أبو محمد وهذا اذا باع الكتابه من غير العبد فأما اذا باعها من العبد نفسه فذلك جائز من كل وجه فمنقلبه من ذهب الى ورق ومن عرض الى جنسه أكثر منه وأقل لانه لم ينقل شيئا من ذمة الى ذمة وانما ترك ما معامله عليه وعمل عنه والله أعلم (فرع) اذا ثبت ذلك فأنى دى المكتوب عتق وولاؤه الذى عقد الكتابه ثم ياعمو بهذا قال مالك وقال الشافعى ولاؤه للشئى وبه قال عطاء والنسب وابن حنبل والدليل على ما نقوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعبت وللذى أعنت عمو الذى عقد الكتابه وذلك لا ينقض الابالعجز والبيع لم يتعلق إلا بما عليه دون الولاء وما روى أن عائشة اشترت بريرة وجاءت تستعينها في كتابتها ثم ثبت الولاء لها فذلك محمول على انها عجزت فاشترتها بعد العجز والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فهذا حكم الكتابه وأما بيع الكتابه فلا يجوز وبه قال الشافعى في أحد قوليه وبه قال أبو حنيفة وقال الزهري وبيعة ان كان باذن المكتوب جاز ولا يجوز مع عدم أدنه وقال عيسى عن ابن القاسم من باع مكاتبه رد أن يمتعه المبتاع فيعصى وكذلك ان مات عنده فذهنه ولا يرجع على البائع بشئ ولا على البائع أن يجعل شيئا مما أخذ في رقبته بخلاف المدبر يبيعه ثم يغوث يموت والدليل على ما نقوله ان الذى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن عتبه قال فان بقي على الكتابه وانتقل الولاء الى المشتري بالبيع فهو بيع الولاء وان رفق لم يجز استرقاق دون عجز عن الاداء وذلك لا يجوز باذن المكتوب ولا باذن غيره **ص** قال مالك أحسن ما سمعت في المكتوب انه اذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدى الى سيده

فانه يصلح للشئى أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للعروض التى كتبه سيده عليها يعجل ذلك ولا يؤخره **ش** قال مالك أحسن ما سمعت في المكتوب انه اذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدى الى سيده

الغن الذي باعه به تقدا وذلك أن اشتراه نفسه عتاقه والعتاقة تبدأ على ما كان معها من الوصايا وإن باع بعض من كاتبي المكاتب نصيبه من فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو سهم من أسهم المكاتب فليس للمكاتب في بايع من شقة وذلك أنه يصير بمنزلة القطاعة وليس له أن يقطع بعض من كاتبي الإباذن شر كاته (٧٤) وأن ما بيع منه ليست له به حرمة تامة وأن ماله محجور

عنه وأن اشتراه بعته يخاف عليه منه العجز لما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملا إلا أن يأذن له من بقي له فيه كتابة فإن أذنوا له كان أحق بما بيع منه ش وهذا على ما قال ابن المكاتب أحق بشرائه كتابته إذا اشتراه غيره بمثل ذلك الغن وليس ذلك من باب الشفعة ولكن من باب ما نعلق بمالك رحمه الله من أن العتق مقدم على الملك والمكاتب إذا اشترى كتابته عتق بنفس الشراء فكان ذلك أولى من اشتراء غيره فان ذلك الشراء ربما أدى إلى تلك واسترقاق فأما أن يبع بعض كتابته فلا يكون أحق به بالان شراء بعض كتابته لا يؤدي إلى عتقه ووجه آخر وهو أن العتق مبني على التغليب والسرية فإذا اجتمع مع التملك عند ابتدائها كان العتق أولى (فروع) وهذا يجري عند مجرى التملك فان قام بذلك المكاتب عند بيع كتابته كان له ذلك أن يؤقت فترك ذلك أو يشرع في أداء العتوم ولم ير فيه نصا والله أعلم وأحكم ص قال مالك لا يجل بيع نجهم من نجوم المكاتب وذلك أنه غرران عجز بطل ماعليه وإن مات وأفلس وعليه ديون الناس لم يأخذ الذي اشترى نجمة بجمته مع غيرها شيئا وإنما الذي يشتري نجما من نجوم المكاتب بمنزلة سيد المكاتب فسيده المكاتب لا يخاص بكتابة غلامه غراما المكاتب وكذلك الجراح أيضا يجتمع له على غلامه فلا يخاص بما اجتمع له من الجراح غراما غلامه قال مالك لا بأس بأن يشتري المكاتب كتابته بعرض أو بعين مخالف كوتب به من العين أو العرض أو غير مخالف معجل أو مؤخر ش قوله لا يجل بيع نجهم من نجوم المكاتب يريد نجما معينا لما فيه من الغرل أنه ان كان النجم الذي باعه أو لنجم قبضه ثم عجز المكاتب رق جميعه بطل حكم ذلك النجم وإن اشترى الثاني ر بما عجز العبد قبله فلا يدري ما يصير إليه وأما ان اشترى نجما غير معين فانه يجوز زاله مالك وابن القاسم وأشباه في العتية قالوا لا يضمنه نجما غير معين يرجع إلى البيع جزء من الكتابة وذلك جائز على رواية الأجازة وهي الأظهر من قولنا عابحنا وأما على رواية المنع من بيع الجزء فيجب أن لا يجوز بيع نجم غير معين والله أعلم وأحكم ص قال مالك في المكاتب هل يترك أم ولد أو ولد له صغار أمنا أو من غيرها فلا يقرون على السبي ويخاف عليهم العجز عن كتابته قال تباع أم ولد أبهم إذا كان في ثمنها ما يؤدى به عنهم جميع كتابته أمهم كانت أو غير أمهم يؤدى عنهم ويعتقون لأن أبهم كان لا يمنع بيعها إذا خاف العجز عن كتابته فهو لاؤه إذا خيف عليهم العجز بيعت أم ولد أبهم فيؤدى عنهم ثمنها فإن لم يكن في ثمنها ما يؤدى عنهم ولم تقو على الولاء على السبي رجعو أجمعاء رقيقا السيدم ش قوله في المكاتب هل يترك أم ولد أو ولد له

مؤخر قال مالك في المكاتب هل يترك أم ولد أو ولد له صغار أمنا أو من غيرها فلا يقرون على السبي ويخاف عليهم العجز عن كتابته قال تباع أم ولد أبهم إذا كان في ثمنها ما يؤدى به عنهم جميع كتابته أمهم كانت أو غير أمهم يؤدى عنهم ويعتقون لأن أبهم كان لا يمنع بيعها إذا خاف العجز عن كتابته فهو لاؤه إذا خيف عليهم العجز بيعت أم ولد أبهم فيؤدى عنهم ثمنها فإن لم يكن في ثمنها ما يؤدى عنهم ولم تقو على الولاء على السبي رجعو أجمعاء رقيقا السيدم

صغارها منها أومن غيرها فلا يقدر ون على السرى تباع أم الولد إذا كان نبياً من من نخبها جميع الكتابة على ما قاله والمكاتب إذا ترك أم ولد لا يصلون أن يكون لها ولد ولا يكون لها ولد فان لم يكن لها ولد لم تستع ولم تعتق وان ترك أضعاف الكتابة لانهم لم تنفد عليها كتابة فانهما في بمنزلة مال المكاتب يصير الى السيد بعونه (مسئلة) فان كان معها ولد صغير منها أومن غيرها يضاف علم العجز لانعفهم عن السرى بيعت أم الولد ووجه ذلك ان مناه من أنها بمنزلة مال أبيهم فلذلك لم يثبت لها حكم الكتابة فتعق بالاداء وانما أثبت لها حكم المال ولذا لا يجوز للمكاتب أن يبيعها إذا خاف العجز وذلك يقتضى أن يؤدى منها الكتابة فيعتق بذلك من ثبت له حكم الكتابة به وشارك فيها من عقده والله أعلم (مسئلة) ولو ترك المكاتب مالاً يؤدى به الكتابة عتق جميعهم وروى سمنون عن ابن القاسم في العتية لا يرجع عليها ولد المكاتب بشئ وان لم تكن أمهم ووجه ذلك أن أم الولد لا تباع لتعسر ضرورة وأما تباع للضرورة وخوف العجز وإذا اتفق ذلك بإمكان الاداء فلا بد أن يعتق وانما تعتق على المكاتب فلا يرجع عليها بشئ مما اعتقت به لان المكاتب إذا اعتقت عليه أم ولد لم يرجع عليها بشئ والله أعلم وأحكم (مسئلة) فان مات المكاتب عن أم ولد وبأب وأخ في الكتابة فقد قل ابن القاسم في الموازية على رقيق للاب وترك وفاء بالكتابة وقال أشهب إن ترك وفاء عتقت مع الأب والأخ وان لم يترك وفاء رقت ولا تعتق في سعيها بعد ذلك ولا تسمى هي الامع الولد (فصل) وقوله فإذا لم يكن في نهبها يؤدى عنهم ولم تقو هي ولا هم على السرى رجعوا رقيقاً ليسهم يريدان ولد المكاتب يرقون إذا لم يملكهم الاداء بما يخلطه بهم ولا يسعهم يردها له ليس في نهبها يؤدى عنهم حتى يبلغ السرى وأما ان كان في نهبهم ما يؤدى عنهم حتى يبلغوا السرى في الموازية عن عيسى تباع ويؤدى عنهم من نهبها مجموعهم حتى يبلغوا السرى فان أدوا عتقوا وان عجزوا رقوا وروى يحيى ابن يحيى عن ابن نافع لا تباع لهم الآن يكون في نهبها ان بيعت ما يعتقون به وجه القول الأول ان مالاً للمكاتب فيجاز أن تباع في الاداء عن نبيه كالأكرار في نهبها ما يعتقون به ولأن كل ما يباع في أداء جميع ما عليهم بيعت في أداء بعض ما عليهم كسائر أوله ورقيقه ووجه القول الثاني ان هذا باقها العتق وتعتق مع الولد فلا تباع مع السلامة كسائر من انصفه له الكتابة ص قال مالك الأمر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يملك المكاتب قبل أن يؤدى كتابته له يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقيقه وان أدى المكاتب كتابته الى الذي اشترىها وعتق فولأوه للذي عقد كتابته ليس الذي اشترى كتابته من ولأهشئ ش قوله فحين اشترى كتابة المكاتب ثم مات انه يرثه يرثه ان أحق بماله ليس على وجه الميراث لان الرق ينافى التوارث ولكن بمعنى الصفاق السيد مال عبده ولو عجز المكاتب لكانت رقيقته لمن اشترى لانه لا خلاف أنه يترق بالعجز ولا يجوز أن يسرقه ما بلغ الكتابة لانه لا يجتمع له الثمن ورقبة العبد (فصل) وقوله وان أدى المكاتب كتابة الى الذي اشترىها وعتق فولأوه للذي عقد الكتابة حلالة للشافي في قوله الولاء لا يشترى به قال ابن حنبل والنخعي ومعنى ذلك ان المكاتب انما عتق بالثمن الذي تضاهيه عقد الكتابة وقد ثبت الولاء لمن أعتقه لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وانما الولاء لمن أعتق وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما الولاء لمن أعطى الورق وان ذلك في فقه بعضنا كان فيها المقتضى والذى أعطى الورق ويحتمل أن يخرج على الطالب فان غالب الحال ان المقتضى هو معطى الورق وأما من يشتري الكتابة وتأدى اليه فقليل نادراً فكان ذلك

* قال مالك الأمر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يملك المكاتب قبل أن يؤدى كتابته أنه يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقيقه وان أدى المكاتب كتابته الى الذي اشترىها وعتق فولأوه للذي عقد كتابته ليس الذي اشترى كتابته من ولأهشئ

على سبيل التفريق لآعلى سبيل التعليق وكان قوله وإنما الولاملن أعشق على وجه التعليل فيه يتعلق الحكم فلي هذا ان المشتري للكتابة انما يشتري ما على المكتب من الكتابة وانما يشتري في العبد لعجزه عن اداء ما يشتري فلو ابتدأ عتقه بعد عجزه واسترقاقه لبطل حكم متقدم من الكتابة وكان ولاؤه بالعق الثاني للمشتري والله أعلم وأحكم

سعى المكاتب

ص ماله انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنه ثم مات هل يسى بنو المكاتب في كتابة أبيهم أم هم عبيد فقال بل يسعون في كتابة أبيهم ولا يوضع عنهم لموت أبيهم شي م قال مالك وان كانوا صغارا لا يطبقون السى لم ينتظر بهم أن يكبروا وكانوا رقيقا لسيد أبيهم لأن يكون المكتب ترك ما يؤدى بهم عنهم نجوهم الى أن يشكوا والسى فان كان فيها ترك ما يؤدى عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السى فان أدوا عتقوا وان عجزوا لم ينتظر بهم أن يكبروا رقيقا لسيد أبيهم الا أن يكون المكاتب ترك ما يؤدى به عنهم نجوهم الى أن يشكوا والسى فان كان فيها ترك ما يؤدى عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السى فان أدوا عتقوا وان عجزوا رقا م قال مالك في المكاتب يموت ويترك مالا ليس فيه موات الكتابة ويترك ولد معه في كتابته وأم ولد فآرادت أم ولده أن تسي عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأمونة على ذلك فويعلى السى وان لم تكن قوية على السى ولا مأمونة على المال لم تخط شيأ من ذلك ورجعت هي وولد المكتب رقيقا لسيد المكتب م ش ومعنى ذلك ان أم وولد المكتب اذا ماتا عتقا وعن ولدنها أو من غيرها فآرادت السى عليهم فقلها فوسعون بسعيها لان ولده بمنزلته فبناشرته الكتابة كباشرته وأم ولدها حكم المال فان أمكن الأداء عنهم بسعيها فهي بمنزلة غنله مال المكتب يتأدى بها نجوهم واذ لم يصرف المكتب ولدا فلا سبيل لهالى السى ولا الى العتق ولو ترك المكتب مالا كثيرا أو لم يترك من يقوم بالكتابة ممن هو من أهلها فجميع المال لسيد وأم الولد من ماله فتعود الى رقب سيدهم سائر ماله والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله وان كانوا صغارا لا يطبقون السى لم ينتظر بهم أن يكبروا ويردا المترك أبوهم ما يؤدى به الكتابة أو يؤدى به نجوهم الى أن يبلغوا السى فان ترك ما يؤدى عنهم الى أن يبلغوا السى أدى عنهم وانتظر بهم ذلك فان أدوا بسعيهم عتقوا وان عجزوا رقا م وجه ذلك ان المكاتب المتوفى كان أيضا من ماله الذى تركه والله أعلم وأحكم ص م قال مالك في المكتب يموت ويترك مالا ليس فيه موات الكتابة ويترك ولد معه في كتابته وأم ولد فآرادت أم ولده أن تسي عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأمونة على ذلك فويعلى السى وان لم تكن قوية على السى ولا مأمونة على المال لم تخط شيأ من ذلك ورجعت هي وولد المكتب رقيقا لسيد المكتب م ش ومعنى ذلك ان أم وولد المكتب اذا ماتا عتقا وعن ولدنها أو من غيرها فآرادت السى عليهم فقلها فوسعون بسعيها لان ولده بمنزلته فبناشرته الكتابة كباشرته وأم ولدها حكم المال فان أمكن الأداء عنهم بسعيها فهي بمنزلة غنله مال المكتب يتأدى بها نجوهم واذ لم يصرف المكتب ولدا فلا سبيل لهالى السى ولا الى العتق ولو ترك المكتب مالا كثيرا أو لم يترك من يقوم بالكتابة ممن هو من أهلها فجميع المال لسيد وأم الولد من ماله فتعود الى رقب سيدهم سائر ماله والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله وان لم تكن قوية على السى ولا مأمونة على المال لم تخط شيأ من ذلك ورجعت هي وولد المكتب رقيقا بر بدانها اذا لم يكن في سعيها ما يتأدى منه التجوم أو كانت قوية على السى رقيقا لسيد المكاتب

حذنى مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنه ثم مات هل يسى بنو المكاتب في كتابة أبيهم أم هم عبيد فقال بل يسعون في كتابة أبيهم ولا يوضع عنهم لموت أبيهم شي م قال مالك وان كانوا صغارا لا يطبقون السى لم ينتظر بهم أن يكبروا رقيقا لسيد أبيهم الا أن يكون المكاتب ترك ما يؤدى به عنهم نجوهم الى أن يشكوا والسى فان كان فيها ترك ما يؤدى عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السى فان أدوا عتقوا وان عجزوا رقا م قال مالك في المكاتب يموت ويترك مالا ليس فيه موات الكتابة ويترك ولد معه في كتابته وأم ولد فآرادت أم ولده أن تسي عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأمونة على ذلك فويعلى السى وان لم تكن قوية على السى ولا مأمونة على المال لم تخط شيأ من ذلك ورجعت هي وولد المكتب رقيقا لسيد المكاتب

ولم تكن مأثورة عليه ولم يكن في المال ما تآدى منه الكتابة أو يتأدى من نجومها ما يلبثون به
 السعي دفع المال كله إلى السيد ورق الولد وأم الولد ولو كان فيه وفاء نجوهم إلى أن يلبثوا السعي
 عجزهم ونحوه ونحو ذلك دفع المال إلى السيد فحسب في أول نجوهم ثم إذا لبثوا السعي أدوا
 بسعيهم أو ورق العجزهم (مسئلة) ولو مات المكتتب عن أم ولده وقد كتب معه غيره من ليس بولده
 فأدوا الكتابة في الموازية من رواية يحيى بن يحيى عن مالك لا تنقضي أم ولد المكتتب في كتابته بعد
 موته إلا مع ولده أو ولد ولده قال عيسى كان منها أومن غيرها ممن معه في الكتابة وأما بيع غيرهم من ولد
 وأخ فلا تنقضي بعقدهم وقاله عيسى ومعنى ذلك أن الولد بعض المكتتب فكان أم ولد أبيهم معهم
 حكمها مع أبيهم ولما كانت تنقضي بعقده المكتتب وإن كانت ماله لا فكذلك مع ولده وأما من ليس بولد
 فإنه لا يفتق عليه على الكتابة والله أعلم وأحكم قال عيسى وإن كان من مال الميت فتباع
 ويستعينون بغيره أن أرادوا ذلك يتبعهم السيد بغيره أن عتقوا وإن استغنوا عتقوا وعتقوا
 للسيد لأن مال المكتتب عائدا إليه والله أعلم وأحكم (مسئلة) وإذا كتب المكتتب على نفسه وعلى
 أم ولده لم يجز له أن يطلأ ماله حين كتب عليها كأنها قد نزلت عن ملكه وصارت لسيده فإن مات
 المكتتب كان لها أن تسمى وإن لم تمت وأدبنا فقالت لم يكن له عليها سبيل الابتكاح جديد إن رضيت به
 ولو أضافها السيد ما المكتتب قال عيسى قاله ابن القاسم وبلغني عن ابن كنانة ص **قال مالك إذا**
كتب لقوم جميعا كتابة واحدة ولا ربح بينهم فعجز بعضهم وسعى بعضهم حتى عتقوا جميعا فإن الذين
سعوا يرجعون على الذين عجزوا ويحسم ما دوا عنهم لأن بعضهم حلاء عن بعض **ش ر** **يريد أنهم مع**
الطلاق المقضيون بعضهم حلاء عن بعض لأن ذلك مقتضى جميعهم في كتابة واحدة فإن أدى بعضهم
الكتابة دون بعض فلا يخلو أن يكونوا قاربا أو جانب خان كانوا أجنب رجع بعضهم إلى بعض بما أدوا
عندهم وقد اختلف أصحابنا في صفة التراجع **قال مالك في الموازية** **رجع على من أدى عنه بقدر ما يقع**
عليه على حسب قوته وسعيه **وقال ابن القاسم وجدته** **وقال أشهب على فسر قوته على الكتابة وهو على**
نحو قول مالك وابن القاسم **وقال ابن الماجشون التراجع على العدة وروى ابن حبيب عن مطرف**
وابن الماجشون على قدر قيمتهم وجه قول مالك أن الذي ينتفع به في الكتابة القوة على الأداء فوجب
أن يكون ما يؤدونه يتقسط بحسب ذلك **وقال عيسى في المزية وروى ما كانت الجارية بمن مائة دينار**
ولا قوة لها على الأداء **ويكون العبد الحفيظ من عشرين دينارا وهو في الكسب له بالوجه ورواية**
ابن الموازي عن ابن الماجشون أن الاعتبار بالعدد ولو اعتبر بالقوة على الأداء لم أصبحت كتابة المغير
والشيخ الثاني معهم لا أداء فهم فكان ما يؤدى عنهم زيادة أو سلف **ووجه رواية ابن حبيب**
عن ابن الماجشون أن السيد إنما يذل قاهم فيجب أن يكون العوض يتقسط على قدر قيمتهما
(فرع) **إذا ثبت ذلك فإن الاعتبار في ذلك عند مالك وابن القاسم يوم العقد فينظر إلى ما لهم يوم**
العقد وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون الاعتبار بقيمتهم يوم عتقوا ليس يوم كوتبو
وقال أصح بعتر حالهم يوم عتقوا وإن لو كانت حالهم يوم كوتبو يريدان الاعتبار بالسوق وغلاء
الأثمان يوم العقد والاعتبار بصفاتهم يوم العقد **وجه قول مالك أن العقد إنما اعتبر فيه حال يوم**
العقد فيجب أن يكون ذلك المعتبر بهم من حالهم في التقسط فأما ما حدث بعد ذلك فلا ينقضي العقد
عليه وقد قال أصح في الموازية إن كان فهم يوم عقد الكتابة من لاسعائه من صغيرا وشيخا فلا شيء
عليه وجه ذلك ما قدمناه من اعتبارهم يوم العقد وجه قول مطرف وابن الماجشون أن عقد

قال مالك إذا كتب القوم
 جميعا كتابة واحدة ولا ربح
 بينهم فعجز بعضهم وسعى
 بعضهم حتى عتقوا جميعا
 فإن الذين سعوا يرجعون
 على الذين عجزوا بمحصنة
 ما أدوا عنهم لأن بعضهم
 حلاء عن بعض

الكتابة لا يتم إلا بنقص العقد فان العجز بنقصه وانما يتم بالأداء أو بمصع العتق فيجب أن يكون الاعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة يدل على ذلك أنهم لو عجزوا لرجعوا إليه على حالم ذلك اليوم للسبيل بآية والنقص دون تراجع ووجه قول أصبغ أن صفاتهم تعتبر بحال يوم الأداء لأنه وقت نفوذ العقد على السواء يوم العقد لأن ذلك كان المعبر في زيلة الكتابة ونقصها والله أعلم (مسئلة) وان كان فيهم صغير فبلغ السى قبل الأداء في الموازية عن أشوب عليه بقدر ما يطبق يوم وقعت الكتابة على حاله قال محمد بن عبد الله يوم الحكم ان لو كان كذلك يوم الكتابة بالغا وقال أصبغ عليه بقدر طاقته يوم بلغ السى ان لو كان بهذه الحال يوم الكتابة وقال في باب آخر لاني على الصغير والشيخ الفاني يوم العقد

(فصل) ونفوله فان الذين سعوا في الكتابة يرجعون على الذين عجزوا وبصحة ما أدوا عنهم لم يختلف بل ان الجانب يرجع بعضهم على بعض فأما الأقارب فلم يختلف في الاولاد والاخوة انه لا يرجع بعضهم على بعض روى ذلك عن مالك في الموازية قال ابن القاسم والذي يصح عسدي انه لا يرجع على من يعتق عليه اذا ملكه وقاله عبد الملك وابن عبد الحكم وروى عن مالك اذا كانت بينهم قرابة يتوارثون بها فلا تراجع بينهم وقال أشوب لا يرجع على ذى رحم وان كان لا يعتق عليه ولا يرثه ووجه قول ابن القاسم ان الاداء عنه بمنزلة اشتراء الكتاب فلا يرجع عليه لأنه بذلك يعتق عليه ووجه قول مالك اعتبار التوارث (مسئلة) فأما المأزوجة فترى ابن القاسم عن مالك لا يرجع عليها قال ابن القاسم هذا استعسان وليس بالقوى ووجه قول مالك انها توارثه كالان ووجه قول ابن القاسم انها لا تناسبه كالأجنبي ولان توارثها ما ليس سببه ثابتا لأنه يطل بالطلاق بخلاف الأقارب والله أعلم وقال ابن مزين والزواج كذلك ان اعتق بسة نية المرأة وما لها من رجوع عليه بشئ فان مات لم ترثه والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فلا يخلوا يؤدي عنهم نجبا لا يتم بعقوبتهم أو ما يتم بعقوبتهم فان أدى عنهم ملا يتم بعقوبتهم في الموازية وغيرها لا يرجع عليهم الآن لأنه انما أدى عنهم ليعينهم على السعي في المستقبل فليس له أن يشغلهم بطلب ما أدى عنهم حتى يتم الأداء وأما ان أدى ما يتم بعقوبتهم في الموازية يرجع عليهم معجلا قال محمد بن يذوى عنهم على النجوم ولم يعجلها وأما اذا عجل أحدهم الاداء قبل ان تحمل النجوم فاما يرجع عليهم على النجوم ووجه ذلك انه تبرع بالتعجيل فليس له أن يلزمهم ذلك ويخاصموا الذي أدى عنهم أو يحاسبه الغرامة بما أدى عنهم قال في الموازية لأن ذلك لما أدى عنهم وعقوبته صادرة بنا بآية عليهم والله أعلم وأحكم

عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل محله

ص مالك انه بمع ربيعة بن عبد الرحمن وغيره يذكرون أن مكاتباً كان للفراصة بن عبد الرحمن وأنه عرض عليه أن يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الفراصة فأبى المكاتب مروان ابن الحكم وهو أمير المدينة فقد ذكر ذلك فدعا مروان الفراصة فقال له ذلك فأبى فأمر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب فيوضع في بيت المال وقال المكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفراصة قبض المال قال مالك فالأمر عندنا أن المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبض محلهما جاز ذلك ولم يكن لسيده أن يأبى ذلك عليه وذلك لأنه يدفع عن المكاتب بذلك كل شرط أو خدعة وسفر لانه لا تتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولاتهم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجيب مبراه

عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل محله * حدثني يحيى عن مالك انه سمع ربيعة بن عبد الرحمن وغيره يذكرون أن مكاتباً كان للفراصة ابن عبد الرحمن وأنه عرض عليه أن يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الفراصة فأبى المكاتب مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقد ذكر ذلك له فدعا مروان الفراصة فقال له ذلك فأبى فأمر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب فيوضع في بيت المال وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفراصة قبض المال * قال مالك فالأمر عندنا أن المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل محلهما جاز ذلك ولم يكن لسيده أن يأبى ذلك عليه وذلك أنه يدفع على المكاتب بذلك كل شرط أو خدعة أو سفر لانه لا تتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولاتهم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجيب مبراه

ولا يشاء هذا من أمره ولا ينبغي لسيده أن يشترط عليه خدمة بعد عتاقه **ح** ش امتناع الفرافعة من قبض كتابة مكاتبه قبل محل تجويمها يتحمل أن يكون كاتبه على عرض مؤجله فلذلك امتنع من أخفها لما جوز أنها أكثر فقيمة عند محل تجويمها وقد قال القاضي أبو محمد وغيره إذا عجل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع من أخذها لأن الأجل حق للكاتب ورفقه فاذا رضى استقامه كان ذلك قال الشيخ أبو القاسم ليس للسيد الامتناع من قبضها وقد قال مالك في الموازنة إذا عجل المكاتب ما عليه من الضمان اعتق أن كره السيد عليه فقيتها على أنها قد حلت لا فقيتها إلى محلها

(فصل) ولما امتنع الفرافعة من قبض ذلك كان لمروان جبره على قبضه لانه رأى تعجيل عتق المكاتب ووضع الكتابة في بيت المال لأنه يؤمن بعدم الاداء فيه ومثل هذا يجوز فلهذا إذا رآه الإمام لانه يقوم مقام الجزء المقصود بتعجيل الاداء وهو انفاذ العتق ولذلك جاز للكاتب تعجيل ما عليه من الكتابة وإن كانت عرضا لما في ذلك من تعجيل العتق ولانه ليس بدين ثابت

(فصل) وقوله وذلك أنه يضع عن المكاتب الاداء كل شرط أو خدمة أو سفر ووجه ذلك ما احتج به من أنه لا تتم عتاقته إن بقي عليه شيء من أسباب الرق وما شرط عليه من سفر أو خدمة فلذلك كله من أسباب الرق يمنع قبول شهادته ونعام حرمة وموارثه للأحرار قال القاضي أبو محمد وفي ذلك روايتان أحدهما التي تقدمت وهي رواية ابن المواز عن مالك وهي في العتق رواية أشهب عن مالك ووجه ذلك أن ما شرط من ذلك تابع للكتابة فإذا عجلت سقط ما يتبعها ووجه الآخر رواية الثانية وهي ثبوت ذلك عليه أنه بعض العوض في عتق الرقبة فلم يسقط كالكتابة نفسها قال فإذا قلنا لا تسقط فيخرج ما يميزه على روايتين أحدهما أنه يؤذيه بعبته قال الشيخ أبو القاسم ولا يلتصق بالإبداء والاخرى يؤذيه بعبته ذلك قال الشيخ أبو القاسم مع كتابته معجلا ولا يؤخره وهذه رواية أشهب عن مالك وقال محمد ليس هذا بشيء وقد رجح عنه مالك وجميع أصحابه على أنه لا يعمل بعوضا وقال أحد بن ميسرة القياس رواية أشهب (مسئلة) وأما ما كان من كسوة وخضاي فإنه يفرم قيمة ذلك معجلا وهذا الذي روى عن مالك ولو قال قائل إن عليه تعجيل المدين على ما ثبت له من الصفة بموصوف أو اطلاق للعبد والله أعلم وأحكم **ح** قال مالك في مكاتب مرضى مرضا شديدا فأراد أن يدفع بجومه كلها إلى سيده لأن يرهو رتته أحرار وليس معه في كتابته ولده قال مالك ذلك جائز لانه تتم بذلك حرمة وتجاوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس ويجوز وصيته وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يدفع كتابته ويجعلها حال مرضه جائزه ذلك ولزم السيد قبضها منه ويتم عتقه بأدائها حال مرضه كما يتم عتقه بأدائها حال صحته فتجاوز بذلك شهادته ويجوز للأحرار وذلك إذا عقد كاتبه في الصفة وثبت دفعه بيمينته بذلك وأما أن لم يثبت ذلك إلا باقرار السيد في مرضه قبضها منه فقد قال ابن القاسم في الموازنة إن حله الثلث جاز وعتق أنفسهم ولم ينههم ووجه ذلك أن عقد الكتابة وقع في الصفة ثبت له حكم الصفة وأما الإقرار بقبض المال فكان في المرض فيعمل محمل الوصية إن حله الثلث جاز إقراره وأنهم بالليل اليسر وأما أن لم يجعله الثلث وكان للسيد ولهم لم يجرى جاز قوله وإن لم يكن له ولهم لم يصدق إلا بيمينته قاله ابن القاسم في الموازنة وقال أشهب إن لم ينههم السيد بقطع المكاتب إليه جاز قوله ووجه قول ابن القاسم أنه إذا جعله الثلث لم ينههم على أن يجاميوه يعمل بالمال عن ابنه لأن ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة وإن لم يكن له ولده انهم

ولا يشاء هذا من أمره ولا ينبغي لسيده أن يشترط عليه خدمة بعد عتاقه **ح** قال مالك في مكاتب مرضى مرضا شديدا فأراد أن يدفع بجومها كلها إلى سيده لأن يرهو رتته أحرار وليس معه في كتابته ولده قال مالك ذلك جائز لانه تتم بذلك حرمة وتجاوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس ويجوز وصيته وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فريته

منى بالله

أن يكون أراد الوصية بأكثر من الثلث ووجه قول أشهب أنه إذا لم يكن له إليه ميل بعثت التهمة لانه أجنبي الحقيقة (مسئلة) ومن كاتب عبده في مرضه وقبض الكتابة فذلك نافذ إن حله الثلث وهو يسع قاله ابن القاسم وقال أشهب ليس كالبيع إلا يجوز حتى يحمله الثلث ومعنى اختلافهم في كونه يبعثه إذا كان يبعثه الآن يحمله الثلث وإن قلنا أنه عتق لم ينفذ الآن يكون السيد أموال بأمانة كالمتعق في المرض والامتنع حتى يموت السيد يحمله الثلث وإن لم يحمله خير الورثة في عتقه أو ردوا إليه ما قبضه السيد يعق من عاجل الثلث بتلا

﴿ ميراث المكاتب إذا عتق ﴾

ص ﴿ مالكا أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يودى إلى الذي عتقك بكتابته الذي بقي له ثم يقسمان ما بقي بالسوية ﴾ قال مالك إذا كاتب المكاتب فعق فأنما يرثه أولى الناس من كتبه من الرجال يوم توفي المكاتب من ولدا وعصبه ﴿ قال مالك وهذا أيضا في كل من أعتق فأنما يرثه لأقرب الناس من أعتقه من ولدا وعصبه من الرجال يوم يموت المعتق بعد أن يعق ويصير مورثا لولاه ﴿ ش قوله في مكاتب بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب فأت الذي عتقك بكتابه نصيبه يأخذ من مال المكاتب ما بقي له ثم يقسمان ما بقي يقتضى أن المكاتب إذا عجل أحد سيده عتقه لم يقوم عليه خلافا للشافعي في قوله يقوم عليه والدليل على ما نقله أنه ما نعتق أحد عتق العتق في حال وهو وقت الكتابة فأتى به بعد هذا أحد همام عتق نصيبه فليس يعق وأنما هو اسقاط لما كان له عليه من الكتابة قاله في الموازاة بن القاسم كالأعتق فجميعا إلى أجل ثم يحل أحد همام عتق نصيبه لانه لا يجوز نقل ما انعقد لشره كما ثبت له من الولاء بالتقويم قاله ابن حبيب (مسئلة) ولو أعتق بعض مكاتبه فقضى روى سخون عن مالك أنه مبيعة الآن يرث العتق فهو حر كله وأمان أوصى أن يعق شقصا من مكاتبه أو يبنو بين آخر أو أعتقه عند موته أو وضع له من مكاتبته في الموازاة أنه عتق قال لانه ينفذ من ثلثه يرث ذلك نافذ من الثلث على كل حال وإن عجز العبد بعد ذلك وأما إذا وضع عنه بعض كتابته ثم عجز عن الباقي فانه يستقر في جميعه

(فصل) وقوله في مكاتب المكاتب يعق فانه يرثه أولى الناس من كتبه من الرجال يوم يموت يرثه من مكاتب المكاتب يعق فانه أولى الناس يعق بالأداء فاذا بقى سيده وهو المكاتب الأعلى على حكم الرق لانه لم يرد بعد لم يرثه لأن الرق يمنع الميراث فأنما يرثه أقرب الناس إلى المكاتب ص ﴿ قال مالك الأخوة في الكتابة بمنزلة الولد إذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة إذا لم يكن لأحدهم ولد كاتب عليهم أو ولدوا في كتابة أو كاتب عليهم ثم هلك أحدهم وترك مالا أدى عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا وكان فضل المال بعد ذلك لولده دون أخوته ﴿ ش قوله إن الأخوة في الكتابة بمنزلة الولد يرث إذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فأت أحد الأخوة عن مال وولد معه في كتابته فأت جميعهم يستوي في ذلك المال الأخوة والولد وفضل منه فهو لولده دون أخوته قال عيسى لا يرجع الولد على الأخوة بشئ مما عتقوا به في قول مالك ووجه ذلك أن المال لأخيه وهم بمن يعق عليه ولا يرجع عليه بما أدى عنهم وأنما يرجع بما فضل من المال إلى الولد ﴿ قال مالك في المدينة وكذلك لو لم يكن له ولد لأدى أخوته ماله عن أنفسهم فيعتقوا به ولم يتهمهم السيد بشئ منه فجعل مالك المال للمالك والولى

﴿ ميراث المكاتب إذا عتق ﴾

﴿ حديثي مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يودى إلى الذي عتقك بكتابه الذي بقي له ثم يقسمان ما بقي بالسوية ﴾ قال مالك إذا كاتب المكاتب فعق فأنما يرثه أولى الناس من كتبه من الرجال يوم توفي المكاتب من ولدا وعصبه ﴿ قال مالك وهذا أيضا في كل من أعتق فأنما يرثه لأقرب الناس من أعتقه من ولدا وعصبه من الرجال يوم يموت المعتق بعد أن يعق ويصير مورثا لولاه ﴿ ش قوله في مكاتب بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب فأت الذي عتقك بكتابه نصيبه يأخذ من مال المكاتب ما بقي له ثم يقسمان ما بقي يقتضى أن المكاتب إذا عجل أحد سيده عتقه لم يقوم عليه خلافا للشافعي في قوله يقوم عليه والدليل على ما نقله أنه ما نعتق أحد عتق العتق في حال وهو وقت الكتابة فأتى به بعد هذا أحد همام عتق نصيبه فليس يعق وأنما هو اسقاط لما كان له عليه من الكتابة قاله في الموازاة بن القاسم كالأعتق فجميعا إلى أجل ثم يحل أحد همام عتق نصيبه لانه لا يجوز نقل ما انعقد لشره كما ثبت له من الولاء بالتقويم قاله ابن حبيب (مسئلة) ولو أعتق بعض مكاتبه فقضى روى سخون عن مالك أنه مبيعة الآن يرث العتق فهو حر كله وأمان أوصى أن يعق شقصا من مكاتبه أو يبنو بين آخر أو أعتقه عند موته أو وضع له من مكاتبته في الموازاة أنه عتق قال لانه ينفذ من ثلثه يرث ذلك نافذ من الثلث على كل حال وإن عجز العبد بعد ذلك وأما إذا وضع عنه بعض كتابته ثم عجز عن الباقي فانه يستقر في جميعه

﴿ الشرط في المكاتب ﴾

• حشني يحيى عن مالك
في رجل كاتب عبده
بذهب أوروقة واشترط
عليه في كتابته سفرا أو
خدمة أو خيعة إن كل شئ

من ذلك سمي باسمه ثم قوى
المكاتب على ادائه فجموه
كلها قبل عملها قال إذا أدى
نجومه كلها وعليه
هذا الشرط عتق ففت
حرمة ونظر إلى ما شرط
عليه من خدمة أو سفر
أو ما أشبه ذلك مما يعالجه
هو بنفسه فقلت
موضوع عنه ليس لسيده
في شئ وما كان من خيعة
أو كسوة أو شئ يؤديه
فأما هو بمنزلة الدنانير
والدرهم يقوم ذلك عليه
في دفعه مع نجومه ولا
يعتق حتى يدفع ذلك مع
نجومه • قال مالك الأمر
الاجتماع عليه عندنا الذي
لا اختلاف فيه أن
المكاتب بمنزلة عبد أعتقه
سيده بعد خدمة عشر
سنين فإذا هلك سيده
الذي أعتقه قبل عشر
سنين فإن ما بقي من خدمته
لورثته وكان ولاؤه للذي
عقد عتقه ولولاه من
الرجل أو العصة • قال
مالك في الرجل يشترط
على مكاتبه أن لا يسافر
ولا تنكح ولا

يحيى بن يحيى عن ابن نافع المال للولد ورجعون على أعمامهم بما أداؤهم فيعتقوا به ولو لم يكن معهم
ولد لاعتقوا به ورجع عليهم السيد باعتقوا به قال في المنة أصبح إذا كانت الثانية من مال الميت
لم يرجع أخوته بشئ وإن كانت الثانية من مال الولد رجعوا على أعمامهم لأنهم لا يعتقون عليهم

﴿ الشرط في المكاتب ﴾

ص • قال مالك في رجل كاتب عبده في ذهب أو ورق واشترط عليه في كتابته سفرا أو خدمة أو
أخيعة أن كل شئ من ذلك سمي باسمه ثم قوى المكاتب على أداء نجومه كلها قبل عملها قال إذا أدى
نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق ففت حرمة ونظر إلى ما شرط عليه من خدمة أو سفر أو ما أشبه
ذلك مما يعالجه هو بنفسه فقلت موضوع عنه ليس لسيده في شئ وما كان من خيعة أو كسوة أو شئ
يؤديه ففتأما هو بمنزلة الدنانير والدرهم يقوم ذلك عليه في دفعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع
نجومه • ش هذا على ما ذكره وقتقدم ذكره من أن العمل المشترط في المكاتب يثبت منه
ما كان منه قبل أداء الكتابة وأما ما لم يجز الكتابة قبله فإنه يفتق على أحد القولين بالخير سواء
عظم قدره أو صغر وذلك أنه على هذا القول ليس مال ولا مقصود في الكتابة وهذا يقتضي أنه ليس
بعتق معلق بصفة وإنما يجري مجرى البيع للرفق بشرط العتق وهو مقتضى قول ابن القاسم فقد
سئل عن رجل قال لفلان مكاتبك على أن أعطيك عشر بقرات فإن بلغت خسين فأنت حر هذمه
كتابك قال ابن القاسم ليست منه عندي كتابة وليس للسيد فسخ ذلك ولا يبيع البقر إلا أن يرقه
دين ويختص بأن المنافع ملك المكاتب اسقاطها عن نفسه بدفع الكتابة ولذلك جاز له أن يعجل
ما عليه من العروض المؤجلة وإن كان للسيد منفعة في تأخيرها إلى الأجل مضمونة عليه فالأعمال
المشترطة عليه بمنزلة الضمان للعروض إلى أجل فكذا جاز له أن يسقط عن نفسه الضمان بتعجيل
الأداء للعروض وإن لم يجز ذلك في البيع المخلص فكذا يجوز له أن يسقط عن نفسه العمل
بتأجيل الأداء وإذا قلنا أنه من العتق المعلق بشرط لم ينفذ عتقه إلا بالاتباع بكل ما شرط عليه من
العمل وعلى هذا ينظم القول الثاني أن عليه أن يأتي بما شرط عليه من العمل كما عليه أن يأتي بما شرط
عليه من المال ولم يختلف قول مالك وأصحابه إن ما شرط عليه من مال هو كالفصايا والكسوة فإن
عليه الاتيان به وهو بمنزلة أن يكتبه بعين وعوض فعليه أن يأتي بما وبذلك تتم عتاقه والله التوفيق
ص • قال مالك الأمر الاجتماع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أن المكاتب بمنزلة عبد أعتقه
سيده بعد خدمة عشر سنين فإذا هلك سيده الذي أعتقه قبل عشر سنين فإن ما بقي من خدمته
لورثته وكان ولاؤه للذي عقد عتقه ولولاه من الرجال أو العصة • ش وهذا على ما قال ابن العبد
إذا كاتبه سيده ثم مات ورثته ورثته فانه يؤدي إليهما كتابته عليه سيده بذلك يعتق ولاؤه لمن عقد
كتابته وذلك مثل ما تقدم من أمره أن ترك مكاتباً وزوجاً أو ابناً فإن المكاتب يؤدي للزوج والأب
على قدر موارثهم في الميتة فإن عتق لم يجز الولاء إلا لابن خاصه وإن رجع رقيقاً لابن والزوج
على حسب موارثهم بمنزلة من أعتق عبده بشرط خدمة عشر سنين ثم مات السيد فإن الخدمة
لجميع ورثته من زوج أو بنت وابن وغيرهم ولاؤه لمن يجره إليه الولاء عن عتق الذي أعتقه فقد
أشار في هذه المسئلة إلى أنه بمنزلة عتق معلق بصفة وذلك يقتضي لزوم الخدمة له بكل ما شرط في العتق
المعلق بصفة والله أعلم ص • قال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه أن لا يسافر ولا تنكح ولا

تخرج من أرضى الإباذنى خان فملت شيامن ذلك (٣٧) بغيراذنى فحو كتابك ييدى * قال مالك ليس عو كتابته

تخرج من أرضى الإباذنى خان فملت شيامن ذلك بغيراذنى فحو كتابك ييدى * قال مالك ليس عو كتابته ييده ان فعل المكتتب شيأ من ذلك ويرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكتتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الإباذنه اشترط ذلك وألم يشترطه وذلك أن الرجل يكتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدها الصداق الذى يصحف بماله ويكون فيه عجز فرجع الى سيده عبدا لأماله أو يسافر ففعل نجومه وعو غائب فليس ذلك ولا على ذلك كاتبه وذلك ييدى سيده ان شاء أذن له في ذلك وان شاء منعه * ش وهذا على ما قال من شرط على مكتبته ان فعل فعلا فلا يسيد عو كتابته فان هذا الشرط غير لازم وليس للسيد عو كتابته ولا تأثر هذا الشرط في الكتابة لانه يبطل وصح الكتابة لانه ضد مقتضى الكتابة وذلك ان مقتضاها الزوم فاذا اشترط فيها ضد ذلك من اختيار السيد أو لغيره لم يصح الشرط وتثبت الكتابة على مقتضاها للمنافضة من العتق المبني على التغليب والسرابة وهذا كما يقول ان من عقد كتابه بمكتب وشرط الولاء لغيره ثبتت الكتابة وبطل الشرط لما كان ضد مقتضى الكتابة والله أعلم وأحكم

(فصل) وتوله ويرفع ذلك الى السلطان بر بدأن العبد اذا خانته فاشترط عليه لم يكن له فسخ كتابه وانما يرفع ذلك الى السلطان فينظر في ذلك فان كان بماله المنع منعه وان كان بما ليس له منعه أباحه والله أعلم

(فصل) وتوله وليس للمكتتب أن ينكح ولا يسافر إلا باذنه بر بدأن مقتضى عقد الكتابة وحكمها أنه ليس للمكتتب أن يتزوج ولا يسافر وان لم يشترط ذلك عليه لان هذا باذنه بنفس عقد الكتابة وبه قال ابن المنيب في السفر خلافا لأحد قولى الشافعى ان ذلك جائزه والدليل على منع ذلك انه ممنوع من اتلاف ماله والتقرب به لحق سيده فكان ممنوعا من السفر كالعبد دليل ثان ودوان كل سفر كان له أن يمنع من عبده فانه يمنع منه مكتبته كالسفر المخوف (مسئله) ولا ينكح المكتتب إلا باذن سيده قاله مالك وبه قال الشافعى وجهه انه ممنوع من التصرف بالتام بحقه سيده فلم يكن له النكاح إلا باذنه كالعبد (فرع) فان تزوج بغير اذن سيده فاجزه السيد جاز وان رده فسخ والنزوجة ان دخل بها بقدر ما يستحل به وذلك ثلاثة دراهم (مسئله) وأما ان أذن له سيده وكان معه غيره في الكتابة فقد قال أشهب ليس للسيد اجازة ذلك إلا باذنه من معفى الكتابة الآن يكونوا صافرا فيفسخ بكل حال

﴿ ولاء المكتتب اذا عتق ﴾

ص * قال مالك ان المكتتب اذا أعنت عبده ان ذلك غير جائزه إلا باذن سيده فالأجل ذلك سيده له ثم عتق المكتتب كان ولاؤه للمكتتب ان مات المكتتب قبل أن يعنى كتاب * ولاء المعتق لسيد المكتتب وان مات المعتق قبل أن يعنى المكتتب ورثه سيد المكتتب * قال مالك وكذلك أيضا لو كاتب المكتتب عبدا فعتق المكتتب الآخر قبل سيده الذى كاتبه فان ولاؤه لسيد المكتتب عالم يعنى المكتتب الأول الذى كاتبه فان عتق الذى كاتبه رجع اليه ولاؤه مكتابه الذى كان عتق قبله وان مات المكتتب الأول قبل أن يؤدى أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولا مكتاتب أبيهم لانه لم

بيده ان فعل المكتتب شيأ من ذلك ويرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكتتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده إلا باذنه اشترط ذلك وألم يشترطه وذلك أن الرجل يكتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدها الصداق الذى يصحف بماله ويكون فيه عجز فرجع الى سيده عبدا لأماله أو يسافر ففعل نجومه وعو غائب فليس ذلك ولا على ذلك كاتبه وذلك ييدى سيده ان شاء أذن له في ذلك وان شاء منعه * ش وهذا على ما قال من شرط على مكتبته ان فعل فعلا فلا يسيد عو كتابته فان هذا الشرط غير لازم وليس للسيد عو كتابته ولا تأثر هذا الشرط في الكتابة لانه يبطل وصح الكتابة لانه ضد مقتضى الكتابة وذلك ان مقتضاها الزوم فاذا اشترط فيها ضد ذلك من اختيار السيد أو لغيره لم يصح الشرط وتثبت الكتابة على مقتضاها للمنافضة من العتق المبني على التغليب والسرابة وهذا كما يقول ان من عقد كتابه بمكتب وشرط الولاء لغيره ثبتت الكتابة وبطل الشرط لما كان ضد مقتضى الكتابة والله أعلم وأحكم

فعتق المكتتب الآخر قبل سيده الذى كاتبه فان ولاؤه لسيد المكتتب عالم يعنى المكتتب الأول الذى كاتبه فان عتق الذى كاتبه رجع اليه ولاؤه مكتابه الذى كان عتق قبله وان مات المكتتب الأول قبل أن يؤدى أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولا مكتاتب أبيهم لانه لم

ثبت لأبهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق * قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ويشع الآخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا * قال مالك (٣٣) يقضى الذي لم يترك له شيئاً ما بقي له

ثبت لأبهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق * ش وهذا على ما قال ابن المكاتب إذا اعتق عبده لم يخل أن يكون ذلك بائن سيده أو بغيره فإن كان ذلك بائناً فبات المكاتب قبل أن يعتق خان ولا العبد المعتق لسيد المكاتب وإن اعتق المكاتب بولاه فلا ذلك العبد المعتق له دون سيده ووجه ذلك أنه عديم مستقر ثابت فوجب أن يثبت ولاؤه لمعتقه الآن يمنع من ذلك ما عرق وغيره فإن منع منغولاً ولاه لأحق الناس به وهو سيده فإن زال المانع بالعرق يرجع الولاء إليه ص * قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ويشع الآخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا * قال مالك يقضى الذي لم يترك له شيئاً ما بقي له عليه ثم يقسمان المال كهيته لومات عبداً لأن الذي صنع ليس بعقاة وإنما ترك ما كان له عليه * قال مالك ومما بين ذلك أن الرجل إذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجالاً ونساءً ثم اعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء من الولاء شيئاً ولو كانت عقاة لثبت الولاء لمن اعتق منهم من رجالهم ونسائهم * قال مالك ومما بين ذلك أيضاً أنهم إذا اعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي اعتق نصيبه ما بقي من المكاتب ولو كانت عقاة قوم عليه حتى يعتق في ماله كإفاد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركاً له في عبد قوم عليه حتى يعتق في ماله كإفاد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها أن من اعتق شركاً له في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو اعتق عليه كان الولاء له دون شركائه ومما بين ذلك أيضاً أن سنة المسلمين أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولاد المكاتب وإن اعتقن نصيبهن شيء إنما ولوه لولد سيد المكاتب الذكور أو عصبتهم من الرجال * ش وهذا على ما قال ابن المكاتب إذا ترك له أحسب سيده ما عليه فإن ذلك يعني الهبة وإسقاط الدين لا بمعنى العتق ولذلك إذا مات المكاتب فإنه يقضى الذي لم يترك حقه ما بقي له عليه من الكتابة فإن حقه ما بقي له ثم يقسمان ما فضل من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي يكون نصف نصيبه لاسمك بحقه وهو ما يقابل النصب الحر بالأداء أو الترك فعلى قوله القديم بأخس سيده المتمسك أيضاً يصح الرق وعلى قوله في الجديد يكون لورثته إن كان له ورثة فإن لم يكن له ورثة فالعتق يأخذهم إنا وقال أبو سعيد الاصطخري ينقل إلى بيت المال على حسب ما كانا يقتضيه لومات عبداً ريد لومات ولم يقض شيئاً ولا ترك له أحد مما شأنا من حقه فغير عن هذا بقوله بمنزلة مال لومات عبداً وهو يعتقدها مات عبد الله قال ذلك لأحسب عني إنما أراد بمنزلة أن يموت قبل أن ينفذ عقد الكتابة فينتهي بطلاق عليه اسم عبد على الحقيقة والاطلاق وإذا كوتب فاسم الكتابة لأخص به وأظهر فيه والمعنى الثاني أن يرسم أقمناء وجعلوا مالك أن العتق لا تنتقض أحكامه فلا يصح أن يكون لبعضهم حكم الرق ويثبت لشيء منه حكم من أحكام الحرية فلا يورث بوجه وإذا لم يورث وإنما يقسم ماله فيجب أن يقسمه بحق الملك على ملك رقبته فإن ذلك الحكم باقٍ له حتى يتم عتقه (فصل) وقوله ثم يقسمان ما فضل من مال الكتابة لومات عبداً عنده من يقول أنه إذا ترك له أحدهما حقه فقد عتق نصيبه وهو قول الشافعي

(٥ - منق - سابع) سنة المسلمين أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولاد المكاتب وإن اعتقن نصيبهن شيء إنما ولوه لولد سيد المكاتب الذكور أو عصبتهم من الرجال

(فصل) وقد استدلل مالك رحمه الله على نفي العتق ان الرجل يتوفى ويترك بنين ذكورا ونساء ومكاتباً فاعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب فإنه لا يثبت له من الولاء شيء وإنما الولاء لمن انجبر اليه عن السيد من ذكر الولد دون النساء ولو كان ترك الكتابة بمعنى العتق وترك إحدى البنات حصتها من المكتبات وأعتقت حصتها لثبت الولاء لها وهذا يبين مع التسليم

(فصل) قال ويبين ذلك أيضاً من اعتق منهم حصته ثم هجر فإنه لا يقدم على العتق حصص شركائه ولو كان بمنزلة العتق لقدم عليه على حسب ما يقوله الشافعي وهذا ليس بصحيح لأن عقد الكتابة باق لا يبطله إلا العجز وهو أحد قول الشافعي أنه لا يقوم عليه إلا عند العجز وهذا لا يصح أيضاً لأن بالعجز يرجع ملكا لها لأن العجز تنعم عتق شيء منه بأداء أو إسقاط بعض ما عليه كالأول كان سيده واحداً فأسقط بعض ما عليه ثم هجر عن باقيه لرجع جمعه رقبته والقول الثاني للشافعي أنه يقوم عليه حين العتق أو الترك ويكون الولاء للذي عقد الكتابة وهذا أيضاً ليس بصحيح لأن عقد الكتابة ثابت مثبت للولاء فليس لأحد تغيير شيء من عقد الكتابة إلا بالعجز ولا لأحد نقل الولاء عن المعتق مع كونه محلاً له

(فصل) وقد استدلل مالك على ذلك أيضاً فقال وما يبين ذلك أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث السيد من النساء وإن اعتق نصيبهن شيء وانما ينجر الولاء عن السيد إلى ذكور ولدان كان له بنون ذكور أو وان لم يكن له أحد من ذكور البنين فإلى عصبته وقد تقدم من الكلام ما يقوم مقام تفسيره ويبين منه مقصوده والله أعلم وأحكم

﴿ ما يجوز من عتق المكاتب ﴾

ص ﴿ قال مالك إذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحد منهم دون مؤامرة أصحابه الذين معه في المكتبات ورضى منهم وإن كانوا صفاراً فليس مؤامرتهم بشيء ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك أن الرجل ربما كان يسي على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابتهم لستم به عتاقهم فيعده السيد إلى الذي يؤدي عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزاً لمن بقي منهم وإنما أراد بذلك الفضل وإزالة نفسه فلا يجوز ذلك على من بقي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا أشد الضرر ﴿ ش وهذا على ما قال من أن كاتب جماعة عبيده كتابة واحدة فإنه إن كان في جميعهم سعاية لم يكن للسيد أن يعتق بعضهم دون أذن الباقين لما ذكره من الضر والذي يلحق باتهم فالأذن أو في ذلك فإن كان جميع المكاتبين كباراً لم يضرهم رضاه فقد قال الشيخ أبو القاسم فهار وأيتان أحدهما الجواز وقدروا ما بنى المواز عن مالك وشرط أن يكون في البناتين قوة على الأداء والرواية الثانية المنع من ذلك ووجهه رواية الجواز أنه عقد لم السيد والمكاتبين فلا يتعلق به إلا حقوقهم فإذا اتفقوا على إخراج واحد منهم من ذلك الباقى جاز كالأول نرد بالكتابة ووجهه (رواية الثانية) أنه يتعلق به حق لله تعالى لجواز أن يكون هذا سبباً إلى استرقاق سائرهم ولا يجوز لهم أن يستبقوا ما يسترقون به كالأول كان منهم صغير (فرع) فإذا قلنا يجوز ذلك سقط عن الباقين بقدر ما يصيبهم من الكتابة على قدر سهمهم دون مراعاة قتلهم قاله الشيخ أبو القاسم

(فصل) وإن كانوا صفاراً فليس مؤامرتهم بشيء ولا يجوز ذلك عليهم بربدان الصفار لا يصح أن يهضم ولا ينفذ عتق من كان معهم في الكتابة ممن ينتفع به ويرجى التجارة به وأحكم مالك رحمه الله في ذلك

﴿ ما لا يجوز من عتق المكاتب ﴾

﴿ قال مالك إذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحد منهم دون مؤامرة أصحابه الذين معه في المكتبات ورضى منهم وإن كانوا صفاراً فليس مؤامرتهم بشيء ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك أن الرجل ربما كان يسي على جميع

القوم ويؤدي عنهم كتابتهم لستم به عتاقهم فيعده السيد إلى الذي يؤدي عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزاً لمن بقي منهم وإنما أراد بذلك الفضل وإزالة نفسه فلا يجوز ذلك على من بقي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا أشد الضرر

• قال مالك في العبيد

يكتبون جعاناً لسيدهم
أن يعق منهم الكبير
الفاني والصغير الذي
لا يؤدى واحدهن مائشياً
وليس عند واحد منهما
عون ولا قوة في كتابتهم
فذلك جائز له

• جامع ما جاء في عتق

المكاتب وأم ولده •

• قال مالك في الرجل

يكتب عبده ثم يموت

المكاتب ويترك أم ولده

وقد بقيت عليه من كتابته

بقية ويترك وفاة بما عليه

أن أم ولده أمة مملوكة حين

لم يعق المكاتب حتى

مات ولم يترك ولدا

فيعتقون بأداء ما بقى

فتعق أم ولده أبيهم يعقهم

• قال مالك في المكاتب

يعق عبداً له أو يصدق

بعض ماله ولم يعلم بذلك

سيده حتى عتق المكاتب

• قال مالك ينفذ ذلك

عليه وليس للمكاتب أن

يرجع فيه فإن علم سيده

المكاتب قبل أن يعق

المكاتب رد ذلك ولم يجزه

فانه إن أعق المكاتب

وذلك في يده لم يكن عليه

أن يعق ذلك العبد

ولأن يخرج تلك الصدقة

الا أن يفعل ذلك طامعا

من عند نفسه

بان الواحد من الجاعفر بما كان هو الذي يسعيه يفتقون لقوته على الكتابة وقبته أقل من قبته
سائرهم فعتقه السيد ليتوصل بذلك الى استرقاق سائرهم فنع من ذلك لما فيه من الضرر بمن شاركه
في الكتابة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ضرر ولا ضرار وليس في الضرر أشد
من النسيب الى استرقاقهم وابطال ما انفق لهم من عقد الكتابة المتضمن عتقهم والله أعلم وأحكم
• قال مالك في العبيد يكتبون جعاناً لسيدهم أن يعق منهم الكبير الفاني والصغير الذي
لا يؤدى واحدهن مائشياً وليس عند واحد منهما عون ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز له • ش وهذا
على ما قال انه لا ضرر على الباقيين في تعجيل عتقه • قال مالك وابن القاسم في الموازية ولا يسقط عن
بقي من الكتابة شيء ولو أعق أحدهما بالأداء رجع عليه • ووجه ذلك انه لا يؤدى عنهم شيئاً بقاءه معهم
ولا انعقدت الكتابة على رجاء ذلك فلا يسقط عنهم بعتقه شيء • قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه
وهذا عندني في الصغير الذي يرى انه لا يبلغ السعي حتى تنأى الكتابة به وأما من يرى انه لا يبلغ قيل
أن تحصل نجوع الكتابة فإن لم يشرك في الكتابة المنع من تعجيل عتقه لما يرجو من الاستعانة في
آخر كتابته وانتهأ علم وأحكم

• جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده •

• قال مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده وقد بقيت عليهم من كتابته
بقية ويترك وفاة بما عليه أن أم ولده أمة مملوكة حين لم يعق المكاتب حتى مات ولم يترك ولدا
فيعتقون بأداء ما بقى فتعق أم ولده أبيهم يعقهم • قال مالك في المكاتب يعق عبداً له أو يصدق
بعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب قال مالك ينفذ ذلك عليه وليس للمكاتب أن
يرجع فيه فإن علم سيده المكاتب قبل أن يعق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه فإنه إن عتق المكاتب
وذلك في يده لم يكن عليه أن يعق ذلك العبد ولا أن يخرج تلك الصدقة إلا أن يفعل ذلك طامعا من
عند نفسه • ش وهذا على ما قال وذلك انه ليس للمكاتب أن يعق أحد من عبيده ولا يصدق
بشيء من ماله لأن ذلك لا ضرر به في أداءه • وبطل لما كان يجبر اليه من عتقه ووجه آخر انه لم
يكمل ملكه بماله ولا كمل نصره فيه وانما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف
فلو أجزأنا عتقه بغير إذن سيده لجوزنا عليه العجز والرجوع الى السيد وقد أئلف ما كان بيده مما كان
لسيده تراعه من ما إذا أذن له السيد فيه فسيأتي ذكره بعد هذا في الأصل إن شاء الله تعالى
(مسئلة) وهذا ما لم يكن معه في الكتابة غيره فيجب أن لا يجوز ذلك على القولين لانه لا يتعلق حق
من شركه في الكتابة بما في يده من ماله فليس له تنويعه بغير عوض وابطال ما يرجي من عتقهم به
(فرع) فلو رد السيد عتق المكاتب وصدفته ثم عتق لم يلزم بذلك وإن بقي ذلك لبيده • قال ابن
القاسم في الموازية • ووجه ذلك انه محجور عليه بعتق نفسه وحق غيره فلم يطالب بماله من
أفعاله كالصغير

(فصل) وان لم يعلم بذلك السيد حتى يعق المكاتب لزمه العتق ولم يكن للسيد أن يرجع فيه على
ما قال لان حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حق يتعلق برده عتق العبد كالغريم يعق غيره عبده فلا
يعامون بذلك حتى ينظر أهال في قضيتهم فانه ليس لهم رد عتقه لما قدمناه والله أعلم وأحكم

﴿الوصيفي المكتاب﴾ * قال مالك ان احسن ما سمعت في المكتاب يشقه سيده عند الموت ان المكتاب يقام على يده
تاك التو يسع كان ذلك الخن الذي يبلغ فان كانت القصة اقل مما يق عليه من الكتاب وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى
عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قيل لم يضر قتله الاقضية يوم قتله ولو جرح لم يضر جرحه الا بدخيره يوم جرحه ولا
ينظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من التانيز والدراهم لا تعبد ما يق عليه من كتابته شيء وان كان الذي يق عليه من
كتابته اقل من قفله لم يحسب في ثلث الميت (٣٦) الاماني عليه من كتابته وذلك انما غارتك الميت ما يق عليه من

ص **ع** قال مالك إن أحسن ما سمعت في المكتبة: فقه سيده عند الموت أن المكتاب يعامل على هيئة ثياب التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت الفقه أقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر إلى عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك أهول قول لم يصرم قتاله إلا فقهه يوم قتله وصرح لم يصرم جارحاً إلا بدبره يوم جرحه ولم ينظر في شيء من ذلك إلا ما كوتب عليه من الذنوب والدراهم لأنه عساه بقي عليه من كتابته شيء وإن كان الشيء بقي عليه من كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت إلا ما بقي عليه من كتابته وذلك إن غارت المكتبة ما بقي عليه من كتابته فصار ث وصية أو صيهاً قال مالك وتفسير ذلك أهول كانت فقه المكتاب ألف درهم ولم يصرم من كتابته إلا مائة درهم فأوصى سيده بالثلث درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصار حراماً **ح** وهذا على مقال من أن وصي يعق مكتبة فانه لا يحسب عنه في الثلث إلا الأقل من قيمته وأما من أن كتابته لا نه أن كان الشيء بقي عليه من الكتابه أكثر من قيمته فإن السيد إذا أنفق قيمته لانه لا يكون في جنباته على الورثة أو أسوأ حالاً من تركه وإن كانت قيمته أكثر مما بقي عليه من الكتابة فإن الوصية لعقبه ولا يكون أسوأ حالاً من تركه على حاله ولو تركه على حاله لعق ما بقي عليه فكان إذا أوصى بعقته والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك في رجل كذب عبده عند موته أنه يقوم عبداً فإن كان في ثلثه مائة لئن العبد جازله ذلك **ق** قال مالك وتفسير ذلك أن تكون فقه العبد ألف دينار في كتابته سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده ألف دينار فذلك جائز وإنه أنما وصية أوصى له بها في ثلثه فإن كان السيد قد أوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن فقه المكتاب بديء **ب** بالمكتاب لان الكتابة عاقبة والعاقبة تبدأ على الوصايا ثم تجعل ثلث الوصايا في كتابة المكتاب يتبعونه بها ويخبر ورثة الموصى فإن أحبوا أن يعطوا أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكتاب لهم فذلك لهم وإن أبوا وأسلموا المكتاب وماعليه إلى أهل الوصايا فنقل ذلك لان الثلث صاوي المكتاب ولأن كل وصية أوصى بها أحد فقال الورثة الذي أوصى به صاحبنا أكثر من ثلثه وقد أخذ ما ليس له قال فان ورثته يخبرون فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما فيه علمتم فإن أحببتم أن تنفذوا ذلك لأهله على ما أوصى به الميت والأفاسلوا لأهل الوصايا فثلث مال الميت كله قال فان أسلم الورثة المكتاب إلى أهل الوصايا كان لأهل الوصايا ما عده

والعاقبة تبدأ على الوصايا ثم تحيمل تلك الوصايا في كتابة المكتاب يتبعونها ويخبر ورثة الموصي فان أحبوا أن يعطوا أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكتاب لهم فذلك لهم وإن أبوا أو أسلفوا المكتاب وماعليه إلى أهل الوصايا فذلك لهم لأن الثلث صار في المكتاب ولأن كل وصية أوصى بها أحد قال الورثة الذي أوصى به صاحبنا أكثر من ثلثه وقد أخذنا ليس له قال فان ورثته يخبرون فقال لهم قد أوصى صاحبكم بمائة علمت فان أحببتهم أن تنفذوا ذلك لاهله على ما أوصى به الميت والأفلسوا لأهل الوصايا ثلث مال الميت كله فان أسلف الورثة المكتاب إلى أهل الوصايا كان لأهل الوصايا ماعله

من الكتابة فان أدى المكتاب ماعليه من الكتابة أخذ (٣٧) واذلك في وصايلهم على قدر حصصهم وان عجز المكتاب

من الكتابة فان أدى المكتاب ماعليه من الكتابة أخذوا ذالك في وصايلهم على قدر حصصهم وان عجز المكتاب كان عبد الأهل الوصايا لارجع الى أهل الميراث لانهم تركوه حين خيروا ولان أهل الوصايا حين أسلم بهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكتاب قبل أن يؤدي كتابته وترك مالا هو أكثر مما عليه فله لأهل الوصايا وان أدى المكتاب ماعليه عتق ورجع لأزوجه الى عصبة الذي عقد كتابته ش وهذا على ما قال ابن من كاتب عبده عند موته كان ذاك في ثلثه وهذا له حكم العتق لا حكم المعاوضة لانه يفيض الى عتق وان شترع ما يبدا المعتق وانما يستبر في ثلثه قيمته لانها هي التي فوت بالكتابة ومنع الورثة من التصرف في العبد بالبيع وغيره وأما الكتابة أو تعينها فلم تكن ثابتة فغاها بل بالكتابة أخذتها

(فصل) وقوله وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار في كتابته بثلثي دينار فان حل ثلث السيد قيمته التي هي ألف دينار جازت كتابته لانها وصية أوصى بها في ثلثه ولو كاتبه بألف وقيمة العبد مائتا دينار وكان الثلث مائتي دينار جاز ذلك ايضا ولم يعتبر بنقص الثلث عن الكتابة لما قلنا

(فصل) وقوله ولو أوصى مع ذلك بوصايا ففان الثلث يدرى بالمكتاب لان الكتابة عتاقه يرد أوصى بذلك مع ذلك بوصايا لا تقوم من دنائير وثياب ورباع وغير ذلك فان الكتابة المضمنة للعتق تقسم على مائة الوصايا لتنفذ الكتابة لما تعبر اليه من العتق ثم تكون تلك الوصايا في الكتابة فيخير

الورثة بين أن يؤدوا أو أهل الوصايا وصايلهم كاملة وتكون كتابة المكتاب لهم وبين أن يسلموا الى أهل الوصايا فان أداها تحاصروا فيؤديه من الكتابة وان عجز وارق لم دون الورثة ووجه ذلك أن الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقد هالما كان ما يؤديه المكتاب مستقلا

بالمائة التي يخص بالوصايا وكان الورثة أحق بأعيان أموال الميت من الموصى لم يغير معين خيرا فالأختار وأداء الوصايا استغسلوا الكتابة ويكونون مع المكتاب بمنزلة من كاتبه ان أدى عتق وان عجز ترك لم وان أسلموه كان مع أهل الوصايا على مثل ذلك ان أدى بهم عتق وان عجز ترك لم لأن اسلام الورثة الكتابة عينت حقوق أهل الوصايا فيه فلو مات لم يكن له شيء وان أدى لم يكن لهم

غير ما يؤدى وان عجز لم يكن لهم غيرا سترافه ص قال مالك في المكتاب يكون لسيد عليه عشرة آلاف درهم فيضع عنه عند موته ألف درهم قال مالك يقوم المكتاب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته ألف درهم فالثي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القبة مائة درهم وهو عشر القبة

في موضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القبة نقدا وانما ذلك كيهنلو وضع عنه جميع ماعليه ولو فعل ذلك لم يحسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكتاب ألف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القبة وان كان أقل من ذلك أو أكثر فهو على هذا الحساب ش

وهذا على ما قال ابن السيد اذا وضع عن مكتبه عددا مطلقا غير مختص بهم معين أو مجموع مائة فانه انما وضع عنه جزأ من كتابته على حسب ما ساء بالحب من المسمى في الكتابة فان أسقط ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم فقد وضع عنه عشرة آلاف لا يحسب في الثلث الا بعشر قيمته ألف درهم واحسب في الثلث بعشر قيمته وذلك كما قلنا درهم لأنه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف درهم لم يحسب في الثلث الا بعشر قيمته ألف درهم ولا يشق ص

الكتابة لأن القبة هي التي أسقط بالجزء وأما المسمى بالكتابة فيعبر بثلث ولا يشق ص قال مالك اذا وضع الرجل عن مكتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسلم أنهما من هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسلم أنهما من

هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسلم أنهما من هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسلم أنهما من

أول كتابته أو من آخرها وضع عنه من كل نجم (٣٨) عشره و إذا وضع الرجل عن مكتبه عند الموت ألف درهم

أول كتابته أو من آخرها وضع عنه من كل نجم عشره ش وهذا على ما قال ابن من وضع عن مكتبه ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم وأطلق ذلك ولم يسهل ما خلا من أول الكتابة ولا من وسطها ولا آخرها ولا نجم من نجومها فإنه يوضع عنه من كل نجم عشره و وجعل ذلك ليس ذلك أولى بما وضع عنه من بعض فوجب أن يفض ذلك على جميع النجوم والله أعلم ص في قال مالك إذا وضع الرجل عن مكتبه عند الموت ألف درهم من أول كتابته أو من آخرها وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم فوم المكتبة قيمة النقد ثم قدمت تلك القيمة فجعل تلك الألف التي من أول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قدرها من الأجل وفضلها ثم الألف التي تلي الألف الأولى بقدر فضلها أيضا ثم الألف التي تليها بقدر فضلها أيضا حتى يؤتى على آخرها بقدر موضعها في الأجل وتأخيرها لأن ما استأخر من ذلك كان أقل في القيمة ثم يوضع في ثلث المائت قدر ما أصاب تلك الألف من القيمة على تفاضل ذلك أن قل أو أكثر فهو على هذا الحساب ش ومعنى ذلك ثمان مائة وعيسى بن ابن القاسم في المزينية إن يكون على الميت ثلاثة آلاف دينار في ثلاثة أعجم فإن كان الذي وضع عنه المائة الأولى ينظر كم قيمتها لو كانت تباع تنقاد في قرب محلها وتأخيرها لأن آخر النجوم أقل قيمتها من أولها فإن كانت قيمة النجوم الأول خمسة وقيمة النجوم الثاني ثلثها وقيمة النجوم الثالث مائتين كان الذي أوصى له به نصف رقبته فينظر أيهما أقل قيمة رقبته أو النجوم الأول فذلك يختصب في ثلث الميت فإن خرج من الثلث عتق نصفه وليس للورثة أن يقولوا قد تعجل أول نجم يريد لأن قيمة النجوم إنما كانت على الحلول قال وعلى حسب هذا ما يكون لو أوصى له بالنجم الثاني أو الثالث وإن كان النجوم الأول نصفه ولم يترك الميت ما لا غيره خير للورثة إن بذعوا ذلك النجم بعينه ويعتق الذي كان نصيبه من قيمة رقبته النصف ويسقط عنه ذلك النجم ويكون له النجمان الباقيان فإن استوفوا فذلك وإن رقبته نصفه وبين أن لا يميز وأبقت ثلثه بوضع عنه من كل نجم ثلثه فإن حجروا كاتبه حرا وثلثه رقيقا قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسير من أن قوله قل يحجب من مزين وليس في من الكتب والسباغيات ثم ولا أصح مما في هذا الكتاب ومعنى هذا رواه أبو يزيد عن ابن القاسم في العتبية وذكره ابن حبيب عن أبي صبح عن ابن القاسم في العتبية بمثل ذلك ص قال مالك في رجل أوصى لرجل ربع مكتبه وأعتق ربعه فملك الرجل ثم ملك المكتبة وترك ما لا كثيرا أكثر مما بقي عليه قال مالك يعطى ورثة السيد والذي أوصى له ربع المكتبة مائة ثم يفتقرون ما فضل فيكون للموصى له ربع المكتبة ثلث ما فضل بعد أداء الكتابة ولورثة سيده الثلثان وذلك أن المكتبة عبد ماني عليه من كتابته شيء فاما بورث بالرق ش وهذا على ما قال ابن من أوصى لرجل ربع مكتبه ثم يعتق ربعه فقد بقي ثلثة أرباعه على حكم الكتابة للموصى نصه وللوصية ربعه فكان الباقي منه على المثلثين ما على الثلثين نعمًا للموصى والثلث بحكم الوصية فإذا مات الموصى انتقل ذلك الثلث إلى الموصى به والثلثان إلى ورثة الموصى فإن مات المكتبة عن مال أعطى ورثة السيد ما بقي له وللوصى له ما بقي ثم يفتقرون البقية للورثة ثلثة أرباعه وللوصية ربعه وذلك أن المال انما ينقل عنه الهم على حكم المثلث والذي ملك منه ثلثة أرباعه للورثة ربعه وللوصية ربعه وذلك ينقسم على ثلاث وثلاثين حبيبا كروا ذلك أن المكتبة عبد ماني عليه شيء فلا يورث وإنما ينقل ما له إلى مستحقه بحق

من أول كتابته أو من آخرها وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم فوم المكتبة قيمة النقد ثم قدمت تلك القيمة فجعل تلك الألف التي من أول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قدرها من الأجل وتأخيرها لأن ما استأخر من ذلك كان أقل في القيمة ثم يوضع في ثلث المائت قدر ما أصاب تلك الألف من القيمة على تفاضل ذلك أن قل أو أكثر فهو على هذا الحساب ش ومعنى ذلك ثمان مائة وعيسى بن ابن القاسم في المزينية إن يكون على الميت ثلاثة آلاف دينار في ثلاثة أعجم فإن كان الذي وضع عنه المائة الأولى ينظر كم قيمتها لو كانت تباع تنقاد في قرب محلها وتأخيرها لأن آخر النجوم أقل قيمتها من أولها فإن كانت قيمة النجوم الأول خمسة وقيمة النجوم الثاني ثلثها وقيمة النجوم الثالث مائتين كان الذي أوصى له به نصف رقبته فينظر أيهما أقل قيمة رقبته أو النجوم الأول فذلك يختصب في ثلث الميت فإن خرج من الثلث عتق نصفه وليس للورثة أن يقولوا قد تعجل أول نجم يريد لأن قيمة النجوم إنما كانت على الحلول قال وعلى حسب هذا ما يكون لو أوصى له بالنجم الثاني أو الثالث وإن كان النجوم الأول نصفه ولم يترك الميت ما لا غيره خير للورثة إن بذعوا ذلك النجم بعينه ويعتق الذي كان نصيبه من قيمة رقبته النصف ويسقط عنه ذلك النجم ويكون له النجمان الباقيان فإن استوفوا فذلك وإن رقبته نصفه وبين أن لا يميز وأبقت ثلثه بوضع عنه من كل نجم ثلثه فإن حجروا كاتبه حرا وثلثه رقيقا قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسير من أن قوله قل يحجب من مزين وليس في من الكتب والسباغيات ثم ولا أصح مما في هذا الكتاب ومعنى هذا رواه أبو يزيد عن ابن القاسم في العتبية وذكره ابن حبيب عن أبي صبح عن ابن القاسم في العتبية بمثل ذلك ص قال مالك في رجل أوصى لرجل ربع مكتبه وأعتق ربعه فملك الرجل ثم ملك المكتبة وترك ما لا كثيرا أكثر مما بقي عليه قال مالك يعطى ورثة السيد والذي أوصى له ربع المكتبة مائة ثم يفتقرون ما فضل فيكون للموصى له ربع المكتبة ثلث ما فضل بعد أداء الكتابة ولورثة سيده الثلثان وذلك أن المكتبة عبد ماني عليه من كتابته شيء فاما بورث بالرق

أداء الكتابة ولورثة سيده الثلثان وذلك أن المكتبة عبد ماني عليه من كتابته شيء فاما بورث بالرق

قال مالك في مكاتب اعتقه سيده عند الموت قال ان لم يعمل له (٣٩) ثلث الميث عتق منه قدر ما حل الثلث و بوضع عنه من

الكتابة قدر ذلك ان كان
على المكاتب خمسة
آلاف درهم وكانت قيمته
ألفي درهم نقداً ويكون
ثلث الميث ألف درهم
عتق نصفه و بوضع عنه
شطر الكتابة * قال
مالك في رجل قال في
وصيته علمي فلان ح
وكتبوا فلان ابناً تبدأ العتاقة
على الكتابة

كتاب المدر
بسم الله الرحمن الرحيم
القضاء في المدر
حدثني مالك أنه قال الأمر

عندنا فمين درجاً ربه
فولدت أولاداً بعد تيريه
اياها تم ماتت الجارية قبل
التي درجاً ان ولدها
بمزلتها قد ثبت لم من
الشرط مثل الذي ثبت
لها ولا يضرهم حلاك أمهم
فقد عتقوا ان وسهم
الثلث * وقال مالك كل
ذات رحم فولدها بمزلتها
ان كانت حرة فولدت بعد
عتقها فولدها حراً وان
كانت مدبرة أو مكتوبة
أو معتقة إلى سنين أو غنمه
أو بعضها حراً أو موهنة
أو أم ولد فولد كل واحدة
منهن على مثل حال أمه
يعتقون بعتقها و يرقون
برقها

مالك والرق والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في مكاتب اعتقه سيده عند الموت قال ان لم يعمل له
ثلث الميث عتق منه قدر ما حل الثلث و بوضع عنه من الكتابة قدر ذلك ان كان على المكاتب خمسة
آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم نقداً ويكون ثلث الميث ألف درهم عتق نصفه و بوضع عنه
شطر الكتابة * ش وهذا على ما قال ان معنى الوصية بعتق المكاتب وهو اسقاط ماعليه فان
حل الثلث ماعليه يرده من الكتابة عتق وان لم يعمل له عتق منه قدر ما حل الثلث ومعنى ذلك
وضع عنه من الكتابة قدر ما حل الثلث من قيمته تعتبر عند احتيال الثلث جميع الكتابة وعند
ضيق الثلث عنها الأقل من قيمة العبد والكتابة وهو معنى قوله و بوضع عنه قدر ذلك فان حل
الثلث نصفه و بوضع عنه نصف ماعليه من الكتابة وذلك بان يوضع عنه من كل نجمة نصفه فان كانت
الكتابة خمسة آلاف درهم وقيمة المكاتب ألف درهم وثلث الميث ألف درهم عتق نصفه و بوضع
عنه من الكتابة نصفها لانها مقابلة نصف قيمة العبد ص * قال مالك في رجل قال في وصيته علمي
فلان ح وكتبوا فلان ابناً تبدأ العتاقة على الكتابة * ش وهذا على ما قال ان الكتابة ليست بعتق
محقق بل يجوز ان تبطل بالعجز مع ما فيه من التأجيل وأما العتق المبطل فليس فيه تحقيق العتق
التأجيل فكان أولى لان الوصية مبنية على تقديم العتق المعين على غيره من الوصايا فوجب ان
يقدم ما تحقق منه ويعجل على ما خلفه والله أعلم وأحكم

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب المدر
القضاء في المدر

ص * مالك أنه قال الأمر عندنا فمين درجاً ربه فولدت أولاداً بعد تيريه اياها تم ماتت الجارية
قبل الذي درجاً ان ولدها بمزلتها قد ثبت لم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم حلاك أمهم فاذا
مات الذي كان درجاً فقد عتقوا ان وسهم الثلث * وقال مالك كل ذات رحم فولدها بمزلتها ان كانت
حرة فولدت بعد عتقها فولدها حراً وان كانت مدبرة أو مكتوبة أو معتقة إلى سنين أو غنمه أو بعضها
حراً أو موهنة أو أم ولد فولد كل واحدة منهن على مثل حال أمه يعتقون بعتقها و يرقون برقها * ش
وهذا على ما قال ان المدبرة أو موهنة بعد التبرير فان له حكم المدبر لان الولد تبع لأمه في أحكام الرق
والحرية بعد التبرير وأما الموصى بعتقها فلان ولدته قبل موت سيدها فلا يدخل في وصيتها لان الوصية
لا تنبئ الاموات الموصى وأما قبل موته فلا تنبئ لان الوصى الرجوع عنها اذا ثبت حكم التبرير لولد
المدبرة لم يضر جهن من هذا الحكم بعد نبوته موت الأم وكذلك المكتوبة والمعتقة إلى أجل والخدنة
أو بعضها حراً أو موهنة أو أم ولد فان ولد كل واحدة منهن بمزلتها لم يحكمها بعتقها و يرق برقها
و بعتق منه ما عتق منها و يرق منها ما رقب من مال لان كل ذات رحم فولدها بمزلتها يردها لم ينشأ في ملك
سيد حراً أو غنمه عقد حرة فأما اذا خلق في ملك سيد حراً أو غنمه عقد حرة من كتابة أو تيرير
أو عتق مؤجل فان الولد يتبع أبه وسواء ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله فاذا مات الذي درجاً فقد عتق بعتقها ان وسهم الثلث يرده بموت السيد تحصل الحرية
لادبرة ولولدها ان وسهم الثلث لان المدبر انما يعتق من الثلث فان حله الثلث فقد عتق وان لم يعمل له
عتق منه ما حله الثلث (مسألة) وهذا حكم الاطلاق وأما الشرط في كتاب ابن الموازي من در

أنت على أن ما تلد لرفيق مضي التدبير ولولدها بمنزلها ووجد ذلك ان هذا عقد يتضمن العتق وهو مبنى على التغليب والسراية فاذا شرط فيه شرطا فاسد امتنع بطل الشرط ونفذ العقد كما قاله أنت حر على أن متكسب في المستقبل لي يصح العتق ونفذ بطل الشرط ص **قال مالك في مدبرة دبرت** وهي حامل ولم يعلم سيدها بجعلها ان ولدها بمنزلها وانما ذلك بمنزلة رجل أعنت جارية له وهي حامل ولم يعلم بجعلها **قال مالك** فالسنة فيها أن ولدها يتبعها ويعتق بعقتها **قال مالك** وكذلك لو أن رجلا ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها لمن ابتاعها اشترط ذلك المبتاع أولم يشترطه قال مالك ولا يصلح للبائع أن يستثنى ما في بطنها لان ذلك غير راضع من ثمنها ولا يدري أصل ذلك اليه أم لا وانما ذلك بمنزلة مالو باع جنيثا في بطن أمه وذلك لا يصلح له لانه غرر **قال مالك** في مدبر أو مكتب ابتاع أحدهما جارية فغوطها فحملت منه وولدت قال ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعتقون بعقته ورفق برفه **قال مالك** فاذا أعنت هو فأنما أم ولده مال من ماله يسلم اليه اذا أعنت **قال مالك** وهو على ما قال ان المدبر والمسكاتب من ابتاع منها جارية فولدت منه فان الولد بمنزلة يعتق بعقته ورفق برفه ووجه ذلك ان كل ولد حدث عن مالك بمن يتبع أبيه في الحرية والرق أصل ذلك الحرية تولد أمته (مسألة) وهذا اذا وضعت أمه لستة أشهر فاكر من وقت التدبير وما وضعت قبل ذلك فهو رقيق رواه ابن سعد عن أبيه قال وما ولدت المدبرة بعد التدبير فهو مدبر كما هو مطلق ذلك أو قصر والفرق بينهما أن ما في بطن المدبرة عوض من أعضائها ولذلك لا يجوز أن ينفرد بالبيع دونها ولا تنفرد بالبيع دون ما في بطن أمه المدبر ليس كذلك لانه لا يجوز أن تنفرد بالبيع دونها وفرد المدبر بالبيع دون الحمل فلذلك لم يتبعه الا اذا حدث بعد عقد التدبير والله أعلم (فصل) وقوله واذا عنت هو فأنما أم ولده مال من ماله نسلم اليه اذا عنت

جامع ما جاء في التدبير

المدبر من العبد ما أخذ من الدبر لان السيد اعتمقه بجماته والمات دبر الحياة والفقهاء يقولون للعتق عن دبر أي بعد الموت وهذا اللفظ لم يستعمل الا في العبد والاماء دون سائر ما يملك كما لم يستعمل العتق الا فيهم ص **قال مالك** في مدبر قال لسيدته فحملت على العتق وأعطيت خسين منها منجبة على فقال سيدته نعم أنت حر عليك خسون ديناراً تؤدى الى كل عام عشرة دنانير فرضى بذلك العبد ثم حمل السيد بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة **قال مالك** يشبه العتق وصارت الخسون ديناراً ديناعليو جازت شهادته وثبتت حرته وميراثه وحدوده ولا يصح عنه موت سيده شيئاً من ذلك الدين **قال مالك** وهذا على ما قال وذلك لأن السيد ان يقطع مدبره على ما لا يأخذه منه ويعجل

رجل أعنت جارية له وهي حامل ولم يعلم بجعلها **قال مالك** فالسنة فيها أن ولدها يتبعها ويعتق بعقتها **قال مالك** وكذلك لو أن رجلا ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها لمن ابتاعها اشترط ذلك المبتاع أولم يشترطه **قال مالك** ولا يصلح للبائع أن يستثنى ما في بطنها لان ذلك غير راضع من ثمنها ولا يدري أصل ذلك اليه أم لا وانما ذلك بمنزلة مالو باع جنيثا في بطن أمه وذلك لا يصلح له لانه غرر **قال مالك** في مدبر أو مكتب ابتاع أحدهما جارية فغوطها فحملت منه وولدت قال ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعتقون بعقته ورفق برفه **قال مالك** فاذا أعنت هو فأنما أم ولده مال من ماله يسلم اليه اذا أعنت

جامع ما في التدبير
قال مالك في مدبر قال لسيدته فحملت على العتق وأعطيت خسين منها منجبة على فقال سيده نعم أنت حر عليك خسون ديناراً تؤدى الى

كل عام عشرة دنانير فرضى بذلك العبد ثم حمل السيد بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة **قال مالك** يشبه العتق وصارت الخسون ديناراً ديناعليو جازت شهادته وثبتت حرته وميراثه وحدوده ولا يصح عنه موت سيده شيئاً من ذلك الدين

له العتق فان مات السيد قبل أخذه المال لم يسقط عنه الدين لانه دين متعلق بذمته ويعتق العبد بالعتق المجز ولا يعتبر في ذلك الثلث المأل لان الحرية قدسبقت له قبل موت السيد ويجزى العتق عوض
 ص قال مالك في رجل دبر عبدا له فأتى السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله
 الحاضر ما يخرج فيه المدير قال يوقف المدير بماله ويجمع خراجه حتى يتبين أمر المال الغائب
 فان كان في ترك سيده مما يجعله الثلث عتق بماله وبما جمع من خراجه فان لم يكن في ترك سيده
 ما يجعله عتق منه قدر الثلث وترك ماله في يديه **ش** وهذا على ما قال ابن المدير اذا لم يخرج من
 المال الحاضر وقف وانتظر المال الغائب ووجه ذلك أنه لا يعجل استرقاق بعض مع ما جرى من
 استكمال حريته بل المال الغائب لان حريته بالمدر متعلقة بالمالين فلا تسقط من أحدهما التقييد (مسئلة)
 ولو كان له دين مؤجل الى عشرين سنين ونحوها في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يباع الدين
 بما يجوز بيعه حتى يجعل عتق المدير من ثلثه أو ما حل الثلث منه ووجه ذلك أن هذا يتوصل الى
 تعجيل العتق بخلاف المال الغائب فانه لا استطاع ذلك فيه وفيه أيضا المدير الى أن يحل الدين المؤجل
 الى عشرين سنين استدامة استرقاق المدة الطويلة التي تأتت الى تفويت عتقه بموته قبل ذلك
 (مسئلة) ولو بئس من الدين لعدم الغريم أو بعد غيبته في العتية من رواية عيسى عن ابن
 القاسم يعتق من ماله المال الحاضر لان انتظار ذلك لا فائدة فيه مع ما يخاف من موته وفوت عتقه
 (فصل) وقوله يوقف المدير بماله وجب خراجه بريد أن ذلك كله تابع له تبعه في عتقه فذلك قوم
 معه لا يزدي في قيمته وكذلك اذا عجل عتقه لعدم من عليه الدين لسيده أو بعد غيبته فاعتق منه
 ما حله المال الحاضر ويصير في مال المدير على ما يأتي بعده ان شاء الله تعالى (مسئلة) فان
 أعتق بعضه ثم قدم المال الغائب أو أقرى المصمم في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم أن كان
 المدير في أئدى الورثة عتق في ثلث ما أذن من الدين وإن خرج عن أيديهم يبيع أو هب أو غيره فان لا يئ
 فبالحض للمدير وذلك للورثة وقال عيسى يعتق في الثلث حيث كان وإن بقي منه شيء للشرى رده
 والذي قاله عيسى قول مالك وأصحابه ووجه ذلك أن العيب قد ظهر على استحقاق المدير العتق بما
 كان للسيد من المال فكان ذلك بمنزلة أن يستعق بحرية

في الوصية في التدبير

ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن كل عتاقه أعتقها رجل في وصية أو وصى بها في عهد أو
 مرض أنه يرد هاتمي شاء وبغير هاتمي شاء ما لم يكن تدبرا فإذا دبر فلا سبيل له الى رد ما دبر **ش**
 وهذا على ما قال ابن الوصية بالعتق يرد ما وصى متى شاء من عهد أو مرض لان عقد الوصية عقد
 غير لازم وانما يبرم بموت الموصي وقوله فإذا دبر فلا سبيل له الى ما دبر بريد أن ما كان من العتق بمعنى
 التدبير فلا سبيل للعتق الى رده لانه عقد لازم وهذا يقتضي أن حكم الوصية غير حكم التدبير خلافا
 للشافعي في أحد قوليه ان حكم التدبير حكم الوصية والدليل على ما نقوله أن اختلاف اللفاظ ظاهره
 اختلاف المعاني واذا كان التدبير مخالفا للوصية فلكل واحد منهما لفظ يختص به فأما لفظ الوصية
 فهو أن يقول اذات فاعتقوا عبيدي فلان هذا المحمول على الوصية وللوصي الرجوع عنه متى شاء لانه
 عقد غير لازم (مسئلة) وأما اذا قال في عهته لعبد أنت حر بعد موتي في الموازية عن ابن القاسم ان
 لم يرد به الوصية فهو تدبير وقال ابن وهب عن مالك كل ما عتق الرجل بعد موته في عهد أو مرض فهو

* قال مالك في رجل دبر
 عبدا له فأتى السيد وله
 مال حاضر ومال غائب فلم
 يكن في ماله الحاضر
 ما يخرج فيه المدير قال
 يوقف المدير بماله ويجمع
 خراجه حتى يتبين أمر المال
 الغائب فان كان في ترك
 سيده مما يجعله الثلث
 عتق بماله وبما جمع من
 خراجه فان لم يكن في ترك
 سيده ما يجعله عتق منه
 قدر الثلث وترك ماله في
 يديه

في الوصية في التدبير

* قال مالك الأمر المجتمع

عليه عندنا أن كل عتاقه

أعتقها رجل في وصية

أو وصى بها في عهد أو مرض

أنه يرد هاتمي شاء وبغيرها

متى شاء ما لم يكن تدبرا

فإذا دبر فلا سبيل له الى

رد ما دبر

وصيته مالم يدبر فوجه القول الأول وهو نحو قول أبي حنيفة إن اللفظ يقتضي إيقاع العتق بعنا الموت على الإطلاق وذلك ينفيد الزوم وهذا معنى التدبير. ووجه القول الثاني إن لفظه يقتضي الزوم على معنى التدبير ويحذف الجواز على معنى الوصية وهو في الجواز أظهر فوجب أن يحمل عليه ولو ساء المعنى فيه لكان الجواز أولى لأنه لا يلزم مالم يلزم مالم يقطع التزامه إياه (فرع) إذا ثبت ذلك فإن أدرك العتق حيا سئل فإن قال أردت الوصية في الموازية من رواتب القاسم من مالك في صحيح قال لعبداء أنت حر يوم أموت يسأل فإن قال أردت الوصية صدق وقال أصبح بصدق مع يمين قال الشيخ أبو محمد ونحو قول آخر لا شبه في المودعة وأرمان قبل أن يسأل فصدق أصبح مدبر ويحيى على رواية ابن وهب عن مالك إن له حكم الوصية والله أعلم (مسئلة) وأما لفظ المدبر فقد قال أبو محمد وهو أن يقول لعبداء أنت حر عن درمي أو أنت مدبر وإذا مات فأنت حر بالتدبير وم أشبه ذلك مما علم أنه قصد به إيجاب عتقه بموته لا على وجه الوصية وزاد في كتاب المواز أن يقول في حصة أو مرض أنت حر متى مت أو أمانت ولا مرجع ليك قال أشبه وشبه هذا أفرد ذلك بكتاب أو جعله في ذكر وصاياه ومعنى هذا على مقتضى قول أصحابنا إن التدبير على ضربين مطلق وهو ما تقدم ومقيد مثل أن يقول إن مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا فأنت مدبر فأما المطلق فهو عتق لأم عند مالك ولا خلاف في ذلك في المذهب وسأني ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى وأما المقيد فقد روي أصبح عن ابن القاسم وابن كنانة وتدبير لازم لارجع فيه ونحو في الموازيت أيضا عن ابن القاسم وقيل ليس «أنت تدبير ماني من مرضي» ذلك أو عاش وروى في كتاب ابن سحنون عن ابن القاسم وقال أصبح وابن القاسم هي وصية الأمان بدالتدبير أو بقصد عند الوصية وأني بلفظ الوصية وهو يظن أنه تدبير وتقطع الشبهة أن ذلك أو بقرانه أراد التدبير وجه القول الأول أن حكم التدبير معنى على الزوم فلما قيد بشرط خرج عن مقتضى الزوم فحمل على الوصية وأمر روي أن نافع عن مالك حين قال لجارية إنهم مدبره عتق بموته أن لم يحدث فيها حدث وكتب لها بذلك كتابا أنها وصية لقوله إن لم أحدث فيها حدثا ووجه القول الثاني أن لفظ التدبير يقتضي الزوم كالمطلق ص قال مالك وكل ولد ولدته أمه أو وصى بعقها ولم تدبر فان ولدها لا يعتقون معها اذا عتقت وذلك أن سيدها يغير وصيته إن شاء وردها متى شاء ولم يثبت لها عتاق وانما هي بمنزلة رجل قال لجاريته إن بقيت عندي فلا تنه حتى أموت فهي حرة قال مالك فان أدركت ذلك كان لها ذلك وإن شاء قبل ذلك باعها ولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال الوصية في العتاق مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ما مضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موصل لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكرها من العتاق وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع أن ينتفع به قال مالك في رجل دبر رفيقا له جميعا في حصة وليس له مال غيرهم إن كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر في كلام واحد إن حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة فمحصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما هم الثلث يقسم بينهم بالمحصن ثم يعتق منهم

وصيته إن شاء وردها متى شاء ولم يثبت لها عتاق وانما هي بمنزلة رجل قال لجاريته إن بقيت عندي فلا تنه حتى أموت فهي حرة قال مالك فان أدركت ذلك كان لها ذلك وإن شاء قبل ذلك باعها ولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال الوصية في العتاق مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ما مضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موصل لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكرها من العتاق وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع أن ينتفع به قال مالك في رجل دبر رفيقا له جميعا في حصة وليس له مال غيرهم إن كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر في كلام واحد إن حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة فمحصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما هم الثلث يقسم بينهم بالمحصن ثم يعتق منهم

الثلاث بالغا مبالغ قال ولا يبدأ أحد منهم إذا كان ذلك كله في مرضه **ش** وهذا على ما قال ابن من
 در عبيدوا واحدا بعد واحد إذا بن حبيب عن مطرف وابن الماجشون في حقه وأمرض فانه إذا ضاق
 الثالث عن جمعهم **بدي** بالأول فالأول لأن السيد إذا در عبيدا فقد تعلق حقه بثلاث ماله على وجه
 الوجوب فليس له أن يسطر ذلك بتدبير غيره فعلى ما يفتي الأول فالأول لأنه على حسب ذلك تعلق
 حقه بالثلاث وأن اعتقم جميعا تصاحوا في الثالث لأن حقه تعلق بالثلاث معا فواحد اقل من بعض
 أحق بذلك من بعض فإن اعتق جماعة في كلمة ثم اعتق بعضهم جماعة أخرى فعلى حسب ذلك لا يبدأ
 بالجماعة الأولى فإن حلهم الثالث وضاع عن الجماعة الثانية **بدي** بعتق الأولى وبخاصة الجماعة الثانية
 في بقية الثالث وإن ضاق عن الجماعة الأولى **بدي** بها فصاحت في الثالث ولم يكن للجماعة الثانية في
 ذلك حق ومعنى المحاصنة حل الثالث بعضهم أن يعتق منهم بقدر ذلك والله أعلم (فرع) ومقدار
 ما يكون من الفضل بين الأول والثاني ففي كتاب ابن سحنون عن أبيه عن ابن القاسم فبن
 كتب وصية فبدأ بأحد عبيده ثم قام لشغل ثم عاد فكتب الآخر قال يبدأ الأول له الأول وروى
 ابن المواز عن ابن وهب عن الخزومي فبن در فاعني عليه ثم أفاق فدر آخر قال هنا ابن عاصم
 (مسألة) ومن قال في مرضه فقد كت درت فلانا في همتي ثم در آخر في مرضه فإن ذلك ماض
 يعتق في ثلثه الأول فالأول قاله سحنون عن ابن القاسم في كتاب ابنه قال ولا يبطل إقراره في مرضه
 بالتدبير لأنه قد صرفه في الثالث بخلاف إقراره بالعتق لأنه صرفه إلى رأس المال **ص** قال مالك
 في رجل در غلامه فهلك السيد ولا ماله إلا العبد المدر وللعبد مال قال يعتق ثلث المدر وبوقف ماله
 يبيده **ش** وهذا على ما قال ابن المدر إذا ذلك سيده ولم يترك غيره فانه يعتق ثلث المدر فإن كان
 للمدر مال فالمشهور من مذهب مالك وأصحابه يعتق من العبد ما حله ثلث مال الميت ويق ماله في يده
 وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك يقوم بماله في الثالث كعض من أعضائه
 ويتبعه ما خرج وإن خرج بعضه أقر سيده جميعا قال سحنون عن ابن القاسم إن كانت فيه المدر
 مائة دينار وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعتق نصفه ويق ماله بيده لأن قبته بماله مائتان ولا ينزع
 منه شيء وهذا قول مالك وروى في العتية عيسى عن ابن وهب عن ربيعة ويعني بن سعيد جميع مال
 الميت إلى المدر وماله فإن خرج المدر وماله في ثلث ذلك تمت وكان ماله بيده وإن كان الثلث محمول
 رقبته وبعض ماله عتق وكان له من ماله ما حل الثلث من ماله ورقبته وإن لم يدع غير المدر وماله وقبته
 رقبته مائة دينار وماله ثمانمائة عتق المدر وكان له من ماله مائة دينار وبكذا يحسب وكذلك ثلث أوصى
 يعتق عبيده وللعبد مال هكذا يصنع وهذا رأى ابن وهب وبه أخذ قال ابن حبيب تفرد بذلك ابن وهب
 عن مالك وأصحابه (مسألة) ومن در عبيده واستثنى ماله في العتية من رواية أصبح عن ابن
 القاسم ذلك جائز وقاله مالك وفي المدونة من رواية عيسى عن مالك وابن القاسم مثله وروى عن ابن
 كنانة ليس ذلك له ويتبعه ماله واحتج ابن القاسم للرواية الأولى بأنه لو قال في مرضه غلاما مدر
 وخذوا ماله جاز ذلك فكذلك إذا قال في الصحة لأنه بهذا الشرط دره وليس هذا بمنزلة أن يده
 في الصحة ولا يستثنى ماله بريدان ينزع ماله في مرضه لأن ذلك بتدبير يقتضي بقاء ماله بيده فليس له
 انتزاعه عنه بظهور عتقه ووجه قول ابن كنانة أنه ليس بمنزلة من أراد أن ينزع ماله مدره عنه
 مودة أو ينزعه الوتر بعد وفاته فذلك غير بائز ويق المال للمدر وقال أصبح معنى ذلك أن يستثنى
 بعد موت نفسه إذا عتق ومعنى ذلك على ما قال في العتية أن معنى استثناء ماله أن يستثنى عنه عتقه

الثلاث بالغا مبالغ قال ولا
 يبدأ أحد منهم إذا كان
 ذلك كله في مرضه **ش** قال
 مالك في رجل در غلاما
 له فهلك السيد ولا ماله
 إلا العبد المدر وللعبد
 مال قال يعتق ثلث المدر
 ويؤتم ماله بيده

التدبير أخذ عند نفوذ العتق وأما عند التدبير وبعده فإن له انتراعه اشطره وأول بشرطه (فرع)
 فإذا استثناء في التدبير قوم بغير مال وحسب ما يبيده من مال السيد فيقوم المديبر ذمها قاله ابن القاسم
 وأصبغ في العتقة والموازاة ص **ع** قال مالك في مديبر كاتبة سيد فالت السيد ولم يترك مالاً غيره
 قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته ويكون عليه ثلثاها **ع** ش وهذا على ما قاله ومعنى
 ذلك أن عقد التدبير لا يمنع عقد الكتابة لأن الكتابة لا تمنع التدبير ولا تبطل به ولو كسبه ونعجله
 وأسوأ أحوالها أن يبقى المديبر على حاله وذلك أن السيد انتراع مال المديبر فإذا أخذه منه على تعجيل
 عتقه فذلك غير مخالف لما عقده عليه تدبيره فإن أدى المكتتب كتابته في حياة السيد عجل عتقه فإن
 مات السيد قبل أداء الكتابة عتق منه ثلثه وقسط عنه ثلث الثلث الكتابه وبقي الباقي العبد على حكم
 الكتابة وذلك أفضل له من أن يبقى على حكم الرق ولو لم يتقدم عقد الكتابة ص **ع** قال مالك
 في رجل أعتق نصف عبده وهو مريض فبث عتق نصفه وأبث عتقه كله وقد كان در عبده الآخر قبل
 ذلك قال يبدأ بالمديبر قبل الذي أعتقه وهو مريض وذلك لأنه ليس للرجل أن يرد ما دبره ولأن يتعقبه
 بأمر يرد به فإذا عتق المديبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يستم عتقه كله في ثلث
 مال الميت فإن لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث بعد المديبر الأول **ع** ش وهذا على
 ما قاله أن المريض إذا ابتداء فديبر عبداً له ثم أعتق عبداً آخر أو أعتق منه نصفه ثم توفي وصاق الثلث
 عنهما فإنه يبدأ بعتق المديبر لأنه ثبت له حكم التدبير وهذا الأمر لازم فليس للسيد أن ينقضه بعتق
 غيره (مسألة) ولو أن المريض دبر أحدهما وبث عتق الآخر في لحظة واحدة أو كلام متصل
 تحاصف الثلث رواه ابن مهنون عن ابن القاسم ووجه ذلك أنهم منساو يار في الخدمة ولم يتقدم
 أحدهما الآخر في الرقبة فلم تحاصف ما كالمديبرين
 (فصل) وقوله وإذا أعتق المديبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يستم عتقه
 كله في ثلث الميت يرده له ما بدأ بعتق بعضه ثم عليه سائر في الثلث

ع مس الرجل وليده إذا دبرها **ع**

ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر دبر جاريته له فكان يطؤها وهما مديرتان **ع** قال مالك
 عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب كان يقول إذا دبر الرجل جارية فخذها له أن يطأها وليس له أن
 يبيعه ولا يهبها وله ما يجزئها **ع** ش قوله في الذي دبر أمته أن يطأها أو قول مالك أو حنيفة
 والشافعي ووجه ذلك أن عتقها إنما يكون بعد المولود ومن الثلث كالوصية بعقبتها ولأنها عتقت
 بالموت وانتراع مالها كأم الولد ووجه آخر وهو أن وطأها يوجب كد عتقها لأنهم أجازت منه عتقت
 من رأس المال وإن بقيت على حالها فاعتقت بالثلث ويجعل مثل أن يقال إن المدبرة إذا حملت بطل
 تدبيرها وانقلبت إلى ما دبر أو قس من التدبير كائناً بطل التدبير بالعتق

(فصل) وقوله ولا يجوز له بيعه ولا يتهير به إن حكم التدبير قبله فيه فليس له إبطاله بقول ولا
 فعل وقال أبو حنيفة ما كان منه مطلقاً فليس له نقضه بقول ولا فعل على ما قلناه وما كان مقيداً فله إبطاله
 وعندنا لا يجوز له إبطال المقيد لا يجوز له إبطال المطلق وانما قلنا بعض أصحابنا أنه لا يجوز له أن
 ينسأ المقيد فيقول لم أر دبه التدبير فيكون له حينئذ حكم الوصية والدليل على ما نقله على تسليم
 أحداً أو اثنين أن هذا تدبير فوجب أن يكون لازماً كالمطلق (مسألة) فإذا قلنا لا يقد في المقيد

قال مالك في مديبر كاتبة سيد
 ذات السيد ولم يترك مالاً
 غيره **ع** قال مالك يعتق
 منه ثلثه ويوضع عنه ثلث
 كتابته ويكون عليه
 ثلثاها **ع** قال مالك في
 رجل أعتق نصف عبده
 وهو مريض فبث عتق
 نصفه وأبث عتقه كله وقد
 كان در عبده الآخر قبل
 ذلك قال يبدأ بالمديبر قبل
 الذي أعتقه وهو مريض
 وذلك أنه ليس للرجل
 أن يرد ما دبره ولا أن
 يتعقبه بأمر يرد به فإذا
 عتق المديبر فليكن ما بقي
 من الثلث في الذي أعتق
 شرطه حتى يستم عتقه
 كله في ثلث مال الميت فإن
 لم يبلغ ذلك فضل الثلث
 عتق منه ما بلغ فضل الثلث
 بعد المديبر الأول

ع مس الرجل وليده إذا دبرها **ع**

ع حدثني مالك عن نافع
 أن عبد الله بن عمر دبر
 جاريته له فكان يطؤها
 وهما مديرتان **ع** قال مالك
 عن يحيى بن سعيد بن
 سعيد بن المسيب كان
 يقول إذا دبر الرجل
 جارية فإن له أن يطأها
 وليس له أن يبيعه ولا يهبها
 وله ما يجزئها

قول واحدانه اذا اراد به التدبير انه لازم فكذلك المطلق أولى لأنه عندنا صريح في التدبير لا قبل منه
انه اراد به غير التدبير وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحسنه قوله الرجوع عن التدبير المطلق
والمقيد بالفعل ون القول الثاني الرجوع بالقول والنقل والدليل على ما نقله قوله
نعماني يا الذين آمنوا أوفوا بالعقود ومن جهة المعنى انه عقد عتق استفاد به اسما يعرف به فلم يكن
له ابطاله أصله الكتابة ودليل آخر ان هذا عقد عتق ليس له ابطاله بالفعل أصله ما ثبت من ذلك
لأم الولد وأما ما نقلوا به ما روى عن جابر بن عبد الله ان رجلا برعبداله ليس له مال غيره فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتر به منى فاشتره ممنعه من العام بثانائه درهم قالوا وحذاهوا أبو
مذكور الرعي برعبداله يقال له يعفور فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فليس فباعه دعوه حجة لأنه
يحتصل ان يكون عليه دين قبل التدبير فباعه لأداء ذلك الدين وهذا عندنا جائز وبين وجه هذا التأويل
أنه قال في الحديث ليس له مال غيره وعلى أصلهم لا تأثير لقوله ليس له مال غيره في الحكم لأنه لا فرق
عندهم بين ان يكون له مال غيره أولا يكون له مال غيره وعلى ما نقله فهو مدبر لأنه ان كان له مال غيره
لم يبيع في دين متقدم وان لم يكن له مال غيره يتأدى منه الدين يبيع حينئذ لأداء الدين وبين هذان
التي صلى الله عليه وسلم بامر البيع وأمر به على وجه الحكم عليه ولو لم يكن ثم دين يباع من أجله
لم يكن ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأما بيعه وعندهم باختياره وقتل نحو هذا ابن مضمون
وقرئ في هذا الحديث بهذه الزيادة الشيخ أبو اسحق عن أبي عبد الرحمن النسوي أن ثور رجل من
الأنصار غلامه عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وحذاهوا
ما قد مناهم التأويل والله أعلم قال الشيخ أبو اسحق وقتل بعض أصحابنا ان ذلك بعد الموت
وتساريت له ابن مضمون وقال قوم ان يباع خدمته فذلك محتمل ولعله اراد به ان يعطيه مالا على تعجيل
عتقه وذلك جائز كما يجوز في أم الولد وليس ذلك يبيع في رقبتها

بيع المذبر

بيع المذبر

قال مالك الأمر المجمع

عليه عندنا في المذبر أن

صاحبه لا يبيعه ولا يحوله

عن موضعه الذي وضعه

فيه وأنه ان رفق سيده

دين فلت غرماءه

لا يقدر ون على بيعه ما عاش

سيده فان مات سيده

ولا دين عليه فهو في ثلثه

لانه استثنى عليه عمله

ما عاش فليس له أن يبيعه

حياته ثم يعقته على ورثته

اذا مات من رأس ماله

وان مات سيد المذبر ولا

مال له غيره عتق

ثلثه وكان ثلثه للورثة

فان مات سيد المذبر وعليه

دين يحيط بالمذبر يبيع في

دينه لانه انما يعق في

الثلث قال فان كان الدين

لا يحيط الا بنصف العبد

يبيع نصفه للدين ثم عتق

ثلثا مني بعد الدين

ص قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في المذبر أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي
وضعه فيه وأنه ان رفق سيده دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه ما عاش سيده فان مات سيده ولا
دين عليه فهو في ثلثه لأنه استثنى عليه عمله ما عاش فليس له أن يبيعه حياته ثم يعقته على ورثته اذا
مات من رأس ماله وان مات سيد المذبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثه للورثة فان مات سيد
المذبر وعليه دين يحيط بالمذبر يبيع في دينه لأنه انما يعق في الثلث قال فان كان الدين لا يحيط الا
بنصف العبد يبيع نصفه للدين ثم عتق ثلثا مني بعد الدين ش وهذا على ما قال ان المذبر ليس
لسيده أن يبيعه ولا أن يحوله عن موضعه بر بذاته ما ثبت له من التدبير فان فعل ذلك وباعه قال
في المواز يملك جاهلا وعاهدا أو ناسيارد يبيع ويرجع مدبرا كما كان وهذا ما لم يعقته الذي اشتراه
فان أعقته قبل الفسخ فقد قال الشيخ أبو القاسم فيروايتان احدهما ان العتق نافذ غير مردود
والثانية ان عقده باطل مردود وفي المواز يقال ان القاسم كان مالا يقول في المذبر يبيعه سيده
فمتى رد عتقه يعود مدبرا ثم قال بعض وان كتمه ذلك ولا رد اذا مات العتق أو بالموت ونفوه في
كتاب ابن حبيب عن مطرف عن مالك وجه القول الاول ان عقد التدبير عقد لازم فلا ينقل بالزالة
المالك عن وجه العتق كالأقل بالموت والبيع وجه آخر ان العتق هاهنا متب على البيع فاذا لم

يجزأبطال التدبير بالبيع لم يصح العتق ووجه القول الثاني أن العتق أقوى من التدبير فوجب أن يبطل به كالمدر يطو حاسيدها فقتل من أن التدبير يبطل بالاستيلاء الذي هو أقوى في باب العتق منه (فرع) فإذا قلنا إنه ينفوت بالعتق فقد قال مالك لا يثنى على البائع والتمن سائعه حلال ورواه في المزنية يمسى عن ابن القاسم وروى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة يؤمر ولو اشترى رجل المذبر فأعتقه عن رقة واجبة من نظهار وغيره في الموازية اختلف فيه فقال ابن القاسم يجوز له ولا يرجع بشئ وقال أشهب لا يجوز له وينفذ عتقه ولا يثنى له على البائع ولو اشتراه بشرط العتق لم يفت بالشرء قال ابن المواز ما لم يعتق فإن عتق فنفذ عتقه والولاء للبائع بشرط العتق (مسئلة) ومرباع مدبرة فحملت من المشتري فهو فوت كالعتق من الموازية ووجه ذلك أنه أثبت لها حكم العتق الواجب فكل ذلك أقوى مما يرد اليه من التدبير كالعتق المؤجل (مسئلة) ولومات المذبر عند المبتاع في الموازية قال سحنون من يباع، يدرا على أنه عبد فبات يبد المبتاع فلينظر إلى ما بين قيمته عبد وقيمه، مدبر فأخذه في رقبته ولا يقضى بذلك عليه * قال مالك في الموازية في جعله في يده بدرة فإن لم يبلغ أعان به في عتق وروى عن سحنون في موضع آخر يرد ما بين القديتين إلى المشتري ووجه القول الأول أن ما صار إليه قد كان اسحق عليه بالتدبير المتضمن للعتق فما زاد على ذلك وجب أن يوجهه إلى مثل ما فات لأنما أخذه عما كان أعنى ووجه القول الثاني أن ما زاد له حق من حقوق المشتري فيجب أن يرد إليه وفي المزنية عن محمد بن دينار والمغيرة أن العبد إذا مات عند المشتري فإنه لا يرجع على البائع بشئ وهو بمنزلة عبد غير مدبر وليس خدما من الفوت الذي يرجع عليه بما بين القديتين قال لأن البائع يقول مالك ترجع علي أن كنت ظالما فأنما ظلمت نفسي يقول أن المذبر إنما يدره العتق أن عاش إلى أن موت سيده فإن مات قبل سيده فلم يدره العتق وإن السيد ممنوع من بيعه وقد ظلم نفسه حين تعدى وبلغه ذلك لا يتعلق بالمشتري والله أعلم (مسئلة) ولو باع السيد مدبرة فلم يرفع أمره حتى مات السيد فقدرى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة في المدنية أن كان السيد الذي باعه مال فسخ بيعه ورد إليه وأخذ من ماله منه ففقر إلى المبتاع وعتق منه ما بلغ ثلث مال الميت وورق باقيه للورثة وإن لم يكن فيه وفاء بدى المشتري مضى بيعه قال عيسى وقال ابن القاسم مثله

(فصل) فإن رقه دين فإن غرماءه لا يقدر ون على بيعه مادام سيده حيا ير يدان استعذت ديناً بعد التدبير فإن ذلك لا ينقص التدبير في حياة السيد لتعلق الدين بدمه باقيه وأما أن كان الدين قبل التدبير فإن لغرماء ما تنقص التدبير لأن العبد أموالهم
(فصل) فإن مات سيده لا دين عليه فهو في ثلثه ير يدانه يعتق منه بدر ثلث ماله فإن حمله عتق جميعه وإن لم يحمل لأبعثه لم يعتق منه إلا بذلك القدر وإن لم يكن مال عبده عتق ثلثه و به قال أبو حنيفة والشافعي وفتحا الأماص خلافاً للسرورق والشعبي في قولها أنه يعتق من رأس المال والدليل على صحة قول الجمهور أنه ليس له أن يعقد عقداً يصرف فيه جميع ماله عن الورثة ولا يزوج على هذا أم الولد فإن ذلك لا يثبت لها العقد وإنما يثبت بالاستيلاء وهو أقوى من العقد ولذلك لا تتبع أم الولد للدين المتقدم في حياة السيد وبيع المذبر والله أعلم

(فصل) وقوله وإذا مات المذبر وعليه دين يحيط بالمذبر يبيع في دينه ير يدوان كان ديناً استعذت بعد التدبير لأنه ليس للدين محل غير المذبر لأن الذمة تسبطلت وهذا كما يقول أن حقوق الغرماء تتعلق

بالسعة التي باعها صاحبها ولم يقبض منها بموت الغريم لعدم ذمته ولا تعلق بها في حياته لبقاء ذمته والله أعلم **ص** قال مالك لا يجوز بيع المديون ولا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المديون نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له أو يعطى أحد سيده المديون ولا يعقبه سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا قال مالك ولاؤه لسيده الذي دبره قال مالك لا يجوز بيع غنمة المديون لانه غرر اذا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح **ح** ش وهذا على ما قال انه لا يجوز لأحد أن يشتري المديون نفسه بل أن يشتري نفسه ويعطى عوضا عن خدمته وان كانت مجهولة لما في ذلك من تخلف رقبته وتعجل عتقه ولا ينقض ذلك عقد التبدير ولا يبطل بل هو باق على حكمه وما لم يسقط بما يدفعه العبد الى سيده فان كان السيد عليه من الخدمة والرق فان قاطعه على تعجيل العتق بمال معجل قبضه سيده عتق مكانه ولا تباع لأحد عليه وان قاطعه على تعجيل العتق بمال مؤجل أو حال فان العبد قبل قبضه فترك ما لا فانه موثب بالقطاعة وراه أصبح عن ابن القاسم في العتية وذلك انه قد تعجل العتق وأزال عن نفسه الرق بمال ثبت في ذمته

(فصل) وقوله أو يعطى أحد سيده المديون مالا ويعتقه سيده الذي دبره بدين أو جنبا إعطاء مالا على تعجيل عتقه ولو أعطاه مالا على أن يستخذه الأجنبي بقبضة مدة الخدمة لم يجز لان ذلك عمل مجهول وهو الذي قاله مالك لا يجوز بيع خدمة المديون لانه غرر لا يدري كم يعيش سيده وأما لو كان الاستتجار لمدة معلومة مأونة فلا جناح مثل أن يشتأه لخدمته شهرا أو سنة فذلك جائز (مسئلة) وان أجرو مدة سنة قبض الاجارة ثم مات ولا مال له قبل أن يستخذه المستأجر في الموازي عن ابن القاسم ان كان ما أخذ من اجارته يحيط برقبته لم يتبع منه شيء واستخدمه المستأجر سنة ثم عتق ثلثه ويرق ثلثا وان كانت الاجارة لا تحيط برقبته يبيع منه ثلثه فرفع الى المستأجر ويستخدم المستأجر ثلثه فان فضل من الثلث عن ثلث الاجارة عتق قال محمد أحب النيان لا يباع منه شيء ولو كانت الاجارة دينار واحد أو ثمنه أو ساحتين تم السنة فعق ثلثه قال لانه لا يباع منه شيء لانه الاجارة الا ان كان في باقيه حجة لدين الاجارة **ص** وقال مالك في العبد يكون بين الرجلين فبدر أحدهما حصته انهما يتقاولانه فان اشتراه الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتريه تدبيره إلا أن يشاء الذي بقي له فيما راق أن يعطيه شريكه الذي دبره بقبضه فان أعطاه إياه بقبضه لم يملكه ذلك وكان مدبرا كله **ح** ش وهذا على ما قال ان العبد اذا كان بين شريكين فبدر أحدهما حصته ولا يقال باذن شريكه ولا بغير اذنه في الموازي عن مالك يتقاولانه فيكون رقيقا كله أو مدبرا كله وهذا رواية الموطأ قال ابن المواز وتا أيضا مالك ان شاء الآخر قوم عليه وان شاء قاوما وقال أيضا ان شاء ترك نصفه مدبرا يريد وبما شك هو حصته على الرق وكذلك لو دبر باذن شريكه بقبض نصفه مدبرا ولا حجة للعبد في التقويم فانتهى هذان التدبير المذكور في أصل المسئلة كان باذن الشريك والله أعلم وجه القول بالمقاومة انه قد أدخل فيه بعض الملك بما يتقيد به من العقد اللازم الذي يؤدي غالبا الى العتق ولم يلزم أن يقوم عليه لانه عتق لم يكمل ولم يلزم وما ثبتا فانه باق بعد الموت بالدين ووجه القول الثاني بالتصير بين المقاومة والتقويم ان النقص الذي أدخل عليه لم يكن محض العتق كان الشريك الخيار بين التقويم لانه دخل من جهة العتق وبين المقاومة لانه عتق لم يلزم بعد وجه القول الثالث ان النقص لم يمتد في العتق وانما هو بمنزلة العيب من غير عتق كان للشريك ان يشاء به أو التقويم وقدرى القاضي أبو محمد وابن اربعة انه لا يجوز ان التقويم حصه الشريك على الذي

* قال مالك لا يجوز بيع المديون ولا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المديون نفسه من سيده **ص** قال مالك لا يجوز بيع غنمة المديون لانه غرر اذا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح **ح** ش وهذا على ما قال انه لا يجوز لأحد أن يشتري المديون نفسه بل أن يشتري نفسه ويعطى عوضا عن خدمته وان كانت مجهولة لما في ذلك من تخلف رقبته وتعجل عتقه ولا ينقض ذلك عقد التبدير ولا يبطل بل هو باق على حكمه وما لم يسقط بما يدفعه العبد الى سيده فان كان السيد عليه من الخدمة والرق فان قاطعه على تعجيل العتق بمال معجل قبضه سيده عتق مكانه ولا تباع لأحد عليه وان قاطعه على تعجيل العتق بمال مؤجل أو حال فان العبد قبل قبضه فترك ما لا فانه موثب بالقطاعة وراه أصبح عن ابن القاسم في العتية وذلك انه قد تعجل العتق وأزال عن نفسه الرق بمال ثبت في ذمته (فصل) وقوله أو يعطى أحد سيده المديون مالا ويعتقه سيده الذي دبره بدين أو جنبا إعطاء مالا على تعجيل عتقه ولو أعطاه مالا على أن يستخذه الأجنبي بقبضة مدة الخدمة لم يجز لان ذلك عمل مجهول وهو الذي قاله مالك لا يجوز بيع خدمة المديون لانه غرر لا يدري كم يعيش سيده وأما لو كان الاستتجار لمدة معلومة مأونة فلا جناح مثل أن يشتأه لخدمته شهرا أو سنة فذلك جائز (مسئلة) وان أجرو مدة سنة قبض الاجارة ثم مات ولا مال له قبل أن يستخذه المستأجر في الموازي عن ابن القاسم ان كان ما أخذ من اجارته يحيط برقبته لم يتبع منه شيء واستخدمه المستأجر سنة ثم عتق ثلثه ويرق ثلثا وان كانت الاجارة لا تحيط برقبته يبيع منه ثلثه فرفع الى المستأجر ويستخدم المستأجر ثلثه فان فضل من الثلث عن ثلث الاجارة عتق قال محمد أحب النيان لا يباع منه شيء ولو كانت الاجارة دينار واحد أو ثمنه أو ساحتين تم السنة فعق ثلثه قال لانه لا يباع منه شيء لانه الاجارة الا ان كان في باقيه حجة لدين الاجارة **ص** وقال مالك في العبد يكون بين الرجلين فبدر أحدهما حصته انهما يتقاولانه فان اشتراه الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتريه تدبيره إلا أن يشاء الذي بقي له فيما راق أن يعطيه شريكه الذي دبره بقبضه فان أعطاه إياه بقبضه لم يملكه ذلك وكان مدبرا كله ذلك وكان مدبرا كله

ذرا كان موسرا اعتبارا بالعتق الآن يشاء الشريك أن يدبر فيكمل التدبير على حسب ما يكون في العتق روى أشهب عن مالك في الموازية أن در باذن شريكه أو بفراذنه ليس لأعتقك الزنا بذلك ولا بد من المقاومة ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون قال لا نهى العبد (مسئلة) ولود بأحدهما حصته وأعتق الآخر نصيبه قوم على العتق وسقط ولاد التدبير لمعه رواه ابن سحنون وغيره وكبراء أصحابنا ولو كان العتق مؤجلا فقوم عليه وعتق إلى ذلك الأجل قاله عبد الملك وأشهب (مسئلة) ومن در بعض عبده يجعل عليه تدبير جميعه * قاله القاضي أبو محمد وغيره من أصحابنا لا نهى بعض عتق ما يملكه كالعتق البتل ص * وقال مالك في رجل نصراني در عبده نصرانيا فأسلم العبد قال مالك يباع بينه وبين العبد ويخرج على سببه النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين أمره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المديبر الا أن يكون في ماله ما يجعل الدين فيعتق المديبر

﴿ جراح المديبر ﴾
مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المديبر إذا جرح أن ليس له أن يسلم ما يملك منه إلى المجرور فيقتله المجرور ويقاصه بجراحه من دية جرحه فان أدى قبل أن يهلك سببه رجع إلى سيده * قال مالك والامر عندنا في المديبر إذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره أنه يقتل ثلثه ثم يقسم عقل الجرح أثلاثا فيكون ثلث العقل

﴿ جراح المديبر ﴾

ص * مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المديبر إذا جرح أن ليس له أن يسلم ما يملك منه إلى المجرور فيقتله المجرور ويقاصه بجراحه من دية جرحه فان أدى قبل أن يهلك سيده رجع إلى سيده * ش قوله أن المديبر إذا جرح فان على سيده أن يسلم ما يملك منه وهو خدمته وأما رقبته فقد تعلق بها حكم عتق لا يمكن إلا التمتع في حياة السيد فان أعتق في الجناية فهو على التدبير وإن أسلمه خدم في الجناية فان أدى رأسها بعتقه قبل وفاة السيد رجع إلى سيده على * كان عليه من التدبير (مسئلة) ولوان مديرة حامل جرح رجل لا تقدر وى في العتق عيسى عن ابن القاسم يجزئ سيدها إذا وضعت فان فداها فهي على حكم التدبير وإن أسلمها بائنه ولد لغفست في الجرح فان أدت قبل موت سيدها رجعت إليه وإن لم تؤد حتى مات سيدها وخرجت حتى ولدها عن الثلثة هت ببقية الارش وإن ضاق الثلث عتق منها ومن ولدها بالخصص وتبع ما عتق منها بجرحته من ذلك ويجزئ الورثة في اسلام مارق منها أو اقتدائها بما عليها (مسئلة) وإن مات السيد عن دين يبيع منها ومن ولدها بفدر الدين وبيع منها خاصة بقدرية الجرح ص * قال مالك والامر عندنا في المديبر إذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره أنه يقتل ثلثه ثم يقسم عقل الجرح أثلاثا فيكون ثلث العقل

على الثابت الذي عتق منه ويكون ثلثاه على التثنتين الذين يابى الورثتان شأواً أسعوا الذي لم يفعلى صاحب الجرح وإن شأواً أعطوه ثلغى العقل وأسكوا نصيبهم من العبد وذلك أن عقل ذلك الجرح إما أن كان جناية من العبد ولم يكن ديناً على السيد فلم يكن ذلك الذي أحدث العبد والذي يسلط ماصم السيد من عتقه (١٩) وتيسره فإن كان على سيد العبد ن للأناس

مع جناة العبد يمع من

المدم بقدر عقل الحمار

مفت الیمن محمد بن عبد الوہاب

والشيخ كاظم الحلي

الذي كان في جهاية العبد

فيَقْضَىٰ مِنْ عَنِ الْعَبْدِ م

بقضی دین سیدہ ثمین نظر

الى مابقى بعد ذلك من

العبد فيعتق ثلثه ويبقى

ثلاثاء للورثة وذلك أن

حناية العدد هـ أول يوم

وَمَا يَذَّكَّرُ لَهُ أُولَٰئِكَ

دين حبيده ودنيا

الرجل اذا ذك وترك

عبد امد پر اقيمتہ جشنوں

ورثة دينار وكان العبد

قد شمع رجلا حرا موضوعة

عقلها خسون دينار

وكان، على سيد العبد من:

الذين خبثت دنياهم

الدين حسن ديار

* قال مالك فانه يبدأ

بالحسين ديناراً التي في

عقل الشبهة فتقضى من

ثُمَّ الْعَبْدُ ثُمَّ يَقْصِي دِينَ

سیدہ ثم ينظر الى ما بقى

من العبد المذنب ثلثه وربع

ثلاثاء للموتة فالحقل

أحمد فؤاد حمدي

الوجوب فی رجبہ میں دین

سیدہ و دین سیدہ اوجہ

من التدبير الذي اعا هو

وصية في ثلث مال الميت

فلا ينبغي أن يجوز

وَأَنعَمَ لَهُ وَصِيَّةٌ، ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ

المدير كله عتق، وكان عقل

[illegible]

غيره فقال الورثة نحن نسلمه الى صاحب الجرح وقال صاحب الدين أنا أريد على ذلك أنه اذا زاد الغريم شيئا فهو أولى به ويحط عن الذي عليه الدين قدر ما زاد الغريم على دية الجرح فان لمزد شيئا لم يأخذ العبد هو قال مالك في المدبر اذا جرح وله مال فأبى سيده أن يقبضه فان الجرحى أخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى الجرح وحده جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء أقبضه من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه

ما جاء في جراح أم الولد قال مالك في أم الولد تجرح ان عقل ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا أن يكون عقل ذلك الجرح أكثر من قبعة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج أكثر من قيمتها وذلك أن رب العبد أو الوليدة إذا أسلم وليدته أو غلامه بجرح أصابه واحد منها فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فإذا لم يستطع سيد أم الولد أن يسلمها للماضى في ذلك من السنة فاته اذا

خرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يعمل من جنايتها أكثر من قيمتها

وفضلت من العبد فضلة عتق ثلث الثلث الفضلة ورق للورثة ثلثاها (فصل) فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدبر وذلك لا يكون الا بعد أداء ما على سيده من الدين عتق من ثلث السيد واتبع بارش الجناية في ذمته وذلك انه قد تبين أن ثلث الجناية به تعلق بالأحرار فاختص بدمته وان كانت دية كاملة (مسئلة) اذا قتل المدبر سيده فلا يخفى أن يقتله عدا أو خطأ فان قتله عدا ففي كتاب ابن المواز لا يعتق في ثلث مال ولادة وبيع ولا يتبع بشئ ووجه ذلك ما تقدم في المواز بان القاتل لا يرث لانه أراد أن يستعجل الميراث بقتل موروثه فنعوه هذا أراد أن يستعجل تدبيره بقتل سيده فنعوه هذا لم يعتق من مال ولادة استرقى وإذا استرق لم يتبع بشئ لان العبد لا يتبع بما جنى على سيده ولا يتبع سيده بما جنى عليه (مسئلة) وان قتله خطأ عتق في المال دون الدين من المواز يلا أنه قد تعجل بقتل الخطأ فتح الانتفاع بالدين ولو جرحه عليه ص قال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فأسلمه سيده الى المدبر ثم حملت سيده وعليه دين ولم يترك مالا غيره فقال الورثة نحن نسلمه الى صاحب الجرح وقال صاحب الدين أنا أريد على ذلك أنه اذا زاد الغريم شيئا فهو أولى به ويحط عن الذي عليه الدين قدر ما زاد الغريم على دية الجرح فان لمزد شيئا لم يأخذ العبد هو وهذا على ما قال فان المدبر اذا جرح وأسلمه سيده ومات وعليه دين فينتز عن المدبر الجني عليه والغرماء فالجني عليه أولى به لانه لا على الجناية غير العبد والغرماء على ديونهم ذمة السيد فتدبر الجني عليه لاختصاصه بالعبد الا أن يزبد الغرماء على ارش الجناية شيئا يحط عن المتوفى ببعض دينه ويكون الغرماء أحق بدين العبد بارش الجرح وبإزادة فيدفع الى الجني عليه ارش جرحه ويحط عن الميت من دين الغرماء ما عليه بقدر ثلث الزيادة لان قبعة العبد قد زادت بازاء على أرش الجناية فلا مضرة في ذلك على الجني عليه لانه يأخذ ارش جرحه ويحط بازاءه عن المتوفى بعض دينه لان المتوفى لو سلم ارش الجرح لكان له التمسك بالعبد فإذا كان في فعل الغرماء ذلك منفعة له في تخفيف دينه كان ذلك لغرمائه وإلله أعلم وأحكم ص قال مالك في المدبر اذا جرح وله مال فأبى سيده أن يقبضه فان الجرحى أخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى الجرح وحده جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء أقبضه من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه وهذا كما قال ان المدبر اذا جرح وله مال ولم يقبضه سيده فانه دية تضى أرش الجرح من مال المدبر ويرد الى سيده وانما كان ذلك لان عقد التبر لا لازم لا ينقص ولا يخرج عنه المدبر الا بأمر لا بد منه ولما كان للمدبر مال يؤدى منه ارش جنايته لم ينقص عقد تدبيره والله أعلم وأحكم

ما جاء في جراح أم الولد

ص قال مالك في أم الولد تجرح ان عقل ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا أن يكون عقل ذلك الجرح أكثر من قبعة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج أكثر من قيمتها وذلك أن رب العبد أو الوليدة إذا أسلم وليدته أو غلامه بجرح أصابه واحد منها فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فإذا لم يستطع سيد أم الولد أن يسلمها للماضى في ذلك من السنة فاته اذا

خرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يعمل من جنايتها أكثر من قيمتها

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ (كتاب القسامه) ﴿ تبثه أهل الدم في القسامه ﴾ • حدثني يحيى عن مالك عن ابن أبي ليلى
ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبار قومه أن عبد الله بن سهل وعجمته خرجا إلى
خير من جده أصابهم فأبى عجمته فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في قفبر بئر أعين فأبى يهود فقال أنتم والله تلتهموه
فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قسم على قومه فذكر لهم ذلك (٥١) ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهما أكبر منه

وعبد الرحمن فذهب
عجمه ليستكم وهو الذي
كان يجيزه فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كبرك بر يد السن فتكلم
حويصة ثم تكلم عجمه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إمان تدوا
صاحبكم وأما أن تأذونا
بحرب فكتب إليهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك فكتبوا أنا

الآن يكون أرش الجناية أكثر من قمتها فليس عليه الأعتبالاها لو كانت أنه لكان له تسلمها فلما
لم يكن له ذلك لعقد العتق الذي لا يصح نقضه إلى رق ولا استخدام ناب عن ذلك إخراج قمتها لانه
بدل من رقبته والفروق بينها وبين المدبرة أن السيد استخدام أم الولد على المشهور من قول مالك
فذلك جاز أن يسلم خدمة المدبرة ولا يسلم خدمة أم الولد ووجه آخر أن أم الولد لا تسترق بوجه
والمدبرة قد تسترق لدين أو يسترق بعضها فليق الثلث فذلك جاز له أن يسلم خدمة المدبرة لأن ذلك
قد يؤدي إلى اقتضاء أرش الجناية من غيرها ان مات سيها عن دين ولم يكن له أن يسلم أم الولد لانه
لا يصح استرقها بد ين ولا غيره فلا يأتى أرش الجناية من جهتها بوجه والله أعلم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب القسامه)

﴿ تبثه أهل الدم في القسامه ﴾

ص • مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره
رجال من كبار قومه أن عبد الله بن سهل وعجمته خرجا إلى خير من جده أصابهم فأبى عجمته فأخبر
أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في قفبر بئر أعين فأبى يهود فقال أنتم والله تلتهموه فقالوا والله
ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهما أكبر منه
وعبد الرحمن فذهب عجمه ليستكم وهو الذي كان يجيزه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرك
بر يد السن فتكلم حويصة ثم تكلم عجمه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إمان تدوا وصاحبكم وأما
أن تأذونا بحرب فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة وعجمته وعبد الرحمن أمثلون ونسحقون دم صاحبكم فقالوا
لا قال أمثل فسلمكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعت إليهم
بائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركنتي خيانتة جراء • قال مالك الفقير هو البئر
قال يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري
وعجمته بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا في حوائجهم فقتل عبد الله بن سهل فقدم عجمته فأبى هو
وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليستكم
لمكانه من أخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرك فتكلم حويصة وعجمته فذكر أن
عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أمثلون خسين بيننا ونسحقون دم
صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فترسكم

ص • مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره
رجال من كبار قومه أن عبد الله بن سهل وعجمته خرجا إلى خير من جده أصابهم فأبى عجمته فأخبر
أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في قفبر بئر أعين فأبى يهود فقال أنتم والله تلتهموه فقالوا والله
ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهما أكبر منه
وعبد الرحمن فذهب عجمه ليستكم وهو الذي كان يجيزه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرك
بر يد السن فتكلم حويصة ثم تكلم عجمه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إمان تدوا وصاحبكم وأما
أن تأذونا بحرب فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة وعجمته وعبد الرحمن أمثلون ونسحقون دم صاحبكم فقالوا
لا قال أمثل فسلمكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعت إليهم
بائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركنتي خيانتة جراء • قال مالك الفقير هو البئر
قال يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري
وعجمته بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا في حوائجهم فقتل عبد الله بن سهل فقدم عجمته فأبى هو
وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليستكم
لمكانه من أخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبرك فتكلم حويصة وعجمته فذكر أن
عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أمثلون خسين بيننا ونسحقون دم
صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فترسكم

أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري وعجمته بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا في حوائجهم فقتل عبد الله بن سهل فقدم عجمته
فأبى هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليستكم لمكانه من أخيه قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم كبرك فتكلم حويصة وعجمته فذكر أن عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أمثلون
خسين بيننا ونسحقون دم صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فترسكم

يهود بنصين يميناً فقالوا يا رسول الله كيف تقبل إيمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فرغم بشير بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده **ش** قوله ان محمداً في قباقر أن عبد الله ابن سهل قد قتل بحملى أن يكون أخيره من عين قتله من أهل العدل ومن غير أهل العدل أو يكون أخيره بذلك من وجده مقتولاً ولم يعين من قتله ويحتمل أن يكون ينى عبد الله بن سهل قائماً بكم فيه ويقول قتلى يهود ووصف بأنه قتل بمعنى انه قد أنفقت مقاتله وقدرى أبو لابة أن نفر من الأنصار لمحمد وانخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل فخرجوا بعده فاذا بما حسم تشعيط في الدم وذكر حديث القسامة وفيه تبديله المدي عليهم بالابان وقد قال مالك ان القسامة لا تكون الا بأحد أمرين اما أن يقول المقتول دى عند فلان أو يكون لوث من بيته على القتل وان لم تكن قاطعة فأما قول المقتول دى عند فلان فانه يوجب القسامة عن مالك خلافاً لابي حنيفة والشافعي فلقن مالك ومن نصره به في ذلك بخبر الحارثيين وان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بالقسامة وما ليس فيه أمر قاطع على أن المقتول قال دى عند فلان ولا على أنه شهد بقتله شاهد والحيث محتمل وقد روى بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم تأتون بالبينة على من قتله قالوا لا يا بينة فقال أتعانون فيه فلأنهم أرادوا ما لا يثبت فتعق بها القصاص وان كان لهم لوث تسعين بالقسامة وقد أشار قوم من أصحابنا إلى التعلق بالعداوة وأن لها أثراً في إيجاب القسامة في النواذر وقد قال بعض أصحابنا ولم يدع النبي صلى الله عليه وسلم الحارثيين إلى الأمان حتى ادعوا على اليهود القتل وكان بينهم وبين اليهود عداوة ظاهرة وأمر قوي دعواهم قال ابن المواز فان قيل قد يدعى المقتول على بعض من يعاديه ولكن قتله قبل العداوة يزيد في الظنوة والظنوة يعق قوله مع الإيمان يزيداً لا يقصد إلى قتله الاعداء وانما ادعوا على أبيهم قتله فيجعل أيضاً العداوة أثراً في حكم القسامة وحكى ابن المواز عن ابن عبد الحكم قال يوجبها ما يدل على أن القتل بأمر من مثل أن يرى متلخصاً بهم جاء من مكان كان فيه القتل ليس فيه مع غيره فعلى هذا يمكن أن يكون عبد الله بن سهل وجده مقتولاً وبالقرب منه جماعة من اليهود وليس بذلك المكان غيرهم وبه من أثر عرقه القتل ما يقتضى أن القاتل لم يبعده وقد ذهب أبو حنيفة والثوري وجماعة من أهل الكوفة أن الموجب للقسامة في قصة عبد الله بن سهل أنه وجد مقتولاً بغير ومن وجد القتل بمحله قوم وبه أثر جرح فهو لوث وقال مالك لا يوجب ذلك قود اولاديه ولا نسامة ولو كان ذلك لم يشأ قوم أذية قوم الألقوا قبلاً بمحلتهم يريدانه يمكن أن يقتله غيرهم وإذا أمكن ذلك قبل هو الأظهر كان من يقتله لا يترك بحيث ينهم هو به ما يمكنه ذلك فيجب أن لا يكون ذلك شبهة توجب عليهم حكماً (فصل) وقوله وانه طرح في فقير يتر أو عين الفقير الحفين يتخذ في السرب الذي يصنع للما تحت الأرض يحمل فيه الماء من موضع إلى غيره فيعمل عليه أفواه كأفواه الأبلر منافس على السرب بذلك الأبرهي النفر واحد هافير وتكون ذلك الماء محمولاً في السرب من يتر أو عين (فصل) وقوله فأما يهود فقال أنتم والله تلتزموه يقتضى فسخه بذلك أحد أمرين أحدهما أنه قد تيقن ذلك بغير خبر أو خبرين وبما قترن بذلك من شواهد الحال والثاني أنه أضاف ذلك إلى ظنه ومعرفته وبما يقتضيه الحال فأراد أنتم والله تلتزموه فبأن عتقده فقال يهود والله ما قتلتاه مقابلة لاتبانه بالنبي وعينه يمين تضاد همالا على بين تحفة توجب عليهم حكماً ولان بينهم بيني عنهم كلالها بين تم قبض ولاستوها طالب ولا مطالب ولابد في الإيمان التي توجب الحقوق أن ينفيها من أن

يهود بنصين يميناً فقالوا
يا رسول الله كيف تقبل
إيمان قوم كفار قال يحيى
ابن سعيد فرغم بشير بن
يسار أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وداه من عنده

بقتضاهما مستحقها والالم يثبت بذلك عليهم حكاً

(فصل) وقوله فأقبل حتى قدم على قومه يريد المينة وقومه بنو حارثة من الأنصار فذكر لهم ذلك يريد شأن عبد الله بن سهل وما جرى عليه وما عنده في ذلك فأقبل هو وأخوه حوصة وهما من بني حارثة وعبد الله وعبد الرحمن بن سهل من بني حارثة أيضاً قال وهو أكبر من يريد أن حوصة أكبر من محبة فذهب بمحبة يتكلم لانه كان هو الذي شهد بخير اذ جرى من أمر عبد الله بن سهل ما جرى وعنه يؤثر ما يتكلم به في أمره فلذلك أراد أن يباشر الكلام في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر يريد والله أعلم بتولى الكلام معه صلى الله عليه وسلم أسنهم إمام الفضيلة بالسن مع نساوهم في غير ذلك والفضيلة عليهم في غير ذلك مع السن الآن الفضائل غير السن أمر غير مقطوع به ولا ظاهر ويمكن بالتداعي فيه وفصله في السن لا ينكر

(فصل) وقوله فكتك حوصة ثم تكلم محبة بمحتمل أن يريدانه تكلم حوصة بمحبة الأمر ثم تكلم محبة بتفاصله لما شهد وبمحمتمل أن يكون حوصة تكلم بمحبة وأن محبة كل ما سوى منه أوم لم يكن أخبر به ثم ذكره محبة فاستوفاه

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيماناً تودوا صاحبكم وإيماناً تأذوا بعرب محتمل أن يريد بقوله أن تودوا صاحبكم إعطاء الآية لانه قد جرى في كلام الحارثيين أنهم طلبوا الدية دون القصاص وبمحمتمل أنهم لم يكونوا أدعوا حينئذ قتله عمدا وبمحمتمل أنهم لم يبيعوا القاتل وأعمالوا أن بعض يهود قتله ولا يعرف من هولم يلزم في ذلك قصاص وانما يلزم فيه الدية كالقتيل بين الصفيين لا يعرف من قتله ولا يقول دمي عند فلان ولا يشهد شاهد من قتله فان ديبته على الفقه المتنازع عليه دون نساءه وانما لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالقصاص في هذا المقام ولعل هذا كان يكون الحكم أن لم يقطع يهودياتها لم تقتل ولم تنف ذلك عن أنفسها وتقول لا علم لنا بما أظنهم في المقام ما يجب من الحق ان لم يقع النفي للقتل الموجب للقصاص ان عليهم أن يؤذوا الدية فان امتنعوا من الواجب عليهم في ذلك فلا بد من محاربتهم في ذلك حتى يؤذوا الحق ويلتزموا من ذلك حكم الاسلام

(فصل) وقوله فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك يعني والله أعلم في اعلامهم بما فعله محبة في شأن عبد الله بن سهل وبمحكمه في ذلك فكتبوا انالوا الله ما تنناه وذلك يقتضي نفيم القتل عن جميعهم وقطعهم على ذلك ولم يكن يدعى القتل على جميعهم وانما ادعى القتل على أن القاتل

من جلتهم الا انه غير معين منهم

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوصة ومحبة وعبد الرحمن أن تحلفون بمعنى أنهم عصبته انما يؤمن بدمه فأما عبد الرحمن فأخوه وهو أخى بأمه الآن ولي الدم اذا كان واحداً وانظر من يحلف مع من عصبته لانه لا يحلف في دم العبد أقل من اثنين * قال القاضي أبو محمد والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لجماعة تحلفون ولا خلاف أن أخاه عبد الرحمن هو ولي الدم ومن جهة المعنى أن إيمان الأولياء أوجب مع اللوث تمام البيئة فكالم يكف من البيئة في الدماء أقل من اثنين فكذلك لا يكفي من الحالفين أقل من اثنين * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأظهر من ذلك عندي من جهة المعنى أن القصاص لما كانت تنال والدم في الجنتين احتاج أن يحاط للمسا في الجنتين فاحتيط من جهة القتييل ان قبل في ذلك ما لا يقبل في الأموال من اللوث عنهما لث قول

المقتول: متى عندمفلان وعندنا بن عبدالحكم أن يوجد القاتل بقرب المقتول وليس هناك من يمكن أن يتوجه ذلك إليه غيره فاحتيط لدم المدي عليه القتل بأن يحلف من أولياء القتل أو أكثر من واحد وأن يحلفوا خمسين يمينا احتياطاً للدمى عليه القتل لئلا يسرع إلى قتل من ينوبون الأولياء عداوة ففي الأغلب أن الاثنين لا يتفقا على ذلك في الظلم وقد جعل الله ذلك حداً لمن يخاف منه الزائل فقال تعالى فإلهم بكونا رجلين فرج - ل وأمر أن من ترضون من الشهداء أن نضل أحداهما فقد كره أحداهما الأخرى وجعل الإيمان تكرار على سبيل التغليظ في إيراد التعرّض له من الجانبين فصحت الإيمان في العان بأربعة اللفظ الخامس على معنى التعقيق والتغليظ وهذه الإيمان هي إيمان القسامة وقد اتفق العلماء على صحة الحكم بها في النماء الأما يرى عن قوم من المتدسين ممن وقع الاتفاق والاجماع على مخالفتهم في ذلك والأصل في صحة القسامة هذا الحديث المتقدم وأمر النبي صلى الله عليه وسلم للحارثيين بالإيمان فقال لهم تحلفون وتستحقون دم صاحبكم

(فصل) وقوله وتحلفون وتستحقون دم صاحبكم يحتمل أن أنتم ما يوجب ذلك فلما قالوا لا نحلف كان نكولاً ولما قالوا لم نشهد ولم نحضر كان اظهاراً لعدم ما يوجب القسامة وقوله وتستحقون دم صاحبكم يحتمل أن يرده بما يجب لهم في دم صاحبهم المقتول ويحتمل أن يردهم دم صاحبكم الذي ندمون عليه القتل والذي يجب عليه القتل بأيمانكم وفي حديث سليمان بن يسار وتستحقون دم صاحبكم أو قتلكم فأظهر احتمال الوجهين يحتمل أن يردها لصاحب القتل فيكون ذلك على الشك في اللفظ فإذا قلنا المراد به دم القاتل وإنما ادعوا على جماعة يهود بقول حبيصة أنتم والله تقتلوه يحتمل أن يكون أو لا لم يتعين له قاتله وإنما علق قتله عندهم بواحد أو جماعة من اليهود سمع منه القاتل بعد ذلك ويحتمل أن يكون لم يتعين له قاتل غيره إن حكم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يستحق بالقسامة دم رجل واحد ولا خلاف في المدحبه أنه يستحق بالقسامة مثل القاتل خلافاً للسافى في قوله لا يستحق بالقسامة القصاص وإنما يستحق به الدية والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم وتستحقون دم صاحبكم فنص على أن المستحق هو الدم ولا خلاف أنه أظهر في القصاص ومن جهة المعنى أنها حجة يثبت بها القتل عمداً فجاز أن يستحق بها الدم كالشهود (مسألة) ولا خلاف أنه لا يستحق بالقسامة الا قتل رجل واحد خلافاً للسافى في أحد قوليه والدليل على ما نقله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وتستحقون دم صاحبكم أو قتلكم ومن جهة المعنى أن القسامة أضعف من الاقرار والبيئة وفي قتل الواحد ردع قاله القاضي أبو محمد (فرع) وإذا قلنا لا يقتل الا واحد فهل يقسم على واحد وعلى جماعة في المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك لا يقسم الا على واحد سواء ثبتت القسامة بدعوى الميت أو بولته أو بينة على القتل أو بينة على الضرب مما عثر أيلما وقال أشهب إن شأوا أقسموا على واحد أو على اثنين أو على أكثر أو على جميعهم فلا يقتلون الا واحداً ممن أدخلوه في قسامتهم وجه القول الأول أن القسامة فالتهم القصاص من المدي عليه القتل فلا معنى للقسامة على من لا يقتل ولا تؤثر القسامة فيه حكماً ووجه القول الثاني أن القسامة إنما هي على قدر الدعوى محقة لها ولا يجوز أن يكون في بعضه فإذا وجب لهم القصاص بالقسامة المطابقة لدعواهم كان لهم حينئذ تدين من يقتص منه لأن القسامة قد تناولته (فرع) إذا قلنا إنما يقسم على واحد فأنهم يقولون في القسامة لمات من ضربه ولا يقولون من ضربهم رواه ابن عبدوس وابن المواز وابن حبيب عن ابن القاسم عن مالك فيقبل ذلك ويحلف

الباقون خسين يميناً ويحسون عاماً

(فصل) وقولهم لا يعني لا تحلف بحتمل أن يكون تنزعا عن اليمان مع تيقنهم قسله وبحتمل أن يكون امتناعا عن اليمان لما لم يعلموا ولا يتقنوا مقتضاها وفي رواية سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال لهم أتخلفون قالوا نعم لم نهد ولم نحضر وهذا ظاهر الامتناع من أن يقسموا على أمر لم يقع لهم العلم به فأقرم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فثبت بذلك صحة امتناعهم وذلك أن اليمان في القسامة عند مالك على القطع والبت دون العلم ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وأشهب قال سحنون في الحج وعملان العلم قد نبأ بالعمانية والسباع كما أن الصغير إذا أخبر شاهدان بتركه أبيه جازله تصديقهما ثم يدعى ذلك وأما القسامة فقد قامت السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض اليمان على من لم يحضر بمأثبات من لطمهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أتخلف لكم هود يحتمل أن يكون على وجه رد اليمان على المدعي عليهم حين نكول المدعين وهي السنة عند مالك والشافعي أن يبدأ المدعون باليمان فإن نكولوا ردت على المدعي عليهم وقال أبو حنيفة يبدأ المدعي عليهم باليمان فإن أقسموا برؤا وإن نكولوا ردت على المدعي والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعارفين أتخلفون وتسعقون دم صاحبكم قالوا لا قال قتاف لك هود قال القاضي أبو محمد فلتنا من هذا الحديث دليلان أحدهما بدأ المدعين باليمان والثاني أنه نقلها عنه نكولهم إلى المدعي عليهم وقد روى أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعي عليهم باليمان وهو حديث مقطوع عموماً ورواه مستنصر من رواية أهل المدينة ومن جهة المعنى أن اليمين إنما تثبت في إحدى الجانبين والوثوق هو الشاهد للعدل فتدق جهة المدعين فثبت اليمان في جنبهم

(فصل) وقولهم يا رسول الله ليسوا بعمالين على معنى اظهار غداؤهم واستباحتهم قتلهم ورضاعهم بلايمان الحائنة لا على معنى أن لم يغير هذا من الحقوق وإن أيمان الكفار لا تبرئهم بما ادعى عليهم أو ردت اليمان فيه عليهم ولو كان ذلك لقضى بالدية على اليهود ولكنه عدل صلى الله عليه وسلم إلى أن تفضل على الحارثيين وأعطاهم من بيت المال دية قتلهم حين لم يثبت له في الحكم شيء

(فصل) وقولهم لقد تركتني منها فأنه جراء على معنى اظهار تبيينه للحديث ومشاهدته للكثير منه وذلك لما جرى فيه من الأحوال التي يذكر بها أمر الدية وإن لم يتعلق بها حكم والله أعلم

(فصل) وقوله في حديث بشير بن يسار أتخلفون خسين عينا وتسعقون دم صاحبكم أو قتلكم تحدد بالاليمان وحصر هابعد يقتضي اختصاص القسامة به ص قال مالك الأمر بالاجتماع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث أن يبدأ باليمان المدعون في القسامة فيصلفون وإن القسامة لا تلجأ بالأحد أمر من أيمان أن يقول المقتول دعى عند فلان أو باني ولادة الدم بلون من بينة وإن لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا واجب القسامة لدى الدم على من ادعوه عليه ولا تلجأ القسامة عندنا بالأحد هذين الوجهين قال مالك وثلاث السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس أن المبدئين بالقسامة أهل الدم والذين يدعونهم في العمدوا خطأ قال مالك وقد بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في صاحبهم الذي قتل بغيره فوشه الأمر بالاجتماع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة أن يبدأ باليمان المدعون ويسعقوا بما وجب بآتهم ريدان ولا الدم إذا أتوا بلون بوجوب

قال مالك الأمر بالاجتماع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث أن يبدأ باليمان المدعون في القسامة فيصلفون وأن القسامة لا تلجأ بالأحد أمر من أيمان أن يقول المقتول دعى عند فلان أو باني ولادة الدم بلون من بينة وإن لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا واجب القسامة لدى الدم على من ادعوه عليه ولا تلجأ القسامة عندنا بالأحد هذين الوجهين قال مالك وثلاث السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس أن المبدئين بالقسامة أهل الدم والذين يدعونهم في العمدوا خطأ قال مالك وقد بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في صاحبهم الذي قتل بغيره فوشه الأمر بالاجتماع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة أن يبدأ باليمان المدعون ويسعقوا بما وجب بآتهم ريدان ولا الدم إذا أتوا بلون بوجوب

القصاص كان لهم أن يخلفوا ويستحقوا ما يوجب إيمانهم من القصاص والدية وليس للمدعي عليهم القتل أن يخلفوا ويرأوا إلا أن ينكس ولا الدم عن الإيمان حينئذ ترد الأيمان على المدعي عليهم (فصل) وقوله والقصاص لأبأحد أمرين إما أن يقول المقتول دى عند فلان أو يأتي ولاية الدم بلوث من بينة وفقرار الشيخ أو يصح تجب القصاص بوجوه أربعة الوجه الأول المذكور والثاني أن يشهد الضرب والجرح شاهداً من مريضان ثم يقيم المضر وبأ والجروح بعن ذلك إيمانهم يموت والثالث أن يشهد به مريضاً أن فلا تقاتل فلانا والرابع أن يشهد اللوث أو أهل البدو على قتل فيقسم مع قولهم وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك أن من اللوث الذي يكون به القصاص اللقيص من السواد والنساء والصبيان يحضر من ذلك ومثل الرجلين أو النفر غير المدبول وهذا القول ليس بخالف لقول مالك الأول لأن القصاص في الثلاثة داخل تحت القسم الذي قال فيه مالك أو يأتي بلوث بينة وينبذ ابن عبد الحكم قسماً خامساً وهو أن ينظر إلى القاتل ويوجد المقتول بقره ولم يره حين قتله ورواه ابن وهب عن مالك في النوادر وذكر القاضي أبو محمد في موهنته قسماً سادساً في شئتين اقتلتا فوجد بينهما قاتل فبار وإتانا أحدهما إن وجوده بينهما لو ثبت سم معه الأولياء على من يدعون عليه قتله فيقتلونه والأخرى لأقسامه فيه قال وجهه الرابع الأول أنه يوجب على الظن لحصوله مقتولا بينهما قتل لم يخرج عنهما فكان ذلك لو توجب القصاص لأوليائه ووجهه وإثباته الثاني أن القصاص لا تكون إلا مع لوثة في مشار إليه معين وهذا أصل هذه المسئلة فان اللوث إذا ضلقت بعين أثر في القصاص وإذا لم تعلق بعين وانما تعلق بجماعة على أن القاتل منهم واحداً لا يتبين أو آحاد غير معينين فهل يؤثر في القصاص أم لا على الرأيتين اللتين ذكرناهما (مسئلة) فأما قول المقتول دى عند فلان فهو عند مالك في الجسلة لو توجب القصاص خلافاً لا بـ حنفية والشافعي وقد استدل أصحابنا في ذكره بقوله تعالى إن الله يأمركم أن تبصروا بقرة الآية في الجموعة والموازية قال مالك وما ذكره الله سبحانه وتعالى من شأن البقرة التي ضرب القاتل بلدها ففي فأخبره عن قتله دليل على أنه سمع من قول المدب فان قيل إن ذلك آية قبل إنما الآية في أحائه فإذا صار حيا لم يكن كلامه آية وقد قبل قوله فيه وهذا مبني على أن شريعة من قبلنا شريعة لنا إلا ما ثبت نسخه واستدل أصحابنا على ذلك أيضاً بما روى هشام بن زبد عن أنس أن يهوديا قتل جارية على أوضاع لما قتلها فجبر فجي بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهارم فقال أقتلك فلان فأشارت برأسها أن لا تم قال الثانية فأشارت برأسها أن يدم وهذا الحديث رواه عنه أنس فزاد فيه فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فمزل به حتى أقر فرض رأسه بالحجارة واسدلولاً من جهة المعنى بل الغالب من أحوال الناس عند الموت أن لا يترددون من الدنيا قتل النفس التي حرم الله بل يسي إلى التوبة والاستغفار والندم على التفریط ورد المظالم ولا أحد يفض إلى المقتول من القاتل بخال إن يتردد من الدنيا سفك دم حرام يعمل إليه ويحقق دم قتله وهذا عمد ما يتعلق به أصحابنا في هذه المسئلة وهي مسئلة فما نظر والله أعلم وأحكم (مسئلة) إذا قتلنا قول المقتول أن دى عند فلان قتلني عمداً تأثير في القصاص فإنه إن ادعى رجل على رجل أنه شجعه وأضر به ضر بازم أنه يخاف منه على نفسه وقد عرفت بينهما عداوة فقد قال مطرف وابن الماجشون وأصبح لا يجس بقوله إلا أن يأتي بلطخ بين وشبهة قوية أو يكون المدعي بحال يخاف منها الموت وقد يعرض الرجل على معرفة عدوه بالمعين بأن يجرح نفسه (فرع) فإذا مات وقد قتل فلان قتلني أو جرحني أو ضربني ففي كتاب

ابن المواز فيه القسامة قال أشهب وكذلك لو قال دى عند فلان أو فلان أصابني وهذا اذا ثبت قول الميت بشهادة شاهدين فإذا لم يكن للاشهاد واحد قال ابن المواز فقد اختلف فيه قول مالك وقال عبد الملك فيقسم مع شهادته وقال ابن عبد الحكم لا ينقسم الا مع شهادة شاهدين وبه قال ابن المواز واحتج لذلك بان القسامة انما تكون حيث يكون الجمين مع الشاهد وقال ابن القاسم في التنية ان الميت كشاهد فلا يثبت قوله الا بشاهدين فيقسم حينئذ وجه القول الآخون قول المقتول دى عند فلان معنى يؤثر في القسامة فثبت حكمه بالشاهد الواحد لقتل القاتل (فرع) وبكتفي في ذلك بقوله فلان قتلني وان لم يكن به أثر جرح ولا ضرب ولا وصف ضرب ولا غيره ويجب بذلك القسامة وامان حبيب عن مالك وجيع اصحابه في العمد والخطأ وكذلك لو قال سقاني سماً أو شداً أو جافاً قتلنا وهو أعلم ببلغ ذلك وأثبت من معرفته ببلغ الجرح منه فيكون فيه القسامة ولا يبالى بتقايئها ولم يتقأ قال وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم اليهودية التي سمته النساء فأتى بها ابن عمرو قال مالك ويقتل من سقى السم وقال أصبغ فيمن قربت اليه امرأته طعاماً فلما كلمته تقأ مكانه امعاءه فلما أثبت الموت قال اشهدوا انما امرأته وخالتها ومات مكانه فأقرت امرأته ان ذلك الطعام جاءه به خالتها واذانت قوله بشهادة شاهدين فيقسم ولاته على احصى المراتين ولا ينفع الزوجة قولها أتتني به خالتي ونسرب الأخرى مائة وتجس سنة (مسئلة) وسواء كان القاتل دى عند فلان عمداً فاسقاً أو غير فاسق فإن القسامة تثبت بقوله في العمد والخطأ ورواها ابن القاسم عن مالك في المجموعة واحتج لذلك ابن المواز بأنه لو لم يقبل قوله حتى يكون عدلاً لم يقسم مع قول المرأة وقد قال ابن القاسم يقسم مع قول المرأة دى عند فلان وروى ابن القاسم وأشبهب في المجموعة والمواز يتلایقسم مع قول المسي دى عند فلان وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك مثل ذلك وزاد إلا أن يكون قدراً حق وأبصر وعرف فيقسم مع قوله وقال ابن الماجشون وأصبغ ولا يقسم مع قول الذي على ذى ولا غيره ولا نول عبد على عبد قاله ابن المواز وقال لا يهلهم لا يهلون على القسامة قال القاضي أبو محمد وأما جوزنا ذلك للفاسق لان الإيمان لا تراعى فيها العمد قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي فيه نظر لانه ينتقض بالكافر والعبد فان الإيمان تصح منهم ولا يؤثر فوهم في القسامة اللهم الا أن يريد بقوله ان الإيمان القسامة لا تراعى فيها العدالة فيسلم حينئذ قال وأما قلنا يعترف في الاسلام لان غير الاسلام لا قسامة فيه كالمستأمن وقد روى ابن حبيب كابن القاسم وقد قال في النصرائي يقول دى عند فلان المسلم أن ولانه يهلون ويستحقون الديونة كره عن مالك وأسكر ذلك مطرف وابن الماجشون ولم يعرفه مالك ولا لأحد من علمائهم وأما قال مالك ان قام شاهد على قتله حلف ولانه يميناً واحدة وأخذاً والديمن مال القاتل في العمد ومن عاقبته في الخطأ وقاله ابن عبد الحكم وأصبغ وقال ابن نافع ولا تحمل العاقلة ذنبه النصراني لا هنا نسحق يشاهدو عيين ولا تحمل العاقلة ما نسحق وبين واجبة وأما شرطنا أن يكون حران العبد مال فلا قسامة فيه كسائر الحيوان (مسئلة) وأما الموت فهم عند مالك الشاهد العدل على معانيه القتل ووجه ذلك انه يقوى جنبه المدعي وله تأثير في تقبل العيين الى جنبه المدعي في الحقوق على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى باليمين مع الشاهد بهذا قال مالك وأخذه ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وذكرا ابن المواز عن ابن القاسم أن شهادة المراتين لو توجب القسامة ولا يوجب ذلك شهادة امرأة واحدة وروى ابن المواز عن أشهب عن مالك يقسم مع الشاهد غير العدل ومع المرأة قال ابن المواز ولم يختلف قول

مالك وأصحابه ان العبد والصبي والذي ليس بلوث فوجه القول الاول ان الشاهد على يقوى جنبه المدعى فتثبت لها البين فاعتبرت فيه العدالة كالشاهد بالدين ووجه رواية أشهب وهو اختياره أنه لو ثبت فيه العدالة كالشاهد على عند فلان لان كل من ثبتت له القسامة بقوله دى عند فلان فانها تثبت بشهادته كالمثل (مسئلة) وأما العبيد والصبيان المشهور من المنهبة أن الشاهد منهم لا يكون لو ثا قال ابن المواز لم يختلف في ذلك قول مالك وأصحابه وذكر القاضي أبو محمد في معونة ان من أصحابنا من يجعل شهادة العبيد والصبيان لو ثا وبه قال يعقوب بن سعيد الانصاري وزاد شهادة اليهودي والنصراني والمجوسى وجه القول الاول ان العبد والصبي لا يدخلان في ايمان القسامة فلا تأثير لشهادتهم تأثير في القسامة كالعبد (مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد قال ابن المواز انما يقسم مع شهادة الواحد حتى معاينة القتل اذا ثبت معاينة القتل فيشهد على موته ويجهل قتله كما عرف موت عبد الله بن سهل قال ابن الماجشون لان الموت بفوت والجسد لا يفوت وقال أصبغ بن بزي أن لا يجعل السلطان فيه بالقسامة حتى يكشف فعمل شيئاً أثبت من هذا فاذا بلغ القضاء الاستبناة قضى بالقسامة مع الشاهد بموته وقد تضرع وجهه وأمر ولده وتكبح وقد قيل يقتل قتله بالقسامة ولا يحكم بالتوريث في زوجته ورفيقه وهذا ضيف واختار ابن حبيب قول أصبغ (مسئلة) وهذا في القتل على وجه غير الغيلة فاما ما قتل غيلة فقد قال ابن المواز شهد عدل انه قتله غيلة لم يقسم مع شهادته ولا يقبل في هذا الا شاهدان قال الشيخ أبو محمد ورأيت لم يسمي بن عمر انه يقسم معه ص قال مالك فان حلف المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان يحلف من ولادة الدم خسون رجلا خسين يمينا فان قل عددهم أو نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الآن ينكل أحد من ولادة المقتول ولادة الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل أحد من أولئك فلا سبيل الى الدم اذا نكل أحد منهم قال يحيى قال مالك وانما ترداد الايمان على من بقي منهم اذا نكل أحد من أولئك فلا سبيل الى الدم اذا نكل أحد منهم وان كان واحد فان الايمان لا ترد على من بقي من ولادة الدم أحد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم فيحلف منهم خسون رجلا خسين يمينا فان لم يوجد أحد يحلف اذعي عليه حلف خوذين ردت الايمان على من حلف منهم فان لم يوجد أحد يحلف الا الذي اذعي عليه حلف خوذين يمينا وبري ش قوله يحلف من ولادة الدم خسون رجلا خسين يمينا يحلف أن يرده انه ان كان الولاء أكثر من خسين حلف منهم خسون فيكون من للتبعض ويجعل أن يرده يحلف من هذا الجنس خسون فتكون من للجنس اذا كان ولادة الدم خسين فلا خلاف ان جمعهم يحلف وان كان أكثر من خسين فقد حكى القاضي أبو محمد في ذلك رأيين احدهما يحلف منهم خسون خسين يمينا والرأى الثانية يحلف جميعهم والذي ذكر ابن عبدوس وابن المواز من رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك يحلف من الولادة خسون وقال المغيرة وأشبهب وعبد الملك فان كانوا أكثر من خسين وهم في العقد سواء ففي الموازية كالأخوة وغيرهم فليس عليهم أن يحلف منهم الا خسون وهذا المشهور من المذهب في كتب المغاربة من المالكيين وانما اختلفوا اذا كان الأولياء خسين فأرادوا أن يحلف منهم رجلا خسين يمينا ففي المجموعة عن عبد الملك لا يجوز ثم ذلك وهو كالنكول وقال ابن المواز ذهب ابن القاسم الى أن عين رجلين منهم خسين يمينا يجوز

قال مالك فان حلف المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان يحلف من ولادة الدم خسون رجلا خسين يمينا فان قل عددهم أو نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الآن ينكل أحد من ولادة المقتول ولادة الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل أحد من أولئك فلا سبيل الى الدم اذا نكل أحد منهم قال يحيى قال مالك وانما ترداد الايمان على من بقي منهم اذا نكل أحد من أولئك فلا سبيل الى الدم اذا نكل أحد منهم وان كان واحد فان الايمان لا ترد على من بقي من ولادة الدم أحد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم فيحلف منهم خسون رجلا خسين يمينا فان لم يوجد أحد يحلف اذعي عليه حلف خوذين ردت الايمان على من حلف منهم فان لم يوجد أحد يحلف الا الذي اذعي عليه حلف خوذين يمينا وبري

وينوب عن يقي قال محمد وقول ابن القاسم صواب لان أهل القسامة يتميزون بأيمان بعضهم عن بعض ولو لم يجوز ذلك لم يقل أشهب ان كانوا اثنين يحلفون بمينا مينا ثم يحلفون عشرون منهم عشرون مينا ولو كانوا مائة متساوين أجزأهم تحسبن قال وأما اذا أشاح الأولياء ولم يرضوا أن يحمل بعضهم عن بعض فلا بد من قول أشهب وبه قال ابن القاسم (فرع) وهذا اذا كان اساك من أسكت عن الجمين يحمل ذلك عنه وأما ان امتنع عن الجمين فنسقط الدية قاله ابن القاسم (مسألة) ولا يحلف في القسامة على قتل العمد أبداً بل من اثنين قاله مالك في المجموعة والموازية قال ابن القاسم كأنه من ناحية الشهادة اذ لا يقتل بأقل من شاهدين قال أشهب ونجعل الله لكل شهادة رجل في الزنا مينا من الزوج في التعانة قال عبد الملك الأثرى انه لا يحلف النساء في العمد لانهن لا يشهدن فيه وانما عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جماعه والجماعة اثنا فضاء قال الله تعالى قال كان له اخوة فلامه السدس وأصل هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للعائرين أمخلفون وتسحقون دم صاحبكم وانما كان ولي الدم رجلاً واحداً وهو عبد ازح بن سهل أخو المقتول عبد الله بن سهل وانما كان حوياً ومحمدة ابني عم فلما علق النبي صلى الله عليه وسلم الأيمان بجماعتهم ولم يقصرهما على ولي الدم كان الظاهر انها لا تثبت الا في حكم الجماعة وأقل الجماعة اثنا وقد نص عليه ابن الماجشون واحتج عليه بما تابة المبرأ فان كان له اخوة فلامه السدس ولا خلاف ان الأخوين يحببان الأم عن الثلث الى السدس كما يفعل الثلاثة من الاخوة ولا يصحبا الأخ الواحد لان اسم الاخوة لا يتناول (فرق) والفرق بين ولادة القتل لا يقسم منهم أقل من اثنين ويقسم من جنة القتال واحد وهو القاتل ان جنة القتل اذا عدم منهم اثنا وبطلت القسامة في جنته فرجعت في جنة القاتل فان لم يكن معه من يحلف معه من جهتهم كان الطالب بالدم ما يرجع اليه ويؤايمان القاتل وأولياءه ولو لم يقل من القاتل وقديعدهم أولياء يحلفون معه لم يكن له ما يرجع اليه في تبرئته نفسه (مسألة) فاذا كان ولادة الدم اثنين حلف كل رجل منهم خسا وعشرين مينا وليس لأحدهما أن يعمل عن صاحب شيئاً من الايمان قاله ابن المواز عن ابن القاسم ووجه ذلك انه لا يجوز أن يحلف أحد في العمد أكثر من خمس وعشرين مينا قال ابن المواز عن ابن الماجشون ولها أن يستعينا بمأكثرهما من العصة ويبدأ بمين الأقرب فالأقرب يحلفون بقدر عدد ممين الميتين فان حلف الأولياء أكثر مما ينوبهم في العدد مع الميتين جاز ذلك وان حلف الميعنون أكثر لم يجوز ذلك ووجه ذلك عندئذ انه نوع من النكول وأما اذا تساوا على حسب العدد أو كانت أيمان الولادة أكثر فاتها على وجه العون للولادة ولو حلف أحد الولدين خسا وعشرين ثم استعان الآخر بأربعة وعشرين من العصة لم يجوز أن يحلف الثلاثة عشر مينا لان الميتين تتوجه معونتهم اليه والى صاحب كالحلفوا قبل أن يحلف الولي الأول (مسألة) فان كان ولي الدم واحداً جاز له أن يستعين من العصة بواحد أو أكثر من ذلك ما ينوب بين حسين رجلا والأصل في ذلك ما روى أبو قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للخاريين الذين ادعى على اليهود أمخلفون وتسحقون الدية أيمان حسين منكم فكان الظاهر ان هذا العدد لا يزداد عليه لان عدد الأنصار كان أكثر من ذلك وتسكون الأيمان بينهم على ما تقدم من التفسير

(فصل) وقوله فان قل عددهم أو نكل بعضهم ردت الايمان عليهم يريدان قل عدد الميتين من العصة أو نكل بعضهم فان كانوا أكثر من اثنين فنكل بعضهم عن معونة الولي فان بقي مع الولي

تد عليهم الايمان حتى يستوفوا خسين يمينا فلا تبطل القسامة بنكول بعض المعنين من العصابة مع بقا الولي والأولياء عن القيام بالدم والمطالبة به ولو نكل الولي لم يكن للمعنين القسامة ولا المطالبة بالدم وكذلك لو كان الأولياء جماعة فنكل واحد منهم لم يكن لتغيرهم قسامة في المشهور من القسامة لانه لا قسامة لتغيرهم وتزد الايمان على المدعى عليهم وجه القول الأول انهم لما ساءوا في الحق لم يكن نكول بعضهم مؤثراً في سقوط حق الباقيين أصله قتل الخطأ ووجه الرواية الثانية ان الحق لجماعتهم وليس بعضهم بأولى من بعض بآبائهم وهو لا يتبعض (فرج) قال القاضي أبو محمد ودنا في العصابة وأما البنون والاخوة فرباثة واحدة ان من نكل منهم ردت الايمان على المدعى عليهم وجه ذلك ان البنين والاخوة يردون الأم من الثلث الى السدس فكان لقرابتهم من به والله أعلم وتزد الايمان على المدعى عليهم وفي العتبية وغيره الابن القاسم ورؤية عن مالك اذا نكل ولاة الدم عن القسامة ثم أرادوا أن يقيموا لم يكن ذلك لهم ان كان نكولا يمتنا ومن نكل عن اليمين فقد أبطل حقه ووجه ذلك ان نكول من يجب عليه اليمين توجب رد اليمين على المدعى عليه كالمدي حتماً شبهه شاهد في نكل عن اليمين مع شاهده فاليمين ترد على المدعى عليه (مسئلة) واذا حلف الأولياء مع المعنين لم من العصابة بدى بالولي ولا يبدأ بايمان المعنين لم قاله في المجموعه والموان بن القاسم قال وانما يمين الولي من قرابته منه معروفة يلتقي معه الى جديوارنه فاما من هو من عشرته من غير نسب معروف فلا يقسم كان للقول أو لم يكن

(فصل) وقوله ولكم ترد الايمان على المدعى عليهم فحلف منهم خسوز رجلان يدانه يحلف الجماعة في النكول كما يحلف الجماعة في الدعوى لان ايمان القسامة لما لم يحلف فيها الاثنان فازاد من المدعى عليهم وقدرى ابن حبيب عن مطرف عن مالك انه لا يحلف الا المدعى عليه وحده بخلاف المدعى وقال مطرف لان الخالف المدعى عليه انما يرى نفسه ووجه رواية ابن القاسم ما روى أبو برة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للمدعين أترضون خسين يمينا من اليهود ماقتلو فاقضى ذلك ان القسامة مخمصة بهذا العدد ولا يزاد عليه لان اليهود كانوا أكثر من خسين ومن جهة المعنى انه لما جاز أن يحلف مع ولي الدم المدعى له غيره جاز أن يحلف مع المدعى عليه المنكر له غيره ووجه آخر ان الدماء منبئة على هذا وهو أن يحلفها غير الجاني مع الجاني كالدنية في قتل الخطأ فان ايماناً لما كانت خسين وكانت اليمين الواحدة لا تتبعض لم يجز أن يكون الخالفون أكثر من خسين (مسئلة) فاذا قلنا يحلف غيره من عصبته فقد قال ابن القاسم ور واه هو وابن وهب عن مالك يحلف خسوز من أولياء المقتول خسين يمينا وان لم يكن منهم من يحلف الاثنان حلفا خسين يمينا وبرى المدعى عليه ولا يحلف هو معهم فحلف هو بعضا وهم بعضا فان لم يوجد من يحلف من عصبته الا واحدا لم يحلف معه وحلف المدعى عليه وحده خسين يمينا وقال عبد الملك يحلف هو ومن يستعان به من عصبته الى السواء ولأن يحلف هو أكثر منهم فان لم يوجد من يعينه حلف هو وحده خسين يمينا قال محمد قول ابن القاسم أشبه بقول مالك في موطنه وانما أراد محمد قول مالك يحلف منهم خسوز رجلان خسين يمينا

(فصل) وقوله خسين يمينا وجه ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال فبشركم بهود بنتمسين يمتنا من جهة المعنى ان الايمان المردودة يعتبر بمدتها فابا انتقلت عنه كايان الحقوق فكذلك الايمان الثانية في الخسين فان عدد حاقم باسواء كايان اللعان

(فصل) وقوله فان لم يلبوا خسين رجلا ردت عليهم الايمان بحجة أن يريده ان لم يكن من يجوز

• قال يحيى قال مالك وإنما

فرق بين القسامة في الدم
والإيمان في الحقوق أن
الرجل إذا داب الرجل
استبنت عليه في حقوأن
الرجل إذا أراد قتل
الرجل لم يقتله في جماعة
من الناس وإنما يفس
الخلوة قال فلو لم تكن
القسامة إلا ما ثبت فيه
البينة ولو عمل فيها كعمل
في الحقوق هلكت الدماء
واجترأ الناس عليها إذا
عرفوا القضاء فيها
ولكن إنما جعلت القسامة
إلى ولاية المقتول يبدون
بها فيها ليكلف الناس
عن القتل ولينظر القاتل
أن يؤخذ في مثل ذلك
بقول المقتول قال يحيى
وتشعل مال في القوم
يكون لم العدد يتمون
بالدم فبد ولاية المقتول
الإيمان عليهم وهم نفر لم
عدد أنه يجب كل إنسان
منه على نفسه حسين يمينا
ولا تقطع الإيمان عليهم
بقدر عددهم ولا يبرون
سرن أن يحلف كل
إنسان عن نفسه حسين
يمينا قال مالك وهذا
أحسن ما دعت في ذلك
قال والقسامة تصبر إلى
عصبة المقتول ودم ولاية
الدم الذين يقدون عليه
والذين يقتل بقسا نهم

أن يحلف من أولياء القاتل من يبلغ حسين رجلا يريد وكان من وجد منهم إنان فزائد ردت الأيمان
على من وجد منهم حتى يستوفوا حسين يمينا قال ابن الماجشون في الواضحة لم أن يستعينوا لأولهم
وعصبتهم وعشيرتهم كما كان ذلك لولاية المقتول وقاله المغيرة وأصبح وقال مطرف عن مالك لا يجوز
لدى عليهم واحدا كانوا أجماعة أن يستعينوا بحلف معهم كما فعل ولا المقتول لأهلهم أئامير وبن
أنفسهم وقد تقدم ذكره ويحتمل أن يريد به أن يبلغ الذين طاعوا بالإيمان معه حسين ر-اللان
غيره من كان يصح أن يحلف معه أو من ذلك فإن الحسين يمينا تدعى من تطوع بذلك

(فصل) وقوله فإن لم يجد المدعي عليه القتل من يحلف معه حلف وحده حسين يمينا ويرى والذرق
بين الإيمان والخالفين أن الإيمان لا ضرورة تدعو إلى التبعض فيها عن العدد المشروع وقد يمتد في
الأغبياء عند الخالفين وقوله ويرى يريد برى من الدم وعليه جلسمائة وسبعين عام قاله مالك وابن
القاسم وإن يأن يحلف سبعين حتى يحلف وفي النوادر وقد ذكر ابن القاسم فيه عن مالك قولاً لم
يصح عند غيره أن المدعي عليهم إذا ردت عليهم الإيمان فنكحوا فالعقل عليهم في مال الجراح خاصة
ويقتص منه في الجرح يريد فيه ثبت جرحه واحتيج إلى القسامة أنه من ذلك الجرح مات وقال
القاضي أبو محمد في المدعي عليه القتل وأتى المدعون بما يوجب القسامة ونكحوا عن اليمين حلف
المدعي عليه القتل وسقط عنه الدعوى فإن نكل فقها روايتان أحدهما يحبس إلى أن يحلف
والثانية تازمه البدية في ماله وأراه أشار روايتان ابن القاسم (فرع) فإذا قلنا أنه يحبس إلى أن يحلف فإن
حبس وطال حبسه فقد روى القاضي أبو محمد يئى سبله وفي العتية والموازنة يحبس حتى يحلف
قال ابن المواز فقد انتفعوا على أن هذا إن نكل سبعين أهدا حتى يحلف ص وقال مالك وأما عرف بين
القسامة في الدم والإيمان في الحقوق أن الرجل إذا داب الرجل استبنت عليه في حقوأن الرجل إذا
أراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة من الناس وإنما يمس الخلوة قال فلو لم تكن القسامة إلا ما ثبتت
فيما البينة ولو عمل فيها كعمل في الحقوق هلكت الدماء واجترأ الناس على إذا عرفوا القضاء فيها
ولكن إنما جعلت القسامة إلى ولاية المقتول يبدون بها فيها ليكلف الناس عن القتل ولينظر القاتل أن
يؤخذ في مثل ذلك بقول المقتول قال يحيى وتشعل مال في القوم يكون لم العدد يتمون بالدم فبد
ولاية المقتول الإيمان عليهم وهم نفر لم عدد أنه يجب كل إنسان منهم على نفسه حسين يمينا ولا تقطع
الإيمان عليهم بقدر عددهم ولا يبرون دون أن يحلف كل إنسان عن نفسه حسين يمينا قال مالك
وهذا أحسن ما سمعت في ذلك قال والقسامة تصبر إلى عصبة المقتول وهم ولاية الدم الذين يقدون
عليه والذين يقتل بقسا نهم ش وفاعلى مقال إن الفرق بين القسامة والإيمان في الحقوق أن الرجل
إذا داب إن استظهر لخطه بالوثائق والبينة أهل العدل فإذا ترك ذلك فنضيمه والمقتول وإنما يمس
قاتله موضع خلوته وحيث يعبد من يراه فكيف يستظهر أهل العدل ولا علم عند أهل المقتول
بذلك فلا يمكنه الاستظهار بالبينة ولا استحضار من يشهد له ولو لم يصرف البينة لقتل تعريفه
وامتنع من مناعه وكسبه وسجن نفسه وتعذر عليه عيشه فلذلك جعل قوله عند مالك عند
فلان مؤثراً في القسامة وجعل الإيمان إلى ولاته وهذا الفرق أنما يعود إلى قول المدعي دمي عند
فلان وبين قوله لي عند عشرة دنابرو ويحتمل عندي وجه آخر من الفرق وهو أن قول المدعي
دمي عند فلان أنما يشهد لغيره لأنه لا أنما يشهد ذلك بعدوته فأنما يشهد لولاه وقول القاتل لي عند
فلان درهم أو دينار شهادة لنفسه لا يستحق هو المطالبة به في حياته فلذلك لم يقبل قوله

من يجوز قسامته في العمدن ولا الدم ❦ قال يحيى (٦٢) قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف

(فصل) وقوله في القوم يتعمدون بالقتل ترد عليهم الإيمان فإن كل إنسان منهم يحلف حسين بينا قال مالك في المواز إلا أن كل واحد منهم يحلف عن نفسه أذله الذي كان يقسم عليه قال عبد الملك في المجموعة والمواز به والواجبة ولكل واحد منهم أن يستعين في إيمانه عن شام من عصمته إلى أن يكون على كل واحد حسون بينا قال ابن المواز وقاله عبد الملك وإن كانوا مفرقين فلا يستعين أحد بغير عصمته وإن كانوا منفذوا واحد جاز أن يستعين أحدهم بقوم ثم يستعين بهم الثاني ثم يستعين بهم الثالث إن كان المدعي عليهم ثلاثة ولا يجوز أن يجمع أحدهم في يمين واحدة ثمثة الثلاثة فيقول ما فعله فلان وفلان ولكن تفرد الدين عن كل واحد منهم

❦ ما جاء فيمن يجوز قسامته في العمدن ولا الدم ❦

ص ❦ قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف في القسامه في العمد أحسن النساء وإن لم يكن للقتول ولا إلا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامه ولا عفو ❦ قال مالك في الرجل يقتل عبدا أنه إذا قام عصبة المقتول أو مواليه فقالوا نحن نحلف ونستعق دم صاحبنا فقللهم ❦ قال مالك فإن أراد النساء أن يعفون عن فليس ذلك هن العصبه والموالي أولى بذلك منهن لأنهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه ❦ قال مالك وإن عفت العصبه أو الموالي بعد أن يستعقوا الدم وأبى النساء وقلن لا ندع دم صاحبنا فمن أحق وأولى بذلك لأن من أخذ القود أحق من تركه من النساء والعصبه إذا ثبت الدم وجب القتل ❦ ش قوله لا يحلف في قسامه العمد أحسن النساء يريد أنه لا يقسم إلا أولياء من الرجل ومن له تعصب وأمان له تعصبه من الخوة وغيرهم فلا قسامه لهم وإذا كان القاتل أم فإن كانت معتقة أو عتق أبوها أو جدتها أقسم مواليها في العمد قال ابن القاسم في المواز به والمجموعة وإن كانت أم من العرب فلا قسامه في عمده قال محمد بن العرب خوله ولا ولاية للخوة ومن شهد شاهد عدل بقتله عبدا وقال دعي عند فلان ولم يكن له عصبه وكان له من الأقارب نساء أو خوة فإنه لا قسامه فيه ويحلف المدعي عليهم القتل

(فصل) وقوله ليس للنساء قسامه على ما تقدم وقوله لا عفو يريد قبل القسامه وأما بعد القسامه إذا أقسم العصبه فقد قال مالك إن عفا النساء وقام بالدم العصبه وأعفا العصبه وقام بالدم النساء فمن أراد القود أولى من تركه لأن الدم إذا ثبت فقد وجب القتل ص ❦ قال مالك لا يقسم في قتل العمد من المدعين الاثنان فصاعدا فترد الإيمان عليهم ما حتى يحلفا أحسن بينا ثم قد استعفا الدم وذلك الأمر عندنا ❦ ش قوله لا يقسم في قتل العمدن المدعين الاثنان فصاعدا يريد أنه إن لم يوجد من يستعق أن يحلف من الأولياء إلا واحد فإن الأيمان لا تثبت في جنتي القاتل ولكن ترد على القاتل فيحلف وحده بل لم يوجد من يحلف معه والفرق بينه وبينه أن جنة القاتل لا يحلف لثبات الدم الاثنان وفي جنة القاتل يحلف لني الدم واحد أن جنة القاتل إذا تضررت القسامه فيها لم يهطل الحق لأن رد الإيمان على جنة القاتل فيه استثناء معقدهم وجنة القاتل لو لم تقبل إيمانه وحده مع كثرة وجود ذلك لم يكن لمافاته من الحق بدل يرجع إليه لأن الإيمان ترد إلى جنة القاتل بانقالها إلى جنة القاتل والله أعلم ص ❦ قال مالك وإذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت أيديهم قتلوا به جميعا فإن هومات بعد ضربهم كانت القسامه وإن كانت القسامه لم تكن الأعلى رجل واحد ولم يقتل غيره ولم نعلم قسامه كانت قط الأعلى رجل واحد ❦ ش وهذا على ما قال ابن النفر إذا ضرب بوارجله حتى مات تيقن أن موته

في القسامه في العمد أحد من النساء وإن لم يكن للقتول ولا إلا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامه ولا عفو ❦ قال يحيى قال مالك في الرجل يقتل عبدا أنه إذا قام عصبة المقتول أو مواليه فقالوا نحن نحلف ونستعق دم صاحبنا فقللهم ❦ قال مالك فإن أراد النساء أن يعفون عن فليس ذلك هن العصبه والموالي أولى بذلك منهن لأنهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه ❦ قال مالك وإن عفت العصبه أو الموالي بعد أن يستعقوا الدم وأبى النساء وقلن لا ندع دم صاحبنا فمن أحق وأولى بذلك لأن من أخذ القود أحق من تركه من النساء والعصبه إذا ثبت الدم وجب القتل ❦ قال مالك لا يقسم في قتل العمدن المدعين الاثنان فصاعدا فترد الإيمان عليهم ما حتى يحلفا أحسن بينا ثم قد استعفا الدم وذلك الأمر عندنا ❦ قال مالك وإذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت أيديهم قتلوا به جميعا فإن هومات بعد ضربهم كانت القسامه وإن كانت القسامه لم تكن الأعلى رجل واحد ولم يقتل غيره ولم نعلم قسامه كانت قط الأعلى رجل واحد

من ضربهم قتلاؤه وفي العتيق من سباع بن القاسم فحين ضرب رأس رجل فأقام مغمورا لا ينفق وقامت يمينه بغير به فقال اذا لم ينفق فلا قسامة وانما القسامة فمين أفاق أو أطم أو فزع عينه وتكلم وما أشبه ذلك ونحوه قال مالك في الموازنة وقال ابن حبيب خلا به أخله أو لم يحل لأقسامه اذا لم ينفق وقال أشهب اذا مات تحت الضرب أو بقي مغمورا لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم ينفق حتى مات فلا قسامة فيه فان تكلم أو شرب أو فزع عينه وشبه ذلك فلا بد من القسامة في الدم والخطأ قال وكذا ان قطع نخذه فعاش يومه أو كل وشرب ومات آخر النهار وأما ان شقت حسوته أو كل وشرب وعاش أياما فانه يقتل قتله بغير قسامة اذا أنفكت مقاتله وكذلك لو انقطع نخاع رقبته وقاله ابن القاسم

(فصل) وقوله قتلاؤه جيعا يريد أن الجماعة يقتلون بالواحد

(فصل) وقوله فان مات بغير ضربهم كانت قسامته يراد أن يشهد على الضرب شاهدان فعاش المضروب ثم مات ففيه القسامة لكان من ضربه قاله ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم ووجه ذلك ما قد مرناه

(فصل) وقوله واذا كانت القسامة لم تكن الاعلى رجل واحد هنا قول مالك وأكثر أصحابه وقال أشهب فشاؤا أقسموا على واحد أو اثنين أو على جميعهم ثم لا يقتلون الا واحدا من أدخلوه في القسامة كان ذلك لقول الميت دمي عند فلان أو فلان لشهادة شاهده على القتل وشاهد يدين على الضرب ثم عاش أياما ووجه قول مالك انه لا يقتل في القسامة الا واحد فلا معنى للقسامة على غيره ووجه قول أشهب أن القتل اذا ادعى قتل جماعة فيجب أن تكون القسامة على فرد ذلك لان الايمان لا تكون الا موافقة للدعوى

﴿ القسامة في قتل الخطأ ﴾

ص قال مالك القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم ويستحقونه بقسامتهم يحلفون خسين يميننا تكون على قسم موارينهم من الدية فان كان في الايمان كسور اذا قدمت بينهم فنظر الى الذي يكون عليه أكثر تلك الايمان اذا قدمت فيصير عليه تلك اليمين ﴿ ش وهذا على ما قال ابن ولاد الدم الذين يدعون الدم يقسمون في قتل الخطأ مع الشاهد على القتل قال أشهب وكذلك ان قال دمي عند فلان قتلني خطأ وقال عبد الملك ويؤخذ في ذلك بشهادة النساء فمين علم الناس بموته وقال ابن المواز اختلف قول مالك في القسامة على قول القتل في الخطأ وقال عيسى بن دينار أخبرني من أنق به ان قول مالك في الغريم لا يتم في الخطأ بقول الميت ثم رجع فقال يقسم مع قوله قال القاضي أبو ثمود وجه التناول الاول انه يتبأن به يدعى ولده وحرمة الدم أعظم ووجه القول الذي رجع اليه انه معنى بوجوب القسامة في العمد فأوجب في الخطأ كالشاهد العدل (فرع) فاذا قلنا انه يقسم مع قول القتل بل فانه يقسم مع قول المضبوط وار بال والنساء ما لم يكن صغيرا أو عبدا أو ذميا

(فصل) وقوله يحلفون خسين يميننا على ذلك بالعدد لأنها قسامة في دم فاخست بالخمسين كالدمدومة المعنى يبدأ بها المدعون وتكون الايمان على الورثة ان كانوا يجتمعون بالبراث على قدر موارينهم فان كان في الايمان كسور فالقسامة على أكثرهم خطأ منها قاله مالك في المجموعة قال عبد الملك لا ينظر الى كثرة ما عليه من الايمان وانما ينظر الى أكثر تلك اليمين قال ابن القاسم فان

﴿ القسامة في قتل الخطأ ﴾

• قال يحيى قال مالك القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم ويستحقونه بقسامتهم يحلفون خسين يميننا تكون على قسم موارينهم من الدية فان كان في الايمان كسور اذا قدمت بينهم فنظر الى الذي يكون عليه أكثر تلك الايمان اذا قدمت فيصير عليه تلك اليمين

قال مالك فان لم يكن لا تقول ورتة الا النساء فنهن يخلفن وبأخذن الدية فان لم يكن له وارث الارجل واحد حلف خسين
بينما وأخذ الدية وانما يكون ذلك (٦٤)

كان على أحدهم نصفها وعلى الآخر ثلثها وعلى الآخر سدسها جبرت على صاحب النصف وان كان
الوارث لا يحيط بالميراث فانه يأخذ حصته من الدية حتى يحلف خسين بينما (مسئلة) ولا يعمل
بعض الورثة عن بعض شيأ من الأيمان في الخطأ كما يعمل بعض العصبية عن بعض في العمد الا في
جبر بعض اليمين فانها تجبر على أكثرهم حفظها على ما تقدمت عليه ان القاسم قال ابن المواز لأنه مال
ولا يعمل أحديه اليمين عن غيره كالديون ص قال مالك فان لم يكن لا تقول ورتة الا النساء
فانهن يخلفن وبأخذن الدية فان لم يكن له وارث الارجل واحد حلف خسين بينما وأخذ الدية وانما
يكون ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العمد ش وهذا على ما قال ان حكم القسامة في قتل
الخطأ غير حكمها في قتل العمد لأنها لما اخضعت القسامة في الخطأ بالمال كان ذلك للورثة رجلا
كانوا أو نسأ قل عدوهم أو أكثر ولا يخلف في ذلك الا وارث وأما قبل العمد فان مقتضاها القصاص
وانما يقوم به العصبية من الرجل فلذلك تعلقت الأيمان بهم دون النساء

الميراث في القسامة

ص قال مالك اذا قبل ولاة الدم الدية ففي مورثة على كتاب الله تعالى يرثها بنات الميت
واخوانه ومن يرثه من النساء فان لم يحضر النساء ميراثه كان مابق من دية لأولى الناس بميراثه مع
النساء ش وهذا على ما قال ان الولاة اذا قبلوا الدية وتقدرت فهي مورثة على كتاب الله عز
وجل وهذا اذ رضى بها الأوليا والقاتل فان رضى الأوليا دون القاتل وقال القاتل انما لكم دى
ولا سبيل لكم الى مالى

(فصل) وفوه في مورثة على كتاب الله عز وجل يرثها بنات الميت واخوانه وسائر من يرثه من
النساء الام والاز وجتة والاخوة للام والجدة والاصل في ذلك ما روى عن الضعاف بن أشيم الكلابي
أنه قال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أورت امرأة أشيم الضبابي من ديتوز وجهها ص
قال مالك اذا قام بعض ورثة المقتول الذي يقتل خطأ يرثها يأخذ من الدية بقدر حقه منها
وأصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيأ نل ولا أكثر دون أن يستكمل القسامة يحلف
خسين بينما فاذا حلف خسين بينما استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت الا بخسين بينما
ولا يثبت الدية حتى يثبت الدم فان جاء بعد ذلك من الورثة أحد خلف من الخسين بينما بقدر ميراثه
منها وأخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء أخ لأم فله السدس وعليه من الخسين
بينما السدس فن حلف استحق حقه من الدية ومن نكل بطل حقه وان كان بعض الورثة غائباً أو
صالحاً لم يبلغ حلف الذين حضر واخسين بينما فان جاء الغائب بعد ذلك حلف أو بلغ الصبي الحلم حلف
كل منهما ويحلفون على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها قال مالك وهذا أحسن
ما سمعت ش وهذا على ما قال ان بعض ورثة القاتل اذا قام وسائرهم غيب فانه لا يأخذ شيأ من
الدية حتى يحلف خسين بينما لانه لا يستحق شيأ منها الا باستكمال الأيمان فان جاء بعد ذلك بعض من
غاب حلف من الأيمان بقدر ما كان يجب عليه منها لو حضر جميعهم أول الامر وأخذ حصته من

الميراث في القسامة
قال يحيى قال مالك اذا
قبل ولاة الدم الدية فهي
مورثة على كتاب الله
يرثها بنات الميت واخوانه
ومن يرثه من النساء فان
لم يحضر النساء ميراثه
كان مابق من دية لأولى
الناس بميراثه مع النساء
قال مالك اذا قام بعض
ورثة المقتول الذي يقتل
خطأ يرثها يأخذ من
الدية بقدر حقه منها
وأصحابه غيب لم يأخذ
ذلك ولم يستحق من الدية
شيأ نل ولا أكثر دون أن
يستكمل القسامة
يحلف خسين بينما فاذا
حلف خسين بينما استحق
حصته من الدية وذلك
ان الدم لا يثبت الا بخسين
بينما ولا يثبت الدية حتى
يثبت الدم فان جاء بعد
ذلك من الورثة أحد
خلف من الخسين بينما
بقدر ميراثه منها وأخذ حقه
حتى يستكمل الورثة
حقوقهم فان جاء أخ لأم
فله السدس وعليه من
الخسين بينما السدس
فن حلف استحق من
الدية ومن نكل بطل

حقه وان كان بعض الورثة غائباً أو صالحاً لم يبلغ حلف الذين حضر واخسين بينما فان جاء الغائب بعد ذلك حلف أو بلغ الصبي
الحلم حلف كل منهما يحلفون على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها قال يحيى قال مالك وهذا أحسن ما سمعت

الدية وكذلك لو نكل بعضهم لم يستحق من لم ينكل شيئاً من الدية حتى يستكمل خمسين يمينا وأخذ من الدية بقدر حصته منها وحلف جميعهم ويبتل حق من نكل ومن غاب من الورثة أو كان صغيراً فهو له على حقه حتى يكبر الصغير ويحضر الغائب فيحلف بقدر حقه وبأخيه (مسئلة) فإذا أئتم الورثة ثبتت الدية على عاقلته إن كانت له عاقلة وإن لم تكن له عاقلة ففي بيت المال مؤجلة لأن قتل الخطأ مبني على المساواة والعمل عن القاتل وانما يقسم في الخطأ على القاتل إن كان واحداً وعلى جميعهم إن كانوا جماعة وليس لأولياء القاتل أن يثمة موا على بعضهم لأن الدية تنبعض وتقسط عليهم بخلاف القصاص فيجب تساوي عاقلة كل رجل منهم فيها بحسب ما يصبه منها (مسئلة) وبين الورثة عندى في قسامة خطأ على البت

(فصل) وقوله فإن نكل بعض الورثة بطل حقه منها بطل حقه من القسامة في التوارث والظاهر من قول محمد يرجع نصيب من نكل إلى العاقلة بعداً بما هم على العلم فإن نكلوا دفعوا ذلك إلى من نكل دون عين ووجه ذلك عندى اعتبار الحقوق والمال واعتاد العين على الورثة لأنهم الغارمون ولأن المدعى عليه القاتل لو أقر لم يقبل إقراره فلذلك تعلقت العين بالعاقلة ودونه قال ابن القاسم وأشبه في المجموع إذا شهد شاهد على إقرار القاتل خطأ لم يجب به عليه وعلى عاقلته شيء إذا أنكر الشهادة لأنه كالشاهد على العاقلة فإن ثبت على شهادته ففي ذلك القسامة وعلى العاقلة الدية (مسئلة) ولو نكل جميع الورثة قال في المجموع إن نكل جميع ولاة القاتل حلف المدعى عليه خمسين يمينا يريد والله أعلم العاقلة فإن نكلوا غرموا ووجه ذلك إن الدعوى تقول إلى مال فاعتبرت في النكول والاستحقاق به والله أعلم وأحكم

❦ القسامة في العيب ❦

ص. قال مالك الأمر عندنا في العيب أنه إذا أصيب العبد عمداً أو خطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف مع شاهده يمينا واحدة ثم كان له قيمة عبده وليس في العبد قسامة في عمد ولا خطأ ولم أسمع أحداً من أهل العلم قال ذلك ❦ قال مالك فإن قتل العبد عمداً أو خطأ لم يكن على سيد العبد المقتول قسامة ولا عين ولا يستحق سيده ذلك إلا بينة عادلة أو يشهد مائة من ❦ وهذا على ما قال إن العبد إذا قتل عمداً أو خطأ فجاء سيده بشاهد واحد على ما يدعيه من قتله فقد قال ابن المواز لو قام شاهد على حر أنه قتل عبداً لحلف سيده يمينا واحدة وأخيه قيمته من المذمى عليه ثم يختلف في هذا ابن القاسم وأشبه قال ويحمله مائة ويحس سنة (فصل) وقوله وليس في العبد قسامة في عمد ولا خطأ فهذا هو المشهور عن مالك لأن العبد مال وقدر وإن ابن المواز إن العبد إذا قتل دمي عند فلان فإنه يحلف المذمى عليه خمسين يمينا ويرأى أشبه ويضرب مائة ويحسن سنة فإن نكل حلف السيد يمينا واحدة واستحق قيمة عبده ومع الضرب والسجن قال ابن القاسم يحلف المذمى عليه يمينا واحدة ولا قيمة عليه ولا ضرب ولا سجن فإن نكل غرم القيمة وضرب وسجن وقال ابن الماجشون إنما السجدة استبراء وكشف عن أمره ويضرب أرباباً ولا يضرب مائة ويحسن سنة إلا من نكل سفك دمه بقسامة أو غيرها ووجه قول أشبه يحلف خمسين يمينا لأنه مستخلف في دم مسلم محرم عليه سفكه ولا يبرأ من ذلك إلا بيمينين يمينا قتل الحر خطأ ووجه قول ابن القاسم أنه مال فلم يجب عليه إلا عين واحدة تبترى من الدعوى كالدبون وأنما يضرب مائة ويحسن عامار دعان الدماء والله أعلم

❦ القسامة في العيب ❦

❦ قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في العيب أنه إذا أصيب العبد عمداً أو خطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف مع شاهده يمينا واحدة ثم كان له قيمة عبده وليس في العيب قسامة في عمد ولا خطأ ولم أسمع أحداً من أهل العلم قال ذلك ❦ قال مالك فإن قتل العبد عمداً أو خطأ لم يكن على سيد العبد المقتول قسامة ولا عين ولا يستحق سيده ذلك إلا بينة عادلة أو يشهد مائة من ❦ وهذا على ما قال إن العبد إذا قتل دمي عند فلان فإنه يحلف المذمى عليه خمسين يمينا ويرأى أشبه ويضرب مائة ويحسن سنة فإن نكل حلف السيد يمينا واحدة واستحق قيمة عبده ومع الضرب والسجن قال ابن القاسم يحلف المذمى عليه يمينا واحدة ولا قيمة عليه ولا ضرب ولا سجن فإن نكل غرم القيمة وضرب وسجن وقال ابن الماجشون إنما السجدة استبراء وكشف عن أمره ويضرب أرباباً ولا يضرب مائة ويحسن سنة إلا من نكل سفك دمه بقسامة أو غيرها ووجه قول أشبه يحلف خمسين يمينا لأنه مستخلف في دم مسلم محرم عليه سفكه ولا يبرأ من ذلك إلا بيمينين يمينا قتل الحر خطأ ووجه قول ابن القاسم أنه مال فلم يجب عليه إلا عين واحدة تبترى من الدعوى كالدبون وأنما يضرب مائة ويحسن عامار دعان الدماء والله أعلم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
(كتاب العقول)

ص ﴿مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول ان في النفس مائة من الابل وفي الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس﴾ ش روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك الأمر عندنا في الجراح على ما في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى تحريران وقوله في النفس مائة من الابل معناه أنه يجب على قاتل النفس من الدية مائة من الابل يريد والله أعلم على أهل الابل وذلك ان الدية على ثلاثة أنواع ابل وذهب وورق فهي على أهل الابل مائة من الابل وهي تجب بثلاثة أسباب قتل خطأ ولا خلاف في وجوب الدية به وقتل العمد وقتل شبه العمد وسياق ذكر الخلاف فيه ما ان شاء الله تعالى

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
(كتاب العقول)

• حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول ان في النفس مائة من الابل وفي الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس

(فصل) وقوله في الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل يريد اذا استوعب قطعه وقدر كرا الشيخ أو واسع في قطع الأنف قال وفي الأنف ما جاء في الخبر اذا أوعب جدعا وكذلك اذا قطع ما رنه فجعل استيعاب الجدة قطع جميع الأنف وجعل في قطع ما رن الأنف مثل ذلك ويحذف أن يكون معنى قوله وفي الأنف اذا أوعب جدعا أي اذا استوعب منه بالفتح ما يسمى جدعا ومن ذلك عبت الكلام اذا استوفيت معناه قال القاضي أبو محمد اذا قطع ما رنه فيه الدية لم يروى في الحديث وفي الأنف اذا أوعب جدعا الدية فجعل قطع الأنف استيعابا للجمع وانما أراد بذلك ان قطع المارن وهو ما فوق العظم الذي هو أصل الأنف قال أشهب هو المارن وهو الأرنبة وهو الرية تبلغه إلى أن يكون جدعا كاملا ومقطع منه بعد ذلك بان يستأصل العظم أو بعضه فزاد على الجدة الكامل وأشهب في المجموعة روى ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الأنف بقطع ما رنه فيه الدية كاملة ولعله ذهب إلى تأويل حديث عمرو بن حزم والله أعلم وفي الموازية روى ابن القاسم وأشهب عن مالك انه قال للذي فيه من الأنف أن يقطع المارن دون العظم ولو استأصل من العظم فإن فيه دية وفي النواذر من رواية ابن نافع عن مالك لادية في الأنف وإن ذهب شعبة حتى يستأصل من أصله قال الشيخ أبو محمد لا تستكمل فيه الدية الا بها وهذا شاذ وفي كتاب الاهري أن أذهب شعبة والأنف قائم فيه الدية وجهه راية الأولى وهي المشهورة أن المارن عظم فيه منفعة كاملة ورجال ظاهر فوجب الدية لجدعه أصل ذلك البصر وجهه راية الثانية التعلق بقوله صلى الله عليه وسلم وفي الأنف اذا أوعب جدعا الدية وقد بينا تأويله على الرواية الأولى والله أعلم (مسئلة) ولو ضرب به فطار أنفه ثم بلغت الضربة إلى دماغه ففيه الدية للأنف وثلث الدية للمأومة وكذلك لو وصل الثقب إلى عظم الوجه الذي تحت الأنف فبلغ فيه دية منفعة ولو أضعه اسكانت فيه موضحة قاله أشهب في الموازية قال ابن القاسم وانما معنى قول مالك في الأنف الدية وإن استأصل العظم ما كان من حرج في الأنف نفسه لم يصل إلى ما تحته (مسئلة) وهذا ابي القاسم فاما اذا ذهب الشم مع الجدة فقد قال ابن القاسم فيه دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم والقياس عندى أن يكون

فيديّة ووجه ذلك ان الجذع تحببه الديّة لمافيّه من اذهاب الالف الذي فيه الجمال الفاهر والشم تحببه ديّة لانه من الحواس وليس مما يحب بقطعه الديّة من الالف فتدخل الديتان كالأذهب بصره بقطع يديه لوجب فيهما الديتان فاذا قطع بعض الالف فقي من الديّة بحسبه قال مالك في المجموعه والموازية بما يقياس من المارن كالخشفة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في المأ مومة ثلث الديّة قال الشيخ أبو القاسم المأ مومة جرح يفرق الى الدماغ قال مالك يصل الى السماغ ولو بجدخل ابرة قال والجائفة جرح يصل الى الجوف قال القاضي أبو محمد ولا خلاف في ان في بكل واحدة منهما ثلث الديّة بمعنى ذلك انها جرحان يجب فيهما ثلث الديّة على كل حال وان كانت خطأ ورثت على غير شين وكذلك الموصحة والمنقولة لانهما تالف مخوفة والسلامة في الجائفة والمأ مومة نادرة ولذلك لم يكن فيها قصاص وان كانت عمدا فلما كانت هذه حالها ثبتت دينها على كل حال وان كانت خطأ ورثت على غير شين لحقن السماء (فرع) وحلما اذا كانت الجائفة غير نافذة فان كانت نافذة ففي الموازية من رواية ابن القاسم وأشهب وغيرهما من مالك فيهما ثلث الديّة بما ثبت في قال ابن القاسم في المجموعه وهو أحب قول مالك الى قال أشهب عن مالك وذلك في العمد والخطأ أحب قول مالك الى قال وان كان قدر وي عن غير هذا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وفي العين خسون وفي الرجل خسون وفي اليد خسون معناه والله أعلم في العين من العينين وأما العين المفردة فقد اختلف فيها العلماء وسيأتي ذكرها بعد هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم خسون ري نصف الديّة لان الديّة مائة وتجب في العينين واليدين والرجلين اذ ابقى جميع الديّة في احدها مائة نصف الديّة ولا تعلم في ذلك خلافا والله أعلم (مسألة) وسواء نطعت الأصابع من اليدين الكف أو قطعت من الكف أو العصم أو المرفق أو المالك فدينها سواء خسانة دينار قاله مالك في الموازية قال أشهب وكذلك اذا شلت وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك في الموازية في الرجل يقطعها من الورك أو يقطع الأصابع من أصلها يجعلها حواء قال عنه أشهب كليس تكمل دينه الذي كلف قطع الخشفة فتكون دينه كسب من قطعه من أصله (مسألة) وان قطع كفه وليس فيها الأصابع واحدة فله دين الأصبع قاله ابن القاسم وأشهب وسحنون وان كان فيها أصبعان فله دين الأصبعين وعلى بحسبه ثلث الكف قال ابن القاسم مع الأصبع الواحدة أحب الى أن تكون له في بقية الكف حكومة وقال أشهب وسحنون لا شيء له في بقية الكف في المسئلتين وقاله ابن القاسم في الأصبعين وقال المغيرة ان كان الأصبعان أخذها عقلاً أو قوداً فله عقل ثلاثة أصابع دون حكومة وقال عبد الملك الحكومة مع العقل الا ان يكون فيها أربع أصابع فلا حكومة له لانه بقاؤه من كف لها أربع أصابع ولا ينفاده من كف لها ثلاثة أصابع وقد روى عن ابن شهاب انه قال في الكف الناقصة أصبعاً أو أصبعين فهادية كاملة والدليل على ما نقلوه ان المقصود من الكف الأصابع وبها العمل وتعمال الجمال فكان للاعتبار بها (فرع) فاذا قطع يدها أربع أصابع فقد روى أشهب عن مالك لها دين أربع أصابع وأما لو نقصت أظفاله كان أخذها عقلاً فقد قال ابن القاسم وأشهب يحاسب بها وان لم يأخذها عقلاً وانما تلفت بمرض وشبهه فلا يحاسب بها قال ابن المواز وقوله لا إيهام في هذا كثير ما يحاسب بها قال أشهب وأما المثلثان من سائر الأصابع فصاحبهما في الخطأ

﴿ العمل في الدية ﴾

ص مالكة أنه يلزمه أن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم * قال مالك فأهل الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق * ثم قوله أن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار الحديث ظاهر اللفظ أنه قوم الدية وليس ثم شيء يشار إليه بالتقويم من الدية إلا دية الأبل في المدينة عن ابن كنانة وابن القاسم وقوله مالك في الموازنة أن عمر بن الخطاب قومها فكانت قيمتها من الذهب ألف دينار ومن الورق اثني عشر ألف درهم فاستقرت على ذلك الدية لأن تغير بتغير أسواق الأبل وهذا قال أبو حنيفة في استقرار القيمة وخالفنا في القدر وقال الشافعي إن الأبل تقوم على أهل الذهب والورق فتكون قيمتها الدية والدليل على ما نقله أن الذهب والورق أصل في الدية كالأبل أن عمر بن الخطاب قوم ذلك بحضرة المهاجرين والأنصار ولا يصح أن يربده دية واحدة لأنه كان يقول قوم دية رجل على أهل الذهب فكانت ألف دينار وقوم دية على أهل الورق فكانت اثني عشر ألف درهم ووجه آخر أنه قال قوم الدية فأبى بلفظ يستغرق جنس القرى وذلك لا يتأتى أن يكون تأثير الحكم بذلك في جميع القرى فثبت أنه إنما أراد الحكم بذلك على القرى في الجملة لما يقع في جميعها في المستقبل وقدر ذلك لنص علمه في عن النبي صلى الله عليه وسلم وقدره في ذلك وإن كان من طريق لا يثبت عندنا أو لنظر أداه إلى ذلك ووافقه عليه جماعة الصواب فثبت أن اجاع ودللتنا من جهة المعنى أنه معنى الأبل وللعين فيه مدخل فوجب أن يكون كل شيء من ذلك أصلاً بنفسه كالزكاة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن على أهل الورق اثني عشر ألف درهم خلافاً لحنيفة في قوله عشرة آلاف درهم والدليل على ما نقله حديث عمر بن الخطاب وعليه يعتمد في أن الذهب والورق أصول في الدية وقد قررنا ذلك من الورق اثنا عشر ألف درهم كما قررنا قدر ذلك من الذهب ألف دينار وإذا ثبت أحد هاتين الآخريتين ودللتنا من جهة المعنى أن الذهب مقدّر في القطع في السرقة ربع دينار بثلاثة دراهم فإن نازعنا في ذلك المخالف للنا عليه بالأثار التي وردت في القطع في السرقة وإن سلمها فسنبا عليه أنه حكم طريقه الجناية فوجب أن يكون الدينار فيه مقدراً بثنائي عشر ألف درهم كالقطع في السرقة

(فصل) وقوله وقوم الدية على أهل القرى خص بذلك أهل القرى لأن أهل العمودهم أهل الأبل * قال مالك أهل البادية والعمودهم أهل الأبل وهذا مما لا خلاف فيه فأما أهل مكة فقد قال أشهب في الموازنة أهل الحجاز أهل الأبل وأهل مكة منهم وأهل المدينة أهل ذهب وروى عنه أصبح في العتبية أهل مكة أهل ذهب (مسئلة) وأما أهل الذهب في الموازنة عن مالك أهل الشام وأهل مصر أهل الذهب وقال ابن حبيب وكذلك مكة والمدينة وقال أصبح في العتبية اليوم أهل ذهب وقال الشيخ أبو القاسم وأهل المغرب أهل ذهب قال ابن حبيب أهل الأندلس أهل ورق فصعد أن يجمع بينهما بن قول ابن القاسم فيكون أهل المغرب أهل ذهب إلا الأندلس ويحتمل أن يكون ذلك خلافاً من قولهما (مسئلة) وأما أهل الورق فقد قال مالك أهل العراق قال الشيخ أبو القاسم وأهل فارس وخراسان * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعنده أنه يجب أن ينظر إلى غالب أموال الناس في البلاد فأبى ببلد غلب على أموال أهلها الذهب فهم أهل ذهب وأي بلد غلب

﴿ العمل في الدية ﴾

* حدثني يحيى عن مالك أنه يلزمه أن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم * قال مالك فأهل الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق

على أموالهم الورق فهم أهل ورق ورقي بما انتقلت الأموال فيجب أن تنتقل الأحكام وقد أشار إلى ذلك في قوله في مكة والمدينة اليوم أهل ذهب (مسئلة) ولا يدخل فيها غير هذه الأصناف الثلاثة قال مالك في الموازية لا يؤخذ فيها بقر ولا غنم ولا حلال ولا تكون إلا من ثلاثة أشياء ابل أو ذهب أو ورق وذلك خلاف لأبي يوسف ومحمد بن الحسن في قوله ما يؤخذ من أهل البقر ما يتاقره من أهل الغنم الفسادة ومن أهل الحلال ما يتاحله بمانية والدليل على ما تقول ان عمر قوم الابل على أهل القرى بالذهب والورق ووافق على ذلك من عاصره من الصحابة وذلك يقتضي قصر البنية على أهل ذلك لوجهين أحدهما ان التقويم إنما يكون بالذهب والورق والثاني ان الحكم بذلك كان عاماً في جميع القرى فلم يبق من القرى موضع يحكم على أهله بالحلال ومن جهة المعنى ان الحلق نوع من العروض فاشبه العقار ووجه آخر ان الذهب والورق يخف حله وتساوى قيمته والابل لا مشقة في نقلها وساير المواشي تختلف قيمتها ويستحق نقلها وانما ألزم أهل كل بلد أفضل أموالهم ص **قال مالك** انه سمع ان الدبة تقطع في ثلاث سنين أو أربع سنين **قال مالك** والثلاث أحب ما سمعت الى في ذلك **ش** قوله انه سمع ان الدبة تقطع يقتضي أمرين أحدهما التأجيل والثاني التجهيم على أجال بعضها ببعض فآخبرناه سمع ان ذلك في ثلاث سنين أو أربع سنين ويعتمد ذلك معاني أحدها التخيير والثاني الشك والثالث أن يكون سمع القولين كل قول من قول من أهل العلم راوياً ومقتضى القول الآخر واختبار مالك رحمه الله ثلاث سنين والأصل في ذلك ما روى أن عمر بن الخطاب وعليه رضى الله عنه ما نصيباً بالدية في ثلاث سنين ولم يخالفه ما أحسن من جهة المعنى ان العاقلة تتعلمها على وجه المواساة فيجب أن يخفف عنها وكانت في الأصل من الابل وقد تكون وقت الوجوب حوامل فلا يجوز أن يكفوا اذا حوامل وفي الثانية لو لم يوجب أن يزوجوا ثلاث سنين فيجب لهم ما نسترى به السن الواجبة قاله القاضي أبو محمد في معونته (مسئلة) وهذا حكم الدبة الكاملة وأما بعضها فقد قال الماضي أبو محمد عن مالك في ذلك روايتان أحدهما الحلول والثانية التأجيل فوجه رواية الحلول انه بعض دية فكان على الحلول أصل ذلك ما دون الثلث ووجه روايه التأجيل انها دية تتعلمها العاتلة كالدية الكاملة (فرع) فاذا قلنا بالتأجيل فان ثلثها في سنة وثلثها في سنتين فأما نصفها فقال الشيخ أبو القاسم في النصف والثلث أربع روايتان أحدهما انها في سنتين وقال ابن المواز وقاله عمر بن الخطاب والثانية انها ترد الى الاجتهاد وقال القاضي أبو محمد إحدى الروايتين ان النصف في سنتين وكذلك الثلثان والثلث في سنة والرواية الثانية ذلك بصرف الى الاجتهاد وقال ابن المواز وبالرواية الأولى أخذ أصحاب مالك الأشهب فقال في النصف يؤخذ الثلث اذا مضت السنة والسدس الباقي اذا مضت السنة الثانية فوجه الرواية الأولى ان الدبة مبنية في تجهيمها على أعوام كاملة ولذلك لم ينجم على المشهور ولان المعاني التي تجب من أجلها من تلاحي الانسان أو تكامل الفاء إنما يحصل بالأعوام فلذلك بلغ النصف الى السنتين ليكمل المقصود في العام الثاني من السدس الزائد على الثلث والله أعلم وأحكم وعلى هذا يجب أن يكون ثلاثة أرباع الدية في ثلاثة أعوام وقد قاله ابن المواز وقاله ابن القاسم في المدونة الا انه قال في حصة أسداها يجتهد الامام في السدس الباقي وقال ابن المواز اذا جاوزت الثلثين بأمرين فهي كالكاملة فان جاوزته بالثلاثين البير فذلك كالأشئ (فرع) واذا قلنا ان ما زاد على الثلثين يقطع في ثلاثة أعوام فكيف يكون ذلك قال أشهب في المجموعة اذا زادت على الثلثين بما لا يقطع في ثلاث سنين في كل سنتين

وحدثني يحيى عن مالك
انه سمع ان الدبة تقطع في
ثلاث سنين أو أربع سنين
قال مالك والثلاث أحب
ما سمعت الى في ذلك

وان لم يكن له بال قطع في سنتين واستحسن أن تكون الزيادة في آخر السنتين قال وان كانت ثلثا وزيادة
يسرة فهي في سنة وان كانت الزيادة على الثلث لها بال في السنة الثانية قال ذلك كله ابن سحنون عن
أبيه واذا زالت الدية عاقل عشرة قال لزم كل قبيل عشرة في ثلاث سنين وكذلك لو كان المقتول
كاتباً أو عوجاً ساءت قبيلة كل رجل منهم عشرة الدية في ثلاث سنين وقال أشهب سواء كانت
الدية ابتداءً أو غيرها (مسئلة) وإذا تحملت الدية في ثلاث سنين فلا تبطل من شيء إذا تمت سنة أخذ
ثلثها قاله في الموازية ورواه ابن حبيب عن أصبغ ص **﴿** قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أنه
لا يقبل من أهل القرى في الدية الأبل ولا من أهل العمود الذهب ولا الورق ولا من أهل الذهب
الورق ولا من أهل الورق الذهب **﴿** ش وهذا على ما قلناه أنه انما يؤخذ من أهل كل بلد في الدية
ما ثبت في حقهم واختص بهم من أفضل الأموال وما يكون تعاملهم به ويكثر وجودهم له فلا يؤخذ من
أهل القرى الأبل لأنها ليست معظم أموالهم ولا يتصرفون به بينهم وهذا يدل على أن أهل مكة عندهم
ليسوا من أهل الأبل ولذلك قال ولا من أهل العمود الذهب والورق فقصر الأبل عليهم كما قصر
الذهب والورق على أهل القرى ومنع أن يكون شيء من ذلك على التعبير لجان أو ينجي عليه وانما هو
أمر لازم على هذا الوجه الآن يقع الاتفاق من الفريقين في شيء فيكون تعاوضاً مستقبلاً
(فصل) وقوله ولا يؤخذ الذهب من أهل الورق ولا الورق من أهل الذهب يريدان لزوم
التعيين في الذهب والورق وان كان جنساً واحداً في الزكاة وفي الدين وأغبر ذلك من الأحكام إلا أنه
قد بين كل نوع من ذلك لقوم على حسب ما عينت الأبل لأهل العمود والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في دية العمدة إذا قبلت وجناية المجنون **﴿**

ص **﴿** مالك أن ابن شهاب كان يقول في دية العمدة إذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض وخمس
وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة **﴿** ش قوله في دية العمدة
إذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة
وخمس وعشرون جذعة يريد أنها أربع فتملأ التغليب للعمدة بالزيادة في السن دون العدد قال محمد
ابن عيسى الأعشى في المزية بنت مخاض وهي التي تتبع أمها وقد جلت أمها وبنت لبون وهي التي
تتبع أمها أيضاً وهي ترضع والحقة هي التي تسحق الحمل ألا ترى أنه يقال حقة طر وقتاً لجل التي بلغت
أن تضرب وأما الجذعة من الأبل فهي ما كان من فوق أربع وعشرين شهراً (مسئلة) المشهور
من قول مالك أن دية العمدة أربع على ما قسم من قول ابن شهاب وقال الشافعي دية العمدة ثلاثاً
كدية التغليب والدليل على ما نقله أن كل نوع من القتل معتبر بنفسه فليجيب في دية الحوامل
كل خطأ إذا ثبت ذلك فاقتناهم المشهور عن مالك وقال ابن نافع في المجموعة بما ذكرنا إذا قبلت في
العمدة مائة مئة وأما أن اصله حوا على شيء بعينه فهو ماض ومن الموازية أن اصله حوا على شيء فهو
ذلك وان وقع الصلح على دية مائة أو عفا بعض الأولياء فرجع الأمر إلى الدية فهي مثل دية خطأ
وجه قول ابن نافع أن العمدة يقتضي التغليب بمجردة فإذا أهملت الدية جلت على ذلك وجوز وأية ابن
الموازن الدية على الإطلاق إنما هي دية الخطأ فإذا أطلق لفظ الدية انتزاعها (مسئلة) إذا ثبت ذلك
فأردت الدية لا تحملها العاقلة وهي في مال الجاني وهل تكون حالة أو منجمة ففي المجموعة والموازية
عن مالك هي حالة غير منجمة وفي الموازية أنها منجمة في ثلاث سنين وجه القول الأول أنها دية لا تحملها

قال مالك الأمر المجمع عليه
عندنا أنه لا يقبل من أهل
القرى في الدية الأبل ولا
من أهل العمود الذهب
ولا الورق ولا من أهل
الذهب الورق ولا من
أهل الورق الذهب
﴿ ما جاء في دية العمدة إذا
قبلت وجناية المجنون **﴿**
• حدثني يحيى عن مالك
أن ابن شهاب كان يقول
في دية العمدة إذا قبلت
خمس وعشرون بنت
مخاض وخمس وعشرون
بنت لبون وخمس
وعشرون حقة وخمس
وعشرون جذعة

العاقلة فكانت حالة أصل ذلك مادون الثلث من ارش الجراحات ووجه الرواية الثانية انهادية كاملة فكانت منجمة على ثلاثة أعوام كالتى تحملها العاقلة ص **ع** مالئ عن يحيى بن سعيد ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان انه أتى بمجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية بأن اعقله ولا تقدمته فانه ليس على مجنون قود **ح** ش قوله ان مروان كتب الى معاوية يسأله على ما يلزم الامر او الحكم من الرجوع فبأشكك عليهم الى قول الامثلة ما بين ما كان منهم محب النبي صلى الله عليه وسلم ومحب خلفاء الراشدين بعده وعلم أحكامهم وشهد له مثل عبد الله بن عباس انه فقيه وانما كتب اليه مروان يسأله عن مجنون قتل فأجابه عن كتابه بان حكم المجنون القاتل ان يعقل ولا يقاد منه ووجه ذلك ان فعله من غير قصد فأشبهه قتل الخطأ وقتل الخطأ يختص بالعقل دون القصاص وهكذا ما بلغ ثلث الدية فبين عقل جراحه فأما مصر عن ثلث الدية وأتلف من مال في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال اتبع به في ذمته قاله أشهب وهذا في المجنون الذى لا يعقل ولا ينفق وقتل ابا بن القاسم اذا رجع من أدب المعتوه أن تكف ثلاثه عادة فليؤدب ويجب أن يكون هذا في مجنون يعقل فأما مجنون لا يعقل فقد قال ابن القاسم في المجنون والمعتوه لو وقف على انسان فخرق ثيابه أو كسره سافلا غرم عليه يرد والله أعلم اذا كان لا قصده (مسئلة) وأما الكبير المولى عليه فقد منى في العمدى النفس والجراح وخطؤه على العاقلة لأن قصده يصح وانما يصح بتميز ماله وحفظه (مسئلة) وأما السكران فيقاد منه وان قصده يصح وهو مكلف ولو بلغ الى أن يكون غمى عليه لا يصح منه قصدا لا يسمع ولا يرى **ج** قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه فنفسى لا يزمى وهو كالجمها وأما التامها أصاب في نومه من جرح يبلغ الثلث فعلى عاقلة قاله ابن القاسم وأشهب زاد أشهب وما كان دون الثلث ففي ماله كالجنون والمسي ص **ع** قال مالك في الكبير والصغير اذا قتلان رجلا جلا جعاهما ان على الكبير ان يقتل وعلى الصغير نصف الدية **ج** قال مالك وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عدا يقتل العبد يكون على الحر نصف قيمته **ح** ش وهذا على ما قال وذلك ان الكبير والصغير اذا قتل رجلا جعاهما فلا يجاوزان بقتله خطأ أو عدا أو يقتله أحدهما خطأ والآخر عدا فان قتله خطأ فلا خلاف ان على عاقلة كل واحد منهما الدية وان قتله عدا فقد قال مالك يقتل الكبير وعلى الصغير نصف الدية وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقتل الكبير والدليل على ما نقوله ان القتل كله عدا وانما يسقط القتل عن الصغير لصغره وعدم تكليفه كقوله أبوه وأجنبي عدا حرمه فانه يعقل الاجنبى وعلى الاب نصف الدية لان القتل كله عدا لكن القصاص صرف عن الاب لعنى فيه لاصفة القتل (مسئلة) فان كان قتل أحدهما خطأ وقتل الآخر عدا فان كان الخطأ من الكبير فعلى كل واحد منهما نصف الدية وان كان الخطأ من الصغير والعمد من الكبير فقد قال ابن القاسم عليهم الدية ولا يقتل الكبير قال في المواز يغل يدري من أهمامات وقال أشهب يقتل الكبير واختاره ابن المواز قال لان عدا المص كخطأ وخجة ابن القاسم انه لا يدري من أهمامات غير صحيح لأنه اذا قصد المص لا يدري أيضا من أهمامات وهو يرى عدا كخطأ وما قاله ابن المواز لا يلزم ابن القاسم لا يدري من أهمامات لا يدري هل مات من ضرب عدا أو ضرب خطأ ففسنا الذى يمنع القصاص من المتعمد كولو كانا كبيرين أما ان كان الكبير والصغير عامدين فقد علم انه مات من ضرب عدا وانما يسقط القصاص عن الصغير لعنى فيه لا لعنى في الضرب كولو كانا كبيرين قتله عدا فبنى عن أحدهما المسقط بذلك القصاص عن الآخر أو قتل حر وعبد عدا فان

وحدثني عن مالك عن يحيى
ابن سعيد أن مروان بن
الحكم كتب الى معاوية
ابن أبي سفيان أنه أتى
بمجنون قتل رجلا فكتب
اليه معاوية أن اعقله ولا
تقدمته فانه ليس على
مجنون قود **ح** قال مالك
في الكبير والصغير اذا
قتلا رجلا جعاهما أن
على الكبير أن يقتل وعلى
الصغير نصف الدية **ج** قال
مالك وكذلك الحر والعبد
يقتلان العبد
العبد ويكون على الحر
نصف قيمته

سقوط القصاص عن الحر لا يسقطه عن العبد لأن ما أسقطه عن صاحبه لم يكن لمعنى فى الفعل وإنما كان لمعنى فى الفاعل ولو قتلته أحدهما عمدا أو الآخر خطأ أسقط القصاص عنهما لأنه لا بأس سقط القصاص عن أحدهما لمعنى فى الفعل ولا يدري هل مات من ذلك الفعل الذى يمنع القصاص من أحدهما أو من فعل الآخر الذى لا يمنع القصاص (مسئلة) ولو قتل رجلان أحدهما خطأ والآخر عمدا فقتل ابن الماجشون فى الواضحة والمجموعة على العائد القتل وعلى الخطئ نصف الدية قال ابن حبيب واضطرب فيها قول ابن القاسم فقال مرة يجبر الأولياء أن يقسموا على من شأوا منها مات القتل قصدا وعمدا واستحسن هذا أصبغ ثم قال مرة يقسمون أن من ضربهم مائة ثم يكون نصف الدية فى مال العائد ونصفها على عاقلة الخطئ وإن كان مات القتل قصدا وثبت فى ذلك بينة قال ولا يقتل المتعمد إذا شاركه الخطئ والذى حكاه القاضى أبو محمد أنه متى اشترك فى القتل من يجب عليه القود ومن لا قود عليه كالعماء والخطئ والبالغ والصغير والعاقل والمجنون قتل من يلزمه القود وكان على الآخر بقسطه من الدية فسوى بين مشاركة الخطئ ومشاركة الصغير فى القصاص من شاركه وقال أبو حنيفة والشافعى لا قود على من يشترك أحدا منهم والدليل على ما نقلوه قوله تعالى كتب عليكم القصاص فى القتلى الحرب بالحر والعبد بالعبد وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فخن قتل له قتل فهو بجبر النظرين أن شأوا فقتلوا ودليلنا من جهة المعنى أن الاشتراك فى القتل لا يغير جنسه كاشتراك الحر والعبد فى قتل العمد

(فصل) وقوله وعلى الصغير نصف الدية يحتمل أن يراد به أنه فى ماله ويحتمل أن يراد به أنه فى عاقلة وقد اختلف فى ذلك قول مالك فقال فى الموازى والمجموعة نصف الدية على عاقلة العصى لأن عمده كالخطأ وقاله ابن الماجشون وهو المشهور من مذهب أصحابنا وقول ابن المواز عن مالك أن ما وقع من الدية على الحر أقل من ثلث دية فانه فى ماله بل يكون على ما وقع على الصغير فى ماله وإن لم يبق له معه الا كبير واحد وإنما يكون ما يقع عليه وإن كان أحد عشر على عاقلة إذا كان القتل كله خطأ وبهذا قال الشافعى وجه قول مالك أنه على العاقلة لأنه لا يثبت به القصاص مع ثبوته بالينة فكانت الدية على العاقلة كالخطأ ووجه قول ابن المواز أنه عمده فلم يجز به دية على العاقلة كعمده الكبير (فرع) فإذا قلنا ان الدية على العاقلة فى مسئلتنا فإن كان القاتلون عشرة وأكثر من ذلك فإن عشر الدية على عاقلة الصغير قاله ابن الماجشون وغيره من أصحابنا لأن الاعتبار بأصل الدية وهى دية كاملة وذلك الجزء وإن قل مؤجل فى ثلاثة أعوام رواه ابن المواز ووجه ذلك ما قدمناه من الاعتبار بأصل الدية وهى دية كاملة فوجب أن ينجم فى ثلاثة أعوام لأن على كل عاقلة جزء من دية كاملة فكيف يمايزم كل إنسان من العاقلة على ثلاثة أعوام وإن كان ذلك أقل من الدية وربما كان الذى يصيبه من ذلك أقل مما يصيب عاقلة أخرى من ثلث دية ولكن سنة الديان ما تقدم من الاعتبار بأصولها وعلى حسب ذلك يكون تنجيها وتعمل العاقلة لها

(فصل) وقوله وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عمدا فإنه يقتل العبد وعلى الحر نصف قيمة العبد المقتول وهذا على ما قاله وذلك أن من مذهب مالك رحمه الله أن الحر لا يقتل بالعبد ويقتل العبد بالحر وبهذا قال الشافعى وقال أبو حنيفة يقتل بعبد غيره والدليل على ما نقلوه أن هذا أحد متونى القصاص فلم يجز بين الحر والعبد كالقصاص فى الأطراف (مسئلة) فإذا ثبت أن الحر لا يقتل بالعبد ويقتل عبد الحر وعبد فانه لا يقتل الحر ويقتل العبد لأن القتل كله قتل عمدا فسقط من القصاص عن

الحرف نقص المقتول بالرق عن مساواة الحرف لاسقط ذلك عن العبد القاتل لانه مساو له في الحرمة لان
المسقط في القصاص انما هو لمن في القاتل لالمن في القاتل قال الله عز وجل الحر بالحر والعبد
بالعبد (مسئلة) ولو قتل حر عابد وحرفا فمما يقتلان بل ان الحر مساو للقتول والعبد ادون رتبة
من الحر في قتل بالحر ولا يقتل الحر به على ما تقدم

✽ ما جاء في دية الخطأ في القتل ✽

ص ✽ يعني عن مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار أن رجلا من بني سعد
ابن ليث أجرى فرسا على أصبع رجل من جهينة فزنا منها فأتى فقال عمر بن الخطاب للذي ادعى
عليه أنه قتل بالحر فحسب عليه ما مات منها فأبوا وتخرجوا وقال الآخر بن أخطفون أنتم فأبوا ففرض
عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين ✽ قال مالك وليس العمل على هذا ✽ ش قوله أن
رجلا سعديا طوى فرسه على أصبع رجل من جهينة فزنا منها يد زنا ما الدم وزنا بد فأتى
الجهني فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه السعديين أن يحلفوا امامات منها على ما تقدم من القسامة
الآن عمر رأى أن يبدأ المذنب عليهم بالإيمان وينهب مالك وغيره من العلماء أن يبدأ المذنبون
على ما تقدم في كتاب القسامة لأن ذلك مقتضى الحديث المرفوع وظاهره ولذلك قال مالك ليس
العمل على هذا برهان الذي يري هو ويفي به أن يبدأ المذنبون لأن جهنهم أظهر على ما تقدم
(فصل) ولما أبى المذنب عليهم والمذنبون من الإيمان وتخرجوا فاضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
بشطر الدية على السعديين بريدته أصحح بينهم على حدافه قضاء بما يوجد من جهنة ولا القضاة
يجب أن يكون من ردت عليه الجين فشكل قضى عليه وفي مسثلتنا انه اذا ردت الايمان على المذنب
عليهم فنكأوا فنه المأثر وايتان احداهما انهم محبسون حتى يحلفوا فان طال حبسهم خلوا
والرواية الثانية ان الدية تارة بهم بالنكول وأوحشفة الذي يقول يبدأ المذنب عليهم بايمان ولا يري
اليمين ويحتمل أن يكون قول مالك رحمه الله وليس العمل على هذا بريد ما تقدم من تيدئة المذنب
عليهم والقضاء بينهم بنصف الدية ان حل قوله ففرض عمر على السعديين بنصف الدية على أن ذلك حكم
قضى به بينهم من غير أن يعتبر في ذلك رضاهم والله أعلم وأحكم ص ✽ مالك أن ابن شهاب وسليمان
ابن يسار وربيعة بن عبد الرحمن كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة ✽ ش قوله أن ابن شهاب
وسليمان بن يسار وربيعة كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون
وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة وهو منهب مالك والشافعي وبه قال
الليث وعبد العزيز بن أبي سلمة وذهب أبو حنيفة إلى أن دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون
ابن لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة والقليل على ما نقله انه من
لا مدخل له في الزكاة كافر بكنهه مدخل في دية الخطأ كالغصان (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان دية
الجراح خطأ على هذا خمسة أضعاف مالك في المجموعة فان كان جراحه أقل من خمس من الأبل
كالأنملة كان له شرك في هذه الانسان الخمسة في الأنملة ثلاثة أبعرة وثلاث خمسة ثلث بعير من كل
سن يكون فيه شريكا قاله ابن الماجشون في المجموعة والموازية ص ✽ قال مالك الأمر المجتمع
عليه عندنا انه لا قود بين الصبيان وان عدم خطأ ما لم تجب عليهم الحدود ويلقوا الحطم وقل الصبي

✽ ما جاء في دية الخطأ

في القتل ✽

✽ حنفي يعني عن مالك

عن ابن شهاب عن عراك

ابن مالك وسليمان بن يسار

أن رجلا من بني سعد

ابن ليث أجرى فرسا على

أصبع رجل من جهينة

فزنا منها فأتى فقال عمر

ابن الخطاب للذي ادعى

عليه أنه قتل بالحر فحسب

عليه ما مات منها فأبوا

وتخرجوا وقال الآخر بن

أخطفون أنتم فأبوا ففرض

عمر بن الخطاب بشطر

الدية على السعديين ✽ قال

مالك وليس العمل على

هذا ✽ وحنفي عن مالك

أن ابن شهاب وسليمان

ابن يسار وربيعة بن

عبد الرحمن كانوا يقولون

دية الخطأ عشرون

بنت مخاض وعشرون

بنت لبون وعشرون ابن

لبون ذكر وعشرون

حقة وعشرون جذعة

✽ قال مالك الأمر المجتمع

عليه عندنا انه لا قود بين

الصبيان وأن عدم خطأ

ما لم تجب عليهم الحدود

ويلقوا الحطم وأن نسل

الصبي

لا يكون الاخطأ وذلك لو أن صييا وكيرا قتلوا رجلا حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية **ش** قوله رحمه الله لا فودين الصييا القود هو القصاص يريد ان عمدا الصي لا قصاص عليه فيه وقولهم عدم خطأ بريدان له في ذلك حكم الخطأ وقوله ما لم تجب عليهم الحدود يريد الحدود التي تجب على من فعل أسبابها من حد قذف ونرب بخر وزنا وقوله وان لم يلبغوا الحلم يريد الاحتلام وقد يصح ذلك أن يكون ذلك بمعنى واحد وفي الموازية ما جنى غلام لم يصحتم وصيته لم تحض من عمد فهو كخطأ وما كان بعد الحضي والاحتلام أقيد منها وان كان في ولاية فعلى هذا يكون معنى لم تجب عليهم الحدود ولم يلبغوا الحلم سواء ويجوز أن تجب عليهم الحدود بالانبات لانه أمر ظاهر وأما الاحتلام فهو مما يتفرع بمعرفة المحتلم فيحصل أن ينكره اذا جنى أو أتى بما يجيب عليه فيه حد ولذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يراعى فيمن يقتله من الرجال يوم قرظت وغيرهم الانبات لانه أمر ظاهر والاحتلام أمر غائب يمكن أن يبدعه وينكره من وجوه (مسئلة) وهذا حكم الصغير يعقل ويعرف ما يعمل وله قصد وأما الرضيع فلا شيء فيا أفسد كسر قاله ابن القاسم في الموازية يقول فلو قذف عينا رجل فوقه وقال تشكك الناس في هذا والكسر عندي أبين وقال ابن القاسم في الموازية ان كان الصي ابن سنة وقال عنه عيسى في العتينة ابن سنة ونصف ونحو ذلك فكسر لولوة وأتلف شيئا في ماله ان كان قسجني وينتهي اذا جرح وأما ابن سنة أشهر ونحوها لا يزجر وان زجر فلا شيء عليه (مسئلة) واذا سرق الصي الشيء فاستهلكه فقد قال أشهب عن مالك أشد ذلك أن يتبع به وما هو بالبين ومن الأمور ما لا يتبين أبدا وكذلك ما كان دون ثلث الدية من جراحاته وهذا اذا كان له مال فان لم يكن له مال فقد قال ابن نافع خودين عليه وقال ابن القاسم عن مالك هو في ذمته (مسئلة) واذا جنى الصي أديان كان يعقل ما يصنع قاله ابن القاسم ووجه ذلك انه فيهم الزجر والعقوبة والتعزير اعموا وضعا للردع والزجر والتعظيم كايؤدب على تعاليم القرآن وغير ذلك مما يلتزم به والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ولو قتل صغير وكبير حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية يريدان العقل كمالا كان خطأ كان مما تجب به الدية فلز كل واحد منهما نصف الدية لان الاعتبار في ذلك بعدد القتاتين وعلى حسب ذلك تكون الدية مقسومة على عواقلهم والله أعلم وأحكم **ص** قال مالك ومن قتل خطأ فاعلم عاقله مال لا فوديه وانما هو كغيره من ماله يقضى به دينه ويجوز فيه وصيته فان كان له مال تسكون الدية فقدر ثلثه ثم عفا عن دينه فذلك جائزه وان لم يكن له مال غير دينه جاز به من ذلك الثلث اذا عفا عنه وأوصى به **ش** وهذا على ما قال ابن الموض من قتل الخطأ احتلام الدية خاصة وهو العقل دون القصاص فاعلم ذلك مال حكمه حكم مال القاتل يقضى به دينه ويدخل فيه وصاياه وان كانت على الاطلاق قاله أشهب في الموازية واذا عفا القاتل عن القتال فاعلم ذلك بمنزلة أن يوصى به بذلك القدر من مال بعد موته فان كان ثلث ماله ودينه يصح دينه جاز عفو عنها وان لم يكن له مال غير الدية سقط عن عاقلة القاتل ثلثها وقال في الموازية يصح ما أهل الوصايا قال أشهب في الموازية هذا أصاب أهل الوصايا أخذوه في ثلاث سنين من العاقلة وأخذوا رثة ثلثها كذلك (مسئلة) واذا عفا القاتل عمدا فلا يخلو أن يكون قتل غيلة وغير غيلة فان كان قتل غيلة ففي المجموع من رواة ابن نافع عن مالك ليس له ذلك ووجه ذلك ان حكمه لازم وحد ثابت لا يجوز العفو عنه كالذي يقتله المحارب (مسئلة) فان كان على غير وجه الغيلة وعفا عن قاتله ففي المجموع من

لا يكون الاخطأ وذلك لو أن صييا وكيرا قتلوا رجلا حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية **ش** قال مالك ومن قتل خطأ فاعلم عاقله مال لا فوديه وانما هو كغيره من ماله يقضى به دينه ويجوز فيه وصيته فان كان له مال تسكون الدية فقدر ثلثه ثم عفا عن دينه فذلك جائزه وان لم يكن له مال غير دينه جاز به من ذلك الثلث اذا عفا عنه وأوصى به

ابن القاسم وبه قال المغيرة وروى عنه انه اذا انتقضت سنة حكم له بالدية وان لم يبرأ واختاره أشهب وذلك كل في الموازنة وجه القول الأول ما قدمناه من ان الحكم بذلك حكم غير مستقر ولان الاعتبار بالبرء دليل على انه ان يرى قبل الستة لم يعجل عقله وان لم يبرأ لم يبرأ لم يعجل عقله وكذلك بعد السنة وقد قال ابن المواز ما يقتضي ان القولين قول واحد فقال وانما معنى قول مالك يستأنى به سنة انه عنده ثلثي عليه سنة الا وقد انتهى لانه قال مع ذكر السنة فان انتهى الى ما عرف عقل وقال محمد لا يعقل جرح ولا يقتض من الابد البرء وروى ذلك عن الصديق والى هذا ذهب ابن وهب وابن عبد الحكم وجه القول الثاني ان السنة منتهى بتقريرها أمر الجرح فاما يرى أو تقرره على الله ثابتة فيجب ان يعقل لانه قد مضت عليه فصول السنة ولا يجوز ان يتزايد الا ان ذلك يغلب النفس وفي الغالب تقرره وفي تركه أكثر من ذلك ابطال الارش واضرار بالجنى عليه (فرع) فاذا عقل بانتضاء السنة فانتقضت السنة فانه يعقل مكانه ثم ان يرى فله ما أخذ وان زاد أمر الجرح أخذ الزيادة ان شاء والظالم أحق من حل عليه قاله أشهب (فرع) وماذا يعلم البرء قال المغيرة اذا قال أهل المعرفة قدرى فليعقل في الخطأ وقال ابن القاسم وأشب في العين تذهب فيسبل معها فتب السنوي كذلك ولم ينقص من بصر العين شيء فيها حكمه مقال ابن المواز اما مثل العين تدع والجراح التي تكون مثل هذا فتثبت على ذلك فتلك تعقل عند السنة وأما غير ذلك فلا تعقل الا بعد ذلك يريد ان من البرء ما ينتهي الى هل تستقر عليه والله أعلم وأحكم

(فصل) قوله وان كسر عظم من الانسان يداور رجل أو غيرهما خطأ فبرى وعاد له شئ فليس فيه عقل وان نقص أو كان فيه شئ ففيه من العقل بحسب ما تقتض وجه ذلك ان جناية الخطأ لا جرم وجد من فاعله ما يقتضى القصاص وانما عليه غرم ما تقتض فان عاد له شئ فله شئ فلا ريب في عقله قال في المزنة العنل أن تنقص اليد والرجل فلا تعدو لحالتها الأولى فينظر الى حالها اليوم كم نقص من حالها الأولى فان كان ثلثا فله ثلث الدية وان كان أقل أو أكثر فبحسب ذلك

(فصل) وقوله وان كان ذلك العظم مما فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى في حساب ما فرض فيه وما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فانه يجتهد فيه يريد ان كان اليد أو الرجل الذي فيه نصف الدية كان فيه بقدر ما نقصه العنل على ما قال وان لم يكن فيه عقل مسمى اجتهد الحاكم في ذلك يريد ان يمثل أعضاء الجسد مثل ضلع أو رفة فلهذه ليس فيها عقل مسمى فان عادت لميتها فلا شيء في ذلك وان برئت على نقص اجتهد الحاكم في ذلك

(فصل) وقوله الا الجائفة فان فيها ثلث النفس يريد ان ثلث دية الانسان مقدرة وذلك لفرورها وخطرها وصرفها وانها ان برئت فانتابتها تأل على غير شين فيجعل فيها ثلث الدية تعمرزا للدماء ورد عاتها والله أعلم

(فصل) وقول مالك وليس في منقله الجسد عقل وهي مثل موخته يريد ان ثلث على سلامة فلا شيء فيها لقله خطرها وأمان قلته الرأس فيها العقل لفرورها وكذلك الموضحة والله أعلم وأحكم ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا ان الطبيب اذا ختن فقطع الحشفة ان عليه العقل وان ذلك من الخطأ الذي يحمله العاقلة وان كل ما خطأ به الطبيب أو تعدى اذا لم يمتد ذلك فيه العقل ش وهذا على ما قال وذلك ان الطبيب والحجام والختان والبطار من من فعلهم أحد فلا يخافوا ان يفعلوا الفعل المهور في ذلك ويتجاوزوه فان فعلوا المهور فقد قال ابن القاسم في

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الطبيب اذا ختن فقطع الحشفة ان عليه العقل وان ذلك من الخطأ الذي يحمله العاقلة وان كل ما خطأ به الطبيب أو تعدى اذا لم يمتد ذلك فيه العقل

الجموعة لأضبان على أحد منهم أن لم يخالف وكذلك سئل الكتاب والصنعة أن ضرب الصبي للتأديب
الضرب المعتاد فلاضبان عليه ووجه ذلك أنه مأثور بمثل هذا وما ذور له فيه فلم يكن عليه ضمان
(مسئلة) وإن جاوز المعتاد مثل أن يقطع الخاتن الخشفة أو يضرب المعلم لغيره بدمياً ويجاوز في
الأدب ثلث مال في الجموعة والجماع يقطع خشفة صغير أو كبير أو يؤمر بقطع يد في قصاص فيقطع
غيره أو أزداد في القصاص على الواجب فإنه من الخطأ ما كان دون الثلث في ماله وما بلغ الثلث فعلى
عاقلته سوا، عمل ذلك باجراً أو غير باجراً قال عيسى بن دينار في المزنة في الطبيب يخنق فيقطع الخشفة
سواء غرم من نفسه أو لم يضر ووجه ذلك أنه متعمد في فعل مأذون فيه لم يعلم تعمده فكان له حكم الخطأ
(مسئلة) ومن وطئ امرأته فاقضها فاجر وحكومته في ماله أن قصر عن الثلث فإن بلغ الثلث
فعلى عاقلته رواد بن المواز عن ابن القاسم ووجه ذلك أنه من باب التعبد في فعل مأذون فيه لكنه
بلغ منه فوق الجباح فحرم أمره عليها فكان له حكم الخطأ ولو فصل هذا باجنية كان في ماله وإن جاوز
الثلث مع صدق المثل والحد ووجه ذلك أنه لما كان زنى كان فصلاً غير مأذون فيه فكان أرش ذلك
في ماله لأنه من باب العمد قال ابن القاسم ولو أذهب عذرة باعراً أباً أصبح ثم طلقها فطبعه فقدر ما شأنا
عند الأزد واج في المأوا جالها مع نصف الصداق ووجه ذلك أن تناول ذلك أباً أصبح غير مأذون فيه
فكان كالجرح فعليه ما شأنا به ولم يجب عليه بذلك قيمة الصداق ولأنه ليس بوطء والله أعلم وأحكم
(مسئلة) وأما ما يسيقه الطبيب من الدواء فهو من شر به فإن كان ممن له علم بذلك فلا شيء عليه
وإن كان لا علم له وقدر غرم من نفسه فقد قال عيسى لا غرم عليه والدية على عاقلته وإن شربى أو أصبغ عن
ابن القاسم في مسلم وأنصراني يسقي مسدا دواء فأت فلا شيء عليه الآن بقرانه سقاء شيئاً ليقبله به
وروى أشهب عن مالك فحين سقاء طبيب دواء فأت فتمسقى أم قبله فأت لا يضمن ولو تقدم اليهم
الامام وضغنوا كان حسناً وقال ابن القاسم في الجموعة يتقدم اليهم الامام في قطع العرق وشبهه من
الأشياء المخوفة أن لا تقدموا على شيء من ذلك إلا بدنه وأماناً كان معروفاً بالعلاج فلا شيء عليه فذهب
عيسى إلى أن من غرم من نفسه ولا علمه فالدية على عاقلته وإذا مالاً وابن القاسم أن الأمر فحين هذه
حاله التقدم اليهم والاعذار اليهم أن لا يقدموا على شيء من ذلك وإنه ان جرى منهم شيء ضمنوه وصفة
التقدم اليهم فبارواه أشهب عن مالك أن يقال لهم يا طبيب سقي أحداً أو طبه فأت ضمنه وروى
ابن نافع عن مالك ليسندهم ويقول من داوى رجلاً فأت فعليه دية وأرى ذلك عليهم إذا أنفروا
واعتبر ابن نافع في روايته عن مالك أن يكون موته بالقر من علاج فقال ذلك مثل أن يسقي حصياً
فهو موت مكافئاً سم أو يقطع عرقاً فلا يزال يسبل دمه حتى يموت وأماناً يعالج المرضى فخير من
يعيش ومنهم من يموت فليس من ذلك ولو سقي رجل جارية بها برشاً فأت من ساعتها فبل هذا
الاسم ولا يضمنوا قبل التقدم اليهم فاعتبر ابن مري بن أمر بن ولعله أراد أن هذا الوجه الذي يعلم به
أنه مات من فعله وأما إذا أراح شيء ذلك واختلف حاله بزيادة ونقصان فهذا لا يضمن له من فعله والله
أعلم وأحكم

ما جاء في عقل المرأة

ص مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب أنه كان يقول تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية أبصعها
كأصبعه وسها كسها وموضعها كوضعها ومنقلتها كمنقلتها * مالك عن ابن شهاب وبلغه عن

ما جاء في عقل المرأة *
وحدثني يحيى عن
مالك عن يحيى بن سعيد
ابن المسيب أنه كان يقول
تعاقل المرأة أرجل إلى
ثلث الدية أبصعها كصبعه
وسها كسها وموضعها
كوضعها ومنقلتها كمنقلتها
* وحدثني عن مالك عن
ابن شهاب وبلغه عن

عروة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل * قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموصضة والمنقلة ومادون المأومة والجائفة وأشباههما بما يكون فيه ثلث الدية فصاعدا فإذا بلغت ذلك كان عقلاها في ذلك على النصف من عقل الرجل * ثم قوله رضى الله عنه تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية أصعبها كأصبعه يريد أن مادون ثلث الدية عقلاها فيه كعقل الرجل وهو معنى معاقلتها له حتى إذا بلغت في عقل ما جنى عليها ثلث الدية كان عقلاها نصف عقل الرجل وهذا قال من ذكره مالك الثابعين وهو قول زيد بن ثابت وابن عباس وماروى عن ابن مسعود وسواهما في الموصضة واختلف عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضى الله عنهما فروى عنهما بإسناد ضعيف أنها على دية الرجل في القليل والكثير وبه قال أبو حنيفة والشافعي وروى عنهما مثل قولنا والدليل على ما نقوله أن هذا اتفاق موجه أقبل من ثلث الدية فساوت فيه المرأة الرجل أصل ذلك عقل الجنين وإنما اعتبر في ذلك الثلث لأنه أحد في الشرع بين القليل والكثير ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير جمعت هذان كلام ابن المواز وأبو بكر بن الجهم والقاضي أبو محمد

(فصل) وقوله أصعبها كأصبعه وسنها كسنته وموصختها كوصختها ومنقلتها كمنقلتها يريد أن عقل هذه كلها دون الثلث فثلث ساوت فيه الرجل وثلث قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموصضة والمنقلة ومادون المأومة والجائفة ومما أشبههما بما يكون فيه ثلث الدية أكثر فإذا بلغت ذلك كان عقلاها نصف عقل الرجل يريد أن لها في الجائفة والمأومة ثلث دية الرجل (مسألة) فلو قطع لها ثلاثة أصابع من كف ففها ثلاثون من الأبل لأن في كل أصبع عشرة كالرجل قاله مالك ولو قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أتملة لكان فيها أحد وثلاثون بعيرا وثلث بعير كالرجل ولو قطع لها ثلاثة أصابع وأتملة عادت إلى ثلثها فكان لها ستة عشر بعيرا وثلث بعير ثلث ديتها ولو قطع لها أربعة أصابع لكان لها عشر وثلث بعير وفي هذا قال البيهقي لسعيد بن المسيب كلما غطمت مصيبتها نقصت منفعتها فقال أعراق أنت أنها السنة يحتمل أن ير بد بذلك أنه مدني وهذا مما أجمع عليه أهل المدينة ولعله أراد بقوله أنها السنة ير بدسنة أهل المدينة ويحتمل أنه أن كان ير بد بذلك أنه أن كان عنده في ذلك أو اعتمد عليه ونسب السنة إليه (مسألة) وإذا قطع لها من يد واحدة أربع أصابع فلا يخالو أن يكون ذلك في ضرب واحد أو ما هو في حكمها من التتابع والتقارب أو يكون ذلك من فعل بعد فعل فإن كان في ضرب واحد أو ما هو في حكمها ففها عشرون من الأبل وإن كان قطع ثلاثة أصابع في ضربة أو ضربات ففها ثلاثون فإن قطع بعد ذلك أصابع من تلك الكف أضيفت إلى ما تقدم وكان فيها خمس لأن الكف الواحد يضفى بعضها إلى بعض وقال عبد العزيز بن أبي سلمة ففها عشرون من الأبل إذا أفردت بالقطع ولا يضفى إلى ما تقدم كالأسنان ووجه ما قاله مالك أن عمل الجناية محل واحد ومعنى ذلك أن اليد فيها خمس أصابع ويقطعها يكمل أرش اليد وإذا قطع منها واحد لم يمتد كانت اليد ناقصة بنقصها فلا يضاف بعض أصابع اليد إلى بعض وأما المنقلة فإن جنى عليها أخذت أرشها فقرأت ثم جنى عليها منقلتها في ذلك الموضع فلها مثل ما للرجل لأن المنقلة الأولى غير مؤثرة في الثانية وكذلك الأسنان إذا زالت لم يمتد من ذلك أرش عملها بخلاف اليد (مسألة) وإن قطع ثلاثة أصابع من كف ثم قطع أصبعاً أو أصبعين أو ثلاثة من الكف الثانية ففها أيضاً ثلاثون في كل أصبع

عروة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل * قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموصضة والمنقلة ومادون المأومة والجائفة وأشباههما بما يكون فيه ثلث الدية فصاعدا فإذا بلغت ذلك كان عقلاها في ذلك على النصف من عقل الرجل * ثم قوله رضى الله عنه تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية أصعبها كأصبعه يريد أن مادون ثلث الدية عقلاها فيه كعقل الرجل وهو معنى معاقلتها له حتى إذا بلغت في عقل ما جنى عليها ثلث الدية كان عقلاها نصف عقل الرجل وهذا قال من ذكره مالك الثابعين وهو قول زيد بن ثابت وابن عباس وماروى عن ابن مسعود وسواهما في الموصضة واختلف عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضى الله عنهما فروى عنهما بإسناد ضعيف أنها على دية الرجل في القليل والكثير وبه قال أبو حنيفة والشافعي وروى عنهما مثل قولنا والدليل على ما نقوله أن هذا اتفاق موجه أقبل من ثلث الدية فساوت فيه المرأة الرجل أصل ذلك عقل الجنين وإنما اعتبر في ذلك الثلث لأنه أحد في الشرع بين القليل والكثير ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير جمعت هذان كلام ابن المواز وأبو بكر بن الجهم والقاضي أبو محمد

• وحدثني عن مالك أنه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة (٧٩) . أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه

عقل ذلك الجرح ولا جرح منه • قال مالك وانما ذلك في الخطأ أن يضرب الرجل امرأته فميمها من ضربها لم يمتد بخيرها بسوط فيقتلها عنها ويحرق ذلك • قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولدين غير عصبتها ولا قومها فلس على زوجها اذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنباتها شي ولا على ولدا اذا كانوا من غير قومها ولا على اخوتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها فؤلا • أحق بميراثها والعصبة عليهم تنزيمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم وكذلك مولى المرأة ميراثهم ولله المرأة وان كانوا من غير قبيلتها وعسل جنبته المولى على قبيلتها

• عقل الجنين •

• حلتني بحيي عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة

﴿ عقل الجنين ﴾

ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي ذر يرفأه امرأتين من
قبيل رمت احدا مما الاخرى فطرحته جنبها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرقة عبدا
وليده * مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين
يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لشر بلا كل ولا نطق
ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ندان أخوان الكهان * ثم
عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه
كفأ غرم ما لشر ولا كل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ندان أخوان الكهان

قوله ان امرأتهم هنبل رمت الاخرى قال في المواز به سواء كما ارى أو الضرب عمدا أو خطأ وقوله فطهرت جنتها فقضى في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبدأو وليدة الجنين المذكور ما ألقته المرأة بما يعرف انه ولد لقال ابن المواز وان لم يكن مخلقا قال داود بن جعفر عن مالك اذا سقط منها ولده منصفه كالأب أو عظميا كان فيه الروح اذا علم ان ولد لقال عيسى قال ابن القاسم مثله عن مالك وقال مالك في المجموعة ولم يثبت من خلفه عين ولا أصبح ولا غير ذلك فاذا علم النساء انه ولد في نفسه الغرة وتنقض به العدة وتكون به الامه أم ولد (مسئلة) وسواء كان الجنين ذكرا أو أنثى قاله مالك في المجموعة وقاله الشيخ أبو اسحق ووجه ذلك انه ما يستهل صار خافاه كأنه عضو من أمه فأنما فيه عشر دينها فان كانوا أو أمين فأكثر ففي التبتية من سباع أشهب فيها غرطان وقاله الشيخ أبو القاسم في تفريعه ورواه ابن نافع عن مالك في المجموعة ووجه ذلك ان كل واحد منهما جنين لو انفرد ولو جبت فيه الغرة فكذلك اذا كان معه غيره

(فصل) وقوله فقضى في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة الغرة اسم وانع على الانسان ذكرا كان أو أنثى وقال مالك في المجموعة الغرة عبدأو وليدة وهو ظاهر لفظ الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة وبين أن تلك الغرة يجرى فيها عبد أو وليدة ولا يختص بأحدهما وكان يحتمل لفظ الحديث الشك من الراوي بان يكون قد حفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة وانه يشك في تلك الغرة هل هو عبدأو وليدة والتأويل الاول أظهر وبفسره مالك وذلك ان كل آدمي يجب بقتل آدمي فانه لا يختص بالذكر ولا بالانثى كالرقبة (مسئلة) قال مالك في المجموعة الغرة من الجنان أحباب إلى من السودان الان يلقوا فن أوسط السودان ووجه ذلك ان الجنان أفضل أنواع ارقيق والدية واجبة في مال الجناني فلم يكن له أن يأتي بأدونه ان يعدد فيكون عليه أن يأتي بالوسط من السودان وذلك ما تنقض قيمته عن المقدار الذي يأتي بعده هذا ان شاء الله تعالى (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالغرة مورثة على كتاب الله عز وجل وبه قال ابن شهاب قال ابن حبيب وهذا أخذ أصحاب مالك ابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن الماجشون ومطرف وابن عبد الحكم وأصبح وهي رواية ابن القاسم ومطرف عن مالك وبه قال ابن أبي حازم وقال ربيعة هي اللام خاصة وقال ابن هرمز هي للابوين فان لم يكن إلا أحدهما فهي له وقال مالك بذلك مرة ثم رجع الى قول ابن شهاب ويقول ابن هرمز قال المغيرة ووجه القول الاول انه دية فكانت مورثة على كتاب الله تعالى كسائر الديات

(فصل) وقوله قضى في الجنين يقتل في بطن أمه ير بدانها لم تلقه الامتثاله فقضى فيه بالغرة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم من لا شر وبلا كل ولا ظن ولا استهل ومثل ذلك بطل ويرى باطل فاعترض على نص النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم عليه ولعله ظن ان ما أورده علما يجوز تخفيفه بما ظهر من حال الجنين واعتقد ان حكم النبي صلى الله عليه وسلم انما خرج على انه ظن ان الجنين خرج حيا فانكر النبي صلى الله عليه وسلم بان قال انما هذا من اخوان الكهان يريد والله أعلم انه لا علم عنده الا ما ورده من الاسجاع التي يستعملها الكهان على وجه اللباس على الناس أو الخو به عليهم وقال عيسى بن دينار لا علم لي بذلك وقال محمد بن عيسى شبه بالكاهن في سبعة وغيره مالك وبرهانه ليس بقول شاعر أو فخر الحكم عليه على ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم وجو الحق فانه ما ينطق عن الهوى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه كان يقول الغرة تقوم بمخصمين دينارا أو ستة

• وحدثنى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول الغرة تقوم بمخصمين دينارا أو ستة

درهم ودية المرأة الحرة المسلة خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم **قال مالك** ير بدجنين الحرة عشر دينها والعشر خسون ديناراً أو ستة دراهم **ش** قوله ان القرعة تقوم خسين ديناراً ير بدعي أهل الذهب أو ستة دراهم ير بدعي أهل الورق ولم يذكر الأبل في حكم أهل الأبل قال ابن المواز وعلى أهل الأبل خمس فراض بنت غاض وبنت لبون وابن لبون ذكر وحقوق جذعة وقلة ربيعة ولم يلفغان عن مالك في ذلك شيء وقف عن ابن القاسم وقال لا يدخل للأبل فيها وإن كان من أهل الأبل وقال أصحابه بالأبل وقال أصبغ ولا أحسبه إلا وقد قاله ابن القاسم أيضاً وروى عنه أبو زيد أنه قاله وقال أشهب لا يؤخذ من أهل البادية فيها إلا الأبل وجه قول ابن القاسم بنى الاعتبار بالأبل ابن الدنانير والدرهم هي قيم المتلفات فلذلك قومت بها القرعة والأبل ليست بقيمة المتلفات فلذلك لم تعتبر بها القرعة ولذلك كان أصل اليد الأبل لكهارت إلى العين وما كان أصله العين لا يراد إلى الأبل ولموارد الشرع في دية الجنين بالقرعة واحتج إلى تعدد ما قدرت بما يقع به التزويم وهو العين دون ما يقع به التزويم ووجه قول أشهب ان الأبل أصل في الدية فاعتبر به في دية الجنين كالورق والذهب (مسئلة) قال مالك في القرعة قيمة وليست كالتجميع عليها وإذا بذل غرة قيمتها خسون ديناراً أو ستة دراهم قبلت منه وإن كان لم يؤخذ إلا نيشاء أو حله ير بدان هذا التزويم إنما هو بضرب من الاجتهاد والألفاظ القرعة لم تطلق وهو حق لازم وحقوق الآدميين مقدرة فاعلم ان هذا التقدير فيها هو الذي يجزى من هي عليه ذلك إلا ان ير بد فيها حق من بذلته إلا ان يجاوز واقعة علم وأحكم وقال عيسى القائل خبر بين ان يعطى غرة عبداً أو ولده قيمتها خسون ديناراً أو ستة دراهم وبين ان يعطيه الدنانير والدرهم **ص** **قال مالك** ولم يسمع أحداً يخالف في أن الجنين لا يكون فيه القرعة حتى يرابل بطن أمه ويسقط من بطنها ميتاً **ش** وهذا على ما قاله ان الجنين لا تثبت فيه القرعة حتى يرابل بطن أمه وهي حية فان ماتت ثم خرج الجنين فالدية عليه مالك ووجه رأي أصحابه أنه لا شيء فيه وإنما يجب في أمه الدية خاصة وحكى الشيخ أبو إسحق قال ابن شهاب يجب فيه القرعة وبما قال أشهب والشافعي والدليل على ما نقوله ان هذا حكم يتبع فيه أمه فلا حكم له كالأزكاة وأيضاً فان تلفت بعد موتها فلا دية فيه ووجه قول أشهب ان هذا جنين فارق أمه ميتاً فلو كانت فيه الدية ولوتلف بعد موتها فلا دية فيه ووجه قول أشهب ان هذا جنين فارق أمه ميتاً فلو كانت فيه القرعة كما لو فارقتها قبل أن يموت (فرع) فإذا قلنا انه لا يجب بميتي إذا خرج بعد موتها فإذا خرج بعضه ثم ماتت فقد قال الشيخ أبو إسحق لا شيء فيه وقال بعض أصحابنا فيه القرعة ووجه القول الأول انه لم يمارقها إلا بعد موتها فلم يكن فيه شيء ووجه القول الثاني بمقتضى ان يكون مينا على قول أشهب ويحتمل أن يكون مينا على قول مالك إلا أنه رأى ابتداءه وجهه دون تمامه واقعة وأحكم **ص** **قال مالك** وسعت ان إذا خرج الجنين من بطن أمه حياً ثم مات ان فيه الدية كاملة **ش** وقوله انه إذا خرج الجنين حياً ففيه الدية كاملة ير بدان له بجزءه حياً حكم نفسه فيجب به من الدية ما يجب بالحى الكبير وحديث يفرق بين ذكره وأنتاه في الذكراً من الأبل أو ألف دينار وأنتاه عشر ألف درهم ودية الأنثى نصف ذلك إلا انه ان كان الضرب خطأ ففيه الدية على العاقبة بعد القسامة قاله مالك وابن القاسم قال ابن القاسم ممن ضرب ثم عاش وقال أشهب ان كان استعمل حين مات مكانه فلا قسامة فيه وإن كان حياً ثم مات ففيه القسامة (مسئلة) ان كان الضرب عبداً فالشهور من قول مالك ان لا قود فيه قال أشهب عمده كالحط لأن موته بضرب غيره وقال ابن القاسم في

درهم ودية المرأة الحرة
المسلة خمسمائة دينار أو
سنة آلاف درهم **قال**
مالك فدية جنين الحرة
عشر دينها والعشر خسون
ديناراً أو ستة دراهم
قال مالك ولم يسمع أحداً
يخالف في أن الجنين
لا يكون فيه القرعة حتى
يرابل بطن أمه ويسقط
من بطنها ميتاً **قال مالك**
وسعت انه اذا خرج
الجنين من بطن أمه حياً
ثم مات أن فيه الدية كاملة

المجموعة وغيره ما اذا تصد الجنين بضرب البطن أو الظهر أو موضع يرى أنه يصيب به ففيه القود بقسامة فلما اذا ضرب برأسها أو يدها أو رجلها ففيه الدية قسامة ووجه قول أشهب ما احتج به من أنه غير قاصد إلى قتله كمن رمى بندقلة انسان فأصاب غيره ممن لم يردده فان فيه الدية ووجه قول ابن القاسم أنه قاصد إلى قتله حين فصل بالضرب موضعاً يصل فيه الضرب اليه ولا يصدق أنه لم يردده والله أعلم وأحكم (فرع) فإذا قلنا أنه يجب به الدية فقد قال أشهب الدية على عاقلة وقال ابن القاسم دية هذا الجنين الذي ضرب برأس أمه عمداً في مال الضارب قاله مالك ووجه القول الأول أنه قتل حر لا يجب به القصاص بوجه فكانت الدية على العاقلة كالحطأ ووجه القول الثاني أنه قتل عمداً فكانت الدية في ماله كمال قصد ضربه ص ش وهذا على ما قاله لأحياة الجنين الإباستلال فإذا خرج من بطن أمه فاستل ثم مات ففيه الدية كاملة ش وهذا على ما قاله لأحياة الجنين الإباستلال وهو الصياح والإستلال ورفع الصوت قاله أشهب عن مالك في العتية وفي الموازية الإباستلال الذي ذكر في الجنين هو البكاء والصراخ ومعنى ذلك متقارب فإذا صاح وجب حكم الحياة ولم يكن تبعا لغيره فعلى عليه ورث وورث وأمال للعطاس فقال مالك لا يكون استلالاً وقال ابن وهب هو استلال قاله عنه الشيخ أبو اسحق وكذلك الرضاع والتصرُّك ولو بالآ وأحدث لم يكن له حياة لأن هذا من استرخاء المرسل وليس بحياة قال وقد قال بعض أصحابنا هو حياة ووجه قول مالك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ص ش قال مالك وزى إن في جنين الأمه عشرين أمه ش وهذا كقالب إذا كان ابنها من غير سبها فإذا كان ابنها من سبها حكمه حكم ولد الحرة قاله ابن القاسم وابن نافع عن مالك في المجموعة قال أشهب لأنه حر ولو اعتق رجل ما في بطن أمته من غيره فألقته جنيماً ميتاً كان فيه عشرين أمه لأنه لا يتعلق به العتق إلا بعد أن يولد حياً ولو ألقته حياً ثم مات لكانت فيه دية الحر لأن الحرية تنبت فيه وقوله في الأصل عشرين أمه ير يدقها فان عنه ابن نافع في المجموعة عزادت على العرة أو قصر عنها قال مالك كان أبو هريرة وأبو عبد الله أعلم وبه قال ابن المواز وأبو الزناد ويعني بن سعيد وربيعة وفي الموازية من رواية أصبغ عن ابن وهب في جنين الأمهات قصها جنين ووجه قول مالك أنه حر فوجب أن يودي بعشر ما تودي أمه بكنتين الحرة ووجه قول ابن وهب أنه تبع للإمام لم يفرقها وكعضون أعضاءها فوجب أن يلزم الجاني ما نقصها لأنها أمه ومن جنى عليها فطبع ما نقصها وهذا ان مات قبل أن يستل صار خائفاً من مات بعد أن يستل صار خائفاً من سبها فقتل بنفسه ان كان حر أفدية حر وان كان عبد أفدية عبد فقد قال مالك ففيه قيمته قال ابن القاسم في العتية على قدر الرجا والخوف ص ش قال مالك وإذا قتلت المرأة رجلاً وأمرأة عمداً والتي قتلت حامل لم يقدح حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عمداً أو خطأ فليس على من قتلها في جنينها شيء فان قتلت عمداً قتل الذي قتلها وليس في جنينها دية ش وهذا على ما قاله ابن الحامل إذا قتلت عمداً لم ينقص منها حتى تضع لان حملها حق وحرمة وان عجل قتلها مات بموتها ولا يلزمه شيء لقوله تعالى ولا تز رازرة وزر أخرى

(فصل) وقوله من قتل امرأة فليس في جنينها شيء يردان بقي في بطنها ولم يخرج حياً ولا ميتاً قبل موتها لأنها اذا ماتت ومات قبل أن يفرقها فاما مدعو من أعضاءها فليس فيه شيء الا وقد وجب من دينها وبالله التوفيق ص ش وسئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية بطرح فقال أرى ان فيه عشرين أمه ش وهذا على ما قاله ان هذا حكم دية اليهودية والنصرانية الحرة اذا كان ابنها

قال مالك ولا حياة لجنين الإباستلال فإذا خرج من بطن أمه فاستل ثم مات ففيه الدية كاملة ش قال مالك وزى ان في جنين الأمه عشرين أمه قال مالك وإذا قتلت المرأة رجلاً وأمرأة عمداً والتي قتلت حامل لم يقدح منها حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عمداً أو خطأ فليس على من قتلها في جنينها شيء فان قتلت عمداً قتل الذي قتلها وليس في جنينها دية قال يعنى سئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية بطرح فقال أرى ان فيه عشرين أمه

صحیح فقد قال أشهب في الموازي متفقاً عنه اليافعة وتؤخذ بدينه عنه الثانية وبه قال عطاء وربيعة
وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ليس له الآن تنقأ عنه بيعته رواه عنهما ابن الموازي وروى ابن
سحنون عنهما التغيير بين ذلك وبين أخذ الدية (مسئلة) فأما عن فقهاء الصحيحين الأئمة فإن
الأئمة باختلافهم بين القود وأخذ بدينه عنه قاله ابن المسيب وغيره من فقهاء المدينة وقال ابن الموازي
وهو قول مالك وجيع أصحابه لم يختلفوا فيه وذكر أبو بكر الأبهري رواية شاذة أن مالكاً
اختلف قوله فيه فقال ليس له إداد القود قال ابن القاسم وأشهب أن الجاني صحيح العينين أو صحيح
العين التي مثلها للأعور ص **ف** مالك أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة وأن في اللسان
الدية كاملة وإن في الأذنين إذا ذهب معهما الدية كاملة أصطلعتا أو لم تصطلعا وفي ذكر الرجل
الدية كاملة وفي الأثنين الدية كاملة **س** قوله أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة
يريد عن يمينه وشماله وأنه وبه ورجله وأنتيه قال الشيخ أبو إسحاق قطعاً أو شتلاً أو رضاحتي
زالتا **و** قال مالك من رواية ابن القاسم عنه في المجموعة والموازي في الأثنين الدية كاملة قطعاً
الذكر في مرة واحدة أو تقارب قطعاً ما ساء قطع الذكر قبل الأثنين أو بعدهما قال عبد الملك
روى مطرف وابن الماجشون عن مالك أن قطع الذكر أو لا أو أحراً في الآخر حكومة وقال ابن
حبيب أن قطعاً بعد الذكر فلا دية فیهما وفي الذكر الدية قطع قلبهما أو بعدهما وإن قطعاً معافيهما
دينان كان القطع من فوق أو أسفل هذا الذي ذكره ابن حبيب وروى أبو الفرج عن عبد الملك
أنه خالف في ذلك ما لا قال إيهما قطع قبل صاحبه في الثانية حكومة وقال أبو بكر الأبهري أن
قول مالك اختلف فيه فقال مرة قلنا إن كان في مرة واحدة أو مرتين والدليل على ما تقدم من قول
مالك أن كل واحد منهما في دية كاملة فإذا كان قطعاً في حال واحدة أو ما يكون ذلك حكمه
ففيهما الدينان لأنه لم يثبت نقص في واحد منهما وإن تأخر ذلك حتى يثبت النقص في الآخر فحينئذ
يكون له حكم ما صار إليه (مسئلة) وفي ذكر الذي لا يأتى النساء دية كاملة وكذلك ذكر الشيخ
الكبير الذي ضعف عن النساء رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك **و** قال
مالك في الموازي ليس استرخاء ذكر الكبير بمزلة الجناية عليه وأمر ينزل به من السما وفي الموازي
والمجموعة قال أصحاب مالك عنه إن الأمر المجتمع عليه أنه ليس في ذكر الخصي قال في المجموعة
وهو عسيب قطعت خشفته إلا الاجتهاد وأما لو قطع أنثياه وبقي ذكره ففيه الدية كاملة (مسئلة)
وأما شرا المرأة فروى ابن حبيب ومطرف وابن الماجشون إذا سلحت يدي العظم أن فيها الدية
وهو أعظم مصيبة عليها من ذهاب يديها أو عينيها روى ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قضى في ذلك الدية

(فصل) وقوله وفي اللسان الدية كاملة قال ابن الموازي عن مالك إذا قطع منه ما منع الكلام وإن
قطع منه ما لا يمنع الكلام فقد قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة وفيه الاجتهاد وقال الشيخ
أبو إسحاق إن قطع منه ما منع الكلام أو عجز أو غن ففيه الدية **و** قال مالك أن قطع منه ما منع بعض
الكلام ففيه بقدر ما منع من كلامه ووجه ذلك أن المنفعة المقصودة من اللسان الكلام في جميعه
الدية وفي بعضه بعض الدية كالبحر والسمع قال ابن الموازي وأما الدية ففيه بقدر الكلام لا يقتدر
ما تنقص من اللسان (مسئلة) وكيف الاعتبار في ذلك لا ينظر إلى عدد الحروف لأن بعضها أثقل
من بعض ولكن باجتهاد وقال أشهب بقدر ما يرسخ في القلب أنه تنقص من ذلك قال يحيى بن

• وحدثنى يحيى بن
مالك أنه بلغه أن في كل
زوج من الإنسان الدية
كاملة وأب في اللسان الدية
كاملة وأن في الأذنين إذا
ذهب معهما الدية
كاملة أصطلعتا أو لم
تصطلعا وفي ذكر الرجل
الدية كاملة وفي الأثنين
الدية كاملة

يحيى عن ابن القاسم قال لعل بذهب بعضه فان الدبة تنسقط على ذلك بحسب الاجتهاد لانه منقعة
بمختلف الجوارح فان الدبة تنسقط على عددها دون منافها وقال اصبح انه على عدد حروف المعجم
تجزأ ثمانية وعشرين جزءاً فانقص من الحروف نقص من الدبة بقدره وهو قول مجاهد ووجهنا
القول بأن الدبة انما تختلف باختلاف أجزاء ما حيى عليه كالأسنان والأصابع

(فصل) وقوله وفي الأذنين اذا ذهب معهما الدبة اصطلمتا أو لم تصطلما وأما اذا لم يذهب معهما
فقد قال في المختصر ليس في اشراف الأذنين الاحكامه وكذلك في نكحهما وروى البغداديون
عن مالك في ذلك روايتين واحداهما التي تقدمت والثانية فيها الدبة وجه الرواية الأولى انه قضى
به أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولا نعلم مخالفا له من الصحابة ولا له ليس فيها منفعة مقصودة لان
المع يحصل مع عدمهما ولا لاجال ظاهرا لان العلمات تنسرها وجه الرواية الثانية ما احتج به ابن
المواز لان في الحديث في الكتاب الذي كـ لا ين حزم وفي الأذن خسون ومن جهة المعنى أن
فيهما جالا ظاهرا كالأنف وهو قول عمر بن عبد العزيز وأبي الزناد وغير واحد من العلماء وروى
الشيخ أبو إسماعيل فيهما قولين أحدهما حكومة والأخرى خمس عشرة فريضة المنفعة قال
وبالقول الأول أقول (مسألة) ولو ذهب المع والاذن بضر بواحدة فقد قال ابن القاسم في
ذلك دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم عندي يجب فيها دية حكومة أو ديتان على اختلاف
الروايتين ووجه ذلك ان الدية يبطئ مع ذهابها فمفومة في غير ما في يجب أن يتدخل ارشها
ص * قال مالك انه بلغه أن في دية المرأة الدية كاملة * قال مالك وأخف ذلك عندي الحاجبان
ونصيا الرجل * ش قوله رحمه الله انه بلغه أن في دية المرأة الدية كاملة معناه أن لها منة مقصودة
ورضاع الولد قال ابن القاسم اذا قطع الحلتين وأبطل مجرى اللبن ففيهما الدية وروى ابن حبيب
عن ابن الماجشون أن حذافا يوجب الدية فيهما ذهاب الحلتين قال أشهب في المجموع أن كان
أذهب منهما ما دوسد ادمه ردا ومناولتها الولد فيهما الدية وان كان على غير ذلك ففيهما ما بقدر
شبههما وأما نصيا الرجل فقال عيسى في المنية معنى قول مالك أن أخف ذلك عندي الحاجبان ونصيا
الرجل معناه أن الدية لا تتم في ذلك وانما فيها الاجتهاد ورواه يحيى عن ابن نافع (مسألة) وأما
ألبت المرأة فقد قال ابن القاسم وابن وعب فيها حكومة وقال أشهب الدية كاملة ص * قال
مالك الأمر عندنا أن الرجل اذا أصيب من أطرافه أكثر من دية فذلك له اذا أصيب يده ورجلاه
وعيناه فله ثلاث ديات * ش وهذا على ما قال ان من أصيب من أطرافه ما فيه ديات كثيرة وبقيت
نفسه فانه يأخذ دية كل شيء من ذلك وان بلغت ديات نفوس كثيرة فانه لا التماس له مع بقائه
النفس وانما تدخل كلها في دية النفس اذا تلفت النفس فيكون في ذلك كهدية واحدة ومن
ذلك أن في العينين دية وفي الشفتين دية وفي اللسان دية وفي اليدين دية وفي الصلب اذا كسرت
وفي العقل دية وفي الذكر دية وفي الأنثيين دية وفي الرجلين دية وفي الرجل تسع ديات غير مختلف
فيها نص * قال مالك في عين الأعور الصميمة اذا فقت خطأ أن فيها الدية كاملة * ش وهذا
على ما قال ان في عين الأعور الدية كاملة قال ابن مسعود وابن المواز أجمع أنها ابتاع في ذلك وقاله
أشهب في المجموع والموازية وقال العراقيون فيها نصف الدية كاحدى اليدين وهذا غير مثبته
لليدين لانه ليس بالعين الواحدة ما يضر بالعينين ولا يمل يد واحدة ما يمل يمين ولا يسرى
رجل واحدة يهبط رجلين قال وأما المع فیسأل منه فان كان يدمع بالأذن الواحدة كاليدين

* وحدثنى يحيى عن
مالك أنه بلغه أن في دية
المرأة الدية كاملة * قال
مالك وأخف ذلك عندي
الحاجبان ونصيا الرجل
* قال مالك الأمر عندنا
أن الرجل اذا أصيب
من أطرافه أكثر من دية
فذلك له اذا أصيب يده
ورجلاه وعيناه فله ثلاث
ديات * قال مالك في عين
الأعور الصميمة اذا
فقت خطأ أن فيها الدية
كاملة

بالأذنين فهو كاليد والبصر والافهوك اليد والرجل (مسئلة) ولو ضرب ضربه بأذنه ذهب نصف بصر إحدى عينيه ثم ضرب ضربه بأخرى أذهب الصعيحة فقد قال أشبه لنا اليد لأن الذي أتلف عليه ثلثا ما بقي من بصره قال ابن المواز عن ابن القاسم وعبد الملك إذا بقي من الأولى ثمن فليس له في الصحة النصف البتة فإذا لم يبق من أحدها ما نظر فما أتلف من الأخرى فبصائب ألف دينار سواء كانت الأولى أو الثانية والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت كان يقول في العين القائمة إذا طفت مائة دينار ﴾ وسئل مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الاجتهاد الآن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما تنقص من بصر العين ﴿ قال مالك الأمر عندنا في العين القائمة العوراء إذا طفت وفي اليد الشلاء إذا قطعت أنه ليس في ذلك الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى ﴾ ش قوله وفي العين القائمة إذا طفت مائة دينار العين القائمة هي التي قد بقيت صورتها وهي ميتة وأذهب بصرها فصمت أن يكون ذلك على معنى تقدير عقلها في الجملة ويحتمل أن يكون قال ذلك في عين معينة إذا أه اجتهادها إلى غرم هذا المقدار فيها وهذا الصواب فيها وفي الموازنة والجموعة عن مالك أن المجتمع عليه أنه سمع أن ليس في العين القائمة التي ذهب بصرها بقيت الاجتهاد وكذلك اليد الشلاء تقطع والأصابع ومعنى ذلك أن منافعها قد ذهبت وأما بقى من منافعها من الجلال فلذلك كان فيها الاجتهاد ولم تقدر عقلها لأن ذلك إنما يكون في عضو باقي المنافع أو بعضها والله أعلم وأحكم وروى ابن المواز عن مالك وكذلك الرجل العرج لم يبق فيها منفعة وقال في الشكاكين ابن وهب عن مالك وكذلك الذراع يقطع بعد ذهاب الكف قال ابن القاسم وكذلك الكف يقطع بعد ذهاب الأصابع قال في كتاب ابن المواز وليس في استرخاء اللسان أو الذكر من الكبير وضعف العين من كبر أو رمد أو الرجل من الكبر بمنزلة الجنابة عليها ولا بمنزلة ما ينزل بهما من الله تعالى لما كان من الكبر ثم أصيب العضو ففيه اليد كاملة وروى ابن المواز عن مالك في عين الكبير قد ضعفت أو يصيبها الشيء فينقص بصرها ولم يأخذها عقلا فلي من أصابها اليد كاملة فساوى بين ما ينقص من الجارية بمرض وكبر وقال أشهب في الموازنة من أصابه في رجله أمر من عرق يضرب أو يرمد بعينه فينقص بصرها ثم يصاب فأناله بحسب ما بقي منها كما لو أصابها بمنزل ذلك أحد من ساوى بين ما يصيبها من أمر الله تعالى وما يصيبها من الكبر فقد غلط لأن كل جارية لا بد أن تنقص من الكبر وأما المرض فقد يسلم منه كثير من الناس

(فصل) وقوله وأما شتر العين وحجاج العين فهو العظم المستدير حول العين ويقابل هو الأعلى الذي تحت الحاجب والجم أحجة وقد قال ابن المواز إن شح حاجبه فبرئ على عظم فيه حكمة إن سلعت العين وأما أن تنقص بذلك من بصره شيء فليس له إلا قدر دية ما تنقص من بصره يريد أن الحاجب وإن كان عضواً غير العين فإنه من آ لانه وتوابعه فإذا أصابه بضر بواحدة لم يؤثر في غير الحاجب اعتبر تأثيرها في الحاجب وإذا أثرت في البصر الذي هو مقصود العين سقط تأثيرها في الحاجب إذا كان فيه الاجتهاد ولم يكن فيه ارض مقدر فإذا لم يبلغ الموضحة فاعتما فيه الاجتهاد وإن كان فقار الفرب شينا فإن لم يؤثر في البصر ثبت حكم ذلك العين وإن أثرت في البصر بطل وكان تبعا

﴿ ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها ﴾
حدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت كان يقول في العين القائمة إذا طفت مائة دينار ﴿ قال يحيى وسئل مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الاجتهاد الآن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما تنقص من بصر العين ﴾ قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في العين القائمة العوراء إذا طفت وفي اليد الشلاء إذا قطعت أنه ليس في ذلك الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى ﴿ قال يحيى وسئل مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الاجتهاد الآن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما تنقص من بصر العين ﴾ قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في العين القائمة العوراء إذا طفت وفي اليد الشلاء إذا قطعت أنه ليس في ذلك الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى

لما نقص من البصر ولو كانت الشجة يجير بها أرش مقدر كاللوحفة في الحاجب لكان أرشها مع
دعما تنقص من البصر لأن أرش اللوحفة أمر ثابت بنفسه غني عن الاجتهاد فيمكن تبعا لغيره مما
لا يكون في ذلك العضو وذلك أن الحاجب عضو غير العين التي فيها البصر (مسئلة) وإذا كانت
العين قائمة أو فيها باض وقال ذهب بصرها أو قل ذلك في عينه فقد قال أشهب يقبل قوله ويشار إلى
عينه أو إلى العين التي يدعى ذلك فيها وإن لم يستدل على كذب حلف وأخذ ما ادعاه قال أشهب في
الموازنة إذا اختلف قوله بأمر بين لم يكن له شيء ووجهنا أنه لا طريق إلى معرفة صدقه البطل هنا
أو ما جرى من الضرب الذي مثله يحدث هنا يشهد له فإذا تبين كذب باختلاف قوله بطلت دعواه
والله أعلم وأحكم وقال ابن حبيب وأصعب ولو ضرب فادعى أن جماع النساء ذهب منه فإن لم يكن
أن يعتبر باختبره والاحلف وأخذ الدية فإن رجع إليها جاعة بقرب ذلك أو ببعد رد ما أخذ وكذلك
كل ما لا يفسد أن يعرف بالبينته مثل أن يدعى ذهاب كلامه أو رد معمر بقاء الجارحة فليعتبر بمحلف
ويأخذ الدية ثم إن رجع ذلك إليه رد ما أخذ وإن بعد قاله ابن الباسم

﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾

﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾

• وحسن يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد أنه

سمع سليمان بن يسار

يذكر أن اللوحفة في

الوجه مثل اللوحفة في

الأسنان نسيب الوجه

فيزداد في عقلها ما بينها

وبين عقل نصف اللوحفة

في الرأس فيكون فيها

خسة وسبعون ديناراً

ص • مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سليمان بن يسار يذكر أن اللوحفة في الوجه مثل اللوحفة في
الرأس الأذن نسيب الوجه فيزداد في عقلها ما بينها وبين عقل نصف اللوحفة في الرأس فيكون
بها خمس وسبعون ديناراً • ش قول سليمان أن اللوحفة في الوجه مثل اللوحفة في الرأس يدل
أن لها مثل حكمها يجب بكل واحدة منهما نصف عشر الدية وذلك أن معنى اللوحفة من جهة اللثة
مأوضوح عن العظم وأظهره بوصول الشجة إليه وقطع مادونه من لحم وجل وغير ذلك ما يستره وهذا
موجود من جهة اللثة في كل عضو من أعضاء الجسد لأن أرش اللوحفة التي قدره الشرع بنصف
عشر الدية سواء عظمت اللوحفة أو صغرت إنما يختص بموخة الرأس والوجه لأن العظم واحد
وهو ججمة الرأس قال ابن القاسم في الموازنة وكل ناحية من الرأس في اللوحفة وحده ذلك متبني
الجمجمة فإن أصاب أسفل منها فهو من العنق لا من اللوحفة فيه وقال أشهب كل ما لو نقتنه وصل إلى
الدماغ فهو من الرأس ووجه ذلك أن الخطر يعظم بوصول الجرح إلى ذلك العظم دون سائر عظام
الجسد فلذلك اختصت موخته بهذا الحكم فإذا أُلحق في الشرع اللوحفة فإما تنطلق على اللوحفة
التي ثبتت لها هذا الحكم ولا تكون إلا في الوجه والرأس لما تقدمناه وروى ابن وهب عن مالك في
الموازنة اللوحفة في الرأس والوجه من اللحي الأعلى وما فوقه وليس في الأنف ولا في اللحي
الأسفل موخعة وفيها الاجتهاد وقال ابن القاسم في اللوحفة (مسئلة) وهذا إذا رتب على
شئ لأنه عقل يختص بها لوصول الشجة إلى ذلك العظم فأما إذا رتب على شئ وهو قبيح الأثر فإنه
يزاد في موخعة الوجه والرأس بقدر ما شانه بالاجتهاد شأنه قليلاً وكثيراً وهذا قول مالك في الموازنة
وبه أخذ ابن القاسم قال ابن القاسم ولم يأخذ مالك بقول سليمان بن يسار يزداد في موخعة الوجه ما
بينها وبين نصف عقلها وقال مالك وماه من غير ما قاله وقال ابن نافع عن مالك لا يزداد فيها شيء إلا
أن يكون شيئاً منكر فيزداد في ذلك وقال أشهب لا يزداد لشئها شيء لأن فيها دية موخعة وجه قول
مالك أن الوجه يختص ببيع المنظر دون الرأس لأنه ظاهر ولهذا المعنى تأثير في العيل كالذي في سائر
الجسد وأما يختص عقل اللوحفة بالشجة ووصلها إلى عظم الدماغ فأما الشين فإما هو معنى أز يد

بعد ذلك فيجب ان يكون فيه الاجتهاد ووجه قول أشهب ما احتج به من ان دبة الموشحة مقدرة لاختلاف بصغرها ولا كبرها فلا تختلف بقرئتها كوخضة الرأس ص **قال مالك والامير عليه عندنا** ث في المنقلة خمس عشرة فريضة **قال والمنقلة التي يطير فراشها من العظم ولا يخرق الى الدماغ وهي تكون في الرأس في الوجه** ث **وقوله ان في المنقلة خمس عشرة فريضة** يريد خمس عشرة من الابل فاله فريضة معناها الواحد مما يجب به العقل من الابل ولا نعلم خلافا في ذلك وأما المنقلة فهي من الشجاج ما خرج منها عظم يكسر الشجعة ويبقى سائر العظم المشجوج وأقله أن يظهر فرائس العظم ورواؤه

(فصل) وقوله وهي تكون في الرأس والوجه يريد انها تقتصر بذلك العظم دون غيرها كالموخضة وان كانت المقلبة من جهة وضع اللقعة وجودة في غيرها من الاعضاء وأما الهائضة فهي التي تهشم العظم ولا يخرج شيء منه فان خرج شيء من العظم صارت منقلة ص **قال مالك الامير المجتمع عليه عندنا** المأمومة والجائفة ليس فيه ما فود **قال مالك والمأمومة ما خرق العظم الى الدماغ ولا تكون المأمومة الا في رأس وقد قال ابن شهاب ليس في المأمومة فود** **قال مالك وما يصل الى الدماغ اذا خرق العظم** ث **وقد ادى الى ما قال ابن المأمومة وهي التي يصل بها الى الدماغ قدر غرز ابرة فأكثر والجائفة وهي التي يصل بها الى الجوف مثل ذلك وليس في شيء منها فود** وهذا قال أكثر الفقهاء وهو المروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال ابن المواز أجمع الفقهاء على ذلك الا ربيعة والدليل على ما نقله ان معنى القصاص ان يحدث عليه مثل ما جنى ولما كان القالب من ختم الجناية أنها لا تتقفى على ما انتهت اليه في الجنى عليه بل تؤدى الى النفس لم يجز القصاص فيها لأن قصد القصاص قصدا الى اتلاف النفس (مسئلة) وقال المغيرة في المجموعة النصاص في كل جرح الا يجمع العلماء على أنه لا قصاص فيه كالمأومة والجائفة وكسر الفخذ ولا فود في كسر الصلب **قال ابن المواز** وأجمعنا على أنه لا قصاص في عظام العنق والخذ والصاب وشبه ذلك من المتالف **وقال ابن القاسم** عن مالك في المجموعة القود في اللسان ان كان يستطاع القود منه ولا يخاف وان كان مثله فلا فود فيه **وقال أشهب** أجمع العلماء أن لا فود في الخوف واللسان عندى مخوف فلا فود فيه **وقاله مالك** قال القاضي أبو محمد هو ذلك كله ببنى على امكان المائلة فان تأنت فيه ولم يعظم الخوف على النفس وجب القصاص وان عظم الخوف لم يجب القصاص وهذا على ضربين أحدهما

• قال مالك والأمر عندنا أن في المنقلة خمس عشرة فريضة **قال والمنقلة التي يطير فراشها من العظم ولا تخرق الى الدماغ وهي تكون في الرأس وفي الوجه** • **قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا** المأمومة والجائفة ليس فيها فود • **قال مالك والمأمومة ما خرق العظم الى الدماغ ولا تكون المأمومة الا في الرأس وقد قال ابن شهاب ليس في المأمومة فود** • **قال مالك وما يصل الى الدماغ اذا خرق العظم**

ملا يمكن فيه القصاص لما تقدمنا ان القالب منه الهلاك فلا يجب فيه القصاص من جرح كلاب يجب القتل والضرب الثاني ملا يمكن فيه القصاص لتعذر استيفاء المثل والعلم به والقدرة على الموصول اليه وذلك مثل جرح اللسان المذهب لبعض الكلام فقدر وى أشهب عن مالك في العتية فيمن عض لسان رجل فقطع منه مائة من الكلام شهرين ثم تكلم وتقص كذا **قال أحب الى أن لا فود فيه** لأنى أخاف أن يذهب من كلامه أكثر من ذلك وجميع الكلام ومن ضرب عين رجل فابيضت فقد قال ابن المواز عن ابن القاسم وأشباه لا فود في البياض **قال ابن المواز** ان كان أصابه بعضا أو غير ذلك فشجه موشحة فانه يستفاد له منه وان ابيضت بينه والافقها العقل وان كان أصابه بما لا فود فيه كالطمة أو الضرب ببعضا من غير ان تدعى فان انجسفت عينه أقبله من عنه فقط وان لم تنصف فليس له الا عقلا **وقال عبد الملك** في المجموعة لا فود في العين الا ان تصاب كلها فان أصيب بعضها قل أو كثر فلا فود فيه لأنه لا يوقضه على حد والسع لا فود في جميعه ولا

في بعضه اذا بقدر عليه وانما فيه العقل بحسب ما ذهب منه (مسئلة) ومن ضرب رجل فاقبل
 يده في الموازية والمجموعة قال ابن القاسم عن مالك فيها القود يضرب كاضربه فان شلت يده والا
 فقتلها في مال الضارب (مسئلة) وأما كسر العظم في المجموعة والموازية قال مالك الأمر
 المجتمع عليه في كسر اليد والرجل القصاص قال أشهب وماعلت من منع من الأهل العراق وقالوا
 اذا يستوى الكسر ان وجدنا يفسد لأهنا اختلف القود في الجراح لجأوزه ومعنى قوله هذا
 أن الاغلب الفكر من المائلة وان الخالفه يتقل وتندر كالتقود في الموضحة وقطع العضون
 المفصل لا يستطاع في شيء من ذلك المائلة بخلاف الجائفة والمأمومة وكسر عظم الصلب فان الجائفة
 يتق منها ان تنهى الى الموت وكان ذلك الغالب من حلقها وقد أقاد عمر بن عبد العزيز من كسر
 العظام بما ليس بمختلف وبه قال ابن شهاب ووربيعة وقدرى أشهب عن مالك في احدي ضمتي
 اليد القصاص ان استطع ذلك فعن حنا بالتمكن من المائلة وقد حكي القاضي أبو محمد ان لقود
 في كسر الفخذ لأنه متلف فأما غيره لاخذ فغير واثان قال وذلك يعني على امكان المائلة فان تأتت
 ولم يعظم الخوف على النفس وجب القصاص وان اشتد الخوف لم يجب (مسئلة) وأما عظام
 الصدر فقد قال أشهب لا قصاص فيه لأنه متلف رواء بن المواز وقال ابن القاسم يسئل عنه أهل
 المرفعة قال غير مخوف انتص منه وفي المجموعة والموازية في الاتيين لو قطعها أو أخرجهما
 ففيهما القود ولا تود في رضهما لأنه متلف وان قطعتهما فقلت به غير فاعل ص على مالك
 الأمر عندنا إنه ليس فبادون الموضحة من الشجاج عقل حتى تبلغ الموضحة وانما العقل في الموضحة
 بخافو قيا وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى الموضحة في كتابه لم يروى عن حزم ففعل
 فيها حسان الايل ولم يقض الاثم في التقديم ولا في الحديث فبادون الموضحة بعقل ش قوله
 ليس فيها ون الموضحة بعقل برديشما مقدرا كعقل الموضحة وأول الجراح الدامية وهي التي يدي
 الجلد منها وقتها ثم اخارصة وهي التي تشق الجلد ثم السمحاق وهي التي تكشط ثم الباضعة وهي
 التي تبضع اللحم ثم المتلاحة وهي التي تقطع اللحم في عدة واضع ثم المطاة وهي التي تبقى بينها
 وبين انكشاف العظم سائر رقيق ثم الموضحة وقال ابن المواز المطاة هي السمحاق وهي التي لا تقطع
 الجلد وتشم العظم وتنشف الشعر وتدي ولا تطلع من الجلد شيئا والدامية هي التي تدي ولا تقطع شيئا
 من الجلد ولا تهشم عظام الباضعة هي التي تبضع في الرأس وتبلغ العظم وقال ابن حبيب أسماء
 الجراح في الوجه والرأس عشر أولها الدامية وهي التي تدي الجلد تشد ثم اخارصة وهي التي
 تحصر الجلد أي تشقوه وهي السمحاق وهي تسليخ الجلد كأنها تكشطه عن العظم ثم الباضعة تقطع
 اللحم بعد الجلد ثم المتلاحة وهي التي أخذت في اللحم في غير موضع ثم المطاة بينها وبين العظم صفاق
 رقيق ثم الموضحة وهي التي توضع عن العظم ثم الهائفة وهي التي تهشم العظم ثم المائلة وهي التي تطير
 فرائش العظم مع الدواء أو هشمته وان لم يطر وصرعته بينها وبين الدماغ صفاق صحيح ثم الدامغة وهي
 ما أفضى الى الدماغ فكل ما ذكرناه قبل الموضحة قال كان عمدا ففيه القود قال الله تعالى والجروح
 قصاص وان كان خطأ ففيه الاجتداء وليس فيه عقل مسمى فاما الموضحة وهي التي كشفت اللحم عن
 العظم فل كانت في رأس والوجه ففيها نصف عشر الدية وان كانت في سائر الجسد ففيها حكمه وحكمه وبها
 القود ان كانت عمدا ثم الهائفة وهي التي هشمت العظم وفيها ما في الموضحة من الدية وأما القصاص
 فنسند ذكر حكمه بما وجدنا ان شاء الله تعالى ص على مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب

* قال مالك الامر عندنا
 أنه ليس فبادون الموضحة
 من الشجاج عقل حتى
 تبلغ الموضحة وانما العقل
 في الموضحة ها فوقها
 وذلك أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انتهى الى
 الموضحة في كتابه لم يرو
 ابن حزم فجعل فيها حسان
 من الايل ولم تقض الاثم
 في التقديم ولا في الحديث
 فيها دون الموضحة بعقل
 * وحدثنى يحيى عن مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 سعيد بن المسيب

أنه قال كل نافذة في عضون الأعضاء فيه ثلث عقل ذلك العضو * مالك كان ابن شهاب لا يرى ذلك وأتالا يرى في نافذة في عضون الأعضاء في الجسد أمر مجتمع عليه ولكني أرى فيها الاجتهاد يجتهد الامام في ذلك وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا * ش قول ابن المسيب ان في كل نافذة في عضون عقله وأنكره ابن شهاب وغيره من العلماء وقال مالك إنما يكون فيه الاجتهاد بمراد الله أعلم ان جرح الخطأ لا يعقل حتى يرا فان يرى * على غير شين فلا شين فيه وان يرى * على شين ففيه الحكومة وهو ما يؤدى اليه اجتهاد المجتهد فلما نقص ذلك الجرح الذي جنى عليه من مناولة ذلك العضو وليس فيه عقل مقدر فيوقف عنده قال أشهب وقدرت قوم فيادون الموضحة فقدر من الهيئة قال مالك والأصل لذلك التوفيق وأول من كتب به معاوية ثم طرحه عمر بن عبد العزيز حتى ولى وقد أنكر مالك ما روى عنه أنه حدث به عن عمر وعثمان في المطلة قال القاضي أبو محمد إنما قلنا ان فيادون الموضحة الاجتهاد وهو الحكومة وكذلك جرح الجسد ان مقدار العقل لا تؤثر خبايا القياس وليس في ذلك شئ مقدر وهو أن يقول المجنى عليه لو كان عبداً كان يساوى سلباً فيقال مائة دينار ثم يقوم به الجرح فيساوى ثمانين فيعلم ان الجناية قد نقصت خمس قيمته فيأمر الجاني بخمس دينه وإنما أوردت هذا الفصل هنا وقد تقدم لغيره لانه قال في بيان المقادير لا تثبت بالقياس وقد ذكرته في أحكام الفصول (مسئلة) وأما الجائفة اذا كانت نافذة في الموازيه عن مالك من رواية ابن القاسم وأشهب وغيرهما فبأية ثلثا للدية قال ابن القاسم في المجموعة وهو أحب قول مالك إلى قال أشهب وقد قضى بذلك أبو بكر الصديق وقال مالك في العمد والخطأ قال مالك ولو انحرق ما بينهما لكانت واحدة ص * قال مالك الأمر عندنا ان المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه وارأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه الا الاجهاد * قال مالك فلا أرى الله الاسفل والالف من الرأس في جراحهما لاتهما عظماني منفردان وارأس بعدهما عظم واحد * ش قوله ان المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه وارأس على ما تقدم ان ذلك مختص بعظم واحد وهو الجحمة ولذلك قال مالك والرأس بعد الله الاسفل والالف عظم واحد لما في جرح الجحمة من الخطر فيجعل الجرحها ارشاً مقدر ولا يعتبر بما تبرا عليه فقد تبرا على غير شين فيسقط ارشها فجعل فيه ارشاً مقدر ازجرا وباعثاً على نهاية التعرز والتوفيق لاسماع اختصاص ارش الموضحة والمنقلة قال الجاني فأما الموضحة والمنقلة فتكون في الوجه وارأس جميعاً وأما المأمومة فقد روى ابن القاسم وغيره عن مالك في الموازيه والمجموعة لا تكون المأمومة الا في الرأس وما يصل الى الدماغ ولو بعد بمدخل ابرة وقال أشهب لو ضرب به فأطارت فنه ثم نفذت الضرب الى الدماغ ففي ذلك دية وثلاث يردان وصل الى الدماغ حيث كان فهو مأمومة سواء وصل الى الوجه أو من الرأس وقال أشهب كل ما نفذت منه وصل الى الدماغ فهو من الرأس وهو لما تقدم من قول مالك

(فصل) ولا أرى الله الاسفل والالف من الرأس هذا من ذهب مالك وجميع أصحابه وقال الشافعي الأنف من الوجه والله الاسفل من الرأس ص * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة * ش قوله ان عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة بما اختلف فيه من العلماء فقال أبو بكر الصديق لا تؤد فيه وقاله المغيرة في المجموعة وير وأما ابن القاسم وغيره عن مالك في المجموعة والموازيه قال عنه ابن نافع لا أرى ما صنع ابن الزبير ولم يرض عليه الأمر وقال القاضي أبو محمد فهما روايتان احدهما وجود القود والاخرى نفيه وجه الوجوب أمرها أخف من

أنه قال كل نافذة في عضون الأعضاء فيه ثلث عقل ذلك العضو * مالك كان ابن شهاب لا يرى ذلك وأتالا يرى في نافذة في عضون الأعضاء في الجسد أمر مجتمع عليه ولكني أرى فيها الاجتهاد يجتهد الامام في ذلك وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا * ش قول ابن المسيب ان في كل نافذة في عضون عقله وأنكره ابن شهاب وغيره من العلماء وقال مالك إنما يكون فيه الاجتهاد بمراد الله أعلم ان جرح الخطأ لا يعقل حتى يرا فان يرى * على غير شين فلا شين فيه وان يرى * على شين ففيه الحكومة وهو ما يؤدى اليه اجتهاد المجتهد فلما نقص ذلك الجرح الذي جنى عليه من مناولة ذلك العضو وليس فيه عقل مقدر فيوقف عنده قال أشهب وقدرت قوم فيادون الموضحة فقدر من الهيئة قال مالك والأصل لذلك التوفيق وأول من كتب به معاوية ثم طرحه عمر بن عبد العزيز حتى ولى وقد أنكر مالك ما روى عنه أنه حدث به عن عمر وعثمان في المطلة قال القاضي أبو محمد إنما قلنا ان فيادون الموضحة الاجتهاد وهو الحكومة وكذلك جرح الجسد ان مقدار العقل لا تؤثر خبايا القياس وليس في ذلك شئ مقدر وهو أن يقول المجنى عليه لو كان عبداً كان يساوى سلباً فيقال مائة دينار ثم يقوم به الجرح فيساوى ثمانين فيعلم ان الجناية قد نقصت خمس قيمته فيأمر الجاني بخمس دينه وإنما أوردت هذا الفصل هنا وقد تقدم لغيره لانه قال في بيان المقادير لا تثبت بالقياس وقد ذكرته في أحكام الفصول (مسئلة) وأما الجائفة اذا كانت نافذة في الموازيه عن مالك من رواية ابن القاسم وأشهب وغيرهما فبأية ثلثا للدية قال ابن القاسم في المجموعة وهو أحب قول مالك إلى قال أشهب وقد قضى بذلك أبو بكر الصديق وقال مالك في العمد والخطأ قال مالك ولو انحرق ما بينهما لكانت واحدة ص * قال مالك الأمر عندنا ان المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه وارأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه الا الاجهاد * قال مالك فلا أرى الله الاسفل والالف من الرأس في جراحهما لاتهما عظماني منفردان وارأس بعدهما عظم واحد * ش قوله ان المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه وارأس على ما تقدم ان ذلك مختص بعظم واحد وهو الجحمة ولذلك قال مالك والرأس بعد الله الاسفل والالف عظم واحد لما في جرح الجحمة من الخطر فيجعل الجرحها ارشاً مقدر ولا يعتبر بما تبرا عليه فقد تبرا على غير شين فيسقط ارشها فجعل فيه ارشاً مقدر ازجرا وباعثاً على نهاية التعرز والتوفيق لاسماع اختصاص ارش الموضحة والمنقلة قال الجاني فأما الموضحة والمنقلة فتكون في الوجه وارأس جميعاً وأما المأمومة فقد روى ابن القاسم وغيره عن مالك في الموازيه والمجموعة لا تكون المأمومة الا في الرأس وما يصل الى الدماغ ولو بعد بمدخل ابرة وقال أشهب لو ضرب به فأطارت فنه ثم نفذت الضرب الى الدماغ ففي ذلك دية وثلاث يردان وصل الى الدماغ حيث كان فهو مأمومة سواء وصل الى الوجه أو من الرأس وقال أشهب كل ما نفذت منه وصل الى الدماغ فهو من الرأس وهو لما تقدم من قول مالك

الأمومة لأن أكثر ما يمرض العظم مع بقاء الصفاق وذلك لا يكون منه التلف غالباً لأن أكثر ما يمرض القود ووجع منى القود أنه جرح كسر عظم الرأس فلم يكن فيه قود كالأمومة (مسئلة) وأما الهائضة في الموازنة والجموعة لا قود في هائضة الرأس لأنها لا بد أن تعود منتقلة وقال أشهب فيها القصاص الآن تنتقل فتصير منتقلة فلا قود فيها وقال ابن المواز يريد استقارها ومواضة أن لم تستقل بالشعبة الأولى وتز يدعى الهشم فإن شعث مثل الأولى فهو حق وإن برئت مواضة ولم تبلغ الهشم لم يكن له شيء لأنه ليس عنده فضل عقل بين المواضة والهائضة وماله أشهب صواب إن كان يرى الجرح مواضة ثم شعث فماله وكانت الشربة هائضة لم يكن فيها قود على قول مالك وهذا في شجاج الرأس وروى ابن القاسم عن مالك في هائضة الجسد القود إلا ما هو غشوف كالذي أخذ وروى ابن المواز عن ابن القاسم وأشبهاه من مواضة الجسد منتقلة وقد تقدم من رواية القاضي أبي محمد في المنع من القود في كسر عظام الجسد والله أعلم (فرع) وإذا قص من الجرح فحدث من ذلك على وجه السرية زيادة على ما أقيده من الجرح لم يرض عن خلافه لأن حنيفة والدليل على ما نقلوه أنه قطع استحق عليه بسبب كان منه فليرض عن كالتقطع في السرقة والله أعلم

﴿ ما جاء في عقل الأصابع ﴾

﴿ ما جاء في عقل الأصابع ﴾
 وحديثي يحيى عن مالك
 عن ربيعة بن أبي عبد
 الرحمن أنه قال سألت سعيد
 ابن المسيب كم في أصبع
 المرأة فقال عشر من
 الأبل فقلت كم في أصبعين
 قال عشرون من الأبل
 فقلت كم في ثلاث فقال
 ثلاثون من الأبل فقلت
 كم في أربع قال عشرون
 من الأبل فقلت حين عظم
 جرحها واشتدت مصيبتها
 نقص عقلها فقال سيد
 أعراق أنت قلت بل عالم
 مثبت أو جاهل متعلم
 فقال سعيد هي السنة
 يا ابن أخي

ص ﴿ يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة فقال عشرون من الأبل فقلت كم في أصبعين قال عشرون من الأبل فقلت كم في ثلاث فقال ثلاثون من الأبل فقلت كم في أربع قال عشرون من الأبل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها فقال سعيد أعراق أنت قلت بل عالم مثبت أو جاهل متعلم فقال سعيد هي السنة يا ابن أخي ﴾
 أخى ﴿ ش قوله أن في ثلاث أصابع من يد المرأة ثلاثين من الأبل وفي أربع أصابع عشرون على أن المرأة تساوى الرجل في أرش الجنائيات حتى تبلغ ثلث الذي يتفكون على النصف من دية الرجل خلافاً لحنيفة والثاني في قولها أن المرأة نصف دية الرجل فيأقل وأكثر من الجنائيات والدليل على ما نقلوه أنها جاع الصعابة لأنه روى عن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ولا يجب عند أحسن الصعابة خلافهم وماروى في ذلك عن عمرو بن عباس ومساواة الرجل في المواضة فأخفق الفقهاء قال ذلك أبو بكر بن الجهم وعاتبت عن زيد بن عباس ومساواة الرجل في المواضة فأخفق الفقهاء ما دون الثلث بذلك لأن الثلث حد في الشريعة بين القليل والكثير قال أبو بكر بن الجهم وهو قول الفقهاء السبعة بمدينة قال ابن حزم وهو من كبار التابعين وإنما أخذنا ذلك عن الفقهاء ودلينا من جهة المعنى أن هذا أرش نقص عن الدية فوجب أن يساوى فيه الذكر والأنثى كالجنين في غفرة ذكرها كان وأنثى (مسئلة) وهذا فإدوان الثلث فإذا بلغ الثلث فقتل الشيخ أبو بكر بن الجهم أن الإجماع قد وقع في الثلث أنها ترجع إلى حساب ديتها بنصف ما في جرح الرجل والله أعلم وأحكم (فرع) إذا ثبت ذلك فإن كان الجرح الذي تبلغ الثلث من ضربة واحدة فحكمها حكم الجرح الواحد وإن كانت في ضربات فإن كانت في فور واحد فهي كضربة واحدة قاله مالك في الموازية خلافاً لعبد الملك بن الماجشون وأصح أشبه لقول مالك بالسارق ينقل المتاع من البيت قليلاً قليلاً يدخل ويخرج فإن حكمه حكم ما يخرج في مرة واحدة فإن أخذ شيئاً ثم بدله فأخذ غيره فلكل واحدة حكمه وكذلك لو جرحها جرحاً لا يبلغ ثلث الدية ثم بدله فجرحها جرحاً آخر لكان لكل جرح حكمه كما

لو ياعدمابيهما

(فصل) وقول ربيعة حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها اعتراض على فتوى ابن المسيب الآن بتقصي بارش الموحضة أو وضع في جانب رأسه موحضة صغيرة وفي الجانب الآخر مثلها له عشر من الابل وإذا وضع مثل تنبك الموحضتين وصل منها بماء أو عظم منها له خمس من الابل فكأن عظم مصيبتها نقص ما يأخذ ولا خلاف في صحة هذا ولذلك قال له ابن المسيب اعراق أنت بمعنى التنبيه على ضعف حجته فان أهل العراق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجتهم والبعث عن المسائل والتقصير عنها والاعتراض عليها بالحجج الضعيفة حين لم يكن عندهم من الأصول ما كان عند أهل المدينة فكان تغريمهم واعتراضهم متعلقاً برأى لا يستند إلى أصول وإنما معنى ذلك تقصيرهم فيه عن درجة أهل المدينة لا تغريمهم منه وخلوهم من نيل درجة الامانة فيه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول ربيعة قبل عالم ثبت أو جاهل متعلم يريدانه لا يعترض في هذا الاعتراض الذي ظنه به وإنما يعترض اعتراض رجل من أهل العلم قد علم المسئلة الا انه يعترض فيها شبهة فأراد أن يشبها على ما باله تلك الشبهة وسؤال جاهل يريد التعلم فسأل عنها فلما علم ما لم يعترضه الشبهة التي أوردتها فأراد أن الله ما في نفسه وقول ابن المسيب انها السنة يحتمل أن يريد انهن السنة التي صلى الله عليه وسلم فقد روى ذلك القاضي أبو محمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يريد ان السنة قد قررت في الشرع أن تعلم المصيبة بقل الارش فلا تنكره ولعله ذكره له أو مثاله والله أعلم وأحكم ص قال مالك الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قطعت فقد تم عقلها وذلك أن خمس الأصابع إذا قطعت كان عقلها عقل الكف وخمس من الابل في كل أصبع عشرة من الابل قال مالك وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير في كل أتملة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة ش قوله في الأصابع إذا قطعت فقد تم عقلها يريد أن في كل أصبع عشرة من الابل فإذا قطعت الأصابع كلها فقها خسون وذلك عقل اليد سواء قطعت الأصابع وقطعت الكف أو اليد من المرفق أو المنيكب وتروى ابن المواز وغيره عن مالك إذا قطعت أصابع الكف تم عقلها جسماته كمالو قطعت من الكف أو المنيكب قال عنه ابن وهب وكذلك رجليه من الورك فيها مثل ما في قطع الأصابع قال ابن القاسم وأشهب ولو قطع فأشلت ساعده فقامت عليه دية الكف وعوم من الذهب خمسة دنانير لكل أصبع مائة دينار ومن الورك ستة آلاف درهم لكل أصبع ألف درهم ومائتا درهم

(فصل) وقوله وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون ديناراً وفي الأصبع ثلاث أنامل في كل أتملة ثلث المائة وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث قال ابن المواز عن مالك الإبهامان فيهما ثمانان فإذا قطعتا فقهما عشر من الابل في كل واحد منهما خمس لانهما إذا ذهبت فقد ذهبت المنفعة وإبهام الرجل مثلها قال وما سمعت فيه شيئاً وهو رأى قال ابن سحنون وروى ابن كنانة عن مالك في الإبهام ثلاثة أنامل في كل أتملة ثلث دية الأصابع قال والبرجع مالك وأخذ أصحابه بقوله الأول وجه القول الأول ما احتج به أشهب قال ولزم في بقية الإبهام الذي في الكف دية للزوم في سائر الأصابع أن يكون لها في مثل ذلك دية أتملة رابعة وهذا خلاف الأئمة ووجه القول الثاني أن هذا أصبع فكانت أناملها ثلاثاً أصل ذلك سائر الأصابع

قال مالك الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قطعت فقد تم عقلها وذلك أن خمس الأصابع إذا قطعت كان عقلها عقل الكف وخمس من الابل في كل أصبع عشرة من الابل قال مالك وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير في كل أتملة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة

﴿جامع عقل الانسان﴾

﴿جامع عقل الانسان﴾

• وحدثنى يحيى عن مالك

عن زيد بن أسلم عن مسلم

ابن جندب عن أسلم مولى

عمر بن الخطاب أن عمر

ابن الخطاب قضى في

الضرس بجمل وفي

الترقوة بجمل وفي الضلع

بجمل • وحدثنى يحيى

عن مالك عن يحيى بن

سعيد أنه سمع سعيد بن

المسيب يقول قضى عمر

ابن الخطاب في الاضراس

ببعر وقضى معاوية بن

أبي سفيان في الاضراس

بخمسة أبخرة قال سعيد

ابن المسيب قالية تنقص

في قضاء عمر بن الخطاب

وتزيد في قضاء معاوية

فلو كنت أنا لجلعت في

الاضراس ببعر بن ببعر بن

فذلك الديره سواء وحدثنى

يحيى عن مالك عن يحيى

ابن سعيد عن سعيد بن

المسيب أنه كان يقول اذا

أصيب السن فأسودت

فهباعقلها نالها ان طرحت

بعد ان اسودت ففها

عقلها ايضا تاما

ص • وحدثنى يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قضى في الضرس بجمل وفي الترقوة بجمل وفي الضلع بجمل • وحدثنى يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الاضراس ببعر وقضى معاوية بن أبي سفيان في الاضراس بخمسة أبخرة قال سعيد بن المسيب قالية تنقص في قضاء عمر بن الخطاب وتزيد في قضاء معاوية ولو كنت أنا لجلعت في الاضراس ببعر بن ببعر بن فذلك الديره سواء • ش قوله قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الاضراس ببعر ببعر وقضى معاوية بخمسة أبخرة وراى سعيد بن المسيب ببعر بن ببعر بن في كل ضرس واستحسن عمر بن عبد العزيز قول ابن المسيب لما فيه من موافقة عقل جميعه الديره الكاملة لانها تزيد على قضاء معاوية وتنقص في قضاء عمر قال ابن مزيه وسأله عن ذلك فقال تفسير ذلك ان عمر بن الخطاب كان بجمل في الاضراس ببعر ببعر والاضراس عشر ون كان بجمل في الاسنان خمسة والاسنان اثنا عشر أربع ثانيا وأربع باعيات وأربع أنياب فدية جميع ذلك ثمانون ببعا فنقصت عن دية النفس عشرون ببعا قال وكان معاوية بن أبي سفيان بجمل في الاضراس خمسة خمسة فجميع ذلك ستون ومائة فنقصت عن دية النفس ستين وقال سعيد لو كنت أنا لجلعت في الاضراس ببعر بن ببعر بن فذلك أر بعون ببعا وفى الاسنان خمسة خمسة فذلك ستون تمام الديره كاملة والذى قاله معاوية هو المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتى بعد هذا ان شاء الله تعالى من الأصل وهو قول مالك وأبو حنيفة والشافعى لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في السن خمس من الابل وعندان مزيه بن يقول الاضراس ستة عشر وزيد في الاسنان أربع ضواحل وهى التى تلى الأناب وتتصل بالاضراس ص • وحدثنى يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول اذا أصيبت السن فأسودت ففها عقلها تاما فان طرحت بعد ان اسودت ففها عقلها ايضا تاما • ش قوله ان اسودت السن ففها العقل تاما ان طرحت ففها العقل ايضا تاما يربدا سوداها ووجب فيها العقل التام قال القاضى أبو محمد خلافا للشافعى في قوله اذا ضربت فأسودت ففها حكومة قال والدليل على ما نقلوه انه اذا اسودت فقد ذهبت من تحتها فوجب بذلك الديره قال ثم اذا طرحت بعد ذلك وجبت دية أخرى لذهاب الجال بها كالأنف يضرب فيذهب الشم فيه الديره ثم اذا قطع بعد ذلك ففهي دية أخرى وفي الموازية عن أشم عن عمر وعلى وابن المسيب وعد من التابعين انها اذا اسودت وجب عقلها ولم يبلغنى عن أحد من العلماء خلافا وما اذا طرحت بعد اسودادها ففها ببعض اخلاف قال بن شهاب وأبو الزناد فيها حكومة كالمين الماء • قال بن المواز العين القائمة لم يبق فيها منفعة لان السن السوداء بقيت فاقوتها وأكثرنا فيها ففها ففها قوله ان الأمر بالعكس لما قاله القاضى أبو محمد من ان السن اذا اسودت فقد ذهب جالها وبقيت منفعتها فاموجب الديره الاولى باسودادها لذهاب جالها ووجب الديره الثانية لذهاب منفعتها و • والأظهر عندي والله أعلم وبدل على ذلك ان السن اذا اضطربت اضطربا شديدا وجبت فيها الديره لذهاب منفعتها ان طرحت فقد وجبت فيها حكومة لذهاب ما فيها من جال ومنفعة كاليد السلا والعين للفاخرة فلو كانت السن السوداء ذهبت منفعتها لم يجب على من طرحها الحكومة وقد حكى ابن مزيه عن عيسى بن دينار

ما يؤدى ذلك قال وسألت عن قول سعيد بن المسيب السن اذا أصبت فأسودت فالعقل فيه تام أناخذ به قال نعم به أخذت لم قال لأن منفعتها سوداء وبياض واحدة قال ابن مزين وأخبرني يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله (مسئلة) فان تغير لونهما الى حمرة أو خضرة أو اصفرار قال أشهب فى الموازية الخضرة أقرب الى السواد من الحمرة ثم الصفرة فله من قدر ما ذهب من بياضها الى ما بقى منه الى الاسوداد ونحوه قال ابن القاسم فى العتبه وذلك انه ذهب بعض ما يجب به اللبنة فوجب من اللبنة بقدره (مسئلة) ولو ضربت فحركت فان كان تحركا شديدا قال أشهب ينتظر بهاسنة فان اشتد اضطرابها بعد السنة ففى كالمعلقة تم عقلا وان كان اضطرابا خفيفا عقل لم يبق قدره (فرع) اذا طرحت السن من شعبها فبقيا اللبنة كاملة وكذلك ان كسرت من أصل شعبا استمرت فيها لا يحط لما بقى من السن من موضع شعبها شئ كهيئة الذكر بعد الحشفة قاله أشهب فى الموازية

﴿ العمل فى عقل الأسنان ﴾

ص * مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري أنه أخبره أن مروان بن الحكم بعث الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا فى الضرس فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردى مروان الى عبد الله بن عباس فقال أن يجعل مقدم الفم مثل الاضراس فقال عبد الله بن عباس لو لم تغير ذلك الا بالاصابع عقلا سواء * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسوى بين الأسنان فى العقل ولا يفضل بعضها على بعض * قال مالك والأمر عندنا أن مقدم الفم والانياب والاضراس عقلا سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السن خمس من الابل والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض * ش قول ابن عباس لرسول مروان فى الضرس خمس من الابل على ما تقدم مما يقتضيه حديث النبي صلى الله عليه وسلم فى السن خمس من الابل وذلك عام لأن اسم السن واقع على الاضراس وغيرها وانما خص بعضها باسم بعضها فقدم الفم بقايله الثنايا

(فصل) وقول ابن مروان أن يجعل مقدم الفم مثل الاضراس بين ان الاضراس عنده ما داخل الفم وانه اعتقد المخالفة بينهما لاختلاف منافعهما وارتاب فى ذلك فحقق ابن عباس قوله وتبين وجه الصواب فى صحة وقال لو لم يتغير ذلك الا بالاصابع عقلا سواء وقدروى من غير هذا الوجه أن قال عقلا واحدا وان اختلفت منافعهما وابن عباس من أهل اللسان والتقدم فى الفصاحة ولا خلاف بين الأنفان الاحتياج بقوله فيما يورد الى اللغة لازم فثبت بذلك ان معنى الاعتبار للباس والله أعلم

﴿ ما جاء فى دية جراح العبد ﴾

ص * مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان فى موخعة العبد نصف عشر ثمه * ش قولهما فى موخعة العبد نصف عشر ثمه بر بدن نصف عشر قيمته وجعلت هذه الشجاج التى هى الموخعة والمنقلة والجائفة والمأومة مقدرة من قيمة العبد بحسب قدرها من دية الحر قال ابن مزين سألت عيسى عن ذلك لم يجعل فى يده ورجله وهو نصف قيمته وفى غير ذلك من جراحات جسده مثل السن وما أشبهها ما جاء فيه للحر عقل مسمى كجراح فى الاربع الاشياء التى أجزعها من العبدى قيمته مجزأها من الحر فى دية فقال ان الموخعة والمنقلة والجائفة قسبرا وتعود

﴿ العمل فى عقل الأسنان ﴾

* وحدثنى يحيى عن مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري أنه أخبره أن مروان بن الحكم بعث الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا فى الضرس فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردى مروان الى عبد الله بن عباس فقال أن يجعل مقدم الفم مثل الاضراس فقال عبد الله بن عباس لو لم يتغير ذلك الا بالاصابع عقلا سواء * وحدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يسوى بين الأسنان فى العقل ولا يفضل بعضها على بعض * قال مالك والأمر عندنا ان مقدم الفم والاضراس والانياب عقلا سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السن خمس من الابل والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض

﴿ ما جاء فى دية جراح العبد ﴾

* وحدثنى يحيى عن مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان فى موخعة العبد نصف عشر ثمه

وان كانت هذه واردة في التوراة فان شرع من قبلنا لازم لنا اذا ورد في القرآن أو حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى نسخه وقد اخرج مالك في أن الأب يستأمر ابنته ان تسكحها بقوله تعالى في سورة القصص أو أريد أن تسكحك إحدى ابنتي هاتين ولم يذ كر استأمرًا ودليلنا من جهة القياس أن كل شخصين جرى بينهما القصاص في الأنفس فانه يجري بينهما في الأطراف كالحرين

(فصل) وقوله واذا قتل العبد عبدًا خبير سيد العبد فان شاء قتل بر بد العبد القاتل وان شاء أخذ العقل بر بدائه ان شاء غفاعة القتل فيكون سيد القاتل بالخيار بين أن يدفع اليه فدية عبده المقتول لانه الذي أتلف عليه أو يسلم اليه العبد الجاني لانه ليس عليه أكثر من ذلك وقال الشافعي سيد الجاني مخير بين أن يقتدي بارش الجناية أو يسلمه بالبيع فان كان ثمه قدر ارش الجناية كان الباقي لسيد الجاني والدليل على ما نقوله انه لا يخلو أن تكون الجناية متعلقة بمال السيد أو ربة العبد ولا يجوز أن تتعلق بمال السيد لان ذلك يوجب أخذ ما من جميع ماله فربق الآن تتعلق برقة العبد وذلك يوجب استحقاق رقبته لان ذلك معنى يتعلقها برقة العبد وانتقالها اليه وقول الشافعي يخرج على ما ذكر بعد هذا مالك في جناية العبد على اليهودي أو النصراني ولعلمار واية ص قال مالك في العبد المسلم يجرح اليهودي أو النصراني ان سيد العبد ان شاء أن يعقل عنه ماقدا صاب فعل أو أسلمه فيباع فيعطى اليهودي أو النصراني من ثمن العبد أو ثمه كله ان أحاط بثمنه ولا يعطى اليهودي ولا النصراني عبدًا مسلمًا ش وخذا على ما قال ان العبد اذا جرح الكتابي فتغرر القصاص لانه لا يعقل مسلم وان كان عبدا بكفر وان كان حرا ر واه يجبي من يحمي عن ابن القاسم ولو قتلته الذمي فقد اختلف فيه قاله ابن المواز عن ابن الماسم قال وأحب أن يقتل به ورواه يجبي من يحمي عن ابن القاسم في العتية وقاله أشهب وقال ابن المواز وقد قال ابن القاسم أيضا يضرب ولا يقتل وقاله أصبغ وقال سخون انما عليه فدية كسلفة وروى ابن المواز عن مالك ليس بين العبد المسلم والذمي قود في نفس ولا جرح لان في جناح برقة في هذا اسلاما

(فصل) وقوله فان لسيد أن يعقل بر بد أن يؤذى عقل الجرح ان شاء فان أبي من ذلك وأسلمه فقد قال هبة انه يباع فيعطى من الثمن عقل الجرح فان قصر عن العمل فليس لليهودي والنصراني غير ثمه وان زاد على العمل أعطي منه قدر العقل قال ابن مزين سألت بر بد عيسى بن دينار عن قول في هذه المسئلة أخطأه وفي الكتاب أم ما معناه قال ابن الماسم هو خطأ في الكتاب وقد كان يقرأ مالك فلا يغيره وانما الأمر فيه إذا أسلمه سيده يبيع فأعطى الكتابي أو غيره ممن على غير الاسلام عن جميع العبد كائنا ما كان وان كان أكثر من الدية وهو قول مالك وهذا الذي أنكره ابن القاسم يحتمل أن يكون رواية عن مالك قديمة ثم رجع منها الى ماسمه من ابن القاسم واستصوبه ولذلك لم يكن يعرف كتابه لما كان قد طار عنه وشاع مع احتاله وقد أخذ الشافعي بهذه رواية الثانية التي في الموطأ والله أعلم وأحكم ثلاث التعليل في آخر المسئلة يمنع هذا القول وهو قوله ولا يعطى اليهودي والنصراني عبدًا مسلمًا الا اذا امتنع الاسلام من أن يدفع اليه وجب أن يباع عليه ويدفع اليه جميع ثمه ولو ابتاعه أو ورثه أو أسلم عنده وأما الذي يدفع اليه منه الا قدر ارش جنايته فهذا يقتضي انه لم يبيع عليه وانما يبيع ليو في ارش جنايته استحق وأما الاستحقاق فلم يتعلق بعينه ولا حكمه فوجب أن يكون هذا حكمه لو كان نصرانيا جرح نصرانيا أو كان مسلما جرح مسلما والله أعلم وأحكم

* قال مالك في العبد المسلم يجرح اليهودي أو النصراني ان سيد العبد ان شاء أن يعقل عنه ماقدا صاب فعل أو أسلمه فيباع فيعطى اليهودي أو النصراني من ثمن العبد أو ثمه كله ان أحاط بثمنه ولا يعطى اليهودي ولا النصراني عبدًا مسلمًا

﴿ ما جاء في دية أهل الذمة ﴾

ص ﴿ مالكا أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودى أو النصرانى إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم ﴾ ش قوله رضى الله عنه أن دية اليهودى أو النصرانى على النصف من دية المسلم وهذا قال مالك وقال أبو حنيفة مثل دية المسلم وقدرى عن عمرو بن العاصى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال دية الكافر نصف دية المؤمن ولم يرد من طريق صحيح غير أنه ورد من مثل هذا الطريق وأضعف منه دية الكافر مثل دية المسلم وتأول أحبا ناذك عنه لتسامح فى تأويل ما لم يصرح استاده اذ معنى المثل هذا فى العين والجنس وقد قال مالك فى الموازى بما عرفت فى نصف الدية فيهم الا قضاء عمر بن عبد العزيز وكان امام حدى وأنا أتبعه ودليلنا من جهة المعنى أن الكفر نقص يؤثر فى القصاص فوجب أن يؤثر فى نقصان الدية بين مسلمين من تكمل دية كل قارق ووجه آخر أن نقص الكفر أعظم من نقص الاوثة بدليل أن الاوثة لا تمنع القصاص والكفر بمنعه فإذا كانت الاوثة تؤثر فى نقص الدية فإن يؤثر فيه الكفر أولى وأسمى (مسئلة) فإذا ثبت أن دية الكتانى أقل من دية المسلم فى نصف دية المسلم وقال الشافعى ثلث دية المسلم والدليل على ما نقلوه ان هذا نقص بمنع مساواة الرجل المسلم فى الدية فلم يقصر دعا الى الثلث كقصاص الاوثة ص ﴿ قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر بل رد أن يقتله وهو مسلم فإنه لا يقتل به ولو قتله وهو كافر ثم أسلم لقتل به فإنه يمتنع وجوب القصاص ولا يمنع استيفاءه وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة يقتل المسلم الذمى والدليل على ما نقلوه ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقتل مؤمن بكافر وعلينا من جهة المعنى أنه ناص بالكفر فلم يجعله القود على المؤمن كالمستأمن (مسئلة) ويقتل الكافر بالمسلم ولا خلاف فيه وأما القصاص فى الأطراف فقد قال مالك فى الموازى وبأن المجموعة لأقصاص بينهم فى الأطراف وروى عن مالك أنه توقف فى ذلك وقال ابن نافع فى الموازى به يجب المسلم فإن شاء استأذنا أو شاء أخذ العقل قال الناضى أبو محمد والصواب له عليه القصاص والدليل على صحة هذا القول ان كل من يقاد به فى النفس فإنه يتباد فى الجرح كالدكر والأنثى (فرع) فإذا قلنا لا يقتل المسلم بالكافر فإنه يجلد مائة وتسجن سنة وتجب به الدية وعلى من الدية فى المدونة قال أشب الدية على عاقلة التائل قال ابن القاسم وعبد الملك وابن عبد الحكم وأصبح فى مال القتائل وجه قول أشب ما احتج به من أنه عمد لافو فيه فكانت دية على العاقلة كدية الجائفة ووجه القول الثانى أنه عمد منع القصاص فيه بعض الحرمة كقتل العبد (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن القصاص يجرى بين اليهودى والنصرانى قال الناضى أبو محمد والكفر فى ذلك له واحدة تتسكفا أو مؤم وقال على بن زيد يادع مالك فى المجموعة يقتل اليهودى بالمجوس وهذا على ما قلنا لان نقص دية عن دية اليهودى لا يمنع إلا أن يقتل به اليهودى كما به الحر بلز أو أن كانت دية ما نصف دية (مسئلة) وإذا انحكم الينا نصرانيان فى قتل قتال القتائل ليس فى ديتنا لقصاص فى العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يقتل به وقيل ان شهيد عليه عدل مسلم إلى الولي المقتول يقتله ان شاء فان عفا عنه ضرر به الامام مائة وسجنه سنة وجه القول الأول أن أحكامهم بينهم موقوفة على مقتضى شرعهم ووجه القول الثانى ان هذا من التظالم فيكم فيه بينهم بحكم الاسلام

﴿ ما جاء فى دية أهل الذمة ﴾
 ﴿ حدثني يحيى عن مالك أنه
 بلغه أن عمر بن عبد العزيز
 قضى أن دية اليهودى أو
 النصرانى إذا قتل أحدهما
 مثل نصف دية الحر المسلم
 قال مالك الأمر عندنا
 أن لا يقتل مسلم بكافر إلا
 أن يقتله مسلم قتل غيلة
 فيقتل به

ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد أن سلمان بن يسار كان يقول دية المجوسى ثمانمائة درهم **ع** قال مالك وهو الأمر عندنا **ع** قال مالك وجراح اليهودى والنصرانى والمجوسى فى دياتهم على حساب جراح المسلمين فى دياتهم الموهضة نصف عشر دية والمأموه ثلث دية والجانقة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها **ع** ش قوله دية المجوسى ثمانمائة درهم وهو قول مالك **ع** وقال أبو حنيفة مثل دية المسلم وقتلهم الدليل عليه وقد استدلى القاضى أبو محمد بذلك بأنه إجماع الصصابة حكم به عمر بن الخطاب بحضرة من الصصابة فلم يشكره أحد وكان يكتب بذلك إلى عماله قال ودليلنا من جهة المعنى أن كل جنس لا تؤكل ذبائحهم فإنه لا يساوى المسلم فى الدية بالأثنى والمرتد ودية المرأة منهم نصف دية الرجل وكذلك سائر المال وإذا ارتد المسلم فقتل فى حال ارتداده لم يقتل قاتله ويجب به الدية واختلف أصحابنا فى دية عفى كتاب ابن سحنون عن ابن القاسم وأصعب وأشهب دية المجوسى فى العمد والخطأ فى نفسه وجراحه رجع إلى الإسلام وأتمت على دينه ورؤى سحنون عن أشهب دية الذى ارتد إليه وجه القول الأول أنه لا يقر على كفره فصار حكمه كحكم أهل الأديان ويهودى من لا كتاب له وجه القول الثانى أنه من أهل الكتاب لأنه انما انتقل إلى دينهم فكان له حكمهم كما لو كان عليه مولودا

ع ماوجب العقل على الرجل فى خاصه ماله **ع**

ص **ع** يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقلة عقل فى قتل العمد انما عليهم عقل قتل الخطأ **ع** يحيى عن مالك عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيأ من دية العمد إلا أن يشأوا ذلك **ع** يحيى عن مالك أن ابن شهاب قال مضت السنة فى قتل العمد حين يعفو أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل فى ماله خاصة الآن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها **ع** ش قوله على عاقلة من دية العمد شئ وذلك أن جنائيات العمد على ضربين منها ما يكون فيه القصاص كالقتل وقطع اليد وفقه العين فهذا الإخلاف فى أن العاقلة لا تحمل عمده والضرب الثانى لا تفصص فيه وسأنى ذكره إن شاء الله تعالى وفى هذا أربعة أبواب (١) **ع** الباب الأول فى معرفة العاقلة وصفة تحملها للدية **ع** والباب الثانى فى صفة العمد وتبميزه من الخطأ **ع** والباب الثالث فيما يجب بجنابة العمد **ع** والباب الرابع فى معرفة ما تحملها العاقلة من الجنابة (الباب الأول فى معرفة العاقلة وصفة تحملها للدية)

فأما العاقلة فتعتبر فيها ثلاثة أشياء القبائل فلا تعقل قبيلة مع قبيلة مادام فى قبيلة الجاني من يعمل الجنابة والديوان فإن أهل الديوان يعقل بعضهم عن بعض وإن كان فى غير الديوان من غير العشرة والأقارب فلا يعقل شامى مع مصرى ولا شامى مع عراقى وإن كان أقرب إلى الجاني ممن يعقل معه من أهل أفضه قال سحنون ويضم أهل افرقية بعضهم إلى بعض من طرابلس إلى طنجة (مستله) واختلف فى البدوى والحضرى فقال مالك فى المدونة لا يعقل أهل البدو مع أهل الحضر لأنه لا يستقيم أن يكون فى دية واحدة ابل وعين وهذا قال ابن القاسم وجوز ذلك أشهب وعبد الملك وروادبان ودب عن مالك فى كتاب ابن سحنون وجه القول الأول أن الدية مبنية على جنس واحد ولذلك جعل على أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق والورق وعلى أهل الابل والابل ولو جاز تبعضها لكان على كل انسان ما عنده ولرجع فى ذلك إلى القيمة ووجه الرواية الثانية أن العاقلة مبنية على المشاركة

يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسى ثمانمائة درهم **ع** قال مالك وهو الأمر عندنا **ع** قال مالك وجراح اليهودى والنصرانى والمجوسى فى دياتهم على حساب جراح المسلمين فى دياتهم الموهضة نصف عشر دية والمأموه ثلث دية والجانقة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها **ع** ماوجب العقل على الرجل فى خاصه ماله **ع**

ع حديثى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقلة عقل فى قتل العمد انما عليهم عقل قتل الخطأ **ع** وحديثى يحيى عن مالك عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيأ من دية العمد إلا أن يشأوا ذلك **ع** وحديثى يحيى عن مالك أن ابن شهاب قال مضت السنة فى قتل العمد حين يعفو أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل فى ماله خاصة الآن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها

(١) قوله أربعة لم يروى الثالث والرابع منها ولينظر اه

والعاقبة والمواصلة وقد يضيق الى القليل من ليس منهم قبا بعدهم فبان يضاف الى أهل الحاضرة من
أهل البادية من هو من عصبة الجاني واخوته أولى وأخرى ولا مضرة على الجني عليه في تبعض
أصناف الدين واتفق أعلم وأحكم وهذا كما لو قتل رجلا رجلا من أحدهما من أهل الإبل والآخر من أهل
الورق لكن على عاقلة كل واحد منهم ما نصف الدين على حسب ما هو عليه (مسئلة) اذا ثبت
ذلك فان عاقلة الرجل عشرته وقومه قال في النوادر وقال في المجموعة ان ذلك على نفع الجاني ان
استطاع وذلك والا نهم اليهم أقرب القبائل اليهم ابدأ حتى يعملوا ذلك وهي على ربال الأحرار
الباقيين مع اليسار فأما المعدم فقال ابن الماجشون لاثني على المعدم قال ابن القاسم ولا على مدبل
لانها انما هي على سبيل العمل والعون على ما زعم من الغرم فيجب أن يحتصن ذلك بأهل اليسار
والامكان فأما المدبلان والمعدم فيحتاج أن يعطى كاز كانه ذو خدم من الأغنياء وتعطى الفقراء لما كان
طريقها المواصلة (مسئلة) ويعقل السفه مع العاقلة رواء أصبح عن ابن القاسم في العتية
وقاله ابن نافع وينقل ابن نافع موضع عنه الجزية وجه ذلك أن العاقلة حكمها حكم العاقلة فيعقل
ويعقل عنه وأما الجزية فيحكم يحتصن من أخذ منه لا يؤدى عن غيره فيؤدى هو منه (مسئلة)
والولى الحق يعقل عن الحق لانه عصبة وأما الولي من أسفل فهو يعقل عن عمقه وعن قومه
وروى أصبح عن ابن القاسم في العتية يعقل مولى القاتل من أسفل ويقال الشافعي وقال
سحنون لا يعقل قاله في كتاب ابنه ويقال أبو حنيفة وجه قول ابن القاسم انه مولى يعقل جناية
مولى له كالنعم بالحق ووجه الرواية الثانية أنه ليس له تعصيب يورث يجنبه فلم يكن له مدخل في
العاقلة كالعمد (مسئلة) ويؤدى الجاني مع العاقلة قاله مالك في المجموعة وغيرها ويقال أبو
حنيفة ومن أصحابنا من قال هذا استعسان وليس بقياس وجه القول الاول ان العاقلة لا تؤدى على
سبيل المواصلة والعون له فيجب أن يكون عليه بعض ذلك ووجه القول الثاني ما حجه به القائل
بذلك انه لو قتل نفسه وعاقلته المسلمون لم يجب عليهم أن يؤدوا اليه دينه (مسئلة) وأما النساء
والصبيان فلا مدخل لهم في العاقلة قاله مالك في المجموعة وغيرها قال أصبح وكذلك المجنون ووجه
ذلك أن النساء ليسن من أهل التعصيب والنصرة وأما الصبي والمجنون فغير مكف فلا مدخل لواحد
منهما في شيء من ذلك لانه أسوأ حالا من المرأة (مسئلة) اذا كانت الصفات المستبرة في العاقلة
تنقل كالبلد والسن والصغر والكبر فيجب أن يبين وقت الاعتبار بهذه الصفات فأما الصفات فتعتبر
في حق الجاني وحق العاقلة وقال عبد المالك من كان من العاقلة يوم تقسم عليهم الدية على المني
بقدره وعلى المهر بقدره ولا يعتبر بذلك يوم الجرح ولا يوم الموت ولا يوم يحكم بالدية ووجه ذلك
أنه يوم يلزم دية كل واحد منهم وأما يلزم ما لزمن من الدية وأما من كان غائبا فقدم قبل ذلك أو صغيرا
فلحقه كالكافر أو أسلم فانه لا شيء عليه لان الدية تعلق بغيره فلا تنقل اليه (مسئلة) فمن مات من
العاقلة بعد توزيع الدية عليهم قال أصبح ترجع على سائر العاقلة وروا يحيى عن ابن القاسم
وأكثر ذلك سحنون وقال اذا قدمه صارت كدين ثابت وقاله ابن الماجشون وقال هو دين ثابت
في ذمتي في الموت والغسل (مسئلة) وتجبر العاقلة على أداء الدية قاله مالك في رواية أشهر
ووجه ذلك انه حتى لا يلزم بالتزام وعدا على قولنا انه يلزمهم ابتداء ظاهرا وأما على قول من قال انه انما
يلزم الجاني ثم تصمله عنه العاقلة فانه أيضا حتى ينتقل بالشرع فلم يقف على اختيار من يجب عليه
كالشفعة وغيرها (مسئلة) وقال مالك لا حد لمدمن تقسم عليهم الدية من العاقلة ولا لمدمن يؤخذ

من كل واحد منهم واما ذلك بحسب الاجتهاد وليس المكثّر كالقليل ومنهم من لا يؤخذ منه شيء لاقباله
 بريدان منهم من بلغ حال العدم فلا شيء عليه من ذلك ومن يؤخذ منهم أيضا لا تستوى أحوالهم فبعضهم
 له المال الواسع فيؤخذ منه بقدر ذلك ومنهم من ماله ليس بالكثير فيؤخذ منه مالا يجنب به واما
 بنذهب في ذلك الى التفتيف قال ابن القاسم عن مالك كان يؤخذ من كان منهم في ديوان من كل مائة
 درهم من عطائه درهم ونصف والله أعلم

(الباب الثاني في صفه العمد ومميزه من الخطأ)

قال ابن وهب عن مالك في الجحفة العمد أن يعمد للقتل فيما يرى الناس وقال في الكتابين والمجتمع
 عليه عندئذ أن من عمد الى ضرب رجل بهما أو رماه بحجر أو غيره فمات من ذلك فهو عمد ويجب
 عليه القصاص قال عنه ابن القاسم فكذلك لو طرعه في نهر ولا يحسن العوم على وجه العداوة
 وقتل مالك والممدفي كل ما يعمد به الرجل من ضربة أو وكزة أو لطم أو رمية بنسفة أو حجر أو
 ضرب بقنب أو عصا وغير ذلك ولو قال لم أرد الضرب لم يصدق وكل ما عمد به الى اللعب من رمية أو
 وكزة أو ضرب بنسب أو واضطر غافلا فلا قود فيه ولا يثم بآثامهم به المتقاضين لظهور الملاعبة منهما فلا
 قود فيه قال ابن حبيب عن ابن الماجشون ولو تناقوا في المامني نهر أو بحر فإن أحدهم فهو من
 الخطأ الا أن يعمد الناقل قتل المنقول بان يقطع حتى يموت ففيه القود (مسألة) ومن أشار على
 رجل بالسيف فمات فقد قال ابن المواز إن نادى بالاشارة وهو يفر منه فطلبه حتى مات فعليه
 القصاص وقال ابن القاسم إن طلبه بالسيف حتى سقط فليقيم ولأنه مات خوفاً منه ويقتلونه
 والفرق بينه وبين مسألة ابن المواز يحتمل أن يكون مات من السقطة وهي من فعل نفسه فقلل
 كانت فيه القسامة وفي المثلثة الأولى لم يوجد شيء من فعله بحمل عليه موته فلم تجب فيه قسامة وقد
 قال ابن حبيب في هذه المسئلة على الطالب القصاص ولم يذ كر قسامة قال وقال ابن الماجشون
 والمغيرة وابن القاسم وأصغى فإن كانت اشارة فقط فمات فاعاقبه البدية عند ابن المواز على العاقلة
 ونحوه قال ابن القاسم ووجد ذلك ان هذا فعل لا يقع به الموت غالباً ولم يصل منه الى القتل ما يرى انه
 تعمده (مسألة) ومن قتل رجلاً عمدًا فظن غيره ممن لوقته لم يكن فيه قصاص قال ابن المواز
 لا قصاص فيه وقدم في مثل ذلك في مسلم قتله المسلمون بعد النبي صلى الله عليه وسلم يظنون انه من
 المشركين فوداه صلى الله عليه وسلم ولم يقده (مسألة) وأما شبه العلم بما يختلف قول مالك فيه فمرة
 أنبئهم مرة نفاه فروى ابن القاسم وغيره عن أبي الجهم وغيره ان شبه العمد باطل انما هو عمد أو
 خطأ وقال ابن وهب بإثبات شبه رواد ابن حبيب عنه وعن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد وحكاه
 أصحابنا العراقيون عن مالك وقال أبو حنيفة والشافعي قال القاضي أبو محمد وجه تسميته قوله تعالى
 ومن قتل مؤمناً خطئاً ثم قال تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فذكر الخطأ والعمد ولم يذكر غيرهما
 ومن جهة المعنى أن الخطأ معقول وهو ما يكون من غير قصد والعمد معقول وهو ما كان بقصد الفاعل
 ولا يصح أن يكون بينهما قسم ثالث ولا يصح وجود القصد وعدمه لكونهما ضدّين ووجه إثباته ما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الا أن قتل العمد والخطأ قتل السوط والعصى فيه مائتة من الابل
 أو بعون منها خلفه ثابت شبه العمد وهذا الحديث غير ثابت رواه علي بن زياد بن جندعان وهو
 ضعيف عن القاسم وابن ربيعة عن ابن عمر ولم يلق القاسم ابن عمرو من جهة المعنى ان شبه العمد
 ما أخذ شبهان العمد وشبهان الخطأ فيمكن له غير حكم أحدهما على التعبد (فرع) اذا ثبت ذلك

قال شبه العمد الذي ذكرناه قال القاضي أبو محمد إن شبه العمد أن يقصد على الضرب وشبه الخطأ أن
 يضربه بالاعتقال غالباً فكان الظاهر أنه لم يقصد القتل فوجب أن يكون له حكم بين الحكمين
 والذي قاله ابن وهب أنه ما كان بصاعاً أو وكرة أو لطمه فإن كان على وجه الغضب ففيه القود وأرجو
 أن لا يكون عليه أثم قاتل النفس وإن كان على وجه اللعب فيه الدية، غلظة وهو شبه العمد لا قصاص
 فيه قال ابن حبيب وأما مالك وأبو عبيد العزيز بن أبي سلمة فلا يرون تغليظ الدية إلا في مثل
 ما صنع المدعي ويرون في ذلك كله القود قال الشيخ أبو محمد يعني ابن حبيب ما كان على نائرة هذا
 المعروف من قول مالك قال ابن حبيب قال العراقيون لا قود فيه كان لنائرة أو غيرها فهذا الذي
 أورده ابن حبيب عن ابن وهب على أنه شبه العمد غير ما حكى به شيوخنا العراقيون أنه شبه العمد
 لأن ما حكى به العراقيون من المالكين بأنه شبه العمد ويرونه عن مالك إنما هو في قصد فيه الضرب
 على وجه الغضب وإنما دخل فيه شبه خطأ من جهة الآلة التي ضرب بها أنه لا يقتل بمثلها وشبه العمد
 لأنه قصد الضرب على وجه الغضب وأما على قول ابن وهب فإنه شبه العمد لقصد الضرب وشبه خطأ
 من وجهين أحدهما أنه لا يقتل بمثلها غالباً والثاني أنه قصد اللعب دون غضب ولا خفي بقضى قصد
 القتل والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو إسحق إن شبه العمد ما أوجب الدية المغلظة يريد والله أعلم
 المثلثة وهو نحو قوله في المجموعة والموازاة إن الدية المغلظة هي شبه العمد التي لا تكون إلا في مثل
 فعل المسجي ثلاثة أثمان وقوله ابن وهب فإذا قتلان قتل الأب لأنه حداهو شبه العمد فلا خلاف في
 اثباته في العمد وإن قلنا أنه شبه العمد ما حكاه القاضي أبو محمد وغيره من شيوخنا العراقيين عن مالك
 وقوله ابن وهب في أن في شبه العمد روايتين على ما قدمناه وأما تكون الروايتان في التسعة والتغليظ
 دون غير ذلك يلحق بذلك وجه آخر وهو أن يكون الضرب على الأب في المجموعة من روايتين
 القاسم وابن وهب عن مالك في الزوج يضرب زوجته بحبل أو سوط فيصيدها منه ذهاب عين أو غيره
 ففيه العقل دون القود وكذلك ما جرى على الأدب مثل المعلم أو الصانع أو القرابة يؤدون ما لم يتعمد
 بسلاح وشبهه ورواه ابن القاسم عن مالك بأنه تغليظ الدية على الأب فقال ليس الأخ والعلم وسائر
 القرابة كالأبوين والأجداد الآن يجري ذلك على وجه الأدب فيما يؤد به إن فيه الدية، غلظة فيكون هذا
 وشبهه فظاهر هذا يقتضي أنه إذا كان على وجه الأدب فيما يؤد به إن فيه الدية، غلظة فيكون هذا
 على أربعة أوجه ما قصد به الضرب بالآلة لا يقتل بمثلها على وجه اللعب بمثل تلك الآلة فأنما في روايتان
 أحدهما التغليظ والأخرى في التغليظ ولا قود فيه جلة والوجه الثاني أن يقصد الضرب بالآلة لا يقتل
 بمثلها غالباً على وجه الحنفى والغضب من ليس له أدب فهذا في كونه شبه العمد روايتان ويترفع الخلاف
 في ذلك إلى وجوب القود أو نفيه وتغليظ الدية والوجه الثالث أن يقصد الضرب بالآلة لا يقتل بمثلها غالباً
 من له الأدب من القرابة ممن ليس له عليه ولادة فهذا يتعلق بالخلاف في كونه من شبه العمد بتغليظ
 الدية خاصة بخلاف أنه لا قود فيه والوجه الرابع أن يوجد القتل من الأب بما يقتل بمثلها غالباً على
 وجهه الحنفى والرى أو الضرب الذي لا يتيقن به قصد القتل فهذا لا خلاف في تغليظ الدية
 (فرع) وتغليظ الدية يكون على وجهين أحدهما في العمد المحض وهو على وجهين أحدهما أن
 يتفقا على العفو عن الدية على الإطلاق والثاني أن يعفوا أحد الورثة ويطلب باقيهم حصتهم من الدية
 فهذا تغليظ في الدية فتكون أرباعاً على ما تقدم والوجه الثاني تغليظ شبه العمد فإن الدية تكون
 أثلاثاً على ما ذكره بعد أن شاء الله تعالى وهذا في الأب والتغليظ في العين على وجهين أحدهما أن

الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدا فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجارح خاصة قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فمن قبلت منه الدية في قتل العنيد أو في شئ من الجراح التي فيها القصاص أن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشأوا وإنما عقل ذلك في مال القاتل أو الجارح خاصة إن وجد له مال فإن لم يوجد له مال كان ديننا عليه وليس على العاقلة منه في الأن يشأوا وقال مالك ولا تعقل العاقلة أحدا أصاب نفسه عمدا أو خطأ بشئ وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا ولم أسمع أن أحدا ضمن العاقلة من دية العمد شيئا وما يعرف به ذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان فتفسير ذلك فيأمرى والله أعلم أنه من أعطى من أخيه شئ من القتل فليتبعة بالمعروف وليؤد إليه بإحسان

يزاد على الدية ما بين قيمة الدية المثلثة وبين قيمة الدية الخمسة والثاني أن تكون الدية قعة الإبل مثثة ما لم تنقص عن دية العين والله أعلم وأحكم ص قال مالك والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدا فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجارح خاصة قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فمن قبلت منه الدية في قتل العمد أو في شئ من الجراح التي فيها القصاص أن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشأوا وإنما عقل ذلك في مال القاتل أو الجارح خاصة إن وجد له مال فإن لم يوجد له مال كان ديننا عليه وليس على العاقلة منه في الأن يشأوا ش ظاهر قوله أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث يقتضى أن من الدية ما يجب على العاقلة ابتداء قال بعض العلماء إنها لا تجب ابتداء على العاقلة وإنما تجب على الجاني ثم تنتقل إلى العاقلة ما بلغ منها الثلث فإذا زاد عليه وهو الأظهر من قول شيوخنا أنها لا تنضم للعاقلة بالقصة وأما من مات من العاقلة بعد القتل أو قبل قتلهم الدية أو غاب فلا شئ عليه منها ومن كان صغيرا بعد القتل فكبر قبل القصة أو غابا فقدم قبل القصة فإن الدية تنضم وظاهر ذلك يقتضى التحمل يوم القصة (فصل) وقوله حتى تبلغ الثلث فصاعدا يراد أن ماقصر عن ثلث الدية لا تحمله العاقلة لأنه في حين القتل الذي لا يحتاج إلى العاقلة في معونة الجاني في غريمه وإنما ما بلغ الثلث فإذا فاته في حين الكبر الذي يحتاج الجاني إلى مواساة العاقلة في غريمه ما كان على هذا التصو على المواساة يفرق بين قليله وكثيره كالزكاة الأتمها كان الجاني يتعلق به التقرط ويراد بما يعوقه العقوبة كان حاله أشد من حال مخرج الزكاة الذي لا يتعلق به ذلك فأفرد من ذلك بقدر لا يتبع به أموال الزكاة وقال أبو حنيفة تحمّل العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فزائدا وقال الشافعي في الجدي تحمّل العاقلة قليل الدية وكثيره وأما في القديم قولنا أحد مما مثل قولنا والثاني أنها لا تحمّل إلا جميع الدية وقال ابن شهاب تحمّل ما زاد على الثلث ولا تحمّل الثلث فأدونه ودليلنا على أن حنيفتنا الشافعي أن هذا مال قصر عن الثلث فلم يجب على العاقلة كالمعدو يقولنا قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير رضي الله عنهم (فرع) ومنه من يعتبر الثلث التحمل دية الجاني والجاني عليه روى أشهب عن مالك في المجموعة والعنبة أنما ينظر إلى دية الجاني على أو الجاني فإن بلغت دية الجاني ثلث دية أحد مما حلت العاقلة وقاله ابن القاسم وروى أشهب أن ابن كنانة قال لمالك الذي كان يعرف من قول مالك أن الاعتبار في ذلك بدية الجرح وأنكر ذلك مالك وبه قال ابن الماجشون ورواه في العنبة يحيى عن ابن القاسم وروى ابن المواز عن ابن الماجشون أن العاقلة لا تحمّل إلا الثلث دية رجل يكون الجاني فإن لم يكن له مال أتبعه دينار بدأيا كان الجاني عليه من كان (فصل) وقوله فيكون ذلك في مال الجاني فإن لم يكن له مال أتبعه دينار بدأيا هذا القدر من الدية يختص بلجاني فيأمر في خاصة ولا توسية العاقلة في تحمل شئ منه إلا أن يشأوا ذلك فإن لم يشأوا ففي خاصة مله فإن لم يكن له مال تعلّق بدية متبعية به أن أسير والله أعلم وأحكم ص قال مالك ولا تعقل العاقلة أحدا أصاب نفسه عمدا أو خطأ بشئ وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا ولم أسمع أن أحدا ضمن العاقلة من دية العمد شيئا وما يعرف به ذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان فتفسير ذلك فيأمرى والله أعلم أنه من أعطى من أخيه شئ من القتل فليتبعة بالمعروف وليؤد إليه بإحسان

أو عطا بريدان من أصاب نفسه على وجه العبد أو خطأ فجنابته حذر وقال الأوزاعي وابن حنبل إن جنى على نفسه خطأ فنية ذلك على عاقلته تدفعها اليه إن عاش وإلى ورثته إن مات والدليل على ما نقوله أنه هو الجاني على نفسه فلا تعلقت جنابته بإحد لتعلقت به وذلك غير لازم لأنه لا يجب لأحد على نفسه دين يتعلق بذمته وإذا لم تجب عليه الدية لم تتحملها العاقلة

(فصل) وقوله وما يعرف به أن العاقلة لا تتحمل جنابة عمد قوله تعالى فن عنى له من أخيه شيء فاتباع المعروف وأداء إليه إحسان قال مالك فتفسير ذلك فيما ترى وذلك يقتضى تفسير الآية برأيه واجتباؤه من أعطى من أخيه شيء من العاقلة فليتبع المعروف بريدان الدية على هذا التأويل لا تجب على قاتل العمد مقتضاه عاقلته وإنما تكون الدية بمنزلة الدية ليصن بهادمه وقد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية فقيل معنى عنى له من أخيه شيء أى بذله أخوه القاتل الدية فيكون معنى عنى له بذله والضمير في له راجع إلى ولي المقتول والأخ هو القاتل فنسب إلى المقتول إلى الرضا بذلك والمطالبة بمن بذله من الدية بمعروف ويؤدى إلى القاتل الإحسان وهذا على إحدى الروايتين عن مالك وروى عنه ابن القاسم وأشهب في المجموع عن ليس عليه الدية لأن يشاء ذلك وإنما عليه القصاص وبه قال الشافعي ودليل ذلك من جهة المعنى أنه معنى يجب به القتل فلا يستحق به التعبير بين القتل والدية كالزنا وروى مالك أيضا أن ولي القاتل غير بين القتل والدية يعبر عليها القاتل وهو اختيار أشهب وبه قال أبو حنيفة وتفسير الآية على هذا المدح فحين ترك له بر بالقاتل أخوه بر بدولى المقتول بر بترك قتله فله طلبه بالدية بالمعروف وعلى القاتل أن يؤدى إليه إحسان ودليل هذا القول من جهة القياس أن هذا قاتل فلم يجب به غير بدل واحد كقتل خطأ والفقهاء أعلم وأحكم من قال مالك فى الصبي الذى لا مال له والمرأة التى لا مال لها إذا جنى أحدهما جنابة دون الثلث أنه ضامن على الصبي والمرأة فى المأثم خاصة أن كان لهما مال أخذ منه والا فجنابة كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ بالصبي يعقل جنابة الصبي وليس ذلك عليه قال مالك الأمر عندنا الذى لا اختلاف فيه أن العبد إذا قتل كانت فيه القعة يوم يقتل ولا تتحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً أقل أو أكثر وإنما ذلك على الذى أصابه فى ماله خاصة بالنعام بلع وإن كانت قعة العبد الدية أو أكثر فذلك عليه فى ماله وذلك لأن العبد سلع من السلع ثم وهذا على ما قال ابن الصبي والمرأة إذا كانت جنابتهما دون الثلث اختصت دية ذلك بأموالهما فإن لم يكن لهما مال ثبت ذلك ديناً عليهما ولا يتعلق شيء من ذلك بالعاقلة وهذا إذا كان الصبي يعقل وأما الرضيع فما أثلف وجنى ففسد وأما ما زاد على ثلث الدية من جنابة الصبي الذى لا يعقل والمرأة فعلى العاقلة

(فصل) وقوله ولا يؤخذ بالصبي يعقل جنابة الصبي بر بدائها إذا كانت دون الثلث فى ماله وذمته وإن كانت الثلث فزنا فعلى العاقلة والأب أخضع وإنما أراد ما دون الثلث ليس على الأب منه شيء

وإنما على الصبي جميعه وما يبلغ الثلث فليس على الأب جميعه وإنما هو رجل من عاقلته (فصل) وقوله فى العبد يقتل فيه القعة يوم يقتل بر بدسوا زادت القعة على الدية أضعا فاستاغفرت أو فصرمت عن ذلك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إن كانت قيمته أقل من دية الحر بعشرة دراهم ففيه القعة وإن زادت على ذلك لم تدعى هذا القدر والدليل على ما نقوله أن ما نقص من جميعه القعة فإنه يضمن بجميعه القعة كالهبة

• قال مالك فى الصبي الذى لا مال له والمرأة التى لا مال لها إذا جنى أحدهما جنابة دون الثلث أنه ضامن على الصبي والمرأة فى المأثم خاصة أن كان لهما مال أخذ منه والا فجنابة كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ بالصبي يعقل جنابة الصبي وليس ذلك عليه • قال مالك الأمر عندنا الذى لا اختلاف فيه أن العبد إذا قتل كانت فيه القعة يوم يقتل ولا تتحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً أقل أو أكثر وإنما ذلك على الذى أصابه فى ماله خاصة بالنعام بلع وإن كانت قعة العبد الدية أو أكثر فذلك عليه فى ماله وذلك لأن العبد سلع من السلع ثم وهذا على ما قال ابن الصبي والمرأة إذا كانت جنابتهما دون الثلث اختصت دية ذلك بأموالهما فإن لم يكن لهما مال ثبت ذلك ديناً عليهما ولا يتعلق شيء من ذلك بالعاقلة وهذا إذا كان الصبي يعقل وأما الرضيع فما أثلف وجنى ففسد وأما ما زاد على ثلث الدية من جنابة الصبي الذى لا يعقل والمرأة فعلى العاقلة

فتزافي جرحه فقامت سراقه بن جشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك فقال عمر أعددني على ما قد قدمه عشرين ومائة يعبر حتى أقدم عليك فلما قدم اليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الأبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا فقال خذها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء ثم قال له أن رجلا من بني مدلج يقال له قتادة حنفي ابنه بسيف فأصاب ساقه فتزافي جرحه فمات يريد أن يرميه بالسيف فأصاب ساقه فكان ذلك سبب موته فلم ير عمر رضي الله عنه على الأب الفصاح وذلك لأن قتل الأب ابنه يكون على ضربين أحدهما أن يفعل به فعلا يتبين أنه قصدا لقتله مثل أن يضعه في ذبحه أو يضعه في شق يطنه وهو الذي يدميه الفقهاء قتل غيلة والثاني أن يرميه بجرا أو سيف أو رمح مما يحتمل أن يرميه به غير القتل من المبالغة في الأدب أو الترجيح فيقتله فأما قتل الغيلة فذهب مالك إلى أنه يقتل به وقال أشهب لا يقتل به وبه قال أبو حنيفة والشافعي ووجه القول الأول قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية وقوله تعالى كتب عليكم القصص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد وإنما يعمل على عمومها إلا ما خصه الدليل ومن جهة المعنى أنهم ما يخصان متكثران في الدين والحرمة فكان القصص جاريا بينهما كالجنينين ووجه القول الثاني أنه يخص لوقته حذفاً بالسيف يقتل به فإذا جرحه يقتل به كالسبي يقتل عبده (فرع) إذا قلنا بقول مالك فإن ألقى الأم ابنها في بئر أو مرق حاض قال مالك في المجموعة إن ألقته في بئر أو بحر كبر الماء قال ابن القاسم في الموازية أو من حاص لا يجيء من مثله وقال في الموازية أو يكون البئر هو الماء لا يدرك ولا يزل وان كانت يسيرا فقتل قال مالك في المجموعة ففي أهل إن يقتل وأما أن كان مثل بئر المشية الذي يرى أن يؤخذ خنثى وشبه ذلك فلا يقتل وروى أشهب عن مالك في العتية أن هذه متعمدة للقتل كاللج (فرع) وإذا قلنا بقول مالك في قتل الغيلة فإن جرحه على هذا الوجه في المجموعة إن الجراح يجري في ذلك يجري القتل وذلك إذا أخذ سكيناً فقطع به يده أو أذنه أو أضغجه فأدخل أصبعه في عينيه ففقداهما فإن هذا باقاده قاله ابن القاسم وأشهب في الموازية (مسئلة) وأما إذا قتله على الوجه الآخر من الاحتمال وهو على نحو ما فعله المدعي فإنه إذا حذفه بالسيف فقتله فإنه لا يقتل به في قول مالك وكذلك إذا ألقاه في بئر قليلة الماء مثل بئر المشية فإن هذا كله فعل يحتمل غير القتل قال المتعبري في المجموعة بعد ذلك من الأب كاذب جاوز به حده فهو كالخطيئ يريد لما علم من حنوا لأب وشقته مع ماله من التبسط والادب ما ليس لغيره فحمل منه على غير العمد ولو وجد من أحد عبد المير اعتبر منه ذلك الأشفاق ولا كان له ذلك التبسط عليه في الأدب

(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لسراقه أعددني على ما قد قدمه عشرين ومائة يعبر يحتمل أنه خص سراقه بذلك وليس هو مقاتل وإنما هو سيد القوم لأنه أوجب الدية على العاقلة ويحمل أنه خاطبه بذلك لأنه هو الذي سأله عن المسألة واقتضى جوابه فيها فطاعه بذلك ليكون هو الذي يأخذ الأب باحضارها واختلف قول مالك وأصحابه في ذلك فقال أشهب وابن عبد الحكم وعبد الملك هي على العاقلة وابن القاسم يراها على الأب قاله ابن المواز وروى ابن حبيب عن مطرف وهي على الأب لأن يكون له مال فيكون على العاقلة ثلاث بطل الدية (فرع) فإذا قلنا أن الدية المعلقة في قتل الأب ابنه على الأب في ماله فقال ابن حبيب عن مطرف هي عليه حاله قال ابن المواز عن أصبغ وآخر قول ابن القاسم أنها في مال الأب حاله وكان يقول هي على العاقلة منجبة وبه

فتزافي جرحه فقامت سراقه بن جشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك فقال عمر أعددني على ما قد قدمه عشرين ومائة يعبر حتى أقدم عليك فلما قدم اليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الأبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا فقال خذها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء

قال أصبح وقال سحنون في كتاب ابنه أجمع أصحابنا لها حالة واختلفوا في أخذها من العاقلة أو الأب وروى ابن حبيب عن مطرف أن كان الأب عبدما فبى على العاقلة حالة وجهه الرواية الأولى ما احتج به عبد الملك من أن عمر بن الخطاب قال لسرافقة أعددنى على ما قد يدعشرون ومائة بغير وليس بالأب القاتل وإنما هو سيد لقوم فتأول ذلك على أنه سيد العاقلة واحتج من جهة المعنى بأنه قتل لا سحر عمدا لما كان من جهة الأدب فكانت ديتة على العاقلة قتل الخطأ ووجه القول الثاني أنه بالعمد أشبه فلم تحمله العاقلة لأنه قد وجد فيه القصد والله أعلم

(فصل) وقوله ومائة وعشرون بغيرا يحتمل أن يريد أن يختار منها المائة التي هي لدية ويحتمل أن يكون أراد أن يغلظها بالعدد فأخذ العشرين والمائة ثم ظهر اليه أن التغلظ بالعدد في الأبل أو في الدنانير غير سائغ فأعطى منها مائة في الدية وترك الباقي ويحتمل أن يكون خص قديدا بذلك لأنه يحتمل بقاء الأبل مع كونه أقرب المواضع التي هي في طريق عمر رضى الله عنه من المدينة إلى مكة إلى موضع بني مدج لأن أبواب الأبل الحواضر يشق إقسله سارحها وتأذى أهلها ببقاء الأبل عندهم

وأنما أوضح الأبل السائمة المسايح والقباح

(فصل) وقوله فأخذ منها عمر ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه قد تقدم في كتاب الزكاة ذكر الحق والجذعة وأما الخلفة فبى الحامل من الأبل والخلفات الحوامل قال مالك التي في بطونها أولادها وروى ابن المواز عن مالك وهي ما بين ثنية إلى بزل عامها وقال ابن المواز لا تبال بالخلفات إذا كانت حوامل من أى الاسنان كانت وأحب النبالا ثنيات إلى بزل عامها ورواه عن أشهب (مسئلة) وأما نقلت الدية إلى هذه الاسنان للتغليظ قال أشهب الدية المخلطة في شبه العمدة الذي لا يكون إلا في مثل فعل المدبجى ثلاثة أسنان على ما ذكر في الحديث والقاتل في الحديث إنما كان الأب وقد قتل في المجموعة مالك الجذ كالأب وقال ابن القاسم وأشهب الأم كالأب قال عبد الملك الأجداد والجدات كالأبوين وقال ابن القاسم عن مالك وليس الأخ والم وسائر القرابات مثل ذلك وقال ابن القاسم في الموازية بالتغليظ في الأب وأبى الأب والأم والأم الأم ووقع عن أب الأم وأم الأب وقال أشهب أما أم الأب فكأب وأما أم الأم فكأبني وجهه قول عبد الملك أن من له عليه ولادة

فانه بمنزلة الأبوين وروى ابن سحنون عن أبيه أن قول ابن القاسم بخلاف ما روى عنه ابن المواز من أنه توقف في ذلك ولعله توقف في ذلك ثم رآه (مسئلة) وأما الجراح فعلى ضربين جراح لا يقتص منها وجهه وجراح يقتص منها فأما ما لا يقتص منها وجهه كالجائفة والمأمومة والمنقلة فقد قال سحنون في المجموعة والتمية لا تغليظ فيها لأنه لا قود في عمدها ورواه القاضي أبو محمد عن عبد الملك قار وجهه ذلك أن التغليظ عوض من سقوط القود وهذه الجراح لا يتعلق بها القود فلم تغلظ فيها الدية وفي المتنوع مالك أنها تغلظ وجهه ذلك أنها دية تحملها العاقلة فتعلق بها التغليظ كالدية الكاملة وأما الجراح التي ثبتت فيها الفصاص بين الأجنب فاذا وقعت من الأب على وجه لا قود فيه في المجموعة عن مالك تغلظ فيها الدية وجهه ذلك أنها جناية فيها القود على الأجنبي فاذا درى القود على الأب عن الأب وجب أن تغلظ الدية أصل ذلك القتل (فرع) فاذا قلنا أنها تغلظ فقد قال ابن القاسم وأشهب وغيرهما تغلظ الدية فيها صغر من الجراح وكبر وقد قال ابن القاسم إن ذلك فيما بلغ ثلث الدية فكثر (مسئلة) إذا قلنا أنها تغلظ على أهل الأبل فهل تغلظ على أهل الورق وأذهب قال القاضي أبو محمد فهار وإبان أحدهما إثبات التغليظ والثانية نفيه وأما الرواية

الأولى فهو قول ابن القاسم وأكثر أصحابنا وأما الرواية الثانية في نفى التعليل فرواها ابن سحنون عن مالك ورواها ابن عبد الحكم عن مالك وجه القول الأول أن ديناً فجاز أن يلحقها التعليل بزيادة العدد كسنة الأبل وإذا لم ينظ الذهب والورق بزيادة العدد لم يلحقه تعليل لأنه لا يتصور التعليل في صفته لأنه لا يؤخذ فيها إلا الجسد الخالص والله أعلم وأحكم (فرع) فإذا قلنا أنها تنظ فكيف صفة التعليل قال ابن المواز وابن عبدوس عن مالك ينظر إلى قيمة الدين المحض من الأبل وإلى دية المخلطة منها فينظر إلى ما يزيد الدين المخلطة من الأبل على دية الخطأ فيزداد تلك القدر على دية الذهب والورق وقال البغداديون وينظر كم قيمة الدين المخلط من الأبل فتكون تلك الدين قال الشيخ أبو محمد وينبئ أن يزداد في هذا القول ما لم ينقص عن ألف دينار فلا ينقص وجه الأول الأول أن أصل تعليل الدين معتبر الصفة وذلك متغير في الذهب والورق فاعتبر بتغير صفات الأبل فبذلك يفي عدد الذهب والورق قدر ما بين قيمتي الصفتين لأنه أن لم يفعل ذلك لم يزد بها حكم التعليل لأنه قد تكون فيه أسنان التعليل أقل من دية الدين فلا يلحقها تعليل وربما نصرت عن ذلك قيل الاعتبار بها وأدعى ذلك إلى نقص الدين التعليل عن كونه عليه قبل التعليل (مسألة) وأما دية العمد فقد تقدم من قول مالك أنها أربعون وخمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وقدرى ابن المواز أنها في أسنانها كدية الخطأ وجه القول الأول أنه قتل سقط إلى دية وجب أن تكون مغلطة كدية قتل الأبائنه وجه الرواية الثانية أن الواجب بالقتل العمد أتمهاو القصاص فارتفع على إسقاطه ميثم ما زعمها ذلك وإن لم يرتفع على شيء وأهم لفظ الدين وجب أن يترجم في ذلك الدين المعروفة وهي دية الخطأ فإذا قلنا أنها تنظ على أهل الأبل فهل تنظ أيضاً على أهل الورق والذهب فقد قال ابن المواز ما يعلم من لفظها على أهل الذهب والورق غير أشبه والكلام فيه على حسب ما تقدم (فصل) وقول عمر رضي الله عنه لا أخى المقتول خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل شيء ير بدنه سلم جميع الدين إلى أخى المقتول وأنه كان المحبط بمراثة دون أبيه لكون أبيه قاتلاً للوروث واحتج على ذلك ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل شيء وهذا ينبغي أن يكون نه من دية أو ميراث وقد قال ابن القاسم في الجموعة والموازية لا يرث من ماله إلا بن ولادته وجه ذلك ما قاله أشبه أنه كالعمد وما تدرك عنهما الحد شبهة ص مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سلا أنظ الدين في الشهر الحرام فقال لا ولكن يزداد فيها للحرمة فقيل لنفسه عدل يزداد الجراح كما يزداد في النفس فقال نعم قال مالك أراها أراد أن مثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدعى حين أصاب ابنه ش قول سعيد وسليمان رضي الله عنهما أنظ الدين في الشهر الحرام هو قول مالك ولا تنظ للحرم ولا تؤذى الحرم وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تنظ لكل واحدة منهما والدليل على ما نقله قوله تعالى ودية مسلمة إلى أهله واطلاق لفظ الدين يقتضى الدية المقدره دون غيرها ويجب حل الآية على عمومها إلا ما خصه من دليل ومن جهة القياس أن الدين بمعنى يجب بالقتل فلم تنظ للحرم ولا بالشهر الحرام كالكفارة ومثل ذلك أن الكفارة حق لله تعالى والدية حق للآدميين فإذا لم يرتفع حق الله تعالى بالحرم والشهر الحرام فبأن لا تنظ به بالدية وهو حق للآدميين أولى وأحرى

(فصل) وقولهم ولكن يزداد فيها للحرمة على ما فسر مالك أنها تنظ لما سقط من القتل حرمة

• وحديث مالك أنه بلغه
أن سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار سلا
أنظ الدين في الشهر
الحرام فقال لا ولكن
يزداد فيها للحرمة فقيل
لسعيد هل يزداد الجراح
كما يزداد في النفس فقال
نعم قال مالك أراها
أراد أن مثل الذي صنع عمر
ابن الخطاب في عقل
المدعى حين أصاب ابنه

القاتل كالأب يقتل ابنه حذفاً أو ريباً فيدرأ عنه القود لم تقتلظ الدية عليه وكذلك في جزاءه
وقد تقدم ص **﴿مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير أن رجلاً من الأنصار يقال له أجيعة بن
الجلاح كان له عم صغير هو أصغر من أجيعة وكان عند أخواله فأخذوا أجيعة فقتلوه فقال أخواله كذا
أهل ثمور رمحتي إذا استوى على عمه غلبنا حق امرئ﴾** في عمه عروة فقتل ذلك لا يرث قاتل من
قتل **﴿قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من
ماله ولا يعجب أحد أو تم له ميراث وإن الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئاً وقد اختلف في أن يرث
من ماله لأنه لا ينهم على أنه قتله ليرثه ولياً ختم له فأحب إلى أن يرث من ماله ولا يرث من دية﴾** ش
قوله أن أجيعة أخذت مع عمه صغيراً من أخواله على معنى الحضائفة لأنه أحق بذلك لأنه من عصبة وقوله
فقتله يرثه فإنه جرى منه في مقامه عندنا كان به قاتلاً ومعنى ذلك لم يكن لهم القيام بدمه لأنهم لم
يكونوا عصبة وإنما كان عصبة أولياء القاتل فكانوا أحق بذلك من الأخوال فقال الأخوال
للساكن عليهم بذلك نحن كذا أهل ثمور ميراثه خير وميراثه لأن التيم هو الخير والزم هو الشر
ويرثه بقوله استوى على عمه وبلغ غلبنا عليه حق عصبة وهم أولياء القاتل فأخذوا **﴿قال ذلك
ابن مزين عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى عن ابن نافع والذي عليه فيه والله أعلم أن أولياء ابن
أخيه القاتل كانوا أحق بدية القاتل ولم يأخذوا أخواله من ذلك شيئاً﴾** يحيى الابن ولا أخذ القاتل من
الدية شيئاً لأنه قاتل وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم عن مالك أن هذا كان في المجادلة
وهذا على ما قال لأن أجيعة بن الجلاح (٥) وهذا كله يقتضي أن أحكام الدية والعصبة كانت
في المجادلة ثابتة بما تقدم من الشرائع فأقر الإسلام منها ما شاء الله تعالى فكان هذا ما أقره
والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فذلك لا يرث قاتل من قتل يرثه أن هذا الحكم والله أعلم وأحكم بما أقره الإسلام
أن لا يرث قاتل من قتل ويقتضي أن أجيعة لم يرث من الدية شيئاً وقد اختلف العلماء في ميراث الماتل
فقال مالك أن قاتل الخطأ لا يرث من الدية ويرث من المال وهذا قال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن
ومجاهد والزهرى ومالك والأوزاعي وقال عروة والتقى وأبو حنيفة والثوري والشافعي لا يرث من
مال ولا دية والدليل على ما نقوله أن هذا معنى لا يمنع التساوى بالحرمة والدين ولا يوجب القود ولا
يزيل جهة التوارث فلم يمنع الميراث أصله الشتم والضرب ولا يضمن الطلاق في الصفة فإنه قد أن إلى
جهة التوارث (مسئلة) وقالت طائفة من البصريين يرث من المال والدية جميعاً والدليل على
ما نقوله أنه أخذ بديل النفس فلم يرث منه القاتل كالقصاص (مسئلة) وأما قاتل العمد فلا يرث من
المال ولا من الدية وهو قول عمرو بن أبي طالب رضي الله عنهما والدليل على صحة ذلك إجماع
الصعابة بالاختلاف فعمله فيهم من جهة المعنى أنه رد عن أراد استعجان الميراث بقتل الموروث فخرج
من ذلك ردنا لهذا والله أعلم وأحكم قال القاضي أبو الحسن ولو كان أمام عدل قتل موروثه في
قصاص أو زنى أو حدت باقراً أو ببينة فإن أصحابنا لم يفصلوا هذا التفصيل وأرى أن من لا تلحقه
التهمة فإنه يرث من المال قاتل الخطأ

﴿جامع العفل﴾

ص **﴿يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة**

وحديث مالك عن يحيى بن
سعيد عن عروة بن الزبير
أن رجلاً من الأنصار يقال
له أجيعة بن الجلاح كان له عم
صغير هو أصغر من أجيعة
وكان عند أخواله فأخذوا
أجيعة فقتلوه فقال أخواله
كنا أهل ثمور رمحتي إذا
استوى على عمه غلبنا
حق امرئ في عمه قال
عروة فذلك لا يرث قاتل
من قتل **﴿قال مالك الأمر
الذي لا اختلاف فيه عندنا
أن قاتل العمد لا يرث من
دية من قتل شيئاً ولا من
ماله ولا يعجب أحد أو تم له
ميراث وأرى الذي
يقتل خطأ لا يرث من الدية
شيئاً وقد اختلف في أن
يرث من ماله لأنه لا ينهم
على أنه قتله ليرثه ولياً أخذ
له فأحب إلى أن يرث من
ماله ولا يرث من دية**

﴿جامع العفل﴾

**﴿حديث يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة**

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجاء جبار والبتر جبار والمعدن جبار وفي الركاز
 الخمس * قال مالك وتفسير الجبار أنه لا دية فيه * ش قوله صلى الله عليه وسلم جرح العجاء جبار
 العجاء من الحيوان ما لا ينطق له وهو كل ما لا يعقل وأراد بذلك الجرح الذي لا يصنع فيلا حولاً كان
 بسبب أحد وهو الذي نصح اضافته إليه على الحقيقة فقال فيه جرح العجاء وأماماً كان بسبب غيره
 من سائق أو قاتلاً أو سفيراً لا يختص به لأن لغيره فيه سبباً وقد فسّر مالك الجبار بأنه حذر فحسب
 ذلك ما لا يختص بالعجاء من الجراح والجنائيات بطل ولا يقضى منه دية ولا شيء
 (فصل) وتوله والمعدن جبار المعدن حيث يعلم الناس لاخراج بعض ما في الأرض من ذهب
 أو فضة أو حديد أو حجارة أو كل أو غير ذلك فيكون فيها الغيران العظيمة التي من سقط فيها أو سقطت
 عليه غلب عليه الهلاك فأخبر صلى الله عليه وسلم بأن من أصيب بذلك دون فعل أحد فأن كان ما حدث
 عليه بسبب ذلك من جنابة فإنه جبار يعني أنه مطاوع وأما قوله وفي الركاز الخمس فقد تقدم ذكره
 في كتاب الزكاة والله أعلم * قال مالك القاتل والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت
 الدابة إلا أن ترمع الدابة من غير أن يفعل به شيء ترمعه وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى
 فرسه بالعقل * قال مالك فالقاتل والراكب والسائق آخرون أن يفرموا من الذي أجرى
 فرسه * ش وحنا على ما قال أن القاتل وهو الذي يمشي أمام الدابة يقودها بلجام أو غيره والسائق
 وهو الذي يمشي خلف الدابة فيسوقها والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة يريد إذا كان ذلك
 من فعلهم ولا يتخلون يكونون مجتمعين أو متفرقين فإن كانوا مجتمعين فلا شوب في الموازي على كل
 واحد منهم ثلث شدة ما جنته قال ابن المواز إذا كان الراكب شركهم ومعنى ذلك أن ما جنته الدابة
 بوطء نظوه فإن ذلك من فعل القاتل الذي يقودها والسائق الذي يسوقها لأنه مقتضى السوق
 والقود ولا يصنع للراكب في ذلك إذا كان مسكاً فإن شاركه ما ركض أو جز أو ضرب أو إشارة
 كان شركه ما في جنابته ما تملك (مسئلة) ولا ضمان عليه قاله ابن القاسم وأشهب في المجموعة وإنما
 ذلك على السائق والقاتل يريد أن اختصاصهما بسبب الجنابة فإن كانت جنابتهما بكد أو نفع
 من غير تهييج أحد فقد قال أشهب في الموازية والمجموعة أحقهم بالضمان السائق إن كان سوفه
 بغير دابة جز أو ضرب أو نفع وكذلك الراكب لو ضرب به رجليه فكسدت ضمن وكذلك القاتل
 لو أنه ردها فإنه يضمن فعلى هذا ينبغي أن يكون السائق أحقهم بالضمان إذا لم تكن جنابتهما يفتقر
 بهما تحديد شيء من قبل أحدهم الآن للسائق حكم ذلك بأن يحفره لها بقر به منها وحركة شبهة خلفها
 وهذا معنى قول أشهب وهذا نوع من الجنابة يخالف لجنابته بالوطء على شيء تبلغه لأن جنابته على
 ما ذهبنا عليه هو مقتضى السوق والقود وسبب الراكب فلا يحتاج في ذلك إلى تجديد سبب لأن
 سببه موجود وأما أن تسكدهم أو تنفع فليس ذلك بمقتضى الأسباب الموجودة منهم وأما هو مقتضى
 ما يجهدهم من ضرب أو جز أو نفع فإذا عرى من ذلك فقد قال أشهب في الكتابين لا يضمن أحدهما
 شيئاً من ذلك قاله ربيعة (مسئلة) لو أنفرد كل واحد منهم فهو ضامن لما جنته بالتسيير وأما الحكم
 والنفع والضرب باليد فقد قال مالك في الكتابين لا يضمن أحدهم شيئاً من ذلك إلا أن يكبها أو
 يجرها بخلاف ما وطئت وقاله كذا أشهب على حسب ما تقدم وإذا ركب اثنان على دابة فأصاب
 الدابة بوطء أو صدم فقد قال مالك ومن المقدم وذلك أنه هو المسير لها والمسلك * قال مالك الآن
 يكون المؤثر حر كرها أو ضرب به فيكون ذلك عليه ومعنى ذلك أن يخرج عما كانت عليه من المشي

أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال جرح
 العجاء جبار والبتر جبار
 والمعدن جبار وفي الركاز
 الخمس * قال مالك وتفسير
 الجبار أنه لا دية فيه وقال
 مالك القاتل والسائق
 والراكب كلهم ضامنون
 لما أصابت الدابة إلا أن
 ترمع الدابة من غير أن
 يفعل به شيء ترمعه وقد
 قضى عمر بن الخطاب في
 الذي أجرى فرسه بالعقل
 * قال مالك فالقاتل
 والراكب والسائق آخرون
 أن يفرموا من الذي أجرى
 فرسه

بضرب المؤخر أو زجره بأرتنفر أو تسرع في المشي وأما كان من جنابها بكم أو نفع فيها ليس من التسير فإن كان من سبب أحدهما فهو المنفرد بالضان وإن كان من سببهما اشتراكا في الضان وإن كان من غير فعلهما فهو حذر على ما تقدم قاله مالك وأشب في الموازية قال أشهب وإن القاسم وإن كان اللجام يبدل المقدم فقد تسكدهم وهو الناعل (مسئلة) وأما القائد فيقود القطار فانه يضمن ما وطئ عليه بعير من القطار في أوله كان أو في وسطه وآخره قاله ابن القاسم وأشب قال أشهب لانه أوطأ بقوده ولو قادداً به عليها سرج أو متاع فوقع شيء من ذلك على إنسان فقتله ضمن وذلك ان كان قائداً محل المتاع عليها فإن كان غيره حمله فذلك على حاملة إلا أن يكون ذلك من شدة قوده ومعنى ذلك أن يكون الذي حل المتاع فيه بضعف جبل أو وجه غير معتاداً مؤن (مسئلة) ولو اصطدم فارسان فقد روي أن نافع عن مالك في فارسين اصطمأ فأصاب فرس أحدهما صبياناً على عاقتهما الدابة وذلك أن الجناية تسبب ما ولو اصطدم فارسان فأتا لومات فرسهما فملى عاقلة كل واحد منهما دابة الآخر وقعة فرسه في ماله قاله ابن القاسم وأشب ولو كان أحدهما عبداً والآخر حراً فقتل العبد في مال الحر دابة الخروبة الحرف ربة العبد فاقصان فإن زاد على دية الحر فليس دية الزيادة في مال الحر وإن كانت دية الحر أكثر فلا شيء على سيد العبد وقال ابن المواز إلا أن يكون للعبد مال فإن زادت في ماله وقال أصبغ في العتية قيمة العبد في مال الحر يأخذها السيد ويقال له افتد العبد بالدية فإن أسلم القبة فليس لولاة الحر وإن فداءه فبجميع الدية (فرق) ولو اصطدمت سفتين ففرت أحدهما بأفها في مجموعة والموازية لابن القاسم عن مالك لاشي في ذلك على أحد لاني روي عنهم والفرق بين السفينتين والفرسين أن السفينة لا تجري إلا بالرجل وعلى ذلك السفينتين وأما الفرسان فجزى مامن فعلهما والفرسان أرسلهما على ذلك شحراً كما هال * قال مالك إلا أن يعلم أن التوائتة قادرون على صرفهما على وجه يؤدى إلى هلاكهم فلا تعلقوا بهم ضامنون قال ابن القاسم وكذلك لو قدر واعي صرفهما على وجه يؤدى إلى هلاكهم فلا تعلقوا بهم ضامنون ويضمن عواقبهم الذنات ويضمنون الأموال في أموالهم ص * قال مالك الأمر المجتمه عليه عند نافي الذي يحفر البئر على الطريق أو ربط الدابة أو وضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ماصنع من ذلك مما لا يجوز له أن يصنع على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرحة أو غيره فما كان من ذلك عقلة نالت الدية فهو من ماله خاصة وما بلغ الثلث فصاعداً فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنع على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطير والدابة ينزل عنها الرجل الحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحدهما ما قال ابن كل ماصنعه الإنسان ما هذا أسبله تنقسم على قديمين أحدهما هو ممنوع عنه مثل أن يحفر بئراً على الطريق لغير غرض مباح فانه يضمن ما أصيب به أو يحفر بئراً في دار غيره وبغير إذنه فقد قال ابن القاسم وأشب في المجموعة يضمن قال أشهب لانه حفر بئراً في دار رب الدار أو يحفر في ملكه أو ملك غيره ليتلف به سارقاً فقصر روي ابن وهب عن مالك يضمن السارق وغيره قال وكذلك لو حدد قصباً أو عيذاً يجعلها في باب ليدخل في رجل الداخل في حائطه من سارق أو غيره فانه يضمن وكذلك من جعل على حائطه شوكة يستضر بها من يدخل أو رش فناهير بذلك أن ينزل من جر به من إنسان أو غيره فهذا يضمن وكذلك من جعل في الطريق مربطاً لدابة فهو ضامن لما أصابت فيه لانه متعمد في هذا كله وكذلك من اتخذ كلباً لداره ليعقر من دخلها أو في غفله ليطوع على من أرادها

قال مالك والأمر عند نافي الذي يحفر البئر على الطريق أو ربط الدابة أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ما صنع من ذلك مما لا يجوز له أن يصنع على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرحة أو غيره فما كان من ذلك عقلة نالت الدية فهو من ماله خاصة وما بلغ الثلث فصاعداً فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنع على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطير والدابة ينزل عنها الرجل الحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحدهما ما قال ابن كل ماصنعه الإنسان ما هذا أسبله تنقسم على قديمين أحدهما هو ممنوع عنه مثل أن يحفر بئراً على الطريق لغير غرض مباح فانه يضمن ما أصيب به أو يحفر بئراً في دار غيره وبغير إذنه فقد قال ابن القاسم وأشب في المجموعة يضمن قال أشهب لانه حفر بئراً في دار رب الدار أو يحفر في ملكه أو ملك غيره ليتلف به سارقاً فقصر روي ابن وهب عن مالك يضمن السارق وغيره قال وكذلك لو حدد قصباً أو عيذاً يجعلها في باب ليدخل في رجل الداخل في حائطه من سارق أو غيره فانه يضمن وكذلك من جعل على حائطه شوكة يستضر بها من يدخل أو رش فناهير بذلك أن ينزل من جر به من إنسان أو غيره فهذا يضمن وكذلك من جعل في الطريق مربطاً لدابة فهو ضامن لما أصابت فيه لانه متعمد في هذا كله وكذلك من اتخذ كلباً لداره ليعقر من دخلها أو في غفله ليطوع على من أرادها

فانه يضمن وأما من عمل من ذلك ما يجوز له قال ابن القاسم عن مالك في المجموعة من يحرر حال الطر
قال ابن القاسم أو امر حاضر يصفره إلى جانب حائطه قال أشهب ما لم يضر البئر والمرحاض بالطريق أو
يصفر برفاق داره لغير ضرر راحدا وفي دار غيره بانه أو ريش فناهه تبردا وتنظفا فيرلن به أحد فملك
أو ارتبط كلبا في داره للصيد أو في غفلة السباع فغفرت فلا ضمان عليه أو أخرج رؤسا من داره أو
عسكرا أو نصب حبالا للسياح أو وقف على دابة في الطريق أو أنزل عنها الحاجة فأوقفها في الطريق
يضمن وأصل ذلك ان ما كان على الوجه المباح فلا ضمان فيه وما كان غير مباح فهو يضمن ما تلف به
(مسئلة) ومن حفر بئر اللاشية بقرب بئر ماشية بغير إذنه فغضب بها انسان فقد قال أشهب لا يضمن
لانه يجوز له أن يحفر كما جاز للاول وإن قرب منها لانه لا بدري أن يضر بها لانه علم انه يضر بها أمر
برده فان أصيب أحد بعد ان أمر بذلك ضمن ومعنى ذلك ان الأرض مباحة فلا يمنع أحسن الحفر
فيها الحاجة إلا بعد ان ثبت ما وجب منع ذلك من اضرار بئرن تقدمه أو ما أشبه ذلك فيحكم به عليه
فاذا حكم عليه بالنع كان مستديفا ابتغاؤه فيضمن ما أصيب به بعد الحكم عليه بالنع والأمر له برده
ما كان عليه (مسئلة) ومن وضع سياط بطريق أو غيره ير يقتل رجل فغضب به ذلك الرجل فقد قال
ابن القاسم في المجموعة يقتل به وان عطب به غيره فالدية على عاقلة الجاعل ومعنى ذلك انه للمقتل
رجل بعينه فوضعه للسيف في ذلك الموضع كان قد قصده إلى قتله برمي السيف أو ضرر به فغضب القود
فان أصاب به غيره كان بمنزلة من رمى إلى رجل ير يقتله فمضب غير فان حكمه حكم الخطأ فالدية
على عاقلة (فروع) وكل ما ذكرناه من هذه المتعدى من ذلك فانه في ماله دون الثلث وما بلغ الثلث
أو زاد عليه من ديات الاحرار فعلى عاقلة قال مالك في الموازية قال ابن المواز وأما ما ضمن من عبد
أودابة أو غير ذلك ففي ماله يريد ان العاقلة إنما لها مدخل في تحمل ديات الاحرار دون قيم الأموال
والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك في رجل ينزل في البئر فيدركه رجل آخر في أثره فيجذب الأسفل
الأعلى فيخران في البئر فهل كان جميعا على عاقلة الذي جذب الدية **ع** ش وهذا على ما قال ان
على عاقلة الجابذ دية الأعلى لانه مات بسبب جذبته وأما دية الجابذ فروى ابن المواز عن عيسى ان دية
هدر لانه قتل غيره وقتل نفسه وروى يعقوب بن يعقوب عن ابن نافع مثله ومعنى ذلك انه متعدي جذبته
له ووقع الأعلى عليه انما كان بسبب جذبته ولولم يكن للأعلى في ذلك صنع فلما كان موته بسببه
أبطل دية وقال أشهب لا تعقل العاقلة قاتل نفسه (مسئلة) ولو قاد بغير أعمى فوقع البصير في
بئر ووقع عليه الأعمى فمات البصير روى ابن وهب عن مالك دية على عاقلة الأعمى وروى ذلك
عن عمر بن الخطاب ومعنى ذلك ان البصير لم يكن يحبب الأعمى ويحمله وانما كان الأعمى يتبعه
وكان سقوطه عليه لا صنع فيه البصير وانما هو من فعل الأعمى خاصة واتباعه فلما انفرد بالجناية
كانت الدية على عاقلة (مسئلة) ولو حفر رجلا في بئر فانه مدت عليه فمات أحد ما فني
المجموعة عن أشهب على عاقلة الباقي نصف دية المالك لان البئر سقط من حفرها فلذلك كان على عاقلة
الباقي نصف الدية لان نصف الثاني هدر ولو ضمن لضمنته عاقلة لانه قاتل نفسه وقتل نفسه
لا تعقل له ولوما تجعلا لضمنته عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر لان كل واحد منهما أشارك
في قتل نفسه فهدر من دية بقدر ذلك (مسئلة) ومن سقط من دابة على رجل فمات الرجل فبته
على عاقلة الساقط قاله أشهب في المجموعة الموازية قال وهو من الخطأ ولو انكسرت سن الساقط

وقال مالك في رجل ينزل
في البئر فيدركه رجل آخر
في أثره فيجذب الأسفل
الأعلى فيخران في البئر
فهل كان جميعا ان على
عاقلة الذي جذب الدية

وانكسرت من الآخر فقد قال ابن المواز لمحب أصحابنا ان على الساقط دين من الذي سقط عليه وليس على الآخر دية وبقال شرح وقال يبيع على كل واحد منهما دية ما أصيب به الآخر والدليل على ما نقلوه ان الجناية بسبب الساقط دون سبب الآخر فيعقل ما أصاب له من جنايته (مسئلة) ولو دفع رجل جلا فوقع على آخر فقتله فعلى الدافع العقل دون المدفوع ومن يميزار يقطع لحا فدفعه آخر سقط فوقع يده تحت ظاير الجزر اقطع أصابعه في الموازيه غل ذلك على طارحه أو قال على عائله الجزار ويرجع به على عاقلة الدافع (مسئلة) ومن سقط ابنه من يده فأت لم يلزمه شيء ولو سقط شيء من يده على ابنه وإن غير فأت فقد قال أشب البتة على عاقلة وان كان الأرض أقل من الثالث ففي ماله ووجه ذلك ان سقوطه من يده ليس عليه في شيء لأنه لم يمت من فعله لان الساقط انما علك بحركته وهي الحركة التي سقط بها وأما اذا سقط شيء من يده على انسان فقتله فان المالك انما علك بحركة الساقط عليه وذلك من سبب الذي كان يديه (مسئلة) ومن طلب غريقا فلما أخذه خشى الموت على نفسه فكره فأت فقدر أو بوز يدعن ابن القاسم في الموازيه والعناية لاشئ عليه قال ابن المواز قال مالك وليس هذا كمن ابتداء زول بئر أو بحر بسبب مسكه ص (قال مالك في الصبي بأمره الرجل ينزل في البئر ويرقى في الخلعة فهل في ذلك أن الذي أمره ضامن لما أصاب من حلاك أو غيره) ش وهذا على ما قال وذلك انه اذا استعان صغيرا أو عبدا في شيء بل بال فهو ضامن لما أصاب وذلك انه أمر بغير اذن من له الاذن وأما العبد فيعترف به اذن سيده وأما الصبي فيعترف به اذن أبيه اذا كان له أب فقد قال ابن القاسم فحين كان له ولد يجري الخيل فأمره رجل أن يجري له فرسه وأذن في ذلك أو فوقع عنه فأت لاشئ على الأمر الاعتق رقية وتروى رأى اذن الاب كالغصون الدبة فأما غير الاب فلا يجري اذنه كيمين الرجل وإن أخيه فذلك على عاقلته واه أبو زيد عن ابن القاسم في العتية فذا وجه الاذن وأما العمل فهو على ثلاثة أعرب الاول لاقية ولا يعمل غالبا كمن اولته النعل وما أشبهه فهذا لا يضر فيه عبدا ولا صبي ولا فيه أحر وضرب ليس فيه خطر فلا يعلو ان يكون نادا عن العبد في مثله بالاجارة ولم يؤذنه فيه فان كان قد أذن له فيه باجارة فاستعمله باجارة فلا ضامن عليه لأنه لم يخاف ما أذن له فيه وان استعمله وان استعمل صبياً فأذنت له في العمل بغير اجارة فقد قال في الموازيه عمر بن عبد العزيز وهو ضامن قال أشب لأن ذلك تعدا له لم يؤذنه لحافي العمل بغير اجارة (مسئلة) وان كان لم يؤذنه في العمل جلة فقدر وى عن مالك فحين استعان عبدا بغير اذن ربه فباله بال وأجره فهو ضامن لما أصاب وان أسلم فليسيد اجارته ووجه ذلك ان المستعمل لم يتعد على عبده غير في استعانه فباله بال فبعضه بالتعدي وقال مالك في المجموعة من أعطى دابة عبدا ليس بها فطع ضمن صغيرا كان العبد أو كبيرا (فرع) وهذا اذا عمل المستعمل غير بأذنه وإن لم يعمل في الموازيه والمجموعة في الآتي يستأجره رجل يعمل له علفا يعطيه ولم يعلم يستأجره بلباة قال ابن القاسم يضمنه وقال أشب لا يضمن من استعمل عبدا أو مولى عليه لاقى العمل الخوف فانه يضمن وإن لم يعلم بأمر أو بالواله وجه قول ابن القاسم أن ما كان طريقه ضمان الاموال فانه يضمن مع العلم والجهل ووجه قول أشب ان ظاهره الحرة وليس كل من استأجر أجرا أو استعمل عاملا يمكنه معرفة حرة ورق ونسبه ولم يوجد من غير العمل ما يلزمه حكم الخادع وروى ابن وهب وعلى بن زيد عن مالك في العبد يستأجره فلا يضمن من استأجره ولم يعلم بأمره سيده أن يوافق نفسه الا ان يستأجره في عمل يخوف كالبرذات الحماة

* قال مالك في الصبي
يأمره الرجل ينزل في
البئر أو يرفى في النخلة
فهلك في ذلك ان الذي
أمره ضامن لما أصابهم
هلاك أو غيره

● قال مالك والأمر عندنا

أن قومهم يقولون عنه إذا كان الجاني وعائلته عليه وفي زمن أبي بكر قبل أن يكون ديواناً برده
ليس من شرط التعاقب الديوان لأن التعاقب يكون بالانساب وأما غير الديوان إذا وجد وثبت
حكمه بالعطاء من أحدث رسم الديوان من زمن عمر بن الخطاب لأنه أخص من النسب لمعه أهل
الديوان في موضع واحد على عطاء واحد ومحاماة واحدة فإذا عديم الديوان رجع الاعتبار إلى
الانساب والولاء لا الهما لا تمتثل ولذا قال مالك قال الولاء منسب ثابت ص **ع** قال مالك الأمر
بند نافذ أصيب من الهام أن على من أصاب منها شيئاً قدر منقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون
عليه القتل فمضى جحداً من الحدود أنه لا يؤخذ به وإن القتل بآتي على ذلك كمال الفرية فإنها تثبت
على من قبله يقال له مالك لم تجله من أقرى عليك فأرى أن يجله المقترى لحسن من قبل أن يقتل ثم
يقتل ولأرى أن يءاد منه في شيء من الجراح الأقتل لأن القتل بآتي على ذلك كله **ش** وذا
على ما قال من الحدود يدخل في القتل فنوجب عليه حدته تعالى من زنى أو شرب خمر ووجب
عليه القتل في قصاص فلان القتل بآتي على ذلك كمل لا يؤخذ به لحد لأنه من حقوق الله تعالى وأما
حد الفرية فيؤخذ به لأنه من حقوق الأديين فلا نسقط باستيفاء حقوق الله تعالى وليلحق
المقذوف من المار والتبعية بتعقيق ما قبله حين لم يجد قاذفه وأما القصاص في الأطراف فسقط
أضامع القتل لأن القتل بآتي على اتلاف ذلك العضو الذي استحق الجني عليه اتلافه وأما يسقط عنه
التعذيب بقطع العضو قبل قتله لأنه لم يقصد هلكته التمثيل ولو قصد التمثيل والتعذيب لأخذ مثله والله
أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك الأمر عندنا أن القاتل إذا وجد بين ظهري قوم في قرية بأوغر دالم
يؤخذ به أقرب الناس إليه داراً ولا مكاناً وذلك أنه قد يقتل القاتل ثم يلقى على باب قوم ليلطخوا به
فليس يؤخذ به حينئذ ذلك **ش** ولهذا على ما قال من وجود القاتل في محلة قوم أو عند دارهم لا
يوجب لبطخوا ولا يلحق بهم تهمة قال ابن القاسم وأشبه في المجموع فلا يوجب ذلك قوداً ولا دابة قال
مالك ودعدهر ووجد ذلك المأخوذ به مالك من أن القاتل قد يسقط عنه محله وتلقيه في محله غيره وعند
دارهم بردها فإنه وبما ألقاه القاتل عند داره أو ليلاً بالمقتول في محله فقتلهم الجناية عليهم وأخذ
القوداً والدية منهم (مستله) ولو وجد في محلة أعدائه فبذبحهم ولا نههم قتلوا قال الثوري في المجموعة
لا شيء على من وجد في محلة الأديين قتلهم فماتوا من القتل بردها والله أعلم بالعت مما يوجب عليهم
ظنة أو بقوى تهمة وروى ابن القاسم عن مالك في رجل زل عند امرأة فوجد عند حاميتها فأنهها
وليه فقال لا يقران بثبت رجحان التهمة إلا أن يكشف أمرها فإن كانت غير تهمة لم تجبس ويحلى سبيلها
ومن مات من زحام أو غيره أو وجد ميتاً حين يفيض الناس من عمة أو مات في شيء من زحام الناس
ففي الموازيع عن مالك لا شيء فيه من دية ولا غيره ما لاقاة وذلك أنه لا يتعلق التهمة بمعين ولا معينين
وكذلك قال ابن القاسم في المجموعة عن قتيل وجد في أرض المسلمين لا يدرون من قتله فبطل دمه
ذكرناه والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك في جاع من الناس اقتتلوا فانسكفوا وبينهم قتيل أو
رجع لابرئ من فعل ذلك به أن أحسن ما سمع في ذلك أن فيه العقل وإن عقله على القوم الذين
نارعه وروا أن القاتل أو الجريح من غير الفريقين فقتله على الفريقين جميعاً **ش** ولهذا على
ما قال من قتل بين الفريقين في النائرة تكون بينهم كل فرق فترفع من أصيب من الفرق
الأخرى وذلك إذا ما دهم من قتله ووجد ذلك الظاهر أن قتيل كل فرقاً بما قتله الفرقة الأخرى
ولا قصاص فيه لعدم معرفته قتله وعدم اتفاق الطائفة الأخرى على قتله فله في الإلابة ولا علاج

قِيَامِهِمْ مِنَ الْبَاهِمْ
عَلَى مَنْ أَصَابَ مِنْهَا شَيْئًا
قَدَرًا تَقْصُصُ مِنْهَا هَذَا
مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ
عَلَيْهِ الْقَتْلُ فَيُصِيبُ حَدًّا
بِالْخُدُودِ لَمْ يَأْخُذْ
بِهِ وَأَنْ الْقَتْلُ يَأْتِي عَلَى
ذَلِكَ كَهَذَا الْفَرْقَةُ فَهَذَا
تَثْبِيتٌ عَلَى مَنْ قُتِلَ لَهُ
بِقَاتِلِهِ مَالِكٌ لَمْ يَحْدِثْ مِنْ
أَفْتَرَى عَلَيْكَ فَارَى أَنْ
يَجِدَ الْقَتُولَ الْحَدَّ مِنْ
قَبْلِ أَنْ يُقْتَلَ ثُمَّ يُقْتَلُ
وَلَا أَرَى أَنْ يَقَادَ مِنْهُ فِي
شَيْءٍ مِنَ الْجَرَاحِ أَلَا الْقَتْلُ
لَأَنَّ الْقَتْلَ يَأْتِي عَلَى ذَلِكَ
كَمَا وَقَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ عِنْدَنَا
أَنْ الْقَتِيلُ إِذَا وَجِدَ بِي
ظَهَرَ إِلَى قَوْمٍ فِي قَرْنِ بَأْوٍ
غَيْرِهِ لَمْ يَأْخُذْ بِهِ بِأَقْرَبِ
النَّاسِ إِلَيْهِ دَارًا وَلَا مَكَانًا
وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يُقْتَلُ الْقَتِيلُ
ثُمَّ يَلْقَى عَلَى بَابِ قَوْمٍ
يُطْلَعُونَ بِهِ فَلَيْسَ بِأَخْذٍ
أَحَدٍ بِهِ ذَلِكَ وَقَالَ مَالِكٌ
فِي جَانِحَةٍ مِنَ النَّاسِ اقْتَسَاوْا
فَانْكَشَفُوا وَيَنْهَمُ قَتِيلٌ
أَوْ جَرِحٌ لَا يَدْرِي مَنْ فَعَلَ
ذَلِكَ بِي أَنْ أَحْسَنَ مِمَّنْ
فِي ذَلِكَ أَنْ فِيهِ الْعَقْلُ
وَأَنْ عَقْلَهُ عَلَى الْقَوْمِ
الَّذِينَ نَازَعُوهُ وَأَنْ كَانَ
الْجَرِحُ أَوْ الْقَتِيلُ مِنْ غَيْرِ
الْقَرَبَيْنِ فَفَعَلَهُ عَلَى
الْقَرَبَيْنِ جَمْعًا

في ذلك ان قسامة لان القاتل لا يتبع بن (مسئلة) ولو أقر رجل من غير طائفة فقال أنا قتلته في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم ان ولادة القتييل مخبرون بين أن يقتلوه أو يتركوه أو يلزموا الدية وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون ان شأوا قتلوه وان شأوا تركوه أو يلزموا الدية لانه منهم بأقراره بطرح الدية التي وجبت عليه وعلى طائفته قال الشيخ أبو محمد قوله ان شأوا يلزموا الدية غلط لقوله في احتياجه الدية التي وجبت عليه وعلى طائفته قال وأراه من غلط الناقل (مسئلة) ولو علم من أصابه وشهدت بذلك بينة ففيه القود وان لم تكن بينة كاملة وانما كان شاهداً وقول المقتول دى عند فلان أو عند جماعة منهم فقدر وى سحنون عن ابن القاسم في العتية لاقسامته قال الآن يشهد لجر حر جلان ثم مات من ذلك بعد أيام ففيه القسامة وقال أشهب ومطرف وابن الماجشون فيه القسامة لان كونه بين الصفيين لم يرد دعواه الآخرة قال ابن المواز وقد رجح ابن القاسم بعد ان قال لاقسامته فيمن قتل بين الصفيين بدعوى الميت ولا يشاهد وقوله هنا خطأ (فصل) وان كان القاتل من غير الطائفتين ففعله عليهما على ما قاله قال ابن القاسم وكلنا اذا لم يعرف من أي الفريقين هو وجه ذلك انه لم يشك حكم الفريقين فكل لأجنبي (فصل) وقوله فان عقله على القوم الذين نازعوه وقوله في عقل الأجنبي على الفريقين يريد في أموالهم قاله ابن المواز عن مالك فجعل لذلك حكم العمد لان علمهم ومشاربهم بقصد ولم يجعل فيه القود لما لم يتبع القاتل (مسئلة) ولو ان احداً من الطائفتين مشى الى الأخرى بالسلاح الى منازلهم فقاتلهم فقتل بينهم قتل فان كل فرقة تضمن ما أصابت من الأخرى قاله مالك في الموازية والمجموعة قال ولا يطلد دم الزاحفة لان المرحوف اليهم لو شأوا لم يقتلوه واستأذنا السلطان قال غيره في غير المجموعة وذلك اذا أمكن السلطان أن يحجز بينهم فان عاجلهم تأخروهم أقتلوا أو قال سيف ونحوه في المدونة ومعنى ذلك انه لا دية عليهم (مسئلة) وما أصيب به بعضهم من الجراح ففعله على الطائفة المنازعة لها قاله مالك ولو كان الجرح من غيرها لكان عقل الجرح عليها (مسئلة) وهذا اذا كانت جراحهم لناثرة وتعب فان كانت لتأويل فقد قال ابن حبيب ليس بين أهل الفتن قود في بعضهم من بعض على التأويل ولا تباعة في مال الاقبا كان قائماً بعينه لم يفت وقال ابن القاسم في العتية ليس على القاتل قتل ولا دية وان عرف بخلاف غيرهم (مسئلة) ويعرف ان حرمهم لناثرة بينة تشهد بذلك أو بأقرار الطائفتين روى أصبغ عن ابن القاسم في العتية في الفتن تأتي كل طائفة تدعى على الأخرى جراحات وتنكر دعوى الأخرى وأقر تأصيل الناثر ان كل طائفة ضامنة لجراح الأخرى فان لم يتقاررا بالناثرة وقامت بينة عليهم مخالفت كل طائفة على ما دعت عليه واستقادت منه وان لم تعرف كل واحدة من الجراحات الجماعية على أن الجراحات كانت من الفئة الأخرى ويضمن بعضهم جراحات بعض فان لم تأت بينة بأصل الناثرة ولا تقاررا لم يقد بعضهم على بعض بالدعوى

﴿ ما جاء في الغيلة والسحر ﴾

ص وحديث يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة أو مبعة ورجل واحد قتلوه وقاتل غيلة وقال عمر لو لمأ على أهل صنعاء لقتلهم جميعاً * ثم قوله ان عمر قتل جماعة ورجل قتلوه غيلة فبالبان * أحدهما في قتل الجماعة بالواحد * والثاني في معنى الغيلة

﴿ ما جاء في الغيلة

والسحر ﴾

* وحديث يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب ان عمر

ابن الخطاب قتل نفرا

خسة أو سبعة ورجل واحد

قتلوه وقاتل غيلة وقال عمر

لو لمأ على أهل صنعاء

لقتلهم جميعاً

(الباب الأول في قتل الجماعة الواحد)

فأما قتل الجماعة بالواحد بمقتضى ما عرفت في قتله فانهم يقتلون به وعليه جماعة العلماء و به قال عمر وعلي
 وابن عباس وغيرهم وعليه فقهاء الأسماء الأما يروى عن أهل الظاهر والدليل على ما قوله خبر عمر
 هذا وصارت قضيتهم بذلك ولم يعلم خلافه ثبت أنه أجماع ودليلنا من جهة القياس ان هذا وجوب
 الواحد على الواحد فوجب الواحد على الجماعة كعدا النفس (مسئلة) قال مالك في الموازية
 والمجموعة يقتل الرجلان وأكثر بالرجل الحر والنساء بالمرأة والأما والعبيد كذلك قال ابن القاسم
 وأشهب وان اجتمع نفر على قتل امرأة أو وصي قتلوا به (فرع) وهذا اذا اجتمع النفر على
 ضربه يضر بونه حتى يموت تحت أيديهم فقد قال مالك يقتلون به وقال ابن القاسم وابن الماجشون
 في النفر بمقتضى ما عرفت على ضرب من رجل ثم ينكسفون عنه وقدمت فانهم يقتلون به وروى ابن
 القاسم وعلي بن زياد عن مالك ان ضربه هذا سلاح وهذا بصا وتمادوا عليه حتى مات قتلوا به الآن
 يصلح ان ضرب بعضهم قتله (مسئلة) واذا اشترك في قتل عبد حر وعبد في الموازية والمجموعة
 عن مالك يقتل العبد على الحر نصف قيمته واذا قتله صغير وكبير يقتل الكبير وعلى عاقلة الصغير
 نصف الدية وروى ابن حبيب ان ابن القاسم اختلف فيها قوله فرة قال هذا ومرة قال ان كانت
 ضربة الصغير عدا قتل الكبير وان كانت خطأ لم يقتل وعلمها الدية قال أشهب في الموازية
 يقتل الكبير قال ابن المواز وهو أحاب إلى قاله أشهب ومن فرق بين عمد الصبي وخطئه فقد
 أخطأ حجة انه لا يدرى من أهمامات وكذلك في عمد الصبي لا يدرى من أهمامات وهو يرى عمده
 كالخطأ (فرع) فاذا اثنان ذلك وجب على الصغير حصته من الدية فقد قال ابن المواز ما يقع من
 الدية على الصغير في ماله وانما يكون عليه ما يقع على العاقلة اذا كان القتل كدخلاً وهذا الظاهر
 قول ابن القاسم وقال أشهب ذلك على العاقلة وان قل ذلك وأما اذا اشترك العايد والمخطئ فقد قال
 ابن القاسم لا يقتل العايد اذا شاركه المخطئ وقال أشهب في المجموعة لو أن قومًا قتلوا العبد ضربوا
 مسلماً فقتلوه منهم من نطعن من العدو ومنهم من نعهده لمعاودة قتل به المتعة وعلى الآخر من يابيه
 من الدية

(الباب الثاني في قتل القبيلة)

أصحها بنو يردوه على وجهين أحدهما القتل على وجه التعيل والخليفة والثاني على وجه النقص
 الذي لا يجوز عليه الخطأ فأما الأول في العتية والموازية قتل القبيلة من المحاربة الآن يقتل رجلان
 أو صبيًا فيخذل حتى يدخله، وضاعاً فأنه مع فهو كالنصارى في هذا بن في أحد الوجهين صرح مالك
 عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أنه بلغه أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت
 جارية لها سحرها وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت * قال مالك الساحر الذي يعمل السحر ولم
 يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في
 الآخرة من خلاق فأرى أن يقتل ذلك اذا عمل ذلك عونه * ش قوله أن حفصة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها فأمروا بها فقتلوا منها فقتلوا ما بان تكون باسرت
 ذلك وأمرت به من أطاعها وقدرى عن مالك أنه قال وقد أمرت حفصة في جارية لها سحرها أن
 تقتل ويجعل أن ير بد ذلك انها رفعت أمرها الى من له النظر في ذلك من أمير أو غيره وأثبت
 عندهما وجوب ذلك فنسب القتل اليها لما كانت سببه ويحتمل أن يكون من ثبت عنده من الأمراء

* وحديث يعنى عن مالك
 عن محمد بن عبد الرحمن
 ابن سعد بن زرارة انه
 بلغه أن حفصة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم قتلت
 جارية لها سحرها وقد
 كانت دبرتها فأمرت
 بها فقتلت * قال مالك
 الساحر الذي يعمل السحر
 ولم يعمل ذلك له غيره هو
 مثل الذي قال الله تبارك
 وتعالى في كتابه ولقد
 علموا لمن اشتراه ماله في
 الآخرة من خلاق
 فأرى أن يقتل ذلك اذا
 عمل ذلك عونه

بعد أن حكم بالقتل ومباشرته اليها فباشرته أو أمرت به من تاب عنها هذا ما يجتنبه اللفظ على انه قد روى أنها أقرت بذلك دون أسير ولا حكم ما كره وقدر وي نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرت حفصة فوجدوا سحرها فاعترفت على نفسها فأمرت حفصة عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فأنكره فأقام ابن عمر فقال انها سحرتها وجدوا معها سحرها فاعترفت على نفسها فكأن عثمان أنكر عليها ما فعلت دون السلطان فالساحر وان كان يجب قتله فانه لا يلي ذلك الا السلطان وفي الموازية عن العبد والمكاتب يصير سيده يقتل ويولي ذلك السلطان قال أصبغ وليس لسيده ولا لغيره قتله ووجه ذلك انه قتل بحق الله تعالى يجب على من يظهر الاسلام فلا يلي ذلك الا الامام أو حكمه كقتل الزنديق (مسئلة) ولا يقتل حتى يشك ان ما فعله من السحر الذي وصفه الله بانه كفر قال أصبغ يكشف ذلك من يعرف حقيقة بر به ويشك ذلك عند الامام لا بمعنى يجب به القتل فلا يحكم به الا بعد ثبوت به وتحقيقه كسائر ما يجب به القتل وفي الموازية في الذي يقطع أذن الرجل أو يدخل السكاكين في جوف نفسه ان كان هذا سحر اقل وان لم يكن من السحر فلا يقتل (مسئلة) ومن قتل الساحر فقد قتل ابن المواز من قول مالك وأصحها ان الساحر كافر بالله تعالى فاذا سحره في نفسه بر بانه باشر ذلك قال فانه يقتل قال والسحر كفر قال الله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر وبه قالت حفصة وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وسالم بن عبد الله ووجه ما نقل في مالك رحمه الله تعالى من انه كفر بنص القرآن وهو من الكفر الذي لا يقر أحد عليه ولا ساء اذا تقدم اسلامه قال الكفر به مرتد ويحتمل أن يوصف الساحر بانه كافر بمعنى ان فعله هذا دليل على الكفر الذي هو الجحد للبارئ تعالى كما لو أخبرنا نبي صادق ان لا يدخل دار كذا الا كافر ثم رأينا رجلا دخلها حكمنا بكفره وان لم يكن دخوله الدار كفرًا ولو كنا استدلل به على كفره وان أخبره عن نفسه بانه مؤمن علمنا كذبه لان الصادق أخبرنا عنه بانه كافر (مسئلة) اذا ثبت ذلك فن عمل المصر قتل فان كان مسلماً ففي الموازية من رواية ابن وهب عن مالك يقتل مصر مسلماً أو ذمياً قال مالك يقتل ولا يستتاب وقال ابن عبد الحكم وأصبغ هو كالتزندق ومن كان السحر أو الزندقة مظهر الاستتباب فان لم يتب قتل قال ابن المواز المصر كفر قتل أسره وظهر عليه قتل وان أظهره فكمن أظهر كفره وحكى القاضي أبو محمد انه لا يستتاب وان تاب لم تقبل توبته بخلاف الشافعي وحل ذلك على قول مالك واستدل على ذلك بان علمه كفر لقوله تعالى ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على المسكين الى قوله فلا تكفروا أي بتعلم المصر فتقرر من ذلك ان ما حكيه عن ابن عبد الحكم وأصبغ وابن المواز مخالف لقول مالك وأما ولا عليه غير ما تولى القاضي أبو محمد (فرع) قال ابن عبد الحكم وأصبغ ان كان لمصره مظهر افتقل حين لم يتب فإله في بيت المال ولا يصلي عليه وان استتر بمصره فإله بعد القتل لورثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم أعلم (مسئلة) وان كان الساحر ذمياً فقد قتل مالك لا يقتل الا أن يدخل سحره ضرراً على المسلمين فيكون نائماً للعهد فيقتل نضاً للعهد ولا تقبل منه توبة غير الاسلام وأما ان سحر أهل ملته فليؤدب الا أن يقتل أحدًا فيقتل به وقال سحنون في التعنية في الساحر من أهل الذمة يقتل الا أن يسلم فيترك كن سب النبي صلى الله عليه وسلم فظاهر قول سحنون انه يقتل على كل حال الا أن يسلم بخلاف قول مالك لا يقتل الا أن يؤذى مسلماً أو يقتل ذمياً ووجه قول مالك ما احتج به ابن شهاب من أن لبيد بن الأعصم اليهودي سحر النبي صلى

الله عليه وسلم فلم يقتله ولأن اليهودي كافر فإن كان السحر دليلاً على الكفر فاعلمنا بل من كفر
اليهودي على ما هو معلوم ووجه قول سحنون أنه ناقض للعهد وانتقل إلى كفر لا يفر عليه وقد
قال أشهب في اليهودي يتنابأه أن كان معناه استتيعب إلى الإسلام فإن تاب والاقبل (مسئلة) وأما
من ليس ياتر عمل السحر ولكنه ذهب إلى من يعمل له في المواز يتؤذّب أدباً شديداً ووجه
ذلك أنه لم يكفر لأنه لم يوجد منه العمل لذلك لا يقتل ولكنه يستحق العقوبة الشديدة لأنه أثر
الكفر ورغب إلى من يأتيه ويفعل ما يقتضيه (مسئلة) إذا ثبت ذلك فقد قال القاضي أبو بكر
أن السحر حقيقة وقوله القاضي أبو محمد في معونته واستدل على ذلك بقول الله تعالى ولكن
الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فيعلمهم كقاربا تعلميه فثبت أن له حقيقة والدليل على ذلك
من جهة السنن ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
كان يحيل اليه ما يفعل الشيء وما يفعله وأرسله إلى الأعمى سحره في شبط ومشاقة في جف طلعة
نخلة ذكر وجهه تحت راعوفة في برذر وان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم استخرجه وعافاه الله

﴿ ما يجب في العمد ﴾

ص مالك عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة أن عبد الملك بن مروان أقاد ولي رجل
من رجل قتله وليه بعضا * قال مالك والأمر بالجمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن الرجل إذا
ضرب الرجل بعضا أو رماه بحجر أو ضرب به عداختين من ذلك فإن ذلك هو العمد وفيه القصاص
قال مالك فقتل العمد عندنا أن يعمد الرجل إلى الرجل فيضربه حتى يقيض نفسه ومن العمد أيضا
أن يضرب الرجل الرجل في النائرة فتكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فيزى في ضربه فموت
فتكون في ذلك القسامة * ش قوله أن عبد الملك إذا قاتل القاتل بصلان يقتل بعضا وقال مالك
أن الأمر الذي لا اختلاف فيه عندهم أن من ضرب رجلا بعضا أو رماه بحجر فمات من ذلك فإنه
القصاص وفي هذا مسألان أحدهما أنه من قتل بعضا أو حجر فانه يقتص منه والثاني أنه يقتص
منه بثلثها فأما المسئلة الأولى فإن مذبح مالك رحمه الله أن من قتل حرا بالهبة يقتل أو قصدا لقتل
وجب عليه القود سواء شده بحجر أو عصا أو غرقه في الماء أو أحرق بالنار أو خنقه أو دفعه أو طعن
عليه ببناء أو به قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة إذا قود عليه إذا قتل به
الأيام إلا بالبار والمجدود من الحديد أو غيره مثل الليطة أو الخشبة المجددة أو الحجر المجدد وعنه في
منقل الحديد روايتان به قال الأنصافي والغني والحسن البصري ودليلنا ما روى أن يهودي يارضع
رأس جارية من الأنصار بسبب أوضاع لها فأتى بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها من بك أفلان
فأشارت أن لا فقال أفلان يعني اليهودي فأشارت رأسها أن نعم فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر
فأمر به فرفض رأسه بين حجرين ودليلنا من جهة القياس أن هذا قتل ظلمان بكافة بما الغالبان
حقه فيه فوجب عليه القصاص أصله إذا قتله بمجدد (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن كل ما عمده
الرجل من ضرب بقاء أو كرماء أو لطمه أو رمية ببندقة أو بحجر أو قضيب أو بعضا أو بغير ذلك فقد قال مالك
أن هذا كله عمد وقال أشهب ولم يختلف أهل الحجاز في ذلك فقتل قصدا إلى القتل بغير الحديد ويكون
أوحى منه فإن قال لم أجد الضرب لم يقتل قوله ولو علمنا أنه كان يجب أن لا يموت ما زالنا نعتد القود
لعمد الضرب وقد اختلف على ذلك ابن المواز أنه لو رماه برمح جده فقتل عينه لا قيد منه (مسئلة)

﴿ ما يجب في العمد ﴾
* حدثني يحيى عن مالك
عن عمر بن حسين مولى
عائشة بنت قدامة أن
عبد الملك بن مروان
أقاد ولي رجل من رجل
قتله وليه بعضا * قال
مالك والأمر بالجمع عليه
الذي لا اختلاف فيه عندنا
أن الرجل إذا ضرب
الرجل بعضا أو رماه
بحجر أو ضرب به عداختين
من ذلك فإن ذلك هو
العمد وفيه القصاص
* قال مالك فقتل العمد
عندنا أن يعمد الرجل
إلى الرجل فيضربه حتى
تقيض نفسه ومن العمد
أيضا أن يضرب الرجل
الرجل في النائرة فتكون
بينهما ثم ينصرف عنه
وهو حي فيزى في
ضربه فموت فتكون
في ذلك القسامة

ومن طرح رجلًا لا يحسن العوم في نهر على وجه العداوة والقتل ففسد ربه ابن القاسم عن مالك في الموازنة بقتله وقال ابن الموازي من أشار على رجل بالسيف فذكر ذلك عليه وقرن منقطه حتى مات عليه القصاص وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون فبين ما طلب رجل لابن سيف فعثر المطلوب قبل أن يدره فأت عليه القصاص وقاله التمرة وابن القاسم وأصغ

(فصل) وأما المسئلة الثانية في أن القصاص يكون مثل ما قتل به ومن أرى رجلا في النار فأتى هو في النار أو رأى شيئا قتل مثلته هذا المشهور من المذهب وقال أبو حنيفة لا يجوز القود إلا بالسيف خاصة والدليل على ما نقله قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله تعالى فاعقبوا مثل ما عوقبتم به وذلك من جهة السنة الحليفة المتقدمة أن يهود يرضخ رأس جارية من الأصنام بمجرع فاعتدى فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين ودلنا من جهة القياس أن هذا أحد نوعي القصاص فجاز أن يستوفى بالسكين كالقصاص في الطرف (فرع) أذا ثبت ذلك فإن لا هاجبا في فروع هذه المسئلة اختلافا وأصل المذهب ما قد ساءه فقدرى ابن الموازي عن ابن الماجشون أنه قال من قتل النار لم يقتل بها والمشهور من قول مالك وأصحابه بمقتل بها على ما تقدمت ووجه قول مالك قوله تعالى وإن عاقبتم لم يقتل بها ما عوقبتم به ومن جهة القياس أن هذه الآية تقتل بها غالباً فجاز أن يقتص بها كالسيف ووجه قول ابن القاسم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يغيب النار إلا رب النار وأخفى من جهة المعنى بأن قال النار تغيب ووجهه من جهة القياس أنه مقتود برسح وساح فجزئ فجزئ فتنزل النار كآلة (فرع) وإن غرقه في الماء قال ابن القاسم يرقى به رواه عنه عبد الملك بن الحسن في العتبية وقاله في المجموعه أشهب وعبد الملك قال ابن القاسم إن كنهه وطرحه في نهر فغرق صنع به مثل ذلك قال أشهب فإن كان بمن إذا كنف لم يرقى وحله الماء أنقل بشئ ينزله إلى القعر حتى يموت (فرع) وقال عبد الملك بن الماجشون من قتل بالرى بالحجارة لم يقتل بذلك لأنه لا يأتي على ترتيب القتل وحقيقته فهو من التعذيب والمشهور من المذهب ما قد ساءه ووجهه وهو أن هذه الآية تقتل بها الكفار فجاز أن يقتص بها كالسيف (مسئلة) ومن قتل بصافقة مالاً في المجموعه يقادها ويرى عنه أشهب في العتبية أن كان ضربه بضربة واحدة يجزئ عليه فلما أن تكون ضربات قال عنه أشهب ينظر من أولي فإن خيف أن لا يموت من مثل ما ضرب به فليقتل بالسيف قال فان جاز ذلك فضرِب بالصامريتين كضرب فلم يمت فإن رأى أنما نزل به عليه مثل الضربة والاثنتين ماتن به عليه حتى يموت وقال ابن القاسم بضرب بالصامريتين حتى يموت وقال عيسى بن دينار في المنسما كان من قود بعضاً أو خنقاً أو حجراً أو ما أشبه ذلك فإن الولي يضرب أدا بمثل ما قتل به وله حتى يقتض نفس الأتال ولكنه يمتري بالاجتهاد في قتله ولا يتركه والتطويل عليه لتعذيبه وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله ورواه ابن وهب عن مالك في المجموعه وقال مالك يقتل بالصامريتين ذكر عدد أقتول مالك هذا مجتمعا على أن يتأول على القولين ورواه ابن وهب يته في خلافة قول أشهب والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولأن الأتال قطع بدم رجل ورجله ثم قتله فقد قتل عيسى في الدنيا يقاد منه كذلك قال القاضي وأحمد وهذا قال أبو حنيفة والسافقي قال وأما مالك فيرى أن القتل يبيح على جميع ذلك وكان ينكر أن تقطع بدم ثم يقتل والذي قلت هو رأي حلال على النظام قال أصح أن كان الأتال لم يرد قطع بدم العتبت والألام فإنه مقتول فقط وإن كان أراد ذلك فعل به مثله

• قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد (١٧٠) الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك

وقال ابن من ين تفسيره ان القاتل أخذاً للمقتول فقطع يده ثم جليه على وجه التعذيب والتطويل عليه فهذا الذي ينبغي أن يفعل به مثله فأما إن أصابه بذلك على وجه العقالة في النائرة فيضرب به يده قتله فيصيب بدمه فأبى أنه إنما أراد بالقرب الأول والثاني القتل دون التعذيب والتطويل فليس في هذا الاقتل (مسئلة) ولو قُتل رجل أو عينا عمداً أو قطع أيدياً وقتل فان القتل يأتي على ذلك كله قاله عيسى في المدونة وقال أبو حنيفة في أدمنه في ذلك كله والدليل على ما نقوله ان القصاص بذل للنفس فدخلت الأعضاء فيه تبعاً للنفس كاليدية قال فان عفا ولي القتل على دية أو غيرها فأهل الجراح على حقوقهم من القود في جراحهم وهو عندي بمنزلة ما لو قتل رجلين فعفا ولي أحد هما كان لولي الآخر القتل والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو قتل رجلاً عمداً ثم أصاب آخر خطأً بقتل أو جراح فقد روي ابن وهب عن مالك في المجموعة سواء كان العمد قبيل الخطأ أو الخطأ قبيل العمد ان الخطأ واجب على عاقلة ويقتل بالعمد قال ابن القاسم وأشب وهو قطع يده رجل خطأ ثم قتله عمد القتل به ودية اليد على العقالة ووجه ذلك أن الخطأ غير متعلق برقبته وإنما هو مال متعلق بدم العائلة والعمد متعلق بنفسه فذلك لم يندخلنا كما ناسم جنسين مختلفين وكان محل أحدهما غير محل الآخر

ص • قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك والعبيد بالعبيد كذلك • ش قوله الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد على ما تقدم من قتل الجماعة بالواحد اذا تكافوا في الجريمة وكذلك النساء بالمرأة ولم يرد أنه لا يقتل النساء بالرجل ولا الرجل بالمرأة بل حكم ذلك على ما تقدم فان من قتل واحداً قتل جميعه ولما كانت المرأة تقتل بالرجل قتل النساء بالرجل ولما كان الرجل يقتل بالمرأة فكذلك تقتل جماعة الرجل بالمرأة وحكم العبيد كذلك بقتل العبيد بالعبيد وبقتل العبد بالحر ولا يقتل الأحرار بالعبد لانه لا يقتل الحر بالعبد والله أعلم وأحكم

• القصاص في القتل •

ص • مالك أنه بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان يذكر انه أتى بسكران فقتل رجلاً فكتب اليه معاوية أن يقتله به • ش ووجه ذلك ان السكران اذا قصد الى القتل قتل لانه يتيق معه من المزمع ما يثبت به عليه القصاص وسائر الحقوق ولو بلغ حد الاغواء الذي لا يصح معه قصد ولا فعل لكانت جنايته كجناية الغمى عليه والنام وفي العتية عن ابن القاسم يقاد من السكران بخلاف المجنون يرد الجنون المطبق والمعي الذي لا عقل ابن سنة ونصف نحوها فهذا ما فسد من أموال الناس هدر ولا يتبع به أحسن من ان يشغل المجنون نارا في بيت أو يهدم بيتاً أو يكسر أنية أو يكسر المعى ولو لؤة أو يلقي جودراً في النار فذلك هدر والله أعلم وأحكم • قال مالك أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فهؤلاء الذكور والانثى بالانثى ان القصاص يكون بين الانثى كما يكون بين الذكور والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالحر والامة تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال والقصاص أي ما يكون بين الرجال والنساء وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فذكر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس والسن بالسن والجروح قصاص فذكر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس

والعبد بالعبد كذلك • القصاص في القتل • • حنفي يحكي عن مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان يذكر انه أتى بسكران فقتل رجلاً فكتب اليه معاوية أن يقتله به • قال يحيى قال مالك أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قوله تعالى تبارك وتعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فهؤلاء الذكور والانثى بالانثى ان القصاص يكون بين الانثى كما يكون بين الذكور والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالحر والامة تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والعبد بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالمرأة الحرة

بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه **ش** وهذا على ما قاله في تأويل الآية قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبدان ذلك في الذكور والله أعلم فان الآية تقتضي القصاص بين الانثى كقتضى القصاص بين الذكور والذات لا يمنع القصاص بين الذكور والانثى وان من القصاص للعبد من الاحرار فانما ثبت ذلك بغير هذه الآية فان الآية تقتضي اثبات الاحكام المنصوص عليها من القصاص بين الاحرار وبين العبد وبين الانثى ولا يمنع القصاص بين الاحرار والعبد ولا القصاص بين الانثى والذكور ولا يثبت به وانما ثبت ذلك دون سائر أدلة الشرع والذي عليه جمهور الفقهاء ان الحر لا يقتل بعده ولا بعبد غيره وروى عن ابراهيم النخعي انه يقتل الحر بعده وتعلق في اثبات ذلك من الآية بوجهين أحدهما من جهة المحصر لمن فعل الألف واللام من حر ووف المحصر والثاني من جهة دليل الخطاب وتميز ذلك كله في أحكام الفصول ودليلنا على نفي القصاص في ذلك ان القتل أحد بدلي النفس فلم يثبت للعبد على سيده كالدية (مسئلة) ولا يقتل الحر بعبد غيره وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقتل بعبد غيره والدليل على ما نقله ان هذا اجاع الصواب لانه مرئى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وابن الزبير وابن ثوبان ثبت ولا يخالف لهم ومارئى لما كرم بن عيينة عن ابن مسعود انه قال يختلف ذلك فرسل لانه لم يأت ابن مسعود ودليلا من جهة القياس ان كل من لا يكافئ في حد القتل فانه لا يكافئ في القصاص كالعبد وسيده (فصل) وقوله والقصاص يكون بين الرجال والنساء يردان الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل وعليه جمهور الفقهاء وروى عن الحسن البصري لا يقتل الرجل بالمرأة والدليل على ما نقله قوله تعالى وكنا عليهم في ان النفس بالنفس والعين بالعين والانثى بالانثى ثم قال تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ثم قال في آخر الآيات فاحكم بينهم بما أنزل الله والظاهر انه راجع الى جميع ما تقدم مما ذكر ان الله تعالى أنزله ودليلا من جهة القياس انهما متضامان متكافئان في حد القتل فوجب أن يشككنا في القصاص كالرجلين والمرأتين

بنفس الرجل الحر
وجرحها بجرحه * قال
مالك في الرجل بمسك
الرجل للرجل فيضربه
فيؤتى مكانه أنه ان أسكه
وهو يرى أنه يريد قتله
قتله جميعا وان أسكه
وهو يرى أنه انما يريد
الضرب بما يضرب به
الناس لا يرى أنه عمدا قتله
فانه يقتل القاتل ويعاقب
المسك أشد العقوبة
ويصين سنة لانه أسكه
ولا يكون عليه القتل

(فصل) وقوله ونفس المرأة ذميمة بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه يردان القصاص يجري بينهما في الاطراف وهو قول مالك وجمهور الفقهاء لقوله تعالى والعين بالعين والانثى بالانثى والاذن بالأذن والسن بالسن ولم يفرق **ص** قال مالك في الرجل بمسك الرجل للرجل فيضربه فيؤتى مكانه ان أسكه وهو يرى انه يريد قتله قتله جميعا وان أسكه وهو يرى انه انما يريد بالضرب بما يضرب به الناس لا يرى انه عمدا قتله فانه يقتل القاتل ويعاقب المسك أشد العقوبة ويصين سنة لانه أسكه ولا يكون عليه القتل **ش** وهذا على ما قاله مالك ان أسك الرجل لمن قتله وهو يرى انه يريد قتله ان على القاتل والمسك القتل وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقتل المسك والدليل على ما نقله انه أسكه ظاهرا لا يعلم انه قتله فأشبه اذا أسكه ليسع حتى أكله وفي تاريخه أخرجه (فصل) وقوله ولوجسه وهو يرى انه انما يريد بالضرب بما يضرب الناس يرد والله أعلم بالضرب المعتاد على وجه الادب الذي لا يتجاوز الموت فقتل مالك يعاقب المسك أشد العقوبة ويصين سنة فلم ينص في الكتاب على معنى العقوبة وقدره ويصيح بن يحيى عن ابن نافع يحبس ويحبس بغير ما يرى السلطان من ذنبه وما يستره من أمره وناحية صاحبه الذي جسه قال عيسى بن دينار يحبس سنة فقط قال ابن مزين القول ما قال ابن نافع وجعله ابن نافع انه ضرب من لم يمتحنى لو ثبت لوجب قتله وانما هو عقوبة لا ماسا كما ظاهرا لم يقدر بغيره لانه لا يزداد عليه ولا ينقص منه وانما هو

بحسب ما اعتقده في أسأكه وانتهى إليه نظمه فيه ووجه قول عيسى أنه ضرب شبه القتل فكأن
 المصنوع فيه مقدر فوجب أن يكون الضرب فيه مقدرًا كضرب القاتل يعني عنه (فرع) اذ أثبت
 ذلك في الزنية أنه يستدل على أنه حسب القتل بأن يرى القاتل يطلبه ويده سيفاً أو رمحاً فقتله
 فهذان يقتلان جميعاً قال وإن كان حسب ولم يرمعه سيفاً ولا رمحاً مشهوراً فأنه يقتله فلا يقتل على
 الحاسب وإن كان من شبهه أو نأحونه لأنه يقول ظننت أنه يريد به غير القتل ص **هـ** قال مالك في
 الرجل يقتل الرجل عمداً أو يفقأ عينه عمداً فيقتل القاتل أو تنفقا عين الفاق **ق** قبل أن يقتص منه مائة
 ليس عليه دية ولا قصاص وإنما كان حق الذي قتل أو فقتت عينه في الشيء الذي ذهب وأما ذلك
 بمنزلة الرجل يقتل الرجل عمداً ثم يموت القاتل فلا يكون لصاحب الدم ما مات القاتل شيء دية ولا
 غيرها وذلك لقول الله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد **قال**
مالك فإما يكون له القصاص على صاحبه الذي قتله فإذا هلك قتله الذي قتله فليس له قصاص
 ولادية **ح** وهذا على ما قال لأن حق المقتول متعلق بنفس القاتل فإذا تلف بأمر السماء أو بقتل
 غيره لم له قصاص أو غيره بطل حقه لأن ما يتعلق به حقه قد عدم فلا سبيل إلى القصاص لعدم عمله
 ولإلى الية لأن الية انما هي عندهم يرى التغيير بين القصاص والدية لاستيفاء النفس فإذا تمكن
 هناك نفس تستحق ببذل الية لم يكن سبيل إلى الية وكذلك لو فاقاً عين رجل أو عين جماعة أو قطع
 أتايل جماعة ثم قام رجل منهم فاقتص منه بقطع عينه ثم قام غيره وبينة أو باقراره فلا شيء عليه لأن
 محل حقه قد ذهب وكذلك لو ذهب عينه أو يمينه بأمر من السماء **قاله مالك** من رواية ابن القاسم
 وغيره ووجه ذلك ما قدمناه من أن ما يتعلق به حقه قد تلف فبطل حقه لعدمه (مسئلة)
 ولو فاقاً عين رجل البني وليس للجاني عين بني حين الجناية أو قطع يمينه وليس له يمين فلم يجز
 عليه دية عينه أو يده **قاله مالك** ووجه ذلك أن الجناية حدثت وليس للجاني بذلك العضو يتعلق
 به فعلق بآله ص **هـ** **قال مالك** ليس بين العبد والحر قود في شيء من الجراح والعبد يقتل بالحر
 إذا قتله عمداً ولا يقتل الحر بالعبد وإن قتله عمداً وهو أحسن ما سمعت **ح** وهذا على ما قال
 وذلك على وجهين أحدهما أن يميني الحر على العبد فإنه لا يقتص له منه بآله أو بخيفة والشايفي
 ووجهه أن نقص دية العبد عن دية الحر يمنع أن يقتص له منه وإنما عليه قيمته إن قتله أو فاقاً ما جنى عليه
 وإن جنى العبد على الحر ففاقاً عينه أو قطع يده فالمشهور من مذعب مالك أنه لا قصاص بينهما **وقال**
القاضي أبو محمد إذا جرح الكافر المسلم أو قطع طرفه لم يقتص منه وكانت الدية عليه **وقال** يميند
 السلطان في ذلك وتحتل هذه الرواية القود وإذا جرح الحر عبداً أو قطع طرفه لم يقتص منه
 ويحتمل على ما قدمناه وهو الصحيح أن يقاد منه وجه القول الأول نقص بالعبودية **يد** بالحر فلم
 يقدرها كآلة السلام لا تقطع بالصبيحة ووجه القول الثاني أن كل شخصين جرى بينهما القصاص
 في الأتس فانه يجري بينهما القصاص في الأطراف كالخبرين

(فصل) وقوله والعبد يقتل بالحر ولا يقتل الحر بالعبد على ما قاله لأن الأدون يقتل بالأعلى ولا يقتل
 به الأعلى وبهذا قال الشافعي **وقال** أبو حنيفة يقتل الحر بالعبد ولا يقتل بعبد ودليلنا من جهة
 القياس أن هذا شخص لا يكافئ في قصاص الأطراف فلم يكافئ في قصاص النفس كعبه

• قال مالك في الرجل
يقتل الرجل عمداً أو يفقأ
عينه عمداً فيقتل القاتل
أو تنفقا عين الفاق قبل
أن يقتص منه أنه ليس
عليه دية ولا قصاص
وأما كان حق الذي قتل
أو فقتت عينه في الشيء
الذي ذهب وأما ذلك
بمنزلة الرجل يقتل الرجل
عمداً ثم يموت القاتل فلا
يكون لصاحب الدم إذا
مات القاتل شيء دية ولا
غيرها وذلك لقول الله
تبارك وتعالى كتب
عليكم القصاص في القتلى
الحر بالحر والعبد بالعبد
• قال مالك فإما يكون
له القصاص على صاحبه
الذي قتله وإذا هلك قتله
الذي قتله فليس له قصاص
ولادية • قاله مالك ليس
بين الحر والعبد قود في شيء
من الجراح والعبد يقتل
بالحر إذا قتله عمداً ولا يقتل
الحر بالعبد وإن قتله عمداً
وهو أحسن ما سمعت

أولياء الصغر بالخيار في القصاص أو العقل (مسئلة) وإن كان لولي القصاص واحدا ففعلن بعض الدم فلم أرفيه نصا وإذا عفا الجروح عن نصف الجروح في المجموعة والعينية عن سمنون إن أمكن أن يقتصر من نصفه اقصر وإن تعد ذلك فالجرح عجز أن يجبر ذلك ويؤدى نصف عقل الجرح وإن لم يتج من ذلك فيقال للجروح إما أن تقتص وإما أن تعفو وقال أشهب بجبر على أن يعقل له نصفه ص **قال مالك في القاتل عمدا** إذا عفى عنه أنه يجلد مائة جلدة ويسجن سنة **ش** وهذا على ما قال إن القاتل عمدا يجلد مائة ويسجن سنة وقال ابن الماجشون روي ذلك عن أبي بكر وعن علي رضي الله عنهما **قال القاضي أبو محمد** وقد كان يلزمه العقل فلما لم يقتل وجب تأديبه وألحق بالراي يقتل مع الاحسان فإذا لم يقتل لعدم الاحسان ضرب مائة وحبس سنة وقد قال ابن الماجشون في الموازنة والمجموعة أنه لما عفا عنه من له العفو وبقيت الله عقوبة جعلناها كعقوبة الزاني البكر جلد مائة وحبس سنة والله أعلم **قال مالك في المجموعة والموازية** سواء وجب الدم بينة أو بقسامة على واحد فعفا عنه وكلما أن تعلقت القسامة بمجموعة فقتل واحد منهم بالقسامة فإن سائرهم يضرب كل واحد منهم مائة ويسجن سنة وقال عبد الملك لأن الأولياء قد سلكوا قتل كل واحد منهم بالقسامة فإذا تركوا قتله بالقسامة إلى قتل غيره كان كالعفو عنه ولو كان العفو قبل القسامة وقيل أن يعفى الولي الدم بينة كشف عن ذلك الخا كما كان يحق عليه الدم بالقسامة أو بالينة ففيه جلد مائة وسجن عام وما كان لا يوجب دم القسامة ولا غيرها فليس فيه ضرب ولا سجن ووجه ذلك أنه حق من حقوق الله تعالى فلا يملك أولياء الدم إسقاطه (مسئلة) ولونسل ولادة الدم عن القسامة وقد وجبت لم زاد أبو ز يد عن ابن القاسم يحلف المدعي عليهم وبرئوا وقد قال ابن المواز فلي المدعي عليه الجلد والسجن **قال لم يختلف أصحاب مالك إلا ابن عبد الحكم** فإنه قال إذا نكوا فلا جلد ولا سجن ولعاف يحلف كل من ادعى عليه القتل خسين يمينا ويسلم من الضرب والسجن ومن لم يحلف حبس أمد حتى يحلف وجه القول الأول أن العقوبة قد ثبتت بما أوجب القسامة فالضرب والسجن حق لله تعالى قاله عبد الملك بن الماجشون والقتل حق للأولياء فإن أسقط الأولياء حقهم بالنكول من القصاص لم يملكوا إسقاط حق الله تعالى كالعفو أو عفا السلطان عن الجلد قال عبد الملك أنه لا يملك ذلك ووجه القول الثاني أن القتل لم يثبت قبله فيجب عليه عقوبته ونكول الأولياء بسبل ما عاده من القتل فلا يجب فيه عقوبة سجن ولا ضرب (مسئلة) وقال أشهب وأرى في اللطخ ضرب مائة وحبس سنة وقد روي ابن حبيب عن مطرف عن مالك إذا وقت التهمة على أحد لم يتحقق ما يجب به قسامة ولا قتل فإن ذلك لا يجب به جلد ولا سجن ولكن يطال بمحنة السنين الكثيرة **قال ابن القاسم وأشهب ومن اعترف بالقتل فعفى عنه** فليجلد الجلد والحبس قال أشهب كسائر الحدود والى الله تعالى ومن تاب منها لم تزل توبته ما عليه من حد ووجه ذلك أنه مقدور عليه بخلاف المحارب فإنه غير مقدور عليه فيسقط عنه الحد بالتوبة كالقدرة عليه كإسقاط عن الحربي عفو المحربي الكافر بالتوبة قبل القدرة عليه (فرع) وهذا إذا كان المقتول مسلما حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى فإن كان غير مسلم فقد روي ابن حبيب عن مطرف وابن عبد الحكم وأصبغ أنه سواء كان المقتول مسلما أو كافرا أو كاتبا أو مجوسيا زاد ابن القاسم وأشهب في العتبية وأبجوسية قال مالك في العتبية أو عبدا له أو لغيره أو لمسلم أو لذي فاته يجلد ويسجن وقال عبد الملك من رواية ابن حبيب إنما ذلك في المسلم عفا كان أحرأ أو أميرا للمسلم فاما يجب به الأدب المألوف واختاره ابن

قال مالك في القاتل عمدا
إذا عفى عنه أنه يجلد مائة
جلدة ويسجن سنة

حبيب وجه القول الأول أنه سفك دم محرم بوجوب به الجلد والسجين أصل ذلك قتل المسلم ووجه القول الثاني أن هذا ليس بمحقون الدم لاسلامه وقال ابن القاسم وأشهب وأصبغ ولو قتل السيد عبده لم يجلدوا والحبس قال محمود إذا قتل أم الولد سيدها فجلدوا الجلد والحبس ولو قتل غير سيدها جلدت ولم تحبس (مسئلة) العبد إذا قتل حراً أو امرأة فمقتل فلجلدوا يسجن قاله أشهب في العتية والموازنة قال أصبغ في الموازنة ليس على عبدا ولا على أمة حبس وعليها جملتهما سواء أسلموا أو وفدوا وقاله المغيرة وجه القول الأول أنه تعدد سفك دم محرم بحق فلهذا جلدوا والحبس كالحرق ولأن حق سيده في خدمته لا يبطل بحق الله تعالى من جلدوا وسجن وجب لأجل الخلو في كعقوبة الحرابة وجه القول الثاني أن السجين إذا اقترن بالجلد سقط في حق العبد كالنكح قريب في الزنا (مسئلة) وعلى المرأة إذا قتل حراً أو عبداً أو ذمياً أو غيرهم الجملوا بالحبس قاله ابن القاسم وأشهب ومالك وأصبغ في الذم والعتية إذا قتلوا وجه ذلك ما قدمناه (فرع) فبأيهما بدى قال أشهب في الموازنة ذلك واسع يبدأ بالجلد والحبس وظاهر رواية عيسى عن ابن القاسم في العتية أنه يبدأ بالجلد لأنه قال يؤتف به حبس سنة من يوم جلدوا لا يحبس بماضى وجه قول أشهبانها عقوبتان ليس بينهما ترتيب فكانت على التخيير وجه قول ابن القاسم في تأخير الجلد لعرض لا بطلان الحد لواز أن يموت في أثناء السنة (مسئلة) إذا قلنا يحبس سنة حتى يكون أول العام روى عيسى عن ابن القاسم يكون من يوم الجلد قال عبد الملك يقيده مادام اللطخ الذي سجن فيه فإذا زبه جلدته وتوجه عليه الحكم أن يزل عنه الحد به وسجن سنة فانتضى ذلك أن السنة امتأت تكون بعد تحقق الحكم عليه فأما السجن الذي كان قبل ذلك لاستبراء أمه والنظر فيه فليس من هذا الجنس في شيء بل حكمه مخالف لحكمه لما يخص به من التعيز وغيره ص **قال مالك** إذا قتل الرجل عبداً أو قامت على ذلك البيعة والقتول بنون وبنات فعفا البنون وأبى البنات أن يعفون فعفا البنين جز على البنات وأمر للبنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه **ش** وهما على ما قال ابن البنين إذا اجتمعوا في ولاية دم العمدان البنين أحق بالعفو والقصاص من البنات وما اتفق عليه البنون من ذلك أن كانوا جماعة وقضى به إلا أن كان واحداً فهو لازم للبنات ليس لمن مخالفته وقد حكى القاضي أبو محمد أن مالكا اختلف في النساء هل لمن مدخل في الدم أم لا فقال عنه في ذلك رويان أحدهما أن لمن مدخله والثانية لا مدخل لمن فيه وجه الرواية الأولى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيل فأله بين خيرتين أن شاءوا قتلا أو أن شاءوا عفواً وأخفوا البغيم ولأن القصاص مستحق على استحقاق الموارث فوجب أن يثبت لجميع الورثة كسائر الحقوق ووجه الرواية الثانية أن ولاية الدم مستحقة بالنصرة وليس النساء من أهل النصرة فلم يكن لمن مدخل في الولاية المسموعة فيها (فرع) فإذا قلنا لمن مدخل في ذلك ففي أي شيء لمن مدخل رويان أحدهما أن من مدخل في القود دون العفو والثانية لمن مدخل في العفو دون القود وجه الرواية الأولى أن العفو اعطاء للعفو وليس لمن ذلك وإنما لمن المطالبة (مسئلة) إذا ثبت ذلك كان مقتول بنون ذكورا فهم أولياء لهم القود دون العفو وإن عفا أحدهم لم يكن لغيره قود وإنما يكون لهم حتمهم من الدية وإن أتي القاتل وكذلك إذا لم يكن للاقتيل ولي غير أخوة ذكر أو قال ابن المواز وهذا عالم يختلف في مالكا وأصحابه وأما من عدا البنين والأخوة من سائر الأصبات كالأعمام والموال وغيرهم فقد اختلف فيه قول مالك وأصحابه فروى أشهب عن مالك أن كان الدم بنفساً فشكل بعض العصبية

* قال مالك وإذا قتل الرجل عبداً وطلعت على ذلك البيعة والقتول بنون وبنات فعفا البنون وأبى البنات أن يعفون فعفا البنين جز على البنات وأمر للبنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه

أقيم مكانه رجل من العشيرة والاردت الايمان على من بقي ولا يكون لأحدهم أن يعفو عن غيره الولد
والاخوة وكذلك لو عفا أحدهم بعد القسامة وبنو الاخوة كالعصبة وروى ابن وهب وابن القاسم
عن مالك أن غنابه بن بني عمه بعد القسامة جاز ذلك على من بقي منهم إذا استوا في القعد ودون لم
يفضضهم من البنية وإن كره القاتل زاد ابن القاسم وكذلك الموالي وكذلك نكول بعضهم عن
القسامة وهذا قال عبد الملك وأصبح وجهه واية أشهبان للبنين والاخوة من الاختصاص بالدم
والعفو عنه ليس لغيرهم ولذلك جاز عفومهم على جميع النساء ووجه الرواية الثانية أنهم عصبة لهم
القيام بالدم كالبنين والاخوة (مسئلة) وإذا اجتمع أب وبنون في الموازية أجمع مالك وأصحابه
على أنه لا قول للاب معهم في عفو ولا قود والأب أولى من الاخوة وقال ابن المواز لأب بعد الولد
الذكر أولى من جميع من ترك الميت من اخوة وغيرهم لاختلاف فيه قال ابن المواز وعفو الجديع
الاخوة جائز لأنه كان من عصبته ابن القاسم وقال أشهب لا قول للجديع الاخوة وهم أولى منه بالعفو
والقود لأنهم أقدمهم معهم كأم لأب قال وكذلك ابن الأخ وابن ابن الأخ وجه قول ابن القاسم ان الجديع
أقوى سببا في الميراث فكان أقوى سببا في العفو والقود كالابن ولذلك جعل ابن القاسم الجديع أولى
بذلك من ابن الأخ ووجه رواية أشهب ان الأخ وبنيه أقرب تعصبا ولذلك كانوا أحق بالولاء
والقيام بالدم طريقه قوة التعصيب فكان الاخوة أحق به ويجري قول أشهب هذا على الرواية
المتقدمة في ان لا مدخل للنساء في الدم ويجري قول ابن القاسم على انهن من دخلن فيه والله أعلم
وأحكم (مسئلة) والاخوة الأشقاء أولى من الاخوة للاب قاله أشهب في المجموعة قال ابن القاسم
وليس للاخوة للام في العفو عن الدم نصيب وللزوجة وانما ذلك العصبية ويحتمل أن يكون قول
أشهب في هذه المسئلة متبينا على أن لا مدخل للنساء في ولاية الدم (مسئلة) وأما البنات مع الأب
ففي كتاب ابن سحنون لا عفو للاب إذا قام البنات بالدم وقال ابن المواز اختلف فيه فأشهب يراه
أولى بالعفو في القتل ولم يجز ابن القاسم عفوه ودونهن ولا عفوهن دونه ويحتمل أن يكون قول
أشهب في هذه المسئلة متبينا على أن لا مدخل للنساء في ولاية الدم (مسئلة) وأما البنات مع
العصبة فقد قال ابن حبيب ان البنات مع الجد لا يجوز عفوه ودونهن ولا عفوهن دونه وكذلك
روى ابن وهب عن مالك في البنات مع العصبة أو مع الموالي ثبت الدم بقسامة أو بغير قسامة وقد
روى عن مالك وأشهب وأصبح أن ذلك للبنات وللأخوات دون العصبة ثبت الدم بقسامة أو بغير
قسامة وقال ابن وهب العفو والقود للبنات والاخوة دون العصبة وروى ابن حبيب عن مطرف
وابن الماجشون ان البنات مع العصبة أو الأخوات مع العصبة والبنات والاخوة مع العصبة ان ثبت
الدم بغيره والبنات والأخوات أحق بالعفو والقود وان ثبت بقسامة فمن طلب القود أحق بمن
عفا وجهه واية ابن وهبان البنات أقرب إلى الميت والعصبة أبعد بطلب الدم فلما أدى كل واحد
من الفريقين بسبب لا بد له الآخر لم يكن أحدهما أحق فليكن لهما حكم الاالاتفاق فان وجد
الاختلاف على ما تقدم رجع إلى ما ثبت من القصاص ووجه الرواية الثانية ان البنات أقرب ولمن
مدخل في القيام بالدم فاعتبر بأقوالهم دون أقوال العصبة كالابن مع العصبة وجه قول مطرف
وابن الماجشون وقد قال به غيرهما ان الدم اذا ثبت بالبنية اعتبر فيه القرب والقعد واذا ثبت
بالقسامة كان من ثبت بقسامته فيه حتى لا يكون لمن ثبت بقسامته اسقاطه وان كان له فيه حق
(مسئلة) ولو اجتمع بنات وعصبة فغث بنت واحدة دون العصبة ففي العتيبة من رواية عيسى

عن ابن القاسم ان ذلك يجوز على من بقي وفي الموازنة عن أشهب لا يجوز العفو الابتناع من البنات والعصبة ولو عفا الجميع الا واحد من العصبة أو واحدة من البنات لكان القاسم بالدم أولى قال ابن المواز المعفوعنده لا يجوز مع الاختلاف الا في البنين والاخوة فقط (مسئلة) واذترك القنيل أبوا ما في الموازنة لاحق للدم مع الأب في عفو ولا تود وكذلك الأخوات مع الأب (مسئلة) وأما الأم فهل لها مدخل في ذلك أم لا روى عيسى عن ابن القاسم ان لها مدخلا في ولاية الدم وهو قول مالك من رواية مطرف وغيره وروى عن ابن حبيب وابن الماجشون ليس للدم ولاية في دم العمد الا أن يصير مالا فترث فيه لانها ليست من ولاته ولا من قومه وجه القول الأول انها أحد الأيوين كالأب ولا سيما كان للشقيق بها تقدم على الأخ للاب صرح ان لها دخلا فيه وجه قول ابن الماجشون انها ليست من العصبة فلا حق لها في الولاية كالزوجة (فرع) فاذا قلنا لها مدخل في الدم فقدر روى مطرف عن مالك انها أولى من العصبه وروى ابن وهب عن مالك في المجموعة في أم وأخ وعصبه لا عفو للام دونهما وقال أشهب في الموازنة لا أمر للام مع العصبة وجه القول الأول انها أحد الأيوين فكنت أولى من العصبة كالأب وجه القول الثاني انها أقوى سببا منها لانها معنى تستحق بالتعصيب وهي لا ترث بالتعصيب ولا مدخل لها فيه وانما يخص بذلك البطان والأخوات على ما تقدم (مسئلة) وأما الأم مع البنات فالبنات أحق منها بالدم مع الأخوات قاله في الموازنة وقال أيضا أشهب في ولد الملاعنة لا عفو للبنات ولا للوالى دون الأم ولا عفو لابتناعهم وأما الأم والأخوات فقد قل في الموازنة البنات أقرب من الأم والأم أقرب من الأخوات ولا تجري الجدة للاب ولا للام تجري الأم في عفو ولا تود (مسئلة) واذا قال المقتول دمي الى فلان فهو له ان شاء قتل وان شاء عفا في غيردة وان شاء عفا على دية فيكون لورثة المقتول وان كان الدم بقسمتها القسامة لعصبة والقتل والعفو الى حدار واه ابن المواز عن أشهب ووجه ذلك ان المقتول أحق بدمه من غيره بدليل ان لو عفا عنه لم يكن لغيره قود وليس لغيره عفو حال حياته فاذا جعله الى غيره فقد جعل ما كان له فيه اليه فكان أحق به ممن تقدم ينوب عنه وينوب فيه دون أن يجعله اليه

(فصل) واذا كان أولياء المقتول أو لاداد كورا وانا أو اخوة ذكورا وانا فاعفوا بعض الذكور حظ العاقب خاصة وان كان الاولياء أو لاداد كورا وانا أو اخوة ذكورا وانا فاعفوا بعض الذكور كان لمن بقي من الورثة حصته من الدية وان عفا الذكور كلهم قال ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب انه يسقط حق البنات اذا عفا البنون ويسقط حق الأخوات اذا عفا جميع الاخوة وذكر أشهب عن مالك مائة أخرى ان عفا الذكور فحق اخوتهم من الدية باق في القول الأول قال من أدركت من أصحاب مالك وهو أصله في موطنه وحنان القولان مبنيان عندي على ما ذكره القاضي أبو محمد من اختلاف أصحابنا في النساء هل هن مدخلة في العفو أو في المطالبة وجه القول الأول ان النساء تتبع للرجال في دم العمد ووجه القول الثاني ان حقهن ثابت لاسباب اذا انتقل الى الدية واستحال مالا لا يملك اخوتهم اسقاط حقهن من ذلك كما لا يكون اسقاط حقهن من دية الخطأ (فرع) فاذا قلنا انه يسقط حق النساء بعفو الرجال فاما ذلك اذا عفا الرجال في فور واحد فاما اذا عفا أحدهم فربما بلغ الآخر فعفا فلا يضر ذلك من معهما من أخت وزوج أو زوجة لانه مال بنت بعفو الأول قاله ابن المواز ووجه ذلك انه ان عفا أحدهما فقد ثبت لساير الورثة حقهم من الدية فاذا عفا بعض من بقي فانه يسقط حقهم من الدية فلا يمتد ذلك الى حق غيره (مسئلة) واذا وجد المعفون بعض الورثة مطلقا ثم

أراد أخذ الدية فقد قال ابن القاسم في بعض مجالسه ليس عفو عن الدم عفو عن الدية إلا أن يرى لذلك وجه مع العفو والأفله عليه الدية وقال مالك إذا قال ما عفو عن الأذى أخذ الدية يحلف ما أراد ترك الدية وبأخذ حقه نهاهم يرجع مالك فقال لا شيء له إلا أن يعلم لما قال وجه وبهذا قال ابن القاسم وجه القول الأول أن العفو عن التمس لا ينافي المطالبة بالدية ولذلك يجوز أن يقرنه به فيقول عفو عن أخذ الدية وإذا ثبت ذلك كان لمن أطلق العفو أن يقول لم أعف إلا على الدية ولما احتمل ذلك واحتمل العفو عن الدية أنه يحلف ويكون على حقه ووجه القول الثاني أن العفو عنه والترك وإذا أطلقه اقتضى أن لا مطالبة له بدية ولا غيرها (مسئلة) فإن كان مع البنين بنات ومع الأخوة أخوات في الموازنة لا مدخل للبنات مع البنين ولا للأخوات مع الأخوة في شيء من ذلك وقد قال القاضي أبو محمد ما يدخل النساء مع الرجال في الدماء لم يكن الرجال في درجاتهن في شيء أنه لا مدخل للبنات مع البنين في ولاية الدم على الروايتين وكذلك لا مدخل للأخوات مع الأخوة وأما البنات مع الأخوة فقد قال ابن المواز هنا يختلف فيه قال أشهب عفو أحد الأخوة يجوز على البنات وعلى باقي الأخوة وقال ابن القاسم لا يجوز عفو الأخوة إلا مع عفو البنات ولا عفو البنات إلا مع عفو الأخوة

﴿ القصاص في الجراح ﴾

ص ﴿ قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أنه من كسر يدا أو رجلا عبدا أنه يقاد منه ولا يعقل ﴾ ش قوله أن من كسر يدا أو رجلا فإنه يقاد منه ولا يعقل يريد أن القود لازم ليس للجاني أن يتمتع منه ولا للجنى عليه غيره ولا يجتر ينه وبين الأرض على ما روي عن مالك في القتل على رواية التفسير (مسئلة) وذلك أن الجناية على ضربين ضرب لا قود فيه وضرب فيه القود فأما ما لا قود فيه فعلى قسمين قسم لا قود فيه لأنه لا يعرف فيه المماثلة وقسم يتمتع القود فيه لما الغالب منه التلف فأما ما لا يستفاد منه لعدم العلم بالمماثلة فكالمطمة ﴿ قال مالك في الموازنة والمجموعة لا قود فيها وفيها العقوبة ﴾ وقال أشهب لا قود فيها ولا في الضربة بالسوط أو بالعصا أو شيء من الأشياء إذا لم يكن جرحا لأنه لا يعرف حدث تلك الضربة ودون الناس يختلف بالقوة والضعف وقال ابن نافع عن مالك ليس ذوالفضل والمروءة والشراف كالدنيء والوضع والصبي ولا القوي كالضعيف وقروى عن النبي يقاد من الضربة بالسوط والدليل على ما نقله قوله تعالى والجروح قصاص يتعلق به من أهملنا من يقول بدليل الخطأ ودليلنا من جهة المعنى ما احتج به من اختلاف دلل الضارب والمضروب في القوة وتعرضت دون أثر تعذر فيها المماثلة (مسئلة) ومن تنفخية رجل أو رأسه وأشار به فقد قال العبرة في المجموعة لا قود فيه وفيه العقوبة والسجن وقال ابن القاسم في الأدب وقال أشهب في القصاص وفي الضارب وأشعار العينين وجه القول الأول أنها جناية ليس لها أثر جرح فلم يكن فيها القصاص كالمطمة ووجه الرواية الثانية أنها جناية أتلفت شئاً من الجسد فيه جمال فكان فيها القصاص كقطع الأنف (فرع) إذا قتلها القصاص كقطع الأنف فقد قال الشيخ أبو محمد أعرف لأصحب فيها أحسب أن القصاص فيها الوزن وعاب ذلك غيره وقال المنفيرة لا يجوز ذلك لاختلاف اللحن والعظم ولو أقاد جميع الحية بجميع الحية لكان ذلك صواباً فأما إذا انتف بعض فليس فيه إلا ما يرى إلا ما من العقوبة

(فصل) وأما القسم الثاني مما القصاص فيه لأن الغالب منه التلف كالحائفة والمأومة والمنقلبة

﴿ القصاص في الجراح ﴾

• قال يحيى قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن من كسر يدا أو رجلا عبدا أنه يقاد منه ولا يعقل

وكسر الفخذ والصاب والحقنوم قاله ابن القاسم عن مالك في الموازية والمجموعة (فرع) فإذا قلنا
لاقصاص فيه ففيه الدية لأنها أحد البدلين فإذا قلنا أحداهما رجعا إلى الآخر وعلى من يجب الدية
عن مالك في ذلك ثلاث روايات أحدها أنها على الجاني لأن يكون له مال فتكون على العاقلة
والثانية أنها على العاقلة قال أشهب والهارج مالك والثالثة (١) وجه القول الأول (٢)
ووجه القول الثاني ما احتج به ابن الماجشون أن الدية لو لم تملك لم تنقل عنه وما كان من العمد الذي
لاقصاص فيه مع وجود عمله فإن العاقلة تجعله كمد الصبي

(فصل) وأما الضرب الناز وهو الذي فيه القصاص فكل جرح لا يخاف منه التلف غالباً وقد تقدم
ذكره ومن الذي يباشر القود * قال مالك في الموازية والمجموعة من جرح أنف رجل أو فم عينه
أو كسر يده فلا يستقيد لنفسه ولیدع له من له بصير بالقصاص فيقتص له بقدر ما نقص من ذلك
قال ابن القاسم ويدي له أرفق من يده وعليه من أهل البصر فيقتص له أرفق مما بقدر عليه * قال
مالك في الموازية وليس كل أحد يحسن القصاص وقد يتعدى وهو بخلاف القتل فإن القاتل يدفع
إلى الأولياء والفرق بينهما أن القاتل قد أتى بحق الأولياء عليه اتلاف جلته وأما الجراح فإنه لا يحس حق
عليه غالباً لأن تلف منه بقدر ما تلف هو من الجاني عليه فإن زاد على ذلك أتلف ما لا يستحق اتلافه
وقال أشهب في الكتابين لا يمكن ولي المقتول أن يقتل بسده مخافة أن يتعدى فيقطع أعضاء وأما
معنى يدفع البسم القاتل أن لم يقتله (مسألة) فإن كان الجرح موضحاً في الكتابين عن أشهب
يشترط في رأس الجاني مثلهما وبه قال ابن القاسم غير أنهما اختلفا في معنى المماثلة فقال أشهب إن
أخذت الموضحة من الجاني عليه ما بين قرنيه وهي لا تبلغ من الجراح الاضفر رأسه فاما ينظر إلى قدر
ما أخذت من رأسه فإن أخذت ما بين قرني الجاني شق ما بين قرني الجاني لا ينظر إلى عظم الرأس ولا
صغره وقد قال ابن المواز واختلاف في هذا قول ابن القاسم فقال قد يماشق في رأس الجاني بطول
ما شق في رأس الجاني عليه فإن استوعب رأس الجاني ولم يستوعب طول الشق فليس عليه أكثر من
ذلك قال وكذلك الجبهة والذراع يؤخذ منه بطول ذلك ما لم يمتص عنه العضو فلا يزداد عليه قال ابن
المواز عن أصبغ قول ابن القاسم هذا ليس بشئ قال ابن المواز ولا أعلم إلا أن ابن القاسم رجع عنه
ويقول أشهب يقول وجه قول أشهب أن القصاص في الجراح مبنى على أن المماثلة اتانعت بالأساء
ولذلك تقطع بأكبره بصغيرة وصغيرة بكبيرة ولا ينظر إلى عظم الجرح ولا إلى صغره ووجه قول
ابن القاسم أن الاعتبار في الجراح بالصفات ولذلك يقاد من الموضحة بموضحة ومن الصفات العترة
الطول والصغر كما يعتبر فيها الوصول إلى العظم (فرع) فإذا قلنا بقول ابن القاسم في اعتبار
طول الشق فنقص رأس الجاني عن مقدار ما لم يمتص من الشق فليس عليه غير ذلك لا يتعدى إلى الرأس
إلى الجبهة ولا الذراع إلى العضو ولا قود إلى الباقي ولأدب وقال عبد الملك يؤخذ من الباقي فيما جاوزه
في الذراع من أي ذراعه شاء من نحو العضد أو نحو الكتف لأن ذلك قد دسوخ فيه الحدي بل من
الآخر (مسألة) ومن قطع بعض أصبع غيره عمداً قطع من أصبعه بقدر ذلك لا ينظر إلى طولها
ولا قصرها فإن قطع من أظفار الجرح وثلاثها قطع من أظفار ثلثها رواه أشهب وابن نافع عن مالك في العتية
وغيرها والخلاف مع ابن القاسم في ذلك على ما تقدم في الموضحة (مسألة) وإن أخطأ الطبيب
فرداً أو نقص فأما إذا يذود فصدروى أبوزيد عن ابن القاسم أن بلغ الثلث فعلى العاقلة وأن قصم عن
ذلك في ماله لأنه جناية خطأ وأما من نقص في المجموعة من رواية أبي زيد عن ابن القاسم لا يرجع

(١) هكذا يابض
بجميع النسخ التي بأيدينا
هـ

فقتص له من بقية حقها فلما اجتهد له وكذلك الأصبع يحيط في به بألمة ولإيقاد من بين وري
أصبح عن ابن القاسم في الموازنة والعينان علم بحضرة ذلك قبل أن يمدل ونبت الناح أعم ذلك
عليه وان خالف ذلك فلا شيء له في تمام ذلك ولادية قال أصنع في الكتابين ليس هكذا ولكن اذا
قصر سيرا فلا يعاد وان كان في موضعه قال في العتبة قبل البر، وبعده قال في الكتابين وان
كان كبيراً فان كان بفوره اقتص له تمام حقه وان كان برء وأخذ الدواء فلا يرجع اليه برى أو لم يبرأ
أو يكون في الباقي على كل حال هو على النصاص أو من جعله اله السلطان

(فصل) وأجرة القصاص على الذي يقتضيه قاله في الموازنة والجموعتان القاسم عن مالك وقال ابن القاسم في العتية لانه وكل من يطلب دينه ويقتضيه فيكون جله على الطالب من **جرح** مالك ولا يناد من أحسنى بترأج صاحب فيقاده فان جاء جرح المستقادمه مثل جرح الاول حين يصح فهو القود وان زاد جرح المستقادمه وأما فليس على الجرح والاول المستقيد من وان يرى جرح المستقادمه وشلل الجرح والاول أو رثت جراحوه بغير عيب أو نقص أو غسل فان المستقادمه لا يكسر الثانية ولا يناد جرحه قال ولكنه يعقله بقدر ما نقص من يد الاول أو فسد منها والجراح في الجسد على مثل ذلك **جرح** وهذا على ما قاله انه لا يستقادم من جرح حتى يبرأ وبالله أوجنحية وقال الشافعي يستقادمه قبل البرء والدليل على ما نقلوه انه يتبدل جرح الخباية الى النفس فيعاد القود ثانية وذلك لخروج عن الماهلة أشبه ولا يؤخذ بقصاص جرح ونفس

(فصل) وقوله حتى يرأجح صاحبه يراد الجني عليه فيقادمه هذا لفظ الموطأ أنه ينتظر به البرء على كل حال قال ابن المازن وروى ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفي كتاب ابن المازن قلت أنتظر بالرجح قبل أن يحكم فيه بديهة وأفاضل إلى السنة الأولى البرء فان جاوز السنة فقال قد ذكرنا الوجهين عن مالك قال عن ابن القاسم وابن وهب في السن تصفر والعين تدمع والشجة والكسر كلوا للفرق ونحوه يؤخذ ذلك سنة وقال أنه بان منبت السنة والرجح بماله عقل مكته وقال المنيرة لم أسمع في ذلك وقتنا إلا أن يقول أهل المعرفة أنه قد برئ فيقتض في العمد ويعقل في الخطأ قال ابن المازن أما مثل العين تدمع وما أشبه ذلك من الجراح قد سكت على ذلك وبرئت فتك فعل عند السنة وما غير ذلك من جميع الجراح فلا عقل ولا فاضل إلا بعد البرء وإنما معنى قول مالك يستأني بسمته عندئذ لأنني عليه سنة إلا وقادته في لانه قال مع ذلك سنة أن تأتيه الديعة عفاً وجعلت السنة أتمها في عفاً وما لا يدمع عفاً كما كانا نأخذ من

زوجته لان الشفتين شويتا بأوعاصول المأهنة ووجعا اعتبارا لبراقمتهما من خوفها فأتى
القصاص في الأطراف والنفس وبعث تفرق ابن الموازي بين العين تدفع وبين ما خلفهما
الجراح ان تلك مال البره العين الا انه برأ على فساد ولا يرجى لها غير ذلك كإلوا برأ الجرح على غلط
وفساد (فرع) فإذا قلنا بانتظار البره وانقضاء السنة فأتى الجني عليه فبعضه القصاص بالقصاص

(فصل) وقوله فان جاء جرح المستقدم منه مثل جرح الاول حين يصح فهو القود فان زاد أو مات فليس على المستدائن وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة السراية من القصاص مضعونة والدليل على ما نقلوه ان كل قطع كان مضعوناً في الابتداء كان مابساً إلى المضعونة كقطع اليد الأولى وكل قطع كان غير مضعون في الابتداء فلا ضمن مابساً إلى المضعونة في السرقة ولذلك اختلف

قَالَ مَالِكٌ وَلَا يَبْقَاءُ مِنْ
أَحَدٍ حَتَّى تَبْرَأَ جِرَاحُ
صَاحِبِهِ فَيَقْدِرُ مِنْهُ قَاتِلٌ
جَاءَ بِجِرَاحِ الْمُسْتَقْدِمِ مِنْهُ
مِثْلَ جِرَاحِ الْأَوَّلِ حِينَ
يَصِحُّ فَيُؤَلِّقُوهُ وَإِنْ زَادَ
جِرَاحُ الْمُسْتَقْدِمِ أَمَاتَ
فَلَسَ عَلَى الْجِرَاحِ الْأَوَّلِ
الْمُسْتَقْدِمُ شَيْءٌ وَإِنْ بَرَأَ
جِرَاحُ الْمُسْتَقْدِمِ مِمَّنْ شَوَّشَ
الْجِرَاحُ الْأَوَّلُ أَوْ رُبِنَتْ
جِرَاحُهُ وَجَاءَ بِجِرَاحٍ أَتَمَّ مِنْ
أَوَّلِهِ فَإِنَّ الْمُسْتَقْدِمَ لَا
يَكْمُرُ الثَّانِيَةَ وَلَا يَبْقَاءُ
بِجِرَاحِهِ قَالُوا وَلَكِنْ يَبْقَى لَهُ
بِقَدْرِ مَا تَقُصُّ مِنْهُ بِالْأَوَّلِ
أَوْفَدَ مِنْهَا وَالْجِرَاحُ فِي
الْجَسَدِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ

لإعاقته ومذهب مالك رحمه الله أن من لا قوم له يعقل عنه المسلمون ويرون عقله ورواين المواز وغيره عنه وهذا إذا قلنا أن ولاده للمسلمين وإذا قلنا بقول ابن نافع ولأولمعتقه فقد قال ابن الماجشون عقل من اعتق من البربر على مواله وهو قول ابن القاسم وغيره ويحتمل أن يكون هذا العتق سائبة غير مسلم وقد التزم المقام بأرض المسلمين على أداء الجزية ولم يؤلمه من يعقل معه ولم يكن له مال وتقال العبرة أن أهل الجزية أن وجدت لهم معاقلة يتعاقبون عليها جأوا عليها ولا أفذل في مال الجاني ويكون معنى قول عمر لاديه برديس له الآن دية لعدم عائلة الجاني وفقره وقال أشهب وسحنون يعقل معه أهل جزيته فلا يصح على هذا ما تقدم من التأويل ويحتمل أن يكون العتق سائبة أن كان غير مسلم أي يدخل أرض الحرب ثم يدخل مستأمناً فيقتل مسلماً خطأ فقد قال أشهب في العتبة يحبس ويرسل إلى أهل موضعه وكورته التي دونها فيحبسون ما صنع وما يلزمهم في حكمنا فإن أدوا عنه والاملازم إلا ما كان يؤدّي معهم وروى عنه سحنون أن الدية في مال الجاني دون غيره فلي حنا يحتمل أن يقول عمر لاديه أن لم يكن للجاني مال وروى أبو زيد عن ابن القاسم الدية على أهل دينه الحريين

(فصل) وقول العائذي أ رأيت لو قتله ابني على معنى استعلام حكمه ولعله جوز لانه لادية كما لادية عليه فاعلمه رضى الله عنه أن عاقلة خطأ الدية إذا كان من له عائلة فقال العائذي أن هذا كالأرقم يريد كالحية أن يترك بقمه برديس وينش وإن يقتل ينهم برديس ثم من قتله ضربه مثلاً لقاتل ابنه أنه يتصف من جنى عليه ولا يتصف من جنابة يعضها

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب الحدود)

﴿ ماجاء في الرجم ﴾

ص ﴿ حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وأمر أة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم أن فيها آية الرجم فأثابوا التوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما تبليها وما بعد فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا فقال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجره مالك يعني يحنى بكب عليها حتى تقع الحجره عليه ﴿ ش قوله جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وأمر أة زنيا يحتمل أن يريد أة جبار اليهود ورواهما بن وقير وروى عيسى عن ابن القاسم في الزنية إذا أتي أساقفة اليهود والنصارى إلى الحاكم المسلمين عن زنى من أهل ملتهم ليحكم بينهم ليس له ذلك حتى يرضى الزانيان بذلك فإن رضيا بذلك فالحاكم مخير أن شاء حكم بينهما أو شاء لم يحكم بينهما أو أحب إلى أن لا ينظر إلها كما بينهما فلي هذا يحتمل أن يكون الزانيان قد رضيا بذلك مع رضا الأساقفة وانما اختار للحاكم أن لا ينظر بينهما وقد نظر بينهما النبي صلى الله عليه وسلم لانه يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم انما أنفذ عليهم ما حكم دينهما ولم يكن نزل بعد حد الزاني عليه وفي النوادر ونحوه في كتاب محمد انما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اليهود فبما ظهر عليهم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب الحدود)

﴿ ماجاء في الرجم ﴾

﴿ حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وأمر أة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم أن فيها آية الرجم فأثابوا التوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما تبليها وما بعد فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا فقال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجره مالك يعني يحنى بكب عليها حتى تقع الحجره عليه

في التوراة وهذا قبل نزول الحدود والحاكم منا اليوم لا يحكم عليه التوراة وانما يحكم على من يحكم بحكم الاسلام وقال أشعبي في الموازنة اطلب أعدل الذمة اقامة الرجم بينهم على من رزق منهم فان كان ذلك في بينهم فذلك لهم كانوا أعدل صاهاً وأغوة الامن كان منتهى رقي قبالا من عبد أو أمة فليس لهم فيهم رجم ولا جلد ولا قتل ووجه ذلك ان حتى السيد المسلم يتعلق بهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما يجدون في التوراة في شأن الرجم يحتمل أن يكون قد علم بالوحى ان حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تغيير ولا تبديل وان كان قد لحق كثير من أحكامها تغييرا جازها رجم وتبديلهما وتغير يفهم ايها ويحتمل أن يكون علم بذلك بخبر عبد الله بن سلام ومن أسلم من علماء اليهود على وجه حصل له به العلم بصحة ما نقلوه ويحتمل أن يستلهم عن ذلك لعلم ما عدهم فيه ثم يستعمل حجة ذلك من قبل الله تعالى وهذا يقتضي انه قصد الحكم بينهم في التوراة لا أحد وجهين امالانهم انما حكموه ليحكم بينهم التوراة وأظهروا اليه انهم قصدوا بذلك انفاذاً للحكم بينهم اذا كان الحكم مصر وفا اليه ومقصود راعيه وقد روى عيسى عن ابن القاسم عن مالك ثم يكونوا أهل ذمة ولكم حكموا النبي صلى الله عليه وسلم بحكم بينهم وقد تقدم من رواية ابن المواز انه انما حكم بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بما أظهر عليهم في التوراة والوجه الثاني على قول مالك ان شريعة من قبلنا يزمننا انفاذاً ما ثبت عندنا منها بقرآن أو حديث عن بينا صلى الله عليه وسلم جميع حتى ثبت عندنا نسخها اما شر يعتنا فقط واما شر يعتنا وشريعة من قبلنا من بيننا وبينهم من الرسل وعلى هذا الوجه يجب أن يكون علم انه لم ينسخ هذا الحكم من التوراة بشرع موسى ولا شرع لغيره من الرسل بعينه عليهم الصلاة والسلام

(فصل) وقوله فيهم يجدون في التوراة تنقضهم ويجلدون ظاهره انهم قصدوا التبديل والتعريف والكتب على التوراة اما رجاء ان يحكم بغير ما أنزل الله وامالانهم قصدوا بتعظيمه صلى الله عليه وسلم التخفيف على الزانين ورأوا ان ذلك يخرجهم عما وجب عليهم من اقامة الرجم عليهم ما ولهم قصدوا بذلك اختيار أمره اذا اعتقدوا ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الحكم بباطل فقصه الله تعالى وأظهر أمرهما وأبطل كيدهم وهداه الى الحق والحكم بما أنزل الله وجعل سبب ذلك بان كذبهم عبد الله بن سلام ولهم ان في التوراة الرجم وأوابا للتوراة وتناهوا في المكربان جعل قارئهم يده على آية الرجم وفرأ ما قبلها وابعدها ولم يقرأها ليرى ان التوراة لاتضمن الرجم حتى أمر برفع يده عنها فاذا فيها آية الرجم وهذا يقتضي ان فصول التوراة تسمى آيات لما تضمنت من الهدى والحق الذي نزل على سبيل الهدى والحق ما لم ينسخ فاذا نسخ حكمها وتلاوها امتنع ذلك فيها

(فصل) وقوله فأمرهم ما رسل الله صلى الله عليه وسلم فرجا يحتمل أن يكون حكم الرجم قد لزهم ما وزم النبي صلى الله عليه وسلم انفاذاً ذلك فيهم ما يتكلم بهم له وقوله ذلك ولم يكن لهم الرجوع عن تحكيمه ولذلك لم يذهبوا اليه مع تعلمهم في اسقاط الرجم فيما تقدم من ادعاء عدده وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمها وهذا يقتضي ان الامام لا يباشر ذلك بنفسه فقال مالك في المترية وقد قامت الأنفة الحدود فلم نعلم أحد منهم تولى ذلك بنفسه والا لزم ذلك البيهقي به قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ان ثبت الزنا لاعترا في كان على الامام أن يبدأ بالرجم ثم يتبعه سائر الناس وان كان ثبت بينة بدأ بالشهود ثم الامام ثم سائر الناس والدليل على ما نقلوه ان هذا من الحدود فلم يلزم الامام ما يشر به كالجلد والقطع في السرقة

(فصل) وقول ابن عمر فرأيت الرجل يحنى على المرأة قال مالك معناه يكب عليها قال مالك ولا يحنى للرجوم ولا سمعت أحدا من مضي يحب ذلك وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي يحنى للمرأة قال مالك ودل قوله فرأيت الرجل يحنى على المرأة أنه لا يحنى له ولوحفره لا يستطيع أن يحنى عليها قال أشهب وإن حفره فأحب إلى أن يحنى له يداه ويحسن عنده أن لا يحنى له ولا يربط قال القاسمي أبو محمد والدليل على أنه لا يحنى للمرأة أن هذا شخص مرمجوم في الزنى قال الرجل قال ولأنه إذا كان على وجه الأرض أنت الحجارة على جميع أعضائه فسكان أسرع لأمره قال عيسى بن دينار لا مام بهل من ذلك ما أحب قال ابن مزين عن أصبح يحنى للرجوم ويرسله يداه يستتر بها ويدأ بها عن وجهها أحب

(فصل) وقوله بقها الحجارة يقتضى أنه يرمى بالحجارة المعتاد رميها قال مالك يرمى بالحجارة التي يرمى بثملها فأما المخور العظام فلا يستطيع الرمي بها ولا يرفع عنه حتى يموت وكذلك المرأة ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق فقال له إن الآخر زنى فقال له أبو بكر هل ذكرت هذا لأحد غيره فقال له أبو بكر فقب إلى الله واستر بستر الله فإن الله يقبل التوبة عن عباده فلم تقرر نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لأبي بكر فلم تقرر نفسه حتى جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له إن الآخر زنى فقال سعد فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا أكره عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله فقال أيشكني أم بدجنه فقالوا يا رسول الله والله أن لصحيح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أكره أم تشب فقالوا بل تشب يا رسول الله فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل من أسلم يقال له هزال ياخذ الوسترته ردائه لكان خيرا لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعم بن هزال الأسلمي فقال يزيد هزال جدتي وهذا الحديث حق * ش قوله أن رجلا من أسلم قال عيسى بن دينار كان اسمه ماعزا وكان يتبعه هزال وهذا ماعز بن مالك الأسلمي فأبى بكر فأخبر أن الآخر زنى قال ابن مزين في تفسير الآخر اليتيم والمشهور في كلام العرب أن الآخر كثانة يكتن بها الإنسان عن نفسه أو عن المخاطب إذا أخبر عن مخاطب أو مخاطب بمسئلة فتجيب وقول أبو بكر هل ذكرت هذا لأحد غيره احتراز من أن يكون قد أخبر بذلك من يقيم عليه الشهادة ممن لا يجزى إلى التستر عليه ولعله يفعل ذلك من يعتقد أن تطهاره هذا عليه قربة وكان أبى بكر اعتقاد أن ستره أفضل مما يبلغ إلى الامام ويجب الحد وراى عمر في ذلك رأى أبي بكر وقال كقوله

(فصل) وقوله فلم تقرر نفسه بريدانه لم يقرر بقوله يخافه أن لا ينجيه مما اقترفه الاقامة الحد عليه والتطهير له فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له مثل ذلك فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات حتى أكره عليه بمعدله أنه ما كان يعرض عنه لانه لظن فيه تغييرا في عقله وضعفا في ميزه وانه ممن لا يلازم إقراره بين هذا أنه بعث إلى أهله فقال أيشكني أم بدجنه وبين ذلك اعراضه

بكر الصديق فقال له إن الآخر زنى فقال له أبو بكر هل ذكرت هذا لأحد غيره فقال له أبو بكر فقب إلى الله واستر بستر الله فإن الله يقبل التوبة عن عباده فلم تقرر نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لأبي بكر فلم تقرر نفسه حتى جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له إن الآخر زنى فقال سعد فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا أكره عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله فقال أيشكني أم بدجنه فقالوا يا رسول الله والله أن لصحيح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أكره أم تشب فقالوا بل تشب يا رسول الله فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم * وحديثي مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال بلغني أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لرجل من أسلم يقال له هزال ياخذ الوسترته ردائه لكان خيرا لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعم بن هزال الأسلمي فقال يزيد هزال جدتي وهذا الحديث حق

عنهم يقول لا يلزمه الحبس بقراره مرة واحدة ولا يعتبر الاعراض وانما يعتبر المجالس واما مجلس واحد والذي ذهب اليه مالك والشافعي وجهور العلماء ان الحبس يلزمه بقراره مرة واحدة وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك حتى يقر أربع مرات في أربعة مجالس والدليل على ما نقله ماروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من يبدى لنا صفحتين من كتاب الله والمقر مرة قد أبدى صفحته ودليلا من جهة القياس ان كل حد يثبت بالافراق لم يفتقر الى التكرار كحد السرقة والقتل ولان كل ما أكد انكاره أكد اقراره كسائر الحقوق وفي الموازية قال مالك ما عرفت هذا ان الامام يعرض عن المعترف حتى يعترف أربع مرات

(فصل) وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى أهله فقال اني استسكى أمة بجنة يريد بذلك ان كان تازمه الحدود أو لا تازمه فلما أعلوه انه صحيح العقل بمن تازمه الحدود قال أ بكر أم ثيب يحتمل أن يكون ذلك قال لما عزا الأخير بصحة عقله ولزوم اقراره وقد قال مالك يشل الامام الزاني حل هو بكر أم ثيب ويقبل قوله انه بكر الا أن تقوم بينة انه ثيب وقيل لا يشله حتى يكشف عنه فان وجد من ذلك علما والأسأله وقيل قوله دون عين قال ابن المواز وهذا أحب الينا في هذا يحتمل أن يكون سأل غيره من كونه بكر أو ثيبا ليعلم أي الحقين يتعلق به حد الثيب يريد المحسن أو حد البكر يريد الذي لم يحسن فلما أعلم بحاله أوجب عليه الرجم لانه حكم المحسن الزاني

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لمرأى الغزال لو سترته برائك لكان خيرا لك خيال هذا هو الغزال ابن رباب بن زيد بن كليب الأسدي ويرد بقوله لو سترته برائك لكان خيرا لك يريد ما أظهرته من اظهار أمره واخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر به فكان ستره بيان أمره بالتوبة وكان خطيبه وانما ذكره ازاء على وجه المبالغة بمعنى انه لو لم يجد السبل الى ستره والا بأن ستره برائك من يشهد عليه لكان أفضل مما آناه ونسب الى اقامة الحد عليه والله أعلم وأحكم ص مالك عن ابن شهاب انه أخبره أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الزنا رجل باعترافه على نفسه شق قوله أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا وشهد على نفسه أربع مرات على سبيل الاخبار بما جرى له من الاقرار على نفسه لعل ان عند اقراره بشرط في لزوم الحد وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمر به فرجم قبل أن يستوعب العدد المذكور ثم استوعب بعد أمره ويحتمل أن يكون استوعب العدد من غير عهد وعذبة غير رجل واحد بل شهد على نفسه عند قوم ثم شهد على نفسه عند آخرين حتى أكل أربع مرات ويحتمل أن يكون ذلك في مجلس وفي مجالس وكل ذلك ليس بشرط في لزوم الحد والله أعلم ولذا قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الزنا رجل باعترافه على نفسه فعلى ما يؤخذ به لا اعتراض المطلق دون العدد والله أعلم ص مالك عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة انه أخبره أن امرأته جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما أرضعت فاستودعيه فاستودعته ثم جاءت فأمر بها فرجعت شق قوله ان امرأته أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل يحتمل أن يريد بانها أخبرت عن نفسها بانها زنت حين حلها من غيره

• وحديث مالك عن ابن شهاب انه أخبره ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الزنا رجل باعترافه على نفسه شق قوله أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا وشهد على نفسه أربع مرات على سبيل الاخبار بما جرى له من الاقرار على نفسه لعل ان عند اقراره بشرط في لزوم الحد وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمر به فرجم قبل أن يستوعب العدد المذكور ثم استوعب بعد أمره ويحتمل أن يكون استوعب العدد من غير عهد وعذبة غير رجل واحد بل شهد على نفسه عند قوم ثم شهد على نفسه عند آخرين حتى أكل أربع مرات ويحتمل أن يكون ذلك في مجلس وفي مجالس وكل ذلك ليس بشرط في لزوم الحد والله أعلم ولذا قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الزنا رجل باعترافه على نفسه فعلى ما يؤخذ به لا اعتراض المطلق دون العدد والله أعلم ص مالك عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة انه أخبره أن امرأته جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما أرضعت فاستودعيه فاستودعته ثم جاءت فأمر بها فرجعت شق قوله ان امرأته أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل يحتمل أن يريد بانها أخبرت عن نفسها بانها زنت حين حلها من غيره

• وحديثي مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبرا أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أقفهم ما أجل يا رسول الله فأنص بيننا بكتاب الله واثنتين في أن أنكحك فقال تكلم قال ابن أبي كان عسيفا على هذا فزنا بما أنه أخبروني أن علي ابن الرجم فاقدمت منه بمائة شاة وبجارية ثمانى سألت أهل العلم فاخبروني أن ما علي ابن الرجم فاجله مائة وتغريب عام واخبروني أنما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لأقنين بينكما بكتاب الله أما غفك وجاريتك فرد عليك وحدها مائة وغر به عما وأمر أنيسا الاسلمى أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت رجمها • قال مالك والعسيف الأجير

ولما بينت أن ذلك من غير زوج ولذلك لم يسئل عن احصان ولا غيره ويحتمل أنها زنت وانها الآن حامل من ذلك أو غيره فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تذهب حتى ينعق ويعدا يقتضى أن حكم الاقرار قلدل رما ولولم يلزمها لم يمنع الحمل من إقامة الحد عليها وانما كان يمنع من ذلك عدم تكرار اقرارها فكان يقول اذهبي حتى تنكرى اقرارك لكنك منع من إقامة الحد عليها الحمل لان ما في بطنها لا يجب عليه قتل سواء كان من زنى أو غيره وقبله ولها فيها ادعته من الحمل ان كان نظاهرا لظهوره وان كان غير نظاهر فليتبين أمرها وفي الموازنة في المشهود عليه زنى أو شرب خمر أو قننى أو فصاص يقول انها حامل لا يجعل عليها الامام حتى يتبين أمرها فان كانت حاملا تركت حتى

نضع (فصل) وقوله فلما وضعته جاءته قال لها اذهبي حتى ترضعيه يجعل انه لم يكر له مال يسترضع منه ولو كان له مال ولم يقبل رضاع غيره فاعلى هذا التزج حتى ترضعه وقال ابن مزين لان ما قتل للولد وأما وقبل رضاع غيرها وكان له مال يسترضع منه ففي الموازنة عن عيسى هذا العمل على حديث المرأة التي أقرت بالزنى وهي حامل فأمرها أن تذهب حتى تضع حملها أن رأى يصنع في ذلك كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم لكنه سئمت نسبا وقال ابن القاسم وأشهب في الموازنة وجد لها بطنها ما تسترضع به أو كان له من رضعة أقدم عليه الحد لا تؤخر حتى تستقل من نفسها قال محمد وعنا في القتل والرجم وحكي ابن مزين عن أبيه عن ابن القاسم وكذلك كل حديث يكون فيه القتل فإنه يستعمل بالمرضى ولا ينتظر به إقامته وقال أبو حنيفة أنها ترحم ولا تنتظر بعد الولادة ودللتنا الحديث المنصوص

(فصل) وقوله فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعيه يحتمل أن يرده به وضعا اليه عند من يحضنه ويكفله لان طر حاسب الى هلاكه ولعله كان من أهل من قبل أو به ابن كارة رشدة أو من قبل أمه ان كان لعمية من يقوم بذلك فلما أتت على ذلك كذا أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت ص • مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبرا أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أقفهم ما أجل يا رسول الله فافض بيننا بكتاب الله واثنتين في أن أنكحك فقال تكلم قال ابن أبي كان عسيفا على هذا فزنى بما أنه أخبروني أن علي ابن الرجم فاقدمت منه بمائة شاة وبجارية ثمانى سألت أهل العلم فاخبروني أن ما علي ابن الرجم فاجله مائة وتغريب عام واخبروني أنما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لأقنين بينكما بكتاب الله أما غفك وجاريتك فرد عليك وحدها مائة وغر به عما وأمر أنيسا الاسلمى أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت رجمها • قال مالك والعسيف الأجير • ش قول أحد الرجلين المتخاصمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم افض بيننا بكتاب الله عز وجل قبل معناه افض بيننا بما كتب الله أي فرض ولم يرد القرآن أن يحتمل أن يرده بطنه بقضى بينهما بالحق الذي أوجبه كتاب الله المنزل عليك ويحتمل أن يرده بما تضمنه كتاب الله من الحكم دون غيره ولذلك قال ان الآخر كان أقفهم • ويحتمل أن يكون وصته بأنه أقفهم ما للحاكم بما أورده ويحتمل أن يكون وصف بذلك لما كان عليه فوصف ذلك من عرف حالها ويحتمل أن يكون وصف بذلك لما وصف النضية على ما جرت وأورد منها ما يتعلق به الأحكام وأما الأول فلم ير دليلا من ذلك

(فصل) وقوله ان ابني كان عسيبنا على هذا قال عيسى بن دينار العسيف الأجير وقوله فزنى بامرأته اخبار عن ابنه وعن زوجته خصمه بالزنى وحكم هذا انهما من صدقة حدلول يمكن فاذا وان كذبها فان قاما يطلبانه بعد القذف في كتاب ابن المواز من أقام بيعة على كاذفة عند الامام ثم اكتب بيته وأكتب نفسه لم يقبل منه ويحد القاذف لانه كالعفو وروى ابن حبيب عن أصبغ واذاهم الامام بضرب القاذف فأقر المقدوف على نفسه بالزنى وصدقه فان ثبت اقراره حد المقدوف بالزنى ولم يحد القاذف وقال ابن الماجشون اذا رجع عن اقراره بتور بك دوى عن القاذف الحد بقراره قال ابن حبيب هذا أحب الى الملمين انه أراد باقراره اسقاط الحد عن القاذف فيبطل اقراره وأما اذا لم يبطل ذلك المقدوف ولم تقم له بيعة فهو قاذف لها ولعل هذا قد علم من حالهم أنهم ما قد أقر بذلك بمضرة بيعة تشبهه بذلك أو ان له بيعة بزناهما ثبت ذلك به علمها ان احتاج الى ذلك لتكذيبها أو لتكذيب أحدهما والله أعلم

(فصل) وقوله فاخبر وى ان على ابني الرجم فاقضيت منه بمائة شاة وجارى بنى نص في انه أعطاه الغنم والجارية ليسقط عن ابنه المطالبة بذلك فيعتل انه أعطاه ذلك لما اعتداه حق له يصح اسقاطه ويحتمل أن يكون أعطاه إياه ليستريحه ويترك قيامه به ولا يجوز أن يأخذ عوضا على ذلك بوجه لان الرجم حق لله تعالى وليس لأحد تركه بعوض ويبطل الصلح في ذلك من وجه آخر ان ما اعتداه يلزم ابنه من الرجم غير لازمه وكذلك أخبر أهل العلم والدرازي البكر أن ليس على ابنه الاجل بمائة ونفر بعام وانما الرجم على امرأته فأخذ عوضا على اسقاط ما لم يجب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والذى نفسى بسده لأقضى بنسك بكتاب الله يحتمل أن يريد به انه يقضى بينهما بالحق الذى ورد كتاب الله بالحكمه ويحتمل أن يريد انه يحكم بينهما بضعته كتاب الله من حكم مسئلة فيذهب في رد الجارية والغنم الى قوله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وفى الجدل الى قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفى الرجم الى ما يروى عن عمر أنه نزل من القرآن من حكم الرجم على الثيب من الرجال والنساء

(فصل) وقوله انه صلى الله عليه وسلم جلد ابنه مائة وغربه عامانص في نكح الزاني وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا نكح على الزاني ودليلنا من جهة المعنى ان كل معصية تتعلق بها قتل أو ما هو دونه من جلد أو قطع فان مع الأدون الحبس كالقتل والحراية (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان التعريب على الحر الذي كرهت المرأة ودون العبد خلا للشافعي لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت الأمة فاجلدوها ثم ان زنتها فاجلدوها ثم يعوها ولو يفسر وهذا موضع تعلم فاقضى انه استوعب ما علموا ومن جهة المعنى ان المرأة عورة وفى نكح بها تعريض لها والستر عنها والأمة حق السيد متعلق بمنافعها وانما يضرب الرجل عقوبة لينة قطع عن منفعه وأما فان العقوبة اذا لم تتبع بعض لم تزل العبد بالزنى كالرجم (مسئلة) اذا ثبت ان التعريب يتعلق بالحر الذي كرهته بعد قال مالك فى الموازيتين من مصر الى الحجاز والى مثل شعب وما والاها ومن المدينة الى مثل فدك وغير ذلك كمالك انه ينفى عندهم كذلك نفي عمر بن عبد العزيز عن مصر الى شعب وقال ابن القاسم وبنى من مصر الى أسوان والى أدون منها وذلك بحيث يشبه حكم الاغتصاب ولا يبعد كل البعد بما ضاع وبعد عن أن يدركه منفعة ماله وأهله (مسئلة) وكراؤه فى سيرة عليه فى الزنى والمحراب قاله أصبغ وان لم يكن له مال فى المسلمين (مسئلة) ويكتب الى والى البلد الذى يضرب اليه ان يقضه

وسجنه سنة عنده قال ابن القاسم في الموازية قال ابن حبيب عن مطرف يؤرخ يوم سجنه ومعنى ذلك أن يتوصل به إلى معرفة استيعابه العام

(فصل) ونوه وأمر أنيس الأسدي قيل أنه أنيس بن الضحاك الأسدي أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجها ولم يذ كر جلده ولا جلده للثيب وهو مذعب جهور العلماء وروى عن داود بجلد الثيب ويرجم والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم واغنيا أنيس على امرأته ما فان اعترفت فارجمها وهو وقت تعليم واستيفاء الحكم ولم يذ كر جلده فثبت أنه ليس من حكم الثيب الزاني ومن جهة المعنى أنه معنى يوجب القتل بحق الله تعالى فلم يجب فيه الجلد مع القتل كالردة وفي كتاب ابن المواز من جلده في الزنى ما ثمة جلده ثم ثبت أنه محسن فانه يرحم ولا يجرم بالجلد وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بردها ناصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فانه محمول على هذا والله أعلم وأحكم

ص مالك عن سويل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أني وجدت مع امرأتي رجلاً أمهلته حتى أتى بأربعة شهود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول للرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا حصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف * ثم قول سعد فبين وجد مع امرأته رجلاً أمهلته حتى أتى بأربعة شهود أعظمها لهما وانظروا لما في نفسه من الفرية واجلس عليه من الأسراع إلى تله أو غير ذلك مما يقتضي أن يقابل به قبل هذا عنده فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه ليس التسرع إليه بشيء من ذلك إلا ببينة ثبتت وحكم امام يستوفي الحقوق ويقم الحدود وما أن يسرع إليه فلا

(فصل) وقول عمر بن الخطاب للرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى إذا أحسن برده به ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنه مما أنزل في القرآن من آية الراجم وسأيت ذكر كره بعد هذا أن شاء الله تعالى وقوله إذا قامت البينة بر يمازى أو كان الحبل والاعتراف يريد أن يظهر بالمرأة حل لا يلحق بأحد ولا ينفى بلعان وأما ما لحق بزواج أو سيد أو نفي بلعان فلا يوجب حدا وهذا يقتضي أن من وطئ في غير الفرج ودخل من مائه في قبلها أنه لا يكون منه ولد ولو كان منه ولد لم يجب على من ظهر به حمل حبلوازان يكون البائنه لها وطئ في غير الفرج وذلك لا يوجب الحد وأما الاعتراف فسأيت ذكر كره بعد هذا أن شاء الله تعالى ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سلمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسأله عن ذلك فأتاهوا وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقنها أشباه ذلك لتزعم فثبت أن تزعم وتعت على الاعتراف فأمر بها عرفت جت * ثم قوله إن عمر رضي الله عنه أتاه رجل وهو بالشام يقتضي أن الامام حيث حل من عمله ينظر في الأحكام ولما ذكر له الرجل أنه وجد مع امرأته رجلاً أرسل أبا واقد الليثي يسأله عن ذلك لما يتعلق من الأحكام المختلفة بأقرارها وانكارها وأرسل أبا واقد الليثي نائباً عنه في توقيفه على ما ذكر عنها زوجها وثبت عنه أقمارها وانكارها وحكمها في ذلك حكم الحاكم ولذلك يجزى فيه الحد

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أني وجدت مع امرأتي رجلاً أمهلته حتى أتى بأربعة شهود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * وحشني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول للرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا حصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف * مالك عن يحيى بن سعيد عن سلمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسأله عن ذلك فأتاهوا وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقنها أشباه ذلك لتزعم فثبت أن تزعم وتعت على الاعتراف فأمر بها عرفت جت

عن سعيد بن المسيب أنه

سمعه يقول لمصدر عمر

ابن الخطاب من منى أتبع

بالأبطح ثم كوم كومة

بطحاه ثم طرح عليها رداءه

واستلقى ثم مد يده إلى

الماء فقال اللهم كبرت سنى

وضعت قوتي وانتشرت

رعيتي فأقبضني إليك غير

مضيع ولا مفترط ثم قسم

المدنية فخطب الناس فقال

أيها الناس قد سنت لكم

السن وفرضت لكم

الفرائض وتركتم على

الواخعة الآن فخطبوا الناس

بيننا وبينكم وأضرب

بأحدى يديه على الأخرى

ثم قال يا أيها الذين آمنوا

عن آية الرجم يقول قاتل

لأجد حدين في كتاب الله

فقد رجم رسول الله صلى

الله عليه وسلم ورجنا والذي

نفسى يده لولا أن يقول

الناس زاد عمر بن الخطاب

في كتاب الله تعالى

لكن كتبنا الشيخ والشيخة

فأرجوهم البتة فأناد

قرأنا * قال مالك قال

يحيى بن سعيد قال سعيد

ابن المسيب فأنسلخ

ذو الحجة حتى قتل لجر

رحم الله * قال يحيى

سمعت مالك يقول أنه

الشيخ والشيخة يعنى

الشيخ والشيخة فأنسلخ

الشيخ والشيخة فأنسلخ

الشيخ والشيخة فأنسلخ

الشيخ والشيخة فأنسلخ

الشيخ والشيخة فأنسلخ

الشيخ والشيخة فأنسلخ

الشيخ والشيخة فأنسلخ

الشيخ والشيخة فأنسلخ

الشيخ والشيخة فأنسلخ

(فصل) وقوله فأخرجها أبو واقد الليثي بما قال زوجها وأخرجها أنها لا تؤخذ بقوله وأشباه ذلك

لتزج على معنى التلقين لها لتلايد ركبها من الأمر ما يهتوا بمنعها من النظر لنفسها والقيام بجنتها

والمناخعة فأنما تبادت على الاعتراض أمر بها فخرجت بردها من المارح ذلك السابو وأقد أمرها

فخرجت وهذا يقتضى أن النائب عن الحاكم يأمره بثبث عنده ما يثبت عند النائب بقوله ويحتمل

أن يكون رفع ذلك إليه شاهدان أشهدهما أبو واقد على ثبوت عنده أو رفع ذلك إلى غير غرض الشهود

عليها فأنما دى على الاعتراض والله أعلم وأحكم ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب

أنه سمعه يقول لمصدر عمر بن الخطاب من منى أتبع بالأبطح ثم كوم كومة بطحاه ثم طرح عليها

رداءه واستلقى ثم مد يده إلى الماء فقال اللهم كبرت سنى وضعت قوتي وانتشرت رعيتي فأقبضني

إليك غير مضيع ولا مفترط ثم قسم المدنية فخطب الناس فقال أيها الناس قد سنت لكم السن

وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواخعة الآن فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الأخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

الآخرى ثم قال أيها الذين آمنوا فخطبوا الناس بيننا وبينكم وأضرب بأحدى يديه على

القطع لكلامه والاشارة الى أن ما قاله أمر قد فرغ منه لا اعتراض فيهو يحفل أن يضرب باحداهما على الأخرى أو يزبلها عنألى جانب على سبيل أن يضل العلماء الناس بمناوشة لا
(فصل) وقوله وإيا ثم أن تهل كما عن آية الرجم يريد والله أعلم أن تهل كما بالانكار لها والاعتراض عنها ويحتمل أن يريد بالانكار لبقاء حكمها وذلك بان يقول قائل لا تجد حديث في كتاب الله تعالى ويحتمل ذلك وجهين أحدهما أن يعيب قول من قال لم ينزل آية الرجم بقرآن وإنما ثبت بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والثاني أن يعيب قول من ينكر الرجم جله أن كان أنكره أحد وزعم أن حد الزنى الجلد للحصن وغير المحصن وأنه هو الموجود في كتاب الله عز وجل دون الرجم ثم قال عمر رضى الله عنه فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا فها هو فيمتضي اثبات الرجم خاصة والردي منكره من التمثيل لمعايه ويحتمل أن يريد به فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم امتثالاً لآية الرجم ورجمنا على ذلك الوجه (فصل) وقوله والذي ننسى بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبها يسدى يريد آية الرجم ويحفل قوله أن يقول الناس زاد ابن الخطاب في كتاب الله أن فوما لقوله في أن آية الرجم زلت في أنزل من القرآن ولا يصح إثبات قرآن الإجماع وخبر متواتر فيقول من يخالفه في اتهام القرآن يقول زاد في القرآن ما ليس منه ومن وافقه على أنها زلت في القرآن أن يقول زاد في القرآن ما لا يجوز أن يثبت فيه لكونه مختلفاً في إثباته ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون جميع الناس وافقه على أنها زلت في القرآن ولكن نسخت تلاوته بقي حكمها فلا يجوز إثباتها في المصنف لأنه لا يثبت فيه إلا ما ثبت تلاوته دون ما نسخت تلاوته وإن بقي حكمه فيكون عمر رضى الله عنه إذا توقف عن إثباتها بيده في المصنف مخالفاً يقول الناس زاد عمر في كتاب الله عز وجل بأن كتب فيه ما لا يكتب فيه لأنه قد نسخت إثباته في المصنف كما نسخت تلاوته ثم ذكر الآية التي أشار إليها وهي الشيخ والشبهة فارجوها بالبتة لم يخالفه أحد في ذلك كره من أحكام هذه القضية فيمتضي ذلك اعتزال الناس من أجل عصره بأمر القرآن والمنع من أن زاد فيه ما لم يثبت في المصنف أو ينقص شيء منه لأنه إذا منعت الزيادة فإن منع النقص أولى لأن الزيادة إنما تمنع لئلا يضاق إلى القرآن ما ليس منه ونقص بعض القرآن وإطراحه أشد ولعل ما أضيف إلى أي وغيره من إثبات الفتوى وغيرها في المصنف إنما كان في أول زمن عمر رضى الله عنه ثم وقع الاجتماع بعد ذلك على المنع وانغلاق إلى زمن عثمان رضى الله عنه ما أثبت على أنه قرآن بما قرأه بعض الصحابة ما لا أنه كان من القرآن ثم نسخ أو لأنه وهم فيه ولم يرم الإجماع عليه فنظر عثمان رضى الله عنه في ذلك وان زال عنه بعض تلك الألفاظ التي زعم بعض الناس أنها ثبتت في مصنف ابن مسعود وغيره وجميع الناس على التواتر المتفق عليه فاستوعب المصنف الذي أثبت جميع القرآن وفي عنه ما ليس من القرآن والمجد لله رب العالمين

(فصل) وقول ابن المسيب قال نسخت ذوا الحجة حتى قتل عمر رحمه الله بين أن خطبته تلك كانت في آخر عمره وبين يدى منته وقول مالك سمعت أن معنى قوله الشيخ والشيخة يعنى النيب والنيبة يريد بذلك الحصن والمحكمة لأن النيب تعنى الغالب يكون بها الاحصان ويحتمل أن يخاطب بذلك الاحرار والحرار والله أعلم ص مالك بلغه أن عثمان بن عفان أتى بأمرأة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها أن ترجم فقال له على بن أبي طالب ليس ذلك عليها أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه

* وحدثنى مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان أتى بأمرأة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها أن ترجم فقال له على بن أبي طالب ليس ذلك عليها أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه

العزيز وحله وفصاله ثلاثون شهرا وقال والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم
الرضاعة فالجمل يكون ستة أشهر فلا يرجع عليهما فبعث عثمان بن عفان في أثرهما فوجداهما نرجعت فمات
قوله ابن عثمان بن عفان رضي الله عنه أي بأمر أمه قد ولدت في ستة أشهر يريد بعد بضع سنين فمات
بها فرجعت وهذا يقتضي اعتقاده أنه لا يكون حمل إلا عن وطء يلتقي فيه المختانان واعتقاده أن الحمل
لا يكون من ستة أشهر ما لأننا اعتقدنا أنه لا يكون إلا عن وطء يلتقي فيه المختانان واعتقاده أن الحمل
أمر رجها اذ يقتضي اعتقاد الأمر بن أنه حمل من جماع متقدم على نكاحها ولم يكن ثم فرائش
يضاف إليه من نكاح متقدم عليه لموت يلحق فيها الولد وإنما أتت به بعد النكاح الأول لمدة فلا يلحق
بالأول لانقضاء أكثر أمدا الحمل وقد تقدم ذكره حكيم بأنه من زنى وكانت ثيبا لأنه قد تقدم بناء
الزوج الأول بها ولم يكن ثم زوج أول لا يقتضي ذلك أنها زنت في وقت بكرة فلم يكن حكمها إلا
الجلود أن أقيم عليها الحب بعد الإحصان لأن الاعتبار بها لما حين وقوع الجماع دون وقت إقامة الحد
والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ليس ذلك عليهما يعتدل أنه لم يحضر المجلس الذي
أمر فيه رجها وأنه أعلم بالأمر فبادر انكاره وإظهار ما عنده في ذلك كما يلزم الرجوع إليه واستدل
على ذلك بقوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا وهذا نص على إمداد الحمل والرضاع ثم قال تعالى
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فيمن أمدة الرضاعة علمان
وذلك يقتضي أن أمدة الحمل ستة أشهر ولا يجوز أن يكون ذلك أكثر أمدا للحمل فالتنازع بين شاهدة أن
مدة الحمل فتكون أكثر من هذا فلم يبق إلا أن تكون الستة أشهر أقل أمدا للحمل وعلى هذا جماعة
الفقهاء وقد تقدم ذكره

(فصل) وقوله فبعث عثمان في أثرهما فوجداهما نرجعت يعني أنه قد أراد الرجوع عما أمر به من
رجها لما ظهر اليه من الحق فوجدتهما نرجعتا كان أمر به من رجها وهذا يقتضي أن لما كان
يرجع عن حكم حكمه إلى ما هو عنده أصوب وبما قال ابن القاسم وقد تقدم هذا أن كان رأى أن الحكم
الأول وجهها سائغا من الاجتهاد ويحتمل أيضا أن يكون عثمان رأى أنه كان خطأ فعاد إلى المواب
ولعله قد أدى دينها والله أعلم وأحكم ص ١١٠ ماله أنه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط
فقال ابن شهاب عليه الرحم أحسن أولم يحسن ش قول ابن شهاب في الذي يعمل عمل قوم لوط
يرحم أحسن أولم يحسن وهو قول مالك وهذا هو المشهور من المذهب وقال ابن حبيب وكتب أبو
بكر الصديق أن يحرقوه بالنار ففعل وفعل ذلك ابن الزبير في زمانه وشمام بن عبد المطلب في زمانه
والسدي بالمراق ومن أخذ بهذا لم يخطئ وقال الشافعي حكمه حكم الزاني يرحم المحسن ويجلد غير
المحسن مائة وقال أبو حنيفة ليس فيه حد وإما فيه التعزير والدليل على ما نقوله ما ذكره ابن
الموازي قال مالك قال النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوا الناعل والمنعول قال مالك ولم نزل نسمع من
العلماء منهم ما يرجح أحسن أولم يحسن قال مالك ثم بيعت الرحمى العقوبة التي أنزل الله تعالى
في قوم لوط ولأن هذا فرج لأذى فتعلق الرحم بالألاج فيه كالقيل ولأن هذا الإنباح بوجه فلذلك
تعلق به من التغليب أشق ما تعلق بالقيل ولأنه ألاج لا يسمى زنى فلم يعتربه إلا إحصان كالألاج في
البهية (فرع) فإن كانا عبيدين فقد قيل يرجح أن يقال أشبه بعد العبدان خسين خسين وبودب
الكفران (مسألة) وأما المتساحقان من النساء ففي التوبة من رواية عيسى عن ابن القاسم

العزيز وحله وفصاله
ثلاثون شهرا وقال
والوالدات يرضعن
أولادهن حولين كاملين
لمن أراد أن يتم الرضاعة
فالجمل يكون ستة أشهر
فلا يرجع عليهما فبعث عثمان
ابن عفان في أثرهما فوجداهما
نرجعت وحديثي
مالك أنه سأل ابن شهاب
عن الذي يعمل عمل قوم
لوط فقال ابن شهاب
عليه الرحم أحسن أولم
يحسن

ليس في عقوبتهما حدوث ذلك إلى اجتماعهما كما قال ابن شهاب سمعت رجلاً من أهل العلم يقول بجلدان مائة والدليل على صحة قول القاسم أنه بمعنى المباشرة لأنه لا يجب الحد إلا لتقاء الختانين وذلك غير متصور في الرأيتين فزعمه التعزير. قال أصمغ بجلدان خسين خسين ونحوها وهذا التعزير عندى على ما رواه في ذلك الوقت والصواب أنه موقوف على اجتihad الامام على مقاله ابن القاسم (مسئلة) ومن وطن امرأة في ذلك حكم الزاني برجم المحسن منهما وبجلد المجرم بمسئلة لم يحسن حله قاله ابن المواز ورواه ابن حبيب عن ابن الماجشون ووجهه أنه أحد فخرج المرأة كالفيل وقال القاضي أبو الحسن حكم ذلك حكم اللواط رجان أحسن أو لم يحسن لأنه وطء محرمة في ذلك راجلين (مسئلة) والشهادة على اللواط كالشهادة على الزنا بل بعد شهادته وقال الشافعي وقال أبو حنيفة ثبتت بشاهدين والدليل على ما نقوله أنه معنى يجب به الرجم من غير قصاص فلم يثبت إلا بأربعة شهداء كالأزنا

﴿ما جاء فمّن اعترف على نفسه بالزنا﴾

مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذاع له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى

بسطوا جديدهم تقطع غزته
فقال دون هذا فأبى بسطوا
فترك به ولان فأمر به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجعل نعم قال أيها
الناس فأتاكم لكم أن
تبتوا عن حدود الله من
أصاب من دم الفأذورات
شيأ فليست بستر الله فانه
من يدا له صفحة نعم
عليه كتاب الله وحسن
مالك عن نافع ان صفية
بنت أبي عبيد أخبرته ان
أبا بكر الصديق أتى به رجل
قد وقع على جارية من
فاحلها ثم اعترف على
نفسه بالزنا لم يكن أحسن
فأمر به أو بكر فجعل الخ

﴿ مَا جَاءَ فَمِنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا ﴾

ص **عليه السلام** أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخله رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأبى بسوط فكسور فقال فوق حذافاً وبسوط جديد لم تقطع ثم غلته فقال دون هذا فأبى بسوط فترك ببولاً فأمر بدرسول الله صلى الله عليه وسلم فجعلته قال أيها الناس فأتان لكم أن تتنوعن حدود الله من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليست بستر الله فانه من يبدلنا صفحتهم عليه كتاب الله **عز وجل** قوله ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيه أنه أعرض عنه ولا تكرار إقراره ولعله أن يكون ذلك لما ظهر من عهده إقراره وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجعله ماعلم أنه غير محسن فعاب بسوط ليجلده به فأبى بسوط فكسور فقال فوق هذا أبى جلدته وأصلب فأبى بسوط جديد لم تقطع ثم غلته قال عيسى بن دينار في المرتبة الثامنة الطرف رب يدان طرفه محدث تنكسرحته ولم يعلق بعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دون هذا فأبى بسوط فترك ببولاً رب يدان تنكسرحته ولم يعلق ولا بلغ من اللين مبلغاً لأن لم من ضرب به فاقضى ذلك أنما يجلب بسوطين والضرب في الحد وكلاهما سواء وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الضرب في الزنا أشد منه في القذف وشعر بالخل وأشداه في التعزير والدليل على صحة ما نقلوه أنمان جلد في القذف جلد في حدافيه جلدان كما نكسرب الخمر (مسئله) ويدر ضرب الرجل قاعدا لإيقام خلافه قال أنما مقام الدليل على ما نقلوه أنه شخص وجب حده فلم يستغنى عليه القيام كالأمر (مسئله) ويجوز دال جل في الحد وكلاهما بترك على المرتبة استرحا ولا يقبها الضرب وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجزى حد القذف والدليل على ما نقلوه قوله تعالى فاجلوه من ثمانين جلدة وهذا يقتضي مباشرتهم بالضرب قاله القاضي أبو محمد وجه المعنى أنه حد فوجب إعرار الرجل فيه كحد الزنا (مسئله) والجلد إنما يكون في الظهر وما قبله بخلاف أبي حنيفة والشافعي في قولهم يضرب سائر الأعضاء وتبقى الوجه والرجل وزاد أبو حنيفة الرأس والدليل على ما نقلوه أنه ليس القرض اتلاف الأعضاء ومنها ما يحل إفساده بالضرب فيه والظهر أصل لذلك فشكل محله ص **عليه السلام** أن نافع بن صفية بن أبي عبيد أخبره أن ابن بكر الصديق أتى رجل فدفع على جاريته بكر فاجلها ثم أعزى على نفسه بالزنا ولم يكن أحسن فأمر به أبو بكر فجعل له

ثم نفي إلى فذلك ثم أمر أبو بكر رضي الله عنه بن اعترفي على نفسه بالزنا ولم يحسن أن يجلد
 ثم نفيه إلى فذلك على ما تقدم من أنه يجزي أن ينفي الزنا إلى فذلك ونحوها ص **قال مالك** في
 الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك يقول لم أقبل وإنما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا
 شيء يذكره أن ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك أن الحد الذي هو لله لا يؤخذ إلا بأحد وجهين
 إما بينة عادلة تثبت على صاحبها وإما اعتراف يقيم عليه حتى يقام عليه الحد فإن أقام على اعترافه أقيم
 عليه الحد **قال مالك** الذي أدركت عليه أهل العلم أنه لا نفي على العبيد إذا زنا **ثم** قوله في الذي
 يعترف بالزنا ثم يرجع ويقول إنما قلته لوجه كذا المعنى يذكره أن ذلك يقبل منه ويقال وذلك أن الذي
 يعرف بالزنا لا ينتظر به شيء ولكن يقام عليه الحد فإن تمادى على الاعتراف أنفذه عليه ذلك وإن يرجع
 عن الإقرار والاعتراف إلى الإنكار فلا يجاوز نزع إلى وجهه أو إلى غير وجهه فإن رجع إلى وجهه قال
 محمد مثل أن يقول أصبت امرأة حائضا أو جارية وهي التي من الرضاة فظننت أن ذلك زنا فانه
 يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد **قال ابن المواز** لم يختلف في هذا أصحاب مالك وأما إذا رجع إلى غير
 شبهة فقد قال القاضي أبو محمد في غير رواية ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم من رواية ابن وهب
 ومطرف أنه يقال وبه قال أشهب وعبد الملك وهو قول أبي حنيفة والشافعي وجه القول الأول أنه
 مروي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة **قال القاضي أبو محمد** لا خلاف في أنه
 قتل هو حزن لله تعالى لزمه يقول فوجب أن يسقط إذا رجع عنه كالقتل بالردة ووجه قوله لا يقبل
 ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فانه من يبدلنا صفحة وجهه يتم عليه كتاب الله تعالى وما
 روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لأتيس فإن اعترفت فارجعها ومن جهة المعنى أن الإقرار يعني
 يجب عليه بثبوت حد الزنا فلا يسقط با كذابه كالشهادة (مسئلة) وهذا إذا رجع قبل ابتداء إقامة
 الحد عليه فإن شرع في إقامة الحد عليه ثم يرجع فقد روي ابن المواز عن ابن القاسم أن نزع بعدان
 جلدا أكثر الحد أقبل وإن لم يرجع بعز **وقال** أشهب وعبد الملك لا يقال إلا أن يورك فيقال لم يضرب
 أكثر الحد فتم عليه وإن يورك وجه القول الأول ما روي في حديث ما عز أنه لما أزيلت له الحجارة جر
 فرماه بصلب جبل فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تركتم له ليتوب فيتوب الله عليه
 وهذا احتج ابن عبد الحكم بمحملة أن يربيه الرجوع عن الإقرار مع التوبة والله أعلم وأحكم
 (مسئلة) وهذا إذا كان الحد ثابتا بقراره وأما إذا ثبت بالينة لم يقبل إنكاره لذلك أولا آخر
 (فصل) وقوله وذلك أن الحد الذي هو لله تعالى لا يثبت إلا بأحد وجهين إما بينة عادلة تثبت على
 صاحبها وفي المواز لا يجب حد الزنا إلا بأحد هذه الوجوه إما بإقرار لا رجوع فيه حتى يحد أو
 بأربعة شهاد عدول على الرؤية أو جل يظهر بامرأة غير طارئة لا يعرف لها نكاح ولا ملك هذا قول
 مالك وأصحابه **قال مالك** حتى يقولوا كالمروء في المسكحلة في البكر والثيب **قال محمد** وذلك إذا لم
 يكن في شهادتهم أن زنى وإنما شهدوا على ما وصفوا (مسئلة) إذا أكل عدد الشهود في الزنا أقام
 الحد على من شهد عليه وإن لم يكمل عددهم حد الشهود وحد القذف وبه قال أبو حنيفة ومنا أحد
 قول الشافعي وله قول آخر لا حد عليهم **قال القاضي أبو محمد** والدليل على ما نقلوه أن ذلك إجماع
 الصعابة لأن عمر جلدا بأكبره وصاحبه لما توفى زياد وروي مثل ذلك عن علي ودليلنا من
 جهة المعنى أنهم أدخلوا المضرة عليه بإضافة الزنى إليه بسبب لم يوجب الحد عليه فكانوا وافقة كمن

ثم نفي إلى فذلك **قال مالك**
 في الذي يعترف على نفسه
 بالزنا ثم يرجع عن ذلك
 ويقول لم أقبل وإنما
 كان ذلك مني على وجه
 كذا وكذا الشيء يذكره
 أن ذلك يقبل منه ولا يقام
 عليه الحد وذلك أن الحد
 الذي هو لله لا يؤخذ إلا
 بأحد وجهين إما بينة عادلة
 تثبت على صاحبها وإما
 باعتراف يقيم عليه حتى
 يقام عليه الحد فإن أقام
 على اعترافه أقيم عليه الحد
قال مالك الذي أدركت
 عليه أهل العلم أنه لا نفي
 على العبيد إذا زنا

قنفة ابتداء (مسئلة) ومن حكمهم أن يشهدوا في مجلس واحد فان شهد واحد ثم جاء الباقيون فشهدوا بعد ذلك المجلس فهم قنفة حكمه القاضي أبو محمد عن مالك في العتبية والمواز يعن ابن القاسم لائتم الشهادة حتى يشهدوا بعة شهاد في موضع واحد في ساعة واحدة على صفة واحدة وقال القاضي أبو محمد عن عبد الملك والشافعي يحكم بشهادتهم بمجة عين ومترقين وفي النوادر عن ابن القاسم لابن أبي اللام أن ينتظر القاضي ومن شهمه إذا لم يتم شهادتهم بأن جهل فجاها القاضي اليوم بشاهد أو بشاهدين وأتى بياهم بعد ذلك أنه زنى حتى تتم أربعة مترقين فانه تقبل شهادتهم ويحد الزاني قال محمد أن أتى رجل الامام فقال أشهد على فلان أنه زنى فليجلد إلا أن يأتي بأربعة سواء فان ذكر أربعة حضورا أو قريبا غيبهم توثق منه وكلف أن يعثفهم وإن ادعى بينة بعدة حد ثمان جاءهم حطت عنه حجة القنفذ قال القاضي أبو محمد والدليل على ما قاله مالك أن كمال العدد لو لم يرض إلى شهادة الشهود كان قنفا فوجب أن يترزها أصل ذلك لفظ الشهادة وأما ما ذكره عن ابن الماجشون فان ابن حبيب روى عن مطرف وابن الماجشون إذا شهد بالزنى أربعة جازت شهادتهم جاؤا بجمعين أو مترقين إذا كانا اقترافهم قريبا بعضهم من بعض وليس بين قولهما وبين ما تقدم من قول ابن القاسم الذي ذكرناه آخر افرق إلا أن ير يدع عبد الملك أن الامام يبيع للشاهد أن يأتي بمن نعم شهادته غير ذلك المجلس وان هذا أمر يلزمه وابن القاسم يقول انه ليس له ذلك (مسئلة) يصح أن يكون الشهود هم القانمين بالشهادة في رواية ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وروى أصبغ عن ابن القاسم في العتبية أنطقوا به وأتوا به السلطان لم تجز شهادتهم وهم قنفة وروى يعجب عن ابن القاسم خلاف هذا ير بدمل رواية ابن حبيب (مسئلة) إذا شهد أربعة على رجل بالزنى في بيت إلا أن كل واحد منهم ذكر انداره بزنى في غير الزاوية التي ذكر غير من الشهود فانه لا بعدا للمشهود عليه وبقال الشافعي وقال أبو حنيفة يحد والدليل على ما نقله ان الشهادة لم تكمل على فعل واحد لان الزنى في الزاوية الواحدة غير الزنى في الزاوية الأخرى فلم تكمل بذلك شهادة ولا يجب به حد كما لو اختلفوا في الوقت وروى ابن حبيب ان اختلفت البيعة فقال بعضهم زنى بها في غرفة وقال بعضهم في سفل أو قال بعضهم منكبة وقال سائرهم مستلقية أو قال بعضهم ليلاً وقال سائرهم نهاراً أو قال بعضهم يوم كذا وقال سائرهم يوما آخر واختلفوا في الساعات بطلت الشهادة وحدوا في القنفذ وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون ان اختلفوا في الأيام والمواطن لم تبطل الشهادة قالوا نظر ان اختلفوا فيها ليس على الامام أن يسألهم عنه ولم يسمع من الشهادتهم مع السكون عنه لم يرضهم اختلفوا فيه مع كرم

جامع ما جاء في حد الزنا

ص مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبيعها ولو بغير قال ابن شهاب لأدري أبعد الثالثة أو الرابعة قال يعجب سمعت مالكا يقول والضعيف الجبل ش قوله في الأمة إذا زنت ولم تحصن يحتمل أن يريد به ولم تعتق لأن الاحصان يكون بمعنى الحرية ويحتمل أن يريد أن تحصن الاحصان الذي يوجب الرجم وذلك يتضمن الحرية أيضا مع ما عاين آخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

جامع ما جاء في حد

الزنا

حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبيعها ولو بغير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة قال يعجب سمعت مالكا يقول والضعيف الجبل

وسلم ان زنت فاجلدوها وسواء كان العبد أوالأمة متزوجين أو غير متزوجين وحكى عن ابن عباس انهما ان لم يكونا تزوجا فلا حد عليهما والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم في الأمة اذا زنت ولم تحسن فاجلدوها (مسئلة) ويجلد من فيرق أو يقيم نصف جلد الحرفي الزني حين جلدته خلافا لمن روى عنه خلاف ذلك والذكر والأثني في ذلك سواء والأصل في ذلك قوله فليمن نصف ما على المحصنات من العذاب والمحصنات الحرائر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان زنت فاجلدوها يحتمل أن يكون خطابا للامتنع ويحتمل أن يكون خطابا للسادات وذلك أن السيد أن يقيم حدا الزني على عبده أو على أمته وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس بذلك والدليل على ما نقوله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا زنت أمة أحكم فليجلدها وقال أبو حنيفة لا يقيم الحد الا لامام ودليلنا من جهة القياس ان كل من يملك تزويج شخص بغير قرابة ولا ولاية يملكه أن يقيم الحد عليه كالامام (فرع) وهذا اذا زنى العبدية أو أقرار وأما إذا لم يكن ذلك الا بعلم السيد فهل يقيم عليه الحد قال الشيخ أبو القاسم فيمر واثان احدا ما جواز ذلك والأخرى منعه

(فصل) وقوله في الثالثة فان زنت فاجلدوها تم بيعوها ولو بغير الصغير الجبل وسئل عيسى بن دينار هل يتابع بجلدها ذلك أو تغرب فقال ليس بها بذلك البتة وحيث شاء قال وكان يستحب بيعها بعد ثلاث ولا يوجه قال ابن مزيين ذلك تحضيض من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى به على أحد (مسئلة) ومن زنى بفسية فحد الحرفي من رجم وجلد وتزدهى الى أهل ذمتها ودينها ومن دخل دار الحرب بأمان فزنى بغير بيع أو غيرها فاقرب بذلك أو شهد عليه أو بغير عدول قال ابن القاسم عليه الحد وقال أشهب لا يحد وذكر القاضي أبو محمد وغيره من شيوخنا العراقيين اذا دخل مسلم دار الحرب فزنى بغير بيع أو غيرها فعليه الحد قال أبو حنيفة لا حد عليه الا أن يكون على الجيش أمير مصر من الأمصار ودليلنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ومن جهة المعنى انه مسلم زنى فوجب عليه الحد أصله اذا زنى في دار الاسلام ص في مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخنس وانه استكرمه جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرمها في ش وقوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جلد العبد الذي استكرمه جارية من الرقيق ونفاه يحتمل انه رأى في ذلك رأى من يرى النفي على العبيد الزنوهو أحد قول الشافعي ويحتمل أن يكون نفاه لما اقتص من الزنى ومن الاستكرام ولا تغرب على عبيد مالك في شيء من ذلك ويحتمل أن يرد نفاه أن يباع بغير رضا وقدر روى ابن الموازن عن ربيعة في العبد يستكرمه الحرة بعدو يباع بغير رضا لتبطلها عمرته والدليل على ما نقوله انه حد من حدود الزنى لم يستقص في حق العبد فلهذا لم يجمع عليه كالرجم

(فصل) وقوله ولم يجلد الوليدة لانه استكرمها يصح أن تقوم البينة بالاستكرام لها وتأني متعلقة به تدعى وأما لو ظهر بها حمل ولا زوج لها وأما سيد يقر بوطئها فقالت استكرمت فانه لا يقبل قولها ويحتمل (مسئلة) وأما نقص الأمة ففي رقة العبد الذي استكرمها ويقبل اقرار العبد فيمان كاربور ما فعل وجاءت متعلقة به تدعى وأما بعد فلا يقبل قوله في بيتا تعلق برقبته وما كان في جسده من حديد فقام عليه فانه يقبل فيه قوله ص في مالك عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة الخنزوي قال أمر عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولاد

* مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخنس وانه استكرمه جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرمها في وحديث مالك عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة الخنزوي قال أمر عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولاد

من ولادة الامارة حسين حسين في الزنى ❦ ش قول عبدالله بن عباس بن أبي ربيعة ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه أمرني في فتية من فريش يجلدون ولادة الامارة حسين حسين في الزنا وفي المدينة سألت عن أمره للجماعة أليكونوا طائفة لم يولوا امر بهم فقال بل هم الذين جلدوهم وكانوا ألباغ ذلك طائفة وقد حكى القاضي أبو محمد بسبب الامام احضار طائفة من المؤمنين لاقامة الحد والأصل في ذلك قوله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين والطائفة المسجبة في ذلك أربعة فصاعدوا حتى عن عطاء وغيره ثلاثة وقيل اثنان والدليل على ما نقله ان لا أربعة من الجماعة اختصا بالزنى فكان ذلك أولى ما سن فيه وقال الشيخ أبو القاسم وبنى للامام أن يحضر أربعة فصاعدان الأحرار العدول وكذلك في عبده وأمه (مسئلة) ويجوز أن يكون عبدالله بن عباس قد شاهد اقرار الولاد بالزنى وأقيام البينة علم بذلك ويجوز أن يكون عمر رضی الله عنه أمرهم بذلك دون أن يعرفوا وجه الحد لعلمهم وفي المدينة سألتهم فبين أمر امام يقتل رجل في حداً ويجلده فقال ان كان الامام عدلاً ما نوالا يجافي عليه جور ولا جهل فليفعل ما أمر به وان كان يخاف عليه جهلاً وجوراً فلا يمثل أمره الا أن يعرف أن الذي أمر به الامام قدوجب عليه فليمثل أمره (فصل) وقوله فجلدناهم حسين حسين يجعل أن يكون ذلك في أوقات مختلفة ويحتمل أن يكون في وقت اتفق فيه اجتماع اقرارهم أو بسبب اقرار واحدة منهم اقرار سائرهم والله أعلم وأحكم

❦ ماجاء في المغتصبة ❦

❦ قال مالك الأمر عندنا في المرأة أن توجد حاملًا ولا زوج لها فتقول استكرهت أو تزوجت ان ذلك لا يقبل منها وانما يقيم عليها الحد الا أن يكون لها على ما ادعت من النكاح بينة أو على أنها استكرهت أو جاءت تدعى ان كانت بكراً أو استغاثت حتى أثبت وهي على ذلك أو ما أشبه هذا من الأمر الذي يبلغ مفضضة نفسها قال فان لم تأت بشئ من هذا أقیم عليها الحد ولم يقبل منها ما ادعت من ذلك ❦ ش فتقدم الكلام في هذا كله ❦ قال مالك والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرأ نفسها بثلاث حيض فان ارتأت من حیضها فلا تنكح حتى تستبرأ نفسها من تلك الريبة ❦ الحد في القنف والنفي والتعريض ❦ حدثنی مالك عن أبي الزناد انه قال جلد عمر بن عبدالعزيز عدياً في فرية ثمانين قال أبو الزناد فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء ولم يجرأوا رأيت أحداً جلد عمر بن عبدالعزيز عدياً في فرية ثمانين الفرية هي الرمي وحد الحنفية ثمانون جلدة قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات لم يؤايباً أربعة شهداء فاجلدهم ثمانين جلدة فرأى عمر بن عبدالعزيز أن حد العبد في ذلك كحد الحر وروى عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء ان منتهى ما يجلدون العبد في القنف اربعين نصف الحر قاله مالك في العبد ومن فيه بنية رقى من مدبر أو أم ولد أو غيرها والدليل على ذلك انه حديث بعض فكان حد العبد نصف حد الحر

❦ ماجاء في القنف والنفي والتعريض ❦

❦ قال مالك عن أبي الزناد انه قال جلد عمر بن عبدالعزيز عدياً في فرية ثمانين قال أبو الزناد فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء ولم يجرأوا رأيت أحداً جلد عمر بن عبدالعزيز عدياً في فرية ثمانين الفرية هي الرمي وحد الحنفية ثمانون جلدة قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات لم يؤايباً أربعة شهداء فاجلدهم ثمانين جلدة فرأى عمر بن عبدالعزيز أن حد العبد في ذلك كحد الحر وروى عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء ان منتهى ما يجلدون العبد في القنف اربعين نصف الحر قاله مالك في العبد ومن فيه بنية رقى من مدبر أو أم ولد أو غيرها والدليل على ذلك انه حديث بعض فكان حد العبد نصف حد الحر من أربعين

كعداني ص **الحاكم** عن **زريق بن حكيم** أن رجلا قال له مصباح استعان ابنه فكأنه استبطأ
 فلما جاءه قال له يا زاني قال زريق فاستعداني عليه فلما أردت أن أجلبه قال ابنه والله لئن جلدته لا يؤان
 علي نفسي بالزني فلما قال ذلك أشكل علي أمره فكنت فيه إلى عمر بن عبد العزيز وهو الوالي
 يومئذ ذكره له ذلك فكتب إلي أن أجزعوه قال زريق وكنت إلى عمر بن عبد العزيز أيضا رأيت
 رجلا فترى عليه أوعلى أبو به وقد هلكا وأحدهما قال فكتب إلى عمران عفا فجزعوه في نفسه
 وإن أقرى علي أبو به وقد هلكا أو أحدهما فغلبه بكتاب الله عز وجل إلا أن يرده سرا **هـ** قال يحيى
 سمعت مالكا يقول وذلك أن يكون الرجل المفترى عليه يخاف أن كشف ذلك منه أن تقوم عليه بينة
 فإذا كان على ما وصفت فعفا جزعوه **ح** قول مضاج لابنه علي وجه السب يا زاني قتلته وكذلك
 من قال لعيره يا زاني فانه قاذف له يجب عليه من الخدم ما يجب على القاذف قال أردت أن أزي في
 الجبل يعني انه صاعدا به يقال زنا في الجبل اذا صعدت اليه قال أصبح عليه الحد ولا يقبل قوله
 إلا أن يكونا كاتفي ثلث الحال وبين انه الذي أرادوه لم يقبله مشاة قال ابن حبيب برأصبغ ويحلف
 (فصل) وقوله فاستعداني عليه فلما أردت أن أجلبه يقتضي انه كان يرى أن الأب يجلبه لقتل ابنه
 بما يخشيه من القتل وقوله مالكا وأصحابه الامار واما ابن حبيب عن أصبح انه لا يجد الأب له أصلا به
 قال أبو حنيفة والشافعي وجعقول مالكا ان من يقتل به اذا أقر بأنه أراد قتله فانه يحلفه فاذا كان
 محصنا ذلك الأجنبي وجهه قول أصبح يحتمل أن يكون منبعا على قول أشهب لا يقتل الأب بانه
 (فرع) فاذا قلنا لا يجد الأب لانه فان ذلك يسقط عدالة الابن رواه ابن المواز قال لان الله تبارك
 وتعالى قال في كتابه ولا تقتل له أبا ولا تهر ما وندنا بصر به (مسئلة) واذا قل الأب لابنه في منازعة
 أشهدكم انه ليس بولدي وطلبت الام او ولداه من غيره الحد وقد كان فارقه فاعفوا ولده فقال مالكا يحلف
 ما اراد فذا واما قاله الاجمعي انه لو كان ولدي لم يصنع ما صنع ثم لا شيء عليه وهذا يقتضي ان الحد عليه
 ثابت ان لم يحلف وانه لا يسقط بعفو بعض الولد اذا قام به بعضهم والله اعلم واحكم (مسئلة) فاما الجلد
 والعوم والخلال في العتية من سباع ابن القاسم عن مالكا يحدون له في القرية ان طلب ذلك وجهه ذلك
 ان الأب أعظم حقهم وهو يحد للابن فبان يحد هؤلاء أولى على قول أصبح ان هؤلاء كلهم يقتل به
 فكذلك يحدون له واما ان يشتموه ففي العتية لا شيء عليهم اذا كان على وجه الأدب وكأنه لم يقرأ الأخ
 منهم اذا شفه وجهه ذلك أن لم يعلير تبت بالادلاء بالابوين فكان لم تأديه بالقتول وتعلمه
 (فصل) وقول لابن جلدته لا يؤان علي نفسي برأصبغ عن أبيه واسقاط حد القتل عنه وانه
 ان لم يقبل ذلك منه متولى الحكم أقر بالزني فأسقط عن أبيه بذلك حد القتل وهذا يقتضي ان
 زريق بن حكيم كان يرى ان عفو المظنون عن القاذف عند الامام غير جائز وهي إحدى الروايتين
 عن مالكا إلا ان مالكا قال في الولد له العفو عن أبيه ولم يرده سرا به كتب عمر بن عبد العزيز إلى
 زريق اذا سأله عن ذلك (فرع) وأما عفو عن جده فقال ابن القاسم وأشهب يجوز عفو عن
 جده لأبيه وان بلغ الامام ولا يجوز ذلك في جده لأنه وجهه ذلك ان الجدل لا يملك بالأب ويوصف
 بالأبوة واما الجدل لا يملك بالأب ويوصف بذلك فلم يكن له حكم الأب وقد قال ابن الماجشون عفو الأب عن ابنه
 جائز وان لم يرده سرا ومعنى ذلك والله أعلم ان الشقاق قد يحمله عندو به انما يقع الحبه على ان يقر على
 نفسه عاقبه به فيقع فيما أوشد من القتل
 (فصل) وقد قال عمر بن عبد العزيز فيمن افترى عليه ان عفا فجزعوه في نفسه برأصبغ عن أبيه العفو بعد

وحنيني مالكا عن زريق
 ابن حكيم أن رجلا قال له
 مصباح استعان ابنه
 فكأنه استبطأ فلما جاءه
 قال له يا زاني قال زريق
 فاستعداني عليه فلما أردت
 أن أجلبه قال ابنه والله
 لئن جلدته لا يؤان علي
 نفسي بالزنا فاما ذلك
 اشكل علي أمره فكنت
 فيمالي عمر بن عبد العزيز
 وهو الوالي يومئذ ذكر
 له ذلك فكتب إلي أن
 أجزعوه قال زريق
 وكنت إلى عمران عفا
 فجزعوه في نفسه وان
 افترى علي أبو به وقد
 هلكا أو أحدهما قال
 فكتب إلى عمران عفا
 فجزعوه في نفسه وان
 افترى علي أبو به وقد
 هلكا أو أحدهما فغلبه
 بكتاب الله إلا أن يرده
 سرا قال يحيى سمعت
 مالكا يقول وذلك أن
 يكون الرجل المفترى
 عليه يخاف أن كشف
 ذلك منه أن تقوم
 عليه بينة فاذا كان
 على ما وصفت فعفا

بلوغ الامام جائز وقد اختلف قول مالك في غير الأب في المدونة عن ابن القاسم كان مالك يجيز العفو بعد أن يبلغ الامام كإروى عن عمر بن عبد العزيز وقال في كتاب ابن المواز وإن لم ير دسترا قال ثم رجع مالك فحيزه عند الامام الآن ير دسترا وجه القول الأول أنه حق من حقوق المقدوف يجوز له العفو عنه قبل بلوغ الامام فكان له العفو عنه بعد بلوغ الامام كالديون والقصاص ووجه القول الثاني أن الله يهتقها وما يتعلق به حق لله تعالى لم يجز العفو عنه بعد بلوغ الامام كالقطع في السرقة (مسئلة) وأما العفو قبل بلوغ الامام فجائز عند مالك رواه عنه ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وروى عنه أشهب أن ذلك ليس بلازم وله القيام به متى شاء الآن ير دسترا وقاله ابن شهاب ووجه القول الأول أنه حق لمخلوق لم يبلغ الامام فلم يجز العفو عنه لأنه لم يتعلق به حق لله تعالى وإنما يتعلق به بالقيام عند الامام ووجه القول الثاني أنه حق لله يجوز القيام به ولا يلزم العفو فيه بعد بلوغ الامام فلم يكن بلوغه كذا في

(فصل) وقوله وإن افتري على أبويك فقهلكا أو أحدهما فغله بكتاب الله عز وجل ير دلا يجوز عفوهم إذا واصل إلى الامام لأن المقدوف غيره وقد قال ابن المواز عن مالك أنما يجوز العفو ير دلي قول مالك إذا قذف نفسه فاذا قذف أبويه أو أحدهما وقدمت المقدوف لم يجز العفو عنه بعد بلوغ الامام ومعنى ذلك أنه قد لزم الامام القيام بالحد والاحد للمقدوف به لأن خد القذف مبني على أنه لا يجوز عفو بعض الثقاتين به بخلاف ولا الدم لأن هذا ليس بدلا من المال والدم بدل من المال فيقتل بعض من قام بالدم إليه أذاعا بعضهم

(فصل) وقوله الآن ير دسترا قال مالك قد ضرب الحد تخاف أن يظهر عليه ذلك الآن فلما كان عمل شام لم يقبله أحد غيره فلا يجوز عفوهم عند الامام في قذف ولا غيره إلا في الدم وروى ابن حبيب عن أشهب معنى قوله في عفو المقدوف في نفسه أو أبويه عند الامام أن قال أردت سترنا لم يقبل منه ويكتف عن ذلك الامام فإن خاف أن يثبت ذلك عليه أجاز عفوهم والامام يجزى ورواه ابن القاسم عن مالك وقال ابن الماجشون عن مالك معنى قوله الآن ير دسترا إن كان مشله بفعل ذلك جاز عفوهم ولا يكف الآن يقول أردت سترنا وأما العفو الفاضل فلا يجوز عفوهم (مسئلة) وأما القاذف يعطى المقدوف دينار على أن يعفو عنه في العتية من رواية أشهب عن مالك لا يجوز ذلك وبجلد الحد ووجه ذلك أنه حق يتعلق به حق لله تعالى فلا يسقط بالمال كالقطع في السرقة (مسئلة) والمقدوف أن يكتب به كتابا متى شاء قام به قاله مالك في الموازية قال مالك وإنى لأكرهه ومعنى ذلك عندي قبل أن يبلغ الامام وأما إذا بلغ الامام فالامام يقيم الحد ولا يؤخره وقد رأيت لملك نحو هذا وقاله غياث العفو (مسئلة) ومن أتاه بنته على قاذفه عند الامام ثم أكذبهم وأكذب نفسه في الموازية لا يقبل قوله ويحد القاذف لأنه اسقاط للحد كالعفو وإذا صدق القاذف فاقترع على نفسه بالزنى فقد روى ابن حبيب عن أشهب أن ثبت على إقراره حد لم يحد القاذف وقال ابن الماجشون إن رجوع عن إقراره فقد صدق عنه الحدود روى عن القاذف الحد بإقراره قال ابن حبيب وهذا أحب إلى ما لم يثبت أنه أراد بإقراره اسقاط الحد عن القاذف فيبطل إقراره ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل قذف قوما جازا فإنه ليس عليه الحد واحد قال مالك وإن تفرقوا فليس عليه الحد واحد ش قوله في قاذف الجماعة ليس عليه الحد واحد قاله مالك وأصحها في غيرهما كتاب سواه فذهبهم بمقتضى أو يفترون فحدهم أو لو أحدهم فذلك لكل قذف

• وحدثنى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في رجل قذف قوما جماعة أنه ليس عليه الحد واحد • قال مالك وإن تفرقوا فليس عليه الحد واحد

قام طالبيه ولم يقوموا ووجه ذلك انه حدى من الحدود قد داخل كحد الزنى والقطع في السرقة وهذا
 فارق حقوق الآدميين فانها لا تتداخل وقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية فبين قنق قوما
 وشرب خرافاته يجرئه لذلك حد واحد قال عيسى بردها من حد القذف مستخرج ووجه ذلك
 عندى ابن الحد بن اذا تساوى في القدر والصفة تماخلا كالحد بن سبب واحد (مسئلة) ومن قنق
 فحد في القذف فلم يكمل جلده حتى قنق رجلا آخر فقضى روى ابن حبيب عن ابن الماجشون ان
 كان مضى مثل السوط والأسواط اليسيرة قال أشهب والعشرة الأسواط يسيرة قال ابن
 الماجشون فانه يتأدى ويجز به لما قال ابن القاسم في الموازنة اذا جلس من الحد الاول شيئا ثم قنق
 ثانيا فانه يتأدى من حين الثاني به قال ربيعة وان بقي مثل سوط أو أسواط أتم ثم ابتدأ ثانيا قال
 ابن المواز اذا لم يبق الا يسر الحد مثل العشرة والخمسة عشر فليتم الحد ثم قنق قال أشهب وان
 ضرب نصف الحد أو أكثر أو أقل قليلا فليؤتى نصفه قال ابن الماجشون ان مضى مثل الثلاثين
 والأربعين ونحوهما ابتدأهما فيجى على قول أشهب انه على ثلاثة أقسام فعم اذا ذهب اليسر ثم نادى
 وأجرأ الحد لها وقسم ثانيا اذا مضى نصف الحد أو ما يقرب منه استؤتى لها فكان من حد الاول ثم
 يتم القنق الثاني بقية حده من حين قنق وقسم ثالث أن لا يبق الا اليسر من الحد الاول فانه يتم
 الحد الاول ثم يستأنف الثاني وعلى مذهب ابن القاسم على قسمين أحدهما انه متى مضى شيء من الحد
 الاول أنه لا يستأنف من حين القنق الثاني لها ولا يحجب بمضى من الحد الاول والقسم الثاني أن
 يبقى اليسر فيتم حد الاول ثم يستأنف الحد الثاني فلا يتداخل الحدان والله أعلم وأحكم (مسئلة)
 ومن قنق مجعولا فلا حد عليه قاله ابن المواز وروى في رجل قال لجماعة أحدكم زان وبزانية فلا
 يجد اذ لا يعرف من أراد وان أقام به جميعهم فقد قيل لا حد عليه وان أقام به أحدهم فادعى أنه أراد لم
 يقبل منه الا بالبيان أنه أراد ولو عرف من أراد لم يكن للامام أن يحمله الا بعد أن يقوم عليه ومعنى
 ذلك ان حد المذنب من شرط وجوبه أن يقوم به وله فاذا لم يتعين المذنب في المقنق لم يصح قيام أحد به ولا
 يتعلق به حق لله تعالى الا بعد أن يقوم به عنده من هو ولي فيه وكذلك لو مع الامام رجلا قنق
 رجلا لم يكن عليه أن يعرفه فاذا أقام به وثبت عنه تعلق به حق لله تعالى فلم يكن لولي القائم به العفو
 عنه (مسئلة) ومن قال لرجل يازوج الزانية تحت امرأنا فنغت احداها وفامت الأخرى طلبه
 في العتية والواضحة عن ابن القاسم بحلف ما راد الا التي عفت وبرأ فان نكل حد ومعنى ذلك ان
 غنوا القنق قبل القيام لازم له وجائز عليه فلما عفت احداها عنه سقط حقها من ذلك ولو قامت
 الثانية وكان اللفظ محملا أنه أرادها حلف أنها ما رادها فان لم يحلف حد التي قامت وان حلف بثبوت
 قنقه لتي عفت فسقط عنه الحد (فرع) وقوله في هذه المسئلة ان احداها ان قامت وقعدت
 الاخرى حلف لها والاحد قال ابن المواز في القائل لجماعة أحدكم زان ان قام به أحدهم فادعى أنه
 أراد لم يقبل منه الا بالبيان برده أنه أراد وان قام به جميعهم فقد قيل لا يحل لهم بمحتمل ان الجماعة في
 مسئلة ان المواز خرجوا بكثرتهم من حد التعيين وان الاثنين في مسئلة العتية وما قرب من ذلك في
 حيز المعلن ويحتمل أن يكون اختلافا من القوانين والله أعلم وأحكم ص ١٤٠ مالك عن أبي الرجل
 محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الانصاري ثم بنى التجار عن أمه عمر بنت عبد الرحمن ان
 رجلين استأقيا من عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أحدهما للآخر والله ما في بزاني ولا في
 بزانية فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قل مدح أباه وأمه وقال الآخر ون قد كان لأبيه

• حدثني مالك عن أبي
 الرجال محمد بن عبد الرحمن
 ابن حارثة بن النعمان
 الانصاري ثم بنى
 التجار عن أمه عمر بنت
 عبد الرحمن أن رجلين
 استأقيا من زمان عمر بن
 الخطاب فقال أحدهما
 للآخر والله ما في بزاني
 ولا في بزانية فاستشار في
 ذلك عمر بن الخطاب فقال
 قل مدح أباه وأمه وقال
 الآخر ون قد كان لأبيه

وأمدح غيره نأري أن تجلده الحد فجلده عمر الحد ثمانين وقال مالك لأحد عندنا الأفي بنى أوقف
 أوتريض يرى أن قاله أئامأراد بذلك نفيا أوقفنا فعلى من قال ذلك الحد ثلما ش قوله أن أحد
 الرجلين اللذين استبافى زمن عمر بن الخطاب قال للآخر والله ما لى بزانية يقتضى أنه قال له ذلك
 على وجه المشافة والمفهوم فى لسان العرب من هذا إضافة مثل هذا إلى أم المسبوب وبقره عليه
 بسلامة أنه بذلك مع شاهد الحال من المشافة يقتضى أن أم المسبوب معية بذلك ولو استوفى
 السلامة لم يكن هذا وقد ذكره لأنه لا يتضمن ذلك منزلة الساب على المسبوب ولما كان اللفظ
 فيه بعض احتمال ويحتاج فى كونه قضا إلى نوع من الاستدلال والتأويل والعدول عن ظاهر هذا
 اللفظ استشار فيه عمر بن الخطاب علماء الصحابة فتعلق بعضهم بظاهر اللفظ وقال مدح أباه وعلق
 بعضهم بالمفهوم منهم شاهد الحال وقد كان لا ممدح غيره نأري بليس هذا بما يقصده الإنسان مدح
 أمه وأما جمده بالصفات المحمودة فى الغالب وأما بقصدنا وصفها بهذا البرى فضلها على من يوجد فيها
 هذه المعايير لا سماع ما يشهد بذلك من حال المشافة وقد مثل واحد منهما إلى ذم الآخر وذم أبو وهذا
 يقتضى ذكر أيهما من الفضائل بما يوجد فى أب من شأته ضد ذلك من المثالب ولذلك أخذ عمر بن
 الخطاب بقول من أوجب فيه حد القذف وبه قال مالك قال من الستة أن لا يجلد أحد حد حتى لا
 فى تقي مصرح أوتريض أو جل يظهر بأمرأة غير طارئة وقد جلد عمر بن الخطاب فى التعريض
 وقال حق الله لا ترى جوانبه وبه قال عمر بن عبد العزيز وقال أبو حنيفة والشافى ليس فى
 التعريض حد والدليل على صحة ما نقله ما استدلى به القاضي أبو محمد أنه لفظ يفهم منه القذف
 فوجب أن يكون قذفا أصله التصريح قال فان منعوا أن يكون قذفا فقد أحالوا المسئلة لأن الخلاف
 يتناوب بينهم أئامه أو فإيه يفهم بالتصريح فإذا لم يفهم ذلك فلا خلاف فى أنه لا حد فيه وجواب ثان وهوان
 عرفى القاطب بنى ما قاله لأن أهل اللغة يسمون التعريض عافهم منه معنى التصريح ولذلك أخبر
 الله عن قوم شيب عليه السلام أنهم قالوا أصواتك تأمرك أن تترك ما يبعد أبوانا وأن تفعل فى
 أمورنا ما نشاء أنك لا تشاهدنا الحليم الرشيد وأما أرادوا ضد ذلك ودليلنا من جهة المعنى أيضا أن العلم
 بمقاصد الخطاب يعلم بالشهادة ضرورة كعلم ضرورة العلم بما يقع منه من خجل أو غضب أو جرح
 أو مرض أو استعمال (مسئلة) إذا قال رجل لرجل فى مشافة أى لعفيف الفرج وما أتا زان فى
 الموازنة عليه الحد وقال ابن الماجشون من قال لامرأة فى مشافة أى لعفيف عليه الحد ولو قاله لرجل
 عليه الحد إلا أن يدعى أنه أراد به عفيف فى المكسب والمطعم فيجوز ولا حد عليه وبشكل لأن المرأة
 لا يمرض لها بد كالعفاف فى المكسب والرجل يعرض له بذلك قال عبد الملك ومن قال فى
 مشافة أنك لعفيف الفرج حد قال ابن القاسم ومن قال فقلت بفلانة فى أعكاتها أو بين فخذيه أحد
 وقال أشيب لأجد وجهه قول ابن القاسم إن ما قاله من التعريض بل هو أشد من التعريض
 ووجه قول أشيب أنه لا يفهم منه الجماع فلا يجيب به الحد وإنما يجيب الحد على من قذفه بما يوجب الحد
 (مسئلة) ومن قال لرجل يا بن العفيفة فقد قال ابن وهب يفتى عن مالك يجلف ما أراد القذف
 ويعاقب وقال أصبغ أن قاله على وجه المشافة حد

وأمدح غيره نأري
 أن تجلده الحد فجلده عمر
 الحد ثمانين وقال مالك لأحد
 عندنا الأفي بنى أوقف
 تريض يرى أن قاله أئامأراد
 بذلك نفيا أوقفنا فعلى من
 قال ذلك الحد ثلما

(فصل) ومن قال لأخر مالك أصل ولا فصل فى التوبة عن مالك لأحد عليه وقال أصبغ عليه
 الحوفى لا يكون من العرب فيه الحد ووجه قول مالك أنه إنما فى صفة أصله ويحتمل أن يبنى
 بذلك الشرع وأما أصله فعل نفية لأنه ما من أحد إلا له أصل ووجه قول أصبغ أن اللفظ يقتضى

ففي النسب وهو الاصل وذلك وجوب الحد ووجه قول من فرق بين العرب والعجم ان العرب هم
 التي تباست بالانساب وتحافظ عليها دون العجم (مسئلة) ومن قال يا بن منلة الر كيان في الواضحة
 انه يحد وكذلك من قال يا بن ذات الرابة وذلك انه كان في الحاحلة المرأة البني نزل الر كيان وتجعل
 على باهما رابة وفي الموازية من قال رجل انا اقترى عليك وانا اؤخذك فلا حد عليه ويحلف انما اراد
 الفاحشة (مسئلة) وهذا في الجانب وأما الاب فقتل مالك لا يحد في التعريض بانه ويحفل
 ان يكون ذلك ان ما علم وجعل عليه الأب من هبة الولد والاشفاق عليه والحرص على الثناء عليه ودفع
 الذم عنه يمنع من ان يتناول في لفظ يحتمل انه اراد به القنف واصافة العيب اليه قال ابن حبيب عن
 ابن الماجشون عن مالك وهذا كما قلنا انه لا يقتل به على وجوه قتل به الاجنبى لقتل ويحتمل ان
 يبرأ عنه على قول اصبح فاذا قلنا بالوجه الاول فلا يجب ان يحد الاب بالتعريض للاب لان حرص
 الولد على اطراء الوالد ودفع المعاييب عنه امر جليل عليه البناء كالأب في حق الابن وكثر واذا قلنا
 بقول اصبح فيحصل الوجهين والله اعلم ص **قال مالك** الأمر عندنا انه اذا نفي رجل رجلا من أبيه
 فان عليه الحد وان كانت أم الذي نفي بموكة فان عليه الحد **مسئلة** قوله في الرجل نفي الرجل من أبيه
 ان عليه الحد وذلك انه اذا نفيه عن أبيه فمقتضى ما لم يزل واقطع نسبه وكذا الأمر من يوجب حد القنف
 وذلك يكون بان نفيه عن أبيه أو ينسبه الى غير أبيه فاما نفيه عن أبيه فيان بقوله لست ابن فلان
 ويصمى أباه المعروف فانه يحد وكذلك لو قال لست لأبيك وقال ابن القاسم وأشباه القائل للسم
 ليس أبوك فلا ينعني حده ثم قال انما اردت ليس ابني لعله ولم ارد نفيه حد ولم يصدق قال اشهب
 الابن يكون له وجه مثل ان يسمعه يقول انا فلان بن فلان فيذكر حده فيقول ليس بابيك (فرع)
 وهذا اذا كان غير مجهول فان كان مجهولا لم يحد قال محمد وذلك اني المجهول لا يثبت بينهم مادعوه من
 الانساب (فرع) ومن نفي رجلا من حده فقال لست ابن فلان يحد وان كان الحد مشركا حصل
 نفيه عن أبيه العبد والمشارك رواء محمد عن اصبح **قال مالك** ومن نفي نصرانيا عن أبيه والنصراني
 ولم يسم لم يحد حتى يقول للسم ليس أبوك فلان يعني الجسم لم يكن أبوه وجده مجهولا ووجه ذلك انه
 اذا نفي النصراني عن أبيه فاما يثبتا لول نفيه قطع النصراني وذلك لا يوجب الحد كالأب يوجب قذفه وان
 نفي المسلم عن نفسه المعلوم وجب عليه الحد لان حق للسم وقد قطع نسبه (مسئلة) واذا قال الرجل
 للرجل لا أب لك ففي الموازية لا يثبت عليه الآن ربه النبي وهذا مما يقوله الناس على الرضا وأما
 من قال على المشاة والغضب فذلك شديد ولصطف ما اراد نفيه ومعنى ذلك ان هذه اللفظ جرت عادة
 العرب باستعماله على وجه غير الذي فاذا اقترن بذلك من شاهد الحال ما يدل على ان المراد به غير الذي
 فهو محمول على المعتاد واذا اقترن بمن المشاة والمضاجرة ما يقوى شبهة القنف احلف انه اراد
 القنف لما احتمل الأمر من فان حلف برئ (مسئلة) ومن قال لرجل ليس لك أصل ولا فضل ففي
 الموازية لا حد عليه وقال اصبح فيه الحد وقيل الا ان يكون من العرب ففيه الحد وروى ابن حبيب
 عن ابن الماجشون انه ان قاله في مشاة فان لم يكن من العرب ففيه الأدب الخفيف مع السجن
 وان قاله لمرءي حد لانه قطع نسبه الا ان يقرر مجهول فيصطف ما اراد قطع نسبه وعليه ما على من قاله
 لغير المرءي وان لم يكن يحلف حد ووجه القول الاول ان هذا اللفظ قد يستعمل على وجه
 القنف وقطع النسب وانما اراد به ان ينسب الى الضعة والخول وفي الشرف فلا يجب بذلك الحد وانما
 يجب به العقوبة ووجه قول اصبح ان مقتضى اللفظ في موضوع التنفى النسب ولا يكاد يستعمل

• قال مالك الأمر عندنا
 انه اذا نفي رجل رجلا
 من أبيه فان عليه الحد وان
 كانت أم الذي نفي بموكة
 فان عليه الحد

الافى مشاتمة فحمل على ذلك ووجه الفرق بين العرب والعجم ان العرب هي التي تتعلق بالانساب
وتواصل بها وتتفاخر بانسابها وتذمها بقطعها فاختص هذا الحكم بها (مسئلة) ومن نسب رجلا
الى غير ابيه فقال أنت ابن فلان نسبة الى غير ابيه وغير جده فقد قال ابن القاسم عليه الحدوان لم يقله
على سبب ولا غضب الا ان يقوله على وجه الاخبار وقال أشهب لا يجد الا ان يقوله على وجه السباب
لانه فيقولوه وهو يرى انه كذلك (فرع) ولو نسبته الى جده في مشاتمة لم يجد قال ابن القاسم وقال
أشهب يجد قال محمد قول ابن القاسم أحب الى الا ان يعرف انه أراد القنفى مثل ان يتم الجدي به
ونحوه والام يجد فقد نسب اليه كسبه في خلق أو طبع (فرع) ومن نسب رجلا الى عم أو خال أو
زوج أمه فعليه الحد عند ابن القاسم قال أشهب لا حد عليه الا ان يقوله في مشاتمة وقاله أو أصبغ ومحمد
قال أصبغ وقد سمي الله عز وجل في كتابه الم أبأ فقال الهك وإله إبراهيم واسماعيل واسحق
(مسئلة) ومن قال لرجل يا ابن البر يرى أو يا ابن النبطى فان كان قال ذلك لعمري حد وان كان قاله
لمولى فقد قال ابن الماجشون ان قاله يا ابن البر يرى وأبوه فارسي فلا حد عليه في البياض كله وان
كان أبوه أسود فلا شيء عليه في السواد كله اذا نسبته الى غير جنسه من البواد الا ان يكون أبيض
فيكون ذلك نفيما ومحمد مثل أن يقول لاسود يا ابن الفارسي فانه يحد وفي الموازنة من قال لمولى يا ابن
الاسود حد ومن قاله يا ابن الحبشي لم يحد لان من دعاه الى غير جنسه لم يحد وان دعاه الى غير لونه
وصفته حد وكذلك من خرج به الى لون ليس في آباءه ذلك اللون حد مثل يا ابن الأزرق أو الأصعب
أو الأبيض أو الأحمر أو الأعور أو الأقطع ففيه الحد وإن قال لمولى الا ان يكون في آباءه من هو كذلك
حد يرد في قوله يا ابن كذا قال مالك ومن قال لنوبي يا ابن الاسود فهذا قريب فاقضى ذلك انه ان
كان من جنس الأبيض ينسب الى غير جنسه أو وصفه بصفة ذلك الجنس فلا شيء عليه وان وصفه بصفة
غير ذلك الجنس مثل أن يكون من السودان فيصفه بالبياض أو بصفة بصفة لا تختص بجنس لكنها
معدومة في آباءه فهذا يتعلق به الحد (مسئلة) ومن قال لرجل مسلما يا ابن اليهودي أو يا ابن النصراني
أو يا ابن عابدون فقد قال ابن القاسم الا ان يكون في آباءه من هو على ذلك فينكسر قال أشهب لا يجد اذا
حلف انه لم يردنما ولو قاله يا ابن الخياط أو الحداد أو يا ابن الحائك أو يا ابن الحجاج فرى ابن القاسم
واين وهب عن مالك ان كان عريا حد الا ان يكون في آباءه من هو كذلك وقال مما ساء ولا حد عليه
ويحلف ما أراد نفيما وان لم تكن له بيعة وكأنه قال له أبوك الذي ولدك حجام أو حائك فلا حد فيه وان
كان عريا

(فصل) وقوله وان كانت أم الذي نفي مملوكة فان عليه الحد ويريد ان الحد واجب عليه لقطع نسبه
وفي الموازنة فيعين قال رجل يا ولد الزنا أو أنت زنا أو ولد زنية أو فرغ زنا فالحديث في ذلك كله وان كانت
أمه مملوكة أو مشركة وأبوه وحده كذلك لان القنفى توجه الى المسلم المقذوف وذلك بخلاف قوله يا ابن
الزانية وأمّه مملوكة أو ذمية يردفانه لا حد عليه ووجه ذلك ان القنفى اختص بالأمة وقد تكون زانية
ويثبت ابنها من أبيه والله أعلم وأحكم

﴿ مالا حد فيه ﴾

ص قال مالك ان أحسن ما سمع في الأمة يقع بها الرجل وله فيها شرك انه لا يقيم عليه الحد وانه
يلحق به الولد وتقوم عليه الجارية حين حلت فيعطى شركاؤه حصصهم من الثمن وتكون الجارية له

﴿ مالا حد فيه ﴾

• قال مالك ان أحسن ما
سمعت في الأمة يقع بها الرجل
وله فيها شرك انه لا يقيم
عليه الحد وانه يلحق به
الولد وتقوم عليه الجارية
حين حلت فيعطى
شركاؤه حصصهم من
الثمن وتكون الجارية له

قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا شئ وهذا على ما قال ابن من وطئ أمته فيها شرك بر بدحة من رقبته اسواه كانت تلك الحصة قليلة أو كثير أو كان الباقي منها لواحد أو جماعة فانه لا حصة عليه وذلك أن حصته التي يملك منها شبهة تسقط الحد عنه (مسئلة) ولو كان بعضها له وبعضها رقبته فوطئ في الموازي في رجل وطئ أمته فانه له نصفها لم يحد وجه ذلك ان له فيها شرك كالوجع لها حكم الرق كالتي فيها رقيق لغيره (مسئلة) ومن تزوج بأمه فوطئها قبل البناء بزوجته فقد قال ابن القاسم لا حد عليه قال أصبغ وكذلك لو أصدقها دراهم فجهزت بمخادم فزنى بالمخادم قبل البناء فهو سواء قال عبد الملك وأشهب عليه الحد والقول الأول مبنى على أن الزوجة إنما تملك بالعتق نصف الأمة وإنما تملك النصف الآخر بالبناء ولذلك قال ابن القاسم إن وطئها بعد أن بنى فهو زان برجم والقول الثاني مبنى على أن الزوجة تملك جميعها بنفس العقد ولذلك قال أشهب لو أراد أن يزوجه أمته التي أصدق قبل أن يبنى بامرأته كان له ذلك وقد اختلف قول مالك في هذا الأصل وتقدم ذكره في النكاح وأما قول أصبغ في الجارية التي تجهزت به اليه واشترتها بالصدق فبنى أيضا على الأصل الذي اختاره ابن القاسم وعلى أصل آخر وهو أن ما شترته الزوجة فأصدقته من الدراهم من أمة أو شورة مما يجهز به النساء للزواج لازم للزوج وكذلك إن طلقها قبل البناء كان له نصفه ولم يكن له أن يرجع عليها بالدراهم ولم يكن له أن يمنعه من ذلك وقال أصبغ إن الزوج لها كالشريك قبل أن يبنى لانه لو طلق وتماثلت الأمة كانت بينهما ما شترتها الزوجة وأصلها واحد بدران بدون هذه الشبهة (فرع) إذا قلنا انه لا يحد في وطئ جارية له فيها شرك فقد قال مالك في الموازي بعتاقها لم يحد برجم وروى مالك عن ابن عمر بعتاق ولا يحد قال أبو الوائلي نداء بعتاق بأمته جليلة والذي يقتضيه مذهب مالك انه يعتاق بقدر ما يرى إداما وانما يعتاق لما ارتكب من المحظور

قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا

(١) يباح بالأصول جميعها

(فصل) وقوله ولا يحد به الولد برئانه ان حلت قالت الولد لاحق به برئانه يحد به في النسب ويعتق عليه أماعلى قولنا يلزمه بالوطء فلا نه مخلوق في ملكه وأماعلى قولنا يوم الحكم فلان حصته منه تعتق عليه فيعتق الباقي بالسرية والاستيلاء ولذلك قال مالك في الموازي يتبع الواطئ بنصف

قبة الولد والله أعلم وأحكم

(فصل) وتقام عليه الجارية حين حلت على ما قال ولا تتخلو الجارية اذا وطئها من ان لا تحمل أو تحمل قال لم تحمل في الموازي ان الشريك غير في قول مالك وأصحابه يريد بتقويم حصته على الواطئ وبيننا سة سا كهها وقاشها على حكم الشركة قال مالك ان لم تحمل فبعت بينهما ووجه القول الأول انه (١) ووجه القول الثاني ان تصرف أحد الشريكين في الأمة المشتركة تصرف لا ينقص قبتها فلا يوجب تقويمها عليه كالأستغدها (فرع) قال لم نرأ الشريك أن يقوها فقلنا محمد عن ابن القاسم لا شئ عليه في نقصها قال محمد وان قضيا للشريك أن يأخذ قبتها فلا ذك ذلك لم يكن له ما نفقها هذا أصل مالك وأصحابه كان الواطئ مايا أو معسما لانه تقوم عليه حصته في عسفه ثم تباع عليه تلك الحصة في القيمة فان وقت بالقيمة أو الاتية بما بقي في ذمته وهو أحق به من الغرامان كان عليه دين (مسئلة) وأما ان حلت وهي سئلة الكتاب بدليل انه قال وتقام عليه الجارية حين حلت فانه لا بد من التقويم قال محمد شاء الشريك أو أبى في ماله وجه ذلك انه تعالى العتق بحصته لتعديها فزمن أن تقوم عليه حصة شريكه كالأستغدها حصة من أمة مشتركة (مسئلة) وأما ان كان المتعدي معسما في الموازي عن مالك تكون حصة الواطئ منها بحكم أم الولد الباقي رقيق لشريكه

وقد كان مالك يقول تقوم عليه في عدمه ويتبع بالقصة والبرجع ابن القاسم ووجه القول الأول انه معنى يقتضى العتق فوجب التقويم مع الملاء فلم يزم شر بكة أن يقوم عليه في الاعسار كالعتق ووجه القول الثاني أن الاستيلاء تدرى في جميعها فكأن أقوى من العتق لذى اختص بحصته منها (فرع) فإذا قلنا بالقول الأول ففصل مالك يلحق الولد بأبيه وعلى أبيه نصف قيمته قال محمد بمقتضاها الوطء وأباه ابن القاسم قال لانه لو شاء لقومها عليه ووجه القول الأول انه لم يقومها عليه للاعسار وكان حصته حصته من الولد ولحق بأبيه لشبهة حصته ودرى الحد عنه وعليه كأنه بقدر حصته من قيمة الولد ووجه القول الثاني ان الجنابة انما هي في فعله فعليه ما نقصت جنابته من قيمة الخادم وأما الولد فليس من جنابته وانما الجنابة في الوطء أو الجمل ووجه قول ابن القاسم ما خرج به من أن المجنى عليه اذا كان له أن يطلب القصة فاختار انتمسك لم يكن له قيمة الجنابة وانما له قيمة الجنابة اذا لم يكن له تقويم العتق المجنى عليها (فرع) فإذا قلنا تقوم عليه في الملاء وذكر في الموطن القصة حين الجمل وقال في الموازنة وتقبل يوم الحكم وقبل يوم الوطء قال محمد والصواب عندنا ان كان وطئ مراً قال شر بك بالخيار بين قيمتها يوم وطئت أو يوم حلت ووجه القول الأول ان الجمل هو يوم تعلق به الماتية من العتق ووجب التقويم ووجه القول الثاني ان يوم الحكم هو يوم تعلق القصة بذمته فوجب أن يكون ذلك وقت اعتبار القصة وهذا القولان مبنيان على أن التقويم لا يتعلق بالوطء ووجه القول الثالث انه معنى وجب به التقويم فوجب أن تعتبر القصة بوقته كعتق الحصاة وهو مبني على أن الوطء يتعلق به التقويم ولذلك اختار ابن المواز تخيير الشرى بين القصة يوم الوطء والقصة يوم الجمل لان له أن يقوم بكل واحد منهما ولذلك قال فان لم يكن بها حل فرضى باسائها ثم ظهر بها حل لم تقوم الا يوم الجمل وقاله مالك في الموطن يريد قوله وتقام عليها الجارية حين حلت وليس فيها نه رضى اسما كما قبل ظهور الجمل فتأول محمد قول مالك حين حلت على ذلك حين اختار هو التخيير بين القصة يوم الوطء والقصة يوم الجمل

قال مالك في الرجل يجل للرجل جاريته انه ان أصابها الذى أحلت له قومت عليه يوم أصابها حلت أو لم تجعل ودرى عنه الحد بذلك فان حلت الحق به الولد

(فصل) وقوله ويعطى شركاؤه حصصهم يريد عطون من القصة بقدر حصصهم من الجارية وتكون الجارية للواطئ أم ولد والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك في الرجل يجل للرجل جاريته انه ان أصابها الذى أحلت له قومت عليه يوم أصابها حلت أو لم تجعل ودرى عنه الحد بذلك فان حلت الحق به الولد **ع** ش وهذا على ما قال ان الرجل اذا أحل للرجل وطء جاريته يريد أطلق له ذلك وأذن له فيه فسمع منك به رقبته فان هذا يكون بقصد يقتضى الاباحة كعقد النكاح وقد يكون بغير عفه ما اذا كان بقصد النكاح مثل أن يزوج الرجل أمتة على أنها أمتة يسلمها اليه على ذلك ويوطئها الزوج وتعمل منه الأمتة فانه مباح وما ولدت من هذا فهو رقيق لسيادة الأمتة ومن زوج أمتة من رجل وقال له هي ابنتي فولدت من الزوج فلا حد على الزوج والولد هو وعليه قيمة الولد يوم الحكم من الموازنة وكتاب مسنون ووجهه انه وطء بشبهة ودخل على جارية ولده فلا يترقون ولما كانت أمهم أمة كانت على الأب قيمته في النكاح كالتى غرت من نفسها والزواج أن يتمسك بنكاحها وعليه جميع المهر وما ولدته بعد معرفته فهو رقيق ولا يكون عليه من المهر الا ربع دينار (مسئلة) ولو زوجها ابنته فأدخل عليها أمتة على أنها ابنته فانها تكون ان حملت أم ولد وتكون عليه قيمتها يوم الوطء حلت أم لم تجعل ولا قيمة عليه في الولد بئزلة من أحل أم لم يجل وابتنز وجته ولو علم الواطئ أن التى وطئ غير زوجته فلا حد عليه (مسئلة) وأما اذا أباح له

فقال وطئ زوجي جاري فساأله فاعترف وقال باعنا مني فقال عمر أقم البينة والارجلتك فاعترفت
زوجته بالبيع فتركه فيها بذلك فمضى وطئ جاريه وادعى شراءها وأقر سيدتها أنه لا حد عليه وإن
تمادى على إنكاره وحلف حد الواطئ فقل قول ابن الماجشون لا حد عليه أقرت زوجته أو تمادت
على الإنكار وعلى قول ابن القاسم لا حد عليه وإن تمادت الزوجة على الإنكار لانه جائر وعلى قول
أشهب لا حد عليه لأن الزوجة قد رجعت إلى الإقرار ولو تمادت على الإنكار لحد وجوابه يقول
عمر وقدرى بن مزين عن عيسى بن دينار في الرجل الذي خرج في سفره بجارية امرأته ففرداها
فدخلت فأراد عمر رجعه حين رفعت ذلك إليه امرأته فلما أقرت المرأة أنها وهبتها له أسقط عنه ما ذكر
أنه يؤخذ بذلك اليوم (مسئلة) ولو شهدت بينة أنهما رأوا فرجها في فرج امرأته فثبتت عندنا لا تدرى
من هي فقال هو كانت أمي وقديعها وهو معروف أنه غير ذى أمة فقد قال ابن الماجشون يصدق
ولا يكف البينة ولو أخذته معها كلفته البينة أن لم يكن طارئا والله أعلم وقدرى بن مزين عن
عيسى في رجل وطئ أمة رجل فلما أخذ معها ورفعها إلى الامام قال قد كانت وهبتها لي وصدقها صاحبها
ولا يعلم ذلك إلا بقولها أنه يدرأ عنه الحد وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله

❦ ما يجب فيه القطع ❦
❦ حدثني مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قطع في مجن ثمنه
ثلاثة دراهم

(فصل) وقوله فأقرت أنها وهبتها له قال ابن وهب في غير حديث مالك أنها لما اعترفت حدها انظر
مأمضى ذلك وكيف تكون فإذا وقع بالوطء وكان مالك يقول لا حد عليها لأنها غير قاذفة وقد
روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن امرأته أذنت عنده ذلك على زوجها فقال ان صدقت
رجعنا وإن كذبت جلدناك فقالت ردوني إلى أهلي غري غري وقال علي بن أبي جاريه امرأته رجعت
وقدرى بن مزين عن عيسى لا حد على المرأة ويحتمل أن يكون: بئها الجارية أن تكون
وهبتها رجعتا ونظمت أنه لا يوطئها فوطئها غارت وأرادت إنكارها فتمذهب إلى الإقرار ما عرجا
من عقلت دمه وأشفافا من رجعه ويحتمل أن تكون هبتها بالحة الوطء فلما جلت أرادت القيام في
حقها فلما شئت عن الهبة أقرت بها والاول أظهر والله أعلم وأحكم

❦ ما يجب فيه القطع ❦

ص ❦ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة
دراهم ❦ ثم قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم يريد قطع من سرق
مجن ثمنه ثلاثة دراهم والاصل في القطع في السرقة قوله تعالى والشارق والشارقة فاقطعوا أيديهم
برأء بما كسبا نكالا من الله

(فصل) وقوله في مجن ثمنه ثلاثة دراهم يتضمن القطع في العروض وبه قال جماعة العلماء وإن
اختلاف في بعض أنواعها فقال مالك يقطع في جميع المنقولات التي يجوز بيعها وأخذ العوض
عليها كان أصلها مباحا كالنساء والصدقات والأتربة والحشيش أو عظمورا كالثياب والعقار وبه قال
الشافعي وقال أبو حنيفة ما كان أصله مباحا لا يقطع على من سرقه والدليل على ما نقله قوله
تعالى والشارق والشارقة فاقطعوا أيديهم جزاء بما كسبوا نكالا من الله ودليلنا من جهة المعنى
أنه نوع عال يولد ومتادا كالثياب والصيد ويقطع من سرق المصنف خلافا لأبي حنيفة أيضا
ووجه ما تقدم (مسئلة) ومن سرق قير يتاوقع فيه فأرقت في الموازنة عن أشهب يقطع إذا
كان يساوي أو يبيع على ثلثة دراهم ومن سرق جلد بئته غير مدبوغ لم يقطع وأما المدبوغ

فقد قال أشهب يقطع وقيل إذا كان قيمة ما فيه من الصنعة ثلاثة دراهم قطع والالم يقطع وقال مالك لا يقطع في الميتة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاتفاغ بقطعها (مسئلة) ومن سرق صليبا من خشية أو نبالا من كنيسة أو غيره فإن كانت قيمته على أنه غير صليب ثلاثة دراهم قطع سرقه مسلم من ذى أو ذى من مسلم (مسئلة) ومن سرق كلبا نهى عن اتخاذه لم يقطع واختلف فيه إذا كان كلب صيد أو ماشية فقد قال أشهب يقطع وإن كنت أنهى عن بيعه وقال ابن القاسم لا يقطع في كلب لصيد ولا غيره (مسئلة) ومن سرق لحما أخفجه أو جلدنا فقد قال أشهب يقطع إذا كانت قيمته ثلاثة دراهم وروى ابن حبيب عن أبي بصير أن سرقه قبل الذبح قطع وإن سرقها بعد الذبح لم يقطع لأنها لا تباع في فلس ولا تورث مالا لا تورث لنوع كل وإن سرقها بمن صدق بها عليه قطع لأن المعطى فسد ملكها ووجه قول أشهب أن الما لا يجوز بيعه فلا قطع على من سرقه (مسئلة) ومن سرق مزمارا أو عودا أو دفأ أو كبرا أو غير ذلك من الملاهي ففي العتية من روائه عيسى عن ابن القاسم إن كانت قيمته بعد الكسر ربع دينار وكان فيها فضة ثلثة دراهم قال ابن حبيب علم بها السارق أو لم يعلم قطع سرقه من مسلم أو ذى لأن على الإمام كسرها عليهم إذا أظهر بها وأما الدف والكبر فانه برأى قيمته ما صح حين لأنه أخص في اللعب بها (مسئلة) وقال في الموازية ويقطع في كل شيء حتى الماء إذا أحرز لوضوء أو شرب أو غيره وكذلك الحطب والعلف والتبن والورد والياسمين والرمان والرماد إذا كانت قيمته ثلاثة دراهم وسرق من حرزه (فصل) وقوله ثمنه ثلاثة دراهم يحتمل أن ذلك قيمته ويحتمل أنه يبيع بثلاثة دراهم وإن ذلك العدد قيمته ونسبه لقيمة دليل على أن القطع متعلق بقدر معلوم والأقوال الثلاثة المذكورة وقيل اختلف العلماء في ذلك فقهب مالك إلى أن النصاب من الورق ثلاثة دراهم ومن الذهب ربع دينار وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع في أقل من عشرة دراهم والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث المنصوص أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم وماروى عن عائشة رضي الله عنها قالت ما طال على وما نسب القطع في ربع دينار فصاعدا (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن الورق مدخل في نصاب القطع خلافا لشافعي في قوله لا يتعلق بالنصاب بالورق والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا يفيد الاعتبار بالورق ودليلنا من جهة القياس أنه أصل مال من جنس أصول الإيمان وثبم المتلفات فاعتبر بها في نصاب القطع كالذهب (فرع) وإذا ثبت ذلك فإن العروض تقوم بالدرهم دون الذهب فإن كانت قيمته ما سرق منها ثلاثة دراهم قطع سارقها وإن لم يبلغ قيمته من الذهب ربع دينار وإذا قصر عن ثلاثة دراهم لم يقطع وإن بلغ ربع دينار قال في الموازية سواء كان ذلك حيث يجرى الذهب أو لم يكن هذا المشهور من المذهب وكان الشيخ أبو بكر يقول: إنما إذا كان الغالب على نقد البلد الورق وإذا كان تعاملهم بالذهب فاتها تقوم بالذهب وجه القول الأول أن الدرهم هي التي جرى العرف بالتعامل بها في هذا القدر فكان الاعتبار بها في قيمته وأما الزكاة فاتها نصابها مما حوت العادة أن يتعامل بها بالدينار في بلد الذهب ووجه القول الثاني أن الاعتبار في قبعة العروض بما يتبعه غالبا في بلد التوقيع كقيم المتلفات (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن ما اعتبر به النصاب من هيب أو ورق فقد قال ابن المواز إنهما نظر إلى وزنها كان ذلك دينارا أو جديدا نقره كان أو تبرا قال عيسى عن ابن القاسم في العتية وإن لم يرجع رواج العين قال عيسى بن دينار أو حليا ولا ينظر إلى

قيمة بر بدالى ماز يدصناعة لان أحكام الشرع اذا تعلقت بالعين تتعلق بوزنه دون قيمته ودون
صناعته وانما يتعلق بصناعته دون حقوق الأديمين (مسئلة) واذا كانت الدرهم تجرى عددا
فكانت قائمة الوزن تعلق القطع منها بثلاثة دراهم فان نقص كل درهم خروبة أو ثلاث حبات
وهى تجوز فلا قطع فيها حتى تكون قائمة الوزن قال محمد بن عيسى أصبغ فأما مثل حبتين من كل
درهم فإنه يقطع ووجه ذلك ان ما جرت مجرى الوازنة من غير نقص في العوض فيها يتعلق القطع
وما جرت بين الناس ولكنه ينقص عوضها لنقصها لحكمها حكم الانصاف والارباع قال أشهب اذا
كانت الدرهم مقطوعة لم يقطع في ثلاثة دراهم منها وقال محمد بن زيد اذا لم يكن معانقها وأما
الذهب في الموازنة ان بلغ الذهب في وزنها ستة دراهم وثلث ربع دينار حساب أربع وعشرين
قيراطا في الدينار قطع سارقها وان سرق ثمراتين أو ما دون ستة دراهم من الذهب لم يقطع
(مسئلة) ولو سرق ما لا قطع فيه فلم يعلم به حتى سرق ما يكون فيه مع الأول القطع في الموازنة
عن أشهب لا يقطع عليه حتى يسرق في مرة واحدة ما فيه القطع قال ولو سرق قحمان بيت فكان
ينقل قليلا قليلا حتى اجتمع ما فيه القطع عليه القطع وروى أبو يزيد عن ابن القاسم في السارق
يدخل البيت عشر مرامر من ليلته يخرج في كل مرة منه قبة درهم أو درهمين فإنه لا يقطع حتى
يخرج في مرة ثمانية ثلاثة دراهم قال سحنون في موضع آخر واذا كان في فور واحد قطع وهذا كله
وجه التحصيل والله أعلم وجه القول الأول قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وهذا
عام من جهة المعنى اذا قطع شرع الردع عن أموال الناس ولو عرا هذا عن القطع لتسبب الى أخذ
أموال الناس بهذا الوجه والله أعلم وأحكم وجه القول الثاني ان القطع انما يتعلق بالخروج ربع دينار
من الخبز وهذا لم يوجد من ذلك والله أعلم (مسئلة) ومن سرق عواشيهما لا يفيض والفضة
فيها باطنه وهو لا يرى الفضة فان رأى أنه لم يصر الفضة فوجد فيها من الفضة ثلاثة دراهم فلا قطع
عليه لأنه لم يصر الفضة وانما أراد العسا لأن يكون ثمن العاصون الفضة ثلاثة دراهم فيقطع كالو
كانت الفضة داخلها فسرق العاصي لا ونهارا فلا قطع عليه رواه ابن حبيب عن أصبغ
(فصل) وقوله في جنة ثلاثة دراهم قال مالك ان كان الصر في حين قطع النبي صلى الله عليه
وسلم في الجنة اثني عشر درهما دينار فلا ينظر الى ما زاد بعد ذلك ونقص بر بدانه يقرر الأمر على
ذلك فصار نصبا للورق للقومات في القطع ومعنى ذلك أن ما كان من باب الجنائيات فديناره بائني
عشر درهما كالبديهة والقطع في السرقة وما كان من باب الزكاة فديناره بعشرة دراهم وذلك أن
نصاب الورق ما لا درهم ونصاب الذهب عشر دينار فكان كل دينار بعشرة دراهم والله أعلم
وأحكم (مسئلة) والاعتبار بقعة السرقة حين اخر اجها من الخبز خلا لأبي حنيفة في قوله ان
الاعتبار يوم القطع والدليل على ما نقله ان هذا نقص حدث بعد الاخراج من الخبز فلا يؤثر في
اسقاط القطع كنقص العين ص مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المسكن ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمره معلق ولا في حريسة جبل فاذا آوأم المراح أو الجرين
فأقطع فيما يبلغ ثمن الجبن ثم قوله صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمره معلق بر بدانه أعلم الثمر في
أنشجاره اذا كان في الحواشي وشبهها وأما من سرق ثمر نخلة في دار رجل قبل أن تجد في
الموازنة يقطع اذا بلغت ثمنه على الرجاء والخوف ربع دينار قال ولو كان ذلك في الحواشي
والبساتين لم يقطع في ثمره معلق ووجه ذلك أن البستان ليس بمسكن ولا حرز للنخل ولما كان متصلا

«وحديثي عن مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن
أبي حسين المسكن أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قطع في ثمره معلق
ولا في حريسة جبل فاذا
آوأم المراح أو الجرين
فأقطع فيما يبلغ ثمن الجبن

بها اتصال خلقه وفي العتبية من رواية أشم . عن مالك في الزرع القاطم لقطع فيه وإذا كانت التخلية في الدار فالدار مسكن وحرز لما كان فيها من شجرة أو ثمرها المتصل بها (مسئلة) وأما إذا جدد ووضع في وصل التخلية ففي العتبية من رواية أشم عن مالك يقطع وإن لم يكن عند حارس وكذلك الزرع يحدد فيجمع في موضع من الحادط يصل إلى الجرين ففيه القطع وبه قال أشم . وبأن نافع وروى عن مالك في زرع مصر يحدد ويترك في موضعه إيا ما ليس ليس هنا جرننا وما هو عندي بالبين أن يقطع فيه قال ابن المواز وحننا أحب إلينا وقال ابن القاسم لا يقطع ووجه القول الثاني أن ما كان له موضع يحرز فيه فإن وضعه ليصل إليه ليس يحرز له كالماشية في المري ليس المري حرزها لانها تنقل منه إلى حرزها وهو المراح والمبيت (مسئلة) وفي العتبية من رواية أصبغ عن ابن القاسم لا يقطع على من سرق من المقتاة حتى تجمع في الجرين وهو الموضع الذي تجمع فيه ليصل إلى البيع لانه قبل ذلك موضوع للنقل إلى الخارج وفي الموازية ويقطع في البقل إذا لم يكن قائما إذا حصد وحرز لانه لا ينقل إلى موضع يجمع فيه وينقل إلى الموضع يجمع فيه للبيع لكان حكمه حكم المقتاة (فصل) وأقوله صلى الله عليه وسلم ولا في حرسة جبل يريد الله أعلم بالمشية التي يحرز في الجبل راعية قال ابن القاسم في العتبية حرسة الجبل كل شيء يسرح للرعي من بعير أو بقرة أو شاة وغير ذلك من الدواب لا يقطع على من سرق منها وإن كان أحدها عتدها ووجه ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ولا في حرسة جبل ومن جهة المعنى أن ذلك ليس يحرزها وأما موضع مشهاور عتدها والموضع مشترك والله أعلم (مسئلة) وأما إذا أوى الماشية المراح ففيها القطع وإن كان في غير ذلك ولا تخيير ولا غلق وأهلها في منتهى قاله مالك وابن القاسم وفي العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم وابن وهب عن مالك في الراعي بعد بده فغيره كالبيل في موضع لم يكن لها مرأح فيجمعها بغير بيت فيسرق منها قال يقطع السارق وهو كمرأحها ووجه ذلك أنه جعل ذلك الموضع حرزا لما واستقرا في مبيتها (مسئلة) وإذا جاع الراعي غفقه فساقها إلى المراح فسرق منها في طريقها عليه القطع وروى ابن جبيب عن أصبغ في الذي يسرق غفقه من مرأحها إلى سرحها فسرق منها أحق قبل أن يخرج من بيوت القرية عليه القطع وكذلك إذا ردها من سرحها إلى مرأحها فسرق منها بعد أن دخلت القرية ففيها القطع وإن لم تدخل المراح ووجه ذلك أنه إذا لم يخرج من القرية فهو بمنزلة مجتمعة غير سارحة وإذا خرجت من بيوت القرية أخذت في السرح فكان لها حق السارحة في الجبل ويحتمل أن يرد ابن القاسم بقوله فيجمعها وساقها للمراح أنه أدخلها بيوت القرية لانه حينئذ يجمعها غالباً والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فإذا أوى إلى المراح والجرين فالقطع يرد إذا أوى إلى المراح الماشية والجرين أنظر فلان بها القطع لأن ذلك حرز ومستقر لكل واحد منهم وأقوله في الجبل بمنزلة الجبل يحتمل أن يكون من قول الراوي والله أعلم ص . مالك عن عبدالله بن أبي بكر عن عمر بن عبد الرحمن أن سارق سرق في زمن عثمان بن عفان أتت به فأمر بها عثمان أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صنف اثنين عشر درهما دينار فقطع عثمان بن عفان يده * مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما طال على وما نبت القطع في ربع دينار فصاعدا * ش . قوله ابن سارق سرق في زمن عثمان بن عفان أتت به في المزرعة من رواية ابن القاسم عن مالك كانت أتت به نوك وروى ابن وهب عن ابن معان أنها كانت من ذهب كالحمة

* وحديث عن مالك عن عبدالله بن أبي بكر عن عمر بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق في زمان عثمان أترجة فأمر بها عثمان بن عفان أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثنين عشر درهما دينار فقطع عثمان يده * وحديث عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما طال على وما نبت القطع في ربع دينار فصاعدا

قال مالك والدليل على ذلك انها قومت ولو كانت من ذهب لم تقوم لان شأن الذهب والورق اذا سرقا أن لا يقوما وان كانا صوغين ووجه آخر وهو ان لفظ الأثرجة انما يطلق على الثمرة التي تؤكل كالنطيق لفظ الثمر والعنب وسائر المطعومات على الماء كولدون الخائيل وهذا يضي القطع في النواكه وقد تقدم ذكره

(فصل) وقوله فأمر بها عث بن عفان أن تقوم فقومت قال في العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يقوم السرقة رجل ولكن رجلان عدلان وكذلك كل ما يحتاج الامام الى تقويمه من عتق شقص وغيره ووجه ذلك انها شهادة تؤدى عند الحاكم بما يعلمه كثير من الناس غالبا كسائر الشهادات (فرع) اذا ثبت ذلك فان اجتمع عدلان على: فتنفذ الحكم قاله مالك في العتبية قال ولا ينظر الى من خالفهما وقال أيضا اذا اجتمع عند الحاكم كما ربه ففسد رجلان على قيمة وشهد رجلان على قيمة نظر القاضي الى أقرب القميتين الى السداد فيجتمعا أن يردهما واية الأولى أن يكون القاضي أمر بذلك رجلين فقوماهما بما يوجب القطع أنه ذلك الحكم ولم ينظر الى خلاف من خلفهما والمسئلة الثانية سأل عنها أربع فاختلفوا في اثباتها بما يوجب القطع وآخران بما ينفيه ويجتمعا أن يردهما بقوله نظر القاضي الى أقرب القميتين الى السداد يردهما بالنظر في ذلك والسؤال عنه وقد روى ابن المواز عن مالك ان اختلوا وأخذ بقول من قال غنمنا فلا ندراهم ان كانا عدلين (مسئلة) وينظر الى قيمتها يوم السرة لا يوم القطع رواه ابن المواز عن مالك

(فصل) وقول عائشة رضي الله عنها ما طال على ولا نبيت تريد والله أعلم ما رأيت من حكم النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ولولم ترد ذلك وانما أرادت قول غيره لم تصف ذلك بما منسى لان نظرها اليوم مثل ذلك وقولها القطع في ربع دينار يرده في الذب ولذلك لم يكن تقويمه وقد تقدم ذكر ذلك وانما أعلم من عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة وزوج النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة ومعهما ولان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولائين يردهم ارجل قد خبط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا أوفروه وخطط عليه فلما قدمت المولائان المدينة دفعتا ذلك الى أهلها فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللب ولم يجدوا البرد فكموا المرأتين فكلتا عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأوكتنا البها واهمتا العبد فقتل العبد عن ذلك فاعترفت فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة النطق في ربع دينار فصاعدا وقال مالك أحب ما يجب فيه القطع الى ثلاثة دراهم وان ارتفع الصر في أضعف ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وان عث بن عفان قطع في اربعة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت الى في ذلك يوش قول عمرة انها خرجت عائشة ومعها ولان لها من عتقان ولا يسمى من فيه بقتة رقي، حتى يعقن وقولها فبعثت مع المولائين يردهم ارجل ففتق الغلام الخرقة التي كانت على البرد فاستخرجه البرد وجعل مكانه لبدا أوفروه وخطط عليه فأمرت عائشة بالمولائين كلتاهما في منزل واحد فأخذ الغلام البرد من منزل عائشة ولم تأذن له في الدخول اليه واما كان بهذه الصفة فهو مأخوذ من حرز ويجتمعا أن يكون الغلام كان يؤذن له في الدخول على عائشة أو على المولائين ان كانتا قد نزلتا في موضع عائشة لكنه كان المنزل منزلا تسكر فيه عائشة وغيرها سمعت الى في ذلك

عبد الله بن أبي بكر بن خزم عن عمرة بنت عبد الرحمن انها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة ومعها ولان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولائين يردهم ارجل قد خبط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا أوفروه وخطط عليه فلما قدمت المولائان المدينة دفعتا ذلك الى أهلها فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللب ولم يجدوا البرد فكموا المرأتين فكلتا عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأوكتنا البها واهمتا العبد فقتل العبد عن ذلك فاعترفت فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة النطق في ربع دينار فصاعدا وقال مالك أحب ما يجب فيه القطع الى ثلاثة دراهم وان ارتفع الصر في أضعف ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وان عث بن عفان قطع في اربعة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت الى في ذلك

مشاركاً ولعاشق رضى الله عنهما أو للولائين موضع منفرد لم ينزل فيه الغلام ولم يؤذن له بالدخول فيه فسرق منه فلذلك لزمه القطع وقيل قال مالك في الموازية في الزوجين يسرق أحدهما من متاع صاحبه من بيت قد حجز عليه أنه لا قطع عليه فإذا كانت الدار غير مشتركة كان يسرقها ساكن غيرهما فعليه القطع وكذلك مالكهما إذا نزل لم يدخل الدار وهي مشتركة فلا يقطع فبالسرق مما حجز عليه من بيوتها قال مالك ومن أضاف رجلًا في داره وهي غير مشتركة فيسرق الشيف من بعض بيوتها مما حجز عنه فلا قطع عليه وكذلك لو دق خزانة في البيت الذي كان فيه أو تابوتًا كبيرًا فسرق منه فلا قطع عليه وروى أشهب عن مالك في العتية من أدخل رجلًا منزله فسرق مافي كنهه فلا قطع عليه كالسرق ذلك أجبره ولا زوجته وفي النوادر عن سحنون في الضيف يسرق من متاع البيت الذي قد أغلق عنه أو خزانة في البيت مغلفة أو تابوت كبيرًا يقطع إذا أخرج ذلك مما حجز عليه وإن وجد في الدار وكذلك لو سرق أحد الزوجين من صاحبه من بيت قد أغلق عنه وجه القول الأول أنه محجور عليه فبدأ نزل في الدخول فيه ففقه ما فيه كأخذه من موضع مستور أو وعاء مغلي أو خرطة محتومة واحتال للصندوق وذلك بنفي القطع عنه لأنه أخذه من موضع مأذون له فيه وذلك من باب الخيانة لأن باب السرقة ووجه القول الثاني أنه أخذ السرقة وأخرجها من موضع منع منه ولم يؤذن له فيه كماله كانت الدار مشتركة (مسئلة) ولو دخل قوم إلى صنم فيسرق بعضهم من بيتهم فيه أو يطر بعضهم من كم بعض أو يحمل من كهو يسرق رداءه أو نعله في الموازية عن أشهب وابن وهب عن مالك يعاقب ولا قطع عليه لأن الكم ليس بحرير بل بدان البيت فبدأ نزل لم يدخله والكم ليس بحرير فلا يجب القطع ولا يخرج منه (مسئلة) ومن أدخل رجلًا داره لعمل لم يعمل فيه من خياطة وغيره فابتعد به يده فيسرق من ذلك البيت أو من خزائنه مغلفة أو تابوت فيه كبير فقد قال مالك يعاقب ولا قطع عليه وهي خيانة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أنه لا يجب القطع عليه أن يكون في الدار معهما كن غيره وإنما يجب عليه القطع إذا كان في الدار ساكن معه إذا سرق من بيت في الدار مغلق عليه لأنه حينئذ أعاجب يخص الأذن بالبيت الذي صار فيه وإذا لم يكن معهما كن فالأذن متعلق بالدار كلها على ما تقدم (مسئلة) ومن دخل حائض رجل يسوم فيه زعفران فسرق منه فقضى أشهب عن مالك في العتية ما معناه أنه إن كان أتمادخل الموضوع بالذن فإنه قد أذن له فلا قطع وأما لو كان الموضوع يدخله الناس من غير أذن فليس هذا على الأثنان فليقطع وجه ذلك أن الموضوع الذي يدخله جميع الناس غير أذن ليس بحرير لأنه إما عاشر من نافه موضع مغلق من أخذه وأزاله عن موضعه القطع وأما إذا كان لا يدخل فيه إلا بالذن فأذن للدخول فقد أذن منه وصار الموضوع المأذون فيه هو الخزانة فلا يقطع المؤتمن ولا غيره حتى يخرج منه عن جميع ذلك الموضوع وروى عيسى عن ابن القاسم في الحوائث التي في السوق تدخل بغير أذن ليس على من سرق منها القطع

(فصل) وقوله فاشترى العبد عن ذلك فاعترف به تمتل أنه لما اعترف وجب عليه القطع وقامت اليقينية بالرد لصاحبه أو أقر به سيد الغلام وأما إذا تمتم بين البارد ولم يقر به سيد الغلام وإنما أقر به العبد فإنه يقطع العبد ولا يقضى بالبرد لمن يدعيه ويرقر به العبد ويبقى السيد بعد أن يحلف أنه ما يعرف لهذا الوجه فيه حقًا ولو قال هو بيد عبيدي ولا أدري لمن هو لعبدى أو لعبدى فهو للعبد أبدأ ولا يقبل إقراره به قاله في الموازية قال مالك ولا يقبل من إقرار العبد إلا ما ينصرف إلى جسده

في بيت محرز فيه ينلق فيها القطع وأما موضع في بعض مجالس الحمام فيغير حارس الحمام ولا غلق عليه فلا يقطع فيه إلا أن يسرقه من لم يدخل من يدخل الناس وإنما تقب واحتمال فانه يقطع قال ابن وهب وقاله الأوزاعي • قال مالك وليس ما في الحمام من متاع الناس لا حارس له قطع وليس هو مثل ما يوضع بالأسواق من متاع وينهب عنده به ففي هذا القطع (فرق) والفرق بينهما قال ابن القاسم عن مالك أن سارق الحمام لا يقطع لانه بما أخطأ الرجل ور بما غفل قال سعنون يريد أنه قال ظننت نوب • وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى أن الفرق بينهما أن المتاع يقصد وضعه في ذلك الموضع وأما رده فيه لنفسه فذلك قصر القطع على من سرقه وان لم يكن معه أحد (فصل) وقوله فتوسر داه فسرق وفي الموازية فحين سرق ردهاه في المسجد ولم يكن تحت رأسه وكان قريباً منه يقطع أن كان منتبهاً كالنملين بين يديه وحيث يكونان منه فقبله فده قطع في ردهاه صفوان وناظم فقال ذلك كان تحت رأسه وقال عبد الملك في النملين وفي نوب النائم يسرق يريد من تحت رأسه يقطع الفرق بين النائم وغيره في ألا يكون تحت رأسه وأما هو بين يديه وعلى حسب ما يكون ممن يحرسه ويقال أنه بين يديه ومعه وأما ما كان تحت رأسه فيقطع في النائم واليقظان والفرق بينهما أن ما كان تحت رأسه يحرسه غالباً النائم واليقظان لانه إذا أخذ من تحت رأسه يستيقظ به وأما ما كان بين يديه فلا يحرسه إلا اليقظان وللحارس تأثير في القطع والله أعلم (فصل) وقوله فأخذ صفوان السارق يحتمل أن يكون أخذه في المسجد وروى ابن الموازي عن ابن القاسم في زكاة الفطر التي توضع في المسجد من سرق منها لا يقطع إلا أن يكون معها حارس فيقطع وإن لم يخرج من المسجد يقطع سارق ردهاه صفوان وقد أخذ في المسجد ولو كانت الفطرة في بيت المسجد لقطع إذا أخرجه من المسجد وروى محمد بن خالد عن ابن القاسم في العتبية فحين جعل نوبه قريباً منه ثم قام صلى فسرقة سارق أنه يقطع إذا أخذ وقد قبضه قبل أن يتوجه به قال ولولت لا يقطع حتى يتوجه به لقلت لا يقطع حتى يخرج من المسجد وقد قال أصبح في غير روابه ابن حبيب يقطع كان مع حارس أو لم يكن كفتاديل المسجد وحصره وقال ابن حبيب ليس ذلك كفتاديله وحصره لأن ذلك موضعها ومن مملعة المسجد وأما الفطرة فليس ذلك موضعها ولا جعلت فيه للمسجد

(فصل) وقول صفوان لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعه لم أرهنا يار رسول الله هو عليه صدقة يريد أنه لم يرد أن يبلغ به القطع وأنه قد وهب الثوب لبيّن بذلك أنه لم يرد به القطع ويحتمل أن يكون وهب ذلك لمائة • أن ذلك يسقط عنه القطع ويحتمل أن يكون اعتقد أن الحق من حقوقه فقصق به عليه بمعنى أنه أسقطه عنه وذلك كله لا يسقط القطع عن السارق بعد وجوبه عليه سواء وهب له قبل الترافع أو بعده وقال أبو حنيفة يسقط ذلك القطع وفرق قوم بين قبل الترافع وبعده والدليل على ما نقوله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما وحدث صفوان المتقدم ومن جهة القياس أنه انتقال ملك بعد السرقة فلا يؤثر في إسقاط القطع كماله وجوبه لاجنبى (مسئلة) ولو سرق متاعاً وقامت بذلك بينة فقال كنت أودعته عند صاحب المنزل فقروى عيسى عن ابن القاسم أنه يقطع وإن صدقه صاحب المتاع وقال عيسى أحب إلى أن صدقه أن لا يقطع وجه القول الأول أن القطع قد وجب بسرقة ثبتت فلا يسقط بتملك السارق الماسق أصل ذلك لو تصدق به عليه ووجه قول عيسى أن أقرار صاحب المتاع معنى ثبت به تقدم ملكه فنع ذلك وجوب القطع

أصل ذلك لما تمت سنة بكون المتاع له قال أشهب في قيام البيعة وكذلك لو مات صاحب المتاع وورثه السارق فلا يسهط عنه القطع قاله أشهب ورواه ابن مريم عن ابن القاسم قال أشهب وكذلك لو ادعى عليه ديمعة وغيره فاجب حقه فأخذها من بيته على وجه السرقة فانه يقطع إلا أن يقيم بيناته أو دعه ذلك وإن لم يشهدوا بملكها وقدرى ابن حبيب عن أصبغ عن مالك في السارق يؤخذ في الليل فأخذته ناعاً من دار رجل فزعم أنه أرسله فصدقه الرجل قال إن كان يشبه ما قال له إليه القطع لم يقطع قال أصبغ فمضى قوله يشبه ما قال إن يدخله من مدخله غير مستتر به وفي وقت يجوز أن يرسله فيه فأما أن أخذه مستتراً أو دخل من غير مدخل أو في حين لا يعرف فليقطع (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فلا قبل أن تأتيني به يقتضى تحجور ذلك قبل أن يرفع إلى الإمام واستناعه بعد الاتيان به إليه وإن وصله إلى الإمام تأثر في المنع من الترك لأقامه الحد قال ابن مزمين معناه فلا تركته قبل يقول تاركوا الحدود فبابسكم فإذا بلغت إلى فقدوجب الحد وفي الموازنة من رواية عيسى عن ابن القاسم عن مالك لأحب أن يشفع لاحترق في حمن حدود الله تعالى بعد أن يصل إلى الإمام والحرس وهم الشرط وأما قبل أن يصل في أيدي هؤلاء الشفاعة حينئذ للرجل إذا كانت منه فلتة ولم يشهد وأخذه عند الحرس فأما من عرف سره وأذاه للناس قال مالك فأحب إلى أن لا يشفع له

(فصل) وقوله إن الزير رضى الله عنه لم يجرى رجل أخذ سارقاً وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفعه على ما تقدم من جواز الشفاعة لمن وجب عليه الحد قبل أن يبلغ الإمام الذي يقيم الحد بلان ظهور الحدود إلى الإمام وجب عليه أفتان فلا يجوز الشفاعة حينئذ يحتمل أن يكون السارق إنما كان مع رجل أخذه دون حرس ولا شرط لأن الحرس والشرط نائبان عن الإمام فلا نصح الشفاعة في حديثهم اليهم وقول الزير رضى الله عنه فإذا بلغ السلطان فلن الله الشافع والمشفع يقتضى أن ذلك محظور عندنا بأنهم من فعله من شافع أو مشفع له والله أعلم وأحكم

جامع القطع

ص مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن قتلته فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك ما إليك ببليل سارق ثم أنهم فقدوا عقداً لأسماء بنت أبي عيسى أم أبي بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن يبتأهل هذا البيت الصالح فوجدوا الخلى عند صائغ زعمان الأقطع جاءه به فاعتر به الأقطع أو شهد عليه به فأمروا به أبو بكر الصديق ففقطت يده اليسرى وقال أبو بكر والله عاؤه على نفسه أشد عندى عليه من سرقة ش قوله أن الأقطع الذي يورثه من أبي بكر والله عاؤه على أبي بكر الصديق رضى الله عنه يحتمل أن يرده به أنه أتته في موضع يسكنه ويكون فيه بأمره ويحتمل أن يكون أتته في دار يسكنها أبو بكر في بيت فيها إمامان يكون البيت الذي يسكنه أبو بكر أو بيت آخر ويحتمل أن يكون أتته تلك الدار لا يسكنها غير أبي بكر ويحتمل أن يكون يسكنها معه غيره وشكا الأقطع إلى أبي بكر عامل اليمن قتلته يحتمل أن يرده في قطع يده فكان الأقطع يصلي من الليل فيقول أبو بكر لما يرى من صلاته بالليل وأبيك ما إليك ببليل سارق يريد أن ليل السارق أن يعمل النوم المتصل أو للشي والتسبب إلى سرقة أموال الناس وأما الصلاة

جامع القطع

• حديث يحيى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن قتلته فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك ما إليك ببليل سارق ثم أنهم فقدوا عقداً لأسماء بنت أبي عيسى أم أبي بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن يبتأهل هذا البيت الصالح فوجدوا الخلى عند صائغ زعمان الأقطع جاءه به فاعتر به الأقطع أو شهد عليه به فأمروا به أبو بكر الصديق ففقطت يده اليسرى وقال أبو بكر والله عاؤه على نفسه أشد عندى عليه من سرقة

بالليل فليست من أفعال السارق ويحتمل ان يكون أبو بكر يقول وأيسك على عادة العرب في تحاطبها وازاجمها دون ان يقصد به القسم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم

(فصل) وقوله أنهم فقدوا عقدا لأسماز وج أي بكر الصديق فأخذوا يطلبونه ويعثون عنه وهو عثى معهم في ذلك ويدعو على من سرقه فيقول اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح يريدسرقهم ليلا وأصيرهم في ليلهم الى مثل ذلك الحال من التعب والمشقة ثم ان الخبي وجده عند صائغ زعيم أن الاقطع جاء به وهذا لا يوجب على الصائغ قطعاً ولو أنكر الاقطع لأنه من وجده عنده متاع وزعم انه له أو انه اشتراه أو وهبه له فاستغفقه منه مستحق زعم انه سرق له فانه لا يتحلون ان يكون غيرهم أو منهما فان كان غيرهم فقد قال ابن القاسم فحين توجدعه السرقة فيقول ابتئها من السوق ولا يعرف بانتمها وهي ذات بال أو لا لها وأدعى المستحق انها أكثر مما وجد معه اهتدأ الى من استغفها بالبيت بعد ان يحلف انه ما خرج عن ملكه فان كان من وجئت يده من أهل الصفة خلى سبيله ولا يبين عليه وروى ابن حبيب عن أصبغ انه ان كان من أهل الصلاح والبراءة أدب المدعي وقال مالك لا يؤدب اذا كان ذلك من طلب الحق وان قاله على وجه المشاقفة شكله وفي الموازيه عن أشهب لأدب على المدعي الا انه شبه انه يريد عيبه وسبه وجه قول ابن القاسم انه قد أضاف اليه السرقة وهو منزعه عنها فوجب عليه الادب كماله وقد شتمه وجه القول الثاني انه يحتاج الى ان يقوم بدعواه فكله مخرج بصرف عنه الادب كالنفاذ في وجته (مسئلة) وأما ان كان مجهول الحال فظاهر ما في المدونة يقتضي انه لا أدب على المدعي عليه عليه هو المدين وفي المواضع ما يقتضي انه يحتج سبيله دون عين وذلك انه قال ان كان منهما موصوفاً بذلك عند ويصين وأحلف وان لم يكن كذلك لم يضره له وان كان من أهل الصلاح أدب له المدعي والقولان مبنيان على ثبوت عين التهمة أو نفيها وقد روى ابن حبيب عن مطرف من سرق له متاع فاتهم من جيرانه رجلاً غير معروف وأتهم رجلاً غريباً انه يسجن حتى يكشف عن حاله ولا يطاق حبسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً اتهمه المسروق منه بسرقة لغيره وقد ذهب في السفر قال ابن حبيب وقد قاله ابن الماجشون وابن عبد الحكم (مسئلة) واذا كان منهما في الموازيه عن أشهب يمتحن بالسجين والأدب ويجلده بالسوط بمجردا قل أصبغ لا يذنب وظاهره نفي الضرب وأما الحبس فيحبس بقدر رأى الامام قال مالك ولا يسجن حتى يموت وكتب عمر بن عبد العزيز ان يسجن حتى يموت وبه قال الليث وقال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ فيمن سرق له متاع فاتهم رجلاً معروفًا بذلك وجه القول الاول ان السجين تعزير فيجب ان يكون مصر وفا الى اجتهد الامام وجه القول الثاني ان السجين انما هو لنقض أداءه عن الناس اذا كان معروفًا بذلك لتكرره منه مع اصراره على الانكار واتلاف أموال الناس فيجب ان يقبض عنسها بالسجين وليس بعض الاوقات بأولى بذلك من بعض مع تساوي حاله فيها (فرع) وهل عليه عين مع ما تقدم ذكره من الادب والسجين روى ابن حبيب وابن الموازي عن أصبغ انه يهدو يسجن ويحلف وروى ابن الموازي عن أشهب لا يبين عليه وجه اثبات العين عليه ان العين تلتزم لما ادعى عليه من حق المال ووجه نفي العين ان الدعوى انما تعلق بالسرقة وقد ثبت بسببها من العقوبة ما نافي العين كما نفيها القطع في السرقة

(فصل) وقوله فأمر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى يحتمل ان يكون قطع يده اليسرى لما كانت

يده اليمنى قد عمدت بقطع عامل اليمن لها في سرقة أو غيرها لأن الشرع قرر أنه انما تقطع في السرقة
 اليمنى من كانت يدها سالمتين فمن كانت يدها ناقصة الاصابع أو أصبعين لم تقطع قاله في الموازي بأن
 القاسم وأشهب قال القاضي أبو محمد لأن نقاء أكثر الاصابع يبي معه أكثر النافع ونقاء الاكثر
 كبقاء الجميع وذهاب أكثرها يذهب معه أكثر النافع فكان كذهاب الجميع (مسئلة) وان
 كانت يده اليمنى شلاء في الموازي بأن كان الشال يمتلأ بقتص منها ولو أخطأ الذي قطعه فقطعه يده
 اليسرى أو لا فقد قال مالك يجزى ذلك عنه فإن سرق ثانية فقد قال ابن القاسم في المرتبة تقطع رجله
 اليمنى وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع تقطع رجله اليسرى واحتج عيسى بقول ابن القاسم أنه لما
 أجزأه قطع اليسرى أول مرة كان ذلك بمنزلة أن يكون القطع تعلق بها وألا وشرعت المخالفة في المرة
 الثانية فلزم أن تقطع رجله اليمنى واحتج ابن نافع بقوله بأن قطع اليسرى أولاً لا يمكن أن يكون على وجه الخطأ
 فلا ينبغي أن يعتمد موافقة الخطأ في القطع الثاني والله أعلم (مسئلة) وإذا عمدت اليد اليمنى فإن
 عمدت بقطعها في سرقة فإن القطع يتقبل في سرقة ثانية لرجله اليسرى ثم في سرقة ثالثة يتيسر
 اليسرى ثم في رابعة لرجله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عوقب ولا يقتل هذا المشهور عن مالك
 وأصحابه إلا أبو مصعب قال فإنه يقتل وجهه قول مالك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
 أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله فيعمل العقوب على السرقة مخففة بقطع اليد فلا ينقل عنه
 الإبدال وجهه قول ابن مصعب أن هذه سرقة فتعلق بها قطع عضو كالأولى قال القاضي أبو محمد
 ولا خلاف أنا أول ما يقطع يمينه ثم يسرى لرجله وأما الخلاف في الثالثة فعندنا وعندنا الثاني أن
 الحكم في الثالثة والرابعة على ما تقدم وعندنا في حنفية لا يقطع بعد الثانية ولكن يحبس ويعاقب
 والدليل على ما نقلوه أنها لا يقطع في القصاص فيجوز أن تقطع في السرقة كاليمنى (مسئلة) وان
 عمدت يده اليسرى بشل أو كان خلقه يغير يمينه فقد روى ابن وهب عن مالك ينقل القطع إلى رجله
 اليسرى وبه قال ابن القاسم ثم قال مالك أصحابهم قال تقطع يده اليسرى وبه قال ابن القاسم وأشهب
 وأصبح وجه القول الأول أن هذا سرق ولا يمين له فوجب أن تقطع رجله اليسرى كما لو قطعت يده
 اليمنى في سرقة وجه القول الثاني أن هذا قطع تعلق بالسارق أول مرة فوجب أن يتعلق بيده كالأولى
 كانت له يمين (فرع) ولما قطعت يده في قصاص فقد قال ابن القاسم إن كانت شلاء قطعت يده
 اليسرى وإن قطعت في قصاص قطعت في السرقة لرجله اليسرى وقال أصبح تقطع يده اليسرى
 في الوجهين فيتمل أن يكون أبو بكر رضي الله عنه إنما قطع يده اليسرى لما لم يثبت عنده أنه
 قطعت يده اليمنى في سرقة قرأ في ذلك رأى من قال من أصحابنا أنها إذا قطعت في غير سرقة فتعلق
 قطع السرقة بيسراه (مسئلة) ولو اتبع صاحب السرقة السارق فضرب يده بسيف فقطعهما في
 الموازي فلا يس عليه أن أخذه غير ذلك بدان ليس من شرط القطع أن يأمر بذلك السلطان وإن كان
 ذلك حكمه ومن تعدى عليه قبل ذلك بقطع يده أجزأه عن القطع وعوقب الفاعل (مسئلة) ولو قطع
 السارق يمين رجل قبل أن يسرق أو بعد ذلك فإن يمينه تقطع للسرقة ولا قصاص لليمنى عليه ولا دية
 قاله ابن المواز ومعنى ذلك أنه محل لخصم ليعمل لهما مع كونه على هذه الصورة غيره فلم يتعلق أحدهما
 بغيره ولو قطعت يده للسرقة ثم قطعت يمينه لكانت عليه الدية لأنه يوم قطع يمين الرجل لم تكن
 له يمين بخلاف المسئلة الأولى (مسئلة) ولا يقطع السارق في شدة البرد مما يكون القطع فيه حتماً
 ويقطع في شدة الحر وليس بمختلف وإن كان فيه بعض الخوف رواه في الموازي أنه أشهب عن مالك

وقال ابن القاسم أرى أن يؤخر في الحرا إذا خيف فيه ما يخاف في شدة البرد أو ألام المرض الخوف فلا يقطع فيه ولا يجلد لحد ولا نكاح (مسئلة) وحده القطع في اليد الكوع وفي الرجل من مفصل الكعبين ذكرهما بن عبد الحكم في مختصره عن مالك وجه ذلك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبتا نكالا من الله ومنصل الكوع أول مفصل يقع على ما قطع منه اسم اليد وكذلك مفصل الكعبين هو أول مفصل يستوعب بقطعه ما يقع عليه اسم الرجل والقدم ولما تعلق بالقدم كانهما على اليد تعنى بأول ما يقع عليه الاسم كاليد (مسئلة) وتقطع يد السارق ثم يحسم موضع القطع بالنار قاله ابن عبد الحكم في مختصره عن مالك ومعنى ذلك أن يحرق بالنار ليتقطع جرى الدم لثلاثة أي جريه حتى يثرى فيه موت فاذا أحرقت أقدام العروق رقاً ومنع ذلك جرى الدم وجه ذلك أنه لا يجب عليه بالسرة القتل وإنما يجب عليه القطع فيجب أن يدفع عنه ما يفضي إلى الزيادة على القطع من الموت أو ذهاب سائر أعضائه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فاعترف به الأقطع أو شهد عليه ما اعترفه فيه فمتمل أن يكون ابتداءً ويحتمل أن يكون بعد نفيه يدونه يدونه عليه فاما من اعترف بها فقد قال مالك في الموازنة من أقر على نفسه بالسرة على وجه التوبة وهو حر أو عبد فانه يقطع قاله مالك في الموازنة وفيه ما ينبغي على أن التوبة لا تسقط الحدود (فرع) وهله الرجوع بعد الإقرار روى الشيخ أبو القاسم أن رجوعاً إلى شبهة سقط عنه القطع وزعم الغرم قال مالك في الموازنة بما رأيت من ذلك ما يشبه البيعة من ظهور بعض المتاع وخوف من أهل التهم فلا يقبل رجوعه روى ابن القاسم عن مالك في العتية من اعترف بسرقة تمتع غير محتج ولا روي لم يقبل (فرع) فاذا قلنا أنه يقبل رجوعه إلى شبهة فقد قال الشيخ أبو القاسم أن رجوعاً إلى شبهة وكذب على نفسه ففيه وبين أن أحداً ما يسطر القطع والأخرى يلزم القطع وقد تقدم القول بمثل هذا في حد الزنا وإنما يجب عليه الغرم إذا سقط عنه القطع لأن الإقرار بالمال لازم ليس للفرار الرجوع عنه (مسئلة) وأما من اعترف بمحنة ففقد روى محمد بن خالد عن ابن القاسم في العتية إذا أقر بما على الضرب وعينها فلا يقطع إذا نزع قال عنه عيسى إذا اعترف به ضرب عشرة أسواط أو حبس ليلة لم يلزمه إقراره كان الوالي عدلاً أو غير عدل وبما أخطأ العدل روى ابن وهب عن مالك في الموازنة إذا أقر في محنته وأخرج المتاع قطع الآن يقول دفعه إلى فلان وإنما أقر رتب للضرب فلا يقطع رد فيباعين قال وأما إذا لم يبيع فلا يقطع بحال وقال أشهب في الموازنة إذا أخرج السرقة فاعترف أنها السرقة فانه يقطع وإن أقر بعد سجن وقيد ووعيد وإن نزع لم يقبل قوله وقد روى عن ابن عمر أنه قال في المقر عن حاله أنه لا يقطع حتى يبرز السرقة وقاله يحيى ابن سعيد وبيعة بن أبي عبد الرحمن ص **قال مالك الأمر عندنا في الذي يسرق مراراً ثم يستعمل عليه أنه ليس عليه الآن تقطع يده بجميع من سرق منه إذا لم يكن أقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضاً** ثم قوله في الذي يسرق مراراً ليس عليه الاقطع يده بجميع من سرق منه معناه أنه لا يقطع له إلا بدو واحدة وإن سرق مائة مرة أو واحداً أو لجماعة قبل أن يقطع فإن قطع يده يجرى عن ذلك كله دون زيادة عليه وإن قطعت يده لسرقة شيء واحد أو أشياء كثيرة ثم سرق بعد ذلك فانه يقطع أيضاً كشارب الخمر يشرب مائة مرة فلا يجلد عليه إلا جلد واحد كما لو شرب مرة واحدة ثم إن جلد شرب مرة أو مراراً فانه يستأنف حده فيجلد كما جلد أول مرة والله أعلم وأحكم ولو سرق لجماعة فقام عليه واحد منهم فقطع ولا يعلم بغيرهم فقد روى ابن الموازن عن

قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في الذي يسرق مراراً ثم يستعمل عليه أنه ليس عليه الآن تقطع يده بجميع من سرق منه إذا لم يكن أقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضاً

مالك ذلك لكل سرقة متقدمة فقيم بها أولم يقيم من **ع** مالك ان أبا الزناد أخبره ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية ولم يقتلوا أحدا فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل فكتب الى عمر بن عبد العزيز في ذلك فكتب اليه عمر بن عبد العزيز لو أخفنت بأيسر ذلك **ع** ش قوله ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية المحارب قال القاضي أبو محمد القاطع الطريق الخفيف السبيل الشاهر للسلاح لطلب المال فان أعطى والاقتل عليه كان في المصر أو خارجا عن المصر قال ابن القاسم وأشهب وفيكون محاربا وان خرج بغير سلاح وفعل فعل المحاربين من التلصص وأخذ المال مكابرة وفيكون الواحد محاربا بغير سلاح وفي العتية والموازبة ان من خرج لقطع السبيل لغير مال فهو محارب مثل أن يقول لأدع هؤلاء يخرجون الى الشام أو الى مصر أو الى مكة فهذا محارب وكذلك كل من حمل السلاح على الناس وأخافهم لغير عداوة ولا نائرة فهو محارب قال ابن القاسم ووجه ذلك انه قاطع للسبيل مفسد في الأرض قال الله عز وجل انما جازا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا قال ابن القاسم وقتل العتية اثنان من المحاربين أن يشار رجلا أو صبيا فيضد عتق يدخله موضعا فيأخذنهما مغبوكا لخراية وكل من قتل أحد على ما معه قل أو كثر فهو محارب فصل ذلك بصر أو عبيد ومن ضرب رجلا صاعيا لخطئه ما مات فانه يقتل وان لم يرد قتله لانه من الخراية ولو لم يكن ليأخذنهما مع لكن لعداوة بينهما وشرفه قصاص أو العفو وقاله كله مالك ومن العتية من سباع أشهب عن مالك قين لقي رجلا فأطعمهم السويق فذات بعضهم وأبسط بالباقيين فلم يبقوا الى مثلها فقال ما أردت قتلهم وانما أردت أخذنهما معهم وانما أعطاني السويق رجلا وقال يسكر فقال مالك يقتل قال في كتاب محمد ولو قال لم أرد قتلهم ولا أخذ أموالهم وانما هو سويق لائتي فيه الا انهم لما اتوا أخذت أموالهم قال لائتي عليه غير ذلك قال مالك في الموازبة والمهل والمستخفي من المحاربين سواء اذا أخذ الأموال والرجل والنساء والأحرار والعبيد والمسلمون وأهل الذمة في ذلك سواء (مسئلة) وإذا أخذ السارق المتاع ليل لطلب الرب المال المتاع منه فكباره عليه بالسلاح أو بالسكين أو بالمصاحبة خرج به أو لم يخرج حتى كثر عليه الناس في كتاب ابن سحنون عن أبيه وهو محارب وذلك يقتضي انه لا يراعى في الخراية اخراج المتاع من الحرز ولو أدر كره رب المتاع فجاء به اياه حتى أخذه فهو محارب وان جاز به كانه فعل المختلس فليس بمحارب (مسئلة) ولو لقي رجل رجلا معه طعام فساءله طعاما فأبى عليه فكتفه وزن عنه الطعام وزعوه به فقال هذا يشبه المحارب بريدانه مغالب على أخذ المال مكابرة ووصفته صفة المحارب (مسئلة) والمحارب في المصر وغير المصر سواء قاله ابن القاسم وأشهب في كتاب ابن سحنون قال القاضي أبو محمد سوا في الحكم وقال أبو حنيفة لا يكون محارب الا بقطع في المصر والعراق والبرية الثانية عن البلد وقال عبد الملك بن الماجشون لا يكونون محاربين في القرية الا ان يردوا بذلك القرية كلها فاما المختفي في القرية فلا يؤذى الا الواحد والمستضعف فليس في القرى محارب والدليل على انه محارب في القرية بقوله تعالى انما جازا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض وهذا عام في الحضر وغيره والدليل على ذلك من جهة المعنى انه قد يوجد جسمه اخافة السبيل وقطع الطريق وقتله لأخذ المال فاستحق اسم المحارب وحكمه كما لو كان في المصر وان كل فصل يوجب حدا في المصر فانه يوجب مثله في الحضر كالسرقة وشرب الخمر والزنى (مسئلة) ويستحق المحارب بأخذ المال السبيل ما يشقه

• وحدثنى عن مالك ان
أبا الزناد أخبره ان عاملا
لعمر بن عبد العزيز
أخذ ناسا في حراية ولم
يقتلوا أحدا فأراد أن
يقطع أيديهم أو يقتل
فكتب الى عمر بن عبد
العزيز في ذلك فكتب
اليه عمر بن عبد العزيز
لو أخفنت بأيسر ذلك

بأخذ الكثير (مسألة) قال ابن المواز لم يختلف مالك وأصحابه في إجازة قتل المحاربين وإن من قتل في ذلك خير قتل قال مالك ويناشره الله لأنان عاجله قتله وقال عبد الملك لا يدعوه وليبادر إلى قتله ووجه قول مالك أنه يوعظ ويزكر فمضى أن يتوب وينصرف عما هو عليه فيكون ذلك أولى من معالجته بالمقاتلة التي ربما أدت إلى قتل أحد محاربين بأغلب المحارب فاستأصل النفس والمال ووجه قول عبد الملك أنه قد استحق حكم الحاربة بخروجه قال صواب إذا وثق بالظهور عليه أن يعاجل مدافعة والقتل له ما لم ينظر به قال محمد فانظر به فلا يل قتله وليدفعه إلى الامام إلا أن يخاف أن لا يقيم عليه الحكم قليل هو من ذلك ما كان يليه الامام (مسألة) فان طلب البص الشئ اليسير من المال كالاطعام والثوب وما خف قال مالك يعطاه ولا يقاتل وقال سحنون في العتية وغيرها لا يعطى شيئاً وإن قتل وليقاتل لأنه أقطع لطمعهم وقال عبد الملك لا يعطى اللصوص شيئاً طلبوه وإن قتل وهذا في العدد المتناقص لهم والراجح لقتلهم وأما من يتقن أنه لا قولة بهم ولا عدة ولا مناصرة فهو كالأسير وعسى أن يعذر فيأبى عليهم أن شاء الله تعالى (مسألة) ومقاتل اللصوص إذا أبا الا القتال أو يطلبوا ما لا يجب أن يعطوه قال مالك وابن القاسم وأشبه جهادهم جهاد وقال عنه أشبه من أقتل الجهاد وأعظمه أجراً قال مالك في أعراب قطعوا الطريق جهادهم أحب إلى من جهاد الروم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وإذا قتل دون ماله ومال المسلمين فهو أعظم لأجوه (مسألة) ولا يجوز أن يؤمن المحارب إذا طلب الأمن بخلاف المشررك إذا أمنت على حاله ويسده أموال الناس ولا يجوز إلا لاماً أن يؤمن المحارب وينزله على ذلك ودأمان له على ذلك لأنه في سلطانك وعلى دينك وإنما استنع لعزلة الدين والإملة رواد بن سحنون عن عبد الملك (مسألة) وإذا امتنع المحارب بنفسه حتى أعطى الأمان فأخذ على ذلك قال ابن المواز قد اختلف فيه فقيل بنه ذلك وقيل له ليس ذلك ويؤخذ بحق الله تعالى وقاله أصبح سواء امتنع في حصن أو مكر أو فرس سواء أأمنه السلطان أو غيره قال لأنه حتى لله تعالى أن يزل الأمانة فيقبل أن يقدر عليه ووجه القول الأول بشجور الأمان له أنه فاسق متمنع فإذا عوهد لزم الأمان كالكافر والفرق بينهما على قول أصبح ما تقدم من قول عبد الملك (مسألة) ولو ارتد المحارب لحق به دار الحرب فماتلنا معهم فاسم استتابه الامام قال تالب سقط عنه القتل بالردة وأخذ بأحكام الحاربة قبل الردة في حق الله وحقوق المسلمين ولا يزيل عنه ذلك ردنه وإن لم يتب قتل على الردة والحاربة قاله سحنون عن عبد الملك ورأه عن ابن شهاب ويرى بعمه أو أبي الزناد ووجه ذلك أن الردة لا تسقط حقوق المسلمين التابته عليه قبل ردنه كما لو دأبن أو غصب أموال الناس ثم ارتد لا تسقط عنه برده شئ من ذلك فاما حقوق الله تعالى فإذا تعلقت بحقوق الأديين لم تسقط بالردة وإنما يسقط منها ما لا تعلق بالآديين كالصوم والصلاة والحج والله أعلم (مسألة) ولو فر المحارب فدخل حصاناً من حصون الروم فحاصره المسلمون فقتل أهل بيته وزال المحارب بلمان أنه أمير السرية قال سحنون لا أمان له ولا يزيل حكم الحاربة عنه جهل من آمنه وقد تفر قبل التوبة ووجه ذلك أن حقوق الناس قد تعلقت به من قصاص واثاق أموال الناس فلا يجوز أن يعاهد على إسقاطها ولو عهد على ذلك لم يصح إسقاط الامام لها عنه أصل ذلك الغاصب والقاتل بغير المحارب والله أعلم وأحكم (مسألة) وإذا فر اللصوص فقد روى أصبح عن ابن القاسم أن كان قتل أحداً فليتبع وإن لم يكن قتل أحداً فأحب أن يتبع ولا يقتل وقال سحنون يتبعون ولو بلغوا برك الغيا وروى عنه أنه يتبع من همزهم ويقتلون

مقبلين ومدبرين ومنهزمين وليس هروهم ثوبة وأما التذفيف على جرهم فان لم يشعق هزهم وخيف كرتهم ذفف على جرهم وان استعقت الهزيمة فجر بهم أسير والحكم في الامور في الموازين قال ابن القاسم لا يجهز على جرهم ولم يره سحنون (مسئلة) واذا أخذ الموص قبل التوب نزههم الحق وهو القتل والصلب وقطع اليد والرجل من خلاف والنفي والحبس والأصل في ذلك قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض قال ابن المواز وابن سحنون عن مالك ان ذلك على التخيير وقال أبو حنيفة والشافعي حسم على الترتيب فلا يقتل من لم يقتل ولا يصلب ولا يقطع فان قتل ولم يأخذ الما قتل فقط ولم يصلب ولم يقطع وان أخذ المال ولم يقتل قطع وان قتل وأخذ المال قال أبو حنيفة الامام غير ان شاء جمع القتل والقطع وان شاء جمع القتل والصلب ثم قتل بعد الصلابة وقال الشافعي يقتلهم حتى يصلبهم والدليل على ما نقله قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ولغظة وأظهرها للتخيير ولم يشترط أن يكونوا قتلوا (مسئلة) اذا ثبت انه على التخيير فانه تخيير متعلق باجتهاد الامام ومصر وى الى نظره ومشورة الفقهاء بما رآه أم للسلطة وأدب عن الفساد قاله مالك في الموازنة وليس ذلك على هوى الامام ولكن على الاجتهاد يريد بقدر ما خبره فاذا ثبت انه على الاجتهاد فان للامام ان يقتل المحارب وان لم يقتل ولا أخملا ولا يتخلون أحد أمرين اما أن يكون طال أمره وأخاف السبيل أو أخذ بعضه خرجه فان كان طال أمره وأخاف السبيل ولم يقتل ولا أخملا فقد قال محمد هو غير في قتله وأصلبه أو قطعه من خلاف أو ضر به ونفبه وذلك بقدر ذنبه وروى ابن القاسم عن مالك هو غير في ذلك اذا أخذ بعضه ذلك أو بعد طول زمان قال أشهب في الذي أخذ بعضه ذلك ولم يقتل ولم يأخذ الما هذا الذي قال فيه مالك لو أخذ فيه بأيسر ذلك قال عنه ابن القاسم أحب الى أن يعجل وينفي ويحبس حيث نفي اليه قال أشهب فان رأى الامام أن يقتله أو يقطعه من خلاف فذلك على الاجتهاد فيه فيقتضى هذا انه على التخيير بشرط الاجتهاد ومعنى ذلك أن يكون مصر وى الى نظره الامام فاذأ اليه اجتهاده كان له انفاذه وما قاله مالك من اختياره اسكل جناية نوعا من العقوبة على ما ذكرناه ويذكر بعدهما فانما هو على وجهين وجه الاجتهاد والارشاد الى الصواب فيه والله أعلم وأحكم والذي طال أمره وأخاف السبيل وشهر ذكره الا انه لم يقتل ولم يأخذ الما الا فقد تقدم فيه قول مالك ومحمد (مسئلة) وأما ان طال أمره وأخذ المال ولم يقتل فقد قال مالك وابن القاسم في الموازين يقتل ولا يختار الامام فيه غير القتل قال أشهب هو غير في قتله وأصلبه أو قطعه من خلاف وروى ابن حبيب عن مالك اذا أخاف السبيل وأعظم الفساد وأخذ الأموال ولم يقتل أحد اقليقته الامام اذا ظهر عليه قال وهو غير بين القتل والصلب أو قطع الخلاف أو النفي

(فصل) وقوله ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل فكذب اليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك وهذا يقتضى ان العامل رأى قتلهم أو قطع أيديهم ولا يعلم ما بلغت حرايتهم وكتب اليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك على سبيل الخس والتسبلا على سبيل الاستكار ويحتمل أن يكون عمر بن عبد العزيز قال لو أخذت بأيسر ذلك وقد علم أنهم أخذوا بالخر وجههم قبل أن يخيفوا سيلا أو يقتلوا أحدا أو يأخذوا مالا وقد روى ابن

المواز عن مالك أنه قال فمن هذه صفة لو أخذ فمهم بالأيسر قال ابن القاسم وهو الجلب والنفى وقد تقدم من قول أشهب أنه قال الإمام غير ويقتضى من قول عمر أن يحكم بالاجتهاد وإن رأى خلاف رأى الإمام إذا كان مأموراً به في الاجتهاد وقال به العلماء ولو كان ممن لا يجوز له ذلك ولم العامل أن لا ينفذ رأى الإمام تقدم عليه في ذلك إذا رآه الأفضل ويحتمل أن يكون العامل شاوره في ذلك بعد أن ظهر له فيه اعتقاده من قتل أو قطع وأعلم عمر بمظهر إليه يعلم بذلك موافقته له أولظهر إليه عمر بن عبد العزيز في الحكم الذي يختاره دليل على الرجوع إليه والعمل بمقتضاه وبه قال أصحابنا في مسألة الحكمين إن لم يأن يحكما بما إذا هما اجتهدا هما اليسوان كان ذلك مخالفاً لرأى من أرسلهما (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالقتل الذي ذكره الله في الآية واختارهما مالك فممن طالت أخافته السبيل وأخذ المال ولم يقتل ولم يأخذ ما لا يقتل فقط ولا يزداد على ذلك قال محمد ولا يجلب السبيل قبل القتل قال أشهب في كتاب ابن سحنون ولا تنقطع يده ولا رجله مع القتل (مسئلة) وأما الصلب فهو الرطب على الجنوع قال الله تعالى ولأصلبكم في جذوع النخل قال محمد قول الله تعالى أو يصلبوا أي يصلبه ثم يقتله مصلوباً بطعته قاله ابن القاسم ورواه ابن حبيب عن مالك وقال أشهب أنه يقتله ثم يصلبه أو أن يصلبه ثم يقتله مصلوباً وجه قول ابن القاسم وهو الظاهر من قول مالك وهو الذي روي به العراقيون من أصحابنا خلافاً للشافعي في قوله يقتل بالأرض ثم يلبس بالتعليق بالقتل لا تأثير له في نفس المحارب ولا غيره وإنما التعليق بما يغلب به حين الموت من الصلب والتشنيع وجه قول أشهب أن القتل في الحدود يمنع ما قبله من حقوق الله تعالى ولذلك لا يقطع ولا يضرب قبل القتل ثم يقتل فلما امتنع التعليق بالضرب قبل القتل وورده النص وجب أن يكون بعد القتل (فرع) ولو حبسه الإمام لمصلحة فأتى السجن فأنه لا يصلب ولو قتله أسقى السجن أو قتله الإمام لمصلحة وجه ذلك أنه إذا مات خفأه فقتلته العقوبة فيه فلا معنى لمصلحة لأنه ما هو صفة من صفات القتل أو تشنيع القتل بعد وقوعه فإذا مات القتل بالموت بسبب صفة وتوابعه وأما يصلب لظهور قتله وليبق فينظر إليه فيذكر به وإذا مات فلا معنى لمصلحة يبق على هذا الحال لأنها كل نفس وأما إذا قتل في السجن فقد وجب القتل فثبت توابعه (فرع) واختلاف أصحابنا في بقائه على الجذع فقال الأصيب لا بأس أن يحتل بمن أراد من أهله وغيرهم أنزله فيصلى عليه ويدفن وروى ابن سحنون عن أبيه إذا صلب وقتل نزل تلك الساعة يدفع إلى وليه يدفعه ويصلى عليه وقال ابن الماجشون من رواية ابن حبيب عنه لا يمكن منه أهله ولا غيره حتى تنقضي الخشب وتؤكل الكلاب وجه القول الأول أنه ميت على الإسلام قتل في عقوبة فثبت حكم الصلاة عليه والدفن كسائر من قتل في حد وجه قول ابن الماجشون أنه إنما صلب لتشنيع أمره ويبقى معنى الزدجار به وذلك بما في أنزاله (فرع) فإذا أنزل نزل فقد قال سحنون ينزل فيفسله أهله ويكفن ويصلى عليه ثم إن رأى أعادته إلى الخشب ففعل وروى ابن سحنون أنه قال ذلك لمن سأله من الأندلس قال وأما الذي قال أن لا يعاد إلى الخشب ولا يترك عليها بعد القتل ولكن ينزل ويدفع إلى أهله فمضى القول الأول أنه يبقى على الخشب ليبقى وجه الزدجار به وعلى القول الثاني أنه يقتل بعد الصلب لتشنيع صفة قتله خاصة وليس الصلب لبقا حاله (مسئلة) وإذا رأى الإمام قطعه فأنه يقطع يده ورجله من خلاف والأصل في ذلك قوله تعالى أنجزوا الذين يماربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو

بنفوا من الأرض وذلك أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولو كان أقطع اليمنى أو كانت يده اليمنى
شلاء فقد قال أشهب تقطع يده اليسرى ورجله اليسرى وقال ابن القاسم تقطع يده اليسرى
ورجله اليمنى ووجه قول أشهب أن الملع أول مرتبة متعلق بيده اليمنى والرجل اليسرى فإذا منع
من قطع اليد اليمنى مانع انتقل القطع إلى اليد اليسرى وبقى القلع في الرجل اليسرى على ما كان
فاته لم يمنع منه مانع ووجه قول ابن القاسم أن الخلاف مشرووع في قطع اليد والرجل بنص القرآن
قال الله تعالى أو تمطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فإذا تعذر ذلك بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
وانتقل إلى اليسرى وجب أن ينتقل قطع الرجل إلى اليمنى وبذلك يوجد الخلاف قال محمد ولا يجلد
مع القطع من خلاف والله أعلم وأحكم (فرع) والقطع في اليدين من الكوع عرواء أشهب عن
مالك في العتبية ولذلك يقول الله تعالى أو تمطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقال في السرقة والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا سكلًا من الله فكان القطع في الحاربة كالقطع في
السرقة إلا أن المحارب يقطع في يسرى ما يأخذه وكثيره ولا يعتبر فيه نصاب السرقة تعتبر فيها النصاب
لأن آياتها غصوصة بالسنة والله أعلم وقال أشهب لا يقطع فباذن النصاب ودللتنا من جهة المعنى
أن ما لا يعتبر فيه الحرز لا يعتبر فيه النصاب كاسقاط العدالة (مسألة) وأما النبي فقد قال ابن
القاسم في قول مالك يؤخذ بأيسر ذلك وهو الجلد والنفي قال القاضي أبو محمد النبي المراد به في آية
المحارب بين هواجرهم من البلاد التي كانوا فيه إلى غيره وجسبه فيه وقال أشهب وإن جلده مع النفي
لضعيف وأما استحسنة لما خفف عنه من غيره ولو قاله قائل لم أعبه قال ابن القاسم عن مالك بن نفي
وبسبب حيث بنفي إليه حتى تظهر توبته قال أصبغ يكتب إلى عامل البلاد التي بنفي إليه بذلك قال
ابن القاسم عن مالك وليس جلده حد الاجتهاد إلا ما كان فيه وقال مطرف عن مالك إذا استحق عنده
النفي فليضرب به ويصغنه ببلده حتى يظهر توبته فذلك عند النبي وتغريب به قال أبو حنيفة وقال ابن
الماجنون ليس عندنا النفي الذي ذكره الله عز وجل أن بنفي من قرية إلى قرية يصحب بها وأما
يقول الله تعالى أو بنفوا من الأرض معناه أن يطلبوا فقتلوا وأنتم تطلبونهم لتقام عليهم العقوبة
فإذا ظفر بهم فلا بد من إحدى ثلاث عقوبات القتل والملبأ والقطع هو في ذلك خير قال وهكذا
قال مالك والمغيرة وابن دينار قال ابن حبيب وقاله أشهب وبه أقول قال القاضي أبو محمد وبه قال
الشافعي وجه القول الأول أنه نفي وجلد أقيم مقام القتل فكان نفيًا وتغريبًا إلى بلد آخر كغريب
الزاني (فرع) إذا ثبت حكم النفي على قول ابن القاسم وغيره من العلماء فقام ذلك بمقتضى الأمر
وأما العبيد قال ابن القاسم وأشهب في كتاب ابن معنون لا نفي على العبيد ووجه ذلك اعتبارا
بالزنى وقال ربيعة لا بنفي المسلم المحارب من بلد إلى أرض العدو ولكن يسمي في أرض القرية
(فصل) إذا أخذ المحارب قبل أن يتوب فقد قال مالك أن لا عفوية لآلام ولا ولي تبتل ولا ريب شاع
وهو حديثه تعالى لا شفاعته (مسألة) وإذا رأى الماضي في محارب أرسله إلى وليه من قتل
ففرو عنه فأما ابن القاسم فقال هو حكم فتنف بلا ينقض للاختلاف فيه وبه قال معنون وقال
أشهب ينقض ويقتل ولا خلاف أنه لا عفوية به قال ابن الماجشون قال الشيخ أبو محمد في النوادر
يريد أشهب أن الشاذ لا يعد خلافاً واقتل واحد من اللصوص قتيلاً قال ابن القاسم فداستوجب
جميعهم القتل ولو كانوا مائة ألف وذكر القاضي أبو محمد هذه المسئلة فقال إذا قتل أحدهم وكان
سائرهم رداً أو عواناً لم يباشروا القتل فإن جميعهم يقتلون خلافاً للشافعي في قوله لا يقتل إلا القاتل

والدليل على ماقلوه أن من حضر الواقعة يشارك في الفسقة وإن لم يباشر القتل فكذلك هذا (مسئلة) لا يراعى في القتل بالحراة تكافؤ الدماء فيقتل المسلم بالذي والحرب العبد وقال الشافعي في أحد قوليه لا يقتل إلا من يكافئه والدليل على ماقلوه قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ومن جهة المعنى أن هذا قتل لا يسقط بالعفو فلا يسقط بعدم التكافؤ أصل ذلك القتل بالردة قال القاضي أبو محمد ولا نه ليس يقتل قصاصاً وإنما هو حق لله تعالى وهذا يحتاج إلى تأمل لأن قتل الحراة للإمام تركه إذا رأى غيره أفضل ولا يجوز له ترك القتل إذا كان قد قتل وأما معناه أنه حق للأدمنين فملط بحق الله تعالى لأنه قتل على وجه الحراة فلم يجز له العفو عنه والله أعلم وأحكم

(فصل) وإذا ناب المحارب قبل أن يتقدر عليه قال ابن الماجشون الذي يستعصم مالك في توبة المحارب ما رواه ابن وهب وابن عبد الحكم أن يأتي للسلطان وإن أظهر توبته عند جبرائه وأخذ إلى المساجد حتى يعرف ذلك منه فجائز أيضاً قال أصبغ وكذلك إن قعد في بيته وعرف أن ذلك منه ترك معروف بين يوحى به بالتوبة جازله ذلك وقال عبد الملك بن الماجشون إن لم تكن توبته إلا إتيانه السلطان وقوله جئتكم تألياً بمنعه ذلك حتى يظهر توبته قبل مجيئه لقول الله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن يتقدروا عليهم أن الله غفور رحيم يرد أن هذا قد قدر عليه قبل أن يظهر توبته ووجه قول مالك أن إتيانه السلطان على وجه التوبة والاستسلام والانقياد للحق هو نفس التوبة لأن المراد من قوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن يتقدروا عليهم إظهار التوبة واعتقادها بالقلب فلا طريق لنا إلى معرفتها وإذا أتى المحارب السلطان على هذا الوجه فقد أظهر التوبة قبل أن يتقدر عليه والله أعلم وأحكم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن توبة المحارب قبل أن يتقدر عليه تسقط عنه ما كان لله عز وجل من حلال الحراة ويتبع بحقوق الأدمنين بحسب ما لو ظهر إفرار توبة فإن قتل في حراة قتل بمقتل قصاص فاعتبرت المكافأة فلا يقتل الحراة المسلم بعد ولا يذبح وعليه ذنب النصرانية وقصة العبد في ماله ويقتل بالحراة المسلم إن شاء ذلك وألباء المقتول ويجوز عفوهم وإذا سقط عنه القتل لعدم مكافأة أوله فوضرب مائة سوط ويسجن سنة حكاه ابن المواز ووجه ذلك ما تقدمناه من أن حقوق الباري قد سقطت عنه بالتوبة وبقيت حقوق الأدمنين فاعتبر فيها ما يستبرئ في حقوقهم إذا تجردت وقدر وى في العتية عبد الملك بن الحسن عن أشهب إذا ناب المحارب وقد كان زنى أو صرق في حراة لم يوضع ذلك عنه لأنه إذا سقط عنه حلال الحراة خاصة دون سائر الحدود والله أعلم وأحكم (مسئلة) وإذا قتل أحد النصارى في الموازية عن مالك وابن القاسم وأشباه إذا ولي أحد النصارى قتل رجل ممن قطعوا عليه ولم يعاونه أحد من أصحابه قتلوا أجمعين والعفو عنهم لا مام ولا لولى قال ابن القاسم ولولوا كلهم فإن لولى قتلهم أجمعين ولم يقتل من شأوا والعفو عن شأوا على دية أو دون دية وقال أشهب إن تابوا قبل القدرة عليهم سقط عنهم حلال الحراة ولم يقتل منهم إلا من ولي القتل أو أعان عليه أو أسكنه يعلم أنه يبرقه قتل ولا يقتل الآخرون ويضرب كل واحد منهم مائة ويسجن عاماً (مسئلة) وإذا أخذ النصارى من مالا فقد قدر عليهم قبل التوبة فقد قال مالك وابن القاسم وأشباه في الموازية أن أخذ المال أحدم فقد قدر عليهم قبل التوبة وقبل القدرة على غيره فإنه يلزم غرم جميع ذلك المال أخذ من ذلك حصة وأولم يأخذ ولتأب أحدم وقد أقتسموا المال فإن هذا التائب غرم جميع المال لأن الذي أخذ المال إنما قوتهم وقال محمد بن عبد الحكم لا يرضى على كل واحد منهم إلا ما أخذ فعلى هبنا سلم أشهب في المال وفرق بينه وبين القتل وسوى بينهما ابن القاسم في

ان كل واحد منهم يؤخذ بما جرى أصحابه (مسئلة) وإذا أقبل على المحارب حدا الحربة فقتل أو قطع
أوتى لم يمتنع بشئ مما جناه في عدمه وان أيسر بعد ذلك وإذا تاب قبل ان يقبل عليه اتبع في عدمه
بأموال الناس كالسارق ويقطع في السرقة قاله مالك وابن القاسم وأشهب والله أعلم وأحكم
(فصل) وتقبل شهادة الذين قطع عليهم الطريق على المصوص أنهم قطعوا عليهم الطريق قاله في
المواز بالمالث وابن القاسم وأشهب قالوا لأنه حدى من حدود الله تعالى وتقبل شهادة بعضهم على بعض
بما أخذهم ولا تقبل شهادته لنفسه ولا لانه وتقبل شهادته ان هذا قتل ابنه لأنه يقتل بالحربة
لا بالقصاص اذ لا عفو فيه ولو شهد عليه بذلك بعد ان تاب لم تقبل شهادته لأن الحق له في العفو
والقصاص قال سحنون لأن المحار بين انما يقطعون بالمفاوز حيث لاينة الامن قطعوا عليه ويقضى
على المحار بين رد ما أخذوا وان كانوا أملأه قال وذلك اذا كانوا عدوا فان كانوا عبيدا أو نصارى أو
غير عدول لم يقبلوا ولكن اذا استفاض ذلك من الذكروا القول أدبهم الامام وينفهم (مسئلة)
قال سحنون في كتاب ابنه اذ بلغ من شهرة المحارب باسمه ما كدت تروى في من يشهدان هذا فلان
وقالوا لم تشهد قطعه للطريق أو قطعه على الناس وأخذوا أموالهم الا ان انظر فبعينه وقبض استفاض عندنا
واشهر قطعه للطريق أو قطعه للناس أو أخذ أموالهم وما شهر به من القتل وأخذ أموال الناس
والفساد قال فان الامام يقتله بهذه الشهرة وهذا أكثر من شاهد به على العيان أو أبت دوطا
أحتاج الى من يشهد له انه عاينه يقطع ويقتل (مسئلة) وما وجد بأيدى المصوص فادعوا انتمال
لم فقد قال أشهب هو لهم وان كثر حتى يقيم مدعوه البيعة وأما اذا أفرأ بهما أخذوه بالحربة
فقبل في ذلك شهادة الرفقة أهل بعضهم لبعض ولا يجوز لنفسه ومن ادعى شيئا لم تكن البيعة فقد
قال مالك في الموازية وكتاب ابن سحنون يدفع اليه بعد الاستئناء بعد ان يشق ذلك ولا يطورل جبا
بعد ان يحلف مدعوه ويضموه ذلك ولا يطلب منهم حلا (مسئلة) ولو ادعاه رجلان ولاينة لهما
حلفا وكان بينهما من نكل منهما فمهما لصاحبه ان حلف فان نكلا لم يكن لواحد منهما قاله أشهب
في الموازية قال محمد وذلك ان العيين هما لا بد منها للسلطان والله أعلم وأحكم

✽ ما جاء في الذي يسرق أمتعة الناس ✽

✽ ما جاء في الذي يسرق
أمتعة الناس ✽
قال يحيى وسعدت مالكا
يقول الأمر عندنا في الذي
يسرق أمتعة الناس التي
تكون موضوعة
بالاسواق محرزة قلنا حرزا
أهلها في أوعينهم وضعوا
بعضها على بعض انه من
سرق من ذلك شأمن
حرزه تبلغ قيمته ما يجب
فيه القطع فان عليه القطع
سواء كان صاحب المتاع
عند متاعه أو لم يكن ليلا
كان ذلك أو نهارا

ص قال يحيى وسعدت مالكا يقول الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون
موضوعة بالاسواق ومحرزة قلنا حرزا أهلها في أوعينهم وضعوا بعضها الى بعض انه من سرق من ذلك
شيئا من حرزه تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع فان عليه القطع سواء كان صاحب المتاع عند متاعه أو لم
يكن ليلا كان ذلك أو نهارا ✽ ش قوله في الذي يسرق أمتعة الناس الموضوع بالاسواق محرزة انها
وضعت في السوق على وجه الاراز لها على ما يفعله من يقصد السوق فينزل فيه من غير ما تون يوضع
متاع في موضع يتفعله لنفسه موضعا حرزا لمتاعه يوضع فيه للبيع وقد قال مالك في الموازية يوضع
في السوق للبيع من متاع وان كان على قارة الطريق من غير حاتون ولا تحصين فانه يقطع من
سرق منه ووجه ذلك ان هذا موضع حرز فيه متاعه كالحاتون (مسئلة) وكذلك الشاة توف
بالسوق للبيع فانه يقطع من سرقها وان لم تكن مربوطة قاله مالك في الموازية قال ابن القاسم
وأشهب وكذلك البعير يفعله صاحبه في السوق ليصم عليه قال مالك وكذلك الابل لما تخاه بموضع
يرتاد فيه الكراء فعد عرف لذلك ووجه ذلك ان موقف الشاة للسوق حرز لها ولذلك وقت به

وكذلك من أخ البعير زله فن أخرج عنه على وجه السرقة له حكم السارق (مسئلة) والغسل
يفصل الثياب فينشرها على الشجر فيسرق منها أو يسرق ما على حبال الصباغين من الثياب
المشورة في الطريقين روى في الموازية ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك لا قطع في شيء من ذلك
وروى عن مالك القطع فيها وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ فيمن سرق
حبال الغسل أو سرق الغسل ثيابا يقطع وجه القول الأول ما لا يخفى به من ذلك أنه موضع لا موضع
فيه على وجه الحفظ لها وإنما موضع فيه على وجه الإصلاح مع كونه مباهما في الأصل فكان بمنزلة
الماشية في المرقى لا قطع على من سرقها ويقطع من سرقها من حرزها ووجه القول الثاني أنها
موضوعة فيه على وجه الحفظ وليس ما قصد من تحفيظها مانع من أن يكون ذلك حرزا لها كالثياب
التي توضع في السوق للبيع فليس ذلك بمانع من أن يكون ذلك الموضع حرزا لها والله أعلم
(فصل) وقوله كان صاحب المتاع عنده أو لم يكن يقتضى أن ذلك حرز له بانفراده ومن الموضع
مالا يكون حرزا إلا شبهة صاحب المتاع أو قر به منه وقد تقدم بعض ذكر ذلك ومعنى ذلك أن
ما اتخذه صاحبه مستقراته يكون حرزا وإن غاب صاحبه عنه وما لم يتخذ منزلا ولا قرارا أو موضع
فيه ما قبل عليه من أسبابه لذهابه إلى موضع أو محاولة أمر حتى تفرغ غيبا عنه أو وضعه من بعده إلى
أن يقوم فصله فان هذا لا يكون حرزا إلا مع كونه معه وحفظه هو أو غيره فان عدم ذلك لم يكن
حرزا وقد قال مالك في التنية والموازية في مطاير بالفلاة يحرز فيها الطعام وتسمى حتى لا تعرف
في هذا لا يقطع من سرقة ولو كان المطر يبتاها ويأجج حرة أعلاه قطع من سرق منه ووجه ذلك
أن الذي أخفى مكانه لم يجعله حرزا ولا اعتمد على ذلك وإنما اعتمد على إخفائه وستره الذي ترك
ظاهره وكان بقرب منزله إنما اعتمد في حفظه طعامه على موضعه من قرب به من مراعاته ثبت له حكم
الحرز (مسئلة) ومن طرح ثوبا بالصحراء وذهب حاجته فسرقت قال كان منزلا يزيله قطع سارقه
والا لم يقطع ورواه ابن المواز عن ابن القاسم وقال أشهب إن طرحه بموضع ضيقة فلا قطع فيه وإن
طرحه بقرب من ماء أو من خبائه أو من خباء أصحابه لقطع من سرقه من غير أهل الخباء ومعنى ذلك أنه
إنما طرحه بالفلاة ولم يجعل ذلك منزلا له لم يعتمد على الموضع في حفظه ولا ثبت للموضع حكم الحرز
وإن نزل بموضع اتخذ له ملائكة له حكم الحرز لأنه قد اعتمد فيه على حفظ أسبابه وكذلك إن وضعه
بقربه أو بقرب خبائه أو بقرب خباء غيره وقد اعتمد في حفظه على موضعه وجعله حرزا له لم يكن
من مراعاته أو لمراعاة أهل الخباء به فن سرقة من لا يشاركه في موضعه ثبت في حقه القطع (مسئلة)
ولو كان صبي على دابة عند باب المسجد فسرق رجل راكبا سرجها فقد روى أشهب عن مالك
في التنية والموازية أن لم يكن الصبي نائما وكان مستيقظا فعلى سارقها القطع وإن كان نائما فبشبهه أن
لا قطع عليه وقال أشهب إن كان نائما فلا قطع على السارق ومعنى ذلك أن الموضع لم ينزله صاحب
الدابة فليس يحرز بنفسه وإنما يكون حرزا يحفظ الصبي مادام يقظا فإذا نام مع كونه صبيًا زال عن
الموضع حكم الحرز وقال ابن حبيب عن أصبغ فيمن نزل عن دابة سرقها تسمى فسرق رجل
سرجها من عليها فلا قطع عليه كمن سرق شيئا كان مع صبي لا يدفع عن نفسه وروى ابن المواز عن
أصبغ عن ابن القاسم فيمن سرق قرطام من أذن صبي أو سوار عليه ومعه فلما الصغير الذي لا يقل
ولا يحرز عليه فإن كان معه أحد يحفظه قطع السارق وإن لم يكن معه أحد يجنده أو يصحبه فلا قطع
على السارق الآن يكون الصبي في حرز فيقطع سارق ما عليه وإن كان الصبي يعقل ويحرز

مأليه قطع من سرق منه شيئاً وإن لم يكن في حرز ولا معه حافظ وإن أخذ منه على خديعة بمعرفة من
 الصبي لم يقطع . ووجه ذلك أن الصبي إذا لم يكن يعقل فلا يثبت بموضعه ولا الحكم الحرز فإن كان معه
 من يحفظه كان له حكم الحرز وكذلك إذا كان هو يعقل لأنه لم يتخذ ذلك الموضع الذي حل فيه منزلاً
 ولو اتخذته من كان معه منزلاً لثبت للموضع حكم الحرز وقطع سارق ما على الصبي وإن لم يعقل ولم يكن
 معه حافظ قال ابن وهب عن مالك إنما راي في ذلك أن يكون مثله ممن يمرز ما عليه فإنه يقطع من
 سرق ما عليه وحكى الشيخ أبو القاسم في تفرعه فممن سرق خلخال صبي أو قرطه أو شيئاً من حليته
 فيه ويربى أو يلبس أو يلبس عليه القطع إذا كان في دار أدله أو فنانهم والأخرى لا قطع عليه فأورد الراجح
 على الإطلاق ولم يذكر في شيء من ذلك تفصيلاً غير أنه يقتضي قوله إذا كان في دار أدله أو في فنانهم أنه
 صغير لا يتمتع بنفسه (مسألة) ولو أن سافراً من ضربوا أقيمتهم وأماخوا إليهم ففقد روى ابن
 القاسم عن مالك القطع على من سرق بعض متاعهم من الخباء وأخارجه أو سرق من تلك الأبل بمغلة
 كانت أو غير مغلة أن كانت قرب صاحبها معناه أن تناخ في منزلها الذي تأوى إليه يقرب خياله وأما
 أن أنماها على أن ينقلها إلى موضع فليس ذلك بحرز لها بفراده قال مالك وكذلك ما كان من إليهم
 في المرمى (مسألة) ومن سرق مراكب فقد قال محمد عليه القطع قال ابن القاسم وأشهر أن كانت
 في المرمى على وتدها أو بين السفن أو موضع دولها حرز وكذلك أن كان معها أحد أو ما إذا لم يكن
 معها أحد وكانت خللاً أو افتلتت ولا أحد معها فلا قطع على من سرقها وإن كان بها سافرون
 فأرسلوها في مرمى وربطوها وزلوا كلمهم وركوها فيه قال ابن القاسم يقطع من سرقها وقال
 أشهب أن ربطوها في غير مرمى لم يقطع كالدابة وقال محمد بن كان موضع يصلح أن يرمى بها فيه
 قطع وإن كان في غير ذلك لم يقطع فلا أقول كلها متفقة أنها إن كانت بموضع ينزل لها فهو حرز ما وإن
 كانت في غير منزل لها ليس بحرز باتفراده حتى يضاق إلى ذلك من يمرزها والله أعلم ص . قال
 مالك في الذي يسرق ما يجب عليه فيه القطع ثم يوجد معه ما سرق في يده على صاحبها أنه يقطع يده قال
 مالك فإن قال قائل كيف تقطع يده وقد أخذ المتاع منه ودفع إلى صاحبها فاعلموا بمزلة الشارب يوجد
 منه ربح الشراب المسكر وليس به سكر فبذلك الحد قال وأما يجلد الحد في المسكر إذا شرب به وإن لم
 يسكره وذلك أنه إنما شرب به ليسكره فكذلك تقطع يده السارق في السرقة التي أخذت منه ولم ينتفع
 بها ورجعت إلى صاحبها وأما سرقها حين سرقها لينسحب بها ثم ودعا على ما قال ابن القاسم يسرق
 ما يجب فيه القطع فيؤخذ منه ويرد إلى صاحبها أنه يقطع يده وجد معه المتاع خارج الحرز قال
 أشهب فقد وجب عليه القطع بأخراجه من الحرز فلا يسقط عنه برده إلى صاحبها وكذلك لو رد إلى
 الحرز بعد أخراجه منه لم يسقط عنه ما قد وجب عليه من القطع برد المتاع إلى الحرز (فرع) وأما
 يجب القطع بأخراج السرقة من الحرز على وجه الاختلاس والسرقة فلم يدخل السرقة في الحرز
 بل أخرج السرقة من الحرز على وجه الاختلاس والسرقة فلم يدخل السرقة في الحرز بل أخرج السرقة من الحرز على وجه الاختلاس
 العتية لا قطع عليه علم أهل البيت أن الأزارع عليه ولم يعلوها ووجه ذلك أنه لم يخرج من الحرز
 على وجه السرقة وإنما أخرجه من على وجه الاختلاس (مسألة) ولو رأى صاحب المتاع السلوق
 يسرق متاعه فتركه وأرى بشاعه من فرأى برب المتاع يخرج بالسرقة في العتية والموازي لأصبع
 عن ابن القاسم زاد في كتاب محمد ولو أراد أن يتمتع به فلا قطع عليه ونحن نقول أنه قول مالك
 قال أصبغ عليه القطع وجه القول الأول أنه خرج بالمتعاع يعلم صاحبها أنه سارق لأن نسو بذلك

قال مالك في الذي يسرق
 ما يجب عليه فيه القطع ثم
 يوجد معه ما سرق في يده
 صاحبها أنه يقطع يده قال
 مالك فإن قال قائل كيف
 تقطع يده وقد أخذ المتاع
 منه ودفع إلى صاحبها فاعلموا
 بمزلة الشارب يوجد
 منه ربح الشراب المسكر
 وليس به سكر فبذلك الحد
 قال وأما يجلد الحد في
 المسكر إذا شرب به وإن لم
 يسكره وذلك أنه إنما شرب به
 ليسكره فكذلك تقطع يده
 السارق في السرقة التي
 أخذت منه ولم ينتفع بها
 ورجعت إلى صاحبها وأما
 سرقها حين سرقها لينسحب
 بها

• قال مالك في القوم

يأتون إلى البيت فيسرقون منه جمعا فيضرون بالعدل يصالحونه جمعا أو الضنوق أو الخشية أو بالكتل أو ما أشبه ذلك بما يصعله القوم جمعا إذا أخرجوا ذلك من حوزة وهم يملكونه جمعا فبلغ عن ما خرجوا به من ذلك ما يجب فيه القطع وذلك ثلاثة دراهم فصاعدا فليهم القطع جعائل وان خرج كل واحد منهم بمئاع على حدة فنخرج بما تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فليهم القطع ومن لم يصرح منهم بتبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فلا قطع عليه قال يحيى قال مالك الأمر عندنا أنه إذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معه فيها غيره فإنه لا يجب على من سرق منها شيئا القطع حتى يخرج بمن الدار كل واحد أن الدار هي حوزة فان كان معه الدار ساكن غيره وكان كل إنسان منهم ينفق عليه بابه وكانت حوزا لهم جمعا فنسرق من بيوت تلك الدار شيئا يجب فيه القطع نخرج به إلى الدار فقد أخرجه من حوزة إلى غير حوزة ووجب عليه فيه القطع

كلاذله ووجهه قول أصبغ انه خرج به مستمرا فكان سارقا لان اعتبار كونه سارقا قائما
راجع الى صفة فعله دون صفة فعل غيره ص **قال** مالك في القوم أتون الى البيت فيسرقون
منه جعافا فزجرون بالعلل بصلون جعافا والصدق واخشبة أو بالمشكل أو ما أشبه ذلك بما
يصله القوم جعافا ثم اذا أخرجوا ذلك من حوزهم بمجاوب جعافا فبلغ ثمن ما خرجه من ذلك
ما يوجب فيه القطع وذلك لان تدرام فصاعا فلهما القطع جعافا وان خرج كل واحد منهم بمبلغ
على حدة فمن خرج بمبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعا فلهما القطع ومن لم يخرج منهم بمبلغ قيمته
ثلاثة دراهم فصاعا فلا قطع عليه **ش** وهذا على ما قال ان الجماعة اذا اشتركا في اخراج السرقة
من الخبز وبلغوا ثلاثة دراهم فلهما القطع وذلك على قسمين أحدهما ان لم يستطعوا اخراجه
بالالتعاون عليه قاله ابن القاسم وابن الماجشون قال مالك في الموازة انما مثل الجماعة منسحقا قيمته
ثلاثة دراهم فيقطعون كالجائعين يقطعون به الرجل خطأ فانه ينز ذلك عنهم وان لم يصب كل عاقلة
الاكثر الدين وما إذا كان اشتركا بهم في اخراجه على غير وجه التعاون وهم بما يمكن أحدم
الانفراد باخراجه من غير تكاف مشقة كالنوب والصرة فقد قال ابن القاسم في الموازة انما
يقطع من أخرجه منهم بصا وقال ابن حبيب عن عبد الملك كانت السرقة اذا قسمت عليهم أصاب
كل واحد منهم نصيب فلهما القطع كانت خفيفة أو ثقيلة وان كانت قيمتها ثلاثة دراهم قال القاضي
أبو محمد اذا كان مما يحتاج الى تعاون فطعوا اذا بلغت قيمته ربع دينار وان كان مما لا يحتاج الى
التعاون فيه خلافا بين أصحابنا وقال الشيخ أبو القاسم في تفريعه لا قطع على أحدهم الا ان كان
يصيب كل واحد منهم ربع دينار قال وقال بعض أصحابنا عليهم القطع سواء كانت سرقتهم يمكن
الانفراد بها أولا يمكن ذلك **ش** قال القاضي أبو محمد **أول** خفيفة والشافعي لا قطع على واحد منهم
قال والدليل على ما نقله قوله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما جزءا بما كسبتا كلا
من الله وهما اذ الاماخه الدليل والدليل على ما نقله انه لم يشر كوافيا لوانفرد به أحدم لوجب
عليه الحد فاذا اشتركا ووجب على جميعهم الحد كالقتل والزنى وشرب الخمر قال القاضي أبو
محمد ولأنهم سرقوا متاعا فلهذا على دابة الى خارج الخبز فان القطع على جميعهم والفرق بين
المشتكين على رأى من رأى من رأى الفرق بينهما ان أصحابنا انما نقل من المتاع لا يستطيع أحدم أن
يخرجهما فأنفردوا وانما يخرجونه باجتاعهم فكان كل واحد منهم مخرجا له لا لولا لم يخرج به الآخر
فليسفروا واحد منهم ياخرج منه لا نلوم لم يكن بقدر على اخراجه لولا جرمه مع كونه على تلك
المخالفة فكان اخراجه متعلقا بجميعهم لانه لا يخرج له الا بجميعهم واذا كان النوب الخفيف الذي يخرج
أحدم دون تكلف فاخرج جاعله اعماه بمنزلة القبض له والانفراد به فقد انفرد كل واحد منهم
بإخراج أقل من النصاب (سلسلة) وأما ان خرج أحدم بالسرقة لم يخرج غيره شيئا فاقطع على
من أخرجه النصاب دون غيره وكذلك ان أخرجه كل واحد منهم شيئا اعتبر بما أخرجه دون ما أخرجه غيره
والشائع وأحكم ص **قال** مالك الأمر عندنا انه اذا كانت دار رجل معلقة لم يسع معها غيره
فانه لا يجب على من سرق منها شيئا القطع حتى يخرج به من الدار كلها وذلك ان الدار هي حوزة فان
كان معي الدار ساكن غيره وكان كل انسان منهم غلب على قلبه ما كانت حوزة لهم جعافا فسرق
من بيوت تلك الدار شيئا بجعافا فخرج به الى الدار فقد أخرجه من حوزة الى غير حوزة
ووجب عليه فيه القطع **ش** معنى هذه المسئلة تحقيق معنى الخبز وذلك ان الخبز اذا كان

دارا فانه حرز لسا كنه دون مالكة فن استعار بيتا فحرز فيه متاعه وأغلق عليه بابا فنبع عليه مالك البيت البيت وسرق المتاع فانه يقطع خلافا للشافعي والدليل على ما نقوله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم ما ومن جهة المعنى انه مكاف سرق ما ما لا شبهة فيه من حرز مثله فانه يقطع كالأجنبي لان كون الحرز ملكا لا ينافي عنه القطع كالمالك كانت داره فاكرا (مسئلة) اذا ثبت ذلك فن أجز متاعه في بيت من داره فلا يتناول أن تكون الدار غير مباحة أو مباحة فان كانت الدار غير مباحة فساكن الدار واحدا وسكنها جماعة سكني مشاعا فان جميع الدار حرز واحد لا يقطع الا من أخرج السرقة عن جميعها وان كان سكن الدار جماعة كل واحد منهم ينفر دبسكتاه وينقله عن الآخر فان كل مسكن منها حرز قائم بنفسه فن سرق من مسكن منها فانه يقطع اذا أخرج السرقة منه وان وجد في الدار وهذا معنى قول مالك في الموازية وغيره وان كانت الدار تدخل بنفسها في فلا يتناول ينفر دسا كنها أو يسكنها جماعة فان سكنها واحد منفرد قد حصر على نفسه في بعضها ففي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك في الدار التي هذه صفتها ولا باب لها انه من سرق من بعض بيوتها فوجد قنجر به الى الموضع الذي يدخل منه بغير إذن انه لا يقطع حتى يخرج من الدار قال ابن القاسم في كتاب محمد وان كان معه ساكن آخر فليقطع وان لم يخرج من الدار وقال أبو محمد وأما الدار المباحة التي هي طرق للدار المشتركة النافذة فهي عندي كالمقاس بالقساط ليس الحرز فيها الا من أجز متاعه على حدة فن نزل منها موضعا ووضع متاعه وتابوت فلا ينقلب به ليلادها ولا وليست أبوابها حرزا لما فيها وهي كاللور تغلق بالليل وتبلغ بالنهار فعلى من سرق من ذلك الحرز فيها القطع وان أخفى الدار فإذا جعنا بين القولين فان الاذن العام في الدار لا يجزها عن أن تكون دارا حتى تكون طريقا للدار نافذة لا يتعلق بهيئتنا حرز وانما يكون كالأبواب لا يكون الحرز فيه الا ابتعاذه مستقرا فهذا حكم الدار التي ينفر دبسكتاه الساكن أو حكم ساكن الدار المشتركة وأما ما احتجنا فقد قال ابن القاسم في العتية ولونشر في الدار بعض الساكنين ثوبا فسرقة أجنبي قطع ولا يقطع ان سرقه بعض أهل الدار (فرع) وهذا حكم ما يتعلق بالموضع وقد يختلف حكم الحرز باختلاف ما يكون فيه وقد تقدم ما ذكرناه هنا في أمتعة البيوت فأما الدابة تتكون في الدار المشتركة فيها البيوت يسكن كل واحد منهم يشتمو بفلق عليهم ويربط بعضهم في الدار دابته ففي كتاب محمد بن خلع بابها أو نقيها فأخذ من قاعته دابة ففوقه قبل أن يخرجها من الدار قال قيس أن يقطع اذا حلها وبان بها عن مذودها بالأمر البين وان لم يخرجها من الباب وكذلك رمة الثياب يكون ذلك موضعها مثل الأعكام والاعدال والشيء الثقيل قد جعل في موضعه فهو كالدار على مذودها اذا أبرزه عن موضعه قطع وأما الدار التي فيها الاساكن واحدا أو لاساكن فيها فلا يقطع حتى يخرج منها وذلك بمنزلة الخشب الملقاة والعمود وأما ما لا ينسب أن يكون ذلك موضعها وانما موضع يعمل الى مخزنه كالثوب والعبية ونحوه فلا يقطع فيه وان أخرج من باب الدار اذا كانت مشتركة وان لم تكن مشتركة فانما يقطع اذا أخرج من باب الدار بين ذلك ما كان موضع حرزا لها فانه يقطع بنقله عنه في الدار المشتركة لان موضعه حرز له وان كانت الدار غير مشتركة فجميعها حرز له وأما موضع في غير حرزه المختص به لينقل الى حرزه فان كانت الدار مشتركة فلا يقطع فيه لانه ليس في حرزه وان كانت غير مشتركة فجميعها حرز له لانه لا ينقل عنها وانما ينقل فيها من موضع الى موضع فيتم على القطع بانراجه من جميعه دون نقله من موضعه والله اعلم وأحكم

[illegible]

الأجنبي منه (مسئلة) وإذا سرق عبد الجلس وعبد النسيء من الفاء فانهم يقطعون ص
 قان مالك في الصبي الصغير والأعجمي الذي لا يصح انهم اذا سرقا من حرزهما وغلقهما فليس على
 من سرقهما القطع قال وانما هما بمنزلة حرز بيتا الجبل والنمر الملق في ش وهذا على ما قلنا وأطلق
 في الصبي انه من سرته من الحرز وجب عليه القطع وبه قال ابن شهاب وربيعة والبيهقي خلافا لابي
 حنيفة والشافعي في قولهما لا يقطع وحكي القاضي أو محمد عن عبد الملك ودليلنا أن سرق نفسا
 مضهونة فتعلق به القطع كالمهية وقال أشهب وذلك ان الصبي الحر لم يبلغ أن يعقل عن نفسه قال
 ابن القاسم وأشهب وانما ذلك في الصبي الذي لا يعقل فلا قطع فيه قال القاضي أبو الوليد رضي
 الله عنه ومعنى ذلك عندى أن يكون بمنزلة هذا وبهم موافق منه قال أشهب ومن دعا الصبي
 تفرج اليه من حرزه قضى به قطع بخلاف الأعجمي يراطه فيخرج اليه فيذهب به فلا قطع عليه
 والفرق بينهما أن خروج الأعجمي بقصد واختيار وأما الصبي الصغير فلا يملكه فقد قال مالك فيمن أشار
 إلى شاة بلفظ تفرج اليه لم يقطع كالأول هل من أخرجها له قال أشهب في الموازية وكذلك لو أشار
 بلفظ على باز أو إلى صبي أو أعجمي حتى تفرج لم يقطع وقال عبد الملك يقطع في ذلك كله قال محمد ولا
 يعجبنا فقر من هذا انه على رأيين في ذلك والفرق بين الصبي والأعجمي عائد إلى ذلك والله
 أعلم وأحكم (مسئلة) ومعنى الحرز أن يكون في دار أهله وأهله وبه عن مالك قال محمد وكذلك
 إذا كان معه من يخدمه أو يحفظه فان ذلك حرزه فمن سرقه من هذين الموضعين قطع (مسئلة) وأما
 الأعجمي الذي لا يصح يقطع من سرقه فاختلاف فيه كاختلاف في الصبي قال ابن القاسم وموشل
 الأسود والمقل الذي يوثق به ولا يعرف شيئا وأما الأعجمي المستعرب به الذي قد عرف ويبر فلا
 يقطع من سرقه وروى في المدينة يجمي يجمي عن ابن نافع انه كان يفتح بابا ليقطع ما يقاله في سرقه
 من حرزه وجب عليه القطع ولو راطه بلسانه تفرج اليه يذهب لم يقطع ص قال مالك الأمر
 عندنا في الذي ينشئ القبور أنه إذا بلغ ما أخرج من القبور ما يجب فيه القطع فله فيه النطق قال ذلك
 ان القبر حرز لما فيه كما أن البيوت حرز لما فيها قال ولا يجب عليه قطع حتى يخرج به من القبر
 ش وهذا على ما قال ابن النباش يقطع اذا أخرج من القبور ما يجب فيه القطع وبه قال ابن المسيب وعمر
 ابن عبد العزيز وعطاء وربيعة وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع والدليل على ما نقله قوله
 تعالى والسرقة والسارق فاقطعوا أيدهما جزاء عما كسبا كالامن الله وهذا سارق ولذلك روى
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت سارق مواتنا كسار في أحباثنا فمقت سارق في اللغة وإذا وقع
 عليه اسم سارق في لغة العرب تناوله عموم قوله تعالى والسرقة والسارق والسارق حتى يدل دليل على إخراج
 من ذلك من جهة المعنى
 (فصل) وقوله وذلك لان القبر حرز لما فيه كما أن البيوت حرز لما فيها ب بدان من شرط القطع في
 السرقة الاخراج من الحرز والقبر حرز لما وضع فيه كما أن البيت حرز لما وضع فيه ومعنى الحرز
 ما يوضع فيه الشيء على وجه الحفظ له والمنع منه وذلك موجود فبما وضع من السكن في القبر
 (فصل) وقوله ولا يجب عليه قطع حتى يخرج به من القبر ب بدان القطع انما يتعلق بأخراج السرقة
 من الحرز فاذا وجدوا السرقة بعد في القبر لم يخرجها فلا قطع لانه لم يخرج سرقة من حرز فلم تتم
 السرقة فيها ولا استحق بعد اسم سارق وروى ابن المازع عن مالك الا أن يكون روى بالمتاع خارجا من
 القبر فانه يقطع ومعنى ذلك انه قد وجد منه أخرج السرقة من حرزها كما لو خرج وأخرجها لانه لا يفرق
 بين أن يرمى به أم يخرج فيأخذها وبين أن يخرجها في معنى السرقة والله أعلم وأحكم

قال مالك في الصبي الصغير
 والأعجمي الذي لا يفتح
 انهما اذا سرقا من حرزهما
 وغلقهما فليس على من
 سرقهما القطع قال وانما هما
 بمنزلة حرز بيتا الجبل والنمر
 الملق قال مالك والأمر
 عندنا فيمن ينشئ القبور
 انما يبلغ ما أخرج من القبور
 ما يجب فيه القطع فله فيه
 في القطع وقال مالك
 وذلك ان القبر حرز لما فيه
 كما أن البيوت حرز لما فيها
 قال ولا يجب عليه القطع
 حتى يخرج به من القبر

﴿ مالا قطع فيه ﴾

ص ﴿ مالک عن یحیی بن سعید عن محمد بن یحیی بن حبان أن عبداسرق وديان حائط رجل
ففسد في حائط سيدة فخرج صاحب الودي يلمس وديه فوجده فاستعدى على العبد مروان بن
الحكم فنجس مروان العبد وأراد قطع يده فانطلق صاحب العبد الى رافع بن خديج فسأله عن
ذلك فأخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر والكثير الجار فقال
الرجل فإن مروان بن الحكم أخذ غلاما لي وهو يريد قطع يده وأنا أحب أن تمشي معي اليه فتخبره
بالذي سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشى مع رافع الى مروان بن الحكم فقال أخذت
غلاما لهذا فقال نعم فقال ما أنت صانع به قال أردت قطع يده فقال له رافع سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر فأمر مروان العبد فأرسله شق قوله أن عبداسرق
وديان حائط رجل ففسد في حائط سيدة فأرادمروان قطع يده والودي هو النسيل وهو صغار
الثعل وقد روى ابن وهب عن مالك في الموازية لا يقطع من سرق نخلة صغيرة أو كبيرة قال القاضي
أبو محمد لا قطع في الجار والاصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر ولا
كثر والكثير الجار قال القاضي أبو محمد في الثمر المعلق لا قطع فيه لأنه لم يضعه عندك من يقصد حرازه
وسمي ذلك الثمر في الشجر ليس بموضوع على وجه الارحاز وكذلك النخلة والودي هو وضعا
في منتهى الارحاز وانما وضعت للنساء فلم يكن حرزاً يؤثر في اثبات القطع (مسئلة) ولو اقطع
النخل من موضعها وهي مقطوعة الرأس وخرج بها لم يقطع ولو كانت خضبة معلقة تركت في الحائط
لكان فيها القطع قال ابن القاسم عن مالك اذا قطعها ربا ووضعها في الجنان قطع سارقها وكذلك
جميع الشجر قال محمد وأظنه لا حرز لها الا حيث ألقت فيه ولو وضعت فيه لتعمل الى حرز لها
لم يقطع حتى ينضم اليه وهذا أحب الي وأحسب فيه اختلافاً (المسئلة) ولا قطع في الثمر المعلق
رواه القاضي أبو محمد وروى ابن المواز أن ذلك ما كان في الحواط والبساتين فأما من سرق من
ثمر نخلة في دار رجل ومنزله فهذا يقطع اذا بلغت قيمتها على الرضاء والخوف ربع دينار فجعل
الدار تأثيرا في حرز منزل هذا ويكون صاحب الدار ساكتا معاً والله أعلم وأحكم (فرع) فاذا جدد
القرأ ووضع في أصل النخلة في العتية من رواية أشهب عن مالك فيه القطع وان لم يكن عنده
حارس كالإبراهيمي في الحرز حارس ويقضى مذهبه ابن القاسم في مسئلة الزرع أنه لا يقطع واحتج
أشهب بان بقاءه يطول هناك وجه قول ابن القاسم أن ذلك ليس بحرز لأنه لا يثبت فيه وانما هو موضع
يقتل منه مال الجربين واذا أواه الجربين قطع سارقاً طباً كان أو يلباساً وهذا قال الشافعي وقال
أبو حنيفة لا يقطع في الأشياء الرطبة وما يسرع اليه الفساد والدليل على ما نقلوه أنه سرق نصاباً من
مال لا شئ فيه فيمن حرز مثله فوجب عليه القطع كما لو سرق يلباساً (مسئلة) وأما الزرع بمحمد
ويربط يلباساً ويضع بعضه في بعض ليميل الى الجربين فيسرق من ذلك المكان في العتية والموازية
يقطع سارقاً وان لم يكن معه حارس وليس كالزرع القائم قال في العتية وموضعه له حرز وربما
طال مقامه فيه وبه قال أشهب وابن نافع وروى ابن حبيب عن ابن القاسم لا يقطع الا ان يكون له
حائط فيقطع من سرق منه وبه قال أصبغ ووجه ما تقدم (مسئلة) ومن سرق من ثمر النخلة
فلا قطع عليه حتى يجمع في الجربين وهو في الموضع الذي يجمع فيه ليميل الى البيع قال ابن القاسم

﴿ مالا قطع فيه ﴾

وحدثني يحيى عن مالك
عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن يحيى بن حبان
أن عبداسرق وديان
حائط رجل ففسد في حائط
سيدة فخرج صاحب
الودي يلمس وديه
فوجده فاستعدى على
العبد مروان بن الحكم
فنجس مروان العبد
وأراد قطع يده فانطلق
صاحب العبد الى رافع بن
خديج فسأله عن ذلك
فأخبره أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا قطع في ثمر ولا كثر
والكثير الجار فقال الرجل
فإن مروان بن الحكم
أخذ غلاماً لي وهو
يريد قطع يده وأنا أحب
أن تمشي معي اليه فتخبره
بالذي سمعت من رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فخشى مع رافع الى مروان
ابن الحكم فقال أخذت
غلاماً لهذا فقال نعم فقال
ما أنت صانع به قال
أردت قطع يده فقال له
رافع سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
لا قطع في ثمر ولا كثر
فأمر مروان العبد فأرسل

في العتية والموازبة ووجه ذلك ما قدمناه

(فصل) وقوله نخرج صاحب الودي بأهس وده يريد أنه وجد مفر وما في حائط سيد العبد
فيعتدل أن يكون وجهه به قبل أن يعلق أو بعد معلق ويمكن إذا اقتلع أن يعلق أو بعد أن يفوت
ذلك فيه وعلى الحالين الأولين صاحب الودي غير بين (١) (مسئلة) ونقل الودي الى الموضع
القريب الذي لا مشقة في رده ولا قيمة للجهة لا يثبت استرجاعه فان نقله الى البلد يمتدح في المشقة بده
ولجهة قيمة كثيرة فقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية فيمن سرق طعاما فنقله الى بلد آخر
فلقيم به فليس له به أخذه وإعماله أخذه بمثله في بلد سرقة به إلا أن يتراضى على ما يجوز في السلف
وفي الموازبة عن مالك إعماله مثله ببلد سرقة لا قيمته ولا أخذه حيث وجدته وقال أشهب هو مخير
ووجه القول الأول أنه لما أزاله مثله في بلد سرقة لم يكن له أخذه حيث وجدته إلا أنه بمنزلة أن أسلفه
إياه حيث وجدته ووجه قول أشهب أنه متعدد بنقله وذلك لا يمنع المسحق من أخذه عن مالك كالأمر
أحدث فيه على غير عينه وهذا أبين لأنه لا تنغير عينه بالنقل (مسئلة) وأما غير السارق للمتاع
فلا يصح أن يكون ذلك في الحرز وأما ما من الحرز فان وجدته داخل الحرز كالشاة بذبحها أو
الطبيب بتطبيب به أو الثوب بقطعه فان بلغ قيمته ما خرج به منه النصاب لم يقطع وإن لم يبلغ ذلك
فلا يقطع عليه لأنه لم يخرج من الحرز فما لا يجب عليه القطع وما أتلف في الحرز فليس له حكم
السرقة وإنما له حكم الاتلاف (مسئلة) ولو أكل طعاما في الحرز يبلغ النصاب لم يجب به القطع
ولو أتلف دنانير ثم خرج زنه القطع لأن الدنانير لم تتلف باستلعا والطعام قد تلف بذلك والله أعلم
وأحكم ولو غير ذلك بعد إخراجها من الحرز لم يسقط عنه القطع لأن القطع وجب عليه بإخراجها من
الحرز (فرع) إذا ثبت ذلك فان قطع السارق وجد صاحب المتاع متاعا بعينه فله أخذه وإن
أثبت السارق الشيء المسروق فلا يخاف أن يكون موسرا أو معسرا فان كان موسرا اتبع بقيمته
وقال أبو حنيفة لا يجمع عليه الغرم والقطع وكان صاحب المتاع مخيرا أن شاء أغرمه ولم يقطع وإن شاء
أقطعه ولم يغرمه والدليل على ما نقله قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم قال القاضي أبو محمد ولأن الغرم والقطع لا يتنافيان لاختلاف سببهما لأن الموجب للغرم
اتلاف المال والموجب للقطع حق الله تعالى في هتك الحرز وإذا المتنافيان جازان مجتمعين كالعبد
المملوك فيه الحد والقيمة لأنه غير معلق عليها حق لله تعالى في هتك الحرز وإذا المتنافيان جازان مجتمعين
كالو غصب أو مفوطها وهلكت عنه للزمه الغرم والحد (فرع) وإذا كان معسرا قطع ولم
يتبع بشئ خلافا للساقى قال القاضي أبو محمد ولأن اتلاف المال لا يجب فيه عقوبات ولا الاتباع للغرم
عقوبة فلما نأقب بالقطع لم يجعل عليه عقوبة أخرى ومعنى ذلك عندى أن أحدى المتطالبين
متلقية والثانية منفصلة عنه متعلقة به فلذلك اجتمعنا (فرع) وإذا ثبت ذلك فانه لا يسقط
عنه القطع ما أتلفه خارج الحرز وإذا ما أتلفه داخل الحرز فلا يسقط عنه بالقطع في سره وعسره
لأن القطع إنما يجب بما أخرجه من الحرز وأما ما أتلفه داخل الحرز فلم يجب به قطع فزيمه قيمته على
كل حال

(فصل) وقوله فاستعدى على العبد يعتدل أن يكون صاحب الودي إنما استعدى على العبد في أن
يرد إليه وده ويعتدل أن يكون استعداء بمعنى أنه طلبه بأن يقطع يده فكون منعه أعلمه منه بما
يوجب القطع عليه وكان سببا للثبوت ذلك عنده إعماله لأنه أقام عنده بذلك سنة وألا كان سببا لاقرار

العبد على نفسه ولو بلغ ذلك مروان من غير جهة صاحب الودي لكان له قطعه لان القطع في المبرقة لا ينقتر الى مطالبة المبروق منه فيقطع غالباً وحضر وقال أصحاب الشافعي يحبس الى أن يحضر ودليلنا قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما جزاء وديننا من جهة المعنى انه حد لله تعالى فلم ينقتر الى حضور من له حق متعلق به أصل ذلك الزاني

(فصل) وقوله وان مروان سجن العبد أو أراد قطعه يد محتمل أن يكون سجنه لان الشهادة لم تهم عليه اذا كان منكراً بسجنه لتتم عليه الشهادة ويكون معنى أراد قطعه انه اعتقد ذلك ان تمت الشهادة عليه ويحتمل أن يكون قد ثبت ذلك عليه واعتقد هو وجوب القطع ولكنه سجنه الى أن يشاور في ذلك أهل العلم فيعلم موافقتهم له على ذلك ومخالفتهم فيه ولعله اعتقد ذلك من جهة عموم الآية أو من جهة نظريه وقف طلباً أو نظراً أو لطلب نص أو لظاهر مخالفة نظره

(فصل) وقوله فذهب سيد العبد الى رافع بن خديج فسأله عن ذلك ليعلم ما يجب في ذلك فان وجب القطع استسلم لأمر الله تعالى ولما لم يجب القطع رفعه عن عبده بانظاره الى مروان وأولعه رجاء أن يجذبه خلافاً بين العلماء فيكون ذلك سبباً للعدول عن النطق فأخبر رافع بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تطع في نمر ولا سكر ولا كسراً لجار وهذا خاص يختص بموضع الخلاف ولما علم ذلك سيد العبد سأله أن يبلغ معه الى مروان ويعلمه بما عنده في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعلمه بما يريد من قطع يده بما اعتقد من خلاف ما عند رافع في ذلك فذهب معه رافع الى مروان فبما بالحق وانظاره الى سبب موضع يخاف أن ينفذ غيره خلافه فلما علم مروان بما عنده في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع عن رأيه وما اعتقد من قطع يده العبد وأمر به فأرسل يده الى صاحب الله وأحكم ص * مالك بن أنس بن شهاب عن السائب بن زيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضري جاء به فبلاطه الى عمر بن الخطاب فقال له اقطع يدك غلاي هذا فانه سرق فقال له عمر ماذا سرق فقال سرق مرآة مرأتى فمهاستون درهم فقال عمر اقطع يدك غلاي يقتضى انه اعتقد انه لا يجوز له قطع يده وانما ذلك الى الامام والحاكم بخلاف الجلد في الزنى وانظر فان السيد اقامته على عبده وأما ما فيه قطع عضو أو نيل فان ذلك ليس لأحد اقامته الا الامام فأخبر عبده ابن عمر وسبب ما دعا اليه من قطع يده هو انه سرق ولم يبين معنى المبرقة لما لم يختلف ذلك عنده ولما اختلف ذلك عند ابن عمر سأله عما سرق ويحتمل أن يكون سأله لتقدير النصاب ويحتمل أن يكون سأله ليتوصل بذلك الى ما توصل اليه من معرفة المالك لما سرق من معرفة قصعة الخرز التي منه سرق فأجابه عن النصاب بأن قيمته ستون درهما وهي أمثال النصاب وأعلمه ان ماسرقي هو مرآة والمرآة بما يقطع سارقها وكذلك كل بشقون كان أصله مباحاً أو غير مباح قال في كتاب ابن الموازي الما اذا أصر زلوضوء أو شرب أو غيره اذا سرق منه ما قيمته ثلاثة دراهم فانه يقطع سارقه وأعلمه ان المرآة كانت لامرأته فزعم أن لا تطع عليه في ذلك وقال خادمك سرق فتأكد ذلك انه فهم منه والله أعلم ان هذا الغلام كان يخدمهم ويدخل الى الموضع الذي فيه متاع امرأته ويكوي فيه مثل هذا مما يحتاج أن تستعمله له في كثير من أوقاتها وقد روى ابن الموازي عن مالك أن العبد اذا سرق من متاع زوجته سيده من بيت أذن له في دخوله فلا يقطع عليه وان سرق من بيت لم يؤذن له في دخوله فانه يقطع وكذلك عبدة الزوجة يسرق من مال الزوجية (مسألة) ويقطع كل واحد من الزوجين يسرق مال الآخر اذا سرق من موضع لم يؤذن له فيه

* وحديث عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أن عبداً لله بن عمرو بن الحضري جاء به فبلاطه الى عمر بن الخطاب فقال له اقطع يدك غلاي هذا فانه سرق فقال له عمر ماذا سرق فقال سرق مرآة مرأتى فمهاستون درهم فقال عمر اقطع يدك غلاي يقتضى انه اعتقد انه لا يجوز له قطع يده وانما ذلك الى الامام والحاكم بخلاف الجلد في الزنى وانظر فان السيد اقامته على عبده وأما ما فيه قطع عضو أو نيل فان ذلك ليس لأحد اقامته الا الامام فأخبر عبده ابن عمر وسبب ما دعا اليه من قطع يده هو انه سرق ولم يبين معنى المبرقة لما لم يختلف ذلك عنده ولما اختلف ذلك عند ابن عمر سأله عما سرق ويحتمل أن يكون سأله لتقدير النصاب ويحتمل أن يكون سأله ليتوصل بذلك الى ما توصل اليه من معرفة المالك لما سرق من معرفة قصعة الخرز التي منه سرق فأجابه عن النصاب بأن قيمته ستون درهما وهي أمثال النصاب وأعلمه ان ماسرقي هو مرآة والمرآة بما يقطع سارقها وكذلك كل بشقون كان أصله مباحاً أو غير مباح قال في كتاب ابن الموازي الما اذا أصر زلوضوء أو شرب أو غيره اذا سرق منه ما قيمته ثلاثة دراهم فانه يقطع سارقه وأعلمه ان المرآة كانت لامرأته فزعم أن لا تطع عليه في ذلك وقال خادمك سرق فتأكد ذلك انه فهم منه والله أعلم ان هذا الغلام كان يخدمهم ويدخل الى الموضع الذي فيه متاع امرأته ويكوي فيه مثل هذا مما يحتاج أن تستعمله له في كثير من أوقاتها وقد روى ابن الموازي عن مالك أن العبد اذا سرق من متاع زوجته سيده من بيت أذن له في دخوله فلا يقطع عليه وان سرق من بيت لم يؤذن له في دخوله فانه يقطع وكذلك عبدة الزوجة يسرق من مال الزوجية (مسألة) ويقطع كل واحد من الزوجين يسرق مال الآخر اذا سرق من موضع لم يؤذن له فيه

خلا لا في حنفية وأحمد قولي الشافعي في قولهما لا قطع في ذلك والدليل على ما نقله قوله تعالى والشارق والشارقة فاقطعوا أيدهما ودليلنا من جهة المعنى أنه مكسور قال الشافعية فيمن حرز مثله كالأجنبي (مسئلة) ولا يقطع الأب بسرقة مال ابنه واختلف في الجدة في الموازية عن ابن القاسم لا يقطع وقال أشهب يقطع ويقطع من سواهم من القربات ووجه قول ابن القاسم أنه مل بأبيه كالأب ووجه قول أشهب أنه لا يقضى له بالنفقة عليه فقطع لسرقة ماله كالأجنبي ويقطع الابن بسرقة مال أبيه خلا للشافعي لما ذكرناه لأن الابن لا شقة له في مال الأب بدليل أنه لو نزل بالسرق فهو كالأخ والأجنبي وإذا سرق العبد من مال ابن سيده قطع قاله ابن القاسم في العتية يريد والله أعلم لأنه سرق مالا شقة فيه ولا نفقة منه وليس بمال سيده فوجب عليه القطع كالسرق مال الأجنبي (فصل) وتول عمر خادمكم سرق متاعكم يقتضي أن اخذكم لوسرقة مال من هو خادم له فلا يقطع عليه وهذا إذا كان جميعه ملكا فان كان العبد مشتركا فسرقة مال بعض من له فيه حصة في الموازية لا قطع عليه ولوسرقة عيالك أو مكاتبك أو مدبرك من مال سيدك أو مكاتبك أو مدبرك مما جرح عنه لم يقطع **ص** * مالك عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أي إنسان قد اختلس متاعا فأراد قطع يده فأرسل المزني بن ثابت فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع **ش** قوله أن مروان أتى بسارق قد اختلس متاعا فأراد قطع يده بمقتضى أن يكون ساء سارقة تقدمته قبل هذا الاختلاس من حكم السرقة ولذلك أراد أن يقطع يده ومعنى ذلك أنه ظهر ذلك إليه من حكمه لكنه أراد الاستظهار على ما ظهر إليه من ذلك أو تحقق أن كان لم يتحققه بسؤال أهل العزل زيد بن ثابت وغيره فقال زيد بن ثابت وغيره ليس في الخلسة قطع والخلسة أن يأخذ الشيء مسارعا ويأخذ منه على غير وجه الاستمرار والسرقة أن يأخذ على وجه الاستمرار من غير اختلاس ولا مبادرة وقال عطاء ت قطع اليد الخفية ولا ت قطع المختلصة **ص** * مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نهم أنه أخذ نبطيا فسرقة خواتم من حديد فحسبه ليقطع يده فأرسلت إليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاة لها فقال لها أمية قال أبو بكر فجاءتني وأنا بين ظهري الناس فقالت تقول لك خاتلك عمرة يا ابن أخي أخذت نبطيا في شيء يسير ذكر لي فأردت قطع يده قلت نعم قالت فان عمرة تقول لك لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا قال أبو بكر فأرسلت النبطي **ش** قوله أنه أتى ببطي قد سرق خواتم حديد النبطي بمقتضى أن يكون من أهل الذمة ويحتمل أن يكون قداما سلم وعلى كلا الحالتين يقطع في السرقة وكذلك المعاهد المستعلن والشافعي قولان ودليله قوله تعالى والشارق والشارقة فاقطعوا أيدهما وهما عام ودليلنا من جهة الفياس أن حق الله تعالى يتعلق بهو لا في فوجبان بتمامه على أهل الذمة والمهمل كذا الفذ

* وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس متاعا فأراد قطع يده فأرسل المزني بن ثابت فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع **ص** * وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نهم أنه أخذ نبطيا قد سرق خواتم من حديد فحسبه ليقطع يده فأرسلت إليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاة لها فقال لها أمية قال أبو بكر فجاءتني وأنا بين ظهري الناس فقالت تقول لك خاتلك عمرة يا ابن أخي أخذت نبطيا في شيء يسير ذكر لي فأردت قطع يده قلت نعم قالت فان عمرة تقول لك لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا قال أبو بكر فأرسلت النبطي

(فصل) وقوله أخذ نبطيا في شيء يسير يقتضي اعتبار النصاب وإن قيمة الخواتم تقصر عن ذلك ولا يثبت النصاب بقولها وذلك ربع دينار وقيل قد ذكره (فرع) وإرساله النبطي عند ما انتهى إليه من قولها دليل على حصته فتوى النساء ووجه الأخذ بأقوالهم إذا كن من أهل العلم وإن

قال مالك والأمر المجمع عليه عندنا في اعتراف (١٨٦) العبيد أنه من اعترف منهم على نفسه بشئ يقع الخديفة

الواحدة تجزئ في ذلك على ظاهر الأمر لأنه من باب الخبر والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك والأمر المجمع عليه عندنا في اعتراف العبيد أنه من اعترف منهم على نفسه بشئ يقع الخديفة أو العقوبة ففي جسد من اعترف جاز عليه ولا يتم على أن يوقع على نفسه هذا قال مالك وأما من اعترف منهم بأمر يكون غراما على سيده فإن اعترافه غير جائز على سيده **ع** ش وهذا على ما قال ابن من اعترف من العبيد بشئ يوجب عقوبة في جمعه كالقتل والمطع في السرقة وغير ذلك من الحدود فإن إقراره نافذ عليه وأما ما كان يوجب إقراره فنقل رقبته إلى غير سيده مثل أن يقر بجناية خطأ أو يقر بما يوجب غراما على سيده أو ديناً في ذمته أو متعلماً برقبته فإنه لا يقتل ذلك بقوله إلا أن يصدق سيده قاله الشيخ أبو القاسم فإنه ينفذ من ذلك على سيده وقد تقدم ذكره وأما بالتوفيق قال الشيخ أبو القاسم إذا أقر العبد بالسرقة وأنكر سيده قطعت يده العبد المال السيد دون القرلة ص **ع** قال مالك ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخدمهم أن سرقاهم قطع لأن حالهما ليست بحال السارق وأما حالهما حال الخائن وليس على الخائن أن الأجير والخدام المؤمن على الدحول والخروج لا قطع عليهم لأن أخذ هؤلاء ليس على وجه السرقة وأما هو على وجه الخيانة والخائن لا قطع عليه لأن صاحب المتاع قد اتهمهم على الوصول إلى ما سرقوه فأشبه المودع بمحتوئهم لأن القطع في السرقة من شرطها الحرز ومن أسيحله الوصول إلى موضع فليس ذلك في حقه **ع** ص **ع** قال مالك في الذي يستعير العارية فيجدها أنه ليس عليه قطع وأما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فيجده ذلك فليس عليه فيها جده قطع **ع** ش وهذا على ما قال ابن المستعير لا قطع عليه في جده العارية بخلافه من خنبل في قوله عليه القطع والدليل على ما نوهه أن هذا مؤمن فلم يجز عليه القطع بمحض ما اتهم عليه كالنوع ص **ع** قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في السارق يوجب في البيت قد جتمع المتاع ولم يخرج به أنه ليس عليه قطع وأما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمر البشر بها فلم يفعل فليس عليه حوثل ذلك رجل جلس من امرأة مجلساً وهو يرأسها فمما حرم ما فعل فعل ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه أيضاً في ذلك حد قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أنه ليس في الخلسة قطع بلغ منها ما يقطع فيه أو لم يبلغ **ع** ش وهذا على ما قال ابن السارق إذا دخل الحرز فوجد المتاع فأخذ قبل أن يخرج به فلا قطع عليه لأن سرقة لم تتم بعد إخراج المتاع من الحرز ونقله عنه ولو قرب المتاع إلى باب الحرز فنزله آخر خارجاً من الحرز قطع الذي دخل بها وعوقب المقرب للتعاقب رواه ابن وهب عن مالك وقاله ابن القاسم وروى القاضي أبو محمد في الذي يقرب المتاع إلى النقب يتركه فيدخل صاحبه من خارج الحرز يذمه فيأخذ من القطع على الذي أخذه وحكى عن الشيخ أبي القاسم أنه قال يقطع ويحتمل أن يقال لا يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع وأحدسهما وقال القاضي أبو محمد ودليل أن القطع يجب بهتك حرمة الحرز وإخراج السرقة منه وقد وجد ذلك من الخارج فوجب أن يذمه القطع وقال أشهب إذا دخل يذمه إخراج إلى الحرز فنزله الداخل قطعاً جمعاً وأما أخذه الداخل في الحرز قبل حروجه وقال ابن القاسم لو اجتمعت أيديهما في البيت في تناولها قطعاً جمعاً فصحت قول ابن القاسم الوفاق لقول أشهب وأنه إذا قر به إلى النقب ولم يتناولها فلا قطع عليه فإن تناوله فليس عليه القطع ونقل ابن القاسم في الداخل يربط المتاع ليخرجها خارجاً فالحق أنها

أو العقوبة فيه في جسد
فإن اعترافه جاز عليه ولا
يتم على أن يوقع على
نفسه هذا قال مالك وأما
من اعترف منهم بأمر
يكون غراماً على سيده
فإن اعترافه غير جائز على
سيده قال مالك ليس على
الأجير ولا على الرجل
يكونان مع القوم يخدمهم
أن سرقاهم قطع لأن
حالهما ليست بحال
السارق وأما حالهما حال
الخائن وليس على الخائن
قطع **ع** قال مالك في
الذي يستعير العارية
فيجدها أنه ليس عليه قطع
وأما مثل ذلك مثل رجل
كان له على رجل دين
فيجده ذلك فليس عليه
فما يجده قطع قال مالك
الأمر المجمع عليه
عندنا في السارق
يوجد في البيت فيجبر
المتاع ولم يخرج به أنه
ليس عليه قطع وأما مثل
ذلك كمثل رجل وضع
بين يديه خمر البشر بها
فلم يفعل فليس عليه حد
ومثل ذلك رجل جلس
من امرأة مجلساً وهو
يرأسها فمما حرمها فلم
يفعل ولم يبلغ ذلك منها
فليس عليه أيضاً في ذلك
حد **ع** قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أنه ليس في الخلسة قطع بلغ منها ما يقطع فيه أو لم يبلغ

يقطعان جميعا وحكامه القاضي أبو محمد من المذهب خلافا للشافعي في قوله القطع على الفرج وحده
ودليلا على وجوب القطع عليهما أن كل واحد منهما سارق فدهنك الحرز باخراج المتاع منه فالتى
ربطه بمنزلة ما لو جعله على ظهر دابة نغربت به فانه يلزمه القطع (مسئلة) ولو روى أحدهما
بالمشاع من الحرز الى خارجة ثم روى عنه فقبل أن يخرج من الحرز فانه يقطع قاله ابن القاسم ورواه عن
مالك أشهب وابن عبد الحكم وروى ابن القاسم عنه يقطع لأن القطع في خروج المتاع لا في خروج
السارق (مسئلة) ولو كان أحد السارقين على ظهر البيت والآخر أسفله فقد قال ابن القاسم إن
أدلى له حبلا فربط به الأسفل المتاع وروى به اليه وقال في موضع آخر ورفع الاعلى فانه يقطع
قال محمد وحدهما أحب الى لتعاونهما على اخراجهما على التعاون وكالتى يعمل على الآخر
ما يخرج به وهذا أخذ أشهب ورواه ابن القاسم وأشهب عن مالك ولوناول الذى أسفل البيت
والذى على ظهر البيت دون الذى في الطريق وقاله يقطع وعبد الملك وقال الشيخ أبو القاسم القطع
على من أخرجه من الحرز زانى الطريق أو أخرجه الذى على ظهر البيت بمنزلة الذى أسفله دون الذى
يناوله من أسفل الدار قاله ابن حبيب وابن القاسم وابن علقمة وابن علقمة وابن علقمة وابن علقمة
البيت بمنزلة الذى أسفله وأما الاخراج من الحرز بطرحه في الطريق ومادام على ظهر البيت فلم
يخرج بصدع من الحرز ووجه رواية ابن القاسم بنى القطع عن المناول من أسفل الدار انه لم يخرج
شيئا من الحرز وإنما ناوله لمن كان معه في الحرز فاقطع على من أخرجه من الحرز وقال ابن وهب عن
مالك وأخرج الذى داخل الحرز يده المرسقة فيتناولها منه أحد خارج الحرز فاقطع على الداخل
لأنه هو الخوارج لها من الحرز والله أعلم وأحكم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب الجامع)

﴿ الدعاء للدينة وأهلها ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
(كتاب الجامع)

﴿ الدعاء للدينة وأهلها ﴾

﴿ حدثني يحيى بن يحيى ﴾

قال حدثني مالك بن أنس

عن اسحاق بن عبد الله

ابن أبي طلحة الأنصاري

عن أنس بن مالك أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لهم

في مكيالهم وبارك لهم في

صاعهم ومدهم يعني أهل

المدينة ﴿ وحدثني يحيى

عن مالك عن سهيل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي

هريرة أنه قال كان الناس

إذا رأوا أول الخمر جاؤا به

الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فإذا أئتمه

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لنا

في تمرنا وبارك لنا في

مدينتنا وبارك لنا في

ص ﴿ مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في مكيالهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم يعني أهل المدينة ﴿ ش
دعاه صلى الله عليه وسلم أن يبارك لأهل المدينة في مكيالهم وصاعهم ومدهم يقتضي تفضيله لها
وحرصا على الرفق بمن يسكنها لا يفرض على الناس في زمن الهجرة من سكنها ثم زال حكم الفرض
وبقي التنبؤ ويحتمل أن يراد به التكبير المصاح والمقدح كرهها ولا باللفظ العام ثم كسب اللفظ لخاص
ويحتمل أن يراد به غيره ذلك من التكبير ما هو أعظم من الاوسق وغيرها وهو أصغر منها كصف
المسوغيرة ويحتمل أن يراد بالبركة أن يبارك بركة دنيا وآخره في الدنيا أن يكون الطعام الذى
يكتال بهنا الكيل لاختصاصه بأهل المدينة تكثير بركتهما يميز منه العدم لا يميز ما كسب
بغيره أو يبارك في التصرف به على وجه التجارة بمعنى الارباح أو يراد به التكبير فيكون ذلك دعاء
في كثرة ثمارهم وغلاتهم وتجاراتهم وأما البركة الدينية فانهما الكيل يتعلق بكثير من العبادات
من أداء صلاة الجيوب وكافة الفطر والكفارات ص ﴿ مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أنه قال كان الناس إذا رأوا أول الفطر جاؤا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا
أئتمه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في تمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في

صاغنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونيبك واني عبدك ونيبك وانه دعا لك
واني ادعوك للدينة بمثل ما دعاك به ملكة ومثله معه ثم يدعو اصغر وليدراه فيعطيه ذلك الثمر ثم يش
قوله رضي الله عنه كان الناس اذ اراوا اول الثمر يريدوا اول الثمر لانه هو مقصود غارهم اتوا به للنبي
صلى الله عليه وسلم تبركا بدعائه واعلامه يبدو صلاح الامار اما كان يتعلق به من ارسال الخراس
الى غارهم ليستأخوا اكلها ويبيعوا والتصرف فيها واماليه ليعوه جواز بيع غارهم لتبسه صلى الله
عليه وسلم عن بيعها قبل بدو صلاحها

(فصل) وقوله فاذا اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في غارنا يريد اخذه
لينظر اليه يدعوهم فيه ثم دعاهم مع ذلك في مدينة ثم يريد الله اعلم في غير ذلك من مرافقها ومنافعها
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونيبك واني عبدك ونيبك يريد
اظهار وسيلة الى الله تعالى وقد كرمته عليه كآدم على ابراهيم ثم قال وان ابراهيم دعا ملكة يريد
صلى الله عليه وسلم قوله عز وجل رب اجعل هذا بلدا آمننا ورزقنا له من الثرات وقوله صلى الله
عليه وسلم واني ادعوك للدينة بمثل ما دعاك به ملكة ومثله معه قال القاضي ابو محمد في هذا دليل
على فضل المدينة على مكة قال لان تضعيف الدعاء لها انما هو لفضليها على ما قصر عنها * قال القاضي
أوالوليد رضي الله عنه والذي عندي ان وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام دعا لأهل مكة
بما يختص بدينهم فقال وارزقنا له من الثرات وقال واجعل ائمتنا من الناس تهوى اليهم وارزقهم
من الثرات وان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لأهل المدينة بمثل ذلك ومثله معه فيجتمعون ان يريد
وبدءا آخر معه وهو لأمر آخرتهم فتكون الحسنة تضاعف للدينة بمثل ما تضاعف بمكة وانما معنى
فضيله إحدى القعتين على الأخرى في تضعيف الحسنة وغفران السيئات ويحتمل أن يريد أن
ابراهيم ابتداء دعا لأهل مكة ثم وعلمه صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ومثله معه فيدعو الى
مثل ما قد سنا ذكره ويحتمل ان يريد ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لأهل مكة في غارهم ببركة
قد أجاب الله دعاءه فيه وأنه صلى الله عليه وسلم دعا لأهل المدينة في غارهم أيضا بمثل ذلك ومثله معه فلا
يكون هذا دليلا على فضل المدينة على مكة في الأمر الآخرة وانما يدل ذلك على ان البركة في غارهم مثل
البركة في غار مكة اما القرب بتاولها أول كفرتها أول فضله أول البركة في الاقيبات بها أول ويوصل من
يقنات هاهنا المدينة الى مثلي ما يتوصل به من يقنات في مكة بتأريها والله أعلم

(فصل) وقوله ثم يدعو اصغر وليدراه فيعطيه ذلك الثمر فيجتمعون ان يريد بذلك عظم الاجر في
ادخال المسرة على من لا ذنب له لصغره فان سرور ذلك به أعظم من سرور الكبير والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها ﴾

ص * ما لك عن قطن بن وهب بن عيسى بن الاجدع ان يحسن مولى الزبير بن العوام أخبره انه
كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاه تسلم عليه فقالت أي أردت الخروج جالسا
عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اقصي لكبح أي معتر رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لا يصبر على لأوائها وشدها أحدا لا كتبه شفيعا وشهدا يوم القيامة * ش قول
المرأة لعبد الله بن عمر رضي الله عنه أي أردت الخروج تريد من المدينة وفولها اشتد عليها الزمان
تريد والله أعلم قللة الذوات ولغنى التصرف هاهنا أجل الفتنة ولعله قد اقترن بذلك من نفع

صاغنا وبارك لنا في مدنا
اللهم ان ابراهيم عبدك
وخليفك ونيبك واني عبدك
ونبيك وانه دعا لك واني
ادعوك للدينة بمثل
ما دعاك به ملكة ومثله معه
ثم يدعو اصغر وليدراه
فيعطيه ذلك الثمر
﴿ ما جاء في سكنى المدينة
والخروج منها ﴾

* حثني يحيى عن مالك
عن قطن بن وهب بن عيسى
ابن الاجدع ان يحسن
مولى الزبير بن العوام
أخبره أنه كان جالسا
عند عبد الله بن عمر في الفتنة
فأتته مولاه تسلم عليه
فقالت أي أردت الخروج
يا أبا عبد الرحمن اشتد
علينا الزمان فقال لها
عبد الله بن عمر اقصي
لكبح أي سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا يصبر على لأوائها
وشدها أحد الا كتبه
شفيعا وشهدا يوم القيامة

جلب الأفوات الها ماأغلى الأفوات بها

(فصل) وقول ابن عمر افعدى لكع على وجه الانكار عليها والتبسط بالسب على وجه النصح لها والاشفاق عليها لخطئها فيما تريد من الانتقال عن المدينة مع ما في ملازمتها والصبر على شدتها من الأجر الخزيل

(فصل) و قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصير على الواهب ولا أحد من أهل الواهب قال عيسى بن دينار
هو الواهب وعنه التفسير والندة يحتمل أن يذهب الواهب ويحتمل أن يذهب كل ما يشبهه
سكانها ونظم مضرته وقوله صلى الله عليه وسلم لا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة يحتمل أن
يكون شكمان ابن عمر ويحتمل أن يكون شكمان الراوي عنه قال عيسى بن دينار هو شك من

الحديث وقاله محمد بن عيسى والشفاعة على قسمين عند كثير من أهل السنة وهي شفاعة في زيادة الدرجات لمن دخل الجنة وشفاعة في الخروج من النار خاصة وقبضت اهل الأخبار عن

النبي صلى الله عليه وسلم بشفاعته لمنبي أمته وخروجهم من النار بشاعته ولم يخلف في هذه الشفاعه أهل السنة فان كان لفظ الحديث كنهه شيعا فانه يحتمل أن يرده الشفاعه لمنهم

في الخروج من النار والشفاة بحسبهم في زيادة الدرجات يكون بعد الا كنه الشفاة من النار ان المعنى بها اوشفعا في زيادة درجاته في الجنات سلم منها وبجمل أن يريد الا كنه الشفاة

في الخروج من النار ان حجاج كلف بعض من بني عبد الوهاب بن جبير ورواه ابي امامة
 بمالراد وقوله أو شهدا يحتمل أن يراد به شهيداه بالمقام الذي فيه الأجر ويقضى ذلك ان شهداه
 فيلحق الأحم وأحاطا بالزرة فانه لا شأن بسكناء المدينة شيئا من حدائقه فحله حسنة الان

لشهادة النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أجر ومنزلة وثلاث قال صلى الله عليه وسلم في قتلي أحد هؤلاء أنا شهيد عليهم والله أعلم وجدا الحديث بقضي إن فضله استيطان المدينة والبقاء بها فاعتد النبي صلى

الله عليه وسلم ص **ع** مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن أعرابيا يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام فأصاب الأعرابي وعلقت بالدينه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله أفتني بيعتي فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءه فقال أفتني بيعتي فأبى ثم جاءه
فقال أفتني بيعتي فأبى فخرج الاعرابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة كالكبريت تنفي خبثها

وينصح طبيبها **ﷺ** بقوله رضى الله عنه انه اعز اياك ان يعلني صلى الله عليه وسلم على الاسلام ثم طلب أن يقبله بيعته لما وعك يحتمل انه كان من حكم الاسلام حينئذ الهجرة الى المدينة الى المقام بها

مع النبي صلى الله عليه وسلم وإن ذلك نصحه ببعث النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان سائر الناس
يعتقد بهذا التأويل أنه نقض ذلك بالخروج وهو الذي نقل النيام حاله ويحتمل أنه كما بعد
نقلنا أدلة من الأحكام التي أوصى الله عليه سائر الأئمة من أجل الإسلام عما أسلفنا من قبله في ذلك

استبجاز الكفر ولم يجز نقض العهود واعتقاده تسويع اقالته فيه فلم قبله النبي صلى الله عليه وسلم لان اقالته تنضم اياحه الكفر والله عز وجل يصبر عليه من ذلك ولعله سببه ذلك انه احتسوخ المدينة

لما وعظ بها كفاهل العرينون الذين اجتروا المدينة فأذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يكونوا نواع نعمه فشرىوا من ألبانها وأولها فاحتفلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستافوا النعم من ندين عن

الاسلام فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما خرج الأعرابي إلى المدينة كالكبير تنقي خبثها وبضع طبها

● وحديثي يعني من مالك
عن محمد بن النسكر
عن جابر بن عبد الله أن
أعرابيا بايع رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
الإسلام فأصاب الأعرابي
وعلى المذنبه فأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله أقتني
يبيعني فأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم
جاه فقال يا أقتني يعني فأبي
ثم جاء فقال أقتني يعني
فأخرج الأعرابي
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم المذنبه كالسكر
تتني خبثها ونعم طبعها

الاسلام فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما خرج الأعرابي من المدينة كالكبيرة تنقي خبثها وينزع طبها

بقتضى أنه خرج ناقضاً للعهد المدينة لا يبقى على شدته إلا من أخلص إيمانه وأمان خيلته سر برته
فأتمت فيه كائناً الكبر خبث الحديد وهو ما يخلص به الحداد حديد فالمدينة تنق من لم يخلص
إيمانه ويبقى من خصل إيمانه بمعنى ينصع طيبها ينصع وفي كتاب أبي القاسم الجوهري ينصع طيبها
أي يبقى ويظهر ويحتمل أن يريد أنه يخلص للبقاء بالمدينة أهل الأيمان وأهل الفضل وقدره عن
النبي صلى الله عليه وسلم أبوه رثاته قال تنق الناس كائناً الكبر خبث الحديد يرده الله أعلم تنق
أهل الخبث من الناس والخبث الردى من كل شيء وما يفسده وكذلك روى عن عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه أنه خرج من المدينة فالتفت إلى مزاحم موله فقال يا مزاحم أنت غشى أن تكون ممن
نفته المدينة ص **م** مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت
أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أمرت بقرية تسمى كل القرى يقولون
يترب وهي المدينة تنق الناس كائناً الكبر خبث الحديد **م** ش قوله صلى الله عليه وسلم أمرت
بقرية تسمى كل القرى قال عيسى بن دينار معناه أمرت بالخروج إليها وروى ابن القاسم عن مالك في
العتبة معناه في رأي تنق القرى قال وأزل الله تعالى بالمدينة يأهل الذين آمنوا قالوا الذين يولونكم
من الكفار وليصدوا فيكم غفلة قال الذين يولون المدينة **م** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه
ومعنى أكلها القرى على هذا الوجه أنه من باب قلب على سائر القرى ويفتح جميعها وأخذ أهل المدينة
أكثر أموالها وينقل حكمهم إلى أمير ساكن المدينة وتعود طاعة له
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يقولون يترب وهي المدينة قال ابن مزين معناه أهل الناس يسمونها
يترب وأما أسماها المدينة قال عيسى بن دينار ويقال أن من ساجها يترب كتبت عليه خطيته وأما
ساجها الله تعالى في القرآن يترب فقال إنما القرآن على ما يعرف الناس **م** قال القاضي أبو الوليد رضي
الله عنه وعندي أنه يشي إلى قوله تعالى وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يترب لا مقام لكم فارجعوا وهذا
والله أعلم أخبار عن المتأخرين لأن قبل هذه الآية وإذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض
ما وعدنا الله ورسوله الاغروا ثم قال سبحانه وتعالى وإذا قالت طائفة منهم يا أهل يترب لا مقام لكم
فارجعوا وهذا والله أعلم قول المتأخرين يدل على ذلك أنه قال بعد ذلك فارجعوا فاجمعوهم قول من كان
يردده أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن نصرته والمقام معه فهو لا إنما كانوا يسمونها يترب على
حسب ما كانت تسمى عليه قبل الإسلام فأما بعد الإسلام فإن اسمها طيبة وطابة ص **م** مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج أحد من المدينة ترغية عنها
الا بدله الله خيراً منه **م** ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج أحد من المدينة ترغية عنها يحتمل أن
يريد صلى الله عليه وسلم ترغية عن ثواب الساكن فيها وأمان نوح لضرورة شدة زمان وأوقات فليس
بمن يخرج ترغية عنها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي أنه إنما أراد به الخروج
عن استطانه إلى استطانه غيرها وأمان كان مستوطناً غير هاقفهم عليها طالبا للقرية بآتيانها أو
مسافراً تخرج عنها راجعاً إلى وطنه وأغير من أسفاره فليس بتخرج من ترغية عنها وقوله صلى الله
عليه وسلم لا بدله الله خيراً منه يحتمل أن يرديه أبدله الله مستوطناً غيراً منه أما يعتقل ينقل
البهائم غيرها أو مولود ولد فيها ص **م** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير
عن سفيان بن أبي زهير أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يفتح الين فيأى قوم
يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح الشام فيأى قوم

م وحديث مالك عن يحيى
ابن سعيد أنه قال سمعت
أبا الحباب سعيد بن يسار
يقول سمعت أبا هريرة
يقول سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
أمرت بقرية تسمى كل
القرى يقولون يترب
وهي المدينة تنق الناس
كائناً الكبر خبث
الحديد **م** وحديث مالك
عن هشام بن عروة
عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا يخرج أحد من المدينة
ترغية عنها الا بدله الله
خيراً منه **م** وحديث
مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الزبير عن سفيان بن أبي
زهرة أنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
يفتح الين فيأى قوم
يسون فيتعلمون بأهلهم
ومن أطاعهم والمدينة خير
لهم لو كانوا يعلمون ويفتح
الشام فيأى قوم

يسون فيحملون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح العراق فيأتي قوم
يسون فيحملون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ٥ ثم قوله صلى الله عليه
وسلم يفتح الجن فيأتي قوم يسون فيحملون بأهلهم ومن أطاعهم معنى يسون يقال في زجر الدابة إذا
سبقت بس بس وهو من كلام العرب يقال بسست وأبست قال ذلك أبو عبيدة ويحمل أن يكون
معنى يسون يسوقون وقد قيل في قول الله عز وجل وبست الجبال بسا أي سبقت وقال محمد بن
عيسى الأعمش يسون يسبرون عن أسيرا أقواجا وقرأ قول الله عز وجل وبست الجبال بسا قال
سيرت الجبال سيرا قال عيسى بن دينار وقوله يسون معناه يؤلفون أهل المدينة إلى غيرها
ويزينون لهم الخروج منها وقوله ابن وهب وروى ابن القاسم عن مالك يسون بدعون

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيحملون بأهلهم ومن أطاعهم يريد من يختص بهم من الأهل
الذين يرحلون برحله ومن أطاعهم من لا يرحل برحله وقوله صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون يريد والله أعلم أن ما فيهم من الأجر بالاتصال عنها أعظم وأفضل مما لا يرونه من
الخصب وسعة العيش حيث ينتقلون إلى من الجن والشام والعراق والله أعلم ص ٥ مالك عن ابن
حاجس عن عمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتكن المدينة على أحسن
ما كانت حتى يدخل الكلب والنسب فيعدي على بعض سوارى المسجد وأعلى المنبر فقالوا يا رسول
الله فلن تكون النمار ذلك الزمان قال للعواقي الطير والسباع ٥ ثم قوله صلى الله عليه وسلم
لتكن المدينة على أحسن ما كانت يحمل أن يريد به في وقت تكون فيه أحسن ما كانت على في
أمر من أودنيا وأفيها ٥ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ولا يظهر عندي أن يريد من نمارها
وعما ولا ذلك قالوا له فلن تكون النمار يومئذ ويحمل أن يريد به على ما تقدم من حسنها في وقت
صلاحها وعمارة المسلمين لها فيكون أحسن بمعنى الحسن كما قالوا في قول الله عز وجل وهو أوفون
عليه معناه وهو أمين عليه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لتكن المدينة ظاهرة ترك سكانها فيحمل أن يكون ذلك
لما منع عن سكانها من فتنة أو شدة حال ويحمل أن يكون ذلك لئلا يشارهم غيرها عليها لخصب ومعنى من
المعاني والله أعلم وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يدخل الكلب والنسب فيعدي على بعض سوارى
المسجد يقتضي إخلاء هاجلة حتى لا يكون بها من سكانها من لا يمنع عنها والله أعلم ومعنى يعدي على
سوارى المسجد قال ابن بكير معناه يبول وعندي أن حقيقة هذه اللفظة أنه يقطع بوله دفعة دفعة
يقال عدا ببوله إذا دفعه دفعة وقال أبو عبيدة ومنه عدا العرق وغيره يعدي ومنه قيل البير يعمو
ببوله إذا رمى به منقطعا

(فصل) وقولهم فمن تكون النمار في ذلك الزمان سؤال يحتمل أن يريدوا به الاستفهام عن
انقطاع الناس عنها جلة وهل يكونون منها على حال من شأنها في وقت النمار فقال صلى الله عليه وسلم
تكون للعواقي الطير والسباع وقال أبو عبيدة لم يروى العواقي من الوحش والسباع والطير ما أخذ
من قول الشافعي فلانا أعفوه إذا أتيت تطلب معروفه وقال فلان كثيرا الغاشية والغافية أي يشاء
السؤال والطالبون فاقترض ذلك انقطاع أهلها عنها وترك نمارها حتى لا تكون إلا للطير والسباع
والله أعلم وضافتها إليها يحتمل أن يريد بها أنها تعيش منها ويحمل أن يريد بها أنها تنفرد بها دون
أربابها والله أعلم وأحكم ص ٥ مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت

يسون فيحملون بأهلهم
ومن أطاعهم والمدينة خير
لهم لو كانوا يعلمون ويفتح
العراق فيأتي قوم يسون
فيحملون بأهلهم ومن
أطاعهم والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون وحاشي
يحيى عن مالك عن ابن
حاجس عن عمة عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لتكن المدينة على أحسن
ما كانت حتى يدخل
الكلب والنسب فيعدي
على بعض سوارى
المسجد وأعلى المنبر فقالوا
يا رسول الله فلن تكون
الثمار ذلك الزمان قال
للعواقي الطير والسباع
٥ وحاشي مالك أنه بلغه
أن عمر بن عبد العزيز
حين خرج من المدينة
التفت

اليها فيسكن ثم قال يا مزام أن نخشى أن نكون ممن نفت المدينة ﴿ ش يريد عمر بن عبد العزيز
 وانفق أعلم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهت في خبثها فخاف أن يكون ممن نفتها المدينة
 لكونه من الخبيث الخالفة سنة أو ضلال عن هدى ومثله من أهل الفضل والدين يخاف على نفسه
 وقال ابن أبي مليكة أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه
 وقال الحسن ما خافه إلا المؤمن ولأنه المنافق وقال إبراهيم القمي ما عرضت قولي على علي
 إلا خشيت أن أكون مكذبا ففعل هذا أهل الدين والعلم والفضل من الخوف على أنفسهم والاتهام
 لها والله أعلم

﴿ ماجاء في تحريم المدينة ﴾

ص ﴿ مالک عن عمرو بن مولى الطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد
 فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين لابتيها ﴿ ش قول أنس
 رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد قال عيسى بن دينار معناه بدله فقال
 صلى الله عليه وسلم هذا جبل يحبنا ونحبه قال معناه يحبنا أهلنا ونحبه ﴿ قال القاضي أبو الوليد
 رضى الله عنه ويحتمل عندى أن يكون معناه انتفاعنا به انتفاعنا بمن يحبنا في الحماية وغير ذلك من
 وجوه المنافع ويحتمل أن يريد به أن يحبنا له محبتنا لمن يعقد فيه أنه يحبنا فهو كمال المحبة والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم إن إبراهيم حرم مكة وروى يحيى بن مزين عن مطرف عن
 مسلم بن خالد الرضى حرم مكة بمأبى المدينة تخوم من أربعة أميال أو دنا شيئا نحو التعميم ومأبى طريق
 العراق على ثمانية أميال ومأبى طريق نجد سبعة أميال ومأبى طريق اليمن سبعة أميال بموضع يقال
 له أضاءه ومأبى جدة عشرة أميال بالحديثة ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وهذا الذى ذكره
 فيه نظر والذى عندى أن بين مكة وعرفة نحو ثمانية عشر ميلا ونحو ما بين مكة والحديثة بين مكة
 والجزعنة وبين مكة وحنين هذمه مسافات متقاربة ولو كان بين مكة والخديب تسعة أميال لم يكن بين مكة
 وجدة متصرف فيه الصلاة وقد قال مالك أن بينهما ثمانية وأربعين ميلا وتصرف فيها الصلاة وأما بقع
 الوهم مع اختلاف الناس في الحز في قبر الميلى والذى حكى ابن حبيب ألف باع كل باع من ذراعين
 وأهل الحساب وكثير من الناس معتمدون على أن كل باع أربعة أذرع فتفاوت الأمر والله أعلم وأحكم
 وأما التعميم فأتى بمكة ممدودة وسعت أكثر الناس يذكرونها خمسة أميال ولم أع مع في ذلك
 خلافا من قاضى بها ولو كان بين مكة والتعميم أربعة أميال أو دون لو جبان يكون بين مكة والحديثة
 على هذا التقدير قريب من خمسة عشر ميلا فها أن يمد ثلاثة أميالها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم حرم مكة وقدر وى ابن شريح العدوى أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال إن مكة حرمه ﴿ لم يحرمها الناس ووجه ذلك عندى أن قوله إن إبراهيم
 حرم مكة يحتمل أن يكون معناه أنه دعا في حرمها وإن البارى تعالى أجاب دعاءه وحرمها ويحتمل
 أن يريد به أن إبراهيم كلف أن يحكم بإجتهاده وأنه أداها اجتهادها إلى حرمها فأضف ذلك إلى تحريم الله
 عز وجل لأنه بأمره حرمت وأضاف حرمها إلى إبراهيم عليه السلام لأنه الذى حكم بذلك ويكون
 المعنى أن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس إلا لم يحرمها أحد من الناس من لا يلزم حرمها ولا يثبت
 حكمه لأنه لا يلزمه بذلك بالاجتهاد في ذلك ولم يسوغ له التعريم فلا يلزم الناس امتثال أمره
 واجتناب ما نهى عنه وحرمه

اليها فيسكن ثم قال يا مزام
 أن نخشى أن نكون ممن
 نفت المدينة

﴿ ماجاء في تحريم المدينة ﴾

• حدثني يحيى عن مالك
 عن عمرو بن مولى الطلب
 عن أنس بن مالك أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم طلع له أحد فقال
 هذا جبل يحبنا ونحبه
 اللهم إن إبراهيم حرم مكة
 وإني أحرم ما بين لابتيها

• وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (١٩٣) أنه كان يقول لو رأيت الظباء بالمدينة ترزع

مأذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لا يتهاير بدحرتها واللبة الحرة قلله إن نافع قال والحرثان أحدهما التي تنزل بها الحاج والأخرى تقابلها من ناحية شمر في المدينة وهو أيضا في أقصى العمران خارجة عنه قال وحرثان آخران أيضا من ناحية الذبلة والجوف من المدينة وهما أيضا في طرف العمران من جانبي المدينة جميعا على مثل الآخرين قال ابن نافع خابن هذه الحرات في الدور كله عزم أن يصاد فيه صيد ومن عصى فاستعمل فقد استعمل ما قد نهى عنه وليس عليه فيه جزاء وحرم قطع الشجر منها على يريه من كل شق حولها كلها قال القاضي أبو محمد إن مقتضى تفصيل مالك للمدينة على مكان عليه الجزاء فيها أصاب من الصيد في حرم المدينة وهو مذهب ابن أبي ذئب والله أعلم ص

• مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول لو رأيت الظباء بالمدينة ترزع مأذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لا يتهاير بدحرتها واللبة الحرة قلله إن نافع قال والحرثان أحدهما التي تنزل بها الحاج والأخرى تقابلها من ناحية شمر في المدينة وهو أيضا في أقصى العمران خارجة عنه قال وحرثان آخران أيضا من ناحية الذبلة والجوف من المدينة وهما أيضا في طرف العمران من جانبي المدينة جميعا على مثل الآخرين قال ابن نافع خابن هذه الحرات في الدور كله عزم أن يصاد فيه صيد ومن عصى فاستعمل فقد استعمل ما قد نهى عنه وليس عليه فيه جزاء وحرم قطع الشجر منها على يريه من كل شق حولها كلها قال القاضي أبو محمد إن مقتضى تفصيل مالك للمدينة على مكان عليه الجزاء فيها أصاب من الصيد في حرم المدينة وهو مذهب ابن أبي ذئب والله أعلم ص

• مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول لو رأيت الظباء بالمدينة ترزع مأذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لا يتهاير بدحرتها واللبة الحرة قلله إن نافع قال والحرثان أحدهما التي تنزل بها الحاج والأخرى تقابلها من ناحية شمر في المدينة وهو أيضا في أقصى العمران خارجة عنه قال وحرثان آخران أيضا من ناحية الذبلة والجوف من المدينة وهما أيضا في طرف العمران من جانبي المدينة جميعا على مثل الآخرين قال ابن نافع خابن هذه الحرات في الدور كله عزم أن يصاد فيه صيد ومن عصى فاستعمل فقد استعمل ما قد نهى عنه وليس عليه فيه جزاء وحرم قطع الشجر منها على يريه من كل شق حولها كلها قال القاضي أبو محمد إن مقتضى تفصيل مالك للمدينة على مكان عليه الجزاء فيها أصاب من الصيد في حرم المدينة وهو مذهب ابن أبي ذئب والله أعلم ص

• مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول لو رأيت الظباء بالمدينة ترزع مأذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لا يتهاير بدحرتها واللبة الحرة قلله إن نافع قال والحرثان أحدهما التي تنزل بها الحاج والأخرى تقابلها من ناحية شمر في المدينة وهو أيضا في أقصى العمران خارجة عنه قال وحرثان آخران أيضا من ناحية الذبلة والجوف من المدينة وهما أيضا في طرف العمران من جانبي المدينة جميعا على مثل الآخرين قال ابن نافع خابن هذه الحرات في الدور كله عزم أن يصاد فيه صيد ومن عصى فاستعمل فقد استعمل ما قد نهى عنه وليس عليه فيه جزاء وحرم قطع الشجر منها على يريه من كل شق حولها كلها قال القاضي أبو محمد إن مقتضى تفصيل مالك للمدينة على مكان عليه الجزاء فيها أصاب من الصيد في حرم المدينة وهو مذهب ابن أبي ذئب والله أعلم ص

• ما جاء في وباء المدينة •

ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال قال دخلت عليهما فقلت يا أبا بكر كيف تجدك ويا بلال كيف تجدك قالت فكان أبو بكر إذا أخفته الحمى يقول كل امرئ مصعب في أهله • والموت أدنى من شركائه وكان بلال إذا ألقه عنه برفع عقبرته فيقول ألا ليت شعري هل أبيت ليلة • بواد وحولى أذخر وجليل وهل أرفن يوم أميأه مجنة • وهل يبدون لي شامة وطفيل قالت عائشة فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو

(٢٥ - منقح - سابع) ألا ليت شعري هل أبيت ليلة • بواد وحولى أذخر وجليل • وهل أرفن يوم أميأه مجنة • وهل يبدون لي شامة وطفيل قالت عائشة فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو

أشد وصحها وبارك لنا في مداها وصاعها وانتقل حاما فاجعلها بالجحفة * قال مالك عن يحيى بن سعيد
أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وكان عامر بن فهيرة يقول
قد رأيت الموت قبل ذوقه * ان الجبان حقه من فوقه

* مالك عن نعم بن عبد الله الجمري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على انتاب
المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال * ش قولها رضى الله عنها لما قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر الوعلك ازعاج الحى المريض وتبركها اياه يقال وعكته وعكا
ودخول عائشة رضى الله عنها على أبيها وبلال على وجه العيادة لها وهى من القرب وقد روى البراء
ابن عازب أمر نال النبي صلى الله عليه وسلم ان يتبع الجنائز ونعود المرضى ونفشى السلام ولان ذلك
كان قبل أن ينزل الحجاب وقولها وكان بلال اذا ألقع عنه قال عيسى بن دينار بر بدت تذهب عمتا الحى
فأفاق وقولها رضى الله عنها برفع عقيرته قال ابن نافع وعيسى بن دينار تر يدصونه قال محمد بن عيسى
الأعشى والأذخر والجليل شجران طيبتان تسكونان ياودة مكة وأراه بر يد العناب فان الأذخر
والجليل انما هما بنت وليسا بشجر قال محمد بن عيسى وشامة طفيل جبلان من جبال مكة

(فصل) ومعنى انشاد بلال البيت المذكور بن على معنى التنى لمكة ونواحيها والتأسف لمقاتله
مما ألف منها والتوجع بالمقام بالبدنة التى لم يجد حالها ولا ألف هواها وقد روى أنس بن مالك ان
اناسا من عكل أو عرينة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا يا نبي الله انا كنا أهل ضرع
ولم نسكن أهل ريف واستخرجوا المينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدودو براع وأمرهم
أن يهجر جوافه فيشر بوا من ألبانها وأولها

(فصل) وقول عائشة رضى الله عنها فبحث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك تر يد يقول
أبي بكر وبلال فقال اللهم حبب الينا المدينة كحببنا مكة أو أشد دعاء من النبي صلى الله عليه وسلم أن
يذهب من أنفسهم الاشفاق عن مفارقة مكة وسكنى المدينة والدعاء فى أن يحبب الله اليهم المدينة كهم
مكة فيكرهون الانتقال عنها كما كرهوا الانتقال من مكة

(فصل) ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم انشاد الشعر على أبي بكر وبلال وذلك دليل على
جوازهم وقد أنشد حسان وكعب بن زهير ومده الأعشى وكعب بن مالك وجماعة من شعراء الجاهلية
والاسلام وانما الشعر كلام فحسنه كحسن الكلام وقيحه كقيح الكلام وما روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال لأن يمتلى مجوف أحدكم قمحا حتى ير به خير له من أن يمتلى شعرا فذلك قوم معناه
من الشعر الذى هيج به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ليس بشئ لان ذلك لا يحل أن يحفظ بيت
واحد منه ولا انشاده ولا اصفاؤه اليه الا لمن يريد الدعى قاله والانتصار منه والأظهر ان معناه من غلب
عليه منعه من التعفظ على الشريعة وغير ذلك مما يحتاج اليه وفى العتية ان مالكا سئل عن انشاد
الشعر فقال ما يحفظ منه ولا يكثر ومن عيب ان الله عز وجل يقول وما علمناه الشعر وما ينبغي له قال
مالك وبلغنى ان عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعرى أن اجمع الشعراء واسألم عن الشعر
وهل بقيت معهم معرفة وأحضر ليبدأ ذلك قال فجمعهم وسألم فقالوا انا لنعرفه فموتوه وقال لبيد
ما قلت بيت شعر من سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ قول ما أنزل الله الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه هدى للمتقين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وصحها وانتقل حاما الى الجحفة يريد أن يذهب عنها الوخامة التى

أشد وصحها وبارك
لنا في مداها وصاعها
وانتقل حاما فاجعلها
بالجحفة * قال مالك
وحديث يحيى بن سعيد
أن عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم قالت وكان
عامر بن فهيرة يقول
قد رأيت الموت قبل ذوقه
ان الجبان حقه من فوقه
* وحديث عن مالك عن
نعم بن عبد الله الجمري عن
أبي هريرة أنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على انتاب المدينة
ملائكة لا يدخلها
الطاعون ولا الدجال

﴿ما جاء في إجلاله اليهود من المدينة﴾ وحدثني عن مالك (١٩٥) عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز

يقول كلف من آخر ما أمرت بهم والحي التي ونكحوا بها ونقل ذلك إلى الجعفة وقال بعض أهل العلم إن الجعفة وهي جمعة كانوا في ذلك الوقت على غير الإسلام فدعا عليهم بذلك والله أعلم ومن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم صارت الجعفة بنقل من يشرب من عينها ويقال له حم الاحم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم على أنقاب المدينة ملائكة قال ابن نافع ومحمد بن عيسى هي الفجاج التي حولها خارجاتها وقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخلها الطاعون ولا الدجال يقتضي منع الملائكة الدجال من دخولها ويحتمل أن يكونوا أضافوا ذلك إلى الطاعون من دخولها وقد روى أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما حدثنا به عن الدجال قال يأتي الدجال وهو محرم عليه أن يدخل أنقاب المدينة بعض السباخ التي تلي المدينة فيخرج اليهود ثم رجل هو خير الناس أو من خيار الناس فيقول أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه

﴿ما جاء في إجلاله اليهود من المدينة﴾

ص مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب * مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان بجزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر قال مالك وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفك فأما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء وأما يهود ففك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الأرض فبقيت من ذهب وورق وأبل وحيال وأقناب ثم أعطاهم القيمة وأجلاهم منها * ثم قوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود والنصارى يريدوا الله أعلم عنهم الله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد اظهروا القبح ما صنعوه وعظم ما ابتدعوه مما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب يريدوا الله أعلم بالأرض التي كانت مختصة بسكنى العرب وتقدم عليها في الجاهلية وقال في حديث ابن شهاب لا يجتمع دينان في جزيرة العرب قال عيسى بن دينار روى عن مالك جزيرة العرب مكة والمدينة واليمن وروى ابن حبيب جزيرة العرب من أقصى عدن أبين وما والاها من أرض اليمن كلها إلى ريف العراق في الطول وأما العرض فنجد وما والاها من ساحل العراق إلى أطوار الشام ومصر في الغرب وفي الشرق ما بين يثرب إلى منقطع السبوة وقال مالك جزيرة العرب منبث العرب قبيل لها جزيرة العرب إلى حافة البحر والاهار بها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب يريدوا الله أعلم لا يبق في غير دين الإسلام وإن يخرج منها كل من يشدين بغير دين الإسلام قال مالك يخرج من هذه البلدان كل يهودي وأنصراني وأدنى كان على غير ملة الإسلام ولا منع ذلك من دخولهم إياها مسافرين فقد كان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يجلب النصارى من الشام إلى المدينة لحنطة والزيت والامتعة منها

• وحديثي مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه • وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن بن القاسم أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره أنه زار عبد الله بن عياش الخزوي فرأى عنده نينا وهو بطريق مكة فقال له أسلم إن هذا لشراب يحببه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله ابن عياش قدما على فاجأ به إلى عمر بن الخطاب فوضعه في يديه فقر به عمر إلى فيه ثم رفع رأسه فقال عمر إن هذا لشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلا عن يمينه فلما أدر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال أنت القاتل لمكة خير من المدينة فقال عبد الله قتلته هي حرم الله وأمنه وفيها بيت فقال عمر لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا ثم قال عمر أنت القاتل لمكة خير من المدينة قال فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيت فقال عمر لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا ثم انصرف • ش قول أسلم في التذييل هذا لشراب يحببه عمر حث لعبد الله بن عياش على أن يجعل يمينه وتبهم على ذلك لما كان بينهما من القرابة فان عبد الله بن عياش من أخوال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان من يقبل حديثه قبل الولاة أو بعدها ويحتمل أن يكون استباز ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما تأكل من هذا المال من غير مسئلة فغفم عن عمر بن الخطاب ما كان يهدي إليه فاما كان كثير يهدي إلى جماعة المسلمين لأنه كان يتناول منه اليسير ويتناول الباقي جلساءه ولذلك قال إن عبد الله وضعه في يد عمر وقر به إلى فيه لعله يريد على وجه الاختيار له ومعرفة حاله برأئته ثم رفع رأسه وقال إن هذا لشراب طيب يحتمل أن يريد به حاله ويحتمل أن يريد بذلك ما عكف عليه من شره ثم ناوله رجلا عن يمينه وهو المشرك بان يتناول الامام بعده من عن يمينه وسأيت ذكره إن شاء الله تعالى

فأخذ منهم عمر بن الخطاب العشر وأوقف العشر قال مالك في اليهود والنصارى والمجوس إذا قدموا المدينة أن يضرب لهم أجل قال نعم يضرب لهم أجل ثلاث ليال يستقون وينظرون في حوائجهم وقد ضرب لهم ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(فصل) وقول ابن شهاب فخص عمر بن الخطاب عن ذلك قال مالك معناه كشف عن هذا القول هل يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه الثلج قال معناه اليقين الذي لا شك فيه يريد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك فأجلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بهود خير (مسلم) وهذا الاجلاء انما هم من جزيرة العرب سواء وجد منهم غير أو لم يوجد وأما من وجد منهم غير فغير جزيرة العرب في العتية من سماع ابن القاسم عن مالك سئل عن أهل فارس وظهرت لهم عهود كثيرة من معاوية وعبد الملك وسليمان ترى أن يجاؤا بها أن عرف منهم غير قال نعم اذ تبين ذلك فعلى هذا لا يكون الاجلاء من غير جزيرة العرب الا للندرة قال القاضي أبو الوليد وعندي انه يجهلون اذا خيف منهم الميل إلى أهل ملتهم لجوارتهم أهل الحرب فيفتلون إلى حبيبتهم ذلك منهم والله أعلم

(فصل) وقوله فأجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفدا قال أشهب عن مالك في العتية فأما يهود نجران فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء وأما يهود فدا فكان لهم نصف الأرض ونصف الآخر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحهم على نصف الثقل ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف ذلك بالذهب والورق والابل والحبال والاقتاب فأعطاهم ذلك وأجلاهم منها

جامع ما جاء في أمر المدينة

ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه • مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن بن القاسم أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره أنه زار عبد الله بن عياش الخزوي فرأى عنده نينا وهو بطريق مكة فقال له أسلم إن هذا لشراب يحببه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش قدما على فاجأ به إلى عمر بن الخطاب فوضعه في يديه فقر به عمر إلى فيه ثم رفع رأسه فقال عمر إن هذا لشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلا عن يمينه فلما أدر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال أنت القاتل لمكة خير من المدينة فقال عبد الله قتلته هي حرم الله وأمنه وفيها بيت فقال عمر لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا ثم انصرف • ش قول أسلم في التذييل هذا لشراب يحببه عمر حث لعبد الله بن عياش على أن يجعل يمينه وتبهم على ذلك لما كان بينهما من القرابة فان عبد الله بن عياش من أخوال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان من يقبل حديثه قبل الولاة أو بعدها ويحتمل أن يكون استباز ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما تأكل من هذا المال من غير مسئلة فغفم عن عمر بن الخطاب ما كان يهدي إليه فاما كان كثير يهدي إلى جماعة المسلمين لأنه كان يتناول منه اليسير ويتناول الباقي جلساءه ولذلك قال إن عبد الله وضعه في يد عمر وقر به إلى فيه لعله يريد على وجه الاختيار له ومعرفة حاله برأئته ثم رفع رأسه وقال إن هذا لشراب طيب يحتمل أن يريد به حاله ويحتمل أن يريد بذلك ما عكف عليه من شره ثم ناوله رجلا عن يمينه وهو المشرك بان يتناول الامام بعده من عن يمينه وسأيت ذكره إن شاء الله تعالى

(فصل) وقوله فلما أدير عبدالله بن عباس ناداه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال أنت الفائل لمكة خير من المدينة قال عيسى بن دينار كأنه كرهه فضيله مكة على المدينة دار الهجرة قال محمد بن عيسى ولو أقره بذلك لضر به ير بدلا دبه على تفضيله مكة وهذا من عمر رضى الله عنه بحقل أن ير بد به انكار تفضيل مكة على المدينة لاعتقاده تفضيل المدينة على مكة أو هو يرى ترك الأخذ في تفضيل احداهما على الأخرى إلا أن الوجه الأول أظهر لما شهر من أخذ الصعبة في ذلك دون تكبير ومعنى أفضل ان لسا كها العامل فيها بالطاعة من الثواب أكثر مما لسا كن والعامل بذلك في الأخرى ولا خلاف انه كان السكنى بمكة وغيرهما ممنوعا والانتقال الى المدينة مفترضا قبل الفتح وقد اختلف العلماء في ذلك بعد الفتح في حق من تقدمت هجرته قبل الفتح فقال الجمهور ان ذلك بقي في حقهم وقال جماعة ان لمن هاجر قبل الفتح أن يرجع الى مكة بعد الفتح إلا أنه لا خلاف ان المقام بالمدينة كالأفضل ولذلك أقام بها النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرون وقد انتقل جماعة من المدينة الى العراق والشام ولم يرجع منهم مشهور بأفضل الى سكنى مكة وأما رجوع الهام من صغر سنه أن يكون له حكم الهجرة كعبدالله بن الزبير وعبدالله بن عباس والجمهور على خلاف ذلك فلا خلاف ان المدينة أفضل له في حق هؤلاء وأما من لم تكن له هجرة فلا خلاف في انه يجوز له سكنى مكة وسكنى المدينة وذهب مالك ان سكنى المدينة أفضل وقال أبو حنيفة والشافعي سكنى مكة أفضل واستدل القاضي أبو محمد على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الأيمان لأمر زالى المدينة كيثأر الحسية الى جحرها قال يخص بذلك المدينة و بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أمرت بقربة تأكل القرى قال فلا معنى لقوله تأكل القرى الا على ترجيع فضلها على غيرها وزيدتها عليها وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم حبب الينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ولا يدعو صلى الله عليه وسلم في أن يعجب الينا سكنى المدينة وسكنى غيرها أفضل وجه من جهة المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم اختار سكناها بعد الفتح فان كان ذلك قد افترض عليه فلا يفترض عليه السكنى الا في أفضل البقاع وان لم يكن ذلك مفترضا عليه واختاره فلا يختار لاستيطان واستيطان الامامة فضلا الصعبة الا لأفضل البقاع وفي العتبية مثل ما لك عن مكة وكه فقال بمكة موضع البيت ومكة غير ذلك ير بد القربة

(فصل) وقول عبدالله بن عباس هي حرم الله وأمنه وفيها بيت عظم يزده على اظهار ما عنده من فضيلة مكة قال محمد بن عيسى ولو أقره بذلك لضر به ير بدانه لم يصرح له بتفضيل مكة وإنما أقره بفضل مكة وهذا لا خلاف في صحته على الوجه الذي ذكره ولذلك قال له عمر رضى الله عنه لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا معناه والله أعلم انى لا أنكر فضيله ولكن أنت الفائل لمكة خير من المدينة ما معناه انى لا أنكر ذلك عليك وإنما أنكر عليك ما بلغتني عنك من تفضيلها على المدينة فهل كان ذلك منك فعاد عبدالله بن عباس الى قوله الأول لم يزده على ولا أظهر اليه ماسأله عنه ثم انصرف ومعنى ذلك والله أعلم انه رأى عمر اقراره على هذا القول اذا أسك عما سواه غير ممنوع

﴿ ما جاء في الطاعون ﴾

ص ﴿ ما لك عن ابن شهاب عن عبدالحمد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبدالله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبدالله بن عباس أن عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بصرى غلبه امرأ الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبره وأن الوباء قد وقع بالشام قال بن

﴿ ما جاء في الطاعون ﴾
 • وحدثنى مالك عن
 ابن شهاب عن عبدالحمد
 ابن عبد الرحمن بن زيد
 ابن الخطاب عن عبدالله
 ابن عبد الله بن الحارث
 ابن نوفل عن عبدالله
 ابن عباس أن عمر بن
 الخطاب خرج الى الشام
 حتى اذا كان بصرى غلبه
 امرأ الأجناد أبو عبيدة
 ابن الجراح وأصحابه
 فأخبروه أن الوباء قد
 وقع بالشام قال ابن

بالشام فاختلقوا فقال عباس فقال عمر بن الخطاب ادع إلى المهاجرين الأولين فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الواب قد وقع بالشام فاختلقوا فقال بعضهم قد خرجت لأمر ولا ترى أن ترجع عنه وقال بعضهم ملك بيقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ترى أن تقدمهم على هذا الواب فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع إلى الأنصار فدعاهم فاستشارهم فسلوكوا سبيل المهاجرين واختلقوا فاختلقوا فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع إلى من كان ههنا من مشقة فريش من مهاجرة الفتح فدعاهم فلم يختلف عليهم منهم رجلان فقالوا لا ترى أن ترجع الناس ولا تقدمهم على هذا الواب فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع إلى الأنصار فدعاهم فاستشارهم فسلوكوا سبيل المهاجرين واختلقوا فاختلقوا فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع إلى من كان ههنا من مشقة فريش من مهاجرة الفتح فدعاهم فلم يختلف عليهم منهم رجلان فقالوا

(فضل) وقوله فأكبر وه أن الواء قد وقع بالشام والباء هو الطاعون وهو مرض يدم الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها بخلاف المعتادين أحوال الناس وأمر أئمتهم ويكون مرضهم عابثا مزاوا جدا بخلاف سائر الأوقات فإن أمر أئمتهم الناس مختلفة

(فصل) وقول عمر رضي الله عنه ادعى المهاجرين الأولين وروى عن سعد بن المسيب ان المهاجرين الأولين من صلى الى القبتين ومن لم يسلم الا بعد دعوى القبله الى الكعبة فليس من المهاجرين الأولين فدعاه فاستشارهم عمر في ذلك فاختلقوا عليه فقال بعضهم قد نوجت لأمر يردون لحالة الثغور والنظر فيما لا يرى ان ترجع عنه يردون وكلا على الله عز وجل وتيقنا انه لا يصيبهم الا ما كتب الله لهم وقال بعضهم مع بقية الناس يردون فضلاء الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون بذلك اظهار فضلهم لبعضه بذلك على الاشفاق عليهم ومعظم حال التبرير بهم واقدامهم على الوفاء الذي يخاف استعماله لم فلما اختلقوا عليه أمرهم بأن يرتفعوا عنه ثم دعاهم الانصار فاستشارهم كما استشار المهاجرين فاختلقوا كما اختلأهم فأمرهم أيضاً أن يرتفعوا ثم قال دعواي من كان هنا من مشيقرش من مهاجرة الفتح يرد من هاجر بقرى الفتح فثبت له حكم الهجرة وأهاجر بعد الفتح فثبت له اسم الهجرة دون حكمه فاستأمرهم فلم يخلتقوا وقالوا زنى ان ترجع الناس فأرى عمر ايسم وقال في مصعب على ظهر يدي السفر وصوفه بذلك لان المسافر ومتاعه يمر على ظهر اخیل والابل والدواب ويحمل أن يريده على ظهر طريق ولا بد أن يكون قرن بذلك ما يقضى الرجوع عن

ابن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال ان عندى من فلان علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا من قبله فعمد الله عمر ثم انصرف.

• وحديثي عن مالك عن

محمد بن المنكدر وعن

سالم بن أبي النضر مولى

عمر بن عبيد الله عن

عامر بن سعد بن أبي

وقاص عن أبيه أنه سمعه

يسأل أسامة بن زيد ما

سمعت من رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

الطاعون فقال أسامة

قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم الطاعون رجز

أرسل على طائفة من بني

إسرائيل أو على من كان

قبلكم فإذا سمعتم به بأرض

فلا تدخلوا عليه وإذا وقع

بأرض وأنتم بها فلا

تخرجوا فرارا منه

وحديثي عن مالك عن

ابن شهاب عن عبد الله

ابن عامر بن ربيعة أن

عمر بن الخطاب خرج

إلى الشام فلما جاء سرغ

بلغه أن الويا قد وقع

بالشام فأخبره عبد الرحمن

ابن عوف أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

إذا سمعتم به بأرض فلا

تدسوا عليه وإذا وقع

بأرض وأنتم بها فلا

تخرجوا فرارا منه فخرج

عمر بن الخطاب من سرغ

• وحديثي عن مالك

عن ابن شهاب عن سالم

ابن عبد الله

الشام أو يكون ذلك موضع أقامته بالشام والأول أظهر لأنه لم يكن بلغ بعد موضع الويا فلو كان

موضعه يريد أن يقم به ولأولاه بما احتاج إلى الرجوع والله أعلم

(فصل) وقول أبي عبيد رضي الله عنه إقرار من قدر الله على معنى الإنكار لأنصرافه يريد أنه

ينجو بذلك وينجي الصحابة من الويا الذي لا يصيب إلا من قدر الله عز وجل أن يصيبه وأنه لا ينجم منه

من قدر له أن لا يصيبه فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى وكان يحب موافقته

في جميع أموره ويكره مخالفتي ويحتمل أن يكون ذلك لما تحقق من فضله وأمانته فقد ساء النبي

صلى الله عليه وسلم أمين هذه الأمة

(فصل) وقوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى الأعشى يريد عمر رضي الله عنه بذلك

لأنك تنعم بنفسي من قدر الله إلى قدر الله يريد أنه لا يتعداه للفرار بنجو مما قدر عليه وأما مقتداه

يرجع عما يخاف أن يكون فقد قدر عليه من الويا ما وصل إلى ما رجوا أن يكون فقد قدره من السلامة

أن يرجع ولذلك يجوز للأنسان أن يتخذ الدرع والجن ويغفر من العدو الذي يجوز للفرار منه لا تكره

ويجبت الفرار والخوف ولا يكون ذلك فرارا من قدر الله ولا يجوز أن ينجو به مما قدر الله تعالى بل

أكثر ما مور به وقد صدق ذلك عمر بن الخطاب بمثيلا لهما معا أسامة وأبو عبيدة وهو أن من كان له أبل

يريد حفظه وحسن القيام عليها فليط بها وأدله عدوتان أحدهما خصة والأخرى جبهة ليس أن

رعى الخصة رعاها بقدر الله عز وجل ورعى الجبهة رعاها بقدر الله يريد أنه مثل أمره أن انصرف

بهم إلى موضع يأمن به الويا انصرف بقدر الله عز وجل وإن أقدمهم على ما يخافهم من الويا

أقدمهم عليه بقدر الله فكذلك صاحب الأبل أن ينزل بها الخانب الحطب ولا يعد بذلك أن فار من

قدر الله بل معيها عجتنا ممثلا لما أمر الله سبحانه وسلمنا لفسده وراجيا غيره فكذلك الإمام

بالمسلمين إذا انصرف بهم عن بلاد الويا إلى بلاد الصحة والسلامة والله التوفيق

(فصل) وقوله فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال إن عندي من هذا علما يقتضي أن ما عنده من العلم

في ذلك مقدم على ما كان عند غيره من الرأي فان كان موافقا له صحه وإن كان مخالفا له وجب تنقيحه

عليه إلا أنه وقع الإجماع من جميعهم على صحة القول بأمرى والقياس لأن كل واحد منهم قال في ذلك

برأيه ولم يكن عنده أحد منهم أثر ولم ينكر عليهم ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ولا غيره مع أن

القضية شاعت وانتشرت في جميع بلاد الإسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمعتم به بأرض

فلا تدسوا عليه يريد ما فيه من التعذر وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه استلزاما

للإقرار بخدمة عمراذ وأقرب إلى الذي اختاره ما صح عنه من أمر النبي صلى الله عليه وسلم

والله أعلم ص • مالك عن محمد بن المنكدر وعن سالم بن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن

عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد ما سمعت من رسول الله صلى الله

عليه وسلم في الطاعون فقال أسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز أرسل على

طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم فإذا سمعتم به بأرض فلا تدسوا عليه وإذا وقع بأرض

وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه • مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن

الخطاب خرج إلى الشام فجاءه سرغ فبلغه أن الويا قد وقع بالشام فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم به بأرض فلا تدسوا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا

تخرجوا فرارا منه فخرج عمر بن الخطاب من سرغ • مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

أن عمر بن الخطاب أثار رجح الناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ش قوله صلى الله عليه وسلم رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم بمشعل وجهين أحدهما أن يبدانه أول ما نزل إلى الأرض وحديث الناس حدث بهم على هذا الوجه والوجه الثاني أن يكون نزل في بلد على أنه غريب وأنه تكرر بعد ذلك في ذلك البلد وقد روي أنه كان عذاباً لأولئك ورجة للؤمنين لمن ظهر ببلده أو قام صابراً محتسباً فأصيب به وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعون شهادة لكل مسلم وروث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعون شهادة لكل مسلم وروث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء فجعله رجة للؤمنين فليس من عبد يمنع الطاعون فيمكث في بلده صابراً يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد

(فصل) وقوله فلا تخزجوا فرامنه خص بالمتع الخروج على هذا الوجه فجوز لمن أراد الخروج منه فغير ذلك الوجه من حاجة تنزل به إلى السفر منه أو الانتقال عنه ويجوز لمن استوخم أرضاً أن يخرج منها إلى بلد يوافق جسمه لما روي عن أنس بن مالك أن ناساً من عكل أو عريشة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلموا بالاسلام فقالوا يا نبي الله أنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف واستوخموا المدينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنود وبراغ وأمرهم أن يخرجوا فيه

(فصل) وقول سالم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أثار رجح الناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بمشعل أن يكون لم يبلغه ما نادى به عمر في الناس أنه يصيح على ظهره وما راجعه أبو عبيدة من انكار الرجوع عليه قيل أن يأتي عبد الرحمن بن عوف ويحتمل أن يكون ببلده ذلك فتناول في قوله أني مصبح على ظهر أي على سفرهم ولم يعبه وإنما أتى الاستشارة فيه ومعاودة المشاورة إلى القدوة أن معنى قول أبي عبيدة أثار رجح فرامنه قدر الله معناه أنه أنكر عليه الارتياح في مثل هذا الوقت فنع عن الأقدام عليه والله أعلم ص رضي الله عنه قال بلغني أن عمر بن الخطاب قال ليبت بركة أحب إلى من عشرة آيات بالشام قال مالك أن قال مالك يريد بطول الأعمار والبقاء ولشدة الوباء بالشام قال بلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ساكنها أطول أعماراً وأصح أبداناً من الوباء والمرض من سكن الشام وغربها من البلدان قال عيسى ولم يرد هذا أن سكني الأرض يزدي أعمارهم ولكن لما قدر الله عز وجل أعمارهم طوله أسكنهم تلك البلدة قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك يريد صحته ركة ووباء الشام قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أن الله عز وجل قد أجرى العادة بصحة من سكن ركة وطول أعمارهم وأمرض من سكن الموضوع الذي أراد من الشام وقصر أعمارهم ولعله أراد ركة وما قاربها كاجترت العادة بأن من تناول نوعاً من الطعام والشراب صح جسمه ومن تناول نوعاً آخر كثر مرضه وإن كانت الأمراض معلقة بالمعدن تعلق الموت والله أعلم وأحكم

بالناس من سرغ عن حديث أن عمر بن الخطاب أثار رجح عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وحدثني عن مالك أنه قال بلغني أن عمر بن الخطاب قال ليبت بركة أحب إلى من عشرة آيات بالشام قال مالك يريد بطول الأعمار والبقاء ولشدة الوباء بالشام

﴿ انتهى عن القول بالقدر ﴾ * وحديثي عن مالك عن

(2.1)

أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن

﴿النهي عن القوا. بالقدر﴾

ص **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نجا
آدم وموسى فنج آدم موسى قاله موسى أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجهم من الجنة فقال
له آدم أنت موسى الذي أعطاه الله على كل شيء واصطفاه على الناس برسالته قال نعم قال فتوفي على
أمر فدفن في قبره قال فخلق **ع** ثم فوله صلى الله عليه وسلم نجا آدم وموسى يقتضى صحتنا
المحاجة لاسباعى قول مالك ان شريعته من قبلنا برسالته وقال موسى عليه السلام لآدم أنت الذي
أغويت الناس وأخرجهم من الجنة معنى أغويت والله أعلم بحمل أن برده بعرضه لا لإغوائه
كنت سبب خروجهم من الجنة وتعرضهم للشكوى ويحذر أن برده بجهنم غلو بل لكونهم
من ذريته حين غويت من قوله سبحانه وتعالى وعصى آدم ربّه ففوّى وذول آدم عليه السلام
له أنت موسى الذي أعطاه الله على كل شيء ريداً لعلّه ويحتمل أن برده بما علمه البشر وقوله
واصطفاه على الناس ريداً والله أعلم أنّهم راسلوا على من لم ير له وهذا كله على وجه التقرير لا على
فعله الذى لا يقتضى الاصابة فى حاجته وأن لا يلزم أبداً على ما يري واسع علمه وفعله ولو علمه فاق
موسى ذم من ذلك يحكم المناظره والمحااجة على وجه الفخير والمباهة وقاله آدم أتأثمى على أمر
فقد قررتى قبل أن أخلق بمعنى أن لو لم يكن على ذلك غير سائر ولذا روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال فنج آدم موسى معناه ظهر عليه فى المحاجة واحتجاج آدم بالقدرة على نفي اللوم عنه يجب أن
يبين فان المعاصى اذا عصى يستحق اللوم وان كان علمه مقدرتاً عليه المعصية قبل أن يخلق ولا
حجته على من لا علمه على معصيته بأن يقول ان ذلك لم ير على قبل ان اخلق ولو كان هنا مجرد حجة
لما وجب أن يلام أحد على معصية ولا ينكر عليه ولا يتوعد عليها بعقاب فى دنيا ولا آخره ولكن آدم
عليه السلام إنما أنكر على موسى ان لا معفاه لآثمى على أمر فقد روى عن آدم عليه السلام قد
كل تاب من معصيته قال الله عز وجل وعصى آدم ربه ففوّى ثم اجتباهم من عقاب علمه وبنى
التائب من المعصية اذ تاب وحسن توبته فلا يحسن أن يلام عليها ووجه آخر وهو ان آدم أب
لنوس ولم يمسح للابن لوم أبيه فى معصيته قال تعالى وان جاهدك على أن تشرك بى ما ليس لك به
علم فلا تطعه وما صاحبها فى الدنيا معروف وقال ابراهيم عليه السلام لا يملك امتنع من الايمان
سلام عليكم ما سترتكم ربى انه كان بى خيفة فها نحن حجة آدم عليه السلام والله أعلم
ص **ع** مالك عن زيد بن أبي أئينة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب سئل عن
هذه الآية واذا خردك منك بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا
بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلون فقال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يسئل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى خلق آدم ثم
مسح ظهره يمينه حتى استخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء الجنة وبعمل أهل الجنة يملكون
ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء النار وبعمل أهل النار يملكون فقال
رجل يا رسول الله تفهم العمل قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اذ خلق الجنة والجنة

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال نحتاج آدم وموسی

فحج آدم موسی قال له

موسى أنت آدم الذى

أَغْوَيْتِ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُم

من الجنة فقال له آدم انت

موسى الذى أعطاه الله

شلم کل شی و صطفاء علی

الناس برحمتك قال نعم قال

أفتلومني على أمر قد قدر

على قبل أن أخاطب

• وحدثنی بحی عن مالک

عن زید بن أُنیسۃ عن

عبدالمجيد بن عبد الرحمن

ابن زید بن الخطاب سئل

عن هذه الآية واذا أخذ

ربك من بني آدم من:

لہور ۴۴ ذریعہ انہم و اشہد

على أنفسهم السَّيْرَ

قالوا اي شهادتنا ابرئقو لهما

يوم القيامة انا كنا عن:

هَذَا عَاقِلٌ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ

خطبات سمعت رسول

اللَّهُ صَلَّيْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

سئل عنهما فقال رسول الله

الله صل. الله عليه وس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حلقہ آزاد کشمیر

بسمه تعالی

منہوں نے یہ فرمایا: خدا

هؤلاء الحنفية ومنهم

أما الخلق وما يشعرون

لأهل النار ويعملون فيها

لله إذا خلق العبد الجنة

—, —, —

(۲۶ - منتقى - سابع)

(٢٦ - متفق - سابع)
ظہرہ فاستخرج منه ذرۃ فقال خلقت هؤلاء النار وبعمل أهل النار يعملون فقال رجل یا رسول اللہ فقیم النمل قال فقال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ان اللہ اذا خلق المصلحۃ

وشقي أو سعيدهم ينفع فيه الروح فإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل أهل النار فيدخل النار وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى لا يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل أهل الجنة فيدخلها وهذا يقتضي أنه سبق الكتاب بما يعمل و بما يصير إليه وأنه قد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملا صالحا ثم في آخره عملا سيئاً ثم يموت عليه وقد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملا سيئاً وفي آخره عملا صالحاً ثم يموت عليه فيصير إليه

(فصل) وقوله فقال رجل يا رسول الله ففهم العمل معناه فإذا كان قد سبق الكتاب بمكان أحدنا من الجنة والنار وأنه لا يحيد عنه ولا يبدله فلم تتكلف العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة وإذا خلقه للنار استعمله بعمل أهل النار يرصدى الله عليه وسلم والله أعلم أنه قد سبق الكتاب بما عمل من خير أو شر كما تنسب الكتاب بما يصير إليه من الجنة أو النار وقصر ويأبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كذا في جنازة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نفس منقوسة إلا كتب مكابها من الجنة والنار والآن قد كتبت شقية أو سعيده فقال رجل يا رسول الله أفلا تشكل على كتابنا ونده العمل قال أما أهل السعادة فيسرون لعمل السعادة وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل الشقاوة ثم قرأ فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى الآية

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله ربه الجنة وفي أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله ربه النار يقتضي أن آخر الإنسان أحق به وعليه يجازى وقد تقدم ذلك حديث ابن مسعود ووجهه أنه إذا كان أول عمله سيئاً وآخره حسناً فانتقل من السيئ وحكمه حكم التائبين ومن انتقل من العمل الصالح إلى السيئ لحكمه حكم المرتد وانتقل إلى الفسوق على ذلك يكون جزاؤه والله أعلم ص **●** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما كتاب الله وستنبيه صلى الله عليه وسلم **●** ش قوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما على سبيل الحفظ على فعلها أو التمسك بهما والافتقار بما فهمما وبين صلى الله عليه وسلم الأمرين فقال كتاب الله وستنبيه صلى الله عليه وسلم ربه صلى الله عليه وسلم يريد والله أعلم ما شرعه وأنبأنا عن تحليله وتحريره وغير ذلك من سننه وهذا فإن كان فيه كتاب أو سنة وما لم يكن فيه كتاب ولا سنة فرودا له ما معتبر بهما وقد روى ابن وهب عن مالك في الجموع عا لحكم على وجهين فالذي يحكم القرآن والسنة فذلك المواب والذي يصحده العالم نفسه فيه فيأثم إن لم يوفقه فلهه يوفقه وثالثه متكف بما لا يعلم فإشبهه أن لا يوفقه مقتضى هذا والله أعلم أن الحكم بالكتاب والسنة مقدم فيأفيه كتاب أو سنة وما عدم ذلك فيه اجتهد العالم فيه بأرى والقياس والردا ما ثبت بالكتاب والسنة وأما الجاهل فلا يتعرض لذلك فإنه متكف بما لا يعلم وبما يكفه ويوشك أن لا يوفقه ص **●** مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس الجاني أنه قال أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس وسعدت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس والكيس والكيس والعجز **●** ش قول طاوس أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون على وجه التصحيح لحاكمه لفصل القائلين به وعلمهم ودينهم وأنهم

● وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما كتاب الله وستنبيه صلى الله عليه وسلم **●** وحدثنى يحيى عن مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس الجاني أنه قال أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس وسعدت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز والعجز

الذين هموا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلموا ما جاء به وتكرروا أخذهم وسامعهم لما قاله وفهمهم المراد وسواهم النبي صلى الله عليه وسلم عما أشكل عليهم واتفاقهم على جهة النقل عنه فسمعهم يقولون كل شيء بقدر وقد قال الله عز وجل أنا كل شيء خلقناه بقدر ويحتمل من جهة مقتضى لسان العرب معاني أحدها أن يكون معناه خلقناه متبوعاً مقدراً لا يزداد عليه ولا ينقص منه الثاني أن يكون معناه خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص منه قال الله سبحانه وتعالى وقد جعل الله لكل شيء قدراً والثالث أن يكون معناه تقديره عليه قال جل ذكره بلى قادرين على أن نسوي بنانه الرابع أن يراد به بقدر أن نخلفه في وقته فقد ربه عز وجل وقتاً يخلق فيه وقال الحسن الخواص أملي على ابن المديني سألت عبد الرحمن بن مهيدي عن القدر فقال كل شيء بالقدر والطاعة والمعصية بقدر وقد أعظم الغربة من قال أن المعاصي ليست بقدر وقال العلم والقدر والكتاب سواء وعرضت كلام عبد الرحمن بن مهيدي بن سعيد فقال لم يبق بعد هذا قليل ولا كثير وهذا الذي قاله عبد الرحمن بن مهيدي في الجملة ومنه ذهب أهل السنة وهو موافق لمعنى الحديث غير أن العلم والقدر والكتاب كل واحد منها راجع إلى معنى يختص به غير أنها معان متقاربة وقد تستعمل من طريق تقاربها بمعنى واحد قال مالك وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز قال إن في كتاب الله تبارك وتعالى لعلماً يتناغم من علمه وجهله من جهله يقول الله عز وجل فأنكم وما تبعون لما آتاكم عليه بفتاتين الأيمن هو صال الجحيم وقال نوح رب لا تنزلني على الأرض من الكفر ديناً رداً إنك أن تدرهم ينالوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً وأخبر نوح عن لم يكن بانه فاجر كفاراً بما سبق لهم من الله تبارك وتعالى وتدرته عليهم قال مالك وما رأيت أهله من الناس إلا أهل مضافة عقول وخفة وطيش وقد اعتقدت في هذا الباب على إيراد أقوال الفقهاء والحديث لما في أقوال غيرهم من الغموض وما في احتجاجهم مع المخالف من التطويل وقد بلغ القاضي أبو بكر بن الطيب المالكي في كتبه من هذا الباب ما لا من يدع له ولا حاجته الطالب الألبير منه وكان الشيخ أبو ذر محمد بن أحمد الهروي مالكيًا وكان على مذهبه ومن أخذ عنه وكان الشيخ أبو عمران موسى بن حاجب الفاسي قد رحل إليه وأخذ عنه وتبعه وكان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد والشيخ أبو الحسن علي بن محمد القايسي يتبعان مذهبه وفرأ عليه القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر وهو ممن أخذ عنه واتبعه وعلى ذلك أدركت علماء شيوخنا بالشرق وأهل هذه المقالة هم الذين يشار إليهم بأنهم أهل السنة

(فضل) وقوله سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل شيء بقدر حتى العجز والكيس والكيس والعجز على وجه الشك من الراوي ومعناه والله أعلم أن كل شيء بقدر وإن العجز قد ربحه والكيس قد ربحه ولعله أراد بذلك العجز عن الطاعة والكيس فيها ويحتمل أن يراد به في أمر الدين والدنيا والله أعلم ص ٦٠ مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار أنه قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته أن الله هو الهادي والفاتن **✽** ش قوله رضي الله عنه في خطبته أن الله هو الهادي والفاتن يريد الراوي أن ذلك كان فاشياً عند الصدر الأول متفقا عليه متداولاً النطق والحض على الأخذ به والاعتقاده والإشاعة للفظه ومعناه ولذلك كان عبد الله بن الزبير يطن في خطبته وفي المحافل ومجمع الناس والله أعلم قال الله جل ذكره أخبرا عرن كاي موسى عليه السلام في مناجاته أن هي الاقتتلك فضلها من تشاء وتهدي من تشاء المهادية تكون على معنيين أحدهما بمعنى الانضاح والارشاد يقال أحسب فلاناً الطريق أي أرشدته إليه

وحدثني عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار أنه قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته أن الله هو الهادي والفاتن

والآخر بمعنى التوفيق قال الله عز وجل انك لاتهدي من احييت ولكن الله هدى من يشاء معناه والله اعلم لا توفى من احببت ولكن الله يوفى من يشاء ولا يجوز أن يرده بها عن الارشاد والايناح لانه لا خلاف بين المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ارشدهم بين وأوضح ويبلغ من محبوب من لا يجب وأما الفتنة فعنا في كلام العرب الاختبار الا انها مستعملة في عرف التقاطع بمعنى الخذلان يقال فتن فلان اذا خذل وصل وفلان مفتون ويدل على صحة هذا التأويل أنه قال الهادي بمعنى الموفق فغناه والله اعلم أنه الموفق بفضل له واخذل لمن شاء بعمله لانه لا اله الا هو الفعل لما يريد من المال كمن عمه أي سهل من المال أنه قال كنت أسير مع عمر بن العزير فقال مارأيك في هؤلاء القدرية قال قلت رأي أن تستبهم فان قبلوا والاعرضهم على السيف فقال عمر بن العزير وذلك رأيي * قال مالك وذلك رأيي * قول عمر بن العزير رضي الله عنه مارأيك في هؤلاء القدرية * اختلف أهل العلم في اسمها وقدر يقال قوم من أهل العلم سمو بذلك لانهم نفوا القدر كسمي داود بن علي الأصماني القياسي لانه في القياس وقال قوم سمو بذلك لانهم ادعوا أن لهم قدرة على خلق أفعالهم ونفوا قدرة الباري سبحانه عليها قال عبد الملك بن الماجشون ويدعي القدرى أن الأمر اليه وانما شاء فعل وأنه يريد أن يعصى وأن الله تعالى يريد أن يطيع فيكون ما أراد هو ولا يكون ما أراد الله عز وجل * وأما المعتزلة فهم طائفة من القدرية واختلف العلماء في تسميتهم بذلك فالت طائفة سميت بذلك لان عمرو بن عبدك كان يلزم مجلس الحسن البصري ثم انه قال بالقدر ومعان خالف فيها الحسن ثم اعترضه وهو من تبعه مجلس الحسن فسموا بذلك معتزلة وقيل ان الصعابة رضى الله عنهم كان جميعهم على مذهب أهل السنة يقولون ان المذنبين من المؤمنين في المشيئة ثم حدث الخوارج فكفروا بالذنوب ثم حدثت المعتزلة واعتزلوا الطائفتين بان قالوا ان المرتكب للكبائر ليس بمؤمن ولا كافر وانما هو فاسق لكنه مخلد في النار * وأما المرجئة قال ابن حبيب هم الذين يدعون أن الايمان قول بلا عمل يريدون أن بنفس الايمان وهو التمديق يستحق الجنة من النار ودخول الجنة فسموا أهل السنة ان الايمان قول وعمل يريدون أن الايمان الذي يستحق به الجنة من النار ودخول الجنة فسموا الأعمال ايمانا وهي في الحقيقة شرائع الايمان التي ينبغي من النار بامتنال ما أمر الله تعالى به منها والايمان في الحقيقة هو التصديق لكنه من وجد منه الايمان دون شرائعه فلا يقطع بأنه ينجو من النار وانما يقطع بأنه يدخل الجنة إيماناً بغير الله له ابتداء فيدخله الجنة أو يعاقبه على ترك العمل ثم يدخله الجنة بفضل رحته قال الله عز وجل ان الله لا يغير أن يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء فهذا معنى قول أهل السنة ان الايمان قول وعمل

(فصل) وقوله وأرى أن تستبهم فان تابوا والاقنوا قال ابن المواز قال مالك وأصعباه في القدرية أرى أن يستتابوا فان تابوا والاقنوا وهو قول عمر بن عبد العزير قال ابن القاسم عن مالك في الأباضية والحروية بقاء أهل الأهواء كلهم يستتابون فان تابوا والاقنوا اذا كان الامام عدلا وذهب ابن حبيب الى انهم من الخوارج وقال ابن حبيب يستتاب سائر الخوارج والأباضية والصفرية والقدرية والمعتزلة ويستتاب المرجئة الذين يقولون ان الايمان قول بلا عمل * وأما الشيعة منهم فمن أحب منهم عليا ولو فعل فهذا ديننا ومن غلا الى بغض عثمان والبراءة منه أذب أبا عبد الله ومن زاد غلا ما لبغض أبي بكر وعمر وعثمان وشتمهم فالعقوبة عليه أشد ويكرر ضرب به بطول سجنه حتى يموت ولا يبلغ به القتل الا في سب النبي صلى الله عليه وسلم أو غيرهم من الأنبياء وأما من تجاوزهم

وحديث مالك عن عمر بن
سهيل بن مالك أنه قال
كنت أسير مع عمر بن
عبد العزير فقال مارأيك
في هؤلاء القدرية قال
قلت رأي أن تستبهم
فان قبلوا والاعرضهم
على السيف فقال عمر بن
عبد العزير وذلك رأيي
* قال مالك وذلك رأيي

الى الاخاد فزع أن عليا رفع ولم يمت وسيزل الى الأرض وانه دابة الأرض ومنهم من قال كان
الوحي يأتيه بعد مذبذبه مفترضة طاعتهم ونحوه من الاخاد فهذا كفر يستتاب قتله ويقتل ان لم
يتب وذكرا أن فوما بالغرب اتخذوا نيا سيموه صالحا أظهر لم كتابا لسان البر وقال محمد بن
العرب فأكلوا رمضان وصاموا رجب واستعملوا تزويج نفع نسوة وشبهه هؤلاء من تدون يقتلون
وان لم يتوبوا ويجاهدون ولا تسي ذرارهم كالمزبدن وبرائهم للسدين وروى ابن المواز عن ابن
الماجنون في الحر وروى اذالم يخرج على الامام العدل فیدعو الى بدعته أو يقتل أحدا لم يقتله
فأما ان قتل أحدا على دينه ذلك وأخرج على الامام العدل فليستب فان تاب قبل منه والاقتل
وكذلك الجماعة منهم وقال سنحونون في كتاب ابنه أمان كان بين أظهرنا وفي جماعة فليقتل
وليضرب مرم بعد مرمه وحبس ونهى عن مجالسته والسلام عليه تأديبا له وقد ضرب عمر رضى
الله عنه ضيحا ونهى عن كلامه حتى حسنت توبته فأمان بان منهم عن الجماعة ودعوا الى بدعتهم
ومنعوا فرميتهم الفرائض فليدعهم الامام العدل الى السنة والرجوع الى الجماعة فان أبوا قاتلهم
كما فعل أبو بكر الصديق رضى الله عنه بمنع الزكاة وكما فعل على بن أبي طالب رضى الله عنه
بالحرور بقتل قومه وشهدوا عليه بالكفر فلم يهجمهم حتى خرجوا ونزلوا بالنهر وان قاتلوا مشرأفلم
يهجم حتى سفكوا الدماء وقطعوا الطريق فقاتلهم وقال عمر بن عبد العزيز يستتابون فان لم
يتوبوا على وجه التنبى فغنى قول عمر رضى الله عنه فمنا ومعنى قول مالك رحمه الله ما هو من خرج
وبان بداره وخرج عن سلطان الامام فأمان هو في سلطانه من المعتزلة بمن يتبرأ من علي وعثمان أو
من أحدهما رضى الله عنهما أو يظهر بدعة القدران الأخر اليه وانه يريد أن يعصى الله والله يريد
أن يطيعه فيكون ما أراد هو دون ما أراد الله فاستبته فان تاب فأوجعه ضربا فمضى وكذلك من
كفر عليا أو عثمان أو أحداهما من الصحابة رضى الله عنهم فأوجعه ضربا وروى عن سنحونون من كسر
الخلفاء الأربعة يقتل ويؤدب في غيرهم قال أبو القاسم الجوهري روى عن بن عيسى سمعت
مالك بن أنس يقول ليس لمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الفى بحق قد قدم
الله عز وجل الفى فقال للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم الآية وقال عز وجل
والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم الآية وقال تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفرنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وانما الفى هؤلاء الثلاثة الأصناف وقال هشام بن عمار سمعت
مالك بن أنس يقول من سب أبا بكر وعمر جلد ومن سب عائشة قتل قيل له ولم يقتل في عائشة قال لان
الله عز وجل يقول يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا ان كنتم مؤمنين فنرماها فقد خالف القرآن
ومن خالف القرآن قتل (مسئلة) وروى ابن المواز في الخوارج انه ليسوا بكفار ومن لم يأت
منهم فقتل بفصل ويكفن ويصلى عليه غير الامام ورنه ورثته وتنفذ وصيته وكذلك قال سنحونون
كتاب ابنه في جميع أهل الاهواء لا يخرجون من الايمان ببدعتهم وقال مالك رحمه الله في أهل
القدر من قتل منهم غير ائمه لورثته أسرد ذلك وأعلنه ولا يصلى على القدر بة ولا الاياضه فان قتلوا بذلك
أحرى قال سنحونون بعض أديالهم فان ضاعوا فليصل عليهم وفي العتية قال ابن داود عن
كثانة قال أهل الاهواء أهل بدع وضلالة وليس ذلك بالذى يخرجهم عندنا من الاسلام وتأويل
سنحونون صحيح لانهم لم يكونوا عند مالك مؤمنين لم يربهم وورثهم قال ابن القاسم ولما نادى بة
خلف أهل البدع في وقت ولا غير وهو قول جميع أصحاب مالك وأشبهت والمغيرة وابن كثة وغيرهم

وليس بكافر وليس يخبره ذنبه من الايمان ومن كفرهم ركب قول الحرورية في التكفير بالذنوب
 وذهب ابن حبيب الى أن الخوارج الذين كفروا الناس بالذنوب كفار وأنه يستتاب من ظهر عليه
 منهم أيما ويسجن خرجوا الذالك ولم يخبروا اذا أظهر واذالك فمن لم يمتب قتل ومن تاب ترك ومن
 رده هذا من كتاب الله معاند كافر ولا يصلح سي ذرار بهم وكذلك سائر الخوارج من الأباضية
 والصفرية وكذلك القدرية والمعتزلة وكذلك تستتاب المرتجة الذين يزعمون أن الايمان قول بلا عمل
 وأما الشيعة فلا يبلغ بهم القتل الآن برقي الى سبني وأما من قرن بذلك شيئا من الاتحاد فقد كفر
 وقدرى أو يؤمسره قال قتلمالك بن أنس خطب الى رجل من القدرية أناز وجه فقال لا قال الله
 عز وجل ولعبد مؤمن خير من مشرك وقال إبراهيم المنذر عن محمد بن الفضال قال قال مالك
 لا أرى أن يصلى وراء القدرى ومن صلى وراءه رأيت أن يعبد (مسئلة) * قال مالك في المتينة
 لا يسلم على أهل القدر قال ابن القاسم وكان يري أنه في ذلك في أهل الأهواء كلهم قال ابن القاسم
 وهو رأى لا يسلم عليهم وروى أشهب عن مالك لا يجالس القدرى ولا تكلمه إلا أن يجلس اليه فينظر
 عليه يقول الله عز وجل لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فلا
 توادهم (فرع) وتوبة القدرى فيما قال مالك تركه ما هو عليه ومن لم يمتب قتل وإن كانوا جماعة فقد
 قال مالك أن خرجوا على الامام العدل بقتل منزههم ويجهز على بر يحجمهم ومن أسر منهم فلا امام
 قتله ما لم ينقطع الحرب فإن كان الامام قد ظهر عليهم بنفس فلا يقتل ويستتاب فإن تاب قبل منه
 وإن لم يمتب ولم يرجع قال عبد الملك لا يقتل وليؤدب إن لم يمتب

جامع ما جاء في أهل القدر

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نسأل
 المرأة طلاق أختها لتستفرغ حفتها ولتنكح فإن لها فدر * مالك عن يزيد بن زياد عن محمد بن
 كعب القرظى قال قال معاوية بن أبي سفيان وهو على المنبر أيها الناس إنه لا مانع لما أعطى الله ولا
 معطى لما منع الله ولا ينفع ذا الجنة من رد الله به خيرا يفقه في الدين ثم قال سمعت هؤلاء
 الكهات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد * مالك أنه بلغه أنه كان يقال الجنة
 الذى خلق كل شئ كائين الذى لا يعجل شئ إناء وقدره حسي الله وكفى سمع الله من دعا ليس وراء
 الله مرمى * مالك أنه بلغه أنه كان يقال إن أحدا لن يموت حتى يستكمل رزقا فأجلوا الطلب * ش
 قوله صلى الله عليه وسلم لا نسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ حفتها نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك لما فيه من البني والأذى والظلم التي تشترط طلاقا ويحتمل أن يريده صلى الله عليه وسلم
 ما يشترط النساء عند عقد النكاح من أن كل امرأ مع طالق وأن لا تزوج عليها ولا تنسرى معها
 ولا يتقدم ولدو بين هذا التأويل قوله بمس ذلك ولتنكح برى الله أعلم ولتنكح ولا تسأل طلاق
 غيرها ويحتمل أن يري بذلك النهى عن أن تنكح المرأة ابتداء إذا علمت إيثار الزوج لها أن نسأله
 طلاق صاحبها أو قال أختها وإن أراد أختها في الدين ووصفها بذلك ليدكر ما بينهما من الحرمة التي
 توجب إسفافها عليها وترك مضاربتها أن نسأل طلاقها وقوله صلى الله عليه وسلم لتستفرغ أناءها
 يحتمل والله أعلم أن يري بذلك أن تنفرد بنفقة الزوج وماله ولا تشر كما بذلك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولتنكح فإن لها فدر لما نرى تناه من خبر

جامع ما جاء في أهل
 القدر *
 وحدثنى عن مالك عن
 أبي الزناد عن الأعرج
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا نسأل المرأة طلاق
 أختها لتستفرغ حفتها
 ولتنكح فإن لها فدر
 وحدثنى عن مالك عن
 يزيد بن زياد عن محمد
 بن كعب القرظى قال
 قال معاوية بن أبي سفيان
 وهو على المنبر أيها الناس
 إنه لا مانع لما أعطى الله
 ولا معطى لما منع الله ولا
 ينفع ذا الجنة من
 رد الله به خيرا يفقه في
 الدين ثم قال سمعت هؤلاء
 الكهات من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على هذه
 الأعواد * وحدثنى يحيى
 عن مالك أنه بلغه أنه كان
 يقال الجنة الذى خلق كل
 شئ كائين الذى لا يعجل
 شئ إناء وقدره حسي الله
 وكفى سمع الله من دعا ليس
 وراء الله مرمى * وحدثنى
 عن مالك أنه بلغه أنه كان
 يقال إن أحدا لن يموت
 حتى يستكمل رزقه
 فأجلوا الطلب

الزوجه ونفقت له ابد أن تصل اليه ولا سبيل الى الزيادة على ذلك بفراقه الزوجه ولا النقص منه
بأسا كما لها ويقضى ذلك ان الرزق مقدر والاجال في الطلب مشروع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطى الله ولا مطلق لما منعه الله يريد والله أعلم ان
ما أعطى الله من خبر دين أو دنيا فلا مانع له وما منع من ذلك فلا مطلق له وهو نحو قوله عز وجل وان
يسئلك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان ردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا ينفع ذا الجبد من الجبد قال أبو عبيد معناه لا ينفع ذا الفنى منه
غناه انما تنفعه طاعتك والعمل بما يقرب به منك يقال جدار جل مجددا اذا صار له جد وقد قال بعض
الاس لا ينفع ذا الجبد منك الجبد بكسر الجيم وهو خطأ لان الجبد الانكماش يريد الاجتهاد ومحال أن
لا ينفع الناس الاجتهاد في طاعة الله وهذا الذي قاله أبو عبيد فيه نظر ويجوز أن يقال ولا ينفع
ذا الجبد منك الجبد بمعنى أنه لا ينفع ذلك الاجتهاد منك اجتهاده في اجتلاب منفعة أو دفع مضرة فانه
لا بد أن يصل اليها مقدر له اجتهاد ولم يجهد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من رد الله به خيرا يفقهه في الدين يريد والله أعلم ان الفقه في الدين
يقضى ارادة الله سبحانه وتعالى الخير لمعبده وان أراد الله به الخير يفقهه في دينه والخير والله أعلم
دخول الجنة والسلامة من النار قال الله عز وجل فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز

(فصل) وقوله سمعت هؤلاء الكهات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد يريد
بذلك بيان صحة هذه الكهات وخص أمة محمد صلى الله عليه وسلم على المنبر لانها مما قاله نبيهم عليه
السلام على المنبر وبلغه الى الامت بغير غشائها

(فصل) وقول مالك الشرحه الله كان يقال يقضى انه من قول أئمة الشرع لان مالك اذا دخله في كتابه
ليعقبه حتمه ويحمد الله به وقوله الحمد لله الذي خلق كل شيء كايين يريد انه أحسنه وأبهره على
أفضل ما يكون عليه فيكون معناه قوله الذي أحسن كل شيء خلقه على تأويل من قال خلقه حسنا

ويحتمل أن يريد به خلقه على ما ينبغي من قدرته عليه وادارته له وعلمه به وبما فيه من المصالح خلقه
(فصل) وقوله الذي لا يعجل شيء اناله وقدره ومعناه لا يسبق وقته الذي وقته قال الأخفش انا
الشيء وقت بلوغه وقال غيره الانا التأخير والانتظار قال الشاعر

وأنيث العشاء الى سهيل * أو الشعرى فطال بي الالام

يريد والله أعلم لا يسبق وقته الذي قدر له قال الله عز وجل فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون

(فصل) وقوله حسبي الله وكفى وقوله مع الله لمن دعاه معناه استجاب الله لمن يدعاه يحتمل أن يريد
به الخبر ويحتمل أن يريد به الدعاء وقوله ليس وراء الله مرمى يريد ليس وراء الله غاية يرى اليها أي
يقصد بدعائها وأمل أو رجاء يقال هذه الغاية التي يرى اليها أي يقصد شتت بغاية السهام التي ترى
ويقصد بها

﴿ ما جاء في حسن الخلق ﴾

ص ﴿ مالك ان معاذ بن جبل قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت
رجلي في الغرزان قال أحسن خلقك للناس معاذ بن جبل ﴾ ش قول معاذ رضي الله عنه آخر

ما أوصى به رسول الله صلى الله عليه وسلم تنبيه على تأكيده وأوصاه به وأحب إليه صلى الله عليه وسلم
بلا ولا جهل في ذلك من الوصية من يودع المسافر الإياكم ما يوصيه به وقوله حين وضعه جلي
في القبر العزيز لرحلة منزلة إلى كآب الدابة وأشار بذلك إلى تأخير الحال التي أوصاه عليها وأنها حين
مفارقة له بعد توديعه ما يه وذلك كله دليل على تأكيده وأوصاه به وبما لفته في وصيته

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحسن خلقك للناس معاذين جبل تحسبن خلقه أن يظهر منهن
بجاسه أو ورد عليه الشر والطم والاشفاق والمبر على التعالم والتودد إلى الصغير والكبير وقد قال
مالك والغنظله مكروه لقول الله عز وجل ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم للناس وإن كان لفظه عاما إلا أنه يريد بذلك من يستحق تحسبن
الخلق له فأما أهل الكفر والإصرار على الكيائ والتمادي على ظلم الناس فلا يؤمر بتحسبن خلقه

لم بل يؤمر بأن ينفذ عليهم قال الله عز وجل يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم
وقال سبحانه وتعالى والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين

الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عنكم ما طاعة من المؤمنين وفي التوبة من سبع
أشهب عن مالك سئل عائشة رضي الله عنها عن خلق النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان خلقه

وأمره القز وأتباعه ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرين قط إلا أخيرا هما ما لم

يكن أمما كان أبا كان أبعد الناس منه وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك
حرمة الله فينتقم لله بها ش قول عائشة رضي الله عنها ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

أمرين الاختار أيسرهما يحمّل أن يرد بذلك ما خيره الله عز وجل بين أمرين من الأعمال بما يكفه
أمنه الاختار أيسرهما وأرفقهما بأمنه ويحمّل أن يرد ما خيره الله تعالى بين عقوبتين بينهما

عصاه وخالفه الاختار أيسرهما ويحمّل أن يرد بذلك ما خيره أحد من أمته ممن لم يدخل في طاعته
ولا آمن به بين أمرين كان في أحدهما موادة وسلامة وفي الآخر عاربه أو مشاققة الاختار ما فيه

الموادة وذلك قبل أن يؤمر بالمجاهدة ومنع الموادة ويحمّل أن يرد به جميع أوقاته وذلك بين
بغيره بين الحرب وأداء الجزية فإنه كان يأخذ باليسر فقبل منهم الجزية ويحمّل أن يرد به أن

أمنه المؤمنين لم يخيره وبين التزام الشدة في العبادة وبين الأخذ بما يجب عليهم من ذلك الاختار لم
أيسرهما فقامه ونظره وحواله يكتب عليهم أشقهما ما يعجزوا عنها

(فصل) وقوله ما لم يكن أمما كان بخيره والله تعالى فإنه استثناء منقطع لأن الباري تعالى لا يخير
بين الأهم والطاعة وإن كان الخيرة الكفار والمنافقين ممن يفتهم فيكون استثناء متصلا ويكون

معناه الآن يكون أيسر الأمرين الذين خير فيما أمما فإنه يكون أبعد الناس منه ولا يختاره وما يختار
اليسر أخا خير بين جائز ومنع وعين وإن كان الخيرة المؤمنين من أمته فالظاهر أنه استثناء

منقطع لأهم أيضا لا يخير وبين التزام فعل طاعة والتزام فعل معصية ويجوز على بعد أن يكون استثناء
متصلا بمعنى أن يخيره وبين التزام ما يجوز والتزام ما لا يجوز وهم يعتمدونه بما يجوز فيكون أبعد

الناس من أن يبيع لهم ما لا يجوز بل يبين لهم المنع منه ويحترم من أتيانه ويصل بهم إلى الجائز وإن
شق ذلك عليهم

(فصل) وقوله ما رضى الله عنها وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه يرد والله أعلم أنه

لا يصل إليه أذى من مخالفه ارادته به فباحضه فينتقم بذلك لنفسه قال مالك بن نسيان يوسف عليه السلام قال ما انتقم لنفسي من شيء فذلك اليوم زادي من الدنيا وان علي فذلك في عملك بعمل آباءك فألفوا قبري بقبورهم وروى ابن حبيب قال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفون عن شتمه

(فصل) وقوله ما رضى الله عنها الا ان تنتهك حرمة الله فينتقم الله بهاريد والله أعلم ان يؤذى أذى فيه غضاضة على الدين فان في ذلك انتها كالحرمات الله عز وجل فينتقم الله بذلك اعظاما لحق الله تعالى وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز ان يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بفعل مباح ولا غيره واما غيره من الناس فيجوز ان يؤذى بمباح وليس له المنع منه ولا يتم فاعل المباح وان وصل بذلك أذى الى غيره قال ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد علي بن أبي طالب الرضى الله عنه ان يتزوج ابنته ابي جهل انما طامع بضعه مني واني والله لا أرمي بأهل الله ولكن والله لا يجتمع ابنه رسول الله وابنته عند الله عند رجل ابداف جعل حكمها في ذلك حكمه انه لا يجوز ان يؤذى بمباح واحي على ذلك بقوله عز وجل ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مبهمنا الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما كتبوا فعدا حتما لو اهاننا وانما مينا فشرط في المؤمنين ان يؤذوا بغير ما كتبوا وأطلق الأذى في حصة النبي صلى الله عليه وسلم من غير شرط فحصل على اطلاقه

(مسئلة) ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يخاف ان يسبه كافر أو مسلم فان سبه مسلم قتل ولم يستتب قاله عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك في العتية وقال ابن القاسم وكذلك ان عابه أو انتقصه فانه يقتل كالزندق لانؤمن تو شوقد افترض الله تعزيره وتوقيره قال الله عز وجل فالذين آمنوا بوعزروه ونصره وفن شتمه فهو بمنزلة من أدركه فلم يعزروه ولم ينصره (مسئلة) ومن لم ينصره لم يؤمن به ومن سب نبيا من الأنبياء قتل قال حصنون وأصبغ ان انتقصه قتل ولم يستتب كن شتم نبيا صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل لا تفرق بين أحد منهم قال الشيخ أبو محمد في نوادره وكذلك من سب ملكا من الملائكة (فرع) ومن شتم نبيا صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب فلا يخاف ان يكون حريا أو ميا فان كان حريا لحكمه اذا ظفر به حكم سائر الكفار والامام يأمره أن يقتل المفسر في ذلك الذي قد شتمه كفاعل النبي صلى الله عليه وسلم في ابن خطل وفي مقيس ابن صباة وفي القبتين اللتين كانتا نفيان يسبه صلى الله عليه وسلم فان سبق ونادى بالسلام لم يقتل كفاعل النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) وان كان ذميا وذلك اذا شتم اليهودي والنصراني بغير الوجه الذي كفر به قال حصنون وفرقنا بين من سب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين وبين من سبه من أهل الكتاب لان المسلم لم ينتقل من ديننا الى غيره ففعل شيئا لم نعلم عندنا القتل ولا عوفيه فلا أحد كالزندق الذي لا تقبل توبته اذا لم ينتقل من ظاهر الى باطن والكتاب الذي كان على الكفر لما انتقل الى الاسلام بعد ان سب النبي صلى الله عليه وسلم غفر له ما قد سب لم يقتل قال الله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف كسائر الحدود التي لله عز وجل اذا ثبت في حق المسلم لم يسقط عنه واذا ثبت في حق الذي سقط عنه بالسلام قال حصنون فان قيل فلم تقتل الذي بذلك ومن دينه سب النبي صلى الله عليه وسلم وتكذيبه قيل لاننا لم نعظم العهد على ذلك ولا على قتلنا وأخذ أموالنا فلو قتل واحدنا لقتلنا وان كان من دينه استحلل دماءنا فكذلك سب النبي صلى الله عليه وسلم اذا أظهره قال وكذلك لو بئل لنا أهل الحرب الجزية على ان نقرهم على اظهار سب النبي صلى

الله عليه وسلم لم يحز لنا ذلك ثبت ان المهين تقضى بيننا وبينه بسبه النبي صلى الله عليه وسلم وبجل
لنا دمه فان قيل لوسب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أسلم لسط عنه القتل ولو قتل مسلماً ثم أسلم ثبت
عليه القتل قيل القصص من حقوق الأديين فلا يسقط بالإسلام وهما من حقوق الله تعالى فسقط
بالتوبة من دينه الى ديننا فظاهر لفظ معنونه يقتضى انه غير كافر وأنه يقتل حداً وظاهر ما في التينة
يقتضى انه يقتل كفرًا ولا يستتاب منه (فرع) فاذا قال المجوسى ان محمدا النبي لم يرسل الينا
وانما أرسل اليكم وانما نسينا موسى وعيسى أو نحوهما فنقدر روى عيسى عن ابن القاسم لاثني عليهم
لأن الله سبحانه ونماني أقرهم على مثل ذلك على أخذ الجزية وأمان سبه فقال ليس بنبي ولم يرسل أولم
ينزل عليه قرآن وانما هو نبي بقوله ونحوه فهذا يقتل ووجه ذلك انه اذا قال انه نبي انما أرسل الى قومه
فلم يكتبه وانما يكتب النافل عنه للرسالة العامة لأنه قد أقره بالنبوة وهذا يقتضى نحو زالكذب
واذا نفي عنه النبوة فقد كذبه وذلك وجه شديد من السب (فرع) ولو قال نصراني لم يرسل الينا
خير من دينكم وانما دينكم الخ ونحو ذلك من القول أو يقول للوذن اذا قال أشهد ان محمدا
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبت لعنكم الله فنقدر روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم خذافيه
الادب الوجيع والسجن الطويل (فرع) ومن تقاضى دينه من رجل فأغضب فقال له صل
على النبي فقال: الآخر اوصلي الله على من صلى عليه قال معنونه في التينة اذا كان على ما ذكرت
من وجه الغضب والضيق فليس هو كمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو اسحق البرقي
وأصبغ لا يقتل لأنه انما شتم الناس برأيه شتم ذلك الرجل الذي صلى عليه خاصة لأنه هو الذي
أغضب وذهب الحارث وغيره في مثل هذا الى القتل ووجه ذلك انه جله على ان لعنه توجه الى كل من
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم والملائكة من جلتهم (فرع) ولو قال نبطي مسكين محمد بنبرك
انكم في الجنة فهو الآن في الجنة فخاله لم يرض عن نفسه حيث كانت الكلاب تأكل ساقه روى ابن
القاسم في الموازنة وغيره ان رأى ان يضرب عنقه (فرع) ومن تعجب من شيء فقال صلى الله على
النبي قال معنونه ذلك مكر ولا ينبغي أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم الاعلى وجهه الحساب
ورجاء الثواب (مسألة) ومن شتم أحدا من الصعابة فقال عيسى بن دينار من شتم أحدا منهم أباً
بكر أو عمراً أو عثاناً أو معاوية أو عمرو بن العاصي فان قال اتهم كاتوا على ضلال وكفر فانه يقتل ولو
شتمهم بغير ذلك من مشاتم الناس فلينسكل نكلاً شديداً وقال معنونه في كتاب ابنه من كفر علياً
أو عثاناً أو غيره من الصعابة فأوجهه جلد اقال الشيخ أبو محمد رأيت في مسائل رويت عن معنونه
من كتاب موسى ان قال في أبي بكر وعمر وعثان وعلى اتهم كاتوا على ضلالة وكفر فانه يقتل ومن شتم
غير هؤلاء من الصعابة بمثل هذا فعليه النكال الشديد ص مالك عن ابن شهاب عن علي بن
حسين بن علي بن أبي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حسن اسلام المرء تركه مالا يحبه
يعنيه ش قوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه مالا يحبه الاسلام هو الاسلام
من قولهم أسلم فلان لله اذا انتادله والايمن هو التصديق قال الله تعالى قالت الأعراب آتانا لم
تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولا يدخل الايمان في قلوبكم فكل إيمان اسلام وليس كل اسلام إيماناً
لأن المؤمن قد استسلم لله وانتاده بإيمانه وهو قوله تعالى ومن يسلم وجهه الى الله وهو محسن فقد
استسلم بالعمرة الوقتي فالاسلام بثبوت به على أحسن وجوه بما يتقرب به الى الطاعات واجتناب
المشكرات وقديكون على ذلك اذا عزم من الاجتناب بالطاعات ومن حسنته ان يترك الاهسان مالا

• وحديثي عن مالك
عن ابن شهاب عن علي
ابن حسين بن علي بن أبي
طالب الباق رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم ين
حسن اسلام المرء تركه
مالا يحبه

• وحديثي عن مالك أنه
بني عن عائشة زوج
الذي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت استأذن
رجل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم قالت
عائشة وأما في البيت
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بئس ابن
العشير ثم أذن لمرسول
الله صلى الله عليه وسلم
قالت عائشة فزأنت أن
معك مخلت النبي صلى الله
عليه وسلم معه فلما خرج
الرجل قلت يا رسول الله
قلت فيه ما قلت ثم لم
تتبدأن ضحك معه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن من شتر
الناس من أتاه الناس
لشراء • وحديثي عن
مالك عن عبد الله بن سفيان
ابن الأشعث عن أبيه عن كعب
الأجبار أنه قال إذا أحببت
أن تعلموا ما الله عند
ربه فاعلموا ماذا يبيع من
حسن النقاء • وحديثي
عن مالك عن يحيى بن
سعيد أنه قال بلغني أن
المرء يدرك بحسن خلقه
درجة القائم بالليل
الطامخ بالمواجر

بعينه فيقتل بهور بماشته لمعينه أوداه الى مايزه اجتنابه والله أعلم وأحكم .
ونقله حقه
الكتابي هذا الحديث ثلث الاسلام والثلث الآخر ثمانية الاعمال بالنيات والثلث الثالث الحلال بين
والحرام بين وبينهما أمور مشبهة فن ترك ما شابه كان بأراً للدين وعرضه وفي العتية من سماع
ابن القاسم عن مالك في رجل دخل على عبدالله بن عمر وهو يصف نعليه فقال يا أبا عبد الرحمن لو
ألفيت هذا النعل وأخنت آخر جدي فاقبله لنلت بهن بك هذا . ابل على حاجتك ص . مالك
ابنه نعم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت سأذن رجل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم قالت عائشة وأنا معي في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . بئس ابن العشرة ثم
أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فلم أنشب ان سمعت ضحك رسول الله صلى الله عليه
وسلم . معن لما تخرج الرجل فيأمر الله فلت فيه ما قلت ثم تهنين . ضحكتم فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتفاهم الناس لشره . ش . قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم للسائد . بئس ابن العشرة قال ابن مزين . قال ابن حبيب هذا الرجل هو عتيبة بن
حسن الفزاري وكان يقال له الاحق المطاع فقال صلى الله عليه وسلم فيه بئس ابن العشرة يزيد
عتيبة . وصف العرب الرجل بأنه ابن العشرة . بمعنى انه ابن منها أو وصفه النبي صلى الله عليه وسلم
بذلك ليلجأ به . وليس ذلك من باب النية لأنه ما مور به بل بمجاهة لغير أمره والله أعلم وأحكم .
(فصل)
وماروى عن عائشة أنها دخلت ضحك معها النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاستلاخ
له ودفع مضرة ص . مالك عن عمار بن سهل بن مالك عن أبيه عن كعب الأخبار . ان قال اذا
أحببت أن تعملوا ما لم يعبه غيركم فانظروا ماذا يتبعهم حسن الثناء . مالك عن يحيى بن سعيد
ان قال بلقي ان المرء يدرك بحسن خلقه درجة القام بليل الطائي بالهواجر . ش . قوله اذا
أردتم أن تعملوا ما لم يعبه غيركم به أرادهم من الغفران أو العقاب والأرضي عنه والمضط عليه فانظروا
ما يتبعهم حسن الثناء قال ابن مزين . في الحياة وفي بعد الموت وقاله محمد بن عيسى الأعشى . يد
ما يجري على ألسنة الناس من ذكره فان ألقى الله تعالى له على ألسنة الناس الثناء . الجليل فذلك دليل
على صلاح ما يصير اليه وان ألقى الله تعالى على ألسنة الناس الذم والفتيق فذلك دليل على شدة
ما يصير اليه وهذا انما يريد به الذم كرا الشائع عنه من جهور الناس وأهل الدين وغيرهم وأما ما ينفرده
الواحد أو أهل الضلال والنسق فلا اعتبار به لانه فيكون للناس المدح والفتيق مع الله كرا القبيح وأما
أهل الضلال فلا نكره من أهل الدين والملاح والبالشروا ما لا أمر في ماقته والله أعلم
(فصل)
وقوله ان الرجل يدرك بحسن خلقه درجة القام بليل الطائي بالهواجر . يد والله أعلم
انه يدرك بحسن خلقه درجة المتفعل بالصوم والصلاة لصبره على الأذى وكفه عن أذى غيره
والمعارضة عليه مع سلامة صدره من الغل (مسئلة)
ومن حسن الخلق مجاملة الزوجة والأهل
ومعافاتهم والتوسعة عليهم . قال مالك ينبغي للرجل أن يحسن إلى أهل داره حتى يكون أحب
الناس اليهم قال في المختصر هو في سعة من أن يأكل من طعام لا يأكل منه عياله ويلبس ثيابا
لا يكسوم منها ولكن يكسوم ويضعه هم وأكره ما ينسل الرجل عما دخل داره من الطعام
ولا ينبغي أن يفتاح المرأة ولا يكثر من اجتهادها ولا دواها الاصل في ذلك ما روى مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه . رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المرأة كالفض
أنفها كسرته وان استعتبها استعتبها وبها عوج وزوي أو حزم عن أبي هريرة

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استوصوا بالنساء خيرا فانهم خلقن من ضلع وان أعوج شيء في الضلع أعلاه فان ذهبت تقبع كمرتته وان تركته لمزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيرا ص **في مالك** ع يحيى بن سعيد انه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين بر يد والله أعلم صلاح الحال الذي بين الناس فذكر أنها خير من كثير من الصلاة والصدقة يحتمل أن يرده التوافل فيكون معناه أنها خير من كثير من جنس الصلاة والصدقة ويحتمل أن يردها أنها خير من ثلث الصلاة والصدقة وهو أنشأنا راجع إلى النافلة ويحتمل أن يردها أنها خير وأكثر أو بما يسديه بعضهم إلى بعض مع ما به اصلاح ذات البين من حسن المعاملة والمناخلة والتعاون ويحتمل أن يردها كثرة الثواب تكون باحتساب الأذى

(فصل) وقوله وأياكم والبغضة فانها هي الخالقة قال الأخفش أصل الخالقة من خلق النعم وإذا وقع الفساد بين قوم من حرب أو تباعد حلفهم عن البلاد أي جلهم وفرقتهم حتى يغفلوا ويحتمل عندئذ أن يردها التابقي شيئا من الحسنات حتى يذهب بها كإذهب الخلق بالشعر من الرأس حتى يتركه عارا ص **في مالك** أنه بلغنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت لأتيم حسن الأخلاق ع ش يحتمل أن يردها بعثت بالاسلام لأتيم شرارته وحسن دينه وزه وسمته حسن الأخلاق لأن العرب وان كانت أحسن الناس أخلاقا لما بقي عندهم مما تقدم من الشرائع قبلهم فقد كانوا أضالوا بالكفر عن كثير منها وما يخص به نبينا صلى الله عليه وسلم فتم بالأمرين من أحسن الأخلاق وقال تعالى وإنك لعلی خلق عظيم وقالت عائشة كان خلقه القرآن ومن يتخلق بأوامر القرآن أو نواهيه كان أحسن الناس خلقا وقال تعالى خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین فتضمنت هذه الآية من حسن الأخلاق ما لا يستطيع امتثاله الا من وفقه الله عز وجل فكيف سائر ما تضمنه القرآن وسنة النبي عليه السلام

في مجاب في الحياء

ص **في مالك** عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرق عن زيد بن طلحة بن ركانة برفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء **في مالك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دع فان الحياء من الإيمان ع ش قوله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق بر بدسية شرعت فيه وخص أهل ذلك الدين بها وكانت من جملة أعمالهم التي يتأبون عليها ويحتمل أن ير بدسية تشبه أهل ذلك الدين أو أكرمهم أو تشعل أهل الصلاح منهم وتر يد زيادة الملاح وتقبل بقلته وان خلق الاسلام الحياء والحياء يخصص بأهل الاسلام علي أحصو جهين وأعلمهما والمراد به أعلم الحياء فيأشعر الحياء في فلاحها يتوذي ترك تعلم العلم فليس بمشروع قالت عائشة رضی الله عنها من النساء الأنصار لم يمتنعوا الحياء ان يتفقن في الدين وقالت أم سلمة يا رسول الله ان لا يتعجبني من الحق هل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وقال الحسن بن أبي الحسن البصري لا يتعلم مستحي ولا متكبر وكذلك لم يرد شرع الحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالحق والقيام به وأداء العبادات

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخير من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين وأياكم والبغضة فانها هي الخالقة وحدثني عن مالك أنه قد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت لأتيم حسن الأخلاق

في مجاب في الحياء **في مالك** عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرق عن زيد بن طلحة بن ركانة برفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء **في مالك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دع فان الحياء من الإيمان ع ش قوله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق بر بدسية شرعت فيه وخص أهل ذلك الدين بها وكانت من جملة أعمالهم التي يتأبون عليها ويحتمل أن ير بدسية تشبه أهل ذلك الدين أو أكرمهم أو تشعل أهل الصلاح منهم وتر يد زيادة الملاح وتقبل بقلته وان خلق الاسلام الحياء والحياء يخصص بأهل الاسلام علي أحصو جهين وأعلمهما والمراد به أعلم الحياء فيأشعر الحياء في فلاحها يتوذي ترك تعلم العلم فليس بمشروع قالت عائشة رضی الله عنها من النساء الأنصار لم يمتنعوا الحياء ان يتفقن في الدين وقالت أم سلمة يا رسول الله ان لا يتعجبني من الحق هل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وقال الحسن بن أبي الحسن البصري لا يتعلم مستحي ولا متكبر وكذلك لم يرد شرع الحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالحق والقيام به وأداء العبادات

على وجهها والجهاد في سبيل الله عز وجل

(فصل) وقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعض أخاه في الحياء يريد لاه على كثرة الحياء بقوله انك لتستحي حتى قد أضر ذلك بك ومنعك من بلوغ حاجتك وقوله صلى الله عليه وسلم دعه يريد الأساك عن وعظه في ذلك فإن الحياء من الإيمان يريد والله أعلم من شرائع الإيمان ولذلك روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أشد حياء من المنراء في خدرها ويحتمل أن يريد به أنه مرافق للإيمان كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أنت مني

﴿ ما جاء في الغضب ﴾

ص ﴿ ما لك عن ابن شهاب عن جديدين عبد الرحمن بن عوف أن رجلا أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عني كلمات أعيش بهن ولا تستحي بهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغضب ﴿ ما لك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب ﴿ ش قول السائل رسول الله صلى الله عليه وسلم عني كلمات أعيش بهن ويحتمل أن يريد به أن تغضب بها مدة عيشي ويحتمل أن يريد به والله أعلم استعين بها على عيشي ولا تستكرعي فأنتي ولعله عرف من نفسه أنه لا يظن أن أراد الاختصار الذي يحفظه ولا ينافيه جميعه التي صلى الله عليه وسلم الخبر في لفظ واحد فقال له لا تغضب ومعنى ذلك والله أعلم أن الغضب بقدر كثير من الدين لأنه يؤدي إلى أن يؤدي ويؤدي إلى أن في وقت غضبه من القول والفعل ما ياتم به ويؤثم غيره ويؤدي الغضب إلى البغضاء التي قلنا أنها الحادثة والغضب أيضا يمتنع كثيرا من منافع دنياه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تغضب يريد والله أعلم لا تخض ما يبعثك عليه غضبك وامتنع منه وكف عنه وأما نفس الغضب فلا يملك الإنسان دفعه وأما يدفع ما يدعو إليه وقد روى عن الأخنف بن قيس أنه قال ليست بعلوم وليكني أحمال (فرع) وأما أراد النبي صلى الله عليه وسلم امتناع من الغضب في معاني دنياه ومعاملته وأما في إيماد إلى القيام بالحق فالغضب فيه فيكون واجبا وهو الغضب على الكفار والمبالغة فهم بالجهاد وكذلك الغضب على أهل الباطل وانكاره عليهم بما يجوز وفيكون مندوبا إليه وهو الغضب على الخطي إذ أعلنت أن في إبداء غضبك عليه ردع له وبعثا على الحق وقد روى بن خالد الجعفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سأله رجل عن ضالة الأبل غضب حتى أجرت وجنتاه وأجر وجهه وقال مالك ولها وغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سأله رجل عن رجل معاذ بن جبل أنه بطولهم في الصلاة ويحتمل أن يكون هذا الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغضب قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان كثيرا الغضب قليل المالك لنفسه عنه وإن كان ما كان يدخل عليه تعصب في دينه وحاله من جهة الغضب فجمع النبي عن ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس الشديد بالصرعة الصرعة الذي يصرع الناس ويكثر منه ذلك كإفغال الذي يكثر منه الضحك والضحك الذي يكثر منه النوم نومة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الشديد بالصرعة لم يردني الشدة عن الصرعة فإنه يعلم بالصرورة شدته وأما أراد صلى الله عليه وسلم والله أعلم أحدا من ين يحتمل أنه أراد أنه ليس بالنهاية في الشدة وأشد منه الذي يملك نفسه

﴿ ما جاء في الغضب ﴾

﴿ وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن جديدين عبد الرحمن بن عوف أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عني كلمات أعيش بهن ولا تستكرعي فأنتي ولعله عرف من نفسه أنه لا يظن أن أراد الاختصار الذي يحفظه ولا ينافيه جميعه التي صلى الله عليه وسلم الخبر في لفظ واحد فقال له لا تغضب ومعنى ذلك والله أعلم أن الغضب بقدر كثير من الدين لأنه يؤدي إلى أن يؤدي ويؤدي إلى أن في وقت غضبه من القول والفعل ما ياتم به ويؤثم غيره ويؤدي الغضب إلى البغضاء التي قلنا أنها الحادثة والغضب أيضا يمتنع كثيرا من منافع دنياه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تغضب يريد والله أعلم لا تخض ما يبعثك عليه غضبك وامتنع منه وكف عنه وأما نفس الغضب فلا يملك الإنسان دفعه وأما يدفع ما يدعو إليه وقد روى عن الأخنف بن قيس أنه قال ليست بعلوم وليكني أحمال (فرع) وأما أراد النبي صلى الله عليه وسلم امتناع من الغضب في معاني دنياه ومعاملته وأما في إيماد إلى القيام بالحق فالغضب فيه فيكون واجبا وهو الغضب على الكفار والمبالغة فهم بالجهاد وكذلك الغضب على أهل الباطل وانكاره عليهم بما يجوز وفيكون مندوبا إليه وهو الغضب على الخطي إذ أعلنت أن في إبداء غضبك عليه ردع له وبعثا على الحق وقد روى بن خالد الجعفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سأله رجل عن ضالة الأبل غضب حتى أجرت وجنتاه وأجر وجهه وقال مالك ولها وغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سأله رجل عن رجل معاذ بن جبل أنه بطولهم في الصلاة ويحتمل أن يكون هذا الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغضب قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان كثيرا الغضب قليل المالك لنفسه عنه وإن كان ما كان يدخل عليه تعصب في دينه وحاله من جهة الغضب فجمع النبي عن ذلك والله أعلم

بعضكم بعضاً ولا يفيض بعضكم بعضاً إلى بعض
بعضكم بعضاً ولا يفيض بعضكم بعضاً إلى بعض

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تحسدوا بر بدوا لله أعلم لا يحسد أحدكم أخاه على نعمة خوله
الله إياها أو أمر نأله عز وجل أن تقول نعمو ذب الله من شر الحاسد فقال عز اسمه ومن شر حاسد إذا حسد
وقد قال الله تعالى ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض وذلك من وجه التعاد وهذا يكون على
وجهين أحدهما أن تمنى لنفسك مثل ما عند أخيك من أمر دين أو عمل صالح ولا تريد أن يزول ما عنده
من ذلك فهذا غير مذموم وفاعله غير مذموم والوجه الثاني أن تمنى زوال نعمة عند أخيك المسلم
سواء أردت انتقامها اليك أو لم ترد فهذا الحسد المذموم وفي العتية عن مالك بن عيسى أن أول مصيبة
كانت الحسد والكبر والشح حدابليس وتكبر على آدم وشح آدم فقبل له كل من شجر الجنة
كلها إلا التي هي عنها فشح فأكل منها وفي المزية معنى قوله صلى الله عليه وسلم ولا تحسدوا إن تنافس
أخاك في الشئ حتى تحسده عليه فيغير ذلك إلى الطعن والمداوة فذلك الحسد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تدابروا قال في المزية يقول لأنمرض بوجهك عن أخيك
توله بدرك استماله وبغضا بل أقبل عليه وأبسط له وجهك ما استطعت قاله عيسى بن دينار
ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث قال عيسى بن دينار
في المزية يريد ظن السوء ومعناه أن فعادى أهلك وصديقك على ظن فتنه به دون تحقيق أو تمتعت
بأمر على ما ظنك فتقله على أنك قد علمته ويحتمل أن يريد به والله أعلم أن يحكم في دين الله بمجرد
الظن دون أعمال النظر ولا استدلال بدليل وقد قال عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع
والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً وقد قال تعالى إن بعض الظن أثم وهذا يقتضي أن منه
ما ليس بآثم وهو ما يوصل إلى الحكم فيه بالنظر والاجتهاد من كان من أهل النظر والاجتهاد والله
أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تحسبوا روى عيسى بن دينار عن ابن وهب ولا تحسبوا
لأبل أحدكم استماع ما يقول فيه أخوه أو يقال في أخيه ولا تحسبوا أي لا ترسل من يسئلك عما
يقال في أخيك من الشر وما يقال فيك وقال في المزية محمد بن عيسى مثله وروى يحيى بن يحيى عن
ابن نافع أنه قال هي كلمة متصرفة يريد بها أن لا يتحسس الإنسان على أمور أجهل التي يخاف أن يعيبه
ويستهزأ بها كثيراً السؤال عما يكره أخوه أن يطلع عليه من عاه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وكونوا عباد الله إخواناً يحتمل أن يريدوا كونوا عبيد الله إخواناً
يريد والله أعلم متواخين متوادرين ص مالك عن عطاء بن عبد الله الخرساني قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ناصحوا بذهب الفل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء ش ما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال ناصحوا بذهب الفل يحتمل أن يريدوا الله أعلم المصافحة باليد وقد قال
عقمة والأسود من تمام العتية المصافحة ودخل عليه حفيان بن عيينة فصافحه مالك وقال لولا أنها
بدعة لما انتقل فقال سفيان عاتق من هو خير مني ومنك النبي صلى الله عليه وسلم لجعفر حين قدم من
أرض الحبشة قال مالك ذلك خاص قال سفيان بل هو عام ما يخص جعفرًا ما يخصنا وما يخص بهنا
إذا كنا صالحين وروى ابن وهب عن مالك أنه كره المصافحة والمعانعة فعلى غيره الواجب يحتمل

• وحدثنى عن مالك عن
عطاء بن عبد الله
الخرساني قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نصافحوا بذهب الفل
وتهادوا تحابوا وتذهب
الشحناء

ان يريدوا ان يعلم في الحديث بالمصافحة ان يصنع بعضهم عن بعض من المصنع وهو التجاوز والغفران وهو أشبه لأن ذلك يذهب الغسل في الغلب واحتج مالك لمنع المصافحة بالسيد لقوله عز وجل اذ دخوا عليه فقلوا سلاما قال سلام قوم منكرون ولم يذكر مصافقه . وقوله صلى الله عليه وسلم يذهب الغل ير يدوانه أعلم العداوة ومعنى ذلك انه اذا صفح عن أخيه وصفح عنه أخوه ذهب ما في أنفسهما من الغل وكذلك أيضا اذا صافح جابلا بدى لانهما يابا ما يتودد به المسلم والمواصل على قول من حمله على ذلك والله أعلم

• وحدثنى عن مالك عن

سهيل بن أبي صالح عن أبيه

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين

ويوم الخميس فيغفر لكل

عبد مسلم لا يشرك بالله

شيئا الا رجلا كانت

بينه وبين أخيه شغاة

فيقال أنظروا هذين حتى

يصلطحا وأنظروا هذين

حتى يصلطحا • وحدثنى

عن مالك عن سلم بن أبي

مرمر عن أبي صالح السمان

عن أبي هريرة انه قال

تعرض أعمال الناس كل

جمعة مرتين يوم الاثنين

ويوم الخميس فيغفر لكل

عبد مؤمن الا عبدا كانت

بينه وبين أخيه شغاة

فيقال انزكوا هذين حتى

يفيشا انزكوا هذين حتى يفيشا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا وتحابوا ير يدوانه أعلم انها من أسباب التواصل التي تؤكد المودة وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية وقال لو أهدى الى كراع لقبلت وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم لا حد وجهين أحدهما انه كان يثيب على الهداية والثاني ان فضله وعصمته ثبتت بالبراهين البينة التي وقع بها العلم وما غيره من البينة النظر في أمور الناس من أمثاله كم فلا ص • مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا الا رجلا كانت بينه وبين أخيه شغاة فيقال أنظروا هذين حتى يصلطحا وأنظروا هذين حتى يصلطحا • مالك عن مسلم بن أبي مرمر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال قال تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن الا عبدا كانت بينه وبين أخيه شغاة فيقال انزكوا هذين حتى يفيشا انزكوا هذين حتى يفيشا • ثم قوله صلى الله عليه وسلم تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس ير يدوانه أعلم ان يصفح في هذين اليومين عن الذنوب العظيمة وينبت فيها لكثير من الناس الدرجة الرفيعة فتكون بمنزلة فتح أبوابها وقديما يفتح الأبواب عن الاقبال على الأمر والانعام فيقال تفتح فلان باب طعامه وباب عطائه فلا ينلقه عن أحد يقال في مشاهدته حرب العدو تفتح أبواب الجنة معناه والله أعلم وجدت أسباب دخوله وغفران الذنوب المانعة منها وفي الحديث الآخر تعرض أعمال العباد في هذين اليومين فيغفر لكل عبد مؤمن الا عبدا كانت بينه وبين أخيه شغاة فاقضى ذلك أن عرض أعمال المؤمن بمأزاده الله من الغفران له فهو يعرضه بأن أبواب الجنة قد فتحت ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة علامة على الغفران والاحسان في ذلك اليوم وبين هذا التأويل وقوله صلى الله عليه وسلم فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا ير يدوانه أعلم ان هذا الغفران الذي يكون بمعنى فتح أبواب الجنة يكون فتح أبواب الجنة علامة على نعم كل مسلم الا ان كانت بينه وبين أخيه شغاة تخذرا من بقاء الشغاة وهي العداوة بين المسدين وحضائى الاقلام عن ذلك وارجو عني ان التودد والمواخاة قال الله عز وجل انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم وقال تعالى فاقضوا احوالكم واصلحوا ذات بينكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فقال أنظروا هذين حتى يصلطحا يعني والله أعلم أخروا الغفران لهما حتى يصلطحا وقال في الحديث الآخر انزكوا هذين حتى يفيشا أى رجعا الى الصلح أو انزكوا هذين يحتمل أن يكون تبيينا من الراوى ومعنى انزكوا أخروا يقال تركت الشيء أخرته وتركته في الأمر أخرت قاله صاحب الأفعال

﴿ ما جاء في لبس الثياب الجمال بها ﴾ * وحديثي (٢١٨) عن مالك عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه

﴿ ما جاء في لبس الثياب الجمال بها ﴾

ص عن مالك عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار قال جابر فينا أنا نازل تحت شجرة إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل فقلت يا رسول الله هم إلى الظل قال فزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقممت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شياً فوجدت فيها جر وفتاء فكسرتهم ثم قرئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أين لكم هذا قال فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا يجزه يذهب يرى قال فيجزه ثم أدير يذهب في الظهر وعليه بردان له فدخلنا قال فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فقال أماله ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله له ثوبان في العيبة كسوته إياها قال فادعهم فله فلبس ما قال فدعونه فلبسها ثم ولّى يذهب قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له قال فسمعته الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله قال فقتل الرجل في سبيل الله ثم شق قول جابر رضى الله عنه فقلت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شياً فوجدت فيها جر وفتاء والجرو والفتاء الصبيحة وقيل المستطيلة ونيل الصغيرة حكاه أبو القاسم الجوهري وقال أبو عبيد الجرو صغير الفتاة والامان وجمعه أجراء وجمع الجمع أجرو وقوله فكسرتهم ثم قرئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى كسره له أن يسهل تناوله ويكثر عدده وهو في الأغلب بما يفعله الآكل بالكبير منها فاعل جابراً باسم الصغير تحقيراً لما قدمه فكفاه مؤنة العمل ثم قرء به اليه لئلا كله فقال جابر من أين لكم هذا الماعل من عنده بذلك الموضوع وتضمن وجوده فيه فقال جابر خرجنا به من المدينة يا رسول الله وقول جابر وعندنا صاحب لنا يجزه يريده الله أي نهي من أمره ما يحتاج إليه في توجهه لحفظ الظهر يريده الله لئلا يكون ظهورها ويحملون عليها

(فصل) وقوله رضى الله عنه ثم أدير وعليه بردان له فدخلنا علم انهما قد بلغا من ذلك مبلغا متجه العين ويخرج عن عادة لباس الناس مع ما قدمه النبي صلى الله عليه وسلم من سعة أحوال الناس في ذلك الوقت وأنه لا يتعذر على من كان في مثل حالة الناس ما جرت به عادة مثله ويحتمل أنه كره ذلك لما يخاف أن يعتقد ذلك شعراً أو باحاطة القدرة على اللباس المعتاد وكره النبي صلى الله عليه وسلم لباس غير المعتاد وما يشتر به لابس من دون اللبس كما كره ما يشتر به صاحب في رفعة ويحتمل أنه لما كان في غزو ولعله كان يقرب المشركين ولم يأمر أن يكون لهم على أصحابهم عيون فيرون عليهم مثل هذا اللبس فيعتقدون فهم من ضعف الحال ما يقوى نفوسهم ويؤكدهم في الظهور عليهم فيكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد إظهار القوة وصلاح الحال لتضع نفوسهم ويقل طمعهم وروى عن سلمة بن الأكوع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أماله ثوبان غير هذين يحتمل أن يريد والله أعلم بذلك يعرف حاله ليعمل فعل ذلك لضرورة عدم فيعجزه أو يصنع أو يعلم أنه فعل ذلك مع القدرة على اللبس الصالح فينكر عليه وأمر بما هو أفضل له فاعل جابر أنه ثوبان في العيبة وذلك يدل على حضورهما ولعل سؤاله إنما توجه إلى ما يحضره من الثياب فأمره صلى الله عليه وسلم فلبسها امتثالاً لأمره وأخذها بهدبة فلما ولّى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له وهذه كلمة

قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار قال جابر فينا أنا نازل تحت شجرة إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل فقلت عليه وسلم أقبل فقلت يا رسول الله هم إلى الظل قال فزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقممت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شياً فوجدت فيها جر وفتاء فكسرتهم ثم قرئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أين لكم هذا قال فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا يجزه يذهب يرى قال فيجزه ثم أدير يذهب في الظهر وعليه بردان له فدخلنا قال فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فقال أماله ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله له ثوبان في العيبة كسوته إياها قال فادعهم فله فلبس ما قال فدعونه فلبسها ثم ولّى يذهب قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له قال فسمعته الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله قال فقتل الرجل في سبيل الله ثم شق قول جابر رضى الله عنه فقلت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شياً فوجدت فيها جر وفتاء والجرو والفتاء الصبيحة وقيل المستطيلة ونيل الصغيرة حكاه أبو القاسم الجوهري وقال أبو عبيد الجرو صغير الفتاة والامان وجمعه أجراء وجمع الجمع أجرو وقوله فكسرتهم ثم قرئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى كسره له أن يسهل تناوله ويكثر عدده وهو في الأغلب بما يفعله الآكل بالكبير منها فاعل جابراً باسم الصغير تحقيراً لما قدمه فكفاه مؤنة العمل ثم قرء به اليه لئلا كله فقال جابر من أين لكم هذا الماعل من عنده بذلك الموضوع وتضمن وجوده فيه فقال جابر خرجنا به من المدينة يا رسول الله وقول جابر وعندنا صاحب لنا يجزه يريده الله أي نهي من أمره ما يحتاج إليه في توجهه لحفظ الظهر يريده الله لئلا يكون ظهورها ويحملون عليها

تقولوا العرب عند انكار أمر ولا يريدون بذلك الدعاء على من يقال له ذلك فدامع ذلك الرجل وعلم أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم غالباً يستجاب له أو نافي أن يكون من موجدته عليه لما أتاه فقد أخرجه هذه اللفظة منه على وجه الدعاء إذا علم من حاله أن ما يقوله يكون على حسب ما يقوله فقال الرجل يا رسول الله في سبيل الله فقال قول من يتقن ونوع ما قاله صلى الله عليه وسلم وهذا لا يكون إلا مع علم من تكرر ذلك منه حتى لا يقع منه خلافة وهذا من عظيم الآيات مع قوله عز وجل قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكفرت من الخير وما مسني السوء وقوله تعالى قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم إن أتبع إلا ما يوحى إلي فأراد الرجل أنه إذا اعتقده سيقتل أن يكون قتله في سبيل الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم على معنى توجيه قوله أو دعائه إلى ما اختاره الرجل من الشهادة لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم من الخير وكان صلى الله عليه وسلم بالمؤمنين رجلاً

(فصل) وهذا على سبيل المبالغة في الحضي على الجميل في اللبس والرجوع عن تركه وذلك يكون على وجهين أحدهما في لون اللبوس وحسنه وسأني ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى والثاني في اللبوس نفسه وذلك أن أفضل زي ما لبس في الرأس العمام وهي تيجان العرب قال مالك العمة والاحتيا والانتعال من عمل العرب وكانت العمة في أول الإسلام ثم لم تزل حتى كان هؤلاء القوم يريدون أن يغيروا زيهم فتركتهم لا يلبسوها ولم أدرك أحد من أهل الفضل الأعمش يتعممون كنت أرى في حلقه سبعة أحداً وثلاثين رجلاً متعممين وأناسهم وكان أربعة لا يدعها حتى تطلع الثريا قال أربعة وأني لأجدنا زبدي العقل (مسألة) إذا ثبت ذلك فإن الاقتطاع منى عنه وهو أن يتعمم ولا يجعل تحت ذقنه شيئاً وقد ذكره مالك رحمه الله وقد ذكر أبو عبيد في غريب الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقتطاع وفسره بما ذكرناه قال مالك الآن يفعل ذلك الرجل في بيته وعند اغتساله وفي مرضه لأناس به (مسألة) وهل يرخص بين كتفيه الذوابة أو يرسلها بين يديه قال مالك لم أدرك أحداً يرسل بين كتفيه إلا ما كان من عامر بن عبد الله بن الزبير فإنه كان يرخص بين يديه وكان أربعة وابن هريرة يرسلها بين يديهما ولست أكره أرغاء هامن خلفه لأنه حرام ولكن هذا أجل قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي يدل على جواز الأمرين وإن كان العمل باحدهما أكثر فحسب أن يكون العمل به أظهر فإن موافقة الجمهور أولى وأصوب (مسألة) وفي التيمية مثل مالك عن الفلاس هل كانت قديمة فقال كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل ذلك فبأري وكانت خالد بن الوليد قتلوه ص عن مالك عن أيوب بن أي تميم عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب إذا أوسع الله عليكم فاعسوا على أنفسكم جمع رجل عليه ثيابه مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال أني لأحب أن أنظر إلى القاري أبيض الثياب ثم قوله رضي الله عنه أني لأحب أن أنظر إلى القاري أبيض الثياب يحتج أن يرصد قاري القرآن المعروف بذلك والمشهور به وهم كانوا أهل العلم والدين في زمنه فكان رضي الله عنه يرغب أن تكون هذه صفتهم ويكون خنارهم وذلك على وجهين أحدهما أن يكون يستحب لم لبس البياض دون لبس المصفات من المصفر المشبع وغيره وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير ثيابكم البياض والوجه الثاني أن يرصد ثيابه وسلامتها من الوضوء وأن لا تدنس ألوان الثياب ويغير بياضها لنقاء الثوب من حسن إلى

• وحدثنى مالك عن
أيوب بن أي تميم عن ابن
سيرين قال قال عمر بن
الخطاب إذا أوسع الله عليكم
فأوسعوا على أنفسكم جمع
رجل عليه ثيابه وحدثنى
عمر مالك أنه بلغه أن عمر
بن الخطاب قال أني
لأحب أن أنظر إلى
القاري أبيض الثياب

ودليل على توفى لابسِه والمحافظة على طهارته ويحتمل أن يردوا له أعلم القارىء العابد ومنه قولهم من لم يحسن يتقن لم يحسن يقرأ يريد ولم يتعد وهذا يقتضى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يستحسن للعباد الخروج عن حسن الزى الى اللبس المستحسن لأن ذلك خروج عن العادة ويدخل فيه بدوشوه وتداول ابراهيم بن آدم (رجل تنسك قلبس الصوف رأيتُه تنسكنا كعجما فإجاب ذلك عليه غير وجه عن عادة مثله وسئل مالك عن لباس الصوف التليظ فقال لا خير في الشهرة ولو كان يلبسه تارة ويتركه تارة لم يجز ولا أحب المواظبة عليه حتى يشتهروا من غليظ القطن ما هو بمثل ثمنه واحتج على ذلك قال وقتال النبي صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل فلبس عليه مالك وكان عمر يكسو الخلل وقال عمر أحب أن أرى القارىء أبيض الثياب قال مالك وهذا لمن وجد غيره فأما من لم يجد غيره فلا كره له واستحسن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لادل العلم والملاحة حسن الزى والتجمل بالثياب المباحة لأن ذلك مشروع وقدرى عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن الله جميل يحب الجمال وسئل مالك عن قول الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك فقال إن يعيش وأكل ويشرب غير مضيق عليه في رأى وقد شرع في الصلاة للتجمل وحسن الزى والهتة ومنع الاحتزام ونشبهه الكمين وما جرى مجرى ذلك بما نفاى زى الوقار وكذلك شرع في أيام الجمع التجمل باللبس والتطيب لا جناح للناس في العالم ممن يجتمع اليه الناس ويردون عليه فشرع له التجمل باللبس دون أن يخرج عن عادة مثله والله أعلم (فصل) وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا يريد والله أعلم إذا أوسع الله على الرجل في ماله فليوسع على نفسه في ملبسه فيصنع لنفسه على عادته مثله ولا يميل بماله حتى يكره التفرار اليه وإن يكره ويشتد بذلك كرهه وقوله جمع رجل عليه ثيابه يريد والله أعلم في الصلاة وهذا اللفظ وإن كان يلفظ الخبر فعناه الأمر ومعنى جمع رجل عليه ثيابه صلى في ثوبين، ولم يقتصر على ثوب واحد وقدر ذلك أيوب في روايته عن محمد بن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال جمع رجل عليه ثيابه صلى رجل في أزار ورداء أو في أزار وقيص في أزار وقياء في سراويل ورداء في سراويل وقيص في سراويل وقياء في ثياب وقيص وأحسبه قال في ثياب ورداء فأما لباس الثوبين في الصلاة على الثوب الواحد لانه أجمل في اللباس وأشبه بزي الوقار والله أعلم

﴿ ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بلشق والثوب المصبوغ بالزعفران ﴾ ثم قوله أن عبد الله بن عمر كان يلبس المصبوغ بالمشق وهو الممقري والمصبوغ بالزعفران يقتضى استحباب ذلك فأما المصبوغ بالمشق فتفق عليه وأما المصبوغ بالزعفران فذهب عبد الله ابن عمر رضى الله عنه إلى إباحة ذلك وقال مالك وأكرهها المدينة وكره ذلك قوم من التابعين والدليل على ما نقوله حديث عبد الله بن عمر المتقدم في كتاب الصلاة فأما الصفرة فأتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب الصفرة وإنما علم في الزعفران وغيره إلا ما خصه الدليل ومن جهة القياس أن الزعفران أن طيب لا يجرم على النساء فلم يجرم على الرجال كالمسك وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن زعفران الرجل يحتمل أن يريده المحرم ولما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بوس أوزعفران

﴿ ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب ﴾
 • وحديث عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والثوب المصبوغ بالزعفران

ويحتمل أن ير بد بالترغفر استمالة في جسده بما فيه من التشبه بالنساء وانما يستعمل هذا اللفظ غالبا
 فيما يعود الى ذات الانسان كالتعاطف والتماطر والزين فيعمل على ظاهر اطلاقه والله أعلم وأحكم وقد
 قال مالك في العتيقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا فيه أثر صفرة فطعن به بقلح كان معه
 وقد قال مالكو بلغني ان عطاء بن يسار كان يلبس الثوبين الرداء والازار بالزعفران والى اللبس
 وأحسنه وأراه حسنا ولا شيا وجوه وأما السرف فلا حبه قال مالك ورأيت ابن المنكر يلبس
 الملبس بالزعفران ورأيت ابن هرمز يلبس الثوبين بالزعفران ص **قال يحيى ومعت** مالك
 يقول وأنا أكره أن يلبس الثوبين شيئا من الذهب لانه بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تحتم
 الذهب فأنا أكرهه للرجال الكبيرين منهم والصغير **ش** قول مالك رحمه الله انه يكره أن يلبس
 الثوبين شيئا من الذهب يريد خاتما وغيره وعن المنع في ذلك بالكراهة دون التعريم وذلك بحتم
 وجهين أحدهما أن يكره ذلك لانه يلبس ما يترك متعم منه من له ذلك لانه من جنس من يحرم
 عليه ذلك ولربما يبلغ به حد التعريم لانهم ليسوا بمكفنين والوجه الثاني أن يكره ذلك لهم لانهم ما مرون
 على وجه الندب ومنهون على وجه الكراهية وذلك يعاقبون على كثير من الافعال وبذلك قال وأنا
 أكره ذلك الكبيرين منهم والصغير فأشاري ان الكراهة تتعلق بهم دون أوليائهم واستدل مالك رحمه
 الله على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن تحتم الذهب ويحتمل ان ير بد والله
 أعلم ان نهيه يتوجه على العموم على قول من قال به في المضمر والمفرد فكانه قال نهى الناس عن
 تحتم الذهب فتوجه الى المكفنين على وجه التعريم وتوجه الى غير المكفنين على وجه الكراهة
 ثم خص من أباح له ذلك النساء فيبقى الباقي على أصله ويحتمل أن ير بد به ان نهيه توجه الى
 المكفنين من الرجال خاصة فكره ذلك الميمان لما كانوا من جنسهم لثلاثا تادوا ذلك عند التكليف
 كانوا حنون بالصوم والصلوة ويضربون على ترك الصلاة ثلاثا تادوا تركها عند التكليف والله
 أعلم ص **قال يحيى ومعت** مالك يقول في الملاحف المصفرة في البيوت للرجال وفي الاثنية قال
 لا أعلم من ذلك شيئا حراما وغير ذلك من اللباس أحب الي **ش** قوله في الملاحف المصفرة في
 البيوت والاثنية للرجال لا أعلم من ذلك شيئا حراما قال ابن القاسم في العتيقة سمعت مالك يقول
 دخل عباد البصري على ابن هرمز في بيته فرأى فيها أسرة ثلاثة عليها ثلاثة فرش وسائد وبجاس
 مصفرة فقال له يا أبا بكر ما هذا فقال له ابن هرمز ليس بهذا بأس وليس الذي يقول شيئا درست
 الناس على هذا

باب ما جاء في لبس الخنزير

قال يحيى ومعت مالك يقول وأنا أكره
 أن يلبس الثوبين شيئا من
 الذهب لانه بلغني أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن تحتم الذهب فأنا
 أكرهه للرجال الكبير
 منهم والصغير **قال يحيى**
 ومعت مالك يقول في
 الملاحف المصفرة في
 البيوت للرجال وفي الأثنية
 قال لا أعلم من ذلك شيئا
 حراما وغير ذلك من
 اللباس أحب الي **قال يحيى**
 ومعت مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم أنها
 كتبت عبدالله بن الزبير
 مطرف خنزير كانت عائشة
 تلبسه

تلبسه

ص **قال مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كتبت
 عبدالله بن الزبير مطرف خنزير كانت عائشة تلبسه **ش** قوله رضي الله عنه ان عائشة رضي الله عنها
 كتبت عبدالله بن الزبير مطرف خنزير يقتضي انها أعطته اياه ليلسه ولو لم ترد ان يلبسه لقال اعطته
 أو وهبته فاللفظ كتبت فاما يقتضي وجه اللباس وذلك يقتضي انها استقد ان ذلك سبحانه والخنزير
 يتخذ منه الثياب قال ابن حبيب لم يختلفوا في جازة لبسه وقد بلغني عن خمسة عشر من الصحابة منهم
 عثمان بن عفان وسعيد بن زيد وعبدالله بن عباس وخمسة عشر تابعيا وكان عبدالله بن عمر يكسونه
 الخنزير وأما كل ثوب سدا حرير ولحمه وبر أو فطن أو كتان أو صوف فيسكره ولا يحرم وقد ذهب الى

اباحت للرجل عباة بن عباس وروى عبد الله بن عمر كراهيته وبه قال مالك قال ابن القاسم انما
 كرهه لسدى الحر رفيه وقد اتفقوا على الامتناع من تعريه وذلك لوجهين أحدهما ان الحر ير أقل
 أجزاءه والوجه الثاني انه مستهلك على وجهه لا يمكن تخليصه للانتفاع وبما جازة الحر لغيره من
 السكنان أو الموصى أو القطن على وجهين أحدهما ما ذكرناه والثاني العلم ونحوه أو تحاط الثوب
 بالحر وقد روى ابن حبيب عن مالك لأبى بن حبيب لأبى بن حبيب بالعلم من الحر في الثوب وان
 عظم لم يختلف في الرخصة والملازمة وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصبح إلى
 أربع وفي العتية من روبة ابن القاسم عن مالك كره مالك لباس الملاحف فيها أصبح أو أصبعان
 أو ثلاثة من حر قال ابن القاسم في المجموعة ولم يجز مالك من علم الحر في الثوب الا الخيط الرقيق
 وجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 لبس الحر إلا الهكندا وأشار بأصبعه اللين بليان الإبهام قال أبو عثمان النهدي وذلك لضعف عاتنه
 يعني بها الأعلام وروى سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم أنما لبس الحر في الدنيا من لاخلقه وروى أبو بكر عن
 أبي معب عن مالك لأبى أن يحرم الرجل في ثوب فيه قدر أصبح من حرير يحتمل أن ير بدابحة
 الأصبع فادونه والمنع مما زاد عليه ويحتمل أن يكون روبة روبة روبة في اباحت العلم على ما روى به
 حديث عمر رضي الله عنه ويحتمل أن يكون المنع منه على الكراهية واباحت على معنى نفي التعريم
 والله أعلم وأحكم وفي العتية من روبة ابن القاسم عن مالك رأيت ربيعة بليس القلتوسه ونظارتها
 وبطانتها من كان اماما يريدوا أن يعلنوا كانت من الخمر المحض أسداه قطن أو كان أو أن ربيعة
 كان بمن ربابه ما وانه كان اماما يقتدى به (مسئلة) وأما ما كان محض من الحر فلا يجوز
 منه قليل ولا كثير قال ابن حبيب ولا يجعل من الحرير جيب لافي فرو ولا ثوب قال أبو زيد عن
 ابن القاسم في العتية ولا يلبس بقتسوة حر قال مالك قوم بكرهون لباس الخمر ولبسون قلانس
 الخمر نعبا من اختلاف رأيهم وأما ما أخرجه مسلم من روبة عبد الله مولى أساء أخرجه إلى
 أساء جبة طيالية كمر وانقرأت لها البنية ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج فقالت هته كانت
 عند عائشة رضي الله عنها حتى قبضت وكان النبي صلى الله عليه وسلم بلبسها فقصت نفسها الأرضي
 تستشفي بها فان الحديث اسناده ليس بذلك لان عبد الله مولى أساء غير معروف ومثله لا يحتمل
 الانفراد بهذا الحديث وهو مما يخالف أحاديث الأئمة ولونبت الحديث فاما يحتمل أن يكون ذلك
 صنع به بعد لبس النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته والله أعلم وأحكم (مسئلة) اذا ثبت ان الحرير
 قليله وكثيره حرام فلا يجوز للرجل لبسه لما روى حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا تلبسوا الحرير والديباج فانه لم في الدنيا وهو لكم في الآخرة وروى عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما لبس الحرير في الدنيا من لاخلقه في الآخرة قال لما في
 تنقضي منع اللبس للحرير فلا يلبس ثوب غيظ منه وقال ابن حبيب ولا يصف به ولا يفرش ولا يملأ
 عليه ولا يتكأ عليه ولا يتنقب به وكذلك ما بطن بحرير أو حشى به مثل الصوف أو روم به يريدوا الله
 أعلم أن يكون الحرير فيه كثيرا (مسئلة) قال عبد الملك بن الماجشون في العتية أما ما بطن من
 الحرير فلا بأس به قد فعله الناس وأما ما لبس خفي عنه والحاف من اللباس والظاهر من ذهب
 مالك المنع مما يسط وقد روى حذيفة بن اليمان رضي الله عنه نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن

أن يلبس الحرير والديباغ وأن يجلس عليه (مسئلة) ولا بأس بلبس الحرير لما روى البراء بن عازب أنه أهدى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير فجعلنا نلمسه ونعجب منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنعميبن من هذا قلنا نعم قال لنا دبل سعد بن معاذ في الجنة خبرن هذا ووجه ذلك من جهة المعنى أن هذان الانتفاع المعتاد ولذلك جاز لبس الذهب والفضة وأن لم يميز لبسهما والله أعلم وأحكم (مسئلة) وأماستر الحرير فلا بأس به أن يعلق قاله ابن حبيب والأصل في ذلك ما روى جابر بن عبد الله قال لما تزوجت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذي ثيابا طافت واتي لنا ثيابا فقال أما إنهما ستكون قال جابر وعند امرأتى غمط فأنا أقول بجمعه عنى وتقول فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون فيصملى أن ير يد جابر والله أعلم أنما طافت بمعنى الستور وأما اللحاف يرتدى فيقال في العتيق ولم يزا ابن القاسم بأسا أن يخدمه راية في أرض العدو ووجه ذلك أن هذا ليس بلباس معتاد (فصل) اذ ثبت ذلك فهذا في حال السلم فأما لباسه في الجهاد والصلابة فقدر وى عن ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه استحب ذلك وقال لمافيه من الارهاب على العدو والمباهاة وقدر وى ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأنس بن مالك وغيرهما من الصعابة والتابعين رضى الله عنهم وقال الشيخ أبو محمد ليس هذا مذهب مالك ومقاله الشيخ أبو محمد صحيح وإن مذهب مالك المنع منه والدليل على ذلك عموم قوله صلى الله عليه وسلم أنما يلبس هذان لاختلافه فيصملى على عموم الامامه الدليل (فصل) وأما لبسه للحكة والجرب فقد قال ابن حبيب وأرخص النبي صلى الله عليه وسلم لعبدالرحمن ابن عوف ولاز يبر رضى الله عنهم في الحرير لحكة كانت بهما وهذا أخرجه البخارى من حديث شعبة عن قتادة عن أنس رضى الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم لعبدالرحمن بن عوف ولاز يبر لبس الحرير لحكة بهما ورواه همام عن قتادة أنها شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أرخص لهما في قص الحرير في السفر من حكة كانت بهما أو وجع كان بهما فاختلفو في علة الإباحة زاد همام ما يقتضى أن الرخصة فعلت بتلك الغزاة والذى روى عن مالك رحمه الله في غنصر أبي محمد لا يلبس الحرير في غزو ولا غيره ولا علمت أن أحدًا يقتدى به في لبسه في الغزو ويحتمل ذلك أنه لم يلبه حديث قتادة عن أنس ويحتمل أن يكون بلغه لكنه أخذ بحديث حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير والديباغ فاه لم في الدنيا ولكم في الآخرة لأن هذا الحديث لم يحتصر واته فيه حديث قتادة عن أنس قد اختلفار واته فيه عن قتادة على ما قدمناه ويحتمل أن يأخذه على قول من يقول إن الألف واللام للحصر لا سماع مافى ذلك من تخصيص كل طائفة بمدة وذلك يبنى بشاركتهم لغيرهما في منتهما ويحتمل أن ية بالحدِيثين فيصل حيث حليفة على المنع منه في مدة الدنيا ويصملى حديث أنس على الرخصة في تلك الغزوة خاصة وأنه لم يلبه عن أحد من يقتدى به أنه لبسه لبسا مستمرا في غزو وغيره ولعله قد كان لبسه عبدالرحمن بن عوف ولاز يبر على سبيل التداوى على قول من رأى التداوى بالحرم ويحتمل أن يكون لبسه في تلك الغزوة لعدم غيره مما يوازيه فأرخص لهما في لبسه لذلك وهذا مباح باجتماع وحكى القاضي أبو محمد أن دعوت ضرورة الى لبس الحرير جاز

﴿ ما يكره للنساء لبسه من الثياب ﴾

ص ﴿ مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت دخلت حفصة بنت عبدالرحمن على

﴿ ما يكره للنساء لبسه

من الثياب ﴾

﴿ وحديث عن مالك عن

علقمة بن أبي علقمة عن

أمه أنها قالت دخلت

حفصة بنت عبدالرحمن

على

عاشق زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى حفصة خمار رقيق فشقت عائشة وكسبتها خمارا كثيرا
 * مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال نساء كاسيات عاريات مائلات
 مميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام * مالك عن يحيى بن
 سعيد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل فظفر في أفق السماء فقار ماذا وقع
 اللبلة من الخرائن وماذا وقع من الفتن كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أبغضوا أصحاب
 الحجر * ثم قولها دخلت حفصة على عائشة وعلى حفصة خمار رقيق يحتمل والله أعلم وأحكم
 أن يكون مع رفته من الخلف ما يصف ماتحت من الشعر ويحتمل أنه كان رقيقا لا يستر الأعناء وإن
 كان صفيقا لشدة رفته وصفوه بالأعناء والأول أظهر في الحار فكرهت لما عاتشته رضى الله عنها
 ذلك وشقت نفسها للاختبار وفي المستقبل وأعطتها ما تحتم به خارا كشيئا تنفق في المستقبل مثله
 وزياها الجنس الذي شرع لها الاختيار به ويحتمل أن تريد والله أعلم بذلك تعويضها عما شفت من
 خارا تطيبا لنفسها وورقها بها

(فصل) وما ذكر عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال نساء كاسيات عاريات الحديث وقد أسنده
 جرير بن حازم عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 عيسى بن دينار تفسير قوله كاسيات عاريات قال يلبسن ثيابا رقيقة هن كالكاسيات يلبسن تلك
 الثياب وهن عاريات لأن تلك الثياب لا توارى منهن ما ينبئهن أن يسترتهن من أجسادهن وروى
 يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله وقاله محمد بن عيسى الأعمش وفي العتبية عن ابن القاسم عاريات
 تلبسن الرقيق ويحتمل عندي والله أعلم أن يكون ذلك لعنيتين أحدهما الخفة فيشف عما تحتها فيدرك
 البصر ما تحتها من المحاسن ويحتمل أن يريد به الثوب الرقيق الصفيق الذي لا يستر الأعناء بل يبدو
 حجمها (فرع) قال مالك رحمه الله بلفظي ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنه نهى النساء أن يلبسن
 الثياب على قال وإن كانت لا تشف فانهن نصف قال مالك معنى نصف أى تلمص بالجلد وسئل مالك عن
 الوصاف يلبسن الأفيية فقال ما يعجبني ذلك وإذا شدتها عليها ظهر عجزها ومعنى ذلك أنه لخصيفه
 يصف أعناءها عجزها وغيرهما ما شرعستره والله أعلم وأحكم (فرع) وهذا في النساء وأما الرجال
 ففي العتبية عن ابن القاسم السائر كله يصير إلى الأزار فان كان الأزار رقيقا والقميص رقيقا فلا خير
 فيه وإن كان أحدهما كشيئا فلا بأس به ما لم يكن سرفا

(فصل) وقوله مائلات مميلات قال في المنزلة عيسى بن دينار عن ابن القاسم معناه مائلات عن
 الحق مميلات عنه وقاله مالك في العتبية ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع زاد في العتبية ابن القاسم
 لمن اطاعهن من الأزواج وقال ابن حبيب معناه يتأبلن في مشهن ويتخفن حتى يفتن من عجزهن
 وقول ابن القاسم وإن نافع أظهر لأن التأبلن في المشى انما يقال فيه مائلات وقوله لا يدخلن الجنة
 يريد والله أعلم لا يدخلن الجنة بأعمالهن وتركهن ما نهين عنه وإن دخلها بفضل الله عز وجل وعفوه
 والله أعلم ويحتمل أن يريد به لا يدخلن الجنة ابتداء وقت دخولهن من نجاس النار وإن دخلن الجنة بما
 وافين من الإيمان بعد الخروج من النار إن عاقبن الله عز وجل بما اكتسبن من ذلك

(فصل) وقوله ولا يجدن ريحها يريد والله أعلم انهن يمنعن الراحة بوجود درع الجنة لأن ذلك خفيه
 راحته وتمنعن ومن تمنوعات من ذلك وإن كان ريح الجنة يوجد من مسيرة خمسمائة سنة يقتضى أن ريح
 الجنة ينتفع به قبل دخول الجنة من تغفل الله جل ذكره عليه بذلك وأنه يبعد عنه من حرم من أهل

عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم وعلى حفصة
 خمار رقيق فشقت عائشة
 وكسبتها خمارا كثيرا
 * وحدثنى عن مالك عن
 مسلم بن أبي مريم عن أبي
 صالح عن أبي هريرة أنه
 قال نساء كاسيات عاريات
 مائلات مميلات لا يدخلن
 الجنة ولا يجدن ريحها
 وريحها يوجد من مسيرة
 خمسمائة عام * وحدثنى
 عن مالك عن يحيى بن
 سعيد عن ابن شهاب أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قام من الليل فنظر
 في أفق السماء فقال ماذا
 فتح اللبلة من الخرائن
 وماذا وقع من الفتن كم من
 كاسية في الدنيا عارية
 يوم القيامة أبغضوا
 أصحاب الحجر

الكفر والمعاصي اما بعد المسافة فلا يصل أحد منهم الى الموضع الذي يوجد منه بجها ويحتمل أن
يريدانه بمنع ادراكه فلا يجده بان كان في الموضع الذي ينال فيه من كان من أهل السعادة والاول
أظهر من جهة اللفظ والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تام من الليل يحتمل والله أعلم أن يريد به في حين
قيامه للتبجده ويحتمل أن يريد به قام بمعنى رآه وأوحى اليه فتنظر في أفق السماء اعتبارا انما رآه الله
امتثل قول الله عز وجل ان في خلق السماء والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب
وقوله تعالى أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ماذا فتح الليلة من الخزائن يحتمل أن يريد به والله أعلم أنه فتح
من خزائنها من تلك السلطنة ما قدر الله أن لا ينزل الى الارض شيأ منها الا بعد فتح تلك الخزائن ويحتمل
أن يريد به أنه فتح من خزائن زهرة الدنيا ما هو سبب الفتن ويحتمل أن يريد به أنه فتح من خزائن
الفتن موقع بعض ما كان فيها بمعنى أنه قد وجد أو وصل الى موضع لم يصل اليه قبل ذلك والله أعلم
والفتن في هذا يحتمل أن يريد به ما يقتضيه من هذه الدنيا ويحتمل أن يريد الفتنة التي حشنت من
سفل السماء وانتهاك الحرم والأموال وفساد أحوال المسلمين والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم رب كاسية في الدنيا عار يفي الآخرة يحتمل أن يريد به والله أعلم كم
من كانت في الدنيا مكسية ذات حل صالحة ودنيا واسعة وفي الآخرة عار يفي ذلك كله اذا كسى
غيرها من أهل الصلاح ويحتمل أن يريد بها كاسية في الدنيا لباس ما قد نهيت عنه فهي تعري من
أجله في الآخرة اذا كسى غيره من أهل الصلاح

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا ينظروا صواحب الحجر قال في المنزلة عن عيسى بن دينار أص
بأنما نساء للصلاة وقال ينعون في العتية معناه أيقظوا نساءي يمعن يريد ما ظهر اليه من
وقوع الفتن ويعتبرهن من ذلك فيفزعن الى الصلاة والدعاء وغير ذلك من أعمال البر بما رجي أنه
يدفع الله به عنهن الفتن وعنده سنعة في أن يفزع الانسان الى الصلاة والدعاء عند ما يطرأ من الآيات
والأمور المخوفة قال الله عز وجل وما ترسل بالآيات الا تخوفنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في
السكوف فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة

﴿ ماجه في اسباب الرجل توبه ﴾

ص مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي
يجرتوبه حيلة لا ينظر الله اليه يوم القيامة * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله تبارك وتعالى يوم القيامة الى من يجرازه بطرا *
مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم كلهم يجرتوبه عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا ينظر الله يوم القيامة الى من يجرتوبه حيلة * ش قوله صلى الله عليه وسلم الذي
يجرتوبه حيلة يريد كبرا وقال عيسى بن دينار عن ابن القاسم الحيلة الذي يتبخر في مشيه ويحتمل
فيوم يطيل ثيابه بطرام غير حاجة أن يطيها ولواقصد في ثيابه ومشيته لكان أفضل له قال الله
عز وجل والله لا يحب كل مختا فخور وقروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنما رخص في الحيلة
في الحرب وقال انها المشية يفضيها الله الا في هذا الموضع ومعنى ذلك والله أعلم لما فيه من التعاطف على

﴿ ماجه في اسباب الرجل

توبه ﴾

* وحدثنى عن مالك عن

عبد الله بن دينار

عن عبد الله بن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال الذي يجرتوبه

خيلاء لا ينظر الله اليه

يوم القيامة * وحدثنى

عن مالك عن أبي الزناد

عن الأعرج عن أبي

هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

لا ينظر الله تبارك وتعالى

يوم القيامة الى من يجرتوبه

اذا ربه بطرا * وحدثنى

عن مالك عن نافع وعبد

الله بن دينار وزيد بن

أسلم كلهم يجرتوبه عن عبد

الله بن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

لا ينظر الله يوم القيامة

الى من يجرتوبه خيلاء

فيهم خب ولا جوب رب كن بلسن النعال أو عشرين بغير شي ويقصرن من ستر أرجلن على أرخاء
الذيل والله أعلم
(فصل) وقوله رضى الله عنها في أرخاء الذيل شبرا إذا استكشف عنها ريدانه لا يكتفها فباستستر
به لأن محريك رجله على سرعة مشيها وقصر الذيل يكشف عنها فلا يبين ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم قال فلما علا نزله عليه وهذا يقتضى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما ألح منه ما ألح للضرورة إليه
وهذا لفظ أهل وأراد بعد الخطر ومع ذلك فانه يقتضى الوجوب لأنه منى عن أرخاء الذيل ثم أمر
المرأة بسبا ما يستر عا منه وذلك على الوجوب ولا يحمل للرأى أن تترك ما تستر به والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في الاعتلال ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يمشين أحدكم في نعل واحدة لينعلم ما جيعا أوليغف ما جيعا ﴾ ش قوله صلى الله عليه
وسلم لا يمشين أحدكم في نعل واحدة نص في المنع من ذلك وقال مالك وعليه جماعة الفقهاء لما في
ذلك من المشقة والمفارقة للوقار ومشابهة زى الشيطان كالأكل بالشبا وهنامع الاختيار فأما مع
الضرورة فذلك مباح ومن انقطع شفع إحدى نعليه فقد روى ابن القاسم عن مالك في العتية
لا يمش في النعل الواحدة حتى يصلحها للغمف ما جيعا أوليغف وبين ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم
لينعلم ما جيعا أوليغف ما جيعا ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمناه أنه مشى في نعل واحد
حتى أصح الأخرى ولا يثبت عن عائشة رضى الله عنها أنها كتبت عشي في خف واحدة ولو ثبت ذلك
عن النبي صلى الله عليه وسلم غنا لعل على ضرورة دعته إلى ذلك وقد قال القاضي أبو محمد أنه
يجوز أن يمشي في النعل الواحدة المشى الخفيف إذا كان هناك عسر وهو أن يمشي في أحدهما
متشاغلا بالأصلاح الأخرى وإن كان الاختيار أن يقف إلى الفراغ منها لأنه لا ينسحب ثلثا في شيء
مما ينكر وأما تناول العجلة والاسراع إلى ما يؤمن فوته فيكون عذره وفي العتية لأصبه
عن ابن القاسم الحديث أنما جاء في النهي عن المشى فلا بأس أن يقف حتى يصلح الأخرى وقال أصبغ
ذلك إذا لم يطل فإن طال كان بمنزلة المشى عندى والله أعلم ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اتعل أحدكم فليبدأ باليمين
وإذا نزع فليبدأ بالشمال ولتكن اليمنى أوله وتعل وآخره ما نزع ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا
اتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا انزع فليبدأ بالشمال معناه أن التيامن مشروعه في ابتداء الأعمال
واللباس وإن التيسر مشروعه في خلع اللبوس وترك العمل وكان صلى الله عليه وسلم يحس التيامن
ما استطاع في طهوره وتعله وتركه وشأنه كله وقوله صلى الله عليه وسلم ولتكن اليمنى أوله وتعل
وآخره ما نزع على معنى إتيان اليمنى باللبس فتكون أوله وتعل ص ﴿ مالك عن عمه أبي سهيل
ابن مالك عن أبيه عن كعب الأحبار أن رجلا نزع نعله فقال لم خلعت نعليك لعلثا قلت هذه الآية
فأخذه نعليك انتك بالوادي المقدس طوى قال ثم قال كعب للرجل أنتدري ما كنت نعلاموسى
قال مالك لا أدري ما أباه الرجل فقال كعب كانتا من جلد حاريت ﴾ ش قوله أن رجلا نزع نعله
فقال له كعب الأحبار لم خلعت نعليك على معنى الاستكثار لفعله أو توقع أن يفعله على وجه ممنوع
ويحتمل أن يكون إنما أنكر عليه خلع نعله لمصلحة أو ما شبهها من دخول مسجد أو دخوله حرم

﴿ ماجاء في الاعتلال ﴾
* وحثنى عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يمشين أحدكم في نعل
واحدة لينعلم ما جيعا أو
ليغف ما جيعا * وحثنى
عن مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال إذا
اتعل أحدكم فليبدأ باليمين
وإذا نزع فليبدأ بالشمال
ولتكن اليمنى أوله وتعل
وآخره ما نزع * وحثنى
عن مالك عن عمه أبي
سهيل بن مالك عن أبيه
عن كعب الأحبار أن
رجلا نزع نعله فقال لم
خلعت نعليك لعلثا
فأخذه نعليك انتك بالوادي
المقدس طوى قال ثم قال
كعب للرجل أنتدري ما
كنت نعلاموسى قال
مالك لا أدري ما أباه
الرجل فقال كعب كانتا
من جلد حاريت أ

ولذلك قال له لما تأملت هذه الآية اخلع نعليك انك بالواوى المقدس طوى ويعتدل انه انكر عليه خلع نعليه حال الجلوس ايثارا للبسماء على كل الأحوال الآن ننع من ذلك منع فأما دخول الحرم والمسجد الحرام بالنعلين فباح لانه لا طاء عليهما وانما فيهما تراب وحساب وكذلك مسجد المدينة وشمل ما لشرحه الله عن الطواف في النعلين

(فصل) وقول الله عز وجل اخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى يقول طأ الأرض بقدميك حافيا قاله مجاهد ذهب كعب الأخبار الى انه أمر بجاء نعليه لما كانتا من جلد حار ميت فأمر أن لا يطأ الأرض المقدسة بهما لتجاسمتها وبذلك قال قتادة وعكرمة قال الحسن بن أبي الحسن البصرى ومجاهد لم تكونا من جلد حار ميت وانما أراد الله تبارك وتعالى سنه أن يباشر بقدميه بركة الأرض المقدسة وهي الطاهرة وقيل المباركة وقال الحسن كانتا من جلود البقر وقدرى عن كعب الأخبار أيضا أمر موسى صلى الله عليه وسلم أن يخلع نعليه لانهما كانتا من جلد حار ميت وليباشر القدس بقدميه فجمع بين العتيين والله أعلم

﴿ ما جاء في لبس الثياب ﴾

ص م مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتین عن الملامسة وعن المناذبة وعن أن يهتدى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه من شيء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه م ش نهى صلى الله عليه وسلم عن لبستين وأن يهتدى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه من شيء الاحتباء هو أن يحرم بالثوب على حقويه وركبته وفرجه ما د وهو من عادة العرب ترتفع في جلوسها والاحتباء ما دام كان عليه ازار وانما من منعه من احتيا ثوب ولم يكن على فرجه شيء لما في ذلك من ابداء عورته وهو مأثور بستره وأما الاشتغال بالثوب الصفاء ففي العتيبة من رواية ابن القاسم عن مالك هو أن يشتمل الرجل بالثوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس عليه مئزر واشتغال الصفاء عند العرب ما ذكره أولا فأما اخراج اليد من الثوب فهو الذي يتقى منه في اشتغال الصفاء لما فيه من كشف العورة ويعتدل أن يريده اللفظ فتدسماء في الحديث اشتغالا وقال أبو عبيد اشتغال الصفاء أن يشتمل الرجل بثوب فيجل به جسده كله ولا يرفع منه جانب يخرج منه يده قبل ور بما اضطلع فيه على هذه الحال كأنه يذهب الى انه لا يدري هل يصيبه شيء يدا الاحتباس منه والافتناء بيده فلا يقدر لانها تحت ثوبه فهذا كلام العرب والذي عندي ان هذا التأويل يقتضى ان المنع لا يقتصر بحال الصلاة بل يتناول جميع الأحوال والاضطباع أن يدخل الثوب تحت يده اليمنى فيلقيه على منكبيه الأيسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصفاء ومعنى ذلك انه اذا أخرج يده اليسرى بدت عورته وفي العتيبة وهذا لمن لم يكن عليه مئزر فأما من كان عليه مئزر فأجاز م مالك ثم كرهه قال ابن القاسم تركه أبا حبان وليس بشيق ووجه ذلك انه يمنع التصرف على ما تقدم ذكره ص م مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة تابع عن غلب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة قلبتها يوم الجمعة وللجنة واقدموها عليك فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله أ كسوتها وقد قلت في حلة عطار ما قلت فقال رسول الله

﴿ ما جاء في لبس الثياب ﴾

• وحديثي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتین عن الملامسة وعن المناذبة وعن أن يهتدى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه من شيء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه • وحديثي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة تابع عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة قلبتها يوم الجمعة وللجنة واقدموها عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله أ كسوتها وقد قلت في حلة عطار ما قلت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لما كسبها لتلبسها فكسدا عمرأناه مشركا بكمه ش قوله رضى الله عنه ان
عمر بن الخطاب رأى حلة سبراء عن غلباب المسجد الحلة فلبسها وادأزار والسبراء قال أبو نؤلى هو
نوب مسير فيه خطوط تعمل من الفز وقال خليل السبراء المضع الحرير ومعنى ذلك كثرة الحرير
فيه لانه اذا كان جميع سدا حريرا وبعض لمتحريرا كان ذلك أكثر من وزن ثلثه الذي
يقضى بغيره على أن الصحيح ان السبراء معنى يعود على اختلاف ألوانه وهيئتها وان الحلة كانت
من حرير ولذلك روى سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر في حديث حلة استرق وهو
غلظ الحرير وروى نافع حلة حرير وروى عن مالك أنه قال هو وثى من حرير وقد تقدم ذكر
تحرير الحرير على الرجال والله التوفيق

(فصل) وقوله رضى الله عنه فلبسها يوم الجمعة يقتضى أن يوم الجمعة شرع فيه التجمد وقوله والوفد
إذا قدموا عليك يقتضى أيضا انه قد شرع التجمد للواردين والوافدين في المحافل التي تكون للغير
آفة حقوقه كالزلازل والكسوف وعند الحاجة إلى التضرع والروغبة كالاستسقاء ويدل على هذا

التأويل أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر على ما دعا اليه من التجمد في هذين الموطئين وأما شكر
عليه لبس هذا النوع فثبت أن التجمد انما شرع بالجبل من المباح والله اعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم انما لبس هذه من لا خلاف له في الآخرة واضح في تحريره والوعيد
الشديد على لباسه وتول عمر رضى الله عنه لما أرسل إليه حلة منها كسوتها وقد كتبت في حلة
عطارد ما قلت اشتاقا أن يكون لحنه الوعيد باللبس والوصف بان لا حلاق له في الآخرة ومثل عمر على
فضله ودينه شفق ولعله رجا أن يكون التحريم قد نسخ وهذا اللنظ يقتضى انه اعتقد انه احدى
اليه باللبسها فآخرها التي صلى الله عليه وسلم انه لم يكسها لها اليكسما وهذا يقتضى ان معنى كساه
اذا أعطاه كسوة وان كان مما يعلم انه لا يساهوا ذلك انه لما كانت ثياب الحرير مما يجوز للنساء لبسها
حاز اتحادا للباس النساء وماز يبيعها وشرأوا والتجارة فيها والله أعلم

(فصل) وقوله فكسدا عمرأناه مشركا بكمه قيل انه كان أحلامه وأنه كان مشركا وتبادح النبي
صلى الله عليه وسلم لأشياء أن فعلأها وقد قدمت عليها شركة راغبة فقال لها صلى الله عليه وسلم
عينته وأزل الله عز وجل لابنها كم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين الآية ص مالك عن
اصحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه قال قال أنس بن مالك رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير
المدينة يترقع بين كتفيه رقع ثلاث لبيد بعضها فوق بعض ش قوله وهو يومئذ أمير المدينة
يريد الحالة التي تحسن فيها ملابس الناس ويخرج عن العادة في جبال اللبس فرأى في ثالث الحال على
عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثوبا برقه في أظهر مواضعه وبين كتفيه رقع كثيرة فقلد بعضها
فوق بعض وذلك يقتضى ان الرقع التوب ثم تحرق ذلك الترفع فأعاد عليه آخر وهو معنى تلبسه
ازرقا بعضها على بعض ويحتمل أن يكون عمر رضى الله عنه بفعل مثل هذا بيته ولبس ما هو
أفضل منه بين الناس لقوله اذا وسع الله عليكم فافسعو على أنفسكم ويحتمل أن يكون ذلك كان
فأشيا في أول ذلك الزمان فلا يشتهر به من لبسه ويحتمل ان يفعل ذلك لأنه كان لا يتبع ماله أكثر
من هذا وكان يحب أن يقلل ما يأخذ من بيت المال ويؤيده لما انه أوصى الى ابنه عبد الله ان عليه
دنيا كثيرا لا يني بماله وليستعين على أدائه بيتي عدى وهم رحمة فان تأدي بذلك والافقر يش ولا
يعدوم الى غيرهم ويحتمل ان يأخذ في نفسه بهذا لأن حلة قد شهرت بالخلافة والتقدم في الدين

صلى الله عليه وسلم لما كسبها
لتلبسها فكسدا عمر
أناه مشركا بكمه وحدثني
عن مالك عن اسحاق
ابن عبد الله بن أبي طلحة
انه قال قال أنس بن مالك
رأيت عمر بن الخطاب
وهو يومئذ أمير المدينة
وقد رقع بين كتفيه رقع
ثلاث لبيد بعضها فوق بعض

واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأنه من أهل الجنة فترتفع عن مثله السمعة وانما يكره مثل هذا لمن لم يعلم حاله مخافة الشهرة عليه

﴿ ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ ما لث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمع يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصر ولا بالأبيض الأمهق ولا بالأدم ولا بالجعد القلط ولا بالسبط بعثة الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرين شعرة بيضاء صلى الله عليه وسلم وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ﴿ ش قوله ليس بالطويل البائن الطويل البائن هو الذي يضطرب من طوله وهو عيب في الرجال والنساء هذا الذي قاله الأعمش ﴿ قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه ويحتمل عندي أن يراد به وصفه بغير الطول فقال أنه لم يكن بمن بين البطلون حتى يوصف به ولكنه كان له من طول القامة ما لا يبين به ولم يكره أيضا من يوصف بالقصر والأمهق الشديد البياض الذي لا يخالطه حرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشوياً بصحرة وقال عيسى بن دينار الأمهق الأبيض يابضاً ليس مشرباً بصحرة يخالطه الناطر إليه برصاً والأدم فوق الأمر يعاود سواد قليل فوصف النبي صلى الله عليه وسلم بأنه بين الأمرين وقوله ليس بالجعد القلط وهو الذي صار لشدة الجعودة كالخشق كشعر السودان يقال رجل جعد وامرأة جعدة وقوله ليس بالسبط وهو المسترسل الشعر الذي ليس فيه تنكسر ينشعب عنه في الأحوال كلها أن يكون في أحد الوصفين فاقضى ذلك أن يكون ما بين الأمرين وهو الصفة الحسنة وروى قتادة عن أنس بن مالك أنه كان رجل الأمر ليس بالجعد ولا بالسبط والرجل الذي كأنه رجل بالسبط يدل على ذلك ما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت كنت أرى رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما نبض يعنى تمسكه (مسئلة) وروى البراء بن عازب ما رأيت أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة حراء قال إن رجلاً لتضرب فريماً من منكبيه قال شعبة تبلغ شعبة أذنيه وروى قتادة عن أنس بن مالك كان شعره يضرب منكبيه وروى جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم فخم القدمين فخم الرأس واليد من حسن الوجه لم أر قبله ولا بعده مثله وكان سبط الكفين وروى هل كان وجهه صلى الله عليه وسلم مثل السيف فقال مثل القمر (فصل) وقوله بعثة الله على رأس أربعين سنة وأوقفه على ذلك عبد الله بن عباس وأبو هريرة وعروة بن الزبير وجاعة وروى ابن عباس بعث على رأس ثلاث وأربعين سنة قال سعيد بن المسيب وأختلف في مقامه بمكة فقال أنس بن مالك في هذا الحديث أقام بمكة عشر سنين وروى عن عائشة وابن عباس وهو قول عروة بن الزبير وابن شهاب وروى عن ابن عباس أنه أقام بمكة ثلاث عشر سنة وهو قول سعيد بن المسيب ولم يختلف أهل السير أنه ولد عام الفيل وروى الزبير بن عدى عن أنس بن مالك توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين سنة وتوفى أبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة وتوفى عمر بن الخطاب وهو ابن ثلاث وستين سنة قال البزارى وهذا أصح من رواية ربيعة عن أنس بن مالك أنه توفى ابن ستين سنة وروى قتادة عن أنس أنه توفى ابن خمس وستين سنة (فصل) وقوله وتوفى صلى الله عليه وسلم وليس في رأسه ولحيته عشرين شعرة بيضاء يريد بذلك

﴿ ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾
 • وحديثي عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمع يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق ولا بالأدم ولا بالجعد القلط ولا بالسبط بعثة الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرين شعرة بيضاء صلى الله عليه وسلم وعليه السلام ورحمة الله وبركاته

تقليل شيه وقال ابن سيرين سئل أنس بن مالك عن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه لم يبلغ ما يحب موافقة أهل أعتشمة طاته في حليه وروى عن عبد الله بن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فلم يؤمر فيه بشئ وكان أهل الكتاب يسدلون أشتارهم وكان المشركون يفرقون رؤسهم فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم سئل بعد ذلك

ما جاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجل

ما جاء في صفة عيسى
ابن مريم عليه السلام
والدجل

وحدثني عن مالك عن

نافع عن عبد الله بن عمر

ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال رأيت الليلة

عند الكعبة فرأيت رجلا

آدم كأحسن ما أنتراه

من آدم الرجل له لمة

كأحسن ما أنتراه من الأمم

فدركها فنفق طعنه ماء

سكتا على رجلين وأعلى

عواتي رجلين يطوف

بالكعبة فسألت من هذا

فيل هذا المسيح بن مريم

ثم إذا أثار برجل جعد فخط

أمور العين التي كأنها

عينة طافية فسألت من

هذا فقيل لي هذا المسيح

الدجال

ما جاء في السنة في

القطرة

وحدثني عن مالك عن

سعيد بن أبي سعيد المقبري

عن أبيه عن أبي هريرة

قال خسر من القطرة ثلث

الأنفارة وقص الشارب

وتنف الايط وحلق العانة

والاختتان

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنتراه من آدم الرجل له لمة كأحسن ما أنتراه من الأمم قدرجلها فنفق طعنه ماء سكتا على رجلين وأعلى عواتي رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا قيل هذا المسيح بن مريم ثم إذا أثار برجل جعد فخط أمور العين التي كأنها عينة طافية فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح الدجال ثم قوله صلى الله عليه وسلم أراي الليلة عند الكعبة يريدني مناه والله أعلم فرأيت رجلا آدم يريداني السمرة كأحسن ما أنتراه من الرجل يريد كأحسن ما أنت ترى من هذه صفتها وهي الشعرة تمل بالنسكبين كأحسن ما أنتراه من الأمم قدرجلها يريد والله أعلم أنه رجلا بالماء فذلك كانت تقطر الماء ولعله قد نبه بذلك على أنه مشروع لطواف القنوم والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فسألت من هذا فقيل هذا المسيح بن مريم قال عيسى بن دينار سمى عيسى بن مريم مسيحا لسياحته في الأرض لم يكن له قرار كان يسبح كل موضع وقيل أنه مسيح بالبركة ونيل لحسن وجهه ومن قولهم على وجه فلان مسحة جال وسمى الدجال مسيحا لانه مسح العين وقال أبو القاسم الجوهري سمى ابن مريم مسيحا لانه مسح بالبركة حين ولد وسمى الدجال مسيحا بالغفيم من سياحته وبالتثقل لانه مسح العين وفي العينين مالك قال بينا الناس ثلث اديسون الإقامة بر يد الصلاة فتغشاه غمامة فاداعى عيسى بن مريم فذبل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم إذا أثار برجل جعد فخط أمور العين التي هذا هو الصحيح وقد روى الحسن بن أبي الحسن البصري عن معمر بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الدجال أعور العين اليسرى وتداخلت سمع الحسن عن سمرة وأحاديثه عنه في بعضها نظر وان كان راويها نادرة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كأنها عينة طافية قال عيسى بن دينار شهابية عنب قد فضضت فذهب ماؤها فصارت طافية وقال أبو القاسم الجوهري طافية أي مملئة تكاد تنعما وكذلك عنبه طافية قد ظهرت كإظهار الشيء فوق الماء وهو عسدي أشبه والله أعلم وأحكم قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل أن يكون معنى الطافية أنها بارزة مثل العينة التي قد لدقت على الماء واسم العينة تقع على الممتلئ فيكون معنى الطافية أنها ألعاب على ما يجاورها من الجسم والله أعلم وأحكم

ما جاء في السنة في القطرة

ص مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال خسر من القطرة ثلث الأنفارة وقص الشارب وتنف الايط وحلق العانة والاختتان

وافقه أعلم من سنة الدين الذي يوصف بأنه الفطرة قال الله عز وجل فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم رب يد والله أعلم الدين الذي ولدوا عليه وخلقوا عليه ومنه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه (فصل) ونوله وقص الشارب قال مالك يؤخذ من حتى يبدو طرف الشفة وقال ابن القاسم عنه ونوله وتنف الابط بر يد الشعر الذي تحت الابط وحلق العانة بر يد شعر السرة وهو الاسمه ماد وليس نقص الاظفار وأخذ الشارب وحلق العانة حداذا انتهى اليه أعاده ولكن اذا طال ذلك وكذلك شعر الرأس ولا أعلم فيه حدا

(فصل) ونوله ولاختنان الاختنان وعندهما كذا في حنيفة من السنن كقص الاظفار وحلق العانة وقال الشافعي هو واجب وهو منقضي قول يعقوب بن اسحق القاضى أبو محمد لي نفى وجوبه بأنه قرضه النبي صلى الله عليه وسلم بقص الشارب وتنف الابط ولا خلاف ان حذنه ليست بواجبة وهذا استدلال بالقرائن وأكثراهما بنا على المنع من دليلنا من جهة القياس ان هنا قطع جزء من الجسد ابتداء فلا يمكن واجبا بالشرع كقص الاظفار والحديث في الموطأ موقوف وأسندناه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد خولف في إبراهيم بن سعد (فرع) واختلف في الشيخ الكبير يلم بالخفاف على نفسه من الاختنان فقال محمد بن الحكم تركه وبه قال الحسن بن أبي الحسن البصري وقال يعقوب بن كرام لا يتركه وان خاف على نفسه كالذي يجب عليه القطع في السرقة أنه لا يترك قطعه من أجل أنه يخاف على نفسه وهذا من معنونه يقتضي كونه واجبا متى كذا الجواب والله أعلم وروى ابن حبيب غير مالك من تركه من غير عذر ولا علم ولا حجة لم يجز امتناعه وشهادته ووجه ذلك عندي ان تركه مؤثر في رد الشهادة ومن ترك الاختنان من غير عذر فقد ترك المروءة فلم تقبل شهادته (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان وقت الاختنان الصبا على ما احتاره مالك وقت الانفار وتيل عن مالك من سبع سنين الى العشرة قال ولا بأس أن يعجل قبل الانفار أو يؤخره وكل ما عجل بعد الانفار فهو واجب وكذا أن يحتن المبي ابن سبعة أيام وقال حنفا من فعل المروءة وكان لا يرى بأسا أن يفعل لعله يمتنع على الصبي والأصل في ذلك ما روى ابن عباس ومن جهة المعنى ان هذا وقت يفهم ويمكن منه امتثال الأمر والنهي وهو أول ما يؤخذ بالشرائع ولذلك يؤمر بالصلاة (مسئلة) وأما الخفاف فقد قال مالك أحب للنساء قص الاظفار وحلق العانة والاختنان مثل ما هو على الرجال قال ومن ابتاع فله خفضه ان أراد حبسها وان كانت للبيع فليس ذلك عليه قال مالك والنساء يخفذن الجوارى قال غيره وينبغي أن لا يبالغ في قطع المرأة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأمة عطية وكانت تخفذن اخفضي ولا تهكي فانه أسرى الوجه وأحنى عندنا زوج قال الشيخ أبو محمد في مخضرا ما كثر لاء الوجه ودمه وأحسن في جاعه والله أعلم وأحكم ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب أنه قال كان إبراهيم أول الناس ضيف الضيف وأول الناس اختن وأول الناس قص الشارب وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقار يا إبراهيم فقال يارب زدني وقار يا يحيى وسمعت مالكا يقول يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة وهو الاطار ولا يجزئه فيبذل بنفسه

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب أنه قال كان إبراهيم أول الناس ضيف الضيف وأول الناس اختن وأول الناس قص الشارب وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقار يا إبراهيم فقال يارب زدني وقار يا يحيى وسمعت مالكا يقول يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة وهو الاطار ولا يجزئه فيبذل بنفسه

وقيل غير ذلك والله أعلم وأحكم

عن النبي عن الأكل

بالشمال *

وحدثني عن مالك عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد الله
السلمي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم سمى أن
يأكل الرجل بشاة أو
بمشى في نعل واحد وأن
يشمل الصباء وأن ينجس
في ثوب واحد كاشفاً عن
فرجه وحدثني عن
مالك عن ابن شهاب عن
أبي بكر بن عبيد الله بن
عمر عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال إذا أكل أحدكم

فَلْيَأْكُلْ مِنْهُ وَيَشْرِبْ
يَأْكُلْ مِنْهُ وَيَشْرِبُ
مِنْهُمَا فَالْمَاسِكِينَ
وَحُتْنِي عَنِ الْمَأْكَنِ
أَمِ الزَّادِ عَنِ الْأَعْرَجِ
عَنْ أَبِي مَرْيَةَ أُنْشِدَ
اللَّهُ صَلى الله عليه وسلم قَالَ
لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهِنَا
الطَّوْفَانِ الَّذِي يَطُوفُ
عَلَى النَّاسِ فَرَدَهُ الْاُمَّةُ
وَالْقَمْتَانِ وَالْفَرْدَةُ وَالْاِتْرَانِ
قَالُوا

﴿ ما جاء في المساكين ﴾

ص **ع** مالک عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
للس مسكن بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللقموا للقتان والفررة والإرئان قالوا

فيسأل الناس * وحديث
عن مالك عن زيد بن أسلم
عن أبي جعيد الأنصاري ثم
الحارثي عن جده أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ردوا المسكين
ولو بظلف محرق

ما جاء في معنى الكافر *
وحديث عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم

يا كل المسلم في معنى واحد
والكافر يا كل في سبعة
أماء * وحديث عن
مالك عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم صافه ضيف
كافر فأمر له رسول الله
صلى الله عليه وسلم بشاة
فحلبت فشرب حللها ثم
أخرى فشرب به ثم أخرى
فشرب حتى شرب
حلاب سبع شياه ثم أنه
أصبح فأسلم فأمر له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشاة فحلبت فشرب
حللها ثم أمره بأخرى فلم
يستمها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سبعة أماء *
ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صافه ضيف كافر روى ابن اسحق أن كل غنمة من أنثال الحنفي
وقال غيره كان جحادا الغناري وهذا يقتضي جواز ضيف الكافر وحل يؤا كل أم قال مالك
في الغنمية تركلوا كلمة النصراني في ماء واحد أحب إلى ولا راء حراما ولا تصادق نصرانيا فقي عن
موا كلتمنا في ذلك من معنى المصادقة وأما ضيفه فيصم أن يكون ذلك لمعنى الاستتلاف له ورجاء
السلامة ويحتمل أن يكون لما يخاف عليه من الشيعاء إذا كان بمنزلة حق عهدا وغيره
(فصل) وقوله شرب لبن سبع شياه ثم أنه أصبح فأسلم فشرب حللها واحدة ثم أمره
بأخرى فلم يستم حللها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك المؤمن يشرب في معنى واحد
والكافر يشرب في سبعة أماء فيل أن المؤمن يقتصر على البلغم العوت ويقنع باليسرته
ويؤثر بعض قوته والكافر على خلاف ذلك لأنه يأكل كل النهم الحريص على الاستكثار
من الأكل فلي هنا يكون الرجل الواحد يوصف بذلك في الحالين كان كثر الأكل كل كان أكله
حال الكفر أو كثر من أكله حين إيمانه وإن كان قليل الأكل فلي ذلك فيقدم الله عز وجل الكفار
بأكلهم فقال تعالى والذين كفروا يمتنعون ويأكلون كيثا كل الأنعام النار شوى لهم يريد الله
أعلم أنهم لا يمسكون عن الأكل مع القدرة عليه ويحتمل أن يكون التضيف للنبي صلى الله عليه وسلم
أكل حال كفره على هذا الوجه من النهمة والحرص على الاستكثار فبلغ سبع شياه ثم لما سلم
وتأدب بأدب الاسلام ومبارأ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انتصر على ما قيم أوده فلم يستم الا
حلاب شاة واحدة ولم يستم لذلك الثانية وقد يحتمل أيضا أن المؤمن يأكل في معنى واحد لا يذكر

ما جاء في معنى الكافر

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل
المسلم في معنى واحد والكافر يا كل في سبعة أماء * مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صافه ضيف كافر فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة
فحلبت فشرب حللها ثم أخرى فشرب به ثم أخرى فشرب حتى شرب حللها سبع شياه ثم أنه أصبح
فأسلم فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فحلبت فشرب حللها ثم أمره بأخرى فلم يستمها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن يشرب في معنى واحد والكافر يشرب في سبعة أماء * ش
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صافه ضيف كافر روى ابن اسحق أن كل غنمة من أنثال الحنفي
وقال غيره كان جحادا الغناري وهذا يقتضي جواز ضيف الكافر وحل يؤا كل أم قال مالك
في الغنمية تركلوا كلمة النصراني في ماء واحد أحب إلى ولا راء حراما ولا تصادق نصرانيا فقي عن
موا كلتمنا في ذلك من معنى المصادقة وأما ضيفه فيصم أن يكون ذلك لمعنى الاستتلاف له ورجاء
السلامة ويحتمل أن يكون لما يخاف عليه من الشيعاء إذا كان بمنزلة حق عهدا وغيره

(فصل) وقوله شرب لبن سبع شياه ثم أنه أصبح فأسلم فشرب حللها واحدة ثم أمره
بأخرى فلم يستم حللها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك المؤمن يشرب في معنى واحد
والكافر يشرب في سبعة أماء فيل أن المؤمن يقتصر على البلغم العوت ويقنع باليسرته
ويؤثر بعض قوته والكافر على خلاف ذلك لأنه يأكل كل النهم الحريص على الاستكثار
من الأكل فلي هنا يكون الرجل الواحد يوصف بذلك في الحالين كان كثر الأكل كل كان أكله
حال الكفر أو كثر من أكله حين إيمانه وإن كان قليل الأكل فلي ذلك فيقدم الله عز وجل الكفار
بأكلهم فقال تعالى والذين كفروا يمتنعون ويأكلون كيثا كل الأنعام النار شوى لهم يريد الله
أعلم أنهم لا يمسكون عن الأكل مع القدرة عليه ويحتمل أن يكون التضيف للنبي صلى الله عليه وسلم
أكل حال كفره على هذا الوجه من النهمة والحرص على الاستكثار فبلغ سبع شياه ثم لما سلم
وتأدب بأدب الاسلام ومبارأ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انتصر على ما قيم أوده فلم يستم الا
حلاب شاة واحدة ولم يستم لذلك الثانية وقد يحتمل أيضا أن المؤمن يأكل في معنى واحد لا يذكر

اسم الله عز وجل على أول طعامه ومحمد على آخره فلا يصل الشيطان إلى كل طعامه ولا إلى شرب شرابه فالتأخير طعامه إلى أمائه خاصة والكفر لا يدكر اسم الله عز وجل على أول طعامه فياكل معه الشيطان فلإبديارك الله في طعامه ويمصر طعامه إلى أمعاء جنة ولهذا تكون سبعة أمعاء بمعنى لم يلقه وروى عن أبي عبيد بن جندل أن ذلك قد وصل طعامه إلى سبعة أمعاء في ذلك الوقت وأعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ما شاء الله تعالى وقد روى ابن عبد الله بن عمر عنه أنه أكل وكثر الأكل وأنهم أخلاق الكفار وما يجب أبأن يجتنب فأخذه فروى ابن عمر عن نافع بن عبد الله بن عمر لا يأكل وحده حتى يتوق إليه بمسكن يأكل معناه خلت رجلا يأكل معناه كل كثيرا فقال يا نافع لا تدخل على هذا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في سبعين واحدا والكافر يأكل في سبعة أمعاء فاقتضى هذا الحديث أنه امتنع من استدامة أو كتمه لكثرة أكله كما كانت عنده من صفات الكافر وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يأكل الصاعمر الزهر حتى يأكل حشفة فيصعل أن يكون حنقا مقدرا كله غير أنه كان لا يلغنه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في ترك الشبع ويحتمل أنه كان يبلغه غيره وإن كان فيه فقد كان فيه من الأحوال التي يعمل بها أمائه مامعي الفارق وإنما كان يحذر عبد الله بن عمر من علم حذمان حله ولم يعلم شيئا من الأحوال الحسنة التي تشبهه بالفضل ولعل هذا الرجل قد ترك التسمية في أول أكله وترك الحبني آخره وترك كثيرا من سنة الإسلام في الأكل وغيره وقد روى سيفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال قال أبو بيهك رجلا كولا فقال له عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الكفريا كل في سبعة أمعاء قال فأنا مؤمن بالله ورسوله فخرج أبو بيهك أن تكون كثرة الإكل تنافي الإيمان وإن كان خلفان أخلاق أهل الكفر كالضل والخبث والفجور واعتقدنا هذا إنما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل بعينه ونبروي أبو حازم عن أبي هريرة أن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم فكان يأكل كل أكلا قليلا فكره بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أن المؤمن يأكل في سبعين واحدا والكفر يأكل في سبعة أمعاء وذكر أبو هريرة أن الأمر تكرر من هذا الرجل في الخاليين ولا يكاد أن يوجد جنة في غير ولد تلك أنكر الصحابة مثل هذا لما كان المعتاد عنهم خلافه حين ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم سؤاله عن سببه ولا يمنع أن يكون الله تبارك وتعالى قد جعل هذا شافيا على كافرا من أظهره في واحد منهم أو في بعضهم دون بعض والله أعلم وقد قال الشيخ أبو محمد هذا تمثيل لكثرة الأكل وقتله قال وقيل إنه في رجل واحد غصوص وقيل بل الكافر القليل الأكل لو أسلم لكان أكل أقل ليكة التسمية والتقدم بمحمول عندئذ التأويل

﴿النهي عن الشرب في آنية الفضة والنفخ في الشراب﴾

﴿التي عن الشراب﴾
آية القعدة والنفقة في
الشراب
* وحديث عن مالك عن
نافع عن زيد بن عبد الله
ابن عمر بن الخطاب عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن أبي بكر الصديق عن أم
سلمة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
الذي يشرب في آية القعدة
أنا خير جبري بطنه نار جهنم

ص **ع** مالك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في آنية الفضة المتأخيم جرم في بطنه نار جهنم **ش** قوله المتأخيم جر الجر جرصوت وقوع الماء في الجوف ومعنى ذلك والله أعلم أن صاف علمه في جهنم وربما كان ذلك لأن شرب منها يلهي مالا وجاز شربها الذي يوصف به نازل والعرب تسمي الشيء باسم ما نزل المفيضي المبرج إذا شرب منه الخمر وتسمى السند موتا **ل** كان نزل السند وهذا يقتضي تحريم استعمال آنية الفضة في

الشرب وقضى هذا الحديث على بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه الذي يأكل أو يشرب في آنية النضة والذهب ولم يذكر الأكل في هذا الحديث فغيرا بن مسهر ووجهه تحريمه من جهة المعنى ما فيه من السرف والتشبه بالأعاجم وأما مجرد الشرب فلا يحرم كالبلور الذي له الخن الكثير وروى ابن أبي لبيس نخرجنا مع حذيفة وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولأنما كالأواني صحافه ما فاتهم في الدنيا ولكم في الآخرة وهذا يقتضي تحريم اتخاذها وكذلك استعمال آنيتهما أو آنية أحدهما في أكل أو شرب وغير ذلك والله أعلم وأحكم (مسألة) وأما استعمال آنية فيها نصيب بدب أو فضة فإنه أيضا ممنوع قال مالك في العتية لا يعجنى أن يشرب فيه إذا كانت فيه حلقة فضة أو نصيب شعبتها وكذلك المراءت تكون فيها الحلقة من الفضة لا يعجنى أن ينظر فيها الوجه وتروى عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في آنية الذهب والفضة أو آنية فيها شيء من مالم ليس بثابت وروى عاصم الأحول رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك وكان قد انصدع فسله بفضة قال أنس لقد سقيت فيه النبي صلى الله عليه وسلم أكرهين كذا وكذا وقال ابن سيرين كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة لا تغير شيئا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه فلا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون أنس سلسله بفضة بعزل زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده فوافق في طاعة الذي منعه من ذلك والله أعلم صرح مالك عن أبيوب السخيتاني عن سعد بن أبي وقاص عن أبي النبي الجهنى أنه قال كنت عند مروان بن الحكم فدخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى عن التنفخ في الشرب فقال له أبو سعد نعم فقال له رجل يارسل الله أني لأأروى من نفس واحد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأين القدح عن فيك ثم تنفس فقال له أرى القذا فيه قال فاهرقها

وحدثني عن مالك عن أبيوب السخيتاني عن سعد بن أبي وقاص عن أبي النبي الجهنى أنه قال كنت عند مروان بن الحكم فدخل عليه أبو سعيد الخدري فقال له مروان أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن التنفخ في الشرب فقال له أبو سعد نعم فقال له رجل يارسل الله أني لأأروى من نفس واحد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأين القدح عن فيك ثم تنفس فقال له أرى القذا فيه قال فاهرقها

يتنفس أحدينا؛ شرب فيه (فصل) وقول الرجل لأأروى من نفس واحد يدا أنه لا يكفيه ما يشرب من الماء إلا بعد أن يعيد التنفس فمضى ما بين التنفسين نفسا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأين القدح عن فيك ثم تنفس ولم ينكر عليه الشرب من نفس واحد بل أقره عليه فاقضى ذلك بإحتماله وأما ما أمر به صلى الله عليه وسلم من أن يبين القدح عن فيه ثم يتنفس ثلثا فرجعا إلى القدح مع تنفسه شيء من ريقه أو غيره فمضى ما بين التنفسين من شرب بعده وإن لم يتنفس من ماله رجعا لله الشرب في نفس واحد وبه قال سعيد بن المسيب وطائفة من أئمة الفقه والعرفاء وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم وقضى عن أبي عبد الله بن عباس كراهية ذلك وقال هو شرب الشيطان وما اختاره مالك أظهر الحديث المتقدم والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فأرى القذا فيه يرد في الأنا، على وجه السؤال عن المعاني التي تدور في التنفخ في الشرب لانه من رأى في شربه قذا فبدفعه عن موضع شربه بالتنفخ فيه فاعاد النجم صلى الله عليه وسلم بما يصل به إلى إزالة وتدفع ضرره مع ترك التنفخ فيه ورواها بعض ما فيه من الماء

لكثرة وجوهه وثله الحاجة الى ذلك القدر الذي يرق منه قال مالك في قوله فامر فها يعني أنزالنا
عن شفتيك ثم أخرجها وقال غيره القنادة عود أو شئ يقع فيه يتأذى به الشارب (مسئلة) وأما إذا
كان في الزلاء لبن أو شراب فانه يتوصل الى ازالته بما يمكنه قال مالك في العتية ويكره التنفخ في
الطعام كما يكره التنفخ في الشراب ومعنى ذلك ندى أنه يتوقع أن يسرع اليه من ريق النافع من
غير اختياره ما يتغير به ذلك الطعام كما يتغير الشراب

﴿ ماجاء في شرب الرجل وهو قائم ﴾

﴿ ماجاء في شرب الرجل

وهو قائم ﴾

• وحدثنى عن مالك أنه

بلغه أن عمر بن الخطاب

وعلى بن أبي طالب وعثمان

ابن عفان كانوا يشربون

فيما • وحدثنى عن مالك

عن ابن شهاب أن عائشة

أم المؤمنين وسعد بن أبي

وقاص كانوا يلبسوا

الانسان وهو قائم بأه

• وحدثنى عن مالك عن

عامر بن عبد الله بن

الزبير عن أبيه أنه كان

يشرب قائما

﴿ السنة في الشرب

ومناولته عن العيين ﴾

• وحدثنى عن مالك

عن ابن شهاب عن أنس

ابن مالك أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أتى بلبن

قد شرب

ص • مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب ولى بن أبي طالب وثمان بن عفان كانوا يشربون
فيما • مالك عن ابن شهاب أن عائشة أم المؤمنين وسعد بن أبي وقاص كانوا يلبسوا بشراب الانسان
وهو قائم بأه • مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه كان يشرب قائما • ش وعلى هذا
جماعة الفقهاء في جواز الشرب قائما وقد كرهه قوم لأحديث ورد فيه فيلنظر وإن كان مسلم قد
أخرجها في صحيحه ولم يخرجها البخاري • ناه حديث رواه بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشرب الزجل قائما قال قتادة قفنا فلا نكل قال ذلك أنس وأجبت
وتابعه هشام الدستوائي عن قتادة وليس فيه ذكر الالكل وخالفه ما شعبة فرواه عن قتادة عن أبي
عيسى الاسودى عن أبي سعيد الخدرى وتابعه ما هم عن قتادة وهذا الحديث فيه من الاضطراب على
قتادة ما لا يحمله هذه المسئلة مخالفة لأهامة الصعابة والأحديث المتفق على محبتها معارضتها وليس في
حديث قتادة عن أنس حديثنا وكان شعبة يتيق من حديثه مما لا يصح فيه يحدثنا أبو عيسى
الاسودى غير مشهور وأخرجه مسلم أيضا من حديث عمر بن حنظلة عن أبي غطفان المردى عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشرب أحدكم قائما حتى ينسى قلبه حتى • وهذا الحديث أيضا
رواه عمر بن حنظلة ولا يحتج بمثله • وهذا حديث على بن أبي طالب رضى الله عنه أصح اسنادا وكذلك
حديث عبد الله بن عباس رواه أبو عروبة عن عامر الأحول عن الشعبي عن ابن عباس سقى
رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمر فشرب وهو قائم وعاصم حافظ متقن رواه عنه ابن سفيان
وشحيم وشعبة وتابعه عليه المغيرة مع عمل الامة • قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي يظهر لى
ان الصحيح من حديث أبي هريرة أنما • وموقوف عليه ولا خلاف فيه أنه لا يجب الاستقاء على من
شرب قائما ناسيا ولو صح الحديث لحازن يحمل على أنه نهى عن أن يشرب له ولا يحجبه ان يشرب به
قائما بل ان يجلس ولو أسهم فيه ويكون آخرهم شربا ان كان سابقهم وروى التزالي بن سيرة أن عليا
شرب قائما وقال أنس يكرهون هذا وأز رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب قائما • وهذا حديث
التزالي بن سيرة عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه جميع أخرجه البخاري ومن جهة اخرى انه تناول
غناء قال: لكل ولا خلاف في جواز كل القائم وروى جواز ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن
عفان وعلى بن أبي طالب • وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وروى العلماء قال مالك ولا بأس
بالشرب قائما • وقال القاضي إنما كره الشرب قائما لما بدأه أخا لبلبن والله أعلم

﴿ السنة في الشرب ومناولته عن العيين ﴾

ص • مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلبن قد شرب

بماء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن وحدثني عن مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري (٢٣٨) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشربه منه وعن

يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء الأشياخ فقال يا رسول الله لا أوثر بنمصي منك أحدا قال فله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده جامع ما جاء في الطعام والشراب

وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لا م سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فقلت نعم فأخرجت أفراسا من شعير ثم أخذت خارالحا فلفت الخبز ببعضه ثم دنت يدي

وردتني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في المسجد ومعه الناس فقمتم عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طلحة قال فقلت نعم قال الطعام

بماء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشربه منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء الأشياخ فقال لا والله يا رسول الله لا أوثر بنمصي منك أحدا قال فله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلبن قد شيب بماء يقتضى جواز ذلك للشراب ولا يجوز ان يشاب البيوع لما فيه من الغش والجهل بحال المبيع وقد رافقه من الماء (فصل) وقوله رضى الله عنه وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق رضى الله عنه لا يدري أحما كان زل قبل صاحبه فقد ينزل الاعرابي قبل أبي بكر ثم أتى أبو بكر رضى الله عنه فلقمته النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر الصديق رضى الله عنه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتم أحدكم أحاده من مجلس ثم يجلس فيه

(فصل) قوله فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن وهذا يقتضى ان التيامن مشروع في مناوله الشراب والطعام وما جرى مجراه قال الشيخ أبو القاسم من أتى بشراب ومعه غيره فليعطه ان شرب الأيمن فالأيمن وقال في حديث سهل بن سعد أنه كان عن يمينه غلام يعنى عبد الله بن عباس وعن يساره الأشياخ قيل انه كان عن يساره خالد بن الوليد وقد روى عن عمر بن حوالة عن ابن عباس مفسرا فقال أتأذن لي أن أعطى الأشياخ وهذا يقتضى انهم من حقوق ابن عباس ولولم يكن من حقوقه أن يعطيه إياه ما استأذنه فيه وهذا يقتضى ان حكم التيامن في المناولة كحكم السن لان عبد الله بن عباس رضى الله عنه لم يبلغ حينئذ الحلم واسحق ذلك التيامن من دون الأشياخ وما روى في حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كبر كبر فاعلم ذلك مع تساوى الأحوال والله أعلم وأحكم وفي العتيقة عن أشهب يستحب في تكرار الأخلاق ان يبدأ بالأيمن فالأيمن في الكتاب بالشهادات في المجلس والوضوء وما شبه ذلك والله أعلم

جامع ما جاء في الطعام والشراب

ص مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لأ م سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فقلت نعم فأخرجت أفراسا من شعير ثم أخذت خارالحا ثم لفت الخبز ببعضه ثم دنت يدي وحدثني بعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في المسجد ومعه الناس فقمتم عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طلحة قال فقلت نعم قال الطعام فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن معه قوموا قال فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت بأطلحة فأخبرته فقال أبو طلحة نيام سليم فجد بشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معه حتى دخلا فقال

قلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن معه قوموا قال فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت بأطلحة فأخبرته فقال أبو طلحة نيام سليم فجد بشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معه حتى دخلا فقال

المهود وندمهم بينهم لما أصاب كل واحد منهم الا قدر يسير لا يكاد ينتقم به الا المنفعة البسيرة التي لا تذهب جوعا ولا ترجع قوة وفكر وى هذا الحديث عرو بن يحيى عن أبيه عن أنس فقال فيه فقام أبو طلحة على الباب حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما كان شئ يسير قال نعم فما الله يسعجل فيه البركة (مسألة) وانما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل القوم الى طعام أبي طلحة وان كان لم يأذله في ذلك وقد دعا أبو شعيب خامس خمسة لطعام فقبهم رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا تبعافان شئت أدنت له وان شئت تركته فقال أبو شعيب قد أدنت له وقد قال بعض الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في قصة أبي طلحة لما علم من أبي طلحة انه يسره ذلك وذا وان كان محتملا فغيره أظهر منه لانه ان كان قد علم ان أبي طلحة يعلم منه ان يجعل اليه سبعين أو ثمانين رجلا فقد كان أبو شعيب من أدلى الدين والنفل وكان يعلم منه انه يسره زيادة واحد كفافه لكن جرى في ذلك على ما شاء الله تعالى لما كانت له تشاركهم فيها وأما قصة أبي طلحة فتشتمل وجهين أحدهما البركة في الطعام التي بها كفى العدد الكثير لم تكن من قبل أبي طلحة وإنما كانت من عند الله عز وجل وانما جرى بالله تعالى على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم البركة فكان أحق الناس بها وما كان لأبي طلحة فيها الا أن يختص بذلك بمنزله لما كان سببا وهذه بركة تخص به يعلم ان كل مؤمن يرغب فيها ويحرص عليها ذات فضل بها وقد دعا إلى الخندق وهم ألف في رواية سبعين جبير عن جابر إلى صاع وبروهم صاعها جابر بن عبد الله رضي الله عنه وقال له تعالى أنت ونفر معك وأهله بقدر ما هنك ولم يستأذني في ذلك جابر لما كان الذي يكنى أهل الخندق ليس من عند جابر وانما هي بركة تنزل الله بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكرم الله بها وخض بها منزل جابر لما كان سببا من عنده ويحتمل ان تكون قصة أبي طلحة من الاقراص التي دعا إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين فكانت أهدب له ولسكها بالقبول فنادى دعا صلى الله عليه وسلم أصحابه الى طعام فندسلك لا يحتاج فيه الى اذن أبي طلحة ولا غيره على انه قدر وى سفيان ابن أبي ربيعة عن أنس بن مالك ان أم سلمة جئت من مدين من شعير وجعلت منه قطعة فوعصرت عليه عكة ثم بعثتني الى النبي صلى الله عليه وسلم فدعونه قال ومن معي فجئت فقلت انه يقول ومن معي فخرج أبو طلحة فقال يا رسول الله انما هو شئ صنعت أم سلمة وقد ذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى في روايته هذا الحديث عن أنس بن مالك فأكلوا حتى فضل ذلك الثمانين رجلا ثم أكل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك وأهل البيت وكواشروا وفي رواية سعد بن سعيد عن أنس حتى اذا لم يبق منهم أحد الا دخل فأكل حتى شبع ثم جاء فاذا ذاهي مثلها حين أكلوا منها

(فصل) وقول أبي طلحة يأمر سلمة فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم يقتضي اشفاقه من قلة طعامه مع كثرة من أتى مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان مما يشق عليهم ان يقل طعامهم عن أكله فقالت أم سلمة والله ورسوله أعلم اناه قد رأى قدر الطعام ورأى قدر من يأتي معه من الناس وليس ذلك الا لعمري يرجوه من عند الله تبارك وتعالى وتلقى أبي طلحة النبي صلى الله عليه وسلم من حسن الأخلاق والبر بالضيف القادم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يأمر سلمة علمى ما عندك يحتمل ان يرده الاقراص التي دعاه بها أنس ويحتمل ان يرده لمصلحة ما من اداها تأدبه بالان قول أنس فأتيت بذلك الخبز فظاهر ان القول كان عنه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ففت يحتمل ان يقصد بذلك بركة الخبز بدونه

أبرك من غيره وعصرت عليه أم سلمة عكة لها فادمت ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله أن يقول يريدوا لله أعلم من الدعاء فيه بالبركة والذكر لله عز وجل مما انفرد به الذي يصلي على السر وأخفى وذلك يقتضى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر به

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ائذن لعشرة لما كان عددهم من الكثرة بحيث لا يكادان يعلمهم موضع على حاله إلا كل لاسبا من صحفة واحدة ودعاهم القوم بعدد يستعمل ذلك ثم بعد ذلك بعشرة حتى أكل القوم كلهم وشبعوا وفنار ليل على جواز الشبع قال وهم سبعون أو ثمانون رجلا

وهنا من المعجزات العظيمة التي فتح الله بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها رحمة لهذه الأمة

من حضر ومن لم يحضر والله أعلم ص ١٠٠ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة ١ ش

قوله صلى الله عليه وسلم طعام الاثنين كافي الثلاثة يريد والله أعلم أن ما اتفقوا الاثنان لقوتهما المعتاد

يكفي الثلاثة لأن الافتقار عليه وجه المماساة ومعنى هذا الحديث والله أعلم الحظ على المماساة

وتخفيف أمر حواونه ليس فيها اتلاف مال ولا كبير مشقة قال عيسى بن دينار في الزينة معنى

هذا الحديث أنه إذا اجتمع الأبدى وكانت المماساة وأكل الناس عظمت البركة وقدم عمر بن

الخطاب رضي الله عنه في سنة جماعة أن يجعل مع أهل كل بيت منهم وقال إن الرجل لا يهلك على

نصف قوته وفرد ويأبو يوسف عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم طعام الواحد

يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي ثمانية لعله أراد صلى الله عليه

وسلم عند المماساة في الشدة والله أعلم ص ١٠٠ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أغلقوا الباب وأكثروا السقاء وأخروا الأناة وأطفئوا

المصابح فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجل وكأه ولا يكشف أنه وإن القوي يسهق فصرم على

الناس بينهم ١ ش قوله صلى الله عليه وسلم أغلقوا الباب يستعمل أن يريدوا الله أعلم بالليل إذا نتم

وفرد ويؤى حديث جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم اطفئوا المصابيح بالليل إذا رقدتم

وأغلقوا الأبواب وأكثروا الأضياء وأخروا الطعام والشراب فأمر بإطفاء المصابيح عند الرقاد بلس

وعطف على ذلك غلق الأبواب وغيرها فالظاهر من ما تقدمناه والله أعلم وأحكم ويعتدل أن يريد

سائر الأوقات على ما يريد الناس حفظهم الأموال والطعام وغير ذلك فانه زلزالا راد حفظه وقوله

صلى الله عليه وسلم وأكثروا السقاء اربطوه وقوله صلى الله عليه وسلم وأكثروا الأناة معناه اقبوه

وقوله صلى الله عليه وسلم وأخروا الأناة يستعمل أن يكون شكسكس الراوى والأظهر أنه لفظ النبي

صلى الله عليه وسلم وأن معناه أكثروا ما كان فارغا وأخروا ما كان فيه شيء فان ذلك يمنع الشيطان

أن يتناول شيئا مما في الملوأ أو يتبع شيئا مما في الفارغ من قبته أو رائحة وفرد ويؤى عن جابر بن عبد

الله جابر بن عبد الله أبو حنيفة بفتح لين من البقيع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرته ولو

أعرض عليه عودا وروى القعقاع بن حكيم عن جابر هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم

غطوا الأناة فان في السنة ليلة نزل فيها وباء لا يمر بأناة ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكأه إلا نزل به

من ذلك الواء قال السب والإعاج عندنا يتقون ذلك في كانون الأول

(فصل) وقوله وأطفئوا المصابح فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجل وكأه ولا يكشف أنه يريد أن

للسيطان مضرة ومشاركة فيما يجتاز ويكون في الوعاء وإن الاحتراز منه يكون بما تقدمناه مما أخبر

• وحدثنى عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

طعام الاثنين كافي الثلاثة

وطعام ثلاثة كافي الأربعة

• وحدثنى عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

طعام الاثنين كافي الثلاثة

وطعام ثلاثة كافي الأربعة

• وحدثنى عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

طعام الاثنين كافي الثلاثة

وطعام ثلاثة كافي الأربعة

• وحدثنى عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

طعام الاثنين كافي الثلاثة

وطعام ثلاثة كافي الأربعة

• وحدثنى عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

طعام الاثنين كافي الثلاثة

وطعام ثلاثة كافي الأربعة

• وحدثنى عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

طعام الاثنين كافي الثلاثة

وطعام ثلاثة كافي الأربعة

• وحدثنى عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

طعام الاثنين كافي الثلاثة

به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم وان الفوسقة قال عيسى بن دينار في المزنة
يزيد الفارة نضرم على الناس بينهم وقال في حديث جابر وان الفوسقة ر بما جرت الفتيلة فأحرق
أهل البيت وروى عن ابن عباس جاءت فارة فجبرت الفتيلة فألقها بين يدي النبي صلى الله عليه
وسلم على الخمر التي كان قاعدا عليها فأحرق منها مثل موضع الدرهم فقال صلى الله عليه وسلم اذ انتم
فاطفئوا سرجكم فان الشيطان يدل هذه ومثله على هذا فصرفكم وروى هذا الحديث عطاء عن جابر
ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اطفئ معباحتك واذا كرام الله عز وجل وخرائنا ولو
بعود نعرض عليه واذا كرام الله عليه عز وجل وأوكى سقاءك واذا كرام الله عليه فزاد فيه
التمعية وعرض العود على الاناء والله أعلم وأحكم وقدرى أبو موسى الأشعري اجترق بيت بالمدينة
على أهلها من الليل فحدث بشأنهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذه النار اتاهي عدوكم فاذا انتم
فاطفئوا هان عنكم ص ثم ما لك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ومن كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته ومواليه وضافته
ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يجعل له أن يشوى عنده حتى يصرجه ثم ش قوله صلى الله
عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت بر بد والله أعلم ان هذا حكم من كان
يؤمن بالله تعالى وعلم انه يجازي في الآخرة وما يزره ان يقول خيرا بر عليه أو يصمت عن شر
يصاب عليه وأما الصمت عن الخير وذكر الله عز وجل ولاهر بالعرف والنهي عن المنكر فليس
بما موره بل هو منهي عنه نهى تحريم أو نهى كرامة وانما معناه ان يقول خيرا أو يصمت عن شر
ويحتمل أن يكون أو نهى بمعنى الواو فيكون المعنى يقول خيرا ويصمت عن شر ويحتمل ذلك في
قول الله تبارك وتعالى وأرسلنا الى مائة الف أو يزيدون والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره هكذا في رواية
ابن شريح الكعبي وفي رواية أبي هريرة فلا يؤذ جاره والمعنون غير متنافين حض النبي صلى الله
عليه وسلم على كرام الجار وحسن مجاورته وأعلم ان ذلك من شرائع الإيمان وان كل مؤمن بالله
وبالنواب والعصاة في الآخرة يتعين عليه ان يلتزم هذا ويعمل به فان الله عز وجل قال واعبدوا الله
ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وذو القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار
الجنب وروى عائشة رضي الله عنها بان عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما زال جبريل يوصيني
بالجار حتى ظننت انه سيورثه وروى طلحة عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ان لي جارين
قال ايهما احدى قال اقر بهما منك بابا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه على ما تقدم من
أهنا من آداب الاسلام وشرائعه وأحكامه والضيافة من سنن المرسلين وأول من ضيف الضيف
ابراهيم عليه السلام قال الله تبارك وتعالى هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين فوصفه بهم بانهم
أكرموا وهي واجبة عند البيت بن سعيد ومواليه وتعلم في ذلك جميع الفقهاء على الإطلاق ويدل
على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف ذلك بالكرامة فقال فليكرم ضيفه ولم يدل فليقتضه حقه
والا كرام ليس بواجب وقتين وجوه في مواضع للجنات الذي ليس عنده ما يبالغ ويخاف
الهلاك ان لم يضيف وتكون واجبة على أهل الذمة العاصين لارض العنوة ان شرط ذلك عليهم وفد

• وحدثني عن مالك عن
سعيد بن أبي سعيد المقبري
عن أبي شريح الكعبي أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فليقل
خيرا أو ليصمت ومن كان
يؤمن بالله واليوم الآخر
فليكرم جاره ومن كان
يؤمن بالله واليوم الآخر
فليكرم ضيفه جائزته يوما
وليلة وضيافته ثلاثة أيام
فما كان بعد ذلك فهو
صدقة ولا يجعل له أن يشوى
عنده حتى يصرجه

روى عقبه بن عامر قلنا يا رسول الله انك تبغتنا فنمى يقوم لا يقر ونا اذا ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امر والسك بما ينبغي الضيف فاقبلوا فان لم ينفوا واخذوا منهم حق الضيف الذى ينبغي يحتمل والله اعلم ان يكون هذا فى اول الاسلام لمن كان يمتاز غازيا على اهل عهدهم لم يكن يقر على استصحاب الزاد الى رأس مغزاته ولا يصل الى الغزو والجهاد الذى تضمن فرضه وجوبه الا القرى فى الطريق ويحتمل ان يكون ذلك بعد ان افتتحت خيبر وغيرها من بلاد العنوة ان كان شر لذلك على اهلها وأما اهل الحضر فقوله قال مالك رحمه الله ليس على اهل الحضر ضيافة وقال مسنون الضيافة على اهل القرى وأما اهل الحضر فان المسافر اذا قدم الحضر وجده منزلا وهو الفندق وانما اراد بذلك انه يتأكل كما التنب اليه ولا يتعين على اهل الحضر صينته على اهل القرى لمعان احداهن ذلك يتكرر على اهل الحضر فلو التزم اهل الحضر الضيافة لما خلا منها واهل القرى ينذر ذلك عندهم ويقبل فلا تلحقهم بذلك مشقة والوجه الآخر ان المسافر يجده فى الحضر من المسكن والطعام وغير ذلك ما يحتاج اليه فلا تلحقه المشقة لمسلم الضيافة وأما فى القرى الصغار فلا يجتمع ما يحتاج اليه فهو كالخضر الى من يشفه وحكم القرى الكبار التى توجد فيها الفنادق والمطاعم للشراء ويكثر زوال الناس عليها حكم الحضر والله اعلم وأحكم وهذا فى من لا يضر فعلا الانسان وامانهم يعرفه معرفة موددة وبينه وبينه قرابة وبينه وبينه معنى يقتضى المواصله والمكارمة حكمه فى الحضر وغيره سواء والله اعلم وأحكم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليلة يحتمل ان يريد والله اعلم نعمته وعطيته لان الجائزته العطية ويحتمل عندى ان يريد به ما يجوز ويحصى به عنى الى غيره يوم وليلة وهو قوته فى بيته عنده وغداؤه فى غده قال عيسى بن دينار فى المنزلة معنى جائزته يوما وليلة يتصفه بكرمه ويقبل به افضل ما يستطيع ورأى عيسى بن يحيى عن ابن نافع فاذا كان هذا معناه فعنى قوله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك والضيافة ثلاثة ايام يريد بطعمه فيها ما يستطيع عليه وعلى التأويل الاول فانه حص الضيافة لمن اراد الاقام ثلاثة ايام ومن اراد الجواز فيوم وليلة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم بما كان بعد ذلك فهو صدقة يريد والله اعلم انه ليس له حكم الجائزته المتأكله كحكمها للجنات لا حكم الضيافة المشر وعنه الضيف وانما هي صدقة تختمه بالمعترض والقيم عليها طالب صدقة الا انها صدقة تنقل وصدقة النفل تحمل للنسب والفقر وانما الذى يحرم من الصدقة على النفسى صدقة وجبت للفقراء وقد كان عبد الله بن عمر يقبل الضيافة ثلاثة ايام ثم يقول لانفع انفق فان لا تأكل الصدقة يقول اجسوا عنا صدقةكم قال القاضي ابو الوليد رضى الله عنه ومعناه عندى انه لا يقبل ذلك ولا يرضاه لنفسه ولا يزم احدا ان يقبل صدقة تصدق بها عليه مع السلامة ولو قبلها حلت له ويحتمل والله اعلم ان يريد به لا تقبل صدقة حولا القوم الذين زلنا عندهم ولو زل على غيرهم لقبيل ضيافتهم شهرا لانه لا خلاف انه لو زل على ابيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه واعلى ابنه سالم او على اخيه عاصم لم يرد طعامهم بعد ثلاثة ايام

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يحمل له ان يشوى عنده حتى يحجر به يريد لا يحمل له ان يقيم عنده حتى يحجر به قال عيسى بن دينار يريد يضييق عليه ويشقه من الحرج وهو الضيق ويحتمل ان يريد به حتى يؤتمن وهو ان يضر بمقامه عنده حتى يقول قولا او يفعل فعلا ياتم به مع ان ما عليه بعد ان يرم بطول مقامه عنده لا تطيب به نفسه ومثل هذا لا يحمل القيم عنده على ختمه الحالة والله اعلم وأحكم ص (مالك عن سفيان بن عيينة عن ابي بكر عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى

• وحديث عن مالك عن
سفيان بن عيينة عن ابي بكر عن
ابي صالح السمان عن ابي
هريرة ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال يبارجل بمشي بطريق اذ (٧٤٤) اشتد عليه العطش فوجد بئرا فزل فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث

الله عليه وسلم قال يبارجل بمشي بطريق اذ اشتد عليه العطش فوجد بئرا فزل فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني فزل البئر فخفف عنه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله ففعلوا يا رسول الله فان لي البهائم لأجرا فقال في كل ذي كبد رطبة أجر ش قوله صلى الله عليه وسلم فاذا كلب يلهث يقال في الماضي لهب يفتح الماء وكسرها وفي المستقبل يلهث بالفتح قال الله عز وجل كمثل الكلب ان يحمل عليه يلهث وأوتره كمثل الكلب يلهث من العطش الشديد توارت النفس من التعب وأغبره ويحتمل والله أعلم أن يكون هذا الكلب المذكور في الحديث هو الكلب المختص بهذا الاسم وهو الأظهر لانه أكثر الحيوان لهنا ولذلك يلهث من غير سبب وسائر الحيوان لا تلهث الا لسبب وتقول الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني يعني الذكر لسبب الموجب لا شفاقة عليه ورحمته (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فزل البئر فخفف عنه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقاها يعني الاعلام لسببه الى القي الكلبيه ومالك فيمن التعب واستعمل خفف بما يفسده غالبا وقوله صلى الله عليه وسلم فشكر الله له ففعلوا يعني ان يري بذلك الثناء عليه بفعله ويحتمل والله أعلم أن يري به الجزاء له بالغيران والثواب وقد سمي العرب الجزاء شكرا ولذلك روى عبد الله بن عمر في الذي أقرض فرسانك الصعيه فان أعطاك مثل الذي لك قبله وان أعطاك أفضل منه طيبة بنفسه فذلك شكر شكره لك وقد وصف الله عز وجل نفسه بالشكر فقال تعالى والله شكور رحيم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في كل ذي كبد رطبة أجر عام في جميع الحيوان ما علك منه وما لا يملك فان في الاحسان اليها أجرا صي مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله انه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعناقل الساحل فأمر عليهم بأبعيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال وأنا فهم قال نفر جناحتي اذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال فجميع ذلك كله فكان من روى نمر قال فكان يقوتناه كل يوم قليلا قليلا حتى فني ولم نصبنا الا تمره فقلت وما فئت تمره فقال لقد وجدنا فقد حاجت فنيته قال ثم اتينا الى الصر فاذا حوت مثل الظرب فاكل منه ذلك الجيش ثمان عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضعين من أضلعه فنصبتهم أمر براحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها قال مالك الظرب الجليل ش قوله رضي الله عنه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعناقل الساحل يري جيشا غازين ومرتدين لهما بالسييل من الحار بين وكاونا ثلاثمائة وأمر عليهم بأبعيدة بن الجراح رضي الله عنه ليعود أمرهم ونصرهم الى حكمه لان رأى الجماعة اذا المهدى واحد كثر فيه الاختلاف المؤدى الى الفساد وما فئت زادهم ببعض الطريق وأمر أبو عبيدة بن الجراح فجميعت فيصمت والله أعلم أن يفعل ذلك أبو عبيدة ليرأه وموافقة أهل الجيش أجمع له على ذلك ورضاهم به وان كان يجوز أن يكون بعضهم أكثر زادا من بعض ويكون فهم من فني زاده جله الا أنهم أرادوا التواصي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الأشمرين اذا أرموا لجوعا زادهم فتوا سوا فيه فهم بني وأنهم ويحتمل أن يكون أبو عبيدة حكم بذلك بينهم حين رأى ان منهم من قد فني زاده وخاف عليه سرعة الهلاك ونههم من له زاد يكتفيه وليس بموضع اتباع ولا تسب فانهم أبو عبيدة التباوى فيباعنهم من الزاد ولم يدكر في الحديث ثمانا ظاهر هذا انه كان على وجه التراضي والله أعلم فكان أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه بعثهم من كل يوم يسيرا يسيرا استدامة للزاد وتسوية بين الناس حتى لم يصبهم الا تمره فوئيت بعد ذلك ففقدوا مالك الظرب الجليل

الانتفاع بها ولعلم أكاؤاضفون إلى ذلك ما أكل من حشيش وورق شجر حتى انتهوا إلى البحر وذا
بل على اليسر فإذا حوت بمنزل الطرب قال عيسى بن دينار الطرب الجبيل وقال صاحب العين
الطرب مائتاً من الحجارة والجمع طراب وحكى أبو عبيد الله رأى الطرب صغير الجبل فأكل الجيش
منه ويحتمل أن يكون هذا الحوت لفظه البحر جاراته أولفظه ميتة بعد مات بحر أو رد أو قتل أو
غيره من الحيات له ويحتمل أن يلفظه ميتة تمت بغير سبب وإنما اختلف العلماء في جواز أكل
مامات بغير سبب وأما مامات بسبب من الأسباب التي ذكرناها أو غيرها فيختلف في جواز أكله وقد
تقدم الكلام فيه (مسئلة) وأما جواز أكل الصيد إذا تفتت فله جاء العلماء وانقسم منه لم
يتابع عليه وقبلنا قطع الخلاف فيه ومارى عن أبي ثعلبة الغشني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلوا
الصيد وان وجدتمو به دنانير ثلاث ما لم يمتن فإن منعه ما لم يتغير تغيراً أبغى كذا فاستنى ذلك على سبيل
الكره والمذموم مما يستضر به

وحدثنی عن مالک عن زید

ابن أسلم عن عروة بن سعد

ابن معاذ عن جرادة أن

رسول الله ﷺ

علمہ وسلم پھٹ بانسہ

المؤمنات لا يحقرن حارة

طیارے کے حادثہ کے بعد

محکمہ تعلیم و تربیت

حرفاء و محدثی عن مالک

عن عبد الله بن أبي بكر

انه قال قال رسول الله

صلی اللہ علیہ وسلم قاتل

(فصل) وقوله فأكل الجيش ثمنان عشرة ليله بقضى عظمه وأمر أبو عبيدة بثلثين من
أضلاع فصبها ماءً وأمر راحلة فحلت ثم حرس تحت مجتمها من نصب ما يريد أعلاها ويعتمد أن يكون
أبو عبيدة فعل ذلك اعتباراً بعظم ما خلق الله تبارك وتعالى إذ لم ير من حيوان البصر مثله قبل ذلك
وليتمكن من الإبراعه من لم يحضر فيعتبر به وعلى هذا يجوز للإنسان أن ينظر فيها عظم خلقه
من الخوفات ما لم ير قبل ذلك سوى ذلك اليفتبر به ويعجب غيره منه فيعتبر والله أعلم
بما لا علم عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن ماذن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يا سائء المؤمنين لا تحقرن أحداً كن جاراتها ولو كراعة شراً قالوا ش قوله صلى الله عليه وسلم يا سائء
المؤمنات هكذا أفاءه وأثره وأقرب من يرويه يا سائء المؤمنين برفع الساء ورفع المؤمنين على النعت
وقال معناه يا أيها النساء المؤمنين ومنع يا سائء المؤمنين نصب ساء على الساء المضاف وخفض
المؤمنات بالإضافة لأن النساء أع من المؤمنين والمؤمنات بعض النساء ولا ينافي الشيء ببعضه
قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وتنبؤ زيد هذا عندي على وجوب أحدهما بوزن يأنن نساء
على معنى المدح والثناء فيقول لمن مدحه من النساء بمعنى أيهن على المحمود من أحوال النساء في الخير
والشر والعفاف وكما يقول لمن مدحه من الرجال هو رجل ولجاءه من رجال بمعنى أيهم على حكم
الرجال في التمدن والقوة والكرم والنفاحة والخلق فكأنه قال يا فضلات المؤمنين من النساء

(فضل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تغفرون احدا من كبارنا ولو كررنا عشاء عمرقاً باسمه
الادب وكرم الاخلاق ويحصل وجهان احدهما ان من عنده فاضل فلا تخفى ان نهديه لجزارتها وان
كان يسيراً ويحصل ان بر بدن من اهدى اليها مثل ذلك فلا تخفوه ولا تصغروه من معروفي جزارتها
والاول اظهر والله اعلم واحكم

(فهل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولو كراة شعرة والكراة مؤنثة عسيبوه وكان حكمة على هذا أن تكون محرقة الانار واية حكاكودت في الموطات وغيرها وقال ابن التابري بعض العرب يزكرا فيعتل أن يكون هذا على تلك اللغة والله أعلم وأحكم من قال ما لفتن عبادة بن أبي بكره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله اليهود ذنوا عن اكل اللحم فاعوا كلوا ثم قال شوقه صلى الله عليه وسلم قال الله اليهود قيل معناه لهم اكل قال الله عز وجل قتل الغراصون معناه واغاة أعلم لعنوا وقوله صلى الله عليه وسلم قال الله اليهود يمتل أن يوبد السماء

عليهم بذلك ويحتمل أن يرده الخبر عما حكى الله تعالى به عليهم من ذلك ولطفه قاتل وإن كان أصلها أن يكون الفعل من اثنين ولذلك يقال تلاعن الزوجان وإذا وجدت الملاعة من كل واحد منهما وقتضيه في كلام العرب المفاعلة من الواحد يقال قاتله الله بمعنى فعل الله به ذلك ومنه سافر الرجل وعالج

المريض

(فصل) ثم ذكر صلى الله عليه وسلم فعلهم الذي عوقبوا عليه بذلك فقال نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه والنهي عن أكل الشحم لا يتناول النهي عن أكل منه إلا من جهة القياس والراي وأن ما لا يجوز أكله لمعظم منفعة الأكل لا يجوز أكل منه فلا يجوز أكل من الخبز ولا من الخنزير ولا الميت وما جرى مجرى ذلك وأما ما له منفعة فإنه يجوز أكله ومنه وان لم يجز أكله كالعبيد والأماء والله أعلم وأحكم من مالكة أنه بلغه أن عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بني إسرائيل عليكم بلقاء القراح والبقل البري وخبز الشعير وإياكم وخبز البر فانكم لن تقوموا بشكركه • وحديثي عن مالكة أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسالهما فقالا أخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أخرجني الجوع فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التهان الأنصاري فأمرهم بشعير عنده يعمل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكعب عن ذات الدبر فذبح لهم شاة واستغيب لهم ماء فعلق في نخلة ثم أتوا بذلك الطعام فأكلوا منه وشروا من ذلك الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسئلن عن نعم هذا اليوم • ثم سؤله صلى الله عليه وسلم إلى بكر الصديق رضي الله عنه وعمر رضي الله عنهما معناه والله أعلم ما أخرجكما ويقتضي أن يكون ذلك خروجا منكرا لأنه لم يكن في وقت خروج معاد أو كان في وقت تخوف عليهم فيما أخبرا به عن أنفسهم ما إن الذي أخرجهما الجوع وأخبرهما هو عن نفسه بذلك وهذا يقتضي جواز الأخبار بما يقع في الإنسان من شدة ألم الجوع والمرض لاسيما إذا أخبر بذلك من يعلم شفاقة عليه أو يرجو منفعة من عنده من دعاء وغيره أو من يراد إعلامه بحاله ليأخذ لذلك هبة موقفاً لثأته رضي الله عنها وأمره فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل أنا وأمره فقال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود أني أعلك كما يعلك رجلان منكم فقال عبد الله بن مسعود ذلك بأن لك الأجر مرتين وإنما بكراهة من ذلك ما كان على وجه التشكي والجزع وقوله ألقى عن الله عز وجل فيا قضي به والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التهان الأنصاري وأبو الهيثم هو مالكة يقتضي أنهم ذهبوا إليه ليطعمهم ما به يسجدون فدل ذلك على جواز قصد المؤمن إلى صديقه الذي يعلم سروره

• وحديثي عن مالكة أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول يا بني إسرائيل عليكم بلقاء القراح والبقل البري وخبز الشعير وإياكم وخبز البر فانكم لن تقوموا بشكركه • وحديثي عن مالكة أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسالهما فقالا أخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أخرجني الجوع فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التهان الأنصاري فأمرهم بشعير عنده يعمل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكعب عن ذات الدبر فذبح لهم شاة واستغيب لهم ماء فعلق في نخلة ثم أتوا بذلك الطعام فأكلوا منه وشروا من ذلك الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسئلن عن نعم هذا اليوم

به ومبادرته الى مشاركته عند الحاجة الى ذلك وليس فيه انهم ذكروا له جوعهم فكان ذلك من التعريض لعروف بغيره الله على يده وتقال ابوهريرة انه كان يستقري ابا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما الآية يحفظها ليطعمه أحدهما عند شدة جوعه وكان يسأل عن سؤالهم وانما هذا بمنزلة أن يقصد الرجل صديقه ليضيفه فيكرمه ويطعمه

(فصل) وقوله فأمر لم يشمير يعمل وقام فتجشأ يريدانه عيا ذلك لطعامهم وجعله قري لم فاستعجب لم ماء بر بدا جثبه عذبا وعلق في نخلة ليرد ذنا كله بدل على جواز اصلاح الطعام والشراب والمبالغة في تطييبه بالتحاف الضيف والمديني بفضل ما يجده منه وقد أخبر الله تعالى عن نبيهم ابراهيم عليه السلام وانه راغ الى أهله فجاء بعجل سمين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نكس عن ذات الدرير بد ذات اللبن والدر اللبن وهذا على سبيل الصنع له والتوقير له مع ان غيرها مما لا منفعة فيها تقوم مقامها في صلاح تطييب طعامهم وتبقى منفعة هذه لقوته وصدقته والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما كلوا من ذلك الطعام وشربوا من ذلك الماء لتسئل عن نعم هذا اليوم قيل والله أعلم ان سؤال امتنان لا سؤال حساب ويحتمل أن يريد به سؤال حساب دون مناقشة وهو ان يسألهم وهو أعلم بماذا تناولوا اليه بوجه مباح أو بما مور به أو بمحظور أو على أي وجه تناولوه وعن قديماتنا ولوه منه ثم ينسبهم الله عز وجل على ما تناولوا ذلك من حسن العمل

والنية والله أعلم (مسألة) وصفت تناولوه أن يمدى الله عز وجل في أوله ويحمد في آخره على ما يأتي بعده ان شاء الله تعالى وكره ما لا غسل يده قبل الطعام ورآه من فعل العجم قال ونفسل يده بعد الطعام وروى بعضه من ذلك لاروى عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه شرب لبناً ثم تمضمض وقال انه دسا ولا ذلك نوع من النظافة مشروعة كالسواك

(مسألة) اذ ثبت انه يغسل يده بعد الطعام فقد سئل مالك رحمه الله يغسل يده باليديق فقال غيره أعجب الى من ولو فعله لم أر به بأسا وروى ابن وهب في الجلبان والذول وشبه ذلك لا بأس أن يتوضأ به ويتكلم به في الحمام وقد يدهن جسده بالتين والزيت من الشقاق وروى أشهب انه سئل عن الوضوء باليديق والنخالة والبول قال لا يلحق به ولم يتوضأ به ان أعبأ شي فليتوضأ بالتراب فقد

قال عمر اياكم والتنعيم وأمر الأعاجم (مسألة) وبأكل جالساً ولا يأكل متكئاً ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أما ان افلا آكل متكئاً ومن جهة المعنى ما فهم من الكبر والتعظيم والتشبه بالأعاجم قيل لما لك رحمه الله أفأكل كل ويد يرضها في الأرض فقال لا تفتنه وما سمعت فيه بشئ

ص مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يأكل خبزاً بمن فعدار جلاس أهل القمة فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصفقة فقال له عمر كأنك مقفر فقال له ما أكلت سمنا ولا لكت أكلت به من ذكنا وكذا فقال عمر لا آكل المن حتى يحيا الناس من أول ما يجيئون به ش قوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأكل خبزاً بمن وذلك يقتضي استحباب طيب الادم

فعدار جلاس أهل البادية تواضعاً بمؤاكلة أهل البادية ولعله قصد تعليمه آداب الأكل كما علم النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سلمة عند مؤاكلة فقال له سم الله وكل مما يليك ولعله قصد أن يأن يتعرف حاله بما يظهر اليه من أكله فيجعل الرجل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصفقة وهو ما تعلق بالصفقة من دسم الطعام والدوك عيسى بن دينار وهذا يدل على فلة المن الذي كان يأكله

وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد أن عمر بن

الخطاب كان يأكل خبزاً

بمن فعدار جلاس أهل

القمة فجعل يأكل ويتبع

باللقمة وضر الصفقة

فقال له عمر كأنك مقفر

فقال والله ما أكلت سمنا

ولا لكت أكلت به من ذكنا

وكذا فقال عمر

لا آكل المن حتى

يحيا الناس من أول

ما يجيئون

فتوسم عمر رضي الله عنه فيه بذلك الحاجة وقاله له كأنك مقفر أي إن هذا الفعل من فعل من هو مقفر وهو الذي لا إدام عنده قاله عيسى بن دينار وسمعت العرب تقول أكلت خبزاً مقفراً يريدون غير آدموم ويقال ما مقفريت فيه خل أي لا يصدمون أداما

(فصل) وقول الرجل ما أكلته ما ولا لكت أكل به منذ كذا وكذا يريد أنه لم يأكله وإن عدم ذلك عام شامل للناس وإن ذلك لم يأكله إلا كذا به المسألة التي ذكرها وقال عمر لا أكل الصمن حتى يمينا الناس من أول ما يجيئون يريد مساواة المساكين في ضيق عيشهم ليندكر بذلك أحوالهم ولا تغفل النظر لهم وقدر وى إن يوسف عليه السلام قيل له أتجمع ويبسك خزائن الأرض فقال أخف أن أشبع فألقى الجباع وروى عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب لما أكل الزيت ولم يكن فيه بطنه فسكن بقرقر على التبريقول لقرقر على أكل الزيت مادام الصمن يباع بالأواق وكتب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه إلى أي موسى الأشعري أما بعد فإن أسعد الرعاة من سعدت به رعيتيه وإن أشقى الرعاة من شقيت به رعيتيه فإياك أن تزيد ويزيح همالك ويكون مثلك مثل الهبة نظرت إلى خضرة من الأرض فرعت فيها تبتغي بذلك الصمن وانما لمدها في حقتها والسلام وانما فعل دنا كله عمر رضي الله عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم من استعاد الله رعيته فلم يحطها بالنصيحة وحسن الرعاية لم يرج راحة الجنة

(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى يمينا الناس من أول ما يجيئون يريدوا أنه أعلم بطرون والحياة المطر فقال حي الناس يمعيون وانما كان ذلك في عام الرمادة قال مالك كان الرمادة ستة أعوام يصح في مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة ينطرح له صاع من تمر فأكله حتى يأكل حشفه ثم شق قوله وأبى عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة برذا استغله أبو بكر ولم يكن إبراهيم إلى المؤمنين قبلها ينطرح له صاع من التمر فأكله حتى يأكل حشفه يقتضي تكرره هذا الفعل منه ولو كان مرة واحدة لقال رأيت صاع من تمر فأكله وليس في كثرة أكله ما ينقص من له فقد أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم مراراً فأنكر أكله وما كان لخالف أمر إذا أنكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يظهر عليه بعده وكان ذلك غايه قوته الذي لا يوم جسمه إلا به ولا خلاف

في الإباحة ذلك عند العلماء وتستقدم في ذلك من تفسير عبد الله بن عمر ما ينفي عن إعادته والحسن في الطعام ما هو في جنسه ومن انتصر على التمر في طعامه لم يأكل في الاقتصاد لاسيما في المدينة على ساكنها السلام مع أنه قد كان يأكل ذلك في وقت وبأكل الشعر في وقت وبأكل البر والعصم في وقت وإن لم يبلغ من التأنيق فيه مبلغ المتنعين ولكن فقد كان يبلغ من قدره إلى المبلغ الذي يروى أن بقي قوته للساكنين به وأضافاته ليس كل الزاهد من زهده في قلة الأكل بل قد يكون في قلة المكسب وفي طيبه وفي الاستكثار منه والتوسط مع الأقبال على العادة ويكون في الانفاق وقلة الاحتكاك وفي العتية عن مالك بن أنس رجلاً دخل على رجل كان له قدر وهو يأكل فلم يعرض عليه أن يأكل معه فغاب ذلك عليه فقال إن الفتى يستطاب في أمور كثيرة وقد يكون في العالم أمر ما يبابه ص في مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال وددت أن عندي قفعة تأكل منه ثم شق قوله سئل عمر بن الخطاب عن الجراد يريد أن السائل سأله أكل أحلال أكلوه والنقاه على الإباحة كذا وانما اختلفوا في كذا هل هي شرط في جواز أكله أو لا

وحدثني عن مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة ينطرح له الصاع من تمر فأكله حتى يأكل حشفه وحدثني عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال وددت أن عندي قفعة تأكل منه

تقدم ذكره وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وددت ان عندنا منة فنعطى كل منتهى ما نبيح
عنده لانه لا يتمنى اكل ماليس بياض والقفعة قال عيسى بن دينار شئ شبيه بالمثل نبي بها عمر
مملوءة حرادا وقال محمد بن عيسى الأعشى هي فتنة كبر من المثل قال وأهل العراق يدعونها
جللة قال ابن من من وأهل مصر يدعونها زنبلا ص علي مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن
حيدين مالک بن عثم قال كنت جالسا مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق فأتاه قوم من أهل المدينة على
دواب فترأوا عنده قال جسد فقال أبو هريرة أذهب إلى أي فقل ان ابنك يقرئك السلام ويقول
اطعمينا شأ قال فوضعت له ثلاثة أفراس في حفنة وشيا من زيت وملح ثم وضعتها على رأسي وجلتها
اليهم فلما وضعتها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا
الا الأسود بن الماء واكثر فمصب القوم من الطعام شيئا فلما انصرفوا قال يابن أخي أحسن إلى
غفلك واسمح الزغام عنها وأطب مراحمها وصل في ناحيتها فانها من دواب الجنة والذي نفسي بيده
ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون النملة من الغنم أحب إلى صاحبها من دار مروان ثم
قوله كنت جالسا مع أبي هريرة بالعقيق فأتاه قوم من أهل المدينة على دواب فترأوا عنده فظاهره
الزبارة ويحتمل انهم قصدهم للتمتع به والأخذ عنه وما أحضرهم أبو هريرة رضي الله عنهم من الطعام
على معنى اكرام الزائر والضيف وتقديم ماحضر اليه ولذلك قدم اليهم ثلاثة أفراس وزيتا وملحا
وكبر أبو هريرة على معنى الذكركه عز وجل وتعليق نعمه والشكر لله على ما نالهم الله عز وجل من
حال القلة والجماعة إلى الغضب والكثرة حتى يوجد عنده شئ من الخبز والادام دون استعداد ولا تأجب
فيطمعهم في زوره دون أن يصرفه في قوتهم بل كان طعامه الأسود بن النمر والماء وصفها بذلك
لان الماء يوصف بالخضرة وهي من ألوان السواد والقر كسب والكثير منه مائل إلى السواد
ويحتمل أن يوصف بذلك اتباعا كما قالوا القهران والعمرات ولم يصب القوم من الطعام شيئا
ويحتمل أن يكونوا صياما مع انهم بالخيار وان كل الاولي حسن الأدب الاصابة منه فذلك أطيب
لنفس المزور والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول أبي هريرة لما انصرفوا يابن أخي أحسن إلى غفلك واسمح الزغام عنها وهو
ما يجري من أوفى قال عيسى بن دينار في المزية هو الخياط الذي يجتمع في مناخرها وتوله وأطب
مراحمها يعني تنظيف المكان الذي تروح اليه لان ذلك مما يصلحها وينظفها وهذا يقتضي أنها
حقاقي مراعاة منافعتها ويجري ذلك فبأذ كرمه ما كان مثله وقد قال صلى الله عليه وسلم في كل ذي
كبد رطبة أجر وفي العتية مثل مالک بن عيسى في الأذان فقال انه ليكره أن يوسم في الوجه
قال ابن القاسم ونقلنا قبل ذلك لأبأس بن أبي الأذان فقال ان قول مالك الآخر يقتضي النع
من ذلك (مسئلة) وأما وسوم الأبل والبغال والخيول في العتية لأبأس بن أبي غرير الوجه فأنافي الوجه
فأنكره وقوله وصل في ناحيتها يدل على طهارة بعرها وبولها وكذلك كل ملوكل لجله إلا أن
ياكل أو يشرب نجسا وقد تقدم ذكر ذلك وقوله فانها من دواب الجنة يحتمل أن يرده من دواب
أهل الجنة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السكينة والوقار في أهل الغنم
(فصل) وقوله يوشك أن يأتي على الناس زمان تكون النملة فيهم من الغنم وهي العلبلة من الغنم
قاله عيسى بن دينار وقال محمد بن عيسى الأعشى المائتة ونحوها وقوله خير من دار مروان بن
الحكم للفتنة الواقعة بالمدينة وتفرق الناس عنها إلى التبري بالمسكية والغنم اعتزلا لأهل الفتنة

والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه بيده عمر بن أبي سلمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الله وكل بمالك **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم سم الله عز وجل يقتضي ان التسمية مشروعة عند ابتداء الطعام قال الشيخ أبو القاسم يستحب للراي أن يسمي الله على طعامه وشرا به ير بدعنا بتدائه ويحمد الله عند تمامه (فصل) وقوله وكل بمالك يريد من الطعام على سبيل التعليم له والارشاد الى حسن الأدب قال الشيخ أبو القاسم ينبغي للراي كل يردع غيره أن يأكل بماله ان كان طعاما متساويا فان كان مختلفا فلا بأس أن يدير يده فيه ويتقسم ذكره في آخر النكاح وقال مالك وسئل عن الرجل يأكل في بيته مع أهله ولده فأكل بماله يأكل بماله ويأكل بماله قال لا بأس بذلك وقروى عن أنس بن مالك أنه أكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خياط فقدم فديدا ودبا فربأت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء حول القمعة (مسئلة) وروى عن مالك في التيمنة وقد سئل عن القوم بأكلون فيتناول بعضهم من يديهم وبعضهم متوسع لبعض قال لا خير في ذلك وليس هذان من أخلاق الناس التي تعرف عندنا (مسئلة) ومن سئل ألاكل أن يكون جالساً على الأرض على هيئة يطمئن عليها ولا يأكل مضطجعا على بطنه ولا متكئا على جنبه لما في ذلك من البعد عن التواضع والمبالغة في التشبه بأعاجم وقت الأكل وقت تواضع وشكر الله تعالى على نعمه وقروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أما أفلا أكل منكنا (فروع) وسئل مالك عن الرجل يأكل وهو واضع يده اليسرى على الأرض فقال لا لاتباعه وأكرهه ومما سمعت فيه شيئا ووجد ذلك أنه كرهه لما فيه من معنى الاتكاه وان كان لم يسمع في ذلك بنى يخضعه وان كان قد سمع في الاتكاه متقدم وانه أعلم ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جابر عن رجل إلى عبد الله بن عباس فقال له ان لي ثيابا وله ايل فأشرب من ايل يله فقال له ان عباس ان كنت تبي ضالة ايله ونهناجر باها وتليط حوضها ونسقاها يوم وردها فاشرب غير مضر بسبل ولا تلعل في الخلب **ع** ش قول عبد الله بن عباس رضي الله عنه ان كنت تبي ضالة ايله أي تطاب ماضل منها وتفتني أثره وتنسده يرد على حسب ما تنقل بضالة ايله لانه هو الابتغاء المعتاد وقوله ونهناجر باها يرد على الجرب منها بالهنا وهو القطران وقوله وتليط حوضها يرد على حوضها الذي يشرب منه وتنسقه ونسقاها يوم وردها يريد يوم شربها قاله عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الاعشى وابن نافع وقال صاحب العين لعل الحوض لو طاب طيبه

(فصل) وقوله فاشرب غير مضر بسبل على معنى اياهه ليشرب من لبنها على حذو الشرطين أحدهما أن لا يضر بأولادها وقوله ولا تلعل في الخلب يريد مستأصل اللبن قاله عيسى بن دينار وابن نافع ومحمد بن عيسى الأعشى والخلب يفتح اللام اللين ويشكن اللام الفعل وقال ابن القاسم عن مالك لا أعلم انه يجوز لولي التيمن أن يصيب من مال التيم شيئا الا من اللبن ان كان موضع الخلع من له وقد قال الله تبارك وتعالى تأكلوها سراوا بدارا أن يكبر واومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالعمروف واختلف الناس في تأويل هذه الآية فذهب عمرى أن ان كان فقيرا أكل بالعمروف ثم نفى رواه حارث بن مصرف قال سمعت عمر بن الخطاب يقول أنزلت مال الله مني بمنزلة والي التيم ان استغنى استغنى واستغنى وان افتقرت أكلت ثم قضيت ورأه عكرمة عن ابن عباس وقوله مجاهد وسعيد بن جبير وروى مقسم عن ابن عباس معناه فليقوت على نفسه من ماله ولا يصيب من

• وحدثنى عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه بيده عمر بن أبي سلمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه بيده عمر بن أبي سلمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سم الله وكل بمالك **ع** وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جابر عن رجل إلى عبد الله بن عباس فقال له ان لي ثيابا وله ايل فأشرب من ايل يله فقال له ان عباس ان كنت تبي ضالة ايله ونهناجر باها وتليط حوضها ونسقاها يوم وردها فاشرب غير مضر بسبل ولا تلعل في الخلب

مال اليتيم شيئاً وقال الحسن بن أبي الحسن البصري معناه ما كل من الصامت وغيره ولا يقضى وقال
عطائاً كل معهم بقدر خدمته ولا قضاء عليه ونحوه روى عروة بن الزبير وقال الشعبي إنما ذلك
في الرسل والعمرة دون صلب المال وفي العتية من رواية أشهب عن مالك أما كل النفا كهو تشرب
اليتيم نقيف ولا ينتفع بنظره له وقال يحيى بن سعيد الأنصاري وريضة بن أبي عبد الرحمن معناه
في اليتيم إذا كان فقيراً أنفق عليه بقدر فقره وإن كان غنياً أنفق عليه بقدر غناه وقال القاضي أبو
اسحق وليس قول من قال يقضى مال كل باليتيم واحتجوا في ذلك قول الله عز وجل فإذا فتمت لهم
أموالهم فاشهدوا عليهم ولا حجة فيه وإنما المعنى أن يشهد عليهم بما يدفع اليهم مما بقي والأظهر عندى
قول عبد الله بن عباس أن يأكل كل الناظر من السبيل الذي لا مضرة على اليتيم فيه فلا قضاء عليه ولو
استعمل لكان خيراً له لكن إن احتاج الناظر له إلى أن يأكل من ماله فمدرجته فاعلم ما يكون ذلك
على وجه الاقتراض فيكون عليه القضا ولا يفسد ذلك الاضرار وحاجة لا لترف ولا لتكسب
وليس له أن يأخذ من ماله بقدر عمله ونظره لانه لم يلزم النظر له على ذلك وإنما التزم على وجه التطوع
دون عوض فليس له أن يأخذ على ذلك عوضاً وبأنه التوفيق (مسئلة) وفي العتية مثل مالك
عن اليتيم يكون عند الرجل فيأخذ نفقته فيبدأن يخطبها بنفقته ويكون طعامهم واحداً فقال مالك
إن كان يعلم أنه على وجه التقض على اليتيم فلا بأس به وإن كان لا يزال اليتيم من ذلك أكره من حقه
فلا يعمى به وهذا من مال الله عز وجل وجه التناهي في التعرض لكثرة ما حدث في هذا الباب من
التعامل وعندى أنه إذا كل اليتيم بقدر حقه أنه لا بأس بذلك وفي إفراجه بقوته مشقة عليه وعلى
الناظر له في الغالب وبأنه التوفيق ص **ع** مالك عن هشلم بن عروة عن أبيه أنه كان لا يؤتى
أبداً طعام ولا شراب حتى الدوا يقطعهم أو يشرب حتى يقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وأطعمنا وسقانا
ونعم الله أكره اللهم أكرهنا نعمتنا بكل شر فأصعبنا وأمسنا بكل خير فساألك بما هو شكرنا
لاخيراً لا خير ولا إله غيرك إله الصالحين ورب العالمين الحمد لله ولا إله الا الله ما شاء الله ولا قوة الا بالله
الله مبارك لنا في رزقنا وقنا عذاب النار **ح** ش قوله إن عروة بن الزبير كان لا يؤتى بطعام ولا
شراب حتى الدوا يقطعهم أو يشرب يقتضى أن يناول من دوائه يقع عليه اسم الطعام أو
الشراب فأراد ما كان من طعام أو شراب معناه أو غير معناه فكان عروة بن الزبير رضى الله عنه
يقول عند تناوله الحمد لله الذي هدانا لهذا وأطعمنا وسقانا ونعمنا إلى آخر ذلك كذا ظهر أنه كان
يقول عند ذلك قبل تناوله ويحتمل والله أعلم أن يريده كان يقوله بعد تناوله فيكون معنى اللفظ
يقطعهم أو يشربه الا قال كذا يقال لا تتبع من فلا حتى ترجع معناه الآن ترجع لان راجح لا يكون
ولا يثبت البعد تمام البيع والأول أظهر من جهة اللفظ والثاني أظهر من جهة المعنى لان الحمد
مشروع في آخر الطعام والثناء مشروعة في أول الطعام وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن
أبي سلمة سمعت الله عز وجل وكل بمالك ويجزى من التسمية بسم الله الرحمن الرحيم ويجزى من الحمد
الحمد لله رب العالمين ومن زاد على ذلك فحسن فانه ذكر الله عز وجل وروى أبو إبراهيم عليه السلام
لما قرب العجل للذبيحة وهو يعتقدهم أضيافاً من الانس قال ألا تأكلون قالوا لا تأكل طعاماً الا
بشئ قالهم فان لهذا الطعام ثمناً أو ما تهنه قال تهنه من أوله وتهدونه في آخره فنظر بعضهم
إلى بعض وقالوا حق لهذا أن يتخذ الله خليلاً ص **ع** قال يحيى مثل مالك هل تأكل المرأة مع غير
ذى محرم أو مع غلاماً فقال مالك ليس بذلك بأس إذا كان ذلك على وجه ما يعرف للرأى أن تأكل معه

• وحدنى عن مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
انه كان لا يؤتى أبداً طعام
ولا شراب حتى الدوا
يقطعهم أو يشرب به حتى
يقول الحمد لله الذي هدانا
وأطعمنا وسقانا ونعم الله
أكره اللهم أكرهنا نعمتنا
بكل شر فأصعبنا
وأمسنا بكل خير فساألك
تماماً وشكرها لا خير
لا إله غيرك
إله الصالحين ورب العالمين
الحمد لله ولا إله الا الله ما شاء
الله ولا قوة الا بالله اللهم
بارك لنا في رزقنا وقنا
عذاب النار • قال يحيى
مثل مالك هل تأكل
المرأة مع غير ذى محرم
أو مع غلاماً فقال مالك
ليس بذلك بأس إذا كان
ذلك على وجه ما يعرف
لرأى أن تأكل معه

من الرجال قال وقد أتت كل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن نوا كلاً ومع أخها على مثل ذلك ويكره للمرأة أن تخلع الرجل ليس يتزوجها مرة أخرى قول مالك رحمه الله لا بأس أن تأكل المرأة مع ذي محرم ربه ممن تأدب معهما عليه كالأب والابن والأخ والم والخال لأنه ليس في مؤاكلتها أكثر من النظر إلى وجهها وكفها ويجوز لذي محرم أن ينظر منها إلى ما ليس بعورة قال العنبر وجعل ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها ولا يصرن بحضرن على جيوهن ولا يبدن زينتهن إلا للبعولتين أو آباهن أو أبا بعلتهن أو أبا بناتها أو أبا بعلتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو بنى أخواتهن قال إبراهيم النخعي معناه ما فوق الصدر

(فصل) وقوله ومع غلامها ربه عيها وذلك لما قلناه من أن الأكل ليس فيه إلا النظر إلى الوجه والكفين وذلك مباح للعبد وأما نظره إلى شعرها فاختلف فيه العلماء فقال الشعبي لا بأس أن تضع المرأة ثوبها عند مملوكها وكان يكره أن يرى شعرها وبه قال مجاهد وعطاء وقال عبد الله بن عباس لا بأس أن ينظر المملوك إلى شعر مولاه وقال القاضي أبو اسحق يجوز أن يرى العبد من سيده ما يراه ذو المحارم كالأب والأخ وجه القول الأول أن يكره ليس بمؤاكل الأجنبي له أن يبرع زوجته أو أخته الأجنبي يكون زوج أختها وجه القول الثاني قول الله تبارك وتعالى ولا يبدن زينتهن إلا للبعولتين الآية وقال سعيد بن المسيب لا تنظرنكم هذه الآية وأما ملكة أيمان بنى بها الاماء ولم يكن بها العبد قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وليس ماله بظاهر لأن قوله جل وعز أو ما ملكة أيمان بنى بها الاماء قد دخل في قوله تعالى أو نسائهن واستدل القاضي أبو اسحق في ذلك من جهة المعنى بأن هذا لا يخل له أن يزوجها فجاز له النظر إلى شعرها كذوي المحارم والمشهور عن مالك أنه لا ينظر إلى شعرها من عبيدها إلا الوغد وهو الذي لا ينظر له وأما العبد الحسن المنتظر فلا يرى شعرها ووجه ذلك عندى إذا لم يكن منتظراً كان من لا ربه فيها وهو ممن لا يجوز له أن يزوجها وأما الذي له منظر فهو ممن له فيه أرب وله في النساء أرب وتحرر به غير متأبد وقد قال القاضي أبو محمد ليس عبداً من ذوى محارمها الذي يجوز لها أن تسافر معه لأن حرمة منها لا تدوم لأنه يمكن أن يتقه في سفرها فيصل له تزويجها وقد قال الله تبارك وتعالى ليستأنكم الذين ملكت أيانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم فأجرام مجرى من لم يبلغ الحلم من الأجنبي

(فصل) وقوله وقد أتت كل المرأة مع زوجها وغيره ممن نوا كلاً ومع أخها على مثل ذلك يقتضى أن ينظر الرجل إلى وجه المرأة وكفها مباح لأن ذلك يبدو منها عند مؤاكلتها وقد اختلف الناس في ذلك والأصل فيه قول الله تبارك وتعالى ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها قال عبد الله بن مسعود الزينغ زينتان زينتا ظاهرة وهي الثياب وزينة باطنة لا يراها إلا الزوج وهي الحسك والسوار والخاتم وقال النخعي ما ظهر منها ما فوق الدرع وقال أبو اسحق ألا ترى أنه تعالى قال خذوا منكم عند كل مسجد يعنى الثياب وروى سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس أن ما ظهر منها الوجه والكفان وبه قال عطاء وذكر ابن بكير أنه قول مالك وغيره قال القاضي أبو اسحق والظاهر والله أعلم بذلك على أنه الوجه والكفان لأن المرأة يجب عليها أن تستر في الصلاة كل موضع منها إلا وجهها وكفها وفي ذلك دليل على أن الوجه والكفين يجوز للفرى أن يروى من المرأة والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو بكر الأبهري إنما قال مالك رحمه الله أن كل المرأة مع من تأمن الفتنة في الأكل معها قال الله تعالى قل المؤمنين بعضهم نساء من بعضهم أن ينظر بعضهم إلى بعضهم بعضاً من بعض المراتب

من الرجال قال وقد أتت كل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن نوا كلاً ومع أخها على مثل ذلك ويكره للمرأة أن تخلع الرجل ليس يتزوجها مرة أخرى قول مالك رحمه الله لا بأس أن تأكل المرأة مع ذي محرم ربه ممن تأدب معهما عليه كالأب والابن والأخ والم والخال لأنه ليس في مؤاكلتها أكثر من النظر إلى وجهها وكفها ويجوز لذي محرم أن ينظر منها إلى ما ليس بعورة قال العنبر وجعل ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها ولا يصرن بحضرن على جيوهن ولا يبدن زينتهن إلا للبعولتين أو آباهن أو أبا بعلتهن أو أبا بناتها أو أبا بعلتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو بنى أخواتهن قال إبراهيم النخعي معناه ما فوق الصدر

وهي التي لا يحل له أن ينظر إليها

(فصل) وقوله بكبره للرأفة أن تغلوم الرجل عن ليس بينها وبينه خرمه والأصل في ذلك ما روى أبو الخيرة عن عقبه بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرايت الجوف قال الجوف الموت قال الليث بن سعد الجوف أخوال زوج ومأشبههم من أقارب الزوج ابن العم ويحويه

﴿ ما جاء في أكل اللحم ﴾

ص ﴿ مالک عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال يا أيكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة الخمر ﴾
 ﴿ مالک عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه جال لم فقال ما هذا فقال يا أيهم المؤمنين قرمنا إلى اللحم فاشترت بدهم لما فقال عمر أمار يد أحدكم أن يطوي بطنه عن جاره ما وابن عمه ابن نذهب عنكم هذه الآية أذهبت طبيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها ﴾
 ث قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا أيكم واللحم يريد بذلك المبالغة في النهي عن اللحم ويريد والله أعلم يا أيكم والاكتفاء والمداومة عليه وأن لا يجتري بشئ من الإدمان عنه يدل على ذلك أنه قد كان يأكل في بعض أوقاته ويؤكل غشيه وقوله فإن له ضراوة يريد عادة تدعو إليه ويشق تركها لمن ألتها وإنما أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع التمتع بالمداومة على أكل اللحم وبكل ما جرى مجرى ذلك ونسب إلى الاقتصا والاعتصار على إيسر الأقوات والله أعلم وأحكم
 (فصل) وقوله أدرك جابر بن عبد الله ومعه جال لم فقال ما هذا فقال فرمنا إلى اللحم فاشترت بدهم لما فقال عمر أمار يد أحدكم بطنه عن جاره وابن عمه فيحصل والله أعلم أن يكون في وقت شدة عمت الناس فكرهه التمتع بأكل اللحم في مثل ذلك الوقت وأراد لو امتنع من ذلك كما امتنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه من كل المنع حتى يدم الناس الخصب ويعود بفضل قوته على جيرانه وبني عمه ومعنى قوله أمار يد أحدكم أن يطوي بطنه عن جاره وابن عمه على وجه الإنكار لذلك فكانه قال ليس ماري يد أحدكم أن يطوي بطنه عن جاره وابن عمه قال عيسى بن دينار معناه أن ينقص من شعبه ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى عن جاره عندي من أجل جاره وابن عمه فيشاركه في قوته ليعود عليه بفضل ﴾

(فصل) وقوله رضي الله عنه ابن نذهب عنكم هذه الآية يريد ابن نذهب عنكم فلا تعتبرون بها ولا تمتنعوا عما عابه الله عز وجل على من قبلكم وهو قوله تعالى أذهبت طبيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها فاعلموا الله عز وجل ويمنعهم على ذلك ومعنى الآية والله أعلم أنكم استوفيت طبيباتكم واستوعبوا ولم تتركوا شأنها لله تعالى بل أذهبت طبيباتكم بها وأعاركم دون أن تقطعوها بطاعة الله عز وجل وأشتتم بها أنفسكم عن العمل لله عز وجل فكرهه عمر بن الخطاب من جابر بن عبد الله وإن كان إنما اشترى اللحم بفدان فرم هو وأخذه إليه اتباع شهوته وإشراعه على مواساة الجار وابن العم وروى عن عمر أنه قال لو شئت لكتب من ألتكم طعاما ورقت عيشا وإني والله ما أجعل كذا وكذا وأسف وصلا وصلوا يودن بالمال لكني سمعت الله عز وجل عيرني بما أمر فعلمه فقال أذهبت طبيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها

﴿ ما جاء في أكل اللحم ﴾
 د وحديثي مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال يا أيكم واللحم فإنه ضراوة كضراوة الخمر وحديثي مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه جال لم فقال ما هذا فقال فرمنا إلى اللحم فاشترت بدهم لما فقال عمر أمار يد أحدكم أن يطوي بطنه عن جاره ما وابن عمه ابن نذهب عنكم هذه الآية أذهبت طبيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها

﴿ ماجاء في لبس الخاتم ﴾

ص ﴿ مالک عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذه وقال لا لبس أبدا قال فنبذ الناس بخواتمهم ﴾ مالک عن صدقة بن يسار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم فقال البسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك ﴿ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب يقتضي إباحة ذلك حين لبسه ثم ورد نسخ إباحته بغيره فنبذه وقال لا لبس أبدا فنبذ الناس خواتمهم الذهب التي كانوا اتخذوها حال الإباحة وأما التغم بالفضة فهو الذي قال فيه سعيد ابن المسيب لصدقة بن يسار البسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك وهو لما روى عن بعض أهل الشام أنه منع من ذلك لغیر السلطان الحديث روى عن أبي ربحانة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يهيم عن عشر خصال عن الوشم والوشم والتغم لتعريض السلطان وهو حديث ضعيف وقد أجمع الناس بعد هذا القائل على جواز التغم وروى ابن شهاب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم نبذه ونبذ الناس وهذا وهم والله أعلم والذي رواه أصحاب أنس ثابت وقادة وعبد العزيز بن صهيب عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتم الذهب ثم نبذه واتخذ خاتماً من ورق ونقش فيه محمد رسول الله فكان في بدأ أبي بكر ثم في يد عمر ثم سقط من يد عثمان في بئر أبي ريس وقد روى زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ثم نبذه (مسئلة) قال عيسى بن دينار في المزنية ولا يجعل خاتم الفضة فص من ذهب ولا يذهب وكره مالک في العتية أن يجعل الرجل في فص خاتمه من الذهب فقرا لتلاصق الفضة (مسئلة) وأجمع أهل السنة على التغم في الشبا وهو قول مالک وأكره التغم في اليمين وقال أنما على كل ويشرب ويعمل بيمينه فكيف يبدأ أن يأخذ الخاتم بيساره ثم يجعله في يمينه قال ولا بأس أن يجعل الخاتم في يمينه الحاجة يندكرها أو يربط خيطاً في أصبعه

(فصل) ولا بأس أن ينقش في الخاتم اسم الله به قال سعيد بن المسيب ومالك وكره ابن سيرين والدليل على ما ذهب إليه الجمهور من ذلك ما روى قتادة عن أنس بن مالك اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ومن جهة المعنى أن كتب العلم والأدب وسائر العلوم لا بد فيها من اسم الله تعالى وذكره ومع ذلك فلا يمنع من ذلك فيما لا بد من استعماله وحمله على كل حال وقال الشيخ أبو محمد ويقال كان نقش خاتم مالک رحمه الله حسي الله نعم الوكيل (فرع) ومن لبسه في يساره فقال سعيد بن المسيب أنه يستجيب به قال مالک لا بأس بذلك وأرجو أن يكون خفيفاً وقال ابن القاسم وقد روى أبو علي الحنفى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أرد الخلاء وضع خاتمه قال أبو داود وهذا حديث منكرو والمعروف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري الحديث المتقدم والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العين ﴾

ص ﴿ مالک عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن نعيم أن أبابشر الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً فقال

﴿ ماجاء في لبس الخاتم ﴾

﴿ وحدثنى عن مالک عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذه وقال لا لبس أبدا قال فنبذ الناس بخواتمهم ﴾ وحدثنى عن مالک عن صدقة بن يسار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم قال البسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك

﴿ ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العين ﴾

﴿ وحدثنى عن مالک عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن نعيم أن أبابشر الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً فقال

عبد الله بن أبي بكر حسبته انه قال والناس في مقيلهم لاتيقن في رقة بعير فلاة من وتر أوقلادة الا
 قطعت قال يحيى سمعت مالكا يقول أرى ذلك من العين ش قوله صلى الله عليه وسلم لاتيقن
 في رقة بعير فلاة من وتر أوقلادة على الشئ من الراوى أن يكون خص أو عم الا قطعت والذي ذهب
 اليه مالك ان المنوع منها الأوتار وقيل في العتية ما سمعت بكراهية الا في الوتر قال ابن القاسم
 لأبأس بمن غير الوتر ولعله كان يصنع كثيرا على وجه عظور فتعلق المنع بها والله أعلم قال أبو القاسم
 الجوهري وقد قيل ان الجاهلية كانوا يغلطونه للعين فهو اعن ذلك وأما اللجاء فلا بأس به

(فصل) وقول مالك أرى ذلك من العين على وجه التأويل للحديث والعدل بمن عموه بمنظرة
 واجتهاده لانه لا خلاف انه لا يجوز أن يجعل في عنقه الخطام وغيره مما يشبه به الرجل ويزن ذلك بما
 شاء ومعنى قول مالك رحمه الله انه نهى عن ذلك لان صاحبها يظن ان تلك القلائد تمنع أن تصيب
 الابل العين أو ترد القدر وقد ذهب قوم الى انه لا يجوز أن يعلق على الصمغ من بني آدم والهام شئ
 من العلائق خوفا من زول العين وان جاز وتعلق ذلك على السقم ورجاء لبراء الصمغ من قول
 العلماء جواز ذلك في الوجهين وهو قول مالك والفقهاء وقد يجوز للانسان أن يعمد ويحتم خوف
 التأذي بالدم كما يجوز له أن يفعل ذلك بعد التأذي به لزالة ضرره وكما يجوز له ذلك قبل العين
 وبعد ما إذا كان فيها حار أو دعا وقد قال عيسى بن دينار في المزنية لأبأس أن يعلق الرجل على فرسه
 للجاء بالقلادة الملوقة فيها خرز وإنما كره الوتر وما اتحد العين وقاله محمد بن عيسى وقال مالك ما سمعت
 بكراهية في القلادة في الوتر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلدوا الخيل ولا تغلظوها الأوتار
 ولا أعرف من وجه صحيح وقال غيره معناه ولا تركبوها في الفتن من ركب فرسا من شربان يعلق به
 وتر يطالبه وروى ابن القاسم عن مالك ما كره من القلائد في أعناق الابل هو مثل الجرس
 فقال الجرس أشد قالا وإنما كره الجرس فيأفقع بقلبي لصوته (مسألة) ولأبأس أن يعلق العود
 فيها القرآن وذكر الله عز وجل على الانسان اذا خضر عليها جلده لآخر في أن يقع في الخيط الذي
 يربط به ولا في أن يكتب في ذلك حاتم سباب قاله كماله قال لأبأس أن يعلق الحر من الحرمة ولا
 بأس بالثنية والادمار والادهان وبلغني ان عائشة فرضت ما عليها سحرت فقبل لها في منامها خدي
 ما من ثلثة أبار يجترى بعضها الى بعض فاعتلى به ففعلت فذهب عنها ما كانت تصعبه وفي العتية
 سئل مالك عما يعلق من الكتب وما لا ما كان من ذلك فيه كلام الله فلا بأس به

(فصل) ذكر في الترجمة نزاع المالقي والجرس من العين ولاد كرها في الحديث لا بمعنى انها تعلق
 في عنق البعير الا بقلادة فاقضى الأمر بنزع القلائد أن لا ينعها الا ان هذا انما يكون اذا حل الأمر
 بنزع القلائد على عموه وفي العتية عن مالك في كراهية القلائد في أعناق الابل الجرس أشده وما
 أراه كره الجرس الا لصوته قال ابن القاسم سألت مالكا عن الأكرية يجعلون الجرس في الحبر
 والابل التي تحمل القروط وغيره قال ما جاء فيه الا الحديث الواحد وتركه أحب الي من غير تحريره
 قال مالك ان سالما على غير أهل الشام وفيها جرس فقال لم سالم ان هذا ينهى عنه قالوا نعم أعلم
 بهذا منك انما يكرمه الجليل الكبير فاما مثل هذا الصغير فلا بأس به فسكت سالم وفي العتية عن
 مالك عن نافع مولى ابن عمر عن سالم بن عبد الله عن أبي الجراح مولى أم حبيبة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم عن أم حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العير التي فيها جرس لا تصعبها الملائكة

عبد الله بن أبي بكر
 حسبته انه قال والناس
 في مقيلهم لاتيقن في رقة
 بعير فلاة من وتر أو
 قلادة الا قطعت قال يحيى
 سمعت مالكا يقول
 أرى ذلك من العين

في الوضوء من العين * وحدثنى يحيى عن مالك (٢٥٦) عن محمد بن أبي أسامة بن سهل بن حنيف انه سمع اياه يقول

في الوضوء من العين *

ص * مالك عن محمد بن أبي أسامة بن سهل بن حنيف انه سمع اياه يقول اغتسل أبي سهل بن حنيف بالحرار فترج جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة بنظر قال وكان سهل رجلاً يبيض حسن الجلد قال فقار له عامر بن ربيعة ما رأيت كالسيوم ولا جلد عنذرا ، قال فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا سهلاً وعك وإنه غير رائج معك يا رسول الله فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره سهل بالذي كان من أمر عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحكم أخاه الأبركت ان العين حق توضع له فتوضأ له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأس * مالك عن ابن شهاب عن أبي أسامة بن سهل بن حنيف انه قال رأى عامر ابن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كالسيوم ولا جلد مختبئة فلبس سهل فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقليل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما رفع رأسه فقال هل تهمون له أحد اقول انهم عامر بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر اغتبط عليه وقال علام يقتل أحكم أخاه الأبركت اغتسل له فغسل عامر وجهه وبديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله أزاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس * ش قوله اغتسل سهل بن حنيف بالحرار قال عيسى بن دينار دوماً بالمدينة وقيل موضع بالمدينة وقيل واد من أوديتها فقال عامر بن ربيعة ما رأيت كالسيوم ولا جلد مختبئة قال عيسى بن دينار معناه الخفية المختورة التي لا تظهر قال فلبس سهل بن حنيف قال حبيب عن مالك معناه وعك وقال عيسى بن دينار وابن نافع معناه حم فوقع صريعاً كالمريض المثبت المتقل وهو معنى قوله وعك سهل بن رديم غير أن لفظ لبس عند العرب بمعنى صرع وسقط بالأرض من خيل أو سكر أو أعياء أو غير ذلك على معنى المبالغة في جأها نابلت به هذا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم هل تهمون له أحد ابر بدأن يكون أحداً صاباً بالعين ولعله كان بلفظه ذلك فأراد أن يتحقق ولما أخبر بما كان من عامر بن ربيعة وتغبط عليه وأقرتهم به بذلك على نصصه وتعيينه اياه وذلك بان قال العين حق وقد ذكر الناس في أمر العين وجوهاً أعجبها أن يكون الله قد أجرى العادة عند تعجب ذلك من أمر الله ونطقه بدون أن يترك أن يمرض المتعجب منه أو يتلف أو يفسد أو يتغير أو يكون ذلك عند وجود معنى في نفس العائن لا يرجع في نفس غيره من أحد مخصوص أو معنى من المعاني الآن العائن اذا برك وهو أن يقول بارك الله في بطل المعنى الذي يخاف من العين ولم يكن له تأثير فان لم يترك وقع ما جرى الله تعالى به العادة عند ذلك وقد بينا في ذلك بعد وقوعه بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء على ما قال في حديث محمد بن أبي أسامة وفي حديث الزهري اغتسل له الأنا فسر الغسل بفعل الوضوء والوضوء غسل الأعضاء المخصوصة به وروى عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع في معنى الوضوء الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يغسل الذي ينهم الرجل وجهه وبديه ومرفقيه وركبتيه ورجليه وداخله أزاره قال عيسى بن دينار انما يغسل بديه ومرفقيه ولا يغسل ما بين اليد والمرفق وروى عن الزهري انه قال الغسل

اغتسل أبي سهل بن حنيف بالحرار فترج جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة بنظر قال وكان سهل رجلاً يبيض حسن الجلد قال فقار له عامر بن ربيعة ما رأيت كالسيوم ولا جلد عنذرا ، قال فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا سهلاً وعك وإنه غير رائج معك يا رسول الله فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره سهل بالذي كان من أمر عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحكم أخاه الأبركت ان العين حق توضع له فتوضأ له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأس * وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن أبي أسامة بن سهل بن حنيف انه قال رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كالسيوم ولا جلد مختبئة فلبس سهل فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقليل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما رفع رأسه فقال هل تهمون له أحد ا

قالوا انهم عامر بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر اغتبط عليه وقال علام يقتل أحكم أخاه الأبركت اغتسل له فغسل عامر وجهه وبديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله أزاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس

الذى أدركنا علماء نايصفونه أن يؤتى المائ بقدر فيه ماء فيسك ثم تفعان الأرض فيدخل فيه كفه فيمض ثم يجمع في القدر ثم يفسل وجهه في القدر صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على كفه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على ظهر كفه اليسرى صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على رقبته الأيمن ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على رقبته الأيسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على رقبته اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على رقبته اليسرى كل ذلك في قدر ثم يدخل داخله أزاره في القدر ولا يوضع القدر في الأرض فيصب على رأس العين من خلفه صبة واحدة وقيل يقتل ويصب عليه ثم كفا القدر على ظهر الأرض وراءه وأما داخله أزاره فهو الطرف المتدلى الذى يقضى من مزره إلى جلده كأنه اعماير بالطرف الأيمن على الأيسر حتى يشده بذلك الطرف المتدلى الذى يكون من داخل قال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا يفسل موضع الحجرة من داخل الأزار وإنما يفسل الطرف المتدلى

(فصل) وقوله فراح سهل مع الناس كأن لم يكن به بأس يريد أنه يرى مما أصابته عين عامر بن ربيعة حين امتل في أمره ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسال عامره واغتسال سهل بن حنيف بذلك الماء والله أعلم وليس في هذا الحديث ما يدل على أن سهلا دخل الماء للغسل ولعله إنما كان يغتسل بما يغترفه يديه ويصبه عليه ولا فيه ما يدل على أنه اغتسل بغير أزار لأن حسن جلده يظهر بكتف مغل من بعدهم مع بقاء أزاره عليه والله أعلم * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ودخول الماء بغير مزر حيث لا يكون أحد ينظر إليه مباح عند العلماء الأمازوي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أنه منع من ذلك قال لأن الماء ساكنا واحتج النسائي في جواز ذلك في حديث موسى عليه السلام حين اغتسل بغير مزر فجري الحجر ثيابا به واتبه موسى عليه السلام حتى رآه بنو إسرائيل فقالوا ما موسى من بأس وهذا قول من قال ثريعتن قبلنا ثريعتنا ما لم بطر أنسخ والله أعلم وأحكم

✽ الرقية من العين ✽

✽ الرقية من العين ✽
 وحديث عن مالك
 عن جابر بن قيس المسكي
 أنه قال دخل على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بأبني
 جعفر بن أبي طالب فقال
 لحاضتهما ما لي أراهما
 ضارعين فقالتا حاضتهما
 يا رسول الله أنه نزع
 إليهما العين ولم نعتنا
 أن نستر فيهما إلا بالآل
 ندرى ما يوافقك من
 ذلك فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 استرقوا لهما فانه لوسيق
 شئ القدر لسبقته العين
 * وحديث عن مالك عن
 يحيى بن سعيد عن سليمان
 ابن يسار أن عروة بن
 الزهر حدثه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 دخل بيت أم سلمة
 زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم وفي البيت صبي
 يبكي فذكروا أنه به العين
 قال عروة فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 الاسترقون له من العين

ص * مالك عن جابر بن قيس المسكي أنه قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبني جعفر بن أبي طالب فقال لحاضتهما ما لي أراهما ضارعين فقالتا حاضتهما يا رسول الله أنه نزع إليهما العين ولم نعتنا أن نستر فيهما إلا بالآل ندرى ما يوافقك من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استرقوا لهما فانه لوسيق شئ القدر لسبقته العين * مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عروة بن الزهر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيت صبي يبكي فذكروا أنه به العين قال عروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسترقون له من العين * ش قوله صلى الله عليه وسلم في أبني جعفر ما لي أراهما ضارعين قال عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى معناه نالحين تحلت أجسامهما فقالت حاضتهما ولعله يريد أهم ما وهى أسما بنت عيسى كانت تحت جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له عبد الله ومحمدا وعونا ثم خلف عليها أبو بكر الصديق رضي الله عنه فولدت له محمد ثم خلف عليها على بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له يحيى

(فصل) وقول الحاضنة يا رسول الله انه تسمع الهما العين على ما قدمناه بمجاهدته الله عز وجل
عندما بعثت العين للعين وقوله ما يقول من الاستحسان له أو التعجب منه دون أن يترك كما بعثت
الله عز وجل المرس عن تناول الانسان من الأغذية وقتما جرى له تبارك وتعالى العادة بأن يرى من
ذلك الاستغناء كما أجرى العادة بأن يرى من الأدواء المخصوصة بأدوية مخصوصة . وقال صلى الله عليه
وسلم في هذا الحديث استرقوا لها ولم يأمر بالاعتزال لان الاعتزال إنما يكون اذا كان العائن
معرضاً وأما اذا كان مجروحاً فلا شيل الى أن يخص أحد بالاعتزال وإنما يذهب أذاه بالرقية والله
أعلم (مسألة) ولا خلاف في جواز ذلك بأسماء الله تعالى وكتابه وذكره وبدل على حدة ذلك
هذا الحديث . وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الرقي حين قدم المدينة فلذغرجل من
أصحابه فقالوا يا رسول الله قد كان آل حزم يرقون من أجنحة فلما نهيت عن الرقي تركوا خلفاً رسول
الله صلى الله عليه وسلم ادعوا الى عمارة فقال اعرض على رقيتك فمرضا عليه فلم يربها بأسماء
وأذن لم فيها فيحصل أن تكون ممنوعة ثم نسخ المنع بالإباحة ويحتمل أن يكون المنع منها
ما كان فيه شيء من أقوال أهل الكفر والله أعلم وأحكم . وقد روى عن علي بن أبي طالب وعبد الله
ابن مسعود رضي الله عنهما أن الرقي والخاتم والتولة شرك فيحصل قولها انه على ما تقدم من النبي
ولم يصر فالنسخ ويحتمل أنهما أرادا بذلك الرقي بقول يضمن الكفر . وقد روى عوف بن مالك
الأشجعي كذا ترى في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا علي رقاً فلابأس
باري ما لم يكن فيه شرك وسئل مالك عن الرجل يرقى وينشر فقال لا بأس بذلك بالكلام الطيب
(مسألة) وأما رقية أهل الكتاب فكروها مالاً ربه الله وقال ابن وهب لا أكره رقية أهل
الكتاب وأخذ بصحتها أي بكر الصديق رضي الله عنه اذ قال اليهودية رقيها بكتاب الله عز وجل
ولم تأخذ بكراهية مالك في ذلك . وكروها لأن رقي الرافضيين وبهاء الحديدة أو الملح والعقد في الخيط
أعظم كراهية عنده . وروى عنه انه كره الحديدة والملح والعقد في الخيط أشد كراهية . ووجه ذلك
عندى أنه لم يعرف وجه منفعته فانه يكره استعماله لما يضاف اليه والله أعلم قال مالك في العتية وأما
الشيء بنجم فيجعل عليه حديدة أرجو أن يكون خفيفاً وأنه يقع في فلي ان التعجب لطول الليل
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لو سبق القدر شي لسبقته العين يقتضي أنه لا يسبق القدر شي
وأنه مما قدره الله عز وجل الآن يكون على ما قدره الله تبارك وتعالى لكن كما تأتير العين تأتيراً
متواليًا يقال فيه صلى الله عليه وسلم دنا القول على معنى المبالغة فيه والله أعلم

﴿ ما جاء في أجر المريض ﴾

ص مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض
العبد بعث الله تبارك وتعالى اليه ملكين فقال انتظر اما اذا يقول لعواده فان هو اذ جاءه وحيا الله
وأثنى عليه رفقاً ذلك الى الله عز وجل . وأعلم يقول لعبدى على ان توفيت أن أدخله الجنة وان أنا
شفيت أن أبدل له لما خيرا من له وما خيرا من دمه وان أكره عنه سيئاته . ش قوله صلى الله
عليه وسلم اذا مرض العبد سمعنا عندي والله أعلم العبد المؤمن لقول الله عز وجل عينا يشرب بها
عباد الله فجرحوها فتجبر اريد والله أعلم المؤمنين ثم قال بعث الله تبارك وتعالى اليه ملكين يظهر
هذا أنهم ما كان لا يكونان معه في غير حين المرض لانهما غصوصان يحفظ ما يقول العواد لان

﴿ ما جاء في أجر المريض ﴾
• وحدثنى عن مالك عن
زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا
مرض العبد بعث الله
تبارك وتعالى اليه ملكين
فقال انتظر اما اذا يقول
لعواده فان هو اذ جاءه
جداه وأثنى عليه رفقاً
ذلك الى الله عز وجل
وهو أعلم فيقول لعبدى
على ان توفيت ان أدخله
الجنة وان أنا شفيت ان
أبدل له لما خيرا من له
وما خيرا من دمه وان
أكره عنه سيئاته

الله عليه وسلم تقول قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يصيب المؤمن من

معية حتى الشوكة إلا

فص بها أو كفر بها من

خطايا لا يدري يزيد

أبها قال عروة وحدثني

مالك عن محمد بن عبد الله

ابن أبي صعصعة أنه قال

سمعت أبا الحباب سعيد

ابن يسار يقول سمعت أبا

هريرة يقول قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم من

يرد الله به خيرا يص منه

وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد أن رجلا

جاءه الموت في زمان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقال رجل هنثاله

مات ولم يمتل بمرض

فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ويحك

وما يدريك لو أن الله

ابتلاه بمرض يكفر به

عنمن سيئاته

والتعوذ والرقية من

المرض

وحدثني عن مالك عن

يزيد بن خصفة أن عمرو

ابن عبد الله بن كعب

السلمي أخبره أن نافع

ابن جبير أخبره عن عثمان

ابن أبي العاصي أنه أتى

رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال فذكر له قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقل أعوذ بقرآن الله وقترته من شر ما أجد

قال ففعلت ذلك فذهب الله تبارك وتعالى ما كان في فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم

الملائكة الحفظة الملائكة في الصمة يكتبون كل شيء فان حدث الله تعالى المريض وأتني عليه بما هو أعلمه رفعا ذلك إلى الله عز وجل على حسب ما يستعمله الناس رفع فلان إلى الرئيس كذا وكذا بمعنى أنها إليه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيقول الله تعالى لعبدى على أن توفيت به والله أعلم من ذلك المرض أن أدخله الجنة وأن شفيته أن أعيده إلى محبة أفضل من محبة بل أن يله لي خيرا من له ودما خيرا من دمه يحتمل والله أعلم أن به خيرا في محبة توفته وسلامته من الأقسام ويجعل أر بر يد به أنه خير ما ير يد الله تعالى من استعمله بالطاعة وثابت من عوضه إياه وقوله وإن كفر عن ميثاقه أتمام نعمته عليه بما عوضه من محبة والله أعلم ص مالك عن يزيد بن أبي خصفة عن عروة بن الزبير أنه قال سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من معية حتى الشوكة إلا نص بها أو كفر بها من خطايا لا يدري يزيد أبها قال عروة مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي صعصعة أنه قال سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رد الله به خيرا يص منه ش قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من معية حتى الشوكة ير يد والله أعلم وأن صغرت إلا نص به أو كفر بها من خطايا والقص والتكثير راجعا إلى معنى واحدا نراعى الراوى للفظ فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك كله يكفر به من خطايا ومعنى ذلك والله أعلم أن ذا صبر واحتسب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من رد الله به خيرا يص منه ير يد والله أعلم يصيب من بالمرض المؤثر في صحت وأخذ المال المؤثر في غناه والخزن المؤثر في سروره والسنة المؤثر في صلاح حاله فإذا صبر واحتسب كان ذلك سببا لما أراد الله تبارك وتعالى به من الخير وروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب ولا من ولا خزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطايا ص مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا جاءه الموت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل هنثاله مات ولم يمتل بمرض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك وما يدريك لو أن الله ابتلاه بمرض يكفر به عنه من سيئاته ش قول الرجل في الذي مات هنثاله مات ولم يمتل بمرض يغبطه به الله في سلامته من المرض وأنما ذلك غبطة في الدنيا خاصة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك على معنى الانكار عليه والإغلاظ له وما يدريك بر يد وما علمك لو أن الله عز وجل ابتلاه بمرض يكفر به من سيئاته ير يد والله أعلم ما يدريك أن هذا أفضل وإن ما يكفر عنه من سيئاته أفضل من سلامته من الأمراض مع بقاء سيئاته

التعوذ والرقية من المرض

ص مالك عن يزيد بن خصفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاصي أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عناز وى وجمع قد كاد يهلكنى قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمع بعينك سبع مرات وقل أعوذ بقرآن الله وقترته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فذهب الله تبارك وتعالى ما كان في فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم ش

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عناز وى وجمع قد كاد يهلكنى قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمع بعينك سبع مرات وقل أعوذ بقرآن الله وقترته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فذهب الله تبارك وتعالى ما كان في فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم

قول عثمان بن أبي الصامي وروى جعفر قد كاد يهلكني دليل على أن اللطيل إن يصف ما به من الألم لاستدعاء الدواء أو الرقية أو الشفاء بأي وجه أمكن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال له عبد الله بن مسعود أنك لتوعلك وعكاشد بدا قال أجل كما يوعك رجلان منكم وهذا عالم يرويه التشنكي وقوله المبركار وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على رجل بعوده فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس طهور إن شاء الله تعالى قال كلاب لي حتى تغفر علي شيخ كبير زره القبور فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقم إذا وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمع بهيئتكم يردوا الله أعلم على معنى التبرك بالتيامن سبع مرات وقد خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا المدد في غير ما موضع فقال في مرضه بمسجد داخل بيت عائشة رضي الله عنها واشتد مرضه يقرأ على من سبع قرب لم تحلل أو كبتن لعلني أعهد إلى الناس وثم روى ابن شهاب هذا الحديث عن نافع بن جبير بن مطعم عن عثمان بن أبي الصامي التقي فقال فيه ضع يدك على الذي يألم من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحذر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بعمزة الله وقدرته من شر ما أجد نص على التعوذ فبما نزل به من شدة المرض بعمزة الله وقدرته وهذا يدل على جواز الاستعاذة بالدعاء لأذهاب المرض وفي معناه التداوي بذلك ويحتمل والله أعلم أن يريده أنه يقول ذلك مع كل مسحة وهو أظهر عندي وقول عثمان بن أبي الصامي فأذهب الله عني ما كان يري بدوا الله أعلم لما فعل ذلك ولذلك كان يأمر به أهله وغيرهم لما جرى به من منفعة وأذهاب الأدواء والله أعلم ص **عن مالك عن ابن شهاب عن عروبة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث** قالت فلما اشتد وجهه كنت أنا أقرأ عليه وأمسح عليه بيمينه بركتها **ش** قوله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اشتكى لما يري إذا مرض يقول اشتكى فلان إذا أصابه شكوى مرض فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على نفسه بالمعوذات وقراءة المريض على نفسه تكون على وحوه أن يقرأ ويشير بقراءة إلى جسد مور بما كانت اشارته بأمره يده على موضع الألم أو إلى أعضائه أن كان جميع جسده ألما ويكون بأن يجمع يديه فيقرأ فيهما ثم يجمع يدهما على موضع الألم

(فصل) وقوله وينفث سنة في نفث الرقي قال عيسى بن دينار النفث شبه البزاق ولا يلقى شيئا وروى محمد بن عيسى الأعشى عن أبي عينة عن زفر عن عائشة أم المؤمنين أنها سألت عن نفث النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان ينفث كيف نفث كل الرزيب وهذا يقتضي أنه كان يلقى اليسير من الرقي فأما النفث فانه يكون معه القاء الرقي وروى أبو سعيد الخدري أن ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بماء لدغ سيد آلهم فراه رجل من الصحابة فكان يقرأ بأسماء القرآن ويجمع رزاقه وينقل فبرا (مسئلة) وصفة النفث ما تقدم ذكره قال محمد بن عيسى الأعشى أخبرني بعض أصحاب مالك عن مالك رحمه الله أنه رأى ينفث الرقية على بعض يديه وأصابه وقال معمر سألت الزهري كيف ينفث فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفث على يديه ثم يمسح بها وجهه وقدر واه وونس مستندا كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أوى إلى فراشه نفث في كفيه بقل هو الله أحدهو بالمعوذتين جميعا ثم مسح بها وجهه وما بلغت يده من جسده

(فصل) وقوله لم يرض الله عنها فلما اشتد وجهه تر يدضعف عن القراءة أو عن القراءة في يده قالت

* وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن عروبة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث فلما اشتد وجهه كنت أنا أقرأ عليه وأمسح عليه بيمينه بركها

عائشة فكنتم أنا أقرأ عليه وروى معمر عن ابن شهاب فلما أنفل كنت أنفث عليه بن وفي رواية
يونس فلما اشتكى أمرني أن أفعل ذلك به قالت وكنتم أسمع به يمنة بركة الله في أمتها كانت
تتناول ذلك منه لضعفه عن الانفراد بذلك والله أعلم وأحكم ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن
عمرة بنت عبد الرحمن أن أب بكر الصديق دخل على عائشة وهي تشكي ويهودية ترقيها فقال أبو بكر
أرقيها بكتاب الله تعالى ش قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لليهودية أرقيها بكتاب الله عز
وجل ظهر أنه أراد التوراة لأن اليهودية في الغالب لا تقرأ القرآن ويحتمل والله أعلم أن يريد
بذلك الله عزاءمه وأرقية موافقة لما في كتاب الله تعالى ويعلم بهذا أن يظهر رقيتها فإن كانت
موافقة لكتاب الله عز وجل أمرها بما هو مالم يكن على هذا الوجه في المستخرج عن مالك لأحب
رقي أهل الكتاب وكرهه وذلك والله أعلم إذ لم تكن رقيتهم موافقة لما في كتاب الله تعالى وإنما
كانت من جنس المعصر ومما فيه كفر منافي للشرع وروى ابن وهب عن المرثد التي ترقى
بالجديده والملاح وعن النبي يكتب الحزبي ويعقدها بعلقه به عقده والذي يكتب حر زسلان أنه كره
ذلك كله وكان الصنف عنده في ذلك أشد كراهية لما في ذلك من مشابهة المعصر ولعله تأول قول الله
تعالى ومن شر النفاثات في العقود والله أعلم

(فصل) وكانت عائشة ترضي الله عنها كثيرة الاسترقاء قال مالك في العتية بلغني أنها كانت ترضي
البصرة الصغيرة في بها فتطلع عليها التبعو يذيقها لها أنها صغيرة فتقول إن الله عز وجل يعظم ما يشاء
من صغير ويصغر ما يشاء من عظيم

في تعالج المريض

ص * مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابه جرح فاحتقن
الجرح الدم وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار فنظرا إليه فرعما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لها أيكأ أطب فقالا أو في الطب خير يا رسول الله فرعما زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
أزل الدواء الذي أنزل الادواء ش قوله إن رجلا أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم يريد والله
أعلم فاضر ذلك به وخيف عليه منه وأن الجرح وح دعا رجلين من بني أنمار لمعالجته فروا بأن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لها أيكأ أطب فاحتقن أن يريد صلى الله عليه وسلم البصنة حالها ومعه رقيها بالطب
لأنه لا يصلح أن يصلح الإبراعلاج من له علم بالطب قال مالك أرى للأمام أن ينهى عن حالها ومعه رقيها
بالطبيب لأنه لا يصلح أن يعالج من هؤلاء الأطباء عن الدماء لا طبيب معروفي وقد قال في ربيعة ولا
تشرب من دوائهم إلا شأ تعرفه قالوا في ذلك المستوص وفي هذا دليل على أن الطب معنى صحيح
ولذلك سلمها النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضلها فيه فقال الرجلان وفي الطب خير يا رسول الله
يحتصل والله أعلم أن يكونا طبيبين في حال كفرهما فلما أسلم أسكاعن ذلك شكافي أمره ويحتمل أن
يريد التحقيق ما اعتقداه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أزل الدواء الذي أنزل الادواء فتعريض الله تبارك وتعالى في ذلك
كله وأنه لما خلق له وأما أنزله إلى الناس بمعنى أعلمهم بإياه وأذن لهم فيه كما أعلمهم التعدي بالطعام
والشراب وأباح لهم ودعا طاهر في جواز التداوي لما في ذلك من المنافع وروى عطية بن إبراهيم
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله الأزل له شفاء (مسغله) ومن

* وحديثي عن مالك

عن يحيى بن سعيد عن

عمرة بنت عبد الرحمن

أن أب بكر الصديق دخل

على عائشة وهي تشكي

ويهودية ترقيها فقال أبو

بكر أرقيها بكتاب الله

في تعالج المريض

* وحديثي عن مالك

زيد بن أسلم أن رجلا

في زمان رسول الله صلى

الله عليه وسلم أصابه جرح

فاحتقن الجرح الدم وأن

الرجل دعا رجلين من

بني أنمار فنظرا إليه فرعما

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال لها أيكأ

أطب فقالا أو في الطب

خير يا رسول الله فرعما

زيد أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال أزل

الدواء الذي أنزل الادواء

المعالجة الجائرة حية المريض قال الشيخ أبو محمد حتى عمر بن الخطاب مر بها فقال حيا حتى كنت
أصن النوى من الجوع والله أعلم وأحكم ص ممالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن سعد بن
زرارة أكتوى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبجة فمات ممالك عن نافع أن
عبد الله بن عمر أكتوى من اللقوة ورفى من العقرب م ش قوله أن سعد بن زرارة أكتوى
في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبجة وهو لمكانه وحاله لا يشك أن النبي صلى الله عليه
وسلم قد علمه فلم ينكره وقدرى أبو قلابة عن أنس بن مالك كويت من ذات الجنب ورسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى وشده في أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت وأبو طلحة كوا في يد
بذلك شهرة الأمر وأنه لم يخف على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وذلك يدل على اباحته وما روى
عن جدين جبر عن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفاء في ثلاثة
في شرطة محجم أو شرب بعسل أو كبة بنار وأنابى أخى عن السكى فأما هذا نهى كراهية وحض
على الأخذ بما هو أفضل منه من التوكل على الله تبارك وتعالى لما روى عبد الله بن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب ثم قال هم الذين لا تطير ولا
يسترقون ولا يكتون ولا يعلون ولا يعلون ولا يعلون ولا يعلون ولا يعلون ولا يعلون ولا يعلون
حديث وقدر في نفسه بقل هو الله أحد والمعوذات ولم يكن استرقاء النبي صلى الله عليه وسلم ولا دوائه
بما سبغ قربة لم تحلل أو كبتن تركا للتوكل وإنما كان يأخذ في نفسه بأفضل الأحوال ولكنه
يحتمل أن يؤمر بذلك ويعلم أنه سقوى بذلك على ما أمر به من عبادة أو طاعة وإنما كان التوكل
أفضل من التعانى بأمر لا يتيقن به البره ويكون ذلك الذي راجع لعبادة أمر بها وقدرى أبو سعيد
الخدرى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أخى استلق بطنه فقال اسقه عسلا فشفاه
فقال إنى سقيته فلم يزد الاستطلاق فقال صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن أخيك ومعنى
ذلك أنه أعلم منه فجعل شفاؤه في شرب العسل فكان عليه أن يكرر ذلك حتى يبرأ فإنه لم يعين له برأه
في أول شربه فيحصل أن يكون معناه وصدق الله فيها أمر به من أن يسقى عسلا فبرأ وكذب بطن
أخيك بمعنى أن هذا الذي يذكره عنه ليس بصحيح ولا صدق إذا كان بمعنى الخبر فرى أنه سقاه
فبرأ والله أعلم (مسئلة) ويغسل القرحت بالبول والجر إذا غسل بعد ذلك بالماء وفي رواية ابن
القاسم أنه كره التعالج بالجر وإن غسله بالماء قال مالك أنى ذكره بالجر في الدواء وغيره بولغني
أنما يدخل هذه الأشياء من يربد الطعن في الدين والبول عندي أخف قال مالك ولا يشرب بول
الإنسان لستأوى به ولا بأس بشرب أبوال الانعام الثمانية التي ذكرها الله سبحانه قيل أكل ما يؤكل
له قال لا أقل إلا أبوال الانعام الثمانية بل ولا خير في أبوال الآدى

(فصل) ومارى ابن عبد الله بن عمر أكتوى من اللقوة يقتضى اباحته ذلك عنده وكذلك استرقاؤه
من العقرب ولعله آثر ذلك بمعنى رجاءه من عمل صالح كان عنده أفضل من ترك الاسترقاء فيكون
التي عن الاكثواء عنده متوجها إلى من يفعل ذلك لا يشار للصحة خاصة وصلاح الحياة لا يتوصل
بذلك إلى عبادة وعمل صالح وفتا مالك في التمتع لا بأس بالاكثواء من اللقوة والله أعلم وأحكم

عن التسليم بالماء من الجمل

ص ممالك عن هشام بن عمرو عن فاطمة بنت المنذر أن أمها بنت أبي بكر كانت إذا أتيت

عن حديثي عن مالك عن
يحيى بن سعيد قال بلغني
أن سعد بن زرارة أكتوى
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الذبجة
فمات ممالك عن نافع عن
ابن عمر أكتوى من
اللقوة ورفى من العقرب
عن التسليم بالماء من الجمل
عن حديثي عن مالك عن
هشام بن عمرو عن فاطمة
بنت المنذر أن أمها بنت
أبي بكر كانت إذا أتيت

بالماء وقد دعت تدعوها أخفت الما فاصت بينا وبين جيها . وقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نبردها بالماء * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحى من فيح جهنم فأبردها بالماء * ش قوله ان أسماء كانت اذا ثبتت بالماء * وقد دعت تدعوها دليل ان ذلك كان يسكر من تبارك من الناس ما ورغبة في دعائها ان كانت ضيفا الى ذلك ان تصب الماء بين المرأة المحجمة وجيها تباركها . وقال عيسى بن دينار تأخذ الماء فمقبعة فبها بين طوتها وجسد حتى يصل الماء الى جسدها تخرج بذلك بركة قول النبي صلى الله عليه وسلم فأبردها بالماء . ويحتمل والله أعلم ان يكون ذلك من حى كانت متكررة بالمدينة ذلك الوقت شديدة الحر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أن يستنشق منها بالاراء . ولذلك قال ان الحى من فيح جهنم والنعيم سطوع الحر فأبردها بالماء . التي أجرى الله العادة ان يشق برده من اذا احرمر من تبارك به و مرة بشر به وهذا كل مجرى العادة . وكذلك سائر الادوية التي تأخذها آدمي ان الله أجرى العادة بان يشق هو تبارك . ونعال من تناولها على وجهه مخصوص وكذلك لا غنيمة والله أعلم وأحكم

﴿ عيادة المريض والطيرة ﴾

ص **﴿** ماله **﴾** بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دأب الرجل المريض خاض الرجحة حتى إذا قعد عنه فرت فيه وأتوهنا **﴿** ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا دأب الرجل المريض خاض الرجحة يبدوا لله أعلم عظم أجر العيادة للرجل **﴿** وقدم النبي صلى الله عليه وسلم بعيادة أقرض وأتباع الجنائز **﴿** وقوله صلى الله عليه وسلم حتى إذا قعد عنه يبعثه للمريض فرت فيه فعني ذلك والله أعلم أنه إذا ثبت له من رجائه عز وجل وهي نوابه الجزيل يتجاوز عن الزنوب وتعلو به منامات الخائف في الماء فإذا قعد عنه فلق به منها ما يتعلق بالمستقر الثابت وذلك أكثر مما يتعلق بالخاص في الماء **﴿** وقوله صلى الله عليه وسلم فرت فيه وأتوهنا إن كان هذا اللفظ فانه يحتمل أن يرد به فرت له كيقول فيه رفق بكذاف بطلاقة أي له طلاقه رفق وباحتل أن يكون من المقابل فيكون معناه فرفها أي شت فيها غمر منها والله أعلم وأحكم **﴿** ماله **﴾** أنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عادي ولا دام ولا صفر ولا يجعل للمريض على المسح وليل المسح حيث شاء فقالوا يا رسول الله وما ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه **﴿** أي **﴾** ش قوله صلى الله عليه وسلم لا عادي قال عيسى بن دينار معناه لا يدعى شيء شياً أي لا يتحول شيء من المرض إلى غير الشيء هو به قال ومعه من ابن وهب ومعني ذلك عندي أن العرب كانت تعتقد أن المسح إذا جاور المريض أعده مرضاً أي تعلق بها وانتقل إليه قال الشاعر

* تعدي الصحاح مباركة الحرب *

فكتب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وبين ان ذلك كله عند الله تبارك وتعالى وتبرئ
 الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن أبا عبيد الله يقول رسول الله قال لا تكون في الرمل
 لكأنها للطيأ فضا لها الجرب فحبر بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن أعدي
 الأول وهذا من أبي طرق الحجاج والارشاد الى الصواب وإيضاح وجه الحق لان الاعراب دخلت
 عليه الشبهة بان الابل تكون في الرمل وهو موضع صالح ليس فيه ماء ضائق كون فيه كالطيا
 حسنا وسلاما من الجرب وغيره فأتى بمرأى جرب فدخل فيها فثقله الجرب فاعتقدا الاعراب

بِالرَّأَةِ وَقَدَحَتْ تَدْعُوهَا
أَخَذَتْ الْمَاءَ فَصَبَتْ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ جِيبِهَا وَقَالَتْ إِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نَبْرُدَّهَا
بِالْمَاءِ * وَحَدَّثَنِي عَنْ
مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ
عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ
الْحَمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ
يَأْتِيهِمْ بِالْمَاءِ

﴿ عيادة المريض ﴾
﴿ والطيرة ﴾

* وحديثي عن مالك أنه
 بلغه عن جابر بن عبد الله
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال إذا عاد
 الرجل المريض خاض
 الرحة حتى إذا قعد عنده
 قرت فيه أو نحو هذا
 * وحديثي عن مالك أنه
 بلغه عن بكير بن عبد الله
 ابن الأشج عن ابن عبيدة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا عدوى ولا
 هام ولا صفر ولا يصحل
 للمرضى على الفصح وليلحل
 المصح حيث شاء فقالوا
 يا رسول الله وما ذلك فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إن أذى

ان ذلك البعير قد أعدا حارب به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لو كان الجرب بالعدوى لانتفع أن يكون الأول جربا بالذئبان يكون الأول جرب هذه الابل بغير جرب ابتداء من غير أن يعده بغيره أما ان ذلك دخل البعير الذي دخل بينهما وغيره قبله وإذا جاز أن يكون هذا الداء خلق الأول من غير عدوى وانما هو من فعل الله فإنه لا ينتفع أن يكون ما شغل الابل أيضا من الجرب من فعل الله فلا معنى لاعتقاد العدوى قالوا يجب أن يعتقد ان ذلك كل من عندنا تبارك وتعالى لا خلق سواء وان جاز أن يفعل في بعض الأشخاص ابتداء وفي بعضها عند مجاورة الجرب والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا هام قال عيسى بن دينار معناه لا يتطير بالهام قاله مالك رحمه الله وقال محمد بن عيسى الأعشى كان أهل الجاهلية يقولون إذا وقعت هامة على بيت خرج منه ميت فعلى هدام معنى قوله صلى الله عليه وسلم ولا هام النبي أن يتطير بذلك أحد وقيل ان معنى ذلك ان العرب كانت في الجاهلية تقول إذا قتل قتيل خرج من رأسه طائر فلا يزال يقول اسقوني اسقوني حتى يقتل قتله قال الشاعر في مثل هذا

يا عمرو لا تدع شقي ومتقمتي * أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

فعل هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا هام تكذيب لاخبارهم بذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا صفر * قال مالك وغيره معناه ان العرب كانت في الجاهلية تحرم صفر عام أو توخر اليه المحرم وكانت تحمله عاما آخر وتقدم المحرم الى وقت فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال ابن وهب كان أهل الجاهلية يقولون ان المصار التي في الجوف تقتل صاحبها وهي التي عنت عليه إذا مات فردد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكذبهم فيه وقال لا يموت أحدا إلا بأجله والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يحل المرض على المصح المرض وذو الماشية المريضة والمصح ذو الماشية المصحبة قال عيسى بن دينار معناه النبي عن أن يأني الرجل بابه أو غفقه الجرب فيفعل بها على ماشية مصحبة فيؤذي به بذلك قال ولكنه عندي منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي قاله عيسى بن دينار فيه نظر لان قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ان كان بمعنى الخير والتكذيب بقول من يعتقد العدوى فلا يكون ناسخا وان كان بمعنى النبي يريد لا تكرر هو ادخول البعير الجرب بين الملك غير الجربة ولا تمتعوا ذلك ولا تمتعوا منه قالوا لا نسلم أيهما قال ولا وان تعلقت بالظاهر فقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ورد في أول الحديث فحال أن يكون ناسخا لما ورد بعده ولما لا يدري ورد قبله أو بعده لان الناسخ انما يكون ناسخا لحكم فثبت قبله وقال يحيى بن يحيى في المزمعة سمعت أن تفسيره في الرجل يكون بالجذام فلا ينبغي أن يحل عمله المصح معه ولا ينزل عليه يؤذي به لانه وان كان لا يعدى فالنفس تنفر منه وقيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أذى فذا تنبيه انه انما هي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك للذي لا لعدوى وأما المصح فيلزم له المريضة ان صبر على ذلك واحتملته نفسه قبله ولم يرد بهذا أن يأني الرجل بابه أو غفقه الجربة فيفعل بها المورد على المصح الماشية قال له قد قيل ذلك وما سمعته وأني لا كرهه أن يؤذي به ان كان يجديني عن ذلك المورد وكذلك الرجل يكون به المرض لا ينبغي أن يعمل موردة الا ان يكون لا يجديني عنها فرددوا وقد روي بونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يورد مرض على مصح قال أوسدة ثم صحت أبوهريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى وأقام على أن يورد مرض على مصح فقال الحارث بن أبي رثاب وهو ابن عم أبي هريرة قد كنت أسمعك تحدثنا مع هذا الحديث حديثنا آخر تقول لا عدوى فأبي أبوهريرة أن يعرف في ذلك بما رواه الحارث في ذلك حتى غضب أبوهريرة فطرد له بالجيشة فقال الحارث أن أدري ماذا قلت قال أبوهريرة قلت أتيت قال أوسدة ولم أعمرى لقد كان أبوهريرة يحدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى فلا أدري أنسى أبوهريرة أو نسخ أحد القولين الآخر قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي قاله أوسدة يقتضي أن قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد مرض على مصح ناسخ لقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى وهذا على قول من قال أن قوله صلى الله عليه وسلم على وجه النهي ويصح على هذا التأويل أن يكون أبوهريرة قد عرف الأول منها قال القاضي أبو الوليد والذي عندي في معنى ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى أمانني به أن يكون مجاورة المريض تأثير في مرض الصحيح وأن ذلك من فعل الله عز وجل ابتداء كما فعله في الأول ابتداء وأن قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد مرض على مصح ليس من هذا المعنى والله أعلم لكنه يحتمل معنيين أحدهما المنع من ذلك لما فيه من الأذى على ظاهر الحديث وهذا الذي يذهب إليه يحيى بن يحيى والنسائي أن يكون الباري جباراً وتعالى قد أجرى العادة بذلك وإن كان الباري عز وجل هو الخالق للرض والصحة فنفى بقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى اعتقاد من يعتقد أن ذلك ليس من فعل الله عز وجل وأنه متولد من مجاورة المريض الصحيح وليس هذا بواضح لأننا لا نجد ذلك جارياً على عادة تقدير جوار المريض الصحيح فلا يمرض وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وفر من المجنوم فراراً من الأسد وظاهر هذا يقتضي أنه يستغنى به استغناء راجعاً لغيره لمجاورته لأنه إذا قدر على المبر على مجاورته فلا معنى لنبيه صلى الله عليه وسلم الآن رب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم انك إذا استغفرت راجعته وكرهت مجاورته فإنه سبحانه لك أن تفر منه فراراً من الأسد والله أعلم وقد قال يحيى بن يحيى في القوم يكونون في قريتهم شركاء في أرضها وسبها وجيع أمرها فيجنم بعضهم فيردون المستقربا بينهم فيتأذى بهم أهل القرية ويريدون منهم من ذلك أن كانوا يجردون عن ذلك المانع فيمن غير ضرر بهم أو يقوون على استنباط براء أو أجراء عين من غير ضرر بهم ولا فلاح بهم فأرى أن يؤمروا بذلك ولا يشاروا وأن كانوا لا يجردون عن ذلك غنى الإجماع عنهم أو يغدحهم قبل أن يتأذى بهم ويستحكي ذلك منهم استبط لهم براء أو أجراء عيناً أو أم من يستقي لهم من البئر أن كانوا لا يقوون على استنباط براء أو أجراء عين ويكفون عن الورود عليك والافكل امرئ أحق بماله والضرر من أراد أن يمنع امرأته من ماله ولا يقيم له عوضاً منه (مسئلة) وإذا جندم الرجل فرق بينه وبين امرأته أن شاعت ذلك وقال ابن القاسم يحال بينه وبين وطء رقيقه إن كان في ذلك ضرر وقال معنون في الحال بينه وبين وطء أمه ولم يختلفوا في الزوجة وجه قول ابن القاسم أنها امرأته لمحقها الضرر بوطء المجنوم فوجب أن يحال بينه وبينها كازوجة وقال ابن القاسم إنما يحال بينه وبين الزوجة إذا حدث ذلك به لأجل الضرر وجه قول معنون أن الجنان في الحرمان من الزوج ونقضها منع الوطء المستحق بها والممنوع ملك العيين لم يمنع الوطء المستحق به ووجه ثان في هذا عقيدتي بفتح الوطء فوجب أن يكون تأثير الجنان في وطء كذا تأثيره في عقده كعقد النكاح والله أعلم وأحكم (مسئلة) وهل يخرج المرضى من القرى والأحواضر قال مطرف وابن الماجشون في الواحظة لا يخرجون إن كانوا

يسراوان كثر وارائنا أن تغذوا أنفسهم موضعا كما صنع من ضى مكة عند التمتع منزله وبه جاعهم ولا يرى أن يمنعوا من الأسواق لتجارهم والتطرق للسئلة إذا لم يكن امام عدل يجرى عليهم الرزق وقال أصبغ ليس على من ضى الخواضر أن يخرجوا منها إلى ناحية قضاء يحكم به عليهم ولكن إن أجرى عليهم الامام من الرزق ما يكفيهم منعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم وأول السجن إن شاء وقال ابن حبيب وابن عبد الحكم يحكم عليهم بالسجن إذا كثر وأخبرناى وهذا الذى عليه الناس (مسئلة) ويمنع المجنوم من المسجد ولا يمنع من الجمعة ولا يمنع من غيرهما قاله مطرف وابن الماجشون

﴿ السنة في الشعر ﴾

ص ﴿ مالک عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإحفاء الشوارب واعفاء اللحى ﴾ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإحفاء الشوارب يقال أحفى الرجل شارب إذا قصه وروى ابن القاسم عن مالک أن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم في إحفاء الشوارب إنما هو أن يبدوا طار وهو ما حرم من طرف الشفة والاطار جوانب الفم المحذوبة وحكى الشيخ أبو محمد في المختصر عن مالک أن الإحفاء المذكور في الحديث قص الاطار ودور طرف الشعر وأشار إلى الاطار من الشعر الأول أظهر والله أعلم وأحكم (فصل) وإحفاء الشوارب قصها على ما تقدم ذكره وروى ابن عبد الحكم عن مالک ليس إحفاء الشارب حلقه وأرى أن يؤدب من حلق شارب وروى أشهب عن مالک خلقه من البدع وقال أبو حنيفة والشافعي حاق الشارب واستماله أفضل من قصه وتقصيره والدليل على ما نقوله قول النبي صلى الله عليه وسلم أحفوا الشوارب قال صاحب الأفعال معنا قصوها قال مالك رحمه الله وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان إذا أقرته أمر فقل شارب ولو كان علقوا ما كان فيه ما يقتل والدليل على ذلك أيضا ما روى سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس من الفطرة تقليم الاظفار وقص الشارب وأحجموا بما روى نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنكوا الشوارب ولا حجة في ذلك إنكوا الشئ لا يقتضى إزالة جميعه وإنما يقتضى إزالة بعضه قال صاحب الأفعال نهكته الحلى نهكا أقرت فيه وكذلك العبادة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أعفوا اللحى قال أبو عبيد معناه وفروا اللحى لتكثر يقال منعافا بفتح النون إذا كثروا ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ويحتمل عندى أن يراد تعفى اللحى من الإحفاء لأن كثرتها أيضا ليس بأمور يتركه وقد روى ابن القاسم عن مالک لا بأس أن يؤخذ من اطراف من اللحى وشذ قيل لمالك فإذا طالت جدا قال أرى أن يؤخذ منها وتقص وروى عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنهما كانا يأخذان من اللحى ما فضل عن القبضة والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالک عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وتناول فمة من شعر كانت في يده حرسى يقول يا أهل المدينة أين علماؤكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول إنما هلك بنوا إسرائيل حين اتخذهم نسأؤهم ﴾ ش قوله أن معاوية بن أبي سفيان قال عام حج يقتضى أنه كان مستوطنا غير المدينة فزأه وتناول فمة من شعر والقصة هي ألجة من الشعر تجعلها لمرأة على شعرها ترى أنها من

﴿ السنة في الشعر ﴾

• وحديث عن مالك عن
• أبي بكر بن نافع عن أبيه
• نافع عن عبد الله بن عمر
• أن رسول الله صلى الله
• عليه وسلم أمر بإحفاء
• الشوارب واعفاء اللحى
• • وحديث عن مالك عن
• ابن شهاب عن جريد بن
• عبد الرحمن بن عوف أنه
• سمع معاوية بن أبي سفيان
• عام حج وهو على المنبر
• وتناول فمة من شعر
• كانت في يده حرسى
• يقول يا أهل المدينة أين
• علماؤكم سمعت رسول
• الله صلى الله عليه وسلم
• ينهى عن مثل هذه ويقول
• إنما هلك بنوا إسرائيل
• حين اتخذهم نسأؤهم

شعره فأكبره رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل ما فيه من تغيير الخلق والتدليس وقيل لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة وهو في معنى اتخاذة الشعر وقال فيما عبرات خلق الله

(فصل) وقوله بأهل المدينة أن علماءكم على معنى الاستماعة بهم على موافقتهم لقوله أن كانوا يعلمون أن اتخذوا ذلك والانسكار عليهم أن كانوا لم ينكروا ذلك فيقول كيف فعل هذا عندكم مع بقائه علماءكم قال مالك ولا ينبغي أن نصل المرأة شعرها بشعر ولا غيره وقال الليث بن سعد يجوز أن نصله بالمصوف وإنما كره الشعر والدليل على ما نقلوه ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة وهذا عام ومن جهة المعنى أنه صلة للشعر مغيرة للخلق كالصلة بالشعر قال مالك ولا خير في أن نضع الجملة على رأسها قال مالك ولا بأس بالخرق يجعلها المرأة في فاهها وربط اللواقية وما من علاج من أخف منه والله أعلم (مسألة) ونهى عن القزع وهو أن يحلق بعض الرأس ويبقى مواضع والأصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن القزع ومن ذلك القصة والقفا وهو أن يحلق رأس الصبي فيترك منه مقدسه وشعر القفا قال مالك لا يصح بي ذلك في الجوارى والامتنان ووجه ذلك أنه من ناحية القزع وقال مالك وليلحقوا جبهته أو يتركوا جبهته وسئل عن القصة وحدها فقال لا يصح بي ذلك ووجه ما تقدم ومن هذا الباب الوشم وهو تخمق والوشم النقش في اليد والذراع والصدر والدليل على ذلك ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وقال بن نافع الوشم في التتومعني ذلك أن هذا يعني باق كالخلفة ومن ذلك التلجج وروى علقمة بن عبد الله بن مسعود أنه قال لعن الله الواشيات والمستوشيات والمتلفجات الحسن الخيرات خلق الله ما لا لهن من لهن النبي صلى الله عليه وسلم (مسألة) وهذا ينبغي أن يكون نكاحاً وأما ما كان لا يبيح وأما هو موضع الجمال مدرع إليه التغيير كالسحل فقد قال مالك رحمه الله لا بأس بالسحل للمرأة إلا بعد وغیره لما ذكرناه من قبل وأما الرجل فقد قال مالك رحمه الله كره السحل بالليل والنهار للرجل إلا لمن بدعة وما أدركت من يكحل نهاراً إلا من ضرورة وفي رواية ابن نافع ليس السحل إلا بعد من عمل الناس ولا سمعت فيه بنى يريد ما قد سناه من استحسان زى من مضى من علماء أهل المدينة والأخذ بهديهم وأدبهم لأنه الذي اختاره النبي صلى الله عليه وسلم (مسألة) وأما الحناء فقد قال مالك لا بأس أن تزين المرأة بدنها بالحناء أو تظفر ما يغير خضاب وأنكر ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما أن تحضب بها كلها أو تدع ص على مالك عن زياد بن سعد عن ابن شهاب أنه سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ما شاء الله ثم فرق بعد ذلك ثم ش قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم فرق بعد ذلك قال عيسى بن دينار اسدل القمعة برءان يتخلل منه قفة في مقدم الرأس فعل ذلك والله أعلم لثلاثة أهل الكتاب لأنهم كانوا يسدلون شعورهم وكان يجب متابعتهم فيما يؤمر فيه بمخالفة وذلك يصح مثل والله أعلم أنه كان يعلم أن ذلك مما يغيرهم ومن شريعة أن نسايتهم اما بوحى أو بغيره وتواتر وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقتدى بهم فكان يتبع أهل الكتاب في ذلك فإذا طرأ النسخ دان بمخالفتهم وعبد الله إلى ما أمر به فلذلك فرق النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن سئل قال ابن عباس كان أهل الكتاب يسدلون شعورهم وكان المشركون يفرقون وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

• وحدثنى عن مالك
عن زياد بن سعد عن ابن
شهاب أنه سمعه يقول سئل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ناصيته ما شاء الله
ثم فرق بعد ذلك

قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته (٢٦٨) أو شعر أم امرأته بأس * وحدثنى عن مالك عن

نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاخصاء ويقول فيه تمام الخلق * وحدثنى عن مالك عن نافع عن صفوان بن سليم انه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا وكافل اليتيم له أول غيره في الجنة كهاتين إذا أتني وأشار بأصبعه الوسطى والتي تلى الإبهام

في اصلاح الشعر *

* وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد ان أبانادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جنة فأرجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لمقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها

* وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عطاء ابن يسار أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل فأثر الرأس واللحية فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كأنه يعني اصلاح شعر رأسه ولحيته ففعل الرجل ثم رجع فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هذا خير من أن يأتي أحدكم نازلاً الرأس كأنه شيطان

بصح موافقة أهل الكتاب فإلم يؤمر فيه بمخالفة فسد ناصيته ثم فرق بعد ذلك قال مالك ورأيت عامر بن عبد الله وربيعة وهشام بن عروة يفرقون شعورهم قال ابن القاسم قال مالك فرق الرأس للرجال أحب الي (مسئلة) وأما الذؤابة للصبي فقد روى ابن القاسم عن مالك انه كره الذؤابة للصبي قال عيسى بن دينار وأتانا أرى به بأساً وجهه قول مالك شافيه من مشابهة الفزع وهو ان يحلق مواضع من الرأس ويدع مواضع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفزع ووجه قول عيسى بن دينار انه ليس من معنى الفزع لأن الشعر غير متفرق في الرأس وانما هو في موضع واحد كالشعر يكون في جميع الرأس والله أعلم وأحكم ص * قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته أو شعر أم امرأته بأس * ش قول مالك رحمه الله ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته أو شعر أم امرأته بأس والله أعلم على الوجه المباح من نظره الى ذوات محارمه كأمه وأخته وابنته ولا خلاف في ذلك كأنه لا خلاف في منعه على وجه الالتذاذ والاستمتاع به والله أعلم ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاخصاء ويقول فيه تمام الخلق * ش يريد والله أعلم ما لم يكن في اخصائه منفعة وقد كره مالك رحمه الله اخصاء الخليل وقال لا بأس باخصائها إذا أكلت واخصاء بني آدم محرم كقطع أعضائهم وقد كره مالك شراء اخصى من الصقالبة وقال لو لم يشر وأمنهم لم يخصوه وروى عن عبد الله بن عباس في قوله تعالى فليغيرن خلق الله قال هو الاخصاء وقاله أنس بن مالك وقال عبد الله بن مسعود هو الوشم وقال مجاهد والنعى فليغيرن خلق الله بن الله (مسئلة) وأما اخصاء النعم وما ينتفع باخصائه لطيب لحيه فلا بأس بذلك والله أعلم ص * مالك عن صفوان بن سليم انه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا وكافل اليتيم له أول غيره في الجنة كهاتين إذا أتني وأشار بأصبعه الوسطى والتي تلى الإبهام * ش كافل اليتيم هو الذي يكفله ويقوم بأمره وينظر له وقوله صلى الله عليه وسلم له أول غيره بمجتمعه والله أعلم ان يكون الكافل امرأه فتكفل اليتيم وهو ابنها ومجتمعه أن يردها الرجل يكفل يتيماً من آثاره لان اليتيم في بني آدم بموت الأب دون موت الأم وقوله صلى الله عليه وسلم أول غيره يريد أن لا يكون من عشيرته والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كهاتين وأشار بأصبعه الوسطى والتي تلى الإبهام يريد السبابة قال عيسى بن دينار يقول لأفعله في الجنة لا بقدر فضل الوسطى على التي تلى الإبهام

في اصلاح الشعر *

ص * مالك عن يحيى بن سعيد ان أبانادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جنة فأرجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين لمقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها * مالك عن زيد بن أسلم ان عطاء بن يسار أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل نازلاً الرأس واللحية فاشأه اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كأنه يعني اصلاح شعر رأسه ولحيته ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هذا خير من أن يأتي أحدكم نازلاً الرأس كأنه شيطان * ش قول أبي قتادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جنة فأرجلها يريد أشطها فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم واكرمها برءوا لله أعلم اصلاحها وتجميلها بالدهن وما جرى مجراه مما يحسن به الشعر فيكون ذلك كرامته وصيانتهم من الشعث والتراب والوسخ ولذلك كان أبو قتادة يوالى دهنها واصلاحها حتى ربما غسل ذلك في اليوم مرتين وقال ابن القاسم ما أحببتة وأكرماه بقرض من أصله وهو عندى شبه التنف .

﴿ ما جاء في صبغ الشعر ﴾

وحديث عن مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن الأسود بن عديفوث قال وكان

جلسا لم وكان أيضا الليحية والرأس قال فتدا عليهم ذات يوم وقد جرهما قال فقال له القوم هذا أحسن فقال ان أمي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى البارحة جارتها تخيطة فأقمت على الصبغ وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من الصبغ أحب إلى قال وترك الصبغ كله واسع ان شاء الله ليس على

الناس

(فصل) وقوله فدخل رجل المسجد وهو نازل الرأس والليحية برءوا لله أعلم قائم الشعر نازله فأمره وقوله فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اخرج بعض اصلاح الشعر وذلك يقتضى أن اخرج من المسجد لاصلاح الشعر ما أمر به لأن اصلاحه في المسجد منهي عنه لما فيه من تشعيت المسجد بما يقع فيه من الشعر وربما كان مع ذلك ما يؤذى أهل المسجد من القمل لمن لا يتعاهد رأسيه من الترجيل والتنظيف وحكم الليحية في ذلك حكم الشعر بل كذل أن الرأس قد يفتلى والليحية بادية

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس هنا خبر ان أن يأتي أحدكم نازل الرأس كأنه شيطان شبه ذلك بالشيطان لقيح منظره وقبح منظر النازل الرأس والترجل والتنظف وحسن الزي والتطيب والتدنه من شرائع الاسلام وقدر وى عن الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الترجل الاغيا وهذا الحديث وان كان رواته ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل فيها نظر ولو ثبت لاحتمل أن يكون معناه لمن يتأذى بامان ذلك لرض أو شدة برد فنهاه أن يتكلم من ذلك ما يضره ويحتمل ان يريده مني من يعتقد ان ما كان يفعله أبو قتادة من دهنه في اليوم مرتين أمر الا بما فنى عن ذلك وأعلم ان السنة اللازمة من ذلك الاغيا به لا سالما منه ذلك من تصرفه وشغله وعمله وان ما زاد على ذلك ليس بلازم وانما يجب أن يعتقد فيه انه مباح مطلق من شاء ففعله ومن شاء تركه والله أعلم وأحكم (بمسئلة) وفي الجلة ان التجميل والتنظف مشروع كقص الشارب والسواك وما لم يكن فيه تعذيب للخلق من غسل أو غيره فانه مشروع ولذلك استعاب الفضل في الجمعة والعيدين وقال ابن القاسم في الحمام ان كنت تدخله خاليا أو مع قوم يسترون فلا بأس وان كانوا لا يعفطون لم أر أن تدخله وان كنت أنت تعفط وكان ابن وهب يدخله مع العامة ثم ترك فكان يدخله خاليا وهذا حكم الرجل وأما المرأة فأكرهها دخول الحمام وان كانت مريضة الا أن تكون مفردة (فرع) قال في المختصر وليس للزنا الذي يدخل به الحمام حد * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي عندي ان قدره مع ستر العورة التي يسترها ان يسترها في حال المشى والقيام والجلوس فكل ما سترها في هذه الأحوال أجزأ والله أعلم

﴿ ما جاء في صبغ الشعر ﴾

ص مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن الأسود بن عديفوث قال وكان جلسا لم وكان أيضا الليحية والرأس قال فتدا عليهم ذات يوم وقد جرهما قال فقال له القوم هذا أحسن فقال ان أمي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى البارحة جارتها تخيطة فأقمت على الصبغ وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ * قال يحيى سمعت مالكا يقول في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من الصبغ أحب إلى * قال مالك وترك الصبغ كله واسع ان شاء الله ليس على الناس

في ذلك ضيق * قال وسمعت مالكا يقول في هذا الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود * ثم قوله إن عبد الرحمن بن الأسود كان أبيض الرأس والحية يريد من الشيب وقوله فقد أعلمهم وقد حرموا بر يدهم ما بالجرة فاستحسن القوم ذلك منه وفضلوه على البياض فأعلمهم عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أقسمت عليه لم يصبغ * وأخبرته أن أبا بكر الصديق كان يصبغ وذلك أنه روى عن أبي بكر أنه خضب بالحناء والكم * وكذلك روى عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك وجاعة وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو خضب كان يعلقها بفعلها بين وأوضع من تعلقها بفعل أبيها رضي الله عنها وأما ذكر عائشة في ذلك أفضل لماعلمته وتنبهت إلى اتباعه وقد قال مالك رحمه الله في غير الموطأ لم يصبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر بن الخطاب ولا علي بن أبي طالب ولا أبي بن كعب ولا السائب بن زيد ولا سعيد بن المسيب ولا ابن شهاب وقال عثمان بن موهب رأيت شعرا النبي صلى الله عليه وسلم أخرجته إلى أم سلمة مخنوبا بالحناء والكم وقيل لمحمد بن علي أن كان علي يصبغ قال فخبب من هو خير منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصم على الله أعلم أن يز يده هذه الآثار أنه كان يجعل من ذلك في شعره بما يحسنه ويلينه دون أن يكون شعره يحتاج إلى ذلك البياض ومعنى الآثار التي نفت الخطاب أنه لم يكن شعره أبيض يغيره الخطاب فلم يكن يجعل من ذلك ما يجعله على وجه الخطاب الذي يغير البياض وقد قال عبد الله بن همام قلت لأبي الدرداء أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ فقال يا ابن أخي ما بلغ منه الشيب بالخبب ولكنه كان منه هاشميات بيض وكان يغسلها بالحناء والسدر

(فصل) وقول مالك رحمه الله في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع فيه شيئا معلوما وروى عنه أشهب في العتمة ما علمت أن فيه التهي وغير ذلك من الصبغ أحب إلى بر يده أنه صبغ لم يستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في شعره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في أبي جحافة غير وهو جنبوه السواد والحديث ليس بثابت * رواه إيث بن أبي سلمة وخضب بالسواد من الصبابة عقبته بن عامر والحسن والحسين وخضب به محمد بن علي بن أبي طالب وجاعة من التابعين والأول أكثر والله أعلم

(فصل) وقول مالك ترك الصبغ كله واسع يريد أن الصبغ ليس بأمر لازم وقد ترك الصبغ جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى بن أبي طالب * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وذلك عندى ينصرف إلى وجهين أحدهما أن يكون أمر معتادا بليل الإنسان فيسوغه ذلك فإن الخروج عن الأمر المعتاد شهر ويستقيم والثاني أن من الناس من يجعل شبيه فيكون ذلك أليق به من الصبغ ومن الناس من لا يجعل شبيه ويستشنع منظره فكان الصبغ أجلب به والله أعلم وسئل مالك عن تنف الشيب فقال لماعلمته حرام وتركه أحب إلى وقال ابن القمام مأجبت تنقوا كره أن يقرض من أصله وهو شبه عندي التنف

✽ ما يؤمر به من التعوذ ✽

ص ✽ مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أني أروغ في مناي فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكتات الله التامة من غضبه وعقابه

في ذلك ضيق قال وسمعت مالكا يقول في هذا الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود * ثم قوله إن عبد الرحمن بن الأسود كان أبيض الرأس والحية يريد من الشيب وقوله فقد أعلمهم وقد حرموا بر يدهم ما بالجرة فاستحسن القوم ذلك منه وفضلوه على البياض فأعلمهم عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أقسمت عليه لم يصبغ * وأخبرته أن أبا بكر الصديق كان يصبغ وذلك أنه روى عن أبي بكر أنه خضب بالحناء والكم * وكذلك روى عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك وجاعة وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو خضب كان يعلقها بفعلها بين وأوضع من تعلقها بفعل أبيها رضي الله عنها وأما ذكر عائشة في ذلك أفضل لماعلمته وتنبهت إلى اتباعه وقد قال مالك رحمه الله في غير الموطأ لم يصبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر بن الخطاب ولا علي بن أبي طالب ولا أبي بن كعب ولا السائب بن زيد ولا سعيد بن المسيب ولا ابن شهاب وقال عثمان بن موهب رأيت شعرا النبي صلى الله عليه وسلم أخرجته إلى أم سلمة مخنوبا بالحناء والكم وقيل لمحمد بن علي أن كان علي يصبغ قال فخبب من هو خير منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصم على الله أعلم أن يز يده هذه الآثار أنه كان يجعل من ذلك في شعره بما يحسنه ويلينه دون أن يكون شعره يحتاج إلى ذلك البياض ومعنى الآثار التي نفت الخطاب أنه لم يكن شعره أبيض يغيره الخطاب فلم يكن يجعل من ذلك ما يجعله على وجه الخطاب الذي يغير البياض وقد قال عبد الله بن همام قلت لأبي الدرداء أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ فقال يا ابن أخي ما بلغ منه الشيب بالخبب ولكنه كان منه هاشميات بيض وكان يغسلها بالحناء والسدر

✽ ما يؤمر به من التعوذ ✽
✽ وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أني أروغ في مناي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكتات الله التامة من غضبه وعقابه

وشر عباده ومن هزأت الشياطين وان يحضرون * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال أسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفر يتامن الجن يطلب بشعله من نار كذا التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له جبريل أفلا أعلمك كلمات تقولن اذا قلتن طغفت شعلته وتترلفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل قل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن ر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الاطراف بطرق بغير يارجن * قوله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة وصيغها التمام على الاطلاق يحتمل والله أعلم ان يريد به انه لا يدخلها نقص وان كان كلمات غيره يدخلها النقص يحتمل ان يريد بذلك الفاضلة يقال فلان تام وكامل أي فاضل ويحتمل ان يريد به التائب حكما قال الله عز وجل وتمت كثر بك الحسنى على بنى اسرائيل بماصبروا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من غضبه قال القاضي أبو بكر غضب الباري تعالى ارادته عقوبة من غضب عليه وقوله صلى الله عليه وسلم وعقابه راجع الى معنى واحد وقوله صلى الله عليه وسلم وشر عباده يحتمل أن يريد به ان شره ما كان في الآخرة على وجه الانتقام والغضب وما كان في الدنيا من الأمور والالام على سبيل التكفير لا يوصف بذلك ويحتمل أن يريد به أن عقابه كله مما يوصف الشر وان كان في الدنيا من الأمور والالام مما يكفر به الخطايا لا يوصف به عذاب (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ومن هزأت الشياطين وان يحضرون قال قوم معناه أن تميمي بشر وقوله صلى الله عليه وسلم وأن يحضرون من قولهم موضع تحضر يصاب الناس فيه ويحتمل أن يريدون يحضرون أن يكونوا مع عائ في ابعادهم عنه ويحتمل أن يكون معناه ممنوع عائ به من منعه بشر من يكون فيه وسئل مالك عن بيلم قيل له ان شئت أن تقتل صاحبك فقال لا أعلم في هذا وهما من الطب قال وكان معدن لا يزال يصاب فيه انسان من قبل الجن فشكوا ذلك الى زيد ابن اسلم فأمرهم بالاذن يؤذن كل انسان ويرفعون أصواتهم ففعلوا فانقطع ذلك عنهم

(فصل) وقوله للبي صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بوجه الله الكريم قال القاضي أبو بكر معنى ذلك صفتم صفات الباري تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعوذ بها وقال أبو الحسن المحاربي أعوذ بوجه الله أعوذ بالله وقوله الكريم يحتمل والله أعلم أن يكون صفة للوجه ويحتمل أن يكون صفة لله تعالى من جهة اللفظ وأما من جهة المعنى فعلى ما تقدم ذكره والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن ر ولا فاجر يحتمل أن يريد الله أعلم لا يجاوزها في تمام أي لا يزيد عليها ويحتمل أن يريد به انه لا ينتهي علم أحد الى ما يزيد عليها والبرمن كلن ذا بر من الانس وغيرهم والعاجر من كلن ذا فيجور والله أعلم

(فصل) وقوله من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها يحتمل والله أعلم من كل شيء ينزل من السماء فيصيب أهل الأرض أو يخرج من الأرض أو يدخلها فيصيب أهل الأرض أو يخرج منها ما ينزل من السماء وشر ما يخرج منها ما يخرج منها في الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الاطراف بطرق بغير يارجن * قوله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة ويحتمل أن يريد به الفتن التي سبها الليل والنهار مما يستعين أهل الفتن عليها بالليل فيسترون بها ويتوصلون فيه اليها وكذلك النهار وقوله ومن طوارق الليل والنهار الطارق ما جاءك ليلا وصف ما يأتي بالنهار طارقا على سبيل الاتباع

وشر عباده ومن هزأت الشياطين وان يحضرون * وحسنه عن مالك عن يحيى بن سعيد انه قال أسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفر يتامن الجن يطلب بشعله من نار كذا التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له جبريل أفلا أعلمك كلمات تقولن اذا قلتن طغفت شعلته وخر لفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل قل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن ر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الاطراف بطرق بغير يارجن

* وحدثنى مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلاً من أسلم قال ماتت هذه الليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي شيء فقال له غتني عقرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما انك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم ينضرك * (٢٧٢) وحديثي عن مالك عن معمر بن وهب عن أبي بكر عن

القعقاع بن حكيم أن كعب الأخبار قال لولا كانت أفلوكن لجعلتني يهود حاراً فقيس له وما هن فقال أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وبسما الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذراً وراً * ش قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة لو قلت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم ينضرك يحتتم والله أعلم ان اختصر اللفظ وجع المعنى لما اعتقدهم به مما يضيظ ذلك اذا بسطه وبسط جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم القول حين عهده بذلك الدعاء على أوعب ألفاظه لما كان عليه من اخفض واستعمال أكثر الذاكر وأفضله فان

ما زاد فيه انما هو ذكر الله تعالى وتكرير للدعاء وكل ذلك حسن مرغبه فيه (فصل) وقول كعب الأخبار لولا كانت أفلوكن لجعلتني يهوداً حاراً يحتتم أن يريد به والله أعلم بلدتني وأضلتني عن رشدي حتى أكون كالحمار الذي لا يفقه شيئاً ولا يفهم به يضرب المثل في البلالة وقلة المعرفة وقوله وبأسما الله الحسنى يحتتم أن يشير إلى قوله تبارك وتعالى والله الأسماء الحسنى فادعوه وهاؤه ما علمت منها وما لم أعلم هذا انما هو في قول كعب الأخبار فيعتدل أن يعتدل أن من أسما الله عز وجل ما لا يعرفه هو وان عرفه غيره من الناس ويحتتم أن يريد به ان فيها ما لا يعرفه أحد وقدره عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تسعة وتسعين اسماً مائة الا واحد من أحصاها دخل الجنة وهذا يقتضي انها بما يمكن أن يحصى ويعلم وهو الأظهر والله أعلم وأحكم

❦ ما جاء في المتابعين في الله تعالى ❦

ص * مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول يوم القيامة أين المتابعون لجلال اليوم أنظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي * مالك عن خبيب بن عبد الرحمن الأنصاري عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد الخدري أن عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة ينظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا في الله كراهية خاليا ففاضت عيناه ورجل دعت ذات حسب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها الخدري وأعن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة ينظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا في الله كراهية خاليا ففاضت عيناه ورجل دعت ذات حسب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها

حتى لا تعلم شيئا له ما تنفق بينه **ح** ش قوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تبارك وتعالى ابن المتعاون
جلالى يريد والله أعلم لعظمته وعلا شأنه وتعاظم بذلك انما هو أن يحب كل واحد منهم الآخر لطاعة الله
عز وجل وإيمانه به وامتثاله وأوامره وانها لله عمانية عنه فهذا من مما المتعاونين في الله تبارك وتعالى
(فصل) وقوله عز وجل اليوم أظله في ظلي يوم لا ظل الا ظلي يحتمل أن يريد والله أعلم أن الناس
يصفون يوم القيامة وتداول الشمس منهم فيستدعون الحار ولا ظل ذلك اليوم الا ظله عز وجل فمن
أظله الله في ظله ذلك اليوم فقد رجه الله وفاز وقال عيسى بن دينار يقول أكن من المكابر كلها
وأكن من كفى وأكرمه ولم يرد هذا شيئا من الظل ولا الشمس والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله على ما تقدم امام
عادل ونظاره انه أراد به امام المسلمين ومن جرى مجراه من أئمة العدل والحاكين العدل وقوله صلى
الله عليه وسلم شاب نشأ في عبادة الله تعالى يحتمل والله أعلم أن يريد به انه أقل ذنوبا أو أكثر حسنات
من نشأ في غير عبادة الله عز وجل ثم عبده في آخر عمره وعند شيعه وقوله صلى الله عليه وسلم دور رجل
قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه معناه والله أعلم بنوى الرجوع اليه ويرتقب وقت
توجهه نحوه فهذا مما يستدعي الحسنات لان من نوى حسنة فله عملها كتبته حسنة وان عملها
كتبته عشرة وقوله صلى الله عليه وسلم ورجلان تحابيا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا على ما تقدم
قال مالك الحب في الله والبغض في الله من الفرائض واجتماعهما على معنى انهما يجتمعان بسبب
تحابهما في الله ويفترقان على ذلك يحتمل والله أعلم أن يريد به ثبوت محبتهما حين الاجتماع والافتراق
ويحتمل أن يريد به انهما يفرقان من أجل ذلك لينفرد كل واحد منهما بعمل صالح يكون الانفراد
به أفضل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم دور رجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه صلى الله عليه
وسلم خاليا بذلك فانه أبعد من الزيادة السمعة وطالب الذكر خاليا في حال الخلوة من ذكر الله
عز وجل واستشعار خشية حتى تقبض عيناه فانه خالص لله تعالى لا يشوبه غيره

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم دور رجل دعت ذوات حسب وجمال يريد والله أعلم دعت الى نفسها
ويحتمل أن يريد على وجه النكاح ويعرف انه لا يقوم بما يجب لها ويحتمل أن تدعو الى غير ذلك
مما لا يجب فيمتنع منه وخص صلى الله عليه وسلم ذات الشرف والجمال لان الناس فيهن اجتمعت
لهما اثنان الصفتان أرغب عليهما أحرص فاذا قال انى أخاف الله كان امتناعا لحاجة الله عز وجل
وايثارا للمغنية تعالى ويحتمل أن يريد بقوله صلى الله عليه وسلم قال انى أخاف الله انه قال لهذا ذلك
وراجعها به وأظهر لها وجه امتناعه عليها ويحتمل أن يريد به انه قال ذلك في نفسه فتم نفسه بذلك
عمادته اليه والله أعلم **ص** مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحب الله العبد قال جبريل قد أحببت فلانا فأحب فيه جبريل ثم
ينادى في أهل السماء ان الله قد أحب فلانا فأحبوه فبعبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الأرض
واذا أنبص الله العبد قال مالك لأحبه الا انه قال في البغض مثل ذلك **ح** ش قوله صلى الله عليه
وسلم اذا أحب الله العبد قال القاضي أبو بكر محبة الله تعالى للعبد معناه أن يرد انائه وقوله لجبريل
عليه السلام قد أحببت فلانا فأحبه يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك على معنى أن يكونا معاينين
في الله فان جبريل يحبه الله وذلك الرجل يحبه للملازمة وأهل الطاعة أجمعين وأهل الكفر معادون

حتى لا تعلم شيئا له ما تنفق
بينه **ح** وحديث عن مالك
عن سهيل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا أحب الله
العبد قال جبريل قد
أحببت فلانا فأحب فيه
جبريل ثم ينادى في
أهل السماء ان الله قد
أحب فلانا فأحبوه فبعبه
أهل السماء ثم يوضع له
القبول في الأرض واذا
أنبص الله العبد **ح** قال
مالك لأحبه الا انه قال
في البغض مثل ذلك

ابن مسلم أدرك أبوادريس معاذ بن جبل وهو ابن عشرين وقال جماعة من أهل هذا الشار ولد أبوادريس عام حنين وتوفي معاذ بن جبل في طاعون عواس وكان سنة ثمان عشرة فلي هذا يحتمل أن يكون سمع منه هذا الحديث خاصة ومعنى قوله في رواية الزهري فأتى معاذ بن جبل فأنته حبه ولن يأخذ عنه الكثير كما يجب وأخذ الكثير عن عبادة بن الصامت وأبي الدرداء وشاذ بن أوس والله أعلم وأحكم.

(فصل) وقوله فمهرت إلى المسجد فوجدته قد سبقني بالتهجير ووجهه يعلى يقتضى أن ذلك الوقت كان مما يصلون فيه النوافل ويقصدونه بذلك وقد قال مالك ومعنى ذلك أنه وقت يصعدن صلاة فرض قبله ووقت نوم الناس غالباً كالسجدوا أيضاً فإنه وقت ليس بين الصلاة التي قبله والصلاة التي بعده اشتراك في الوقت فاستحب فيه التنفل

(فصل) وقوله فقلت والله أني لأحبك قال الله قل أنت الله فقلت آ لله دليل على أن الأيمان كانت تجري على ألسنتهم على معنى تحقيق الخبر ويؤكده تكرارها واستماعاً كيدها والله أعلم وقوله فأخذ بحبوة ردائي يريد بما يجتبي به من الرداء وهو طرفاه وحبذني إلى نفسه على معنى التقرب به والتأنيس وإظهار القبول لما أخبر به وتبشيره بمقالة النبي صلى الله عليه وسلم لمن فعل ذلك فقال له أبشر يريد بما أنت عليه فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل على معنى إضافة ما ينشره به إلى خبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصوق عز به تبارك وتعالى وهو أصدق القائلين ليحقق أبوادريس ما أخبر به وتثق نفسه به فتأكل بصبرته وسلبه ذلك

(فصل) وقوله عز وجل وجبت بحبتي يريد ثبت إرادتي لهم الثواب الجزيل للتعابين والمجاهدين في يريد أن يكون جلوسهم في ذات الله عز وجل من التعاون على ذكر الله تعالى وإقامة حدوده والوفاء بهمه والقيام بأمره ويحفظ شرائعه واتباع أوامره واجتناب محاربه وقوله تبارك وتعالى والمتراوون في يريد والله أعلم أن يكون زيارة بعضهم لبعض من أجله وفي ذاته وإبتغاء مرضاته من محبة لوجهه أو معاون على طاعته وقوله تبارك وتعالى والمتبازلين في يريد ينلون أنفسهم في مرضاته من الاتناق على جهاد عدوه وغير ذلك مما أمر وأبه ويعطيه ماله إن احتاج إليه والله أعلم وأحكم ص مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول القصد والتؤدة وحسن المعية جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة ش قوله رضي الله عنه القصد يريد بالقصد في الأمر وترك الغلو والسرف فيه وقال عيسى بن دينار يريد بالقصد في النفقة والكسوة وجمع شأنه وفي العتية قال ابن القاسم سمعت مالك يذكر القصد فوفله قال وإياك من القصد ما يجب أن يرتفع في قيله ثم قال تعجب وتعجب الناس وقوله والتؤدة يريد بالرفق والتأني وقال عيسى بن دينار حتى يحكم أموره ثم يدخل فيها بطاعة الله عز وجل وقوله وحسن المعية يريد بالطريقة والدين وأصل المعية الطريق وقوله جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة يريد أن هذه من أخلاق الأنبياء وصفاتهم التي طبعوا عليها وأمرها وجوبها على التزامها ويعتقدان هذه الجزئية على مقالة عبد الله بن عباس ولا يدري وجه ذلك والله أعلم وقال عيسى بن دينار من كان على هذا وقت كلامه إلا بما ينهيه كان فيه جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة

• وحدثنى عن مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول القصد والتؤدة وحسن المعية جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة

﴿ ماجاء في الرؤيا ﴾

ص ﴿ مالک عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ﴾ مالک عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة يحتمل والله أعلم أن يرده المصدق ويحتمل أن يرده المبتدئ وقوله صلى الله عليه وسلم من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وصفها بأنها جزء من النبوة لما كان فيها من الاتباع بما يكون في المستقبل على وجه يصح ويكون من عند الله عز وجل وقد قال جماعة من أهل العلم أن الرؤيا لمسا وكل بهاري الراي من ذلك ما فيه تنبيه على ما يكون وقوله صلى الله عليه وسلم من ستة وأربعين جزءاً من النبوة قيل معنى هذه التسمية أن مدة نبينا صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثة وعشرين سنة منها ستة أشهر كانت نبوته بالرؤيا ولذلك روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح وستة أشهر من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وقيل أنها جزء من النبوة على وجه لم يطلع عليه وقيل روى عن أبي سعيد الخدري الرؤيا الصالحة جزء من خمسة وأربعين جزءاً من النبوة وروى عبد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة ونزل روى عنكم عن عبد الله بن عباس فيصنع أن يكون ذلك اختلافاً من الرواة وحديث أنس وأبي هريرة أثبت من سائر الأحاديث ويحتمل أن يجمع بينهما فيجعل قوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً على الرؤيا الجلية ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم جزء من سبعين جزءاً على الرؤيا الخفية وقال محمد بن جرير الطبري قوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة يحتمل أن يرده صلى الله عليه وسلم رؤيا المؤمن وقوله صلى الله عليه وسلم جزء من سبعين جزءاً من النبوة يحتمل أن يرده رؤيا الفاسق ويشهد لنا التأويل قوله في حديث أنس وحديث أبي هريرة قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة يخص بذلك رؤيا الرجل الصالح والله أعلم ويحتمل والله أعلم أن يرده الجزء من الستة والأربعين جزءاً من النبوة هي الرؤيا المبشرة على ما روى في حديث عطاء بعد هذا لكثرة تكررها في النصف من الرؤيا الصادقة وأما ما كان من ذلك على سبيل الإنذار والزجر أو غيرة ذلك من الأنواع يكون جزءاً من سبعين جزءاً من النبوة لقلة تكرره ولما يكون من جنسه قبل الشيطان يخفى بنا ونحوه فيا والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالک عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأي أحد منكم الليلة رآي ويقول ليس بقي بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة

﴿ ماجاء في الرؤيا ﴾

وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأي أحد منكم الليلة رآي ويقول ليس بقي بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة

• وحدثنى عن مالك عن

زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لن يبق بعدى من النبوة إلا المشرات فقالوا وما المشرات يا رسول الله قال الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أوتى له جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة • وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سمعت أبا قتادة بن ربي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا رأى أحدكم الشيء يكرهه فليبت عن يساره ثلاث مرات إذا استيقظ وليتعوذ بالله من شرها فأنها لن تضره إن شاء الله فقال أبو سلمة إن كنت لأرى الرؤيا هي أتقل على من الجبل فلما سمعت هذا الحديث فكتبت أباها • وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في هذه الآية لم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أوتى له في معنى هذه الآية لم البشرى في الحياة الدنيا ما يراه الرجل الصالح أو يرى له من المقام الصالح يريد المبرر له فلما عنده

النبوة يدخل عليهم بهامسة ويحضرهم على مصلحة ويخرجهم بهامسة • (مسئلة) ولا يعبر الرؤيا إلا من يحسنها وأما من لا يعلم ذلك ولا يحسنها فليترك وسئل مالك عن رجل يعبر الرؤيا بالكل أحد قال أالنبوة بلعب قيل له أفيعبرها على الخير وهي عنده على الشر لقول من قال لن أوتى ما أوتى فقال لا أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أفيتلاعب بأمر من أمورا النبوة وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في رؤيا عائشة لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا واحد من أقاربه وهو خيرهم وكره أن يتكلم أولاً وأما ينبغي للعابرين أن يذكروا رأي مكره وأما قال خيرا أو صحت وقال جماعة من أهل العلم معنى قوله خيرا أن يقول خيرا لتأوثر العبدون من • مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لن يبق بعدى من النبوة إلا المشرات فقالوا وما المشرات يا رسول الله قال الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أوتى له جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة • ثم قوله صلى الله عليه وسلم لن يبق بعدى من النبوة يريد الله أعلم أن النبوة قد ختمت به فإذا قبض جيعها وان بقي منها جزء من ستة وأربعين جزءاً وهي المشرات وذلك الرؤيا الصالحة ويحتمل أن يردها أنها ما يبشر به الرجل الصالح بما يراه هو لنفسه أو يراعه غيره من صلاحه أو يتخلص من شدة فيحتمل أن تكون هذه جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وإن كان غيرهما من الرؤيا الصادقة تنجز على غير هذا الجزئ والله أعلم ص • مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال سمعت أبا قتادة بن ربي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا رأى أحدكم الشيء يكرهه فليبت عن يساره ثلاث مرات إذا استيقظ وليتعوذ بالله من شرها فأنها لن تضره إن شاء الله فقال أبو سلمة إن كنت لأرى الرؤيا هي أتقل على من الجبل فلما سمعت هذا الحديث فكتبت أباها • ثم قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصالحة يحتمل والله أعلم أن يردها بالنبوة ويحتمل أن يردها بالصالحية من الله تعالى والحلم يحتمل أن يردها بما يحزن ويحتمل أن يردها بالكاذبة من الشيطان معناه أنه يحيلها لغيره ويعجز قال رؤيا من الله تعالى والحلم من الشيطان قال عيسى بن دينار الرؤيا هي رؤيا ما يأتى على الخبر والأمر الذي يصر به والحلم هو الأمر التفتيح المجهول ير به الشيطان للؤمن ليحزنه وليكسر عيشه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأى أحدكم الشيء يكرهه يحتمل أن يرده بضعفه ويحزنه فليبت عن يساره وليتعوذ بالله من شرها فأنها لن تضره إن شاء الله تعالى جعل هذا ما يدفع به مضرة الشيطان وحزنه وذلك يكون لأن المؤمن الواثق بفضل الله عز وجل إذا فعل هذا زال عنه شغل البال بهاروجع إلى التوكل على الله عز وجل ويحتمل أن يرده بذلك أن الله جل ذكره يقدر أنه إذا فعل هذا وقوم بالله أنه لا يصيبه شيء مما رآه في منامه وأنه أن ترك ذلك ولها عنه أصاب ما رآه في منامه كما يقدر أن إذا عاصر في عنه البلاء وأنه لو لم يدع لتزل به ذلك البلاء قال عيسى بن دينار في التمتع ابن وهبان من رأى ذلك تنفث عن يساره ثلاثاً ثم يقول أعود بن استعادت به ملائكة ورسله من شر ما رأيت في منامى هذا أن يصيبني منه شيء كرهه ثم يقول إلى جانبه الآخر ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في هذه الآية لم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أوتى له في معنى هذه الآية لم البشرى في الحياة الدنيا ما يراه الرجل الصالح أو يرى له من المقام الصالح يريد المبرر له فلما عنده

ترى له

معنى البشرى فى الحياة الدنيا لمن عدم النبوة أو من مقتضى البشرى وأما فى الآخرة فانتقامه به الملائكة عندئذ القيام من التأنيس لهم والبشارة قال الله عز وجل وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذى كنتم توعدون

﴿ ما جاء فى الزرد ﴾

ص ﴿ ما لك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالزرد فقد عصى الله ورسوله ﴾ ثم قوله صلى الله عليه وسلم من لعب بالزرد الزرد نوع من اللعب مثله شاغل وقوله صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله أخبرنا من لعب بها عصى الله عز وجل وذلك يقتضى النهي عن اللعب وهذا عام فى اللعب على أى وجه كان من فزار أو غيره ولا يجوز عند مالك اللعب بالزرد ولا بالشطرنج حكاه القاضي أبو محمد زادا الشيخ أبو محمد كره مالك كل ما لعب به من الزرد والأربعة عشر وكره الشطرنج وقال الهاء وشران ذلك مما يلهى عن ذكر الله تعالى غالبا ولأنه نوع من الميسر يقصد به المبالغة فى الانغماس فيها من عمل دين ولا دينا وقد علق البارى تعالى تحريم الخمر على هذا المعنى فقال عز وجل انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون وما روى عن عبد الله بن مغفل والشعبى وعكرمة أنهم كانوا يلعبون بالزرد وأن الشعبي كان يلعب بالشطرنج غير ثابت ولو ثبت لخل على انهم لم يلعبوا النهي وأغفلوا النظر وأخطأ فيه وروى عن سعيد بن المسيب وابن شهاب إجازة اللعب بالزرد وذلك كله غير ثابت عن تقدم ذكره وانما اخبار يتعلق بها أهل البطالة حرصا على تخفيف ما هم عليه من الباطل والله المستعان ص ﴿ ما لك عن علقمة بن أبى علقمة عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه بلغها أن أهل بيت فى دارها كانوا سكاكنا فيها عندهم زرد فأرسلت اليهم لأن لم تخرجوها لا تخرجكم من دارى وأنكرت ذلك عليهم ﴾ وحديثي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا وجد أحدا من أهل يلعب بالزرد ضربه وكسرها قال يحيى وسعت مالكا يقول لا خير فى الشطرنج وكسرها وسعته يكره اللعب بها ويسد ما من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق الا الضلال

(فصل) وقوله كان عبد الله بن عمر يكرهها ويضرب من وجد من أهل يلعب بها وأما كسرها ففى وجه النع من اتخاذها لأنه لا منفعة فيها وبماؤها داع الى معادتها وأما من ضرب من كان يلعب بها من أهل يلعب فى سبيل التأديب والزجر لم عنها ويغض أهل بذلك أنهم هم الذين عليهم التبسط من التأديب كمن يذوب الرجل ولدهو يمتعه لذلك من مساوى الاخلاق والاعمال السيئة وان لم تبلغ ملبقا يجب فيها حد ولا تعزير يستوفيه ما ك ص ﴿ قال يحيى سمعت مالكا يقول لا خير فى الشطرنج وكرهها وسعته يكره اللعب بها ويسد ما من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق الا الضلال ﴾ ثم وأما كراهية اللعب بها جلة فلا خلاف عند مالك فى ذلك قليلا كان أو كثيرا لقهار كان أو لغيره فزار قال القاضي أبو محمد أن اللعب بها يؤدى الى القمار والحلف كاذب وزك الصلاة ولا يشترى يقول من قال أن

﴿ ما جاء فى الزرد ﴾

• وحديثي عن مالك عن

موسى بن ميسرة عن

سعيد بن أبى هند عن أبى

موسى الأشعري أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال من لعب بالزرد

فقد عصى الله ورسوله

• وحديثي عن مالك عن

علقمة بن أبى علقمة عن

أمه عن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

أنه بلغها أن أهل بيت

فى دارها كانوا سكاكنا

فيها عندهم زرد فأرسلت

اليهم لأن لم تخرجوها

لا تخرجكم من دارى

وأنكرت ذلك عليهم

• وحديثي عن مالك عن

نافع عن عبد الله بن عمر

انه كان اذا وجد أحدا من

أهل يلعب بالزرد ضربه

وكسرها قال يحيى وسعت

مالكا يقول لا خير فى

الشطرنج وكسرها

وسعته يكره اللعب بها

ويسد ما من الباطل

ويتلو هذه الآية فإذا بعد

الحق الا الضلال

الاكثر منها يؤدى الى ذلك لأن قليلا يؤدى غالباً الى كثيرها فيجب جسم الباب (فرع) فان لعب بها فإمرأة واحدة لم تقبل شهادته وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة كان محاسناً كثيراً مساوياً ولم يظهر منه كبيرة قبلت شهادته والدليل على ما نقله ان هذا فإمرأة وعملها باطل فوجب أن يسقط الشهادة كاليسر (فرع) فان لعب بها على غير الفهار سقطت شهادته عند مالك ان آدم فيها لأنه ادمان للباطل وما لا يحتاجوا للمس على عينين الأيمان الحائنة والاستئصال عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة بل هو كاتخاذ الأعداء والقيان فأما من لعب به في النادر فينبى ماصنع ويستحب له ترك ذلك ولا تسقط عدالته وقد تقدم من هذه المسئلة في الشهادات ما هو أعجب من هذا وبالله التوفيق

﴿ العمل في السلام ﴾

ص * مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بسم الله على المائى وإذا سلم من القوم أحداً جزأ عنهم * ش * قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله على المائى معناه يبدؤه بالسلام ثم يبيعه الآخر فيرد عليه السلام قال القاضي أبو محمد ابتداء السلام مستور وجب فأما ابتداء وفاروى معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم يسبح بعداء المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس ونصر الضعيف وعون المظلوم وإفشاء السلام وإبرار القسم (مسئلة) وأما الرد فقول الله عز وجل وإذا حيث بنعية فليؤا أحسن منها أو ردوا * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه قيل ان ذلك في السلام ومن جهة المعنى انه قد تعين حق المسلم على المسلم عليه بما بداه من السلام (مسئلة) وصفة السلام أن يقول المسلم السلام عليكم ويقول الراد عليكم السلام أو يقول السلام عليكم كما قيل له قال القاضي أبو محمد وكره مالك أن يقول الراد سلام الله عليك والأصل في ذلك ما روى معمر عن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً فلما خلقه قال اذهب فسلم لى أولئك لنفر من الملائكة جالوس فسمع ما يبعونك به فأتها بحتك ونجبت ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وهذا الذى ورد به الشرع قال الله عز وجل وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم

(فعل) وقوله صلى الله عليه وسلم بسم الله على المائى ريدانه شرع في حقه أن يسبأ بالسلام وذلك يكون من وجهين أحدهما أن الرجلين إذا نساوا في المرور سلم الراكب على المائى لأنه أرفع حالاً منه في أمر الدنيا فتركه السلام على من فضل عليه في الدين من باب الكبر وإذا كان أحدهما جالساً والآخر ماراً سلم المار على الجالس وإذا استويا في المرور والالتقاء بدأ بالسلام من كان حقاً أقل على من كان حقاً أفضل لأنه حق من باب الدين والفضل روى ثابت بن مولى عن عبد الرحمن بن زيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم الصيرعى الكبير ويسلم الراكب على المائى والمائى على القاعد والليل على الكثير (فعل) وقوله صلى الله عليه وسلم وإذا سلم من القوم واحداً جزأ عنهم قال القاضي أبو محمد لا خلاف ان ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية إذا قام به بعضهم سقط عن بعض وإن رد السلام فرض على الكفاية فإن سلم واحداً من الجماعة جزأ عنهم وإن رد واحداً من الجماعة جزأ عنهم وحكى عن أبي يوسف أنه يميز جميع الرد والدليل على ما نقله الحديث وإذا سلم واحداً من الجماعة جزأ

﴿ العمل في السلام ﴾
* وحشنى عن مالك عن
زيد بن أسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
بسم الله على المائى
وإذا سلم من القوم أحد
أجزأ عنهم

عنهم ومن جهة المعنى ان هذا سلام هو شعار الشرع فتاب فيه الواحد عن الجماعة كسلام المبتدئ به
 ص **عن مالك عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه قال** كنت جالساً عند عبد الله
 ابن عباس فدخل عليه رجل من أهل اليمن فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد شيئاً مع ذلك
 أيضاً قال ابن عباس وهو يوشئ قد ذهب بصره من هذا قالوا هذا الذي ينشأك فرفروا يوم
 قال فقال ابن عباس ان السلام انتهى الى البركة **ش قول عبد الله بن عباس رضي الله عنه** ان
 السلام انتهى الى البركة يريدانه لا يريد على ذلك فيه وانما هي ثلاثة آلاء الله عليك ورحمة الله
 وبركاته فمن اقتصر على بعضها اجزاء ومن استوعبها فبلغ الغاية منه فليس له أن يزيد عليها وتقال
 القاضي أبو محمد أكثر ما ينشئ السلام الى البركة يريد أن لا يدعي ذلك ويقتضى ذلك أن لا يغير اللفظ
 وهذا ياتى بعلق بابتداء السلام أو رده وأما الدعاء فلا غاية له الا المعتاد الذي يليق بكل طائفة من الناس
 وبالله التوفيق (مسئلة) وأما المصافحة باليد فقد سكت الشيخ أبو محمد ان المصافحة حسنة وقال في
 المختصر سئل مالك عن ذلك فقال ان الناس ليغفلوا ذلك وأما ما فعله ويعتدل أن يتعلق في
 المنع عاروى ان السلام انتهى الى البركة فان ياد من قول أو فعل ممنوعة كالمصافحة وأجازها أنس
 ابن مالك وقدرى قتادة قلت لأنس أكانت المصافحة في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم
 وقد تقدم ذكر من كره المصافحة من أجازها من قبل بما يغني عن تكراره وهنا والله التوفيق ص
قال يحيى سئل مالك هل يسلم على المرأة فقال أما المجالة فلا كره ذلك وأما الشابة فلا أحب ذلك **ش**
 معنى ذلك والله أعلم ان المجالة المرأة لا تفتن في كلامها ولا يتسبب به الى محذور بخلاف الشابة
 فان في مكالماتها فتنة يتسبب به الى المحذور والسلام عليها يقتضي ردها وذلك من باب المكالمات وأصل
 هذا ان السلام شعار الاسلام شرعاً فشاؤه عند ملأ كل مسلم من عرف ومن لم يعرف إلا أن يمنع
 منه لما يخاف من الفتنة والتعريض للفسوق كما يمنع من الروبة بمثل ذلك وأمر بالمحجب وقدرى
 أبو الخير عن عبد الله بن عمران رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الاسلام خير قال نعم
 الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف (مسئلة) ولا بأس أن تجلس المجالة عند
 المصانع لبعض حوائجها ولا ينشئ ذلك للشابة قال مالك ومنعهم من ذلك ويضربهن عليه

ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني

ص **عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اليهود اذا سلم عليكم أحكم فأنما يقول السام عليكم فقل عليكم **ش** قوله ان اليهود اذا سلم
 عليكم أحكم الحديث يقتضى انه انما يرد عليهم اذا سلموا ولا يبدؤوا بالسلام قاله الشيخ أبو القاسم
 والقاتي أبو محمد وغيرهما وهو مقتضى الحديث لانه بين حكم من سلم عليه أهل الكتاب في الرد ولم
 يذكر حكم ابتداءهم بالسلام فدل ذلك لى أنه غير مشروع وقدرى سبيل بن أبي صالح عن أبيه
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبدؤا اليهود والنصارى بالسلام

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فأنما يقول السام عليكم يريد أنهم يعرفون الحكم عن مواضعه
 كما وصفهم الله سبحانه فيقولون مكان السلام عليكم السام وفتقال النبي صلى الله عليه وسلم والسام
 الموت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لم الراد عليهم عليكم فيرد مادعوا به من الشر عليهم
 قال عيسى بن دينار وعليه العمل وروى ابن وهب عن مالك انه قال لا يرد على اليهود والنصارى

وحدثني عن مالك
 عن وهب بن كيسان عن
 محمد بن عمرو بن عطاء أنه
 قال كنت جالساً عند عبد
 الله بن عباس فدخل عليه
 رجل من أهل اليمن فقال
 السلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته ثم زاد شيئاً مع
 ذلك أيضاً قال ابن عباس
 وهو يوشئ قد ذهب
 بصره من هذا قالوا هذا
 الذي ينشأك فرفروا يوم
 قال فقال ابن عباس ان
 السلام انتهى الى البركة
 قال يحيى سئل
 مالك هل يسلم على المرأة
 فقال أما المجالة فلا كره
 ذلك وأما الشابة فلا
 أحب ذلك

ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني

وحدثني عن مالك عن
 عبد الله بن دينار عن
 عبد الله بن عمر أنه قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان اليهود اذا
 سلم عليكم أحكم فأنما
 يقول السام عليكم فقل
 عليكم

• قال يحيى وسئل مالك
عن سلم على اليهودي
أو النصراني هل يستقبله
ذلك فقال لا

﴿ جامع السلام ﴾

• وحدثن عن مالك عن
اسحق بن عبد الله بن أبي
طلحة عن أبي مرة مولى
عقيل بن أبي طالب عن
أبي وهب الليثي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ينهاه عن جالس في المسجد
والناس معه إذ أقبل نفر
ثلاثة فأقبل اثنان إلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وذهب واحد فلما
وقفا على رسول الله صلى
الله عليه وسلم سلما فأما
أحدهما فرأى فرجة

في الحلقة فجلس فيها وأما
الآخر فجلس خلفهم وأما
الثالث فأدبر ذاهبا فلما
فرغ رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ألا أخبركم
عن النفر الثلاثة أما
أحدهم فأوى إلى الله
فأواه الله وأما الآخر
فاستصفا فاستصفا الله منه
وأما الآخر فأعرض

فأعرض الله عنه

فإن رددت فقل عليك وهذا قول عيسى بن دينار لأنه منع أن يرد عليهم بغير هذا اللفظ وإنما ينهى
الرد عليهم في رواية ابن وهب وأشباه عن مالك أن يرد عليهم السلام وذلك غير مشرووع بل هو ممنوع
والشرع من ذلك أن يرد عليه قوله وقد قال الشيخ أبو القاسم من سلم عليه دى فلا يرد عليه
وليقبل عليك فالتضي هذا أن ارد هو رد السلام وأقوله عليك ليس برد السلام يريدوا عما هو ورد
لقوله وقد اختلف الناس في تأويل قول الله عز وجل وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها
فقال عطاء الآتي في أهل الاسلام خاصة وهذا مقتضى قول مالك فإنه منع أن يرد على اليهود بأحسن
مما حيوا به وهو معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الله بن عباس هي عامة فذا سلم
عليك فقال سلام عليك قلت عليك السلام ورجع الله فنهأ أحسن مما قال وإن أردت أن تردا
قلت عليك وروى عن الشعبي أنه قال لليهودي عليك السلام ورجع الله فقبل له تقول لليهودي
ورجعه الله فقال أليس في رجعه الله يعيش وقد قال بعض الناس يقول إذا رد عليك السلام بكسر
السين وهي الحجاره قال القاضي أبو محمد والسنه وردت بمقتضى وهو أوى والأصل في ذلك ما
روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم ص • قال
يحيى سئل مالك عن سلم على اليهودي أو النصراني هل يستقبله ذلك فقال لا • ش • وقدنا على ما قال
أن من سلم على من ليس بأهل السلام فلا يستقبله لأنه لا فائدة في هذه الآية ولا معنى لها لالسلام
عليه إن كان حسنة فلا يجاب زجوع عنها وإن كان سيئة فليس بيد اليهودي شكرتها لأنها
ليست من حقوقه وانما هي من حقوق الله عز وجل وماروى عن عبد الله بن عمر أنه استأذنه فنه
يحتمل أن يعلم أنه أخطأ ولم يعرف حين سلم عليه على وجه الصغار له ولثالثه قد كلفوا وغيره أن
عبد الله يعتقد نفسه بابتداء السلام والله أعلم وأحكم (مسئلة) • يمنع الكفر ابتداء السلام على
ما قاله القاضي أبو محمد وتنع البدعة من السلام وقال سحنون يمنع من مجالسة أهل الأهواء والسلام
عليهم تأديبا لهم

﴿ جامع السلام ﴾

ص • مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن أبي
واقف الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاه عن جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل نفر ثلاثة
فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد فلما وقفا على رسول الله صلى الله عليه
وسلم سلما فاما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فأدبر
ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم عن النفر الثلاثة أما أحدهم فأوى إلى
الله فآواه الله وأما الآخر فاستصفا فاستصفا الله منه وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه • ش •
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاه عن جالس في المسجد إذ أقبل نفر ثلاثة يحتمل والله أعلم
أن يكونوا أقبالا من ناحية من نواحي المسجد غير الناحية التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجلس فيها ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن تشرع الركنان لمن دخل المسجد ويحتمل أن يكون
ذلك بعد أن تشرع ذلك وركوا وركا أو روى ذكر ذلك ويحتمل أنهم لم يركوا وشرع لهم ذلك
التي صلى الله عليه وسلم لتجوز أن يكونوا على غير طهارة أوليين أن ذلك ليس بواجب والله
أعلم وأحكم

• وحديثي عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر الرجل كيف أنت فقال أحمد الله اليك فقال عمر ذلك الذي أردت منك • وحديثي عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره أنه كان يأتى عبد الله بن عمر فيغدو معه إلى السوق قال فاذا غدونا إلى السوق لم ير عبد الله بن عمر على سقاط ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا عبد إلا سلم عليه قال الطفيل فجئت عبد الله بن عمر يوما فاستبعتني إلى السوق فقلت له وما تمنع في السوق وأنت لا تنب على البيع ولا تسأل عن السلع ولا تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق قال وأقول اجلس بنا هاهنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا أبا بطن وكان الطفيل ذا بطن إنما تغوم من أجل السلام نسلم على من لقينا

(فصل) وقوله فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسدأ يقضى أن الوارد على القوم يدعونهم بكسليم الماشي على القاعد وقوله فلما أحدهما رأى فرقة في الحلقة فجلس فيها بمثل أن راها في موضع يقضى اليه بموئيل أن راها في موضع لا يتقضى اليه فجلس أحد الرجلين فيها محاسا على القرب من النبي صلى الله عليه وسلم في الأخذ عنه وجلس الآخر خلف القوم حياء وأدبر الثالث ذاهبا زاهدا في الخير

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم عن النفر الثلاثة يريدوا الله أعلم أن يخبرهم عن مقاصد التي خفيت عليهم فلما نفاهاهم فقلهم فقدر آه من حضر وبمتمل أن يقصدوا الأخبار عالم عند الله تعالى خزا على فعلهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أما أحدهم فأرى إلى الله تعالى فأواه الله تعالى يقال آوى فلان إلى فلان بآ إلى الله وقوله صلى الله عليه وسلم فأواه الله بالله سبحانه قبله وأجابه إلى ذلك قال الله عز وجل إذا رآى النبتة إلى الكهف يريد لجوا اليه وقال سبحانه ألم يجدك يتيما فآوى أي ضمك إلى كنفه وفنله وقوله صلى الله عليه وسلم وأما الآخر فاستعيا أي ترك المراجعة فاستعيا الله فنعما أي ترك عقوبته على ذنوبه وزاده محاسن من الخير والثواب قال عيسى بن دينار في المزيعة الذي آوى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس عنده فقد آوى إلى الله تبارك وتعالى قبله الله تعالى وآواه وأما الذي استعيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس دون المجلس فذلك الذي استعيا الله تعالى منه وغفر له والذي ذهب أعراض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي أعرض الله سبحانه وسخط عليه حين أعرض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورغبته وقال محمد بن عيسى الأشعثي مثله ص • مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر الرجل كيف أنت فقال أحمد الله اليك فقال عمر ذلك الذي أردت منك • ثم سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه الرجل عن حاله على سبيل التأنيس وحسن العشرة قلن عرفه الإنسان أرى سئل عن حاله فقال أرى رجل أحمد الله اليك على ما يجب أن يفعله كل مؤول عن حاله فإن المنعم بصلاح الأحوال وتوالت النعم هو الله تعالى ولا أحدا وإن اشتد بلاؤه أو الله عليه نعم لا يحصى قال الله سبحانه وتعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ولا يبين من نفسه المتردد فانه من نعم الله عز وجل ولا يقدر أحد عليه غيره تعالى وقدر روى عن الزهاد أنه عدد أنفاسه في يوم فوجدها أربعة عشر ألف نفس وهذه نعم لا تحصى وأن ترد أنفاسه مع سائر النعم عليه مع المرض والفقر فكيف مع الصحة والنفي ومن صبح يقينه لزمه أن يحمد الله عز وجل على السراء والضراء فانه لا يحصى على المكره وغيره جل وعز فانه قصر في أكثر نعمه وهو يئيب إليه ويكثر الذنوب به ص • مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره أنه كان يأتى عبد الله بن عمر فيغدو معه إلى السوق قال فاذا غدونا إلى السوق لم ير عبد الله بن عمر على سقاط ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا عبد إلا سلم عليه قال الطفيل فجئت عبد الله بن عمر يوما فاستبعتني إلى السوق فقلت له وما تمنع في السوق وأنت لا تنب على البيع ولا تسأل عن السلع ولا تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق قال وأقول اجلس بنا هاهنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا أبا بطن وكان الطفيل ذا بطن إنما تغوم من أجل السلام نسلم على من لقينا

وحديثي مالك عن الثقة عنده عن بكير (٧٨٤) ابن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري عن

الاستئذان ثلاث هو معنى قوله عز وجل حتى تستأذنا فإبري والله أعلم وأحكم وروى أبو موسى وأبو سعيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم ثلاثاً لم يؤذن له فارجع قال الشيخ أبو القاسم ولا يزبد على الثلاث إلا أن يعلم أن استأذنه لم يسمع فلا بأس أن يزبد (مسئلة) ويستأذن الرجل على أمه وذوات عماره وكل من لا يحل له النظر إلى عورته ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الذي سأله عن الاستئذان على أمه أعجب أن تراها عياناً قال لا قال فاستأذن عليها ومعناه والله أعلم أنه إذا لم يستأذن عليها فقفى فجوها فإبراهمة فأنه قال فأتوا الأمه التي يحل له النظر إلى عورتها فله الدخول عليها دون استئذان

(فصل) وقوله أني معاني البيت أي خادمها لم ير النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك يؤزني ترك الاستئذان لأنه لا يؤمر معه أن يفجاها فيري منها ما لا يحل له النظر إليه ص مالك عن الثقة عن بسر بن بكير عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري عن أبي موسى الأشعري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أن أباموسى الأشعري جاء يستأذن على عمر ابن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فأرسل عمر ابن الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر ومن يعلم هذا لئن لم يثبتني يمر يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا فخرج أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد بقال له مجلس الأنصار فقال أني أخبرت عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لئن لم يثبتني يمر يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا فان كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا أبو سعيد الخدري معي وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما أني لم أهلك ولكن خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ش قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لأبي موسى مالك لم تدخل معناه والله أعلم ما يمنعك أن توالى الاستئذان حتى يؤذن لك فتدخل فانه روى أن عمر بن الخطاب سمع استئذان أبي موسى الأشعري فشغل عن أن يأذن له ثم تذكر أمره فأرسل في أثره وقال له مالك لم تدخل فعناه ما قمتنا ذكره ولذلك لم يجبه أبو موسى بأنه لم يؤذن له وإنما جاء به ما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع وإنما عجز الزيادة على الثلاث وهذا إذا علم أنه سمع قال عيسى بن دينار في المزملة فان لم يجبه أحد ونظر انهم لم يسمعه فلا بأس أن يزبد على الثلاث وقال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا أحب أن يسلم أكثر من ثلاث وإن نظر انهم لم يسمعه أتباعاً للحديث وأخذ به قال ولا بأس أن عرفنا أحداً أن ندعوه ليخرج اليك أن تنادي به ما باله (مسئلة) وصفة الاستئذان أن يقول سلام عليكم أأدخل أو السلام عليكم لا يزبد عليه رواه يحيى بن ابن نافع وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أن الاستئذان أن يسلم ثلاثاً فان أذن لك والا فانصر في أن أذن لك عند باب الدار فلا تستأذن عند باب البيت وقد أذن لك مرة وإذا استأذن الرجل بالسلام فقبل له من هذا فليقم نفسه به أو يعبر في به ولا يقول أنا كذا وروى ابن المسيك عن جابر بن عبد الله استأذنت

أبي موسى الأشعري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع • وحديثي مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أن أباموسى الأشعري جاء يستأذن على عمر ابن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فأرسل عمر ابن الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر ومن يعلم هذا لئن لم يثبتني يمر يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا فخرج أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد بقال له مجلس الأنصار فقال أني أخبرت عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لئن لم يثبتني يمر يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا فان كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا لأبي سعيد الخدري فقم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما أني لم أهلك ولكن خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ش قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لأبي موسى مالك لم تدخل معناه والله أعلم ما يمنعك أن توالى الاستئذان حتى يؤذن لك فتدخل فانه روى أن عمر بن الخطاب سمع استئذان أبي موسى الأشعري فشغل عن أن يأذن له ثم تذكر أمره فأرسل في أثره وقال له مالك لم تدخل فعناه ما قمتنا ذكره ولذلك لم يجبه أبو موسى بأنه لم يؤذن له وإنما جاء به ما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع وإنما عجز الزيادة على الثلاث وهذا إذا علم أنه سمع قال عيسى بن دينار في المزملة فان لم يجبه أحد ونظر انهم لم يسمعه فلا بأس أن يزبد على الثلاث وقال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا أحب أن يسلم أكثر من ثلاث وإن نظر انهم لم يسمعه أتباعاً للحديث وأخذ به قال ولا بأس أن عرفنا أحداً أن ندعوه ليخرج اليك أن تنادي به ما باله (مسئلة) وصفة الاستئذان أن يقول سلام عليكم أأدخل أو السلام عليكم لا يزبد عليه رواه يحيى بن ابن نافع وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أن الاستئذان أن يسلم ثلاثاً فان أذن لك والا فانصر في أن أذن لك عند باب الدار فلا تستأذن عند باب البيت وقد أذن لك مرة وإذا استأذن الرجل بالسلام فقبل له من هذا فليقم نفسه به أو يعبر في به ولا يقول أنا كذا وروى ابن المسيك عن جابر بن عبد الله استأذنت

مع فقالوا لأبي سعيد الخدري فقم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما أني لم أهلك ولكن خشيت أن يقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم

على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من هذا فقلت أنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما نأعلى
بمعنى الإنكار لذلك وإن سمى نفسه أولا في الاستئذان لحسن وقدرى طمعه بن عمر عن أبي
بردة عن أبي موسى قال جاء أبو موسى إلى عمر بن الخطاب فقال السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس
فلم يأذن له فقال السلام عليكم هذا الأشعري ثم انصرف فقال ردوه على فردوه فقال له ما ردك كنا
في شغل

(فصل) وقوله ومن يعرف هذا لئن لم تأتني بن يعرف هذا لأفعلن بك كذا وكذا على معنى الزجر
والوعيد عن التسامح في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان يقول أقولوا الحديث عن النبي صلى
الله عليه وسلم وأنتن بككم فيسئل معناه وأنتن بككم في الأجر قال مالك معناه وأنتن بككم في
التقليل وقوله رضى الله عن بعد ذلك أما لي ثم أهلك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول
الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون الوعيد والزجر ليراه إذا كان هو عنده غير منهمو يحتمل أن
يكون الوعيد له حين أظهر إلى الإمام أمر ما بينهم فيه غيره وبتبع منه ولا يمكن أن يفصل فيه بين التهم
وغيره فكان الحكم فيه منع الجميع كالمنع من الترائع وقدرى عمرو بن الحارث عن بكر بن
الأنج عن عمر بن الخطاب قال له لا وجمن ظهرك وبطنك وألتأتني بن يشهدك على هذا

(فصل) وقوله فقام معه أبو سعيد الخدري فأخبر عمر بن الخطاب بمثل ذلك وروى طمعه بن
عمر عن أبي بردة عن أبي موسى أن أبا بكر بن كعب شهد به بذلك وقال يا ابن الخطاب لا تكون في عذابا
على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضى الله عنه سبحان الله انما سمعت شيئا
فأحببت أن أتثبت ويحتمل أن يكون أبا بكر مع أبي سعيد ثم لقيه بعد وقت آخره أيضا بذلك
وأيضا في هذا ما يدل على أن لا يقبل خبر الواحد العدل لأنه لو اذنت ذلك لم يرو عنه أبو موسى الأشعري
إذا لم يجر من يشهد به بل كان برده في خاصة كالشاهد الواحد لأن عمر بن الخطاب لم يقبل ذلك بأنه
مفرد وإنما عمله بالمتضاف القول على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضى قبول خبر الواحد
والأفلم يكن يخاف ذلك من خبر الواحد لأنه يقول مرود

التشميت في العطاس
مالك عن عبد الله بن أبي
بكر عن أبيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال ان عطس فتشمت
فأحببت أن أتثبت
عطس فتشمت ثم ان عطس
فقال إنك ممنونك فقال
عبد الله بن أبي بكر لا
أدرى أبعد الثالثة أو
الرابعة

التشميت في العطاس

ص مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان عطس فتشمت
ثم ان عطس فتشمت ثم ان عطس فتشمت ثم ان عطس فتشمت ثم ان عطس فتشمت ثم ان عطس فتشمت
لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة ش عكنا الرواية وقال الخليل سمعت معناه وقال ثعلب التشميت
ابعد الثالثة عنه والتشميت اثبات السمت الحسن له وقوله صلى الله عليه وسلم ان عطس فتشمت
يريد والله أعلم أن هذا الحق انما ثبت من حديثه قال مالك في العتية في العطاس إذا لم يحمد الله أو لم
يسبحه فلا يشمت حتى يسمعه إلا أن يكون في حلقة كبيرة فإذا رأيت الذين يلونه يشمتونه فتشمت
و روى سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم فتشمت
أحدهما ولم يشمت الآخر فقيل له قال هذا جد الله وهذا لم يحمد الله تعالى وإن يعلمنك وسعت من
يسمع من يلب ذلك قال مالك لا يشمت العطاس حتى يسمعه مع محمدا الله تعالى وإن يعلمنك وسعت من
يلب يشمت فتشمت يريد أنه يعتذر من قرب منه لا يشمت إلا بعد أن جد الله تعالى (مسئلة) ومن
عطس في الصلاة فلا يحمد الله إلا في نفسه قال مسنون ولا في نفسه وهذا يقتضى عندى أن لا يشمت

لأنه بسلامه مشغول عن الذكر والتشميت وروى أبو زرعة عن ابن القاسم في العتية مسئلة مالك عن عطاء بن رباح عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأمأه أن يمشي على النبي صلى الله عليه وسلم اذن أقول له لأنه كراهة تعالى (مسئلة) وأذا عطس رجل وحمد الله بعصرة جاعة فقد قال القاضي أبو محمد يزي في ذلك الواحد كره السلام وقال ابن مزين في المختصر أنه يتلافى رد السلام بذكره أو بغيره كل واحد من الجماعة للتشميت وجه القول الأول ما خرج به القاضي أبو محمد من أنه كره رد السلام ووجه ما قاله ابن مزين ما رواه سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سماعه أن يشعته ومن جهة المعنى أن السلام اظهار شعيرة الاسلام فإذا أظهره أحدهم وأقره الباقيون على ذلك فهو اظهار من جميعهم له وتأسيس لمن سلك عليه والتشميت انما هو دعاء للشفقة وقضاء لحق وجبه على الجماعة فعلى كل واحد منهم أن يقضيه إياه (مسئلة) واختلف العلماء في التشميت هل هو واجب أو مندوب إليه ونظيره مذهب مالك أنه واجب على الكفاية كره السلام وقال القاضي أبو محمد هو مندوب إليه كابتداء السلام وجه القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم إن عطس فتشمتوه هذا أمر ونظيره الوجوب وروى يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن شهاب عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس تجب للمسلم على أخيه رد السلام وتشميت العاطس واجابة الدعوة وعيادة المريض واتباع الجنائز

• وحدثنى مالك عن نافع
أن عبد الله بن عمر كان
إذا عطس فقبل له
يرجلك الله قال يرجنا الله
وأيكم ويفقر لنا ولكم
• ما جاء في الصور
والقائيل •

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم إن عطس فقل أنك مضنوك قال عيسى بن دينار المضنوك هو المزمع كرم وقصور تفسيره في الحديث بذلك وقول عبد الله بن أبي بكر لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة قال عيسى بن دينار الذي أخذ به مالك أن يبلغ للتشميت ثلاثاً فإن زاد على ذلك فلا يشعته وذلك أنه ما ورد الحديث بالشك ذهب إلى الاحتياط وقال الشيخ أبو القاسم وإذا عطس مراراً متوالية سقط عن سمعته تشميت ص • مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس فقبل له يرجلك الله قال يرجنا الله وأيكم ويفقر لنا ولكم • ش قوله أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس يريد فحمد الله واستغنى عن ذكر الله لعلم السامع به فقبل له يرجلك الله قال يرجنا الله وأيكم ويفقر لنا ولكم وقدرى عبد الله بن صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قيل له يرجلك الله فليقل يهديك الله ويصلح بالك والأمران جائزان وروى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا عطس أحدكم فليحمد الله وليقل له من عنده يرجلك الله وليرد عليه يفقر الله لنا ولكم قال مالك لأبأس أن يقول العاطس لمن يشعته يهديك الله ويصلح بالك وإن شاء قال الغفر الله لنا ولكم وهو مذهب الشافعي ومنع أبو حنيفة أن يقول له يهديك الله ويصلح بالك وقال الثعني أن اخراج كانت تقوله ولا يستغفرون للناس وروى عن أصحاب أبي حنيفة منع ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يقوله للبهود قال القاضي أبو محمد إنما استسماه على قولنا يفقر الله لنا ولكم لأن الهداية أفضل من المغفرة

• وحدثنى مالك عن
اسحق بن عبد الله بن أبي
طلحة أن رافع بن اسحق
مولى الشفاء أخبره قال
دخلت أنا وعبد الله بن
أبي طلحة على أبي سعيد
الخدري فعلمنا
أبو سعيد أخبرنا رسول
الله صلى الله

• ما جاء في الصور والقائيل •

ص • مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره قال دخلت
أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري فعلمنا أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيوتهم قائل أو تهاووا برؤسهم، اسحق لا يرى أي أنهما قال أبو سعيد الخدري * وحدثني مالك عن أبي أيمن النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري بعد وفاته قال فوجد عنده مهل بن حنيفة قد أوى وطالعه إنساناً فزغ غطاً من تحته فقال سهل بن حنيف لم تزغ قال لا فيه نأورا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بعدت فقال سهل لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٨٧)

عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيها تماثيل أو تصاو يرشك اسحق لا يرى أيها قال أبو سعيد الخدري **ش** قوله صلى الله عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيها تماثيل أو تصاو يرشك اسحق لا يرى أيها قال أبو سعيد يكون ذلك على الشك من الراوى لا التماثيل هي التماوير فيشك في اللفظ ويحتمل أيضا أن تكون التماثيل ما قام بنفسه من الصور والصور واقع على مقام نفسه على ما كان رقا أو زوقا في غيره ويحتمل أن تكون أو بمعنى الواو فتعلق النبي بها والله أعلم **ص** **ج** مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يومه قال فوجد عده سهلا من حنيفة فعدا أبو طلحة أنسا فانزع غطا من تحتها فقال سهل بن حنيف لم يتزعه قال لأن فيه تصاو ير وقدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قد عتقت فقال سهل ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان رقا قال بلى ولكنه أطيب لنفسى **ش** أمر أبي طلحة رضي الله عن أبيه إزالة الخط لأجل التماوير ردليل على كراهيته له وقوله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما فعلت يحتمل أنه قاله في جملة التماوير على وجه الكراهية ويحتمل أنه قاله على وجه التحريم واستثنى منه الرقيم في الثوب **ص** **ج** مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها اشترت تمرقة فيها تصاو ير فدنا رها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية وقالت يارسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله فإذا أذنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإياها هذه التمرقة قالت اشترتها لك فتعدي عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أصحاب هذه الصور يعدون يوم القيامة يقال لهم أحملوا خلعكم ثم قال إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة **ج**

﴿ ما جاء في أكل الضب ﴾

ص **ع** مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن سليمان بن يسار
أنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت معوجة بنت الحارث فذا ضابطان فيها يضربان
عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من أين لكم هذا فقالت أهدتني أختي هزيلة بنت الحارث
فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا أولاً كل يارَسُولَ الله فقال اني تخبرني من الله
حاضرة قالت معوجة أنسيتك يارَسُولَ الله من لبن عندنا فقال نعم فلما شرب قال من أين لكم هذا
فقال أهدتني أختي هزيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيتك جارية تنكحني كنت
أبداً مرتين في غنمها أعطيها أختك وصلى بها رجلك ترى عليها خيالك ثم قال أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت معوجة بنت الحارث ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد لانهما

وكانت معونة بنت الحارث فاذا ضايب فها بياض ومعه عبدالله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من أين لك هذا قالت أحدثك أخى
 وخالد بن الوليد كلا فقالوا ألا تأكل كل ما يورث الله فقال أحدثك أخى فحضر من الله حاضرة
 قالت معونة أنسبك يا رسول الله من أين عندنا قال فدم فها ضرب قال من أين لك هذا قالت أحدثك أخى فزيلة فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أرأيتك حارثك التي كنت أسأمر من بين عتقها أعطها اختك وصلى بها رجلك نزع عليها فخر لك

خاتمها فاذا اصاب فيها بياض وهي مما استطيعه العرب منها فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أين لكم هذا يعلم هل من جهة المدينة أو من جهة الصدقة أو مما فصداره ملكاً أو لمن يكون من جهة ما أو هو معرض بعد البيع أو لتبر ذلك فقالت مدونة ترى الله عنها أهدته لي أختي هز بنبت الحارث وهي أم حنيفة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايتك جارية كنتك التي كنت استأمتني في عتقها فيجمل أن تكون مبيعة لم تعلم ذلك أفضل لها أم غير ذلك ويجمل أن تكون استأمتها لمأ كانت جميع مالها حين الإستهارة أو أكثر من ثلث مالها واعتقدت أنه لا يجوز لها أن تبذل أكثر من ثلث مالها إلا بأذنه لكونه زوجهما صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اعطها أخاك وصلى بهار حرك ترى عليها فانه غير كل ويجمل والله أعلم انه يريد بذلك المكافأة على ما بذنت به من هبتها واز ذلك من تكريم الأخلاق لمن ورد عليه من أهله زائر حتى قسم بعتقه أن يكافئه على مواسلته بما يكون أفضل من ذلك ويجمل أن يكون اختار ذلك ابتداء ورأه أفضل من عتقها لأن الصلة أعظم أجراً من العتاق ولأنه كان في وقت شدة بالمدينة وكان العتق ضراراً باعق فيجعل ذلك خيراً لما عصى به أنه أعظم أجراً وأوصل الرحم والله أعلم وأحكم ص * مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت مهنوزة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت مهنوزة آخر وأرسل الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل منه فقبل هو ضب يارسل الله فرغ يده فقلت أحرام هو يارسل الله فقال لا ولكنه لم يكر بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجترت فأكته ورسل الله صلى الله عليه وسلم ينظر ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بضب مهنوزة مشوى فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يريد مديه إليه ليتناوله ورأى بعض النسوة اللاتي في البيت أنه لم ينظر منه نظر ما يمل به ما يأكل ولعله كان عند أهل المدينة ذلك ممنوع مما يعافونه فلما قبله وضب رفع يده فسأله خالدين الوليد عن امتناعه منه أنه لم يكر به فقال لا نعماً ليعرف به ولكن يعافه لأنه لم يكن بأرض قومه يريد والله أعلم بمكة والحجاز فأكد خالدين الوليد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه فدل ذلك على إباحته وعلى إباحته أكثر العلماء به قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة مكر وهو هذا الحديث هو حجة عليه لأنه لو كان مكر وهاله عنه ومنعه منه ص * مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلاً نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسل الله ماترى في الذهب فقال رد رسول الله صلى الله عليه وسلم لسبباً كلاً ولا يحرمه * ش قوله صلى الله عليه وسلم لسبباً كلاً ولا يحرمه على ما تقدم من أنه كان يعافه لأنه لم يعتد كلاً وليس كل ما يعافه الإنسان يحرم فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره الخضر التي لها رائحة وقديما في كثير من الناس الألبان والسمن وغير ذلك من الأطعمة ثم بين صلى الله عليه وسلم أن امتناعه منه ليس لتعريفه والله أعلم (مثلة) وحشرات الأرض كلها مكرودة عند القاضي أبي محمد وقال أبو حنيفة والشافعي هي محرمة والدليل على ما قلناه هذا حيوان لم ينص على تعريفه فغيره مكر حراماً كالضبع

* مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل ابن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد ابن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت مهنوزة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأى بضب مهنوزة فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت مهنوزة آخر وأرسل الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل منه فقبل هو ضب يارسل الله فرغ يده فقلت أحرام هو يارسل الله فقال لا ولكنه لم يكر بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجترت فأكته ورسل الله صلى الله عليه وسلم ينظر ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بضب مهنوزة مشوى فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يريد مديه إليه ليتناوله ورأى بعض النسوة اللاتي في البيت أنه لم ينظر منه نظر ما يمل به ما يأكل ولعله كان عند أهل المدينة ذلك ممنوع مما يعافونه فلما قبله وضب رفع يده فسأله خالدين الوليد عن امتناعه منه أنه لم يكر به فقال لا نعماً ليعرف به ولكن يعافه لأنه لم يكن بأرض قومه يريد والله أعلم بمكة والحجاز فأكد خالدين الوليد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه فدل ذلك على إباحته وعلى إباحته أكثر العلماء به قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة مكر وهو هذا الحديث هو حجة عليه لأنه لو كان مكر وهاله عنه ومنعه منه ص * مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلاً نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسل الله ماترى في الذهب فقال رد رسول الله صلى الله عليه وسلم لسبباً كلاً ولا يحرمه * ش قوله صلى الله عليه وسلم لسبباً كلاً ولا يحرمه على ما تقدم من أنه كان يعافه لأنه لم يعتد كلاً وليس كل ما يعافه الإنسان يحرم فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره الخضر التي لها رائحة وقديما في كثير من الناس الألبان والسمن وغير ذلك من الأطعمة ثم بين صلى الله عليه وسلم أن امتناعه منه ليس لتعريفه والله أعلم (مثلة) وحشرات الأرض كلها مكرودة عند القاضي أبي محمد وقال أبو حنيفة والشافعي هي محرمة والدليل على ما قلناه هذا حيوان لم ينص على تعريفه فغيره مكر حراماً كالضبع

﴿ ما جاء في أمر الكلاب ﴾ ٥٥ حدثني يحيى عن مالك (٢٨٩) عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره

أنه سمع صفيان بن أبي

زهير وهو رجل من

شونة من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه

وسلم وهو يحدث ناسا

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى

كل يوم قيراط قال آتت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى

كلب ماشية نقص من عمله كل يوم قيراط ٥٥ ش قوله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا معناه

اتخذته قال مالك إذا اتخذ لك بغير شرا قال ابن كنانة وغيره لا بأس أن يشتري لما يحب اتخاذه له

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي أن يقتل كلبا إلا بالأس

بأخذ الكلاب للمواشي كلها قيل له قال الثعالب الذين يرتعون دوابهم فيقتلون الكلاب قال هي

من المواشي

(فصل) قال مالك وأرى الحديث زرع أو صرع لما يكون من المواشي في الصحاري وأما جعل

في الدور فلا يعجبني ولا يعجبني أن يتخوف البصوص الذين يفتحون الأبواب ويخرجون

الدواب إلا أن يكون يسرح معها في المرحى قال مالك ولا يعجبني أن يقتل المسافر كلبا بحرسه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نقص من عمله كل يوم قيراط والقيراط قدر ما يبلغه إلا أنه عز

وجل ومعناه عندى نقص من عمله وإن كان عليه على ما كان عليه ويحتمل والله أعلم أن يزيد بن عمر

بالريقتى فلا يبلغ منه ما كان يبلغه عقوبة له على عصيانه بأخذ كلب لا يفي عنه ما ذكره

ويحتمل أن يكون ذلك لما فيها من أذى الناس وزر وديمهم والضرع معناه الماشية لأنها ذات ضرع

ويجربى إباحة اتخاذها للصيد يحرم ما تقدم من اتخاذها للزرع والضرع والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمر لا كلبا ضاريا يحتمل أن يزيد

بالكلب المعلم للصيد وقسر وسالم بن عبد الله بن عمر هذا الحديث عن أبيه فقال فيه لا كلب ضار

للصيد وقال فيه نقص من عمله قيراطا فيحتمل أن يكون القيراط في موضع ما كالموضع الذي يقبل

الاستضرار به والقيراطان في مثل المدينة والأمار لكثرة الاستضرار بها ويجعل أن يكون

القيراط في كلب بعينه وصنف من الكلاب يقبل الاستضرار بها والقيراطان في صنف من

الكلاب يكثر الاستضرار بها والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ﴾ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل

الكلاب قال عيسى بن دينار يبدل كلب اتخذ لغير صيد وماشية قال مالك تقتل الكلاب بما يؤذى

منها وما يكون في موضع لا ينبغي أن يكون فيها كالفسطاط وليس ذلك بما يمنع الاحسان إليها حال

حياتها وأن يحسن قتلها ولا تتخذ غرضا ولا تقتل جوعا ولا عطشا

رأس الكفر نحو المشرق

والفخر والخلاء في أهل

الخيال والابل والغنادر

أهل البر والسكنة في

﴿ ما جاء في أمر الكلاب ﴾

ص ﴿ مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع صفيان بن أبي زهير وهو رجل من شونة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث ناسا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا لا يفي عنه زرع أو لا ضرع نقص من عمله كل يوم قيراط قال آتت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أي ورب هذا المسجد ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا معناه أو كلب ماشية نقص من عمله كل يوم قيراط ٥٥ ش قوله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا معناه اتخذه قال مالك إذا اتخذ لك بغير شرا قال ابن كنانة وغيره لا بأس أن يشتري لما يحب اتخاذه له (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي أن يقتل كلبا إلا بالأس بأخذ الكلاب للمواشي كلها قيل له قال الثعالب الذين يرتعون دوابهم فيقتلون الكلاب قال هي من المواشي

(فصل) قال مالك وأرى الحديث زرع أو صرع لما يكون من المواشي في الصحاري وأما جعل في الدور فلا يعجبني ولا يعجبني أن يتخوف البصوص الذين يفتحون الأبواب ويخرجون الدواب إلا أن يكون يسرح معها في المرحى قال مالك ولا يعجبني أن يقتل المسافر كلبا بحرسه (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نقص من عمله كل يوم قيراط والقيراط قدر ما يبلغه إلا أنه عز وجل ومعناه عندى نقص من عمله وإن كان عليه على ما كان عليه ويحتمل والله أعلم أن يزيد بن عمر بالريقتى فلا يبلغ منه ما كان يبلغه عقوبة له على عصيانه بأخذ كلب لا يفي عنه ما ذكره ويحتمل أن يكون ذلك لما فيها من أذى الناس وزر وديمهم والضرع معناه الماشية لأنها ذات ضرع ويجربى إباحة اتخاذها للصيد يحرم ما تقدم من اتخاذها للزرع والضرع والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمر لا كلبا ضاريا يحتمل أن يزيد بالكلب المعلم للصيد وقسر وسالم بن عبد الله بن عمر هذا الحديث عن أبيه فقال فيه لا كلب ضار للصيد وقال فيه نقص من عمله قيراطا فيحتمل أن يكون القيراط في موضع ما كالموضع الذي يقبل الاستضرار به والقيراطان في مثل المدينة والأمار لكثرة الاستضرار بها ويجعل أن يكون القيراط في كلب بعينه وصنف من الكلاب يقبل الاستضرار بها والقيراطان في صنف من الكلاب يكثر الاستضرار بها والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ﴾ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب قال عيسى بن دينار يبدل كلب اتخذ لغير صيد وماشية قال مالك تقتل الكلاب بما يؤذى منها وما يكون في موضع لا ينبغي أن يكون فيها كالفسطاط وليس ذلك بما يمنع الاحسان إليها حال حياتها وأن يحسن قتلها ولا تتخذ غرضا ولا تقتل جوعا ولا عطشا

﴿ ما جاء في أمر النعم ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكفر نحو المشرق والفخر والخيل والابل والغنادر أهل البر والسكنة في

أهل الغنم ﷺ ش قوله صلى الله عليه وسلم لم ير رأس الكفر ير بدوا لله أعلم معظمه وشدة
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نحو المشرق يحتمل أن ير بدوا لله أعلم فارس على ما تقدم ويحتمل
أن ير بدوا أهل نجد فقدر روى عنه صلى الله عليه وسلم ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم
والفخر والخيلة في أهل الخيل والابل والغداوين أهل البر وهؤلاء كانوا أهل نجد وأما الغداوين
فروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك أنه قال هم أهل الجفاء قال مالك وقد سألت عن ذلك
ف قيل لي هم أهل الجفاء وقال أبو عبد الله الغدا ذو المال الكثير ووصف أهل الخيل والابل باسم أهل
الفخر والخيلة، يحتمل أن يكون ذلك مما يعرف به أهل الخيلة والفخر ويحتمل والله أعلم أن يكون
ذلك سبب فخرهم وخيلاتهم الغنى المطنى وقوة أموالهم وكونها غنما لهم على نواولهم وحاربهم
والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والسكينة في أهل الغنم يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك على وجه
التعريف بهم ويحتمل أن يكون ذلك سبب سكنتهم لضعفها وتلاستعانة أهلها في حاربهم بعدو
ومناواتهم فربغوا في المسالة وتحققوا بالسكينة والوقار والكف عن الأذى ص ﷺ مالك عن
عبد الرحمن عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وشك أن يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شف الجبال ومواقع القطر
يفر بدنه من الفتن ﷺ ش قوله صلى الله عليه وسلم وشك أن يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شف
الجبال ومواقع القطر يفر بدنه من الفتن ير بدوا لله أعلم أن يقر بذلك وصفه بالإسلام لما كان
المسلمون مختصين بخير الآخرة وقوله صلى الله عليه وسلم يتبع بها شف الجبال ير بدوا أهلها ومواقع
القطر ير بدو الكلاء والماء لما شئت قاله عيسى بن دينار وقوله صلى الله عليه وسلم يفر بدنه
من الفتن ير بدو التي يدخل فيها غيره وخص الغنم بذلك لأنه أعلم أن هذا إنما يكون في صاحب غنم
وأما صاحب الابل أو الخيل أو غيرها من أنواع الأموال فلا تأتي ذلك فيها ويحتمل أن يكون خصهم
بذلك لأن الكفا عن الفتنة والمعتزل لأهلها مقتصر على هذا النوع من المال لأنه لا يدخل له في
الفتنة ولا عون منه عليها وما يكاد أن يقتصر عليها الامتثال من الدنيا فار عن الفتنة مقتصر على
ما يبعد عنها أو يضعف عن التشوف إليها وهذا الحديث يقتضي جواز الاعتزال والبعدين الحواضر والقري
قال بكبر بن الأشج أمان رجل من أهل بدر لم يبيعهم بعد قتل عثمان بن عفان فلم يخرجوا إلا إلى
قبورهم وقال الزبير بن العوام لا ينبل الرجل حتى يلزم بيته وقال أبو الدرداء نعم صومعة الرجل
يشهك بصره ونفسه وإياكم ومجالس الأسواق فانه تلهم وتلفي وقال غسان الثوري والذي لا إله
إلا هو لقد حلت العزلة ص ﷺ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يمتثلن أحدكم ماشية أحلبها زاده لا يحب أحدكم أن تؤتى مشرته فتكسر خزانته فيقتل طعامه
وأنما تخزن لهم ضرعوا وشبههم أطعمتهم فلا يمتثلن أحدكم ماشية أحد إلا بذنه ﷺ ش قوله صلى الله
عليه وسلم لا يمتثلن أحدكم ماشية أحلبها زاده لا يحب أحدكم أن يؤتى مشرته فتكسر خزانته فيقتل طعامه
نفسه وقدر روى ابن وهب عن مالك في الرجل يدخل الحائط فيجد الثمر ساقطا قال لا يأكل منه إلا أن
يعلم أن صاحبه طبيب النفس به أو يكون محتاجا إلى ذلك فأرجو أن لا يكون به بأس ير بدو أن يعلم من
حاله أن ذلك لا يث في عليه لقلته بل ربما كان ذلك مما يسره ويسوؤه الإيفاء لما فيه من اظهار طبيب

أهل الغنم ﷺ وحديثي
مالك عن عبد الرحمن عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن أبي صعصعة عن أبيه
عن أبي سعيد الخدري أنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم وشك أن
يكون خير مال المسلم غنما
يتبع بها شف الجبال
ومواقع القطر يفر بدنه
من الفتن ﷺ حديثي مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يمتثلن أحد
ماشية أحلبها زاده لا يحب
أحدكم أن تؤتى مشرته
فتكسر خزانته فيقتل
طعامه وإنما تخزن لهم
ضرعوا وشبههم أطعمتهم
فلا يمتثلن أحد ماشية
أحد إلا بذنه

نفسه عليه وثقته بمروءته وقال أشهب خرجنا إلى الإسكندرية فمرنا بجنان الليث بن سعد فدخلناه فأكلنا من التمر فلهما رجعت دعيتي نفسي إلى أن استعمله فقال لي يا ابن أخي لقد نسكت نسكاً عظيماً أما سمعت الله عز وجل يقول أو صدقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً وأنتما فلا بأس أن يأكل الرجل من مال أخيه الشيء التافيه بغيره بذلك (مسئله) وهذا يكون على وجهين أحدهما ما قدمناه مما يعتقده من طيب نفس الصديق والثاني لضرورة معه حكى الشيخ أبو القاسم من وجد ميتة وماله غيره ما كل من مال غيره ومضنه وقيل لأخيه عليه ولا بأس كل الميتة إلا أن يخاف القطع فيجوز له أكلها وهذا لا يكون إلا في ألبان المواشي السارحة فكذلك أولى من أكل الميتة (مسئله) وأما ما كان من أموال أهل الذمة فقدره على أنس بن مالك وأبي بردة وعبد الرحمن سمروا بهم كانوا في سفر فكانوا يصيبون من الثمار قال الحسن بن أبي الحسن البصري يأكل ولا يغسل ولا يعمل ومعنى ذلك عندى أن لم يكن بمعنى أكل الصديق أو أكل المنظر فإن معناه أن الحائط الذي لم ينفى ماله من حق الضيافة وقتل مالك في المسافر ينزل بالذم لا يأخذ من ماله شيئاً إلا بأذنه قيل مالك أفرأيت الضيافة التي جعلت عليهم ثلاثة أيام فقال كان يومئذ خفف عنهم ذلك وروى عن عمر بن الخطاب لا بأس بأكل المسافر بما يمر به من الثمار من أموال أهل الذمة وغيرهم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحببكم أحكم أن توقى مشربته قال عيسى بن دينار المشربة العرة التي يتخذ فيها الرجل طعامه وقوته قال يحيى بن يحيى المشربة هو العسكر وما شتر من جميع ما يبطل من الخبطان مثل الخشب فقياً في أحاديث تلك المشربة فيستلحق بها فيصعد عليها ثم يأخذ خزائنهم من ناحية العرة فيكسرهما ويذهب بما فيها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيكسر خزائنك فيقتل طعامه محض القياس وتمثيل ما في صرع الماشية من اللبن بما في الخزائن من الطعام فنبه على أن قياس الفرع على الأصل إنما يكون لعللة جامعة بينهما وهو الاختزان ص **ع** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مامن نبي الأوقد رعى غنائه قيل وأنت يا رسول الله قال وأنا **ع** ثم قوله صلى الله عليه وسلم مامن نبي الأوقد رعى غنائه قيل له وأنت يا رسول الله قال وأنا ناجاه هذا الاستفهام وإن كان اللفظ عاماً لما يحتمل من التخصيص وإن كان ظاهره العموم فبين هو صلى الله عليه وسلم قصد العموم ومقتضى اللفظ وقد قال بعض الناس إن رعاية الأنبياء الغنم إنما كان على سبيل التعليم والتدبير في رعاية أجمعهم والله أعلم ويحتمل أن يكون ذلك لئلا يخبروا بمحظ من التواضع والله أعلم ولعل هذا من الوجوه التي جعلت لأهل الغنم السكينة ولذلك خص الأنبياء برعايا دون رعي سائر المواشي والله أعلم

ع ما جاء في الفأرة تقع في السم والبدن الأكل قبل الصلاة **ع**

ص **ع** مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقرب إليه عشاؤه فيسمع قراءة الإمام وهو في بيته فلا يجبل عن طعامه حتى يقضى حاجته منه **ع** ثم قوله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان لا يجبل عن عشاؤه مع سماعه قراءة الإمام لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا حضر العشاء وأقبت الصلاة فادأوا بالعشاء وذلك لوجهين أحدهما أن يتناولوا به الصلاة فلا يجعله عنها ولا يشغله فيها حاجته إلى الطعام والوجه الثاني أن يكون له أهباب قد وضوا عشاؤهم فيشتغل عنهم بصلاته فيضر ذلك همومهم بما كان من الطعام الذي يذهب طيبه ويتغير إذا برد كالثريد ونحوه وقد قال مالك وروى عن النبي

ع حدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مامن نبي الأوقد رعى غنائه وأنت يا رسول الله قال وأنا **ع** ما جاء في الفأرة تقع في السم والبدن الأكل قبل الصلاة **ع**

ع مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقرب إليه عشاؤه فيسمع قراءة الإمام وهو في بيته فلا يجبل عن طعامه حتى يقضى حاجته منه

اعتبار ابن الماجشون موتها في الماء دون ألبان فبعض نظر لانه يجب أن نجس الماء لو تلوث الفأرة فيه على تسليم هذه ثم نجس الابان عن الطمأنينة فإذا جاز غسله بعد ذلك وتطهيره بالطبخ بالماء فكذلك الزيت الذي ماتت فيه الفأرة وجه قول مالك بغسله انه يفر من الماء فجاز غسله كالنوب ووجه المنع من ذلك انه مائع فلا يصح غسله من النجاسة كالغسل والخل (فرع) فإذا قلت يطهر بالغسل فقد قال مالك يجوز بيعه والادعاء به وهذا يقتضي انه يجوز أن يكون قلنا انه لا يطهر بالغسل أو كان غير مغسول فقد قال ابن حبيب في جباب الزيت اذا وقعت به ميتة لم يختلف العلماء في تحريمه كله وانما اختلفوا في الاستئذان به ولعله أراد على قول من لا يرى غسله وقد قال مالك في الزيت النجس يجوز الاستئذان به في غير المساجد للحفاظ من نجاسته ويعمل منه الصابون وبه قال الشافعي وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى عن عبد الله بن عمر وقال عبد الملك بن الماجشون لا ينتفع به في شيء ولو طرحه في الكرابس يرد الاستئذان به لكرهيته له وبه قال ابن حبيب وأحمد بن صالح وقال أبو حنيفة يجوز بيعه وجه القول الأول ما حنج به ابن حبيب من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في جلد الميتة هل استغنم به وقال انما حرم أكلها فأباح الاستئذان ومنع من الأكل مع النجاسة ووجه قول ابن الماجشون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفأرة تقع في الدهن ازعوها وما حو لها فطرحوه فأمر بطرح ما نجس من الدهن وكذلك يمنع الاستئذان به ونقل في رواية معمر وان كان مائعا فلا تقربوه وقال ابن الموار خفف مالك ان يدهن به النعال قال ابن القاسم ونهى عن ذلك بعد ذلك وعندى ان هذا على رواية من يرى أن غسل الزيت يطهر لانه انما يدهن النعال بالزيت لتبقى فيها رطوبة واذا كان الزيت نجسا لم يطهر النعال مادام بقي فيها بقية من الزيت النجس الآن تكون تلك البقية قد طهرت بالغسل وقال أبو بكر روى ابن رشد عن ابن نافع عن مالك في الزيت اذا أصابته النجاسة تغسل وكان أبو بكر يعنى بذلك ويصيح بقول مالك في الألبان وقد قال سحنون في فأرة وجدت ياسة في زيت ان ذلك خفيف ويسها بدل على انهم صبا عليها الزيت وهي ياسة لم تمت فيه (فرع) ولا يجوز بيعه عند مالك حال نجاسته من مسلم ولا نصراني قال ابن حبيب وعلى ذلك أصحاب مالك الا ابن وهب فاته أجاز بيعه اذا بين رواء عن ابن القاسم وسالم وبه قال أبو حنيفة ووجه قوله مالك في منع بيع ما نجس من ذلك ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الخمران الذي حرم شرهما حرم بيعهما ومن جهة المعنى ان ما كان من جنس المطعوم حرم شره فانه يحرم بيعه كالخمر فاذا قلنا لا يجوز بيعه فانه اذا وقع رد او فوات الزيت لم يرد الخمر على كل حال

﴿ ما يتق من الشوم ﴾

﴿ ما يتق من الشوم ﴾
 * مالك عن أبي حازم بن دينار عن سول بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في الفرس والمرأة والمسكن يعني الشوم * حدثني مالك عن ابن شهاب عن جزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشوم في الدار والمرأة والفرس * حدثني مالك عن يحيى بن سعيد انه قال جاءت امرأاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله دارسكنهاا والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة

ص * مالك عن أبي حازم بن دينار عن سول بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في الفرس والمرأة والمسكن يعني الشوم * مالك عن ابن شهاب عن جزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشوم في الدار والمرأة والفرس * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال جاءت امرأاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله دارسكنهاا والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة * ش قوله صلى الله عليه وسلم ان كان في الفرس والمرأة والمسكن وقوله

صلى الله عليه وسلم معنى الشؤم ذكر بعض العلماء أن معنى ذلك أن كان الناس يعتقدون الشؤم فأما يعتقدونه في الفرس والمرأة والمسكن وقوله صلى الله عليه وسلم في الدار والمرأة والفرس يريد أن ما يعتقدونه من ذلك فأما يعتقدونه في هذه الثلاث وقيل أن معناه أن كان للشؤم حكم ثابت فأما هو في هذه الثلاث فورد هذا الحديث على التجوز وورد الحديث الثاني على القطع وبالأليات له في الدار والمرأة والفرس ولا يمتنع أن يكون الباري عز وجل يجري العادة في دار أن من سكنها مات وقل ماله وتوالت عليه الرزيت والمصائب وأجرى العادة أيضاً في دار أخرى بخلاف ذلك دون أن يكون للدار في ذلك صنع أو تأثير وكذلك المرأة ولا يمتنع أن يجري الله تعالى العادة بأن من تزوجها تقرب وفاته وبقل ماله وتكثر حوائجه وأجرى الله العادة أيضاً في امرأة أخرى بخلاف ذلك وكذلك الفرس فذكر مثل هذا وتوالت لكنه يحتمل أمرين إما أن يكون ذلك على وجه اعتقاد الناس لذلك وروى عن عائشة أنها قالت إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث عن أقوال الجاهلية وأعلى أن الباري تعالى جعله عادة جارية كما أجرى العادة بأن من شرب السم مات ومن قطع رأسه مات ولو لم يكن ذلك لم يدر ما يكون من حاله والله أعلم وأحكم وقد سئل عن ذلك مالك فقال تفسيره فبا أرى والله أعلم كم من دار فسكنها ناس فمهلكوا ثم سكنها آخرون فمهلكوا ثم سكنها

آخرون فمهلكوا

(فصل) وقول المرأة دارسكنها والعدد كبير والمال وافر فقل العدد وذهب المال على سبيل التراجع من أمر الدار ومثبت في نفوسهم منها واعتقدوه من حالها والسؤال عما يجوز من اجتنابها اذ هو أمر جرت العادة به في مثلها ويحتمل أن يكون قل ماله بها لجلبها وقلة خصها أو وخافتها وقلة تمام ما شئتم بها وقل عددهم لقلة ماله أو لوطاة البلد وقوله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة معناه والله أعلم ارحلوا عنها واتركوها ذميمة ويحتمل أيضاً أن يريد بذلك الذمومة لما وصفوها به من التناؤم فانتضى ذلك ابا حريقيلهم عنها لأجل ما يرى لهم فيها وذهم لها بذلك مع اعتقادهم أن الأمر كله تبارك وتعالى وأن ما قدره ناقض له قد قدر بانتقام عنها تأخير أخبارها بقاءها والمهم كما يجوز للفراس أن الأسد أن يفرغه وإن كان لا ينجب من القدر ولكن لعل الله عز وجل قد قدر السلامة في الفرار منه وقدر وى عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعون اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإن كان لا ينجو أحد من القدر ولا ينجو زالأجل ولكنه يعتقد أن الله عز وجل قد قدر السلامة في التوقف عنه ومنع المقيم ببلد الطاعون أن يفرغه وقد روى الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طيرة وخبرها فقال وما الفأل يا رسول الله قال الكلمة الصالحة يحمي بها أحدكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لها وية من الحكم حين قال له كئنا تطير قال إنما ذلك شئ عبيد أحدكم في نفسه فلا يصدنكم فنع من التطير بما رآه الانسان من طائر أو سائح أو بارح وقد روى عكومة كتب عند عبد الله بن عباس فر طائر يصيح فقال رجل من القوم خير خير فقال ابن عباس ما عند هذا خير ولا شر وقد كان كثير من أهل الجاهلية يتزهدون عن التطير ويعيبونه قال المرقش

ولقد غدت وكننت لا * أغدو على واق وحائم

فاذا الاشائم كالآيات * من والايامن كالاشائم

فعلى هذا لما يجري من هذا المعنى على ثلاثة أضرب ضرب منها أمر ثابت في عين من الأعيان فاذا

هنا عن هذا الاسم وسيتبره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزكوا أنفسكم والله أعلم بأهل
البر منكم قال مالك ولا ينبغي أن يسمى الرجل يباسين ولا يعبدي ولا يجبريل قيل له فالله الذي قال
هذا أقرب لأن الهادي هادي الطريق وروى عن كريب عن ابن عباس قال كانت جورية
اسمها برة فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمها جورية وكان يكره أن يقال خرج من عند
برة فتعلق النعم لو جهين أحدهما مافيه من زكيتها نفسها بما سمعت به والوجه الثاني لهجنة اللفظ
في قولهم عنه خرج من عند برة وقد روى عن سمرة بن جندب أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن سمى رفيقنا بأربعة أسماء أفلح ورباح ويسار ونافع وروى عنه ولا يجبهما مكان نافع وقال فانك
تقول أنهما هو فلا يكون ثم يقول لا فأشار إلى معنى التناؤل بأن يقول ليس هنا يسار وأليس هنا
أفلح وأليس هنا رباح وقد روى جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسمي
بقبل ويكره وأفلح ويسار ونافع وبغض ذلك ثم رأيت سكت بعد عنها فلم يقل شيئا ثم قبض ولم ينه
عن ذلك ثم أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يسمي عن ذلك ثم تركه وقد روى سمرة بن جندب
الشيء وإنما ذهب إلى الكراهية للفظ وبحق والله أعلم أن يكون حديث سمرة في كراهية
السمية بذلك في المستقبل وحديث جابر بن عبد الله في أنه أراد النبي على التعريم والتغيير لاسم من
كان سمى به بعد ذلك فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يغير شيئا من ذلك وإنما غيّر من الأسماء من أراد
الأخذه بالأفضل دون من أراد حمله على الجائز ولذلك أقر حزننا على ما أراد من الاستسكان باسمه
ورضيه وكره تغييره ولو كان ذلك محرما لم يقره على ذلك ولذلك أقر حزننا بامرءة على أسمائها ولم
أمر بما يغير ماع كراهية والله أعلم وأحكم (مسئلة) وقد منع التسمية مع تحريم المفاها من التعاطف
ومانبني أن وصفه بغير الله سبحانه وتعالى والأصل فيهما وأما إزالته نداء عن الأعرج عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أشنع الأسماء عند الله رجل تسمى ملك الأملاك لأملاك الله عز
وجل قال سفيان تفسيره شاهان شاه (مسئلة) وقد منع في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أن
يكنى أحببكنيته وروى سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فاتمأ القاسم أقسم بينكم وروى جابر بن عبد الله قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فنهى عن أن يدعو أحدا أحدا بأبي
القاسم ونهى أن يكنى أحدها والأصل في ذلك ما روى حميد عن أنس قال نادى رجل رجلا
بالبيع يا أبا القاسم فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني لم أعنك انما
دعوت فلانا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي وهذا المعنى قد قدم
بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك يكنى الناس النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الكنية فحمد بن أبي
بكر الصديق ومحمد بن علي بن أبي طالب ومحمد بن طلحة بن عبد الله ومحمد بن الأشعث بن قيس كل
واحد منهم يكنى أبا القاسم وكذلك جماعة معهم قال مالك رحمه الله وماعلت بأبائها أن يسمي محمد بكنى
بأبي القاسم قال وأهل مكة يصدون من من بيت فيه اسم محمد إلا وأخبارا وروى
(فصل) وقوله فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال يعيش فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم احبب فنهنا على معنى التناؤل بحسن الاسم وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم
إنه قال يوم الحديبية لما ورد عليه سبيل بن عمرو قال قد سبيل لكم من أمركم ولا يجري هذا مجرى
الطيرة لأن القال إنما هو ولا تحسان اسم يتضمن نجاما أو سمرة أو تسهلا قطيب النفس لذلك

و بقوى العزم على ما قد عزم عليه و انما ذلك فيما يقبأ من الكلام دون ما يترقب ما به و يقدم من أجله على ما فصل أو يرجع من أجله عن أمر ذلك من الاستسما بالأزلام و ذلك ممنوع لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله وان تستقيموا بالأزلام والأزلام فداخ كانت العرب في الجاهلية تتخذها في أحدها افعل وفي الثاني لاتفعل فاذا أرادت فعل شيء استقسمت بها وذلك بان تعيّلها ثم تلقها فان خرج السهم الذي فيه افعل أقدمت على الفعل وان خرج السهم الذي فيه لاتفعل امتنعت منه على حسب ما روى عن سراق بن مالك انه قال اذا أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر في سفر هجرتهما الى المدينة قال فرفعتهما يعني فرسه حتى دنوت منهم وعثرت في فرسي فخررت عنها فقامت فأهويت بيسئلى الى كنانتي فاستخرجت منه الأزلام فاستقسمت بها أضرم أم لا فخرج الذي أكره فركبت فرسي وعصيت الأزلام حتى اذا سمعت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم سأخت بد فرسي في الأرض حتى بلغت الركنين فخررت عنها ثم زجرتها واستقسمت بالأزلام فخرج الذي أكره فناديتهم بالأمان (فرع) ومن هذا الباب رقايع يكتب فيها مثل ذلك ونطوى ثم يؤخذ منها واحدة ويقرأ ما فيها وقد كان يحب بحال فاذا وقع على صفة ما اقتضى الأمر بالفعل واذا وقع على صفة أخرى اقتضى التوقي عن الفعل وفتيكون بالخط وفتيكون بكف يؤخذ من شاة فينظر فيه وفتيكون بفرعة أو أنواعها كثيرة وفتيكون بالنظر في الجوز وقد تقدم ذكره وقد يكون بزجر الطير وفتيكون بالعطاس غير أن زجر الطير والعطاس فديق العمل به من غير ترفيله لكن العزم على العمل به يقوم مقام الترفيله وهذا كله ممنوع بالشرع وانما أباح الشرع عبارة الرابغى ما يأتى بعد هذا وأما الخط فروى عن ابن عباس انه قال في قوله تعالى أو آثاره من علم قال هو الخط وروى ابن عباس في الخط وهذه كلها أمور ضعاف لا يصح هاتئذ ولا يصح فيها أنزع عن ابن عباس ولا غيره وابن عباس أعلم بكتاب الله بكلام العرب من أن يقول مثل هذا وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صرف من أمه مرة وحرث عن حلب الشاة وأمضى حلبها لمن اسمه يعيش فليس من هذا الباب وانما هو بمعنى كراهية اسم واستحسان اسم ولم يثبت بذلك الى علم ما يكون في المستقبل ولا الى قوة العزم عليه ولا للاضراب عنه وانما اختار حسن اسم كاختار جمال المرأة على امرأة قبيحة ويختار تنظيف الثياب على قبيحها ويختار حسن الزى وطيب الرائحة في الجمعة والأعياد فاعلم بذلك ان الاسلام لا ينافي التجميل والتبذل ومشروع فيه ومنسوب اليه في الأسماء وغيرها والله أعلم وأحكم (مسئلة) ومن أفضل الأسماء ما فيه العبودية لله عز وجل وروى عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحب أسمائكم الى الله عبد الله وعبد الرحمن وقسمي النبي صلى الله عليه وسلم بغيرها فمضى حسنا وحسينا وقال أسماء عباة ابني هارون النبي صلى الله عليه وسلم شير وشير وفي العتيق عن مالك سمعت أهل مكة يقولون ما من أهل بيت فيه اسم محمد لا رزقوا رزق خير ص **هـ** مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال لرجل ما سمك قال جرة قال ابن من قال ابن شهاب قال ابن من قال من الحرقه قال ابن مسكك قال بجمرة النار قال أباهما قال بذات لظي فقال عمر أدرك أدلك فقد احترقوا قال فكان كإقال عمر بن الخطاب **هـ** ش قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجمرة بن شهاب لما قال له ان من الحرقه وان سمك بجمرة النار و بذات لظي منها أدرك أدلك فقد احترقوا فكان كإقال **هـ** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه على معنى التنازل لسماعه وقد كانت هذه حال هذا

• وحدثنى مالك عن يحيى
ابن سعيد أن عمر بن
الخطاب قال لرجل ما سمك
قال جرة قال ابن من
قال ابن شهاب قال من
قال من الحرقه قال ابن
مسكك قال بجمرة النار
قال أباهما قال بذات لظي
قال عمر أدرك أدلك
فقد احترقوا قال فكان
كما قال عمر بن الخطاب
رضي الله عنه

الرجل قبل ذلك مما احترق أهله ولكنه شئ بقلبه الله عز وجل في قلب المتفائل عند سماع القائل من الضرور بالشئ وقوفه رجا فيه أو التوجع من الشئ وشدة حذره منه نظن ذلك و يلقبه الله سبحانه على لسانه وقولوا في ذلك ما قدر الله تعالى ويكون بعض الناس في ذلك أكثر موافقة من بعض و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يكون محدثون من غير أن يوحى إليهم فإن يكن في أمي منهم فعمرو

﴿ ما جاء في الحجامة وأجارة الحجام ﴾

ص ﴿ ما لك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمة أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من تراجة ﴾ ش قوله احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز الاحتجام وقوله حجمة أبو طيبة واسمه نافع وقيل دينار وقيل ميسرة مولى عجمية وقوله فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر على معنى الأجارة وقال عبد الله بن عباس احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى الحجامة أجره ولو كان حراما لم يعطه إياه (مسئلة) فهل يخلق موضع الحجام من القفا ووسط الرأس فقال أني لا كرهه وما أراه حراما وما يمنع أن يجعل الخطمي ويحجم وفي كتاب الحج قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى أن هذه الكراهية إنما تنصرف إلى خلق القفا وكان مالك رحمه الله يكرهه لأنه لا يمكن من زى الناس وكان مالك يصدق في الزى والهبة على ما أدرك علماء أهل المدينة لأنهم أخذوا ذلك عن سلفهم من الصحابة الذين كانوا يقتدون بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي البلد الذي كان فيه وفيه توفي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدخل عليهم داخلية في الزى واللباس فهم الذين كانوا في البلاد الذين افتخروا فافهموا فافهموا بعض زهم و ربما أخرج إلى ذلك اختلاف هواة في البلاد والدة أعلم وأحكم ص ﴿ ما لك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن كان دواء يبلغ الماء فالحجامة تبطله ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم أن كان دواء يبلغ الماء فإن الحجامة تبطله على معنى التحقيق التساوى بها وذلك في داء مخصوص يكون سببه كثرة الدم وتزوي عكرمة عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو عرم في رأسه من شقيقة كانت به وقد روى جابر بن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أن كان في شئ من أدويكم خير في شربة غسل أو شربة عجم أو لضعته من نار وما أحب أن أكنوى ص ﴿ ما لك عن ابن شهاب عن ابن عممة الأنصاري أحسن حادثة أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال أعلقه نضاحك يعني رقيقك ﴾ ش ما روى أنه استأذن ابن عممة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أجارة الحجام فنهاه عنها بماتحتمل والله أعلم أن يكون منسوخا لاجتماع على إباحته وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني الثقفان قرشا كانت تسكرم في الجاهلية عن كسب الحجام فيفضل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمضى تلك الكراهية ثم نسخ بمسؤول عجمية وغير ذلك ويحتمل أن يكون منع منعه من كراهية وكان ذلك المنع متعلقا بشئ مخصوص وإن كان طعاما لم يمكن متيقن الطهارة لأن معظم ما كانوا يعطون ذلك الوقت في الأجرة طعاما و ربما نالت نجاسة أو شئ في نجاسة بما يصحوا له من الدم فنبى النبي صلى الله عليه وسلم عنه من أجل ذلك وأرتاب السيد في سلامته من ذلك فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك فلما أجرة الحجام فباح أكلها قال الليث بن سعد سألت ربيعة عن كسب الحجام فقال

﴿ ما جاء في الحجامة وأجارة الحجام ﴾

حدثني مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمة أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من تراجة وحدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن كان دواء يبلغ الماء فإن الحجامة تبطله و مالك عن ابن شهاب عن ابن عممة الأنصاري أحد بني حارثة أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال أعلقه نضاحك يعني رقيقك

لا بأس به وكان الحجاج بن سوك بالمدينة على عهد عمر رضي الله عنه ولأن أناس رجال لأخبرتكم
 بآباءهم كانوا حجاجين قال الليث وسألت يحيى بن سعيد فقال رأيت الناس فيها ضياء كأنه يمشي
 أرض ولو كان حراما منه الأثمة قال ابن المواز لم يكره مالك وأصحابه وأنما يباع منه تنزه على وجه
 التكريم وكانت غريش تنزه عنه ويحتمل أن يكون حجة إنما كرر عنه السؤال عنه اتقاء
 هذا المعنى مع حاجته إليه بل حقه بذلك وصحة أو بمعنى تتلمذ منه وقبح مالك ليس العمل
 على كراهية أجرة الحجاج ولا يرى به بأس وأصح على ذلك أن ما يحل للعبد كله فانه يعمل للأحرار
 كأجرة سائر الأعمال ويحتمل أيضا أن يكون جميع كسبه أو بعضه من الدم وإن يبيع دم ما ينفقه
 من الأبل والبقر وسائر الحيوان كالعبيد يبيعان كان كافر يستحل ذلك وسيده مسلم فبئس عن
 كسبه إذا لم يتيقن سلامة ما يأخذ منه من ذلك ولذلك رأى بعض الر واليت نهى عن من الدم
 وأجرة الحجاج ليست بشئ للدم على الحقيقة وقد قال بعض الناس إن ذلك مكر ولأنه لا يشترط
 أجره معلوم قبل العمل وأنما يعمل غالباً بأجر مجهول وهذا أيضاً لا يخلو فيه الأجر وما يرى عن ابن
 حبيب أنه قال لا ينبغي أن يستعمل المانع إلا بأجر معلوم سمي ولعله أراد به ما في المواز وبغيرها
 أنه سئل عن العمل بالحقبة فقال لا حبه ولا يصلح في جعل ولا جارة بغير نعمة يردان يعقدينها
 بذلك عقد الجارة أو جعل فأما إذا وقع ذلك بغير عقد فلا بأس به وفي الغنية من سماع ابن القاسم في
 الغياط الخاطلة لا يكاد يخالفني أستطيعه الثوب فإذا فرغ راضيته على أجره فلا بأس به وقد قال
 مالك لا بأس بمشارطتها حجاج على الحجابة والله أعلم وأحكم
 (فصل) وقوله فلم ير لي مثله ويستأذنه يردان حجة كرسوالة واستأذنه به بمعنى أنه لا يأخذ
 ما يأخذ منه إلا ما كانت هذه صفته لأنه لا يأخذ ثم لا يتيقن توقيفه فهو لا يعلم سلامته فأذنه التي على
 الله عليه وسلم أن يعلفه ناضحه وقال الخليل الناضح الجبل الذي يسقي الماء وقال ابن القاسم الناضح
 الرقيق ويكون في الأبل ووجه مالك على الرقيق ولذلك قال ما جاز للعبد كله جاز للأحرار كله
 وبالله التوفيق

✽ ما جاء في المشرق ✽

ص مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يشير إلى المشرق ويقول ها هنا الفتنة ها هنا الفتنة من حيث يطالع قرن الشيطان في قوله
 صلى الله عليه وسلم وهو يشير إلى المشرق ها هنا الفتنة هنابر بدواء أعلم أن هناك يكون معظمها
 وابتدأوها أو يشير إلى فتنة مخصوصة يصدر منها في المستقبل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من حيث يطالع قرن الشيطان يحتمل والله أعلم أن يردح به
 أهل وقته وزمنه والقرن من الناس أهل زمان ويحتمل أن يردح به قوته وسلاحه وعونه على
 الفتنة والله أعلم وأحكم ص مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أراد الخروج إلى العراق فقال
 له كعب الأحبار لا تخرج إليا أمير المؤمنين فإن بها تسعة أعشار مصر وبها فسقة الجن وبها
 الداء الضال ✽ ش قوله أن في العراق تسعة أعشار مصر يحتمل والله أعلم أن يردح به أن مصر
 كان معظمه ببابل وهي من أرض العراق فأخبر أن معظمه هناك وقوله وبها فسقة الجن يحتمل
 أنه وجد ذلك في بعض الكتب التي قرأها فان مثل هذا لا يعلم إلا بالتوفيق وقوله وبها الداء الضال

✽ ما جاء في المشرق ✽
 • مالك عن عبد الله بن
 دينار عن عبد الله بن عمر
 أنه قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يشير إلى
 المشرق ويقول ها هنا
 الفتنة ها هنا ان الفتنة
 من حيث يطالع قرن
 الشيطان • مالك أنه
 بلغه أن عمر بن الخطاب
 أراد أن يخرج إلى العراق
 فقال له كعب الأحبار
 لا تخرج إليها يا أمير
 المؤمنين فإن بها تسعة
 أعشار مصر وبها فسقة
 الجن وبها الداء الضال

بريد الذي يعي الأطباء أمره وهذا أصله ثم استعمل في كل أمر يتعدى محاولته من أمر دين أو دنيا وروى ابن القاسم ومطرف وغيرهما عن مالك الداء العضال المهلاك في الدين وقال محمد بن عيسى الأعمشي وغيره من أهل العلم بقول هي البلع في الاسلام ومعنى هذا ان صح في وقت دون وقت وقد سكن الكوفة فأضل الصحابة ومن العشرة كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وجاعة من البدرين وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ولو كان هذا على ظاهره ومنع كعب لعمر بن الخطاب من التوجه الى العراق لأخلاقهم من المسلمين ولأشفق على تغير أديانهم ولكن عمر رضي الله عنه ان كان صح قول كعب له فقد تأوله على وجهه أو رد عليه قوله وقد روى عبد الملك بن حبيب أخبرني مطرف انهم سألو ابا مالك عن تفسير الداء العضال في هذا الحديث فقال أبو حنيفة وأصحابه وذلك انه ضلل الناس بوجهين بالارجاء وبنقض السنن بأثر أي وقال أبو جعفر الداودي هذا الذي ذكره ابن حبيب ان كان سلم من النلط وثبت فقد يكون ذلك من مالك في وقت خرج اضطره لشيء ذكر له عنه مما أنكره فضايق به صدره فقال ذلك والعالم قد يحضره ضيق صدره فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت اذا زال غضبه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندنا من هذه الرواية غير صحيحة عن مالك لان مالك راى الله عنه على ما يعرف من عقله وعلمه فضله ودينه وما سماه عن القول في الناس الا بما يصح عنه وثبت لم يكن ليطلق على أحد من المسلمين ما لم يتحققه ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله بن المبارك وقد شهرها كرام مالك وتفضله اياه وقد علم ان مالك ذكر أبا حنيفة العالم بالسائل وأخذ أبو حنيفة عنه أمادب وأخذ عنه محمد بن الحسن الموطأ وهو ما أروبه عن أبي ذر عدي بن أحمر رضي الله عنه وقد شهرتها أي حنيفة في العبادات وزهد في الدنيا وقدامت عن ضرب بالسوط على أن يلقى القضاء فامتنع وما كان مالك ليتكلم في مثله الا بما يليق بفضله ولانتم ان مالك تكلم في أحد من أهل الرأي وامتنعكم في قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل وقد روى عنه انه قال أدركت بالمدينة قوما لم تكن لهم عيوب فبحثوا عن عيوب الناس فذكر الناس لهم عيوب بأودركت بها قوما كانت لهم عيوب سكتوا عن عيوب الناس فسكت الناس عن عيوبهم فالك رحمه الله زهد الناس عن العيوب ومن أين يبحث عن عيوب الناس وكيف يذكر الأئمة بما يليق بفضله وقد ذكرت في كتاب فرق الفقهاء ما نقل عنه من ذلك وينت وجوهه والله أعلم وأحكم

✽ ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك ✽

ص * ✽ مالك عن نافع عن أبي لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت ✽ مالك عن نافع عن سائبة مولاة لعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت الا اذا الطفتين والأبتر فانهما يخطفان البصر ويطرحان ما في بطون النساء ✽ ثم نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيات التي في البيوت حكم يختص بحيات البيوت دون غيرها قال مالك لا تنثر في الصحارى ولا تنثر الا في البيوت قال عيسى بن دينار وحكم حيات الجدر حكم حيات البيوت قال مالك وأصحابي أن يؤخذ بذلك في بيوت المدينة وغيرها وذلك ان لفظة البيوت من الناس من جعلها على استعراق الجنس فيكون عالم في جميع البيوت والمدينة وغيرها ومن الناس من جعله على العهد ولا خلاف ان كانت الألف واللام للعهد ان المراد بها بيوت

✽ ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك ✽
 ✽ حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن أبي لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت وحدثني مالك عن نافع عن سائبة مولاة لعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت الا اذا الطفتين والأبتر فانهما يخطفان البصر ويطرحان ما في بطون النساء

* حدثني مالك عن صفى مولى بنى أفلح عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة (٣٠١) أنه دخل على أبي سعيد الخدري

المدينة لكن مالكا رحمه الله عليه على جميع البيوت لآل النبط عنده لاستغراق الجنس وقوله وذلك في بيوت المدينة وأوجب الاتفاق عليه وقال بن نافع لا تنذر الحيات إلا بالمدينة خاصة على ظاهر الحديث فاقضى ذلك من قوله أنها عنده للعهد حتى يدل الدليل على استغراق الجنس وعلى القولين فاللفظ عام في الحيات لاضافتها إلى البيوت فهو عام في حيات تلك البيوت على الخصوص والعوم الاماخرة الدليل وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة إذا الطغيت والأبتر وذو الطغيتين هوما كان على ظهره خطان مثل الطغيتين وهو اخوصان رواء عيسى بن دينار وابن وهب وأما الأبتر فقال ابن وهب هو الأني وقال النضر بن نعيم الأبتر من الحيات صنف أزرق مقطوع الذنب لا تنظر إليه حامل إلا لقتل ما في بطنها فيقتل أن يكون معنى حديث أبي لبيبة وحديث عائشة أنه انتهى عن قتل حيات البيوت دون الانذار إذا الطغيت والأبتر فاهما يقتلان في البيوت دون انذار كما يقتل حيات الصحارى دون انذار ويحتمل أن يكون خص بذلك ذا الطغيتين والأبتر لأن من كان من مؤمني الجن لا يتصور في صورته نفس الرؤبة لهن وإنما يتصور مؤمنو الجن في صورة من لا نضر رؤيته

(فصل) وقوله في حديث عائشة نبي عن قتل جنان البيوت فاهما تقتل في صورة حية قال عيسى بن ربه عمار البيوت وقال نبطو به الجنان الحيات وروى عن عبد الله بن عباس أنه قال الجنان نسخ الجن كما سمعت بنو إسرائيل قردة (مسئلة) وأما قتل النمل فقد قال مالك في الرد والنمل لا يعجنى ذلك للحلال وسئل عن النمل يؤذى في السنة فقال ان نذرتم أن تمسكوا عنها فافعلوا وان أضرت بكم ولم تقدر وعلى تركها فارجوا أن يكون من ثلثها في سنة (مسئلة) وأما قتل الضفادع فكم يعضى الكلاب فيها (مسئلة) وأما قتل الوزغ فكذلك (مسئلة) وأما قتل القمل والبراغيث بالنار فقد قال مالك كره ذلك قال ومما مثله والأصل في ذلك ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغيب النار الأرب النار ص **ع** مالك عن صفى مولى بنى أفلح عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة أنه قال دخلت على أبي سعيد الخدري فوجدته يصلي فجعلت أنتظره حتى قضى صلاته فسمعت تحريكاً تحت سريري في بيته فاذا حية ففقت لأقتلها فأشار إلى أبي سعيد أن اجلس فلما انصرفت أشار إلى بيت في الدار فقال أترى هنا البيت فقلت نعم قال انه قد كان فيه فتي حديث عهد بعمرس فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخندق فبينما هو به إذا تأله التي يستأذنه فقال يا رسول الله أذن لي أحدث بأهل عهداً فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خلعك سلاحك فأخشى عليك بني قريظة فانطلق الفتى إلى أهله فوجد امرأته قائمة بين البابين فأهوى إليها بالرمح ليطعنها وأدركه غيره فقلت لا تعجل حتى تدخل وتنظر ما في يديك فدخل فاذا هو بمنطوي على فراشه فركب فها رماه ثم خرج بها تنصب فاضطر بالحية في رأس الرمح وخر الفتى ميتاً فابدرى أيها ما كان أسرع موتاً التي أم الحية قد كرك ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان بالمدينة جنازة أسلموا فاذا رأيت منهم شيئاً فدونه ثلاثة أيام فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فاهما هو شيطان **ع** قول الفتى يا رسول الله أذن لي أحدث بأهل عهداً فيحتمل والله أعلم أن يكون امتثالاً لقول الله عز وجل وإذا كانوا على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه وأراد الفتى أن يحدث بأهله عهداً ليطالع أمره مما يحتاج إليه من

الله صلى الله عليه وسلم فقال ان بالمدينة جنازة أسلموا فاذا رأيت منهم شيئاً فدونه ثلاثة أيام فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فاهما هو شيطان

نظر في معيشته وفي اصلاح ضيعه وغير ذلك فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم وحذره من يهود قريظة وأمره أن يأخذ على نفسه سلاحه لئلا يغتالوه في طريقه

(فصل) وقوله فوجداهم أنه بين البابين وأهوى إليهما لمع ليطعنا وأدركته غيرة يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك بعد الحجاب ويحتمل أن يكون قبل الحجاب ولكنه وجداهم ذلك على حال لم تجبر به عادته والعادة جارية بأن أشد ما يكون للانسان غيرة حال شبابه باثر عرسه وقدر وى عن عبد الله بن عمر أنه قال اذا كبر الرجل ذهب حساسه

(فصل) وقول المرأة لا تسجل حتى تدخل وتنتظر ما في بيتك على معنى اظهار عذرها فافيا أنه قد دخل الفتى فوجد الحية فركز فيها رمحه ثم نصب في الدار فاضطررت الحية وخر الفتى ميتا فجوذا أن يكون مقتولا من أجل الحية وقوى هذا التجوز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ان بالمدينة جنا قد أسلموا فظاهر هذا التجوز أنه تكون تلك الحية منهم وخص أهل المدينة بذلك على قول مالك اما لان المخاطبين من أهل المدينة هم الذين كانوا أسلموا من بني آدم فأعلمهم بحكمهم مع جن قد أسلموا وأنه اذا أسلم بنو آدم من سائر المواضع فسيكون حكمهم مع مسلمي الجن مثل ذلك ووجهه ان انه لعلمه لم يكن أسلم ذلك الوقت من الجن غير جن أهل المدينة وأما اذا أسلم جن سائر البلاد فسيكون حكم المسلمين معهم هذا الحكم وأما على قول بن نافع فاما خص المدينة بذلك لان هذا الحكم مقصور عليها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأتهم شيئا فآذنه ثلاثة أيام يقتضي انهم يرون في صور الحيات فيأمن ان يؤذنه ثلاثة أيام قال عيسى بن دينار رأى أن ينذر وثلاثة أيام قال النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينظر الى ظهورها وان ظهرت في اليوم مرارا يريد ان ينذر وفي ثلاثة أيام ولا يتحرى بأناهم ثلاث مرار في يوم واحد حتى يكون ذلك في ثلاثة أيام قال مالك يجزى من الانذار أن يقول اخرج عليك والله اليوم الآخر ان تبدوا أولادنا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان بالمدينة جنا قد أسلموا يقتضي ان هذا حكم المدينة في البيوت وغيرها غير انه يحتمل أن يخص بمحدث أي ليا به على قول القاضي أي بكفر المطلق والمقيّد وقد روى ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الحيات ما ساء المناهض منذ عادتناهن ومن يتركن خوف شرهن فليس منا وقال أحد بن صالح معنى ذلك العداوة حين أخرج آدم من الجنة قال الله عز وجل ابطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو ويحتمل أن يريد بذلك الحيات التي ليست بمصورة من الجن ويحتمل أن يريد المتصورة من الجن مما لم يؤمن أو من هومن الشياطين ففقد بعض الناس ان الشياطين جنس من الجن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فان بدلك بعد ذلك فاقتلوه فاعاهاهوسيطان يحتمل والله أعلم أن يريد انه ممن لا حرج عليكم في قتله ولم يجعل الله سبيلا الى الاتصا رمنكم

﴿ ما يؤمر به من الكلام في السفر ﴾

ص مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الفرز وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم أنت صاحب السفر وخليفة في الأهل اللهم ازلنا الأرض وهون علينا السفر اللهم اتي أعوذ بك من وعاء السفر ومن كآبة المنقلب ومن سوء المنظر في المال

﴿ ما يؤمر به من الكلام في السفر ﴾

* حدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الفرز وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم أنت صاحب السفر وخليفة في الأهل اللهم ازلنا الأرض وهون علينا السفر اللهم اتي أعوذ بك من وعاء السفر ومن كآبة المنقلب ومن سوء المنظر في المال

والأهل • مالمع الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن يسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص عن خولة بنت حكيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً قبل أن يؤذوا بكلمات الله التامات من شر ما خلق فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل • ش قد تقدم أن الغزير من الرحل منزلة الركاب من السرح وقوله صلى الله عليه وسلم بسم الله ابتداء في دعائه بذلك كراهة عز وجل ويستفتح ذلك التسمية ولعله أراد بذلك استفتاح السفر فقد يستفتح الأعمال بالتسمية كالأكل والشرب وقوله صلى الله عليه وسلم أنت صاحب في السفر والخليفة في الأهل بمعنى أنه لا يتجاوز مكان من أمره وحكمه فيصعب المسافر في سفره بأن يسلمه ويرزقه ويعينه ووقفه ويحمله في أهله بأن يرزقهم سعة فلا يحكم لأحد في الأرض ولا في السماء غيره عز وجل قال الله تعالى وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير فقد قدم النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي دعائه أن هذا مما يعتقده يدعو به الجميع وبأن تروى له الأرض يريدوا الله أعلم بقضائهم بجمعها فتقرب عليه مسافة ما يريد قطعه منها وذلك بعونه عليها وقوله صلى الله عليه وسلم وقرب لنا البعد من هنا المعنى وسهل علينا الوعد بمعنى أن يعينه عليه حتى يسهل عليه قطعه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أنا نعوذ بك من وعاء السفر قال عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى هو النصب وقوله ومن كاتبه المنقلب يريد أن ينقلب إلى ما يقتضى كاتبة من فوات ما بدأ ووقوع ما يجتر السكاينة ظهور الخزن وقوله صلى الله عليه وسلم وسوء المنظر في الأهل والمال محتمل والله أعلم أن يريد الاستعاذة من أن يكون في أهله وماله ما يسوءه النظر إليه قال منظر حسن ومنظر قبيح (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من نزل منزلاً قبل أن يؤذوا بكلمات الله التامات من شر ما خلق على ما تقدم من التفسير غير أنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك عند نزول المنزل نعوذ من شر ما خلق فيه وشر ما فيه والتعود مشروعه عند استفتاح المعاني من نزول في موضع من ليل أو نهار وفي أول الليل وأول النهار قال صلى الله عليه وسلم فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل يريد والله أعلم أن نعوذ ما يتناول مدة مقامه فيه والله أعلم وأحكم

• مجاب في الوحدة في السفر للرجال والنساء •

والأهل • مالمع الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن يسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص عن خولة بنت حكيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً قبل أن يؤذوا بكلمات الله التامات من شر ما خلق فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل

• مجاب في الوحدة في السفر للرجال والنساء •
• حدثني مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الركبان شيطانان والراكبان شيطانان والراكبان شيطانان والراكبان شيطانان والراكبان شيطانان

• حدثني مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الركبان شيطانان والراكبان شيطانان والراكبان شيطانان والراكبان شيطانان

ص • مالمع عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الركبان شيطانان والراكبان شيطانان والراكبان شيطانان والراكبان شيطانان

الفساد واذا أكثر من ذلك خر قبا وقد قال لأياس أن ينفسها حتى يدسها وفوله فاذا ركبتم هذه الدواب
العجم قال مالك بن النضر الدواب التي تركب مثل الابل والغنم والبغال والجرار التي قال صلى
الله عليه وسلم رح العجماء جبار قال أبو عبيد المروري العجماء الهبة سميت بذلك لأنها لا تنسك
وكل ما لا يقدر على الكلام فهو أعجم مستعجم

(فصل) وقوله فاذا ركبتم هذه الدواب العجم فازلوا هانزا لها ريداجر وهاعلى مائمه صلاهما من
غير عنف عليها ولا تنصرف عن حاجتكم يقال أزلت فلانا منزله أى عائلته بما يجيب في أمره ويليق
بجالة غير مقصر به ولا يبلغ له ما لا يستأدله وقوله فان كانت الأرض جديرة بدلا خصب فيها فاجتروا
عليها بنقها قال أبو عبيد فاجتروا عليها بنقها أى اسرعوا السير ويقال تجوت أجبوتجا إذا أسرعت
ويحتمل عنده أن يكون معنى فاجتروا عليها أى اسدوا عليها ما دامت بنقها قال مالك هو شصها
وقوتها يقال تجافلان نجوا إذا سلم فيكون معناه والله أعلم بجوارعها من أرض الجذب فانكم ان
أطعتم بها في أرض الجذب ضعفت وهزلت فلم تجتروا عن أرض الجذب فعمل ذلك معنى يبيع
الاسراع ويمجى ذلك مجرى المخافة والتمسح ع الرفق مع الخصب والأمان وعدم الأسباب الموجبة
للتعجيل والاسراع والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن
أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم
نومه وطعامه وشرابه فاذا قضى أحدكم نهمته من وجهه فليعجل إلى أهله **ع** ش قوله صلى الله عليه
وسلم السفر قطعة من العذاب يريد الله أعلم بعبه ومشتقه والتألم فيه لشدة الحر والبرد والمطر قال
الله عز وجل ان كان بك من أذى من مطر ومنع وما يمنع من النوم والطعام والشراب على الوجه المعتاد
وهذا يقتضي ان استجدته واصلاحه ليس يحظروا لأن ذلك هو الذي يمنع من السفر وأما وجوده
فلا يمنعه السفر لأنه لا يمنعه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فان قضى أحدكم نهمته من وجهه يريد يبلغ منها مراده وما يكفيه
وما كان محتاجا إليه فليعجل إلى أهله فيحصل أن يريد به التعجيل عند السير ترك التلزم وذلك
نص ويحصل ان يريد به التعجيل في السير إلى الأهل لحاجتهم إلى ثبوت وقيامه بأمرهم وجعل
ذلك مما يبيع التعجيل في السير والله أعلم وأحكم

ع **ع** الأمر يارفي للملوك

ص **ع** مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للملوك طعامه موكسونه
بالمعروف ولا يكف من العمل الا ما يبط **ع** مالك أنه بلغه ان عمر بن الخطاب كان يذهب إلى العوالي
كل يوم سبت فاذا وجد عبد في عمل لا يبطق موضع عنتمه **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم للملوك
طعامه موكسونه بالمعروف يريد والله أعلم على مالكه وقوله صلى الله عليه وسلم بالمعروف يريد بما
يليق بثله في حاله وتصرفه فمؤنفاة في التجارة والعامل وقدر وى أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال فخر كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبس مما يلبس ويحتمل ان يريد به من ماله
الذي منميا كل ومنه يلبس وهو يعطى منه عبده كونه وطعامه بالمعروف من الوجه المعتاد لأنه
ويحتمل ان يريد به من جنس ما يلبس فيكون ذلك على التنبهنا وقدر وى عن النبي صلى الله
عليه وسلم اذا جاء أحدكم بطعامه فليطعمه ليا كل لأنه ولي حره وعلاجوان لم يقدمه

ع وحدثنى مالك عن سمي
مولى أبي بكر عن أبي
صالح عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال السفر قطعة
من العذاب يمنع أحدكم
نومه وطعامه وشرابه
فاذا قضى أحدكم نهمته
من وجهه فليعجل
إلى أهله

ع الأمر يارفي للملوك
ع مالك أنه بلغه أن
أبا هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم للملوك
طعامه موكسونه بالمعروف
ولا يكف من العمل الا
ما يبط **ع** مالك
أنه بلغه أن عمر بن الخطاب
كان يذهب إلى العوالي
كل يوم سبت فاذا وجد
عبد في عمل لا يبطق موضع
عنتمه

فليطعمه لقمة أولقمتين وهذا يتناوله قوله صلى الله عليه وسلم اطعموه مما تأكلون لأن من قد تكون الجلس وتكون التبعض وسئل مالك هل يأكل السيد من طعام لا يأكل من البس وبلس ثيابا لا لبسها العبد قال هو من ذلك في سعة قيل له حديث أبي ذر قال لم يكن لهم يومئذ هذا القوت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يكف من العمل الا ما يطيق يريد والله أعلم ما يشق عليهم فلا يطيقون الدوام عليه ولذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذهب الى العوالي يريد عوالي المدينة وحيث يعمل ازريق في التخليل كل سبت ولعله كان يقصد بذلك مراعاة الرقيق أن يأتي قباء يوم السبت فانه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وجد عبدا في عمل لا يطيقه يرشد علىه بضعف عنه خفف عنه يراد بريق عليه منه ما لا ينفذ ولا يكون فيه تقصير عن حق سيده قال مالك وكان يزيد بن رزق من قلة رزقه قال مالك أوكره ما أحدثوا من ايجاد العبد في عمل الزرائق قال ومن له عبيد يعمدون نهارا لا يستطيعون ليلا وأما العمل الذي لا يتعب فلا بأس به اذا كان بالنهار في عمل متعب (مسألة) وليس على السيد بيع عبده اذا استنكى العزة به وقال قد وجدت موصعا أرضا قال مالك وليس على السيد بيع عبده الآن يضربه وان أراد شراء عبدا فساه بالله أن لا يشتره قال مالك أحب الي أن يتركه وأما أن يحكم عليه فلا (مسألة) ولا بأس أن يقول العبد لسيده يا سيدي قال مالك قال الله تعالى وألفيا سيدها الذي الباب وقال الله عز وجل وسيدا وحورا وقيل له يقولون السيد هو الله تعالى قال مالك إن هذا في كتاب الله إنما في القرآن ربنا ربنا ص ﴿ مالك عن عمه أبي سويل بن مالك عن أبيه أنه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب وهو يقول لا تكتفوا الأمة غير ذوات الصنعة الكسب فانكم تنمي ما كلفوه وهذا كسب بفرجها ولا تكتفوا الصغير الكسب فانه اذا لم يجسر قوعفا اذا عفكم الله وعليكم من الطعام بما طاب منها ﴿ ش قوله رضي الله عنه لا تكتفوا المرأة غير ذوات الصنعة الكسب فتكسب بفرجها يريد انها ان أئمت خراجا وهي ليست بذات صنعة فصنعها بخرج اضطرها ذلك الى الكسب من أي وجه أمكنها وكان ذلك سببا الى أن تكسب بفرجها قال الله تعالى ولا تكرهوا اقتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا وكذلك المبي الصغير اذا كلف الكسب وأن يأتي بالخرج وهو لا يطيق ذلك فانه ربما اضطره الى أن يتخلص مما لزمنه من الخراج بان يسرق وقوله عفوا يريد والله أعلم عفوا عن الكسب الخبيث أي أتركوه واصبروا عنه اذا عفكم الله أي اذا أوجبكم الله تعالى السبل الى التعفف بالغي

(فصل) وعليكم من الطعام بما طاب منها أي بما حل وسلم من التعريم والكراهية قال الله عز وجل يأأا الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وكان عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في خطبته لعم موغظته والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في الملوک وبعيته ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح لسيده وأحسن عبادته الله فله أجره مرتين ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا نصح لسيده وأحسن عبادته الله فله أجره مرتين يراد بحفظه وأمنه وأمثال أمره في الطاعة والمباح ولم يغفنه

• حدثني مالك عن
عمه أبي سويل بن مالك
عن أبيه أنه سمع عثمان بن
عفان وهو يخطب ويقول
لا تكتفوا الأمة غير ذوات
الصنعة الكسب فانكم
تنمي ما كلفتموها ذلك
كسبت بفرجها ولا تكتفوا
الصغير الكسب فانه اذا
لم يجسر قوعفا واذا
عفكم الله وعليكم من
الطعام بما طاب منها
﴿ ما جاء في الملوک
وبعيته

• حدثني مالك عن نافع
عن عبدالله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال العبد اذا نصح
لسيده وأحسن عبادته
الله فله أجره مرتين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يأتين بهتان بغير نهي من أيديهن وأرجلهن قال أبو عبيد
الحرثي معناه يولد تنسبه إلى الزوج يقال كانت المرأة تلتقط الوليد فتبنيه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أني لأصافع النساء برءالاً بأشتر أيديهن يبدى برءاله
أعلم الاجتناب وذلك أن من حكم مبايعة الرجل المصالحة خلع من ذلك في مبايعة النساء لمفاسه من
بأشترهن وليس ذلك بشرط في صحة المبايعة لأنها عقد قائم بعقد القول كسائر العقود ولذلك
صح مبايعة عبد الله بن عمر لعبد الملك بن مروان بالمسكنة دون المصالحة وقوله صلى الله عليه وسلم
أنما قولى لما تراه أنه كقولى لامرأة واحدة يريد والله أعلم في المعاقبة والزام ذلك والتزامه والله أعلم
وأحكم ص **ع** مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان يبايعه
فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد لعبد الله عبد الملك أجمع المؤمنين سلام عليك فإني أجد
الملك الله الذي لا إله إلا هو وأقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنته رسول الله في ما استطعت **ع** ش
قوله فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم دليل على أن العادة جارية في ذلك الزمان على استفتاح
الكتب بالتسمية وقال الله تبارك وتعالى أنه من ساجدان وأنهم لله الرحمن الرحيم ألا تعولوا على
واثنى سليمان وكتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل بسم الله الرحمن الرحيم السلام على
من أتبع الهدى أما بعد فاسلم الحديث

(فصل) وقوله أما بعد أيضاً كان مما يستفتح به الخطاب وقال بعض المفسرين إنه فصل الخطاب
في قوله تعالى وأتيناك الحكمة وفصل الخطاب وقوله فإني أجد الملك الله الذي لا إله إلا هو على معنى
الإعلام بمجالاتها وأنها حال حدثه عز وجل وشكر نعمته وقوله وأقر لك بالسمع والطاعة يريد والله
أعلم أنتم السمع والطاعة على سنة الله وسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم بسرعة على حسب ما كان
النبي صلى الله عليه وسلم أخذ عليهم من قوله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم وإنه إذا ألزم ذلك للنبي
صلى الله عليه وسلم بشرط الاستطاعة فبان بشرط ذلك لغيره أولى وأحرى (مثله) وهذا
لمن يبيع طائفاً وأما من يبيع بكرة فاقى العتية من رواية ابن القاسم عن مالك أن ذلك لا يزمه **ع** قال
القاضي أبو الوالي رضي الله عنه وهذا عندي فيما يزم مبايعة قتل المبيع طائفاً كان أو مكرهاً
قال أصبح معت ابن القاسم يقول يبيع على بن أبي طالب أبا بكر رضي الله عنهما وهو كاره ولعله
يريد أنه كره وجه المبايعة ولم يكره المبايعة

❦ ما يكره من الكلام ❦

ص **ع** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال
لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم فقد باء بها أحدهما قال عيسى بن دينار
ويحيى بن يعقوب في المزية معناه أن كان المقول له كافراً فهو كالمقول له أن يكون المقول له كذلك خيف
على القائل أن يصير كذلك لقوله لأخيه كافر يريد أن يخاف عليه أن يكفره بحق مشروعه بكفر
بأحد فصيحه بذلك كافر أو جذاً معنى ما رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك وقد قيل إن معنى قوله
فقد باء بها أحدهما يريد بوزن هذا القول عليه وإن لم يكن كافراً فوزن هذا القول على قائله أن
أحدهما يكون كافراً بهذا القول والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا معت الرجل يقول هلاك الناس فهو

❦ وحدثنى مالك عن عبد
الله بن دينار أن عبد الله
ابن عمر كتب إلى عبد
الملك بن مروان يبايعه
فكتب إليه بسم الله الرحمن
الرحيم أما بعد لعبد الله
عبد الملك أجمع المؤمنين
سلام عليك فإني أجد
الملك الله الذي لا إله إلا هو
وأقر لك بالسمع والطاعة
على سنة الله وسنته رسول
له فيما استطعت

❦ ما يكره من الكلام ❦
❦ وحدثنى مالك عن عبد
الله بن دينار عن عبد الله
ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
قال لأخيه كافر فقد باء
بها أحدهما ❦ وحدثنى
مالك عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال إذا
معت الرجل يقول هلاك
الناس فهو

أهلهم * حدثني مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يقبل أحدكم يا خبيثة الدهر
فإن الله هو الدهر * حدثني
مالك عن يحيى بن سعيد
أن عيسى بن مريم لم يلق
خنزيراً على الطريق فقال
له انتفذ بسلام فقيل له
تقول هذا خنزير فقال
عيسى بن مريم أني أخاف
أن أعود لساني المنطق
بالسوء

عن مائز بن عمران التميمي
في الكلام *

حدثني مالك عن محمد
ابن عمرو بن علقمة عن
أبيه عن بلال بن أبي
الحارث المزني أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال إن الرجل ليستكم
بالكلمة من رضوان الله
ما كان يظن أن تبلغ
ما بلغت يكتب الله له بها
رضوانه إلى يوم يلقاه وإن
الرجل ليستكم بالكلمة
من سخط الله ما كان
يظن أن تبلغ ما بلغت
يكتب الله به سخطه إلى
يوم يلقاه * حدثني مالك

عن عبد الله بن دينار عن
أبي صالح السمان أنه أخبره
أن

أهلهم * قال مالك معناه أن يقول ذلك احتقاراً للناس وإزدراء عليهم ففد ذلك هو بقوله
هذا وإن قاله توجعاً على الناس وعلى من ذلك من أهل الدين والعلم فلا شيء عليه ونحن نرجو أن يؤجر
على ذلك بمعنى فهو أهلهم قال ابن القاسم عن مالك معناه هو أقبلهم وأرذلهم أن يقول ذلك بمعنى
هو خير منهم * قال مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يقبل أحدكم يا خبيثة الدهر فإن الله هو الدهر * قال مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل
أحدكم يا خبيثة الدهر يريد الله أعلم خبيث من حاجتي التي طلبتها فتسبب الخبيثة إلى الدهر وتظلم منه
فهو عن ذلك لأن المانع هو الله سبحانه يريد والله أعلم لأن الذي يمنع من ذلك هو الله تعالى فإذا
تظلمت من المانع فاعلم أن ظلمك من الله عز وجل لأنه هو المانع وذلك أن العرب كانت تصنف إلى
الدهر ما يصيبه قال تبارك وتعالى ما هي الأحيات الدنيا تموت ونحيا وما بهلكتنا إلا الدهر فأكذبهم
الله عز وجل بقوله وما هم بذلك من علم إنهم لا يظنون وقروى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يسب ابن آدم الدهر وأما الدهر يدي الأهر ألقب
الليل والنهار فقوله تعالى وأما الدهر لم يرد بذلك أنه هو الدهر ولأن الدهر اسم من أسمائه ولكن
العرب تستعمل ذلك وكذلك أنها إذا نظمت لسان يذبح لزمرو أن يقول أنا الذي نظمت منه بمعنى
أنه يوصل إلى ذلك وإن الفعل وقع مبنياً لامن يذبح يصف نفسه بذي يعل هذا المعنى والله أعلم وأحكم
ص * قال مالك عن يحيى بن سعيد أن عيسى بن مريم لم يلق خنزيراً على الطريق فقال له انتفذ بسلام
فقيل له تقول هذا خنزير فقال عيسى بن مريم أني أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء * قال
قوله عيسى بن مريم عليه السلام للخنزير انتفذي بسلامي والله أعلم أن يريده بسلامك مناسكا
قال محمد بن النضر صلى الله عليه وسلم معنى في الحية وقت شر كما وقته شرها ويحتمل أن يريده بسلام
بعية مناعك وعلى أنفسنا ذم يكن بمن يرد الخبيثة وهذا أشبه بقوله تقول هذا خنزير لم يمتدحني
أنفسهم ولعزيمه قال أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء يريد والله أعلم أن اللعوا بدت تأثيرا ورجت
إلى ما جرت عليه من خيرا وشره بما وسهوقا راد أن يظهر لسانه من منطق سوء بما سبق إليه
السوء والغفلة وأراد أن يفظ بذلك من حضره والله أعلم وأحكم (مسئلة) وقد استحب مالك
استعمال حسن الألفاظ واجتناب ذكر ما يكره سمعه وأن يكتفي عنه بغير ذلك وسئل عن من أرفغ
والشرج والعانة في ذلك وضوء فقال ما دعيت فيه بوضوء وأكره أن يمس فتذرا وقد كان بعض
الملوك إذا أصاب الناس طاعون فطعنتم امرأة من نساء فقيل طعنتم تحت إبطها فدخل عليه
عمر بن عبد العزيز فسأله أين طعنتم فقال تحت بدها كراهية أن يذكر إبطها قال وقد كانت
تجنب بي الكلام وتبع أحسنه فكان رأي التنكيب عن ذكر العانة والشرج من هذه
الناحية

عن مائز بن عمران التميمي في الكلام *

ص * قال مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال بن الحارث المزني أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إن الرجل ليستكم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله
له بهار رضوانه إلى يوم يلقاه وإن الرجل ليستكم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت
يكتب الله به سخطه إلى يوم يلقاه * قال مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان أنه أخبره أن

أباهر رة قال ان الرجل ليشكم بالكلمة ما يلقى لها بالهوى بها في نار جهنم وان الرجل ليشكم بالكلمة ما يلقى لها بالهوى بها في الجنة ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليشكم بالكلمة من رضوان الله يرد الله علمه عايرضا الله عز وجل ما كان يظن ان تبلغ حيث بانت يريد لا يستطيعها وقوله صلى الله عليه وسلم يكتب الله بهارضوانه الى يوم يلقاه قال ابن عيينة في تفسير هذا الحديث هي الكلمة عند السلطان النظام ليرده بها عن ظلمه في اراقدم أو أخذ مال أو ليصرفه عن معصية الله عز وجل أو يعين ضعيفا لا يستطيع بلوغ حاجته اليه وروى عبد المتعال بن صالح قال قيل لمالك بدخل على السلطان وهم يظلمون ويجورون قال رحلك الله فأين التكم بالحق (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وان الرجل ليشكم بالكلمة من مخط الله تعالى يعني والله أعلم في عونه على الجور والاثم وتزينه له بما يخط الله تعالى قال ابن مزين بلغني ان بعض أهل العلم كان يقول في تفسيره هي الكلمة تشكم بها الرجل عند ذي سلطان رضيه بها فيمخط الله عز وجل وقال عيسى بن دينار معنى قوله صلى الله عليه وسلم هو فباي الرف والخنا وما أشبه من الكلام ولم يرد به من جحدولا كفر في دين الله تعالى

(فصل) وقوله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يريد بالابغاباوي يستغفها فلا يماجل الندم عليها والتوبة منها وقدرى عن ابن مسعود ان المؤمن يرى ذنوبه كأنه تحت جبل يتحاف ان يها على عليه وان الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه قال مالك بن الحارث لقد منعتني هذا الحديث من كلام كثير

﴿ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم أنه قال قدم رجلان من المشرق فخطب فاجعب الناس لبيانهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسمرا أو ان بعض البيان لسمر ﴿ ش قوله قدم رجلان من المشرق هما عمرو بن الأصم والزرقان بن بدر وقوله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسمرا قال بعض العلماء هذا من البيان واستدلوا على ان ذلك من ذهب مالك بإدخاله هذا الحديث في باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى واستدلوا على ذمه بان جعله جزأ من المصراعين من جنس المصراع والمصراع مضموم قال عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى ان الطلق اللسان لا يزال صاحبه يكلمه حتى يأخذ نفسه وقلبه وبصره كجأ أخذ الساحر الآثرى الى ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما أعطى العبد شرا من طلاقة اللسان وقال قوم خرج مخرج المدح للبيان لأن الله عز وجل قد عدد البيان في النعم التي تنفصل بها على عباده فقال تعالى خلق الانسان علمه البيان وكان النبي صلى الله عليه وسلم من أبلغ الناس وأفضلهم بيانا وبذلك وصفه الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم فقال لبيد لم الذي يمتلئون فيه والعرب تمدح بذلك ولا تدم به على ان الذي ذهب اليه مالك رحمه الله وجهان كان البيان بمعنى اللباس والغوى عن حق اليه باطل فليس يكون البيان حشنت في المعاني وانما يكون في الألفاظ والمبالغة في الثوب والتليس فيسهى بيانا بمعنى انه في ذلك ما يبلغ ما يكون من بابه فيكون في مثل هذا قد صوره وقتنه فيكون ذلك ذما وأما البيان في المعاني واظهار الحقائق فمدح على كل حال وان وصف بالمصراع فاعلم بوصف بذلك على معنى تعلقه بالنفس وتلبسه بها وميلها اليه ولا يشك ان ما أتى به موسى بن عمران عليه السلام آيين مما جاء به المصرة وأوضع عن الحقيقة والله أعلم وأحكم

أباهر رة قال ان الرجل ليشكم بالكلمة ما يلقى لها بالهوى بها في جهنم وان الرجل ليشكم بالكلمة ما يلقى لها بالا يرفعه الله بها في الجنة ﴿ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله ﴾

• حدثني مالك عن زيد بن أسلم قال قدم رجلان من المشرق فخطب فاجعب الناس لبيانهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسمرا أو ان بعض البيان لسمر

• حدثني مالك أنه بلغه أن
عيسى بن مريم كان يقول
لا تكثرُوا الكلام بغير
ذكر الله فتقسو قلوبكم
فإن القلب القاسي بعيد
من الله ولكن لا تعلمون
ولا تنظروا في ذنوب
الناس كأنكم أرباب
وانظروا في ذنوبكم
كأنكم عبيد فاعلموا الناس
مبتلى ومعافى فارحوا
أهل البلاء واجتنبوا الله
على العافية • وحدثني
مالك أنه بلغه أن عائشة
زوجة النبي صلى الله عليه
وسلم كانت ترسل إلى
بعض أهلها بعد العفة
فتقول ألا يزحجون
الكتاب

﴿ ما جاء في الغيبة ﴾

• حدثني مالك عن الوليد
ابن عبد الله بن صباد أن
المطلب بن عبد الله بن
حويطب الخزرجي
أخبره أن رجلا سأل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما الغيبة فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن تذكر من المرء
ما يكره أن يسمع قال
يا رسول الله وإن كالي حقا
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا قلت باطلا
فقلك البهتان

(فصل) وقوله إن من البيان لسحرا قال أبو عبيد معناه أن يمدح الإنسان فيصدق به حتى يصرف
القلوب إلى قوله ثم يذم مفسد حتى يصرف القلوب إلى قوله الآخر فكأنه سحر السامعين
وروي أن سبب هذا الحديث أنه ورد على النبي صلى الله عليه وسلم وقد فهم قيس بن الأصبم والزرقان
ابن بدر وعمر بن الأهتم ففخرا الزرقان فقال يا رسول الله أناس يدعوك إلى المعاصي وهم يحبونهم فهم
لم يحقوهم وأنت منهم من الظلم ولا تعلم ذلك يعني عمرو بن الأهتم فقال عمرو أنه لشديد العارضة مانع
لجانبه مطاع في أدانيه فقال الزرقان والله يا رسول الله لقد كتب ومنعته أن يتكلم إلا بالصدق فقال
عمرو أنا أحدك فوالله أنك لستم إلا خال حديث المال أحق بالوالد مبغض في العشير والله يا رسول
الله لقد صدقت أولوا ما كذبت آخرها ولكني رجل رضى فقلت أحسن ما علمت وغضبت فقلت
أقبح ما وجدت فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن من البيان لسحرا ص • مالك أنه بلغه أن
عيسى بن مريم كان يقول لا تكثرُوا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم فإن القلب القاسي بعيد
من الله ولكن لا تعلمون ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب وانظروا في ذنوبكم كأنكم
عبيد فاعلموا الناس مبتلى ومعافى فارحوا أهل البلاء واجتنبوا الله على العافية • مالك أنه بلغه أن
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت ترسل إلى بعض أهلها بعد العفة فتقول ألا يزحجون
الكتاب • ثم قول عيسى بن مريم عليه السلام لا تكثرُوا الكلام بغير ذكر الله تعالى
فتقسو قلوبكم يريد الله أعلم أن كثرة الكلام بغير ذكر الله عز وجل تكون لغوا وإن كان منه
المباح فقد يكون منه المخطئ فالغالب عليه ما تقسو به القلوب وقوله فإن القلب القاسي بعيد
من الله يريد من رحمة الله وقوله لا تنظروا في عيوب الناس كأنكم أرباب يريد أن العبد لا ينظر في
ذنوب غيره لأنه لا ينبغي على حسنها ولا يعاقب على سيئها وإنما ينظر فيها به الذي أمره ونهاه فيشبه
على حسنها وما يعاقبه على سيئها وأما العبد فإنه ينظر في عيوب نفسه ليصلح منها ما فسده ويتوب منها
عما فرط

(فصل) وقوله فاعلموا الناس مبتلى يريد الله أعلم بالذنوب وقوله ومعافى يريد من الذنوب وقوله
فارحوا أهل البلاء يريد من اتهم بالذنوب وقوله واجتنبوا الله على العافية يريد من الذنوب فانكم
بفضل الله عصمتهم منها ويمتثل أن ير بد به غير ذلك من أنواع البلاء من الأمراض والحاجة وغيرها
والمعافة منها بالصحة والغنى عن الناس

﴿ ما جاء في الغيبة ﴾

ص • مالك عن الوليد بن عبد الله بن صباد أن المطلب بن عبد الله بن حويطب الخزرجي أخبره
أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الغيبة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تذكر
من المرء ما يكره أن يسمع قال يا رسول الله وإن كان حقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قلت
باطلا فقلك البهتان • ثم سؤال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة يجتمعت والله أعلم أن
يكون لما سمع فيهم النبي من قول الله عز وجل ولا ينبغي بعضكم بعضا فسال النبي صلى الله عليه وسلم
عن الغيبة التي عن البهتان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الغيبة أن تذكر من المرء ما يكره أن
يسمع يعني صلى الله عليه وسلم من أفعال المرء وأقواله وصفاته التي يكره أن يوصف بها ويرى ما يكره
فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا من الغيبة وإن كان يقول حقا وهذا لمن قاله على وجه الغيبة

﴿ ما جاء في مناجاة ﴾

اثنين دون واحد ﴿

• مالك عن عبد الله

ابن دينار قال كنت أنا

وعبد الله بن عمر عند

خالد بن عتبة الذي بالسوق

فجاء رجل يريد أن

يناجيه وليس مع عبد الله

ابن عمر أحد غيري وغير

الرجل الذي يريد أن

يناجيه فدعا عبد الله

ابن عمر رجلاً آخر حتى

كنا أربعة فقال لي

والرجل الذي دعا

استأخر شيئاً فأتى سمعت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول لا يتناجى

اثنان دون واحد

• وحدني مالك عن نافع

عن عبد الله بن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال إذا كان ثلاثة فلا

يتناجى اثنان دون واحد

﴿ ما جاء في الصدق ﴾

والكذب ﴿

• وحدني مالك عن

صفوان بن سالم أن رجلاً

قال لرسول الله صلى الله

عليه وسلم اكتب امرأ

يارسول الله فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

لاخير في الكذب فقال

الرجل يارسول الله أعدا

وأقول لما فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم لا

جناح عليك

يكرهونه ويخوأنفسهم عليه وأقلعوا عنه بكل ما يمكنهم وروى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أصبح العبد أصبح الأعضاء تستعين بشئ اللسان وتقول أنتي الله فينا فانك ان استمعت استمعتاوان اعوججت اعوججتا

﴿ ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد ﴾

ص • مالك عن عبد الله بن دينار قال كنت أنا وعبد الله بن عمر عند خالد بن عتبة الذي بالسوق فجاء رجل يريد أن يناجيه وليس مع عبد الله بن عمر أحد غيري وغير الرجل الذي يريد أن يناجيه فدعا عبد الله بن عمر رجلاً آخر حتى كنا أربعة فقال لي والرجل الذي دعا استأخر شيئاً فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتناجى اثنان دون واحد • مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون واحد • ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يتناجى اثنان دون واحد قال عيسى بن دينار معناه لا يتسارا ويتكصحاكما وحده فربنا للشيطان ينظر به أنه يتناجى به أو يشك أن عنده شيء وفعل عبد الله بن عمر رضي الله عنه هنا مع عبد الله بن دينار وهو خادمه واثق به يحتمل والله أعلم أن يكون ليقتدى به وينقل الحديث عنه ويحتمل أيضاً أن يحتمل على عموم وقدره وإن هذا انما هو في السفر وروى أنه كان في بدو الاسلام فلما فاض الاسلام وأمن الناس زال هذا الحكم زال سببه وجهه عبد الله بن عمر على عموم في الحضر وبعد استقرار الاسلام وكثر أهله وذلك انه من حسن الأخلاق والأدب وعليه أكثر الناس وقدره وروى ابن القاسم عن مالك في الزينة أنه قال لا يتناجى ثلاثة دون واحد لأنه من أن يترك واحد ولا يرى ذلك ولو كانوا عشرة أن يتركوا واحد إلا أن المعنى في ترك الجميع لقول الواحد وفي ترك الاثنين الواحد وهو ما يقع في نفسه من اتفاقهما جميعاً على شيء أفراد به ستره عنه وإخراجهما له منه ورواه أشهب عن مالك في العتية والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في الصدق والكذب ﴾

ص • مالك عن صفوان بن سالم أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اكتب امرأ يارسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخير في الكذب فقال الرجل يارسول الله أعدا وأقول لما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليك • ش قوله الرجل يارسول الله اكتب امرأ أي يريد الله أعلم أن يخبرها عن أمر يخالف ما هو عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخير في الكذب يريد الله أعلم في كذب بنافي الشرع وأما ما كان لاصلاح فقدر وفيه حديث ليس اسنده بذلك كل الكذب يكتب على ابن آدم الا لا نكاح الكذب الرجل لا امرأه ليرضاها وروى رجل كذب ليلصق بين اثنين ورجل كذب في خديعة حرب وهذا الحديث من رواية شهر بن حوشب وقد اختلف الناس في تأويل هذا المعنى فذهب قوم الى تجوز الكذب على الاطلاق في هذه المواضع الثلاث واحتجوا بقول الله عز وجل عن إبراهيم بل فعله كبيرهم هذا وقوله اني سقيم ومما روى من قوله في سارة انها أختي وهذا كله جائز لأنه في الله عز وجل وما كان من وضع يوسف الموضع في رجل أخيه صلى الله عليه وسلم ثم نادى منادياً انها العبرانية لسارقون وقال عيسى بن دينار في الزينة لا بأس أن يكتب الرجل امرأته في كل ما يستجيز به عواها وطواعيتها اذا لم يذهب

بكذا بشيأ من الهام مثل أن يزين له ما يطمع به ويحسدوا ان كذب وقوله ولا خلاف انه من رأى رجلا مسلما يقتل ظلما ويعرف انه ينيبه بالكذب من أن يكون في موضع فيقول ليس حو فيه وغير ذلك انه يجب عليه الكذب فكيف لا يجوز له وقال قوم لا يجوز شي من ذلك الا على معنى التورية والالتفاف على معنى نعمة الكذب وفصدته وقتلوا ما حكى عن ابراهيم عليه السلام من ذلك على وجوه الالتفاف وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال في الممارضة مندوحة عن الكذب وروى ابن شهاب عن جدي بن عبد الرحمن عن أمه أم كلثوم انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس الكذاب الذي يمشي يصلح بين الناس فيخبر خيرا أو بقوله

(فصل) وقول الرجل أعدها يا رسول الله وأقول لها فقال لا جناح عليك بحتمل أن يرده أعدها وأنا أعتقد الوفاء ففرق بين المستقبل والماضى وقد قال ابن قتيبة الكذب التام هو في الماضى والخلف في المستقبل ويحتمل أن يفرق بينهما بأن الماضى لا يكون الا كذا فاما المستقبل فقد يمكن تصديق خبره وينصرف في مذهبه الى فعل ما أخبر به فيكون بمنزلة من أراد أن يكتب ثم أترأى يصدق صدق ص **ع** مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار الا ترى انه يقال صدق وبر وكذب وفجر **ع** ش قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عليكم بالصدق على معنى الاغراء به والحض عليه وقوله فان الصدق يهدي الى البر يراد والله أعلم الى العمل اخلاص من التأثم ويوصل اليه وقوله والبر يهدي الى الجنة معناه يرشد الى سبيلها ويوصل اليها قال واياكم والكذب على معنى التحذير منه وقوله فان الكذب وهو الاخبار بالشيء على ما ليس هو عليه يهدي الى الفجور وأصل الفجور الميل عن القصد قال الله تعالى بل يراد الانسان ليفجر أمامه قال الحسن البصري معناه أن يذهب في فجوره قدمه بما قال غيره مقدمه الذنب ويؤخر التوبة وتبل معناه يكتب بما أمامه من التوبة والحساب يقال لكاذب فاجر كذاب والكذب بالحق فاجر وقوله والفجور يهدي الى النار معناه يدعو الى سبيلها ويوصل اليها

(فصل) وقوله رضى الله عنه الا ترى انه يقال صدق وبر يراد والله أعلم أن البر مما يؤد كذب الصدق ويوصف بهما الفعل الواحد لفاعل واحد وكذلك الكذب والفجور لما كان معناه واحدا يقال فيه كذب وفجر فيوصف به الفعل الواحد والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك انه بلغه انه قيل لقمان ما بلغك ما ترى يرادون الفضل فقال لقمان صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني **ع** ش قوله صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني يجمع أبواب الخير قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وقال بشر بن بكر رأيت الا وراى من جمعة من العلماء في الجنة فقلت وأين مالك بن أنس فقيل رفع فقلت بماذا قال لصدقه وقال ابن القاسم كان يقال أد الأمانة الى من ائتمنتك ولا تحمن من خائنك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حسن اسلام امرء ترك ما لا يعنيه ص **ع** مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكتب وتنتكت في قلبه نكتة سودا حتى يسود قلبه فيكتب عندها من الكاذبين **ع** مالك عن صفوان بن سليم قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ يكون المؤمن جبانا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن كذبا فقال لا

ع حدثني مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار الا ترى انه يقال صدق وبر وكذب وفجر **ع** حدثني مالك انه بلغه انه قيل لقمان ما بلغ بك ما ترى يرادون الفضل فقال لقمان صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني **ع** حدثني مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكتب وتنتكت في قلبه نكتة سودا حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين **ع** حدثني مالك عن صفوان بن سليم قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ يكون المؤمن جبانا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن كذبا فقال لا

الصغير من أي لون كان ووصفها بالسواد لأنه من ألوان الكفر وبذلك وصف الله عز وجل وجوه الكفار في الآخرة فقال تبارك وتعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم بعد ما كنتم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ولذلك قال رضى الله عنه حتى يسود قلبه فيكتب عنده الله من الكاذبين يعنى والله أعلم أن يشمل ذلك منه حتى تستوعب النكته قلبه ولا يزالون شئ منها بالتوبة فيكتب عنده الله من الكاذبين ومعناه أنه بعد ذلك من فتنع التوبة ولا يوفق لشيء يزيل عنه ما هو فيه تستل الله عز وجل العصمة .

(فصل) وقوله أ يكون المؤمن جباناً قارنم وكذلك في البخل وقال صلى الله عليه وسلم أنه لا يكون كذاباً

﴿ ما جاء في اضاغة المال وذى الوجهين ﴾

• حدثني مالك عن سهيل

ابن أبي صالح عن أبيه أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ان الله تبارك

وتعالى رضى لكم ثلاثا

ويسخط لكم ثلاثا

لكم أن تبدوه ولا

تشرکوا به شيئا وأن

تقصصوا بحبل الله جيبا

وأن تناهوا من ولاد الله

أمركم ويسخط لكم قيل

وقال اضاغة المال وكثرة

السؤال • وحدثني مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال من شر الناس

ذو الوجهين الذى يأبى

هؤلاء ويوجه هؤلاء ويوجه

﴿ ما جاء في اضاغة المال وذى الوجهين ﴾

ص • مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسوا الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى رضى لكم ثلاثا ويسخط لكم ثلاثا ويرضى لكم أن تبدوه ولا تشرکوا به شيئا وإن تقصصوا بحبل الله جيبا وأن تناهوا من ولاد الله أمركم ويسخط لكم قيل وقال اضاغة المال وكثرة السؤال • ش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله رضى لكم ثلاثا أن تبدوه ولا تشرکوا به شيئا وأن تعصوا بحبل الله جيبا قال أبو عبيد الله روى عنه بعد الله قال أبو عبيد الله لا عتصم بحبل الله تعالى ترك الفقرة وهو المراد بقول عبد الله بن مسعود عليكم بحبل الله فإنه كتابه قال والحبل في كلام العرب ينصرف على وجوه منها العهد وهو الأمان قال الشاعر

وإذا تجوزها حبال قبيلة • أخذت من الأخرى اليك حبالها

والحبل في غير هذا الموضع المواسلة وقوله صلى الله عليه وسلم ان تناهوا من ولاد الله أمركم يريد والله أعلم شأنكم وهم الأئمة فإن مناخعتهم مناخعة جميع المسلمين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ويسخط لكم ثلاثا قيل وقال قال مالك هو الاكثر من الكلام والارجاف نحو قول الناس قال فلان وفعل فلان واغوص فيا لنبى وقال أبو عبيد بن ربيعة لا وقال وقوله صلى الله عليه وسلم اضاغة المال بحتمل ان يريد بتضييع ترك تفرقه وحفظه وبحتمل ان يريد به منافقة في غير وجهه من المعرف والمعاصى وقال مالك اضاغة المال ان يرزق الله رزقا فتنتقه فيما حرم الله عليك وقوله صلى الله عليه وسلم وكثرة السؤال قال مالك رجع الله لأدري أهو ما أتيا عنه من كثرة المسائل فقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها أوه من مسألة الناس أموالهم

ص • مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شر الناس ذو الوجهين الذى يأبى هؤلاء ويوجه هؤلاء ويوجه هؤلاء صلى الله عليه وسلم من شر الناس ذو الوجهين وصف بذلك والله أعلم لأنه يأبى هؤلاء ويوجه التودد إليهم والثناء عليهم والرضا عن قولهم وفعلهم فاذا زال عنهم وصار مع مخالفهم لغير وجه من بكره الأولين ويسى القول فيهم والتم لفظهم وقولهم

(فصل) وقول القاسم بن محمد رضي الله عنه أدركت الناس يريد الصحابة رضي الله عنهم ما يعجبون بالقول قال مالك رحمه الله أنما ينظراني عمله يريد أن القول ممن لا يدل لا يعجبه أهل الفضل وإنما يعجبون بعمل العالم قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون

﴿ القول اذا سمعت الرعد ﴾

ص ﴿ مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير أنه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثم يقول ان هذا الوعيد لأهل الأرض شديد ﴿ ش وقوله ان ابن الزبير يريد عبد الله كان اذا سمع الرعد ترك الحديث يريد والله أعلم ارتباطه واقباله ذكر الله عز وجل والتسبيح والاخبار بان الرعد يسبح بحمده عز وجل ويحتمل أن يكون الرعد ملكا من جبر الصحاب على ما قاله

﴿ ما جاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أرواح النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أوردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيأمنه بمراهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لمن عائشة أليس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة ﴿ مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي ديناراً تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عمالي فهو صدقة ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يقسم ورثتي ديناراً نص على الدينار لقلته ونبيه صلى الله عليه وسلم بما زاد على الدينار كقول الله عز وجل ومنهم من إن تأمنه ديناراً لا يؤده اليك وقال تبارك وتعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره على معنى التنبيه والله أعلم وقد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة بن عبد الله والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم والذي أجمع عليه أهل السنة أن هذا حكم جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقال ابن علية أنما ذلك لينبأ صلى الله عليه وسلم حاجة وقالت الامامية ان جميع الأنبياء يورثون وتعلقوا في ذلك بأشياء من التعليل لاشتمالها على ما هو ودهنا النص عن النبي صلى الله عليه وسلم على وجهه ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقد أخبرني أبو جعفر المعناني شيخنا رضي الله عنه أن أبا علي بن شاذان وكان من أهل العلم بهذا الشأن إلا أنه لم يكن قرأ عريضة غناطر يوافق هذه المسئلة أبا عبد الله بن المعلم وكان امام الامامة وكان مع ذلك من أهل العلم بالعربية فاستدل أبو علي بن شاذان على ان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنا ما نكس الأثياء لا نورث ما تركنا صدقة نصب على الحال فقال له أبو عبد الله بن المعلم ما ذكرت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا ما نكس الأثياء لا نورث ما تركنا صدقة إنما هو صدقة نصب على الحال فيقتضي ذلك ان ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الصدقة لا يورث منه ونحن لا نعلم هذا وإنما نعلم ذلك فيما تركه على غير هذا الوجه واعتمد على هذه النكتة العربية لماعلم ان أبا علي بن شاذان لا يعرف

﴿ القول اذا سمعت الرعد ﴾
 ﴿ حدثني مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير أنه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثم يقول ان هذا الوعيد لأهل الأرض شديد ﴿ ش ما جاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أرواح النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أوردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيأمنه بمراهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لمن عائشة أليس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة ﴿ مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي ديناراً تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عمالي فهو صدقة ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يقسم ورثتي ديناراً نص على الدينار لقلته ونبيه صلى الله عليه وسلم بما زاد على الدينار كقول الله عز وجل ومنهم من إن تأمنه ديناراً لا يؤده اليك وقال تبارك وتعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره على معنى التنبيه والله أعلم وقد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة بن عبد الله والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم والذي أجمع عليه أهل السنة أن هذا حكم جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقال ابن علية أنما ذلك لينبأ صلى الله عليه وسلم حاجة وقالت الامامية ان جميع الأنبياء يورثون وتعلقوا في ذلك بأشياء من التعليل لاشتمالها على ما هو ودهنا النص عن النبي صلى الله عليه وسلم على وجهه ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقد أخبرني أبو جعفر المعناني شيخنا رضي الله عنه أن أبا علي بن شاذان وكان من أهل العلم بهذا الشأن إلا أنه لم يكن قرأ عريضة غناطر يوافق هذه المسئلة أبا عبد الله بن المعلم وكان امام الامامة وكان مع ذلك من أهل العلم بالعربية فاستدل أبو علي بن شاذان على ان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنا ما نكس الأثياء لا نورث ما تركنا صدقة نصب على الحال فقال له أبو عبد الله بن المعلم ما ذكرت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا ما نكس الأثياء لا نورث ما تركنا صدقة إنما هو صدقة نصب على الحال فيقتضي ذلك ان ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الصدقة لا يورث منه ونحن لا نعلم هذا وإنما نعلم ذلك فيما تركه على غير هذا الوجه واعتمد على هذه النكتة العربية لماعلم ان أبا علي بن شاذان لا يعرف

هذا الشأن ولا يفرق بين الحال وغيره فاما عاد الكلام الى أبي علي بن شاذان قاله وما زعمت من ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تورث ماتر كنا صدقة انما هو صدقة منصوب على الحال وانما لا تمنع هذا الحكم فتركه الأنبياء صلوات الله عليهم على هذا الوجه فانما لا أعلم فرقا بين قوله صلى الله عليه وسلم ماتر كنا صدقة بالنصب وبين قوله صلى الله عليه وسلم ماتر كنا صدقة بالرفع ولا احتياج في هذه المسئلة الى معرفة ذلك فانه لا شك عندي وعندك ان فاطمة رضي الله عنها وأرضاها من أفصح العرب ومن أعلمهم بالفرق بين قوله صلى الله عليه وسلم ماتر كنا صدقة بالنصب وبين قوله ماتر كنا صدقة بالرفع وكذلك العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه وهو ممن كان يستحق الميراث لو كان مورثا وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه من أفصح قريش وأعلمهم بذلك وقد طلبت فاطمة رضي الله عنها ميراثها من أبيها صلى الله عليه وسلم فجاء بها أبو بكر الصديق بهذا اللفظ على وجه فهمت منه انه لا شيء لها فانصرف عن الطلب وفهم ذلك العباس رضي الله عنه وكذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسائر الصحابة رضي الله عنهم ولم يعترض أحد منهم بهذا الاعتراض وكذلك أبو بكر الصديق رضي الله عنه المتحجج به والمتعلق به لا خلاف انه من فصحاء العرب العالمين بذلك لم يورد من هذا اللفظ الا بما يقتضي المنع ولو كان اللفظ لا يقتضي المنع لما أوردوه ولا نقلوه فأما ان يكون بالنصب يقتضي ما قبله فادعائك فقلت باطل وأما ان يكون الرفع هو الذي يقتضيه فهو المروى وادعاء النصب فيه باطل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ماتر كنا صدقة نفقة نسائي ومؤنة عائلي فهو صدقة يريد الله أعلم ان نفقة نسائه صلى الله عليه وسلم ثابتة في بيت مال المسلمين اما ان ذلك حق من حقوقه صلى الله عليه وسلم أولان ذلك حق من حقوق أزواجه رضي الله عنهن لانهن محبوسات عليه عن النكاح قال الله عز وجل وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجهن بعده أبدا ان ذلكم كان عند الله عظيما لازم لمن على حسب ما يجب لغيرهن من نساء المسلمين أو على وجه التفضيل لمن لعدم إيمانهن وهجرتهن وأما مؤنة عامله صلى الله عليه وسلم فهو كل عامل يعمل للمسلمين من خليفة أو غيره وانما هو عامل النبي صلى الله عليه وسلم لانه عامل لامتة وقائم بشرعه فلا بد أن يكفي هوئته ولو ضيع ذلك لصانع عباله وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه قد علم قومي ان حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنتي ومؤنة عيالي فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ويعمل فيه للمسلمين والله أعلم وأحكم وقد قيل ان المراد به ان أمواله التي خصه الله بها يخرج منها نفقة عباله ومؤنة العامل ثم يكون ما بقي صدقة

﴿ ما جاء في صفة جهنم ﴾

ص ﴿ ما لك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نار بنى آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزءا من نار جهنم فقالوا يا رسول الله ان كانت لكافية قال انها فضلت عليها بنسبة وستين جزءا ما لك عن عمه أبي سهل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال أترونها حراء كئارا كرهه لي أسود من القار والقار الزفت ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان نار بنى آدم التي يوقدون تخصص لها بذلك لان نار جهنم لا يوقدها بنو آدم ولا يستطيعون حرارتها فقال صلى الله عليه وسلم انها جزء من سبعين جزءا من نار جهنم يريد الله أن: لم حراء جزء من سبعين جزءا من نار جهنم وقول أبي هريرة رضي الله عنه أترونها حراء كئارا كرهه لي أسود من القار والقار الزفت

﴿ ما جاء في صفة جهنم ﴾
• حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نار بنى آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزءا من نار جهنم فقالوا يا رسول الله ان كانت لكافية قال انها فضلت عليها بنسبة وستين جزءا • حدثني مالك عن عمه أبي سهل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال أترونها حراء كئارا كرهه لي أسود من القار والقار الزفت

﴿ الترغيب في الصدقة ﴾ * حدثني مالك عن يحيى بن سعيد (٣١٩) عن أبي الحباب سعيد بن يسار أن رسول الله

قال لي أشد سوادا من القار أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشدة أمرها في القار وأخبر أبو هريرة عن شدة أمرها في لونها لأن سوادها أشد في العذاب فقال أنها أشد سوادا من القار والقار والقبر الزفت وبمثل هذه ليعلمها أبو هريرة الابتوقيف والله أعلم وأحكم

﴿ الترغيب في الصدقة ﴾

ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي الحباب سعيد بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا طيبا كان انما يصنعها في كف الرحمن يربها كما يرى أحدكم فلو أنه فصله حتى تكون مثل الجبل * ش قوله صلى الله عليه وسلم من صدق بصدقة من كسب طيب يرب بدحلا ولا يقبل الله إلا الحلال يربد والله أعلم أن من صدق بصدقة من الحرام فإنه غير أجور عليها بل هو مأثوم فيه حين لم يرد إلى مستحقه وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يقبل الله عز وجل إلا طيبا معناه والله أعلم أن يعتد به باصدقة وير بدأن يشبه عليها وقوله صلى الله عليه وسلم كان انما يصنعها في كف الرحمن يحتمل أن يرب بعظم انابة الله عز وجل له عليها وحفظه لها وكف الرحمن سبحانه وتعالى بمعنى يمينه وقوله صلى الله عليه وسلم في ربها كبري أحدكم فلو يرب يدان الله عز وجل يفي الصدقة بتضعيف أجرا كاليفي الانسان القلو وهو أنثى ولد الخيل من ذكر الجرا أو فصله وهو ولد الناقة لأن هذا مما جرت عادة الناس بتفقيته بالترية ورجاء يادته وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يكون مثل الجبل يربد والله أعلم ببلغ تفضي الله عز وجل أن يكون نواها كالجبل قال الله عز وجل مثل الذين يتفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبت سبع سنابل في كل سنبلة ثم أتت حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم ص * مالك عن اسحق بن عباد بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة ما لا من نخل وكان أحب أمواله اليه يرحاه وكانت مستقبلة المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال أنس فلما أنزلت هذه الآية لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله تعالى يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أحب أموالي إلى يرحاه وانها صدقة لله أرجو بها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبخ ذلك مال رابع ذلك مال رابع وقد سمعت ما قلت فيه ما أرى أن تجعله في الأثر بين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمه بأبو طلحة في أقاربه وبني عمه * ش قوله رضي الله عنه كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة ما لا من نخل يقتضى انه يجوز للرجل الصالح المالك الاستئثار من المال الحلال وقوله وكان أحب أمواله اليه يرحاه يقتضى جواز حب الرجل الصالح لئال الله تبارك وتعالى وتحبون المال جابجا وقال عز من قائل زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحارث وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اللهم لا تلتصق إلا بنعم ما زبنت لنا فاجعلنا من يأخذ بجمعه فينفقه في وجهه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لعائشة رضي الله عنها لا أحد أحب إلي غني منك ولا أعز علي فقرا منك وقرأنا هذه اللفظة على أي ذكر رضي الله عنه يرحاه بفتح الراء في الرفع والنصب والجمع واللفظتان اسم للوضع وليست بترصاة إلى موضع

وأي أن يري أن تجعله في الأثر بين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمه بأبو طلحة في أقاربه وبني عمه

* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه قال أبو عبيد الله الصوري الحافظ النماهي يرحاه بفتح
 الباء والراء، وانفق هو وأبوذر وغيرهما من الحفاظ على أن من رفع الراء حال الرفع فقد غلط وعلى
 ذلك كشافه وهو على شيوع بلدنا وعلى القول الأول أدركت أهل الحفظ والعلم بالمشرق وهذا
 الموضع يعرف بقصر بني حرملة وهو موضع بفناء مسجد المدينة على ساكنها السلام
 (فصل) وقوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب يريد أنها
 وهذا يقتضي بسط الرجل في مال من يعرف رضاه بذلك بالدخول إليه ويتناول ما يجف منه وإن لم
 يستأمره وقد تقدم ذكر ذلك من قبل قال أنس فله أنزلت هذه الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا
 يحبون قائم أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن الله عز وجل يقول إن
 تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وإن أحب أموالي إلى يرحاه وأما صدقة الله تعالى وهذا يدل على أن
 أباطلة تأمل هذه الآية على أنها تقتضي أنه لا يمكن للبر بصدقة ما يجب الإنسان من ماله وإن انفاق
 أحب أمواله إليه أقرب في نيل ما يجب وقد فعل ذلك زيد بن حارثة جابره وقال هذا أحب إلى
 إلى فتصدق به وكان الربيع بن خثيم إذا سمع سائلا يقول أعطوه مسكرا فإن الربيع يحب السكر
 (فصل) وفي هذا أن الصدقة من جملة الانفاق وإن المراد بقوله عز وجل لن تناولوا البر حتى تنفقوا
 محبتون هو الأجر والنذر الذي يرحاه بما صدق به من أحب أمواله إليه وقوله أرجو برها يريد
 والله أعلم بربها وأراد أن يضعها أيضا في أفضل وجوه الانفاق واستعان على ذلك بإرشاد النبي صلى
 الله عليه وسلم وضعها حيث يرى أنه لا يرى له ولا يختار إلا الأفضل من وجوه البر وقوله هي صدقة
 لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها حيث شئت وأقرار النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل على
 أن الصدقة المطلقة تصح أن تصرف إلى الوجوه التي شاء المصدق والمستشار في ذلك والله أعلم
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم بهذا مال راجع بالباء معجمة هي رواية يحيى بن يحيى وجماعة
 الرواة وقال عيسى بن دينار كل ما انتفع به بعد في الدنيا راجع عليه الأجر في الآخرة * قال القاضي
 أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أنه مال يروح عليه ثوابه ورواه مطرف وابن الماجشون
 راجع بالباء معجمة واحذف وقال عيسى بن دينار معناه أن صاحبه قد وضعه ووضع الرجب والنفقة لثوابه
 والادخار لمعاده * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأرى أن تجعلها في الأفريقين يريد والله أعلم
 آثار به ورأى النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك أفضل وجه يصرف إليه لما فيه من الصدقة وصلة
 الرحم وتقويت أهل الفضل والعلم فقسمها أبو طلحة رضي الله عنه بين أبي بن كعب وحسان بن ثابت
 وكانا من آثار به وبني عمه والله أعلم وأحكم ص * مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال أعطوا السائل وإن جاء على فرس * مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأشجلي
 الأنصاري عن جدته أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نساء المؤمنات لا تحقرن
 أحدا كن جاريتها ولو كراة محرقة * ش قوله صلى الله عليه وسلم أعطوا السائل وإن جاء
 على فرس يريد والله أعلم أن يكون على فرس لا غنى به عنه وكذلك قال مالك رحمه الله في صاحب
 المسكن والخدام لأفضل فيما وهذا في الزكاة وأما صدقة التطوع فتعطى لكل أحد من غنى وفقير
 وفقير السائل ابن سبيل ويكون على فرس فيلزم عونه على طريقه ويكون غاذا فيلزم أن يعان
 على غزوه وليس من شرط الصدقة أن تصرف إلى من ليس له شيء جملة بل تعطى من له البقرة ليعتق
 بها حاله أو ليعتق بها حال الغنى على حسب ما صدق أبو طلحة ببيع راجع إلى أبي بن كعب وحسان بن ثابت

* وحدثنى مالك عن زيد
 ابن أسلم أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 أعطوا السائل وإن جاء
 على فرس * وحدثنى
 عن مالك عن زيد بن أسلم
 عن عمرو بن معاذ الأشجلي
 الأنصاري عن جدته أنها
 قالت قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يا نساء
 المؤمنات لا تحقرن
 أحدا كن جاريتها ولو
 كراة محرقة

أرادت غناها فوقته ما والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم بإنساء المؤمنين قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه هكذا قرأته على جميع شيوخنا بالمشرق بإنساء المؤمنين بنسب النساء وخفف المؤمنين وأهل بلده بالقرينة بإنساء المؤمنين على أنه منادى مفرد مفعول والمؤمنات نعمت لهن مراً وأن النساء أعم من المؤمنين وقال الله عز وجل على ما رزقهم من بهجة الأنعام فأصاب الهبة إلى الأنعام والهبة أعم من الأنعام (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن أحدا كن جارها ولو كرأع شاة محرقة بمحتمل وجهين أحدهما لا تحقره المهدية فتمنع أن يهدي إليها الغليل وهو مما ينتفع به ويحتمل أن يرده لا تحقره المهدى إليها ولتقبله على قلته فهو أنفع لها على قلته منه وأحسن في التعاطر والله أعلم وأحكم ص مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن مسكينا سألها وهي صائفة وليس في بيتها إلا رغيف فقالت لولاء لها أعطيه ليس لك ما تطفرين عليه فقالت أعطيه إياه قالت ففعلت قالت فلما أسبنا أهدى لنا أهل بيتاً وأسان ما كان يهدي لنا شاة وكفها فدعني عائشة فقالت كل من هذا خاير من قرصك ش قوله إن عائشة رضی الله عنها أمرتها أن يعطى السائل رغيفاً ليس عندنا غيره وهي صائفة على معنى الإتيان على نفسها والتوكل على الله عز وجل ولعله قد كان ذلك في عام الرمادة لمرأت بالسائل من جهد خافت عليه وأحسب في نفسها قوة على الصبر والله أعلم وأحكم

(فصل) وقولها أسبنا حتى أهدى لي أنا أهل بيتاً وأسان ما كان يهدي لنا شاة وكفها قال عيسى بن دينار يريد أنها كانت ملفوفة في غف وقوله ما كان يهدي لنا يريد أن عائشة رضی الله عنها لم تعلم بذلك ولم تحسب به فتش به وتقول عليه ولكن الله سبحانه عونها من حيث لم تحسب فقالت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لأمها هذا خاير من قرصك تريد أن تذكرها بوجوب الصواب فيها قدمت من الصدقة القرص لأنه لم يكن عندها غيره وإن الله قد عونها أفضل من ذلك وفي هذا شكر لله عز وجل وثناء عليه على حسن بلاه وفضل ما عوَّض به والله أعلم وأحكم ص مالك قال بلغني أن مسكينا استطم عائشة أم المؤمنين وبين يدها غنبل فقالت لآنسان خذ حبة فأعطها إياها ففعل ينظر إليها ويعجب فقالت عائشة أتعجب كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة ش أمر عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لأنسان أن يعطى السائل بين يدها حبة على معنى الصدقة بالبسر وإشاره على الرءوس تكرار منه الصدقة تصدق مرة بقليل ومرة بكثير وانما هو بحسب ما يعرفه من نية و يرى من موضع حاجة وقالت عائشة رضي الله عنها للذي تعجب من ذلك كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة تريد قول الله عز وجل فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وهذا يقتضي أن الجزء اليسير من الحبة إذا تصدق به لم يعدم المتصدق أجره والله أعلم وأحكم

ما جاء في التعفف عن المسئلة

ص عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زبده اللثي عن أبي سعيد الخدري أن ناسا من الأنصار سأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده ثم قال ما يكون عندي من خير فلأن أدنوه عنكم ومن يستغفب بغيره الله ومن يستغفب بغيره الله ومن يصبر بغيره الله وما أعطى أحد غطاء هو خير وأوسع من الصبر

خير فلان أدخره عنكم قال عيسى بن دينار الادخار الاكتناز والرفع في السيوت والذخر الأجر والثواب
فغنى قوله صلى الله عليه وسلم فلان أدخره عنكم فلان امتعكموه وأدخره لنفسه قال ابن وهب وقوله
صلى الله عليه وسلم ومن يستغفب بعهقه من العفاق ير يدانه من يسبغ عن السؤال والالاح يحفه
الله أى يهونه الله عز وجل عن ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم ومن يستغف بعهقه الله ير يدو الله أعلم
من يستغف بعهقه من البسر عن المسئلة بعه الله عز وجل بالغنى من غنوه ويحتمل أن ير يدغنى
الله سبحانه نفسه وقوله صلى الله عليه وسلم ومن يصبر يصبر الله ير يدو الله أعلم من يصبر للصبر
ويؤثر بهينه الله عليه ووفقله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وما أعطى أحد عطاء، وهو خير وأوسع من الصبر ير يدو الله أعلم
أنه أمر يوم به الغنى بما يعطى وإن كان قليلا ولا نهى ور بما لا يفي وامتد الأمل إلى أكثر منه من عدم
الصبر والله أعلم وأحكم ص عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة ألبدا العيا خير من البدا السفلى
واليد العيا هي المنفقة والسفلى هي السائلة ش قوله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر وهو
يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة ير يدو الله أعلم أنه كان صلى الله عليه وسلم يذكر فضل الصدقة
ويحب المسئلة ويحضى على التعفف عنها فقال صلى الله عليه وسلم اليد العيا خير من اليد السفلى
ير يدو الله أعلم أنها أكثر ثوابا وتسمى بالمعطى العيا بمعنى أنه أرفع درجة ومخلاف الدنيا والآخرة
وهذا رسم شرعى ومعنى ذلك أنه بالشرع عرف ولما كانت تسمى لأنها رغبها العرب فسر حار رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأن يد المعطى هي اليد العيا وإن اليد السفلى هي السفلى وروى أبو بصير عن نافع
عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اليد العيا هي المنفقة والأول هو الصحيح ويد
اليد المنفقة وذلك بأن ينفق على أهله ويكون بأن ينفق على الأجانب مافضل عن أهله ويكون بأن
ينفق على الأجانب وكل ذلك من النفقة الا أنه بما يجيب أن ينفق على الأجانب مافضل عن أهله فإن
ضاق حاله فليبدأ بأهله وروى هشام بن عروة عن أبيه عن حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اليد العيا خير من السفلى وأبدأ بمن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ص
عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن
الخطاب بعهقه ففرد عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يردته فقال يا رسول الله أليس
أخبرتني أن خير الأعداء أن لا يأخذ من أحد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عن
المسئلة فأما ما كان عن غير مسئلة فافهموه رزقك الله فقال عمر بن الخطاب أما الذى نفسى
بيده لا أسأل أحد شيئا ولا يأتيني من غير مسئلة ش قوله عمر بن الخطاب رضى
الله عنه ردى عطاءه أنما ردى لما مع من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير لأحدكم أن لا يأخذ من أحد
شيئا فأوله عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العموم في الأخذ عن مسئلة وعن غير مسئلة وأنما أراد
النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يأخذ أحد عن المسئلة ولعله صلى الله عليه وسلم قد خاطب بذلك أسائلا
وقوله لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فأما ما كان من غير مسئلة فافهموه رزقك الله ير يدو
والله أعلم ابتداء به من غير مسئلة منك ومعناه فلا ترد فقال عمر بن الخطاب أما الذى نفسى بيده
على معنى الالتزام لما يقوله لا أسأل أحد شيئا ير يد منع المسئلة وقوله ولا يأتيني ش من غير مسئلة الا
أخفته على معنى امتثال أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما قاله ونهى عنه وحض عليه وهذا حكم العطاء

• وحدثنى عن مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال وهو على المنبر
وهو يذكر الصدقة
والتعفف عن المسئلة
اليد العيا خير من اليد
السفلى واليد العيا هي
المنفقة والسفلى هي
السائلة • وحدثنى عن
مالك عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أرسل إلى عمر بن الخطاب
بعهقه ففرد عمر فقال له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يردته فقال يا رسول
الله أليس أخبرتني أن
خيرا لأحدنا أن لا يأخذ
من أحد شيئا فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إنما
ذلك عن المسئلة فأما
ما كان عن غير مسئلة
فافهموه رزقك الله
فقال عمر أما الذى نفسى
بيده لا أسأل أحد شيئا ولا
يأتيني من غير مسئلة ش
الآخفته

والمتقين الوجه المباح دون الوجه المحظور والمال الجرام والله أعلم وأحكم * قال القاضي أبو الوليد
 رضي الله عنه وعنا عندي في سؤال الأماة وغيرهم * وقد روى الزهري عن عروة وسعيد بن المسيب
 أن حكيم بن حزام قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم قال يا حكيم إن
 هذا المال خضرة حلاوة فمن أخذه بسخاوة نفس يورثك له فيه ومن أخذه بشارف نفس لم يورثك
 له فيه كالذي يأكل ولا يشبع والبداء العليم خبر من البداء السفي قال حكيم فقلت يا رسول الله والذي
 بعثك بالحق لأرأى أحد بعدك أبدا حتى أقارق الدنيا فإيا أخضعطاء في زمن أي بكر ولا عرو لم
 يرزأ حكيم أحد من الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي * قال القاضي أبو الوليد
 رضي الله عنه في العمل بهذا المال أخذه وجهه يحب أن يعمل به وهو أن يعطى
 منه الحاجة * وروى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن هذا المال خضرة حلاوة
 فمنه صاحب المال ما أعطى منه المسكين واليتيم وهذا الحاجة كقوله النبي صلى الله عليه وسلم
 عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي
 نفسي بيده لا يأخذ أحدكم حبله فيعتطب على ظهره خير من أن يأخذ رجل أعطاء الله من فضله
 فيسأله أعطاءه وأمنعه * ثم قال صلى الله عليه وسلم لا يأخذ أحدكم حبله فيعتطب على ظهره على
 معنى التصريح بمباشرة الاحتطاب والأخذ في الأسباب وقوله خير من أن يأخذ رجل أعطاء الله من
 فضله يريد والله أعلم خصه الله عز وجل بالمال ولم يأخذه عن مسئلة فسأله هذا المذكور
 من فضل ما أعطاه الله تبارك وتعالى فيعتمل أن يرده الغنى ويحتمل أن يرده السلطان
 ويكون معنى أن تأم الله من فضله جعل الله إليه النظر فيه جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاحتطاب
 أفضل من المسئلة وقوله صلى الله عليه وسلم أعطاءه وأمنعه يحتمل أن يكون معناه فمن أعطاها
 إذا سألها ور ما منعه فينبى بذلك عيب المسئلة لما فيها من المذلة وما كلف معها التمع ويحتمل
 أن يرده أن الاحتطاب أفضل من السؤال مع العطية فمع التمع أولى (مسئلة) وهذا في طلب
 ما ليس له قبله مثل ما إذا سأل الغنى العون ومثل أن يسأل السلطان غنى عما يعطيه من ليس له قبله
 عطاءه مرتب معنى من المعاني أو في وقت ضيق وأما سؤال السلطان مع الحاجة فجائز قال الله عز
 وجل ولا على الذين إذا ما أتوا لتحملهم قلب لا أجما أحكم عليه قولوا وأعينهم تفيض من الدمع
 حزنا ألا يجدوا ما ينفقون وأما سؤال من لم عليه عطاءه مرتب وأوعده فانه ليس بسؤال على الحقيقة
 وإنما هو طلب لحقه عوضا عن عمله وفي العدة استعجالا لتقدم عطائه وقد قال النبي صلى الله عليه
 وسلم لجابر بن عبد الله لو قد جاء مال البصرين أعطيتك هكذا وهكذا وكنا فلما ولى أبو بكر الصديق
 رضي الله عنه قبل أن يأتي مال البصرين ثم جاء فقار أبو بكر من له قبل النبي صلى الله عليه وسلم عدة
 فلما أتى فأنام جابرا فخير ثم ذكره بذلك مرتين ثم قال له في ذلك أما أن تعطى وأما أن تبخل عني وأى
 دا وأد وأمن البخل ثم قال لجابر قبض من المال قبضة فقبض فعد ما وجدها خبثا دينار ثم أعطاه
 ثمانية وثلاثة أجيال لو عهد النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وأحكم (٢) وأما سؤال المحتاج في وقت غنى
 السائل فانه مؤذ كرم من مال له ولجماعة المسلمين لم يتعرض لواحد منهم فيعرض بنفسه ليكون
 وقد قال العباس للنبي صلى الله عليه وسلم أعطني فأتى فاديت نفسي وفاديت عقيل
 فان العباس لم يضطر إلى السؤال وأما من اضطر اليه وضمن عن التكسب والاحتطاب فجائز
 أن يسأل ولا يلحق قال الله عز وجل لا يسألون الناس إلحافا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من

* وحدثنى عن مالك عن
 أبي الزناد عن الأعرج
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده
 لأن يأخذ أحدكم حبله
 فيعتطب على ظهره خير
 من أن يأخذ رجل أعطاء
 الله من فضله فيسأله أعطاءه
 أو يمنعه

يباض بالأصل

(٢) هذه العبارة فلفتم
 نقف لها على معنى وهي
 هكذا بالأصل

* وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد أنه قال نزلت أنا وأهلي

يبقى الفرق فقال لي
أهل الله صلى الله عليه وسلم فأسأله
لنا شيئاً أنا كله وجعلوا
يذكرون من حاجتهم
فذهب إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فوجدت
عنده رجلاً يسأله
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لأجدا
أعطيت فتولى الرجل عنه
وهو غضب وهو يقول
لمعري أنك لتعطي من
شئت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إنه
لغضب علي أن لأجدا
أعطيه من سألكم وله
أوقية أو عدلها قدسأل
الحاق قال الأسدي قلت
للقعة لنا خير من أوقية
قال مالك والأوقية أربعون
درهماً رجعت ولم أسأله
فقدم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد ذلك
بشعر وزيب فقسم لنا
منه حتى أغناها الله عز
وجل وعن مالك عن
العلاء بن عبد الرحمن
سمعه يقول ما نقصت
صدقة من مال وما زاد الله
عبداً بغض الاغزا وما
تواضع عبد الا رفعة الله
قال مالك لا أدري أرفع
هذا الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم أم لا

﴿ ما يكره من الصدقة ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل الصدقة لآل محمد إنما هي أوساخ الناس ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لآل محمد قال ابن القاسم لا تدري ذلك إلا في الصدقة المفروضة ولا بأس أن يعطوا من التطوع ومن أعطاهم شيأ من الصدقة المفروضة لم تجزه وقال يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع ذلك في جميع الصدقات الفرض والتطوع وقال عيسى بن دينار الذي أخذ به وسمعه عن أرضى أن ذلك في جميع الصدقات من الأموال الناضئة والغنم والحبوب وتطوع الناس وجمع قول ابن القاسم أن لفظ الصدقة مصر ووفى إلى الصدقة المهدودة وهي التي هي أوساخ الناس فأما التطوع فلا فرق بينها وبين الهبة ووجه قول ابن نافع أن لفظ الصدقة عام فعمل على عمومها ومن جهة المعنى أن حكم الصدقة غير حكم الهبة بدليل أنها تازم من غير تعيين ولا قبول والهبة بخلاف ذلك فأنما هي عطية ومواساة فلذلك اختصت بالمعنى والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لآل محمد يقتضي تحريمها عليهم وقال عيسى بن دينار إن لم يجز غير هافز في له في الجزأ بقان لم يفرض له رجوع أن يصنع من حيث لا يجتنب وهذا يقتضي منعه منها الآن يكون موضع يستبعض فيه كل الميتة كان في موضع وقوله صلى الله عليه وسلم لآل محمد قال ابن القاسم

إنما ذلك في بني هاشم بأعيانهم دون أموالهم قاله مالك رحمه الله والشافعي وقال عيسى بن دينار صريحهم وموالمهم في ذلك سواء وبه قال عبد الملك بن الماجشون ومطرف وبه قال أبو حنيفة والثوري

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إنما هي أوساخ الناس يريد والله أعلم أنها تظهر أموالهم وتكثر ذنوبهم وأما يسوع أخذاً للفقراء كما يسوغ لهم عنداً كثر من ذنب الضرورة المتطور من الطعام فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينزه آل محمد صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا وأن يكون لهم الصبر أفضل مما لغيرهم وأن تكون أمته تدعى أنه يعدهم صلى الله عليه وسلم بأن يعطوا من أفضل المطامع مع أن الصدقة وجه يخرج به المال إلى المعطى لأنه إعطاء لا يقترن به إكرام وأما الهبة ففي وجه الإكرام تكون الهبة ذلك مقتضاها ولذلك لا تكون للعوض ولا تكون الصدقة

للعوض وإنما هي بمعنى على الصدقة عليه والله أعلم ص ﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة فأتاهم سألهم إبلان من الصدقة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه وكان مما يعرف به الغضب في وجهه

وكان مما يعرف به الغضب في وجهه أن تحمر عيناه ثم قال إن الرجل ليستلني ما لا يصلح لي ولاه فان منعت كرهت المنع وأن أعطيت ما لا يصلح لي ولاه فقال الرجل يا رسول الله لا أسألك منها شيئاً أبداً ﴾ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة فيقتل أنه استعمله علمه الآن الصدقة تحمل له وهل يستعمل عليها أحد من آل النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) وقوله فأتاهم سألهم إبلان من الصدقة فيقتل والله أعلم أنه سأل في أجرة عمله كثر مما يستحقه ويحتمل أنه سأل له زيادة على أجرته بما غره أحق به منه وأما ما ليس هو بأهل له فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه معناه والله أعلم أنه بلغ من الغضب إلى أن أباه وظهر عليه

﴿ ما يكره من الصدقة ﴾

• وحديث عن مالك أنه

بلغه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لا تحمل

الصدقة لآل محمد إنما هي

أوساخ الناس • وحديث

عن مالك عن عبد الله بن

أبي بكر عن أبيه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

استعمل رجلاً من بني

عبد الأشهل على الصدقة

فلما قدم سألهم إبلان من

الصدقة فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى

عرف الغضب في وجهه

وكان مما يعرف به الغضب

في وجهه أن تحمر عيناه

ثم قال إن الرجل ليستلني

ما لا يصلح لي ولاه فان

منعت كرهت المنع وان

أعطيت ما لا يصلح لي ولاه

فقال الرجل يا رسول الله

لا أسألك منها

شيئاً أبداً

يباض بالأصل

وأشكر على الرجل سؤاله بأن قال له أن الرجل ليسثنى ما لا يصلح لي ولا له يريد صلى الله عليه وسلم مالا يصلح لي أن أعطيه إياه ولا يصلح له أن يأخذه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإن منعت كرهت المنع بقضى أنه كان يكره أن يمنع ما يسأله وإن كان ما لا يصلح أن يمنعه لأنه يكره المنع جله لكنه سئل ما لا يصلح منعه لمحق الله عز وجل مع كراهيته للمنع فقال الرجل ويقال أنه أي بن كعب لأسألك منها شيئاً أبداً قاله على وجه الإفلاخ والتوبة والانتباه عما نهى عنه والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال قال عبد الله بن الأرقم أدلني على بعير من المطايا أسعمل عليه أمير المؤمنين فقلت نعم جل من الصدقة فقال عبد الله بن الأرقم أتجيب أن رجلاً نادى في يوم حار غسل لك ماتحت أزاره ورفقته ثم أعطاك فشرته قال فغضبت وقلت يغفر الله لك أتقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن الأرقم إنما الصدقة أو ساخ الناس ينسألونها عنهم **ع** ش قول أسلم لعبد الله بن الأرقم أدلني على بعير من المطايا أي ظهر من المطايا يريد ما يتطلى ويركب لقوته وحسن شيته وقوله أسعمل أمير المؤمنين دليل على استجابة أن يسأل الإمام شيئاً من المال كأن يعمل به لله عز وجل ان صاحب بيت المال ولأنه احتاج إليه لركوبه فبايخصه بركة لشرقيته ولذلك امتنع بنو إسرائيل من الصدقة فلما قال له أسلم نعم جل من الصدقة يريد الذي يصلح له ويوافق مراده جل من الصدقة

(فصل) وقوله أتجيب لو أن رجلاً نادى في يوم حار غسل لك ماتحت أزاره ورفقته فشرته فصدالى البادن لأنه يكون أكثر عرقاً ووضراً من الصيف وذكر اليوم الحار لأن العرق ووضراً للبدن يكون فيه أكثر وذكر ماتحت الأزار وأزرقه لأنه أندر موضع في الجسد لأنه أكثر عرقاً ووضراً مع الغسل والانتفاء فكيف مع العرق في اليوم الحار لعله أن مال الصدقة أقيم الأموال وأقدرها ومما يجب أن يستعفف عنه المسلم الغنى عنها ولذلك قال إنما الصدقة أو ساخ الناس يريد أو ساخ أموالهم ومما يتطهر بها وإن الآخذ بالصدقة يحمل وضها عن أبواب الأموال المخرجين لها والمطهرين أموالهم بها فمن كان فقيراً أبيضته لضرورته ومن كان غنياً فقد عدم الضرورة المبيته والله أعلم وأحكم

ع ما جاء في طلب العلم **ع**

ص **ع** مالك أنه بلغه أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركتك فان الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء **ع** ش قول لقمان لابنه جالس العلماء وزاحمهم بركتك يريد بالقرب منهم مجالستهم حتى يأخذوا بأيديهم ويتعلم من حكمتهم ولا يغفون من قولهم ما ينفوت من بعدهم وإن كان مجالسهم وقال في المستخرج عبارة قوله وزاحمهم بركتك فلفل الرحمة تنزل عليهم فتصيحك معهم وأولجالس الفجار لا تليزل عليهم خطه فيصيحك معهم (مثله) والمجالسة للعلماء إذا كانت قريبة فانت تكون على وجهين أحدهما لمن ليس في قدرته تعلم العلم فإنه يجالسهم تبركاً بمجالستهم والتبحار بهم ومجبة فهم وبما جرى من أقوالهم بما يحتاج إليه فعمله حاجته إليه على أن يعيه ويحفظه ويستتبعه حتى ينهمر به بما سألهم عن مثله مما لا يسعه جهله فأخذها عنهم وأمان كان في قوته تعلم العلم ورزق عونا عليه ورغبة في تعلمه فيجالسهم ليأخذ عنهم ويتعلم من علمهم

(فصل) وقوله وإن الله عز وجل يحيي القلوب بنور الحكمة يريد والله أعلم أحياءها بالآيات

* وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال قال عبد الله بن الأرقم أدلني على بعير من المطايا أسعمل عليه أمير المؤمنين فقلت نعم جل من الصدقة فقال عبد الله بن الأرقم أتجيب أن رجلاً نادى في يوم حار غسل لك ماتحت أزاره ورفقته ثم أعطاك فشرته قال فغضبت وقلت يغفر الله لك أتقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن الأرقم إنما الصدقة أو ساخ الناس ينسألونها عنهم

ع ما جاء في طلب العلم **ع**

* وحدثنى عن مالك أنه

بلغه أن لقمان الحكيم

أوصى ابنه فقال يا بني

جالس العلماء وزاحمهم

بركتك قلت أتحيي

القلوب بنور الحكمة

كما يحيي الأرض الميتة

بوابل السماء

﴿ ماتيقي من دعوة

المظلوم ﴾

• وحسن عن مالك عن

زيد بن أسلم عن أبيه أن

عمر بن الخطاب استعمل

مولى له يدعى هنبأ على

الحى فقال يا هنبأ اضم

ج احك عن الناس واتق

دعوة المظلوم فان دعوة

المظلوم حجة وأدخل رب

الصرمة والنعمة وأبلى

وسم ابن عفان وابن عوف

فأما ابن تهاك ما شئتما

يرجعان الى المدينة الى

زرع ونخل وإن رب

الصرمة والنعمة ان تهاك

ما شئتما يأتى بينه فيقول

يا أمير المؤمنين يا أمير

المؤمنين أفأنتا كرم أنا

لا أبالك فإلأ والكلأ

أسمر على من الذهب

والورق وأيم الله انهم

لبرون أن قد ظلمهم انها

لبلادهم وميادهم قاتلوا

عليها في الجاهلية وأسأوا

عليها في الاسلام والذى

نفسى بيده لولأ المال الذى

أجل عليه في سبيل الله

ما حيت عليهم تن بلادهم

شرا

(١) بياض بالاصل

والخسوع والطاعة لله عز وجل وربها الكفر والنسوق وانها لك عمار لله تعالى وقوله كبحي الارض الميتة بوابل السماء يريد الله علم ان نور الحكمة تنفر القلوب حياة بالطاعة بعد ان كانت ميتة بالعبية كان وابل السماء وهو غزير قطر حاجي الارض بالنبات والمياه والغضب بعد موتها وكذلك ما يحدث اليه في القلوب من حياتها بنور الحكمة هو من فضل الله عز وجل

﴿ ماتيقي من دعوة المظلوم ﴾

ص • مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنبأ على الحى فقال يا هنبأ اضم جناحك عن الناس وأتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم حجة وأدخل رب الصرمة والنعمة وأبلى ونم ابن عفان وابن عوف فأما ابن تهاك ما شئتما يرجعان الى المدينة الى زرع ونخل وإن رب الصرمة والنعمة ان تهاك ما شئتما يأتى بينه فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أفأنتا كرم أنا لا أبالك فإلأ والكلأ أسمر على من الذهب والورق وأيم الله انهم لبرون أن قد ظلمتهم انها لبلادهم وميادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسأوا عليها في الاسلام والذى نفسى بيده لولأ المال الذى أجل عليه في سبيل الله ما حيت عليهم من بلادهم شرا • ش قوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنبأ على الحى يعنى انه استعمله على حايته لابل الصدقة وهذا الحى قيل هو التقيع بالثوب وفردى أن الذى صلى الله عليه وسلم حى التقيع عليه لمانى ذلك من المنفعة للمسلمين فوصى عمر بن الخطاب هنبأ فاستعمله فيقول يا هنبأ اضم جناحك عن الناس يريد الله أعلم كفتهم (١)

(فصل) وقوله رضى الله عنه وأتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم حجة وفردى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم دعوة المظلوم مستجابة وقوله وأدخل رب الصرمة والنعمة يريد الله أعلم فقرا المسلمين والصرمة والنعمة قال عيسى بن دينار هي الاربعون شاة وقال غيره قوله الصرمة من الغنم خطأ وإنما الصرمة من الابل العشرة الى الأربعين وأبلى ونم ابن عفان وابن عوف لكونهما من الاغنياء فلاتجاف عليهما الضائع ولا الحاجة بذهب ما شئتما لان ما لهما من غير الماشية كثير والفقر لعنف الحاجة بذهب ما شئتما لانهما جميع ماله فأتى بينه في فكر مسئلة له يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ولا يمكن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تركهم عوتون جوعل ما قلته الله من أمرهم

(فصل) وقوله فإلأ والكلأ أسمر على من الذهب والورق يريد الله أعلم انه لا بد أن يقوم مهم ان احتاجوا الى الفاداة ما شئتما باقية يستغنون عنه الماء والكلأ لان ربحي الكلأ وشرب الماء

تبقى ما شئتما فان ذهب وآتوه لربهم بالال بالذهب والورق والماء والكلأ أسمر عليه وأخف مؤنة

(فصل) وقوله وأيم الله انهم لبرون أن قد ظلمهم في منى لهم رعا وحايته الماشية الصدقاته لبلادهم وميادهم ريدان تلك الارض التى يحبسها لجامعة المسلمين قاتلوا عليها في الجاهلية أكثر من غيرهم وأسأوا عليها في الاسلام فبى باقية لهم من حلة حقوقهم فليس لأحد أن يستبد بها دونهم الا مثل ما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من النعنة التى تعهم وشغلهم لان ابل الصدقة تصرف الى فقرائهم ويجعل عليها مسافروهم ويستغنى بها عن مؤالم وأسوالهم ومع ذلك فاقى أصمح

بها في بعض الوقت لفقراهم لئلا يعود عليهم كلهم ان ذهب ما شئتم وانما قال ذلك عمر بمعنى أنها بلاد لجميع المسلمين وأنها خصوصية لمنفعة أخرى وأعم نفعاً وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا حي الا لله ورسوله يريدانه ليس لاحد أن ينفر عن المسلمين بمنفعة تخصه وإنما يصحى لحق الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أو من يقوم مقامه من خليفته وذلك انما هو فمين كان في سبيل الله عز وجل وأول دين نبىه صلى الله عليه وسلم

﴿ أماء النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لي خمسة أماء أنا محمد وأنا أحد وأنا الماحي الذي بمحو الله في الكفر وأنا الخاشع الذي يحشر الناس على قدي وأنا العاقب صلى الله عليه وسلم ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لي خمسة أماء أنا محمد لقول الله عز وجل محمد رسول الله وقوله وأنا أحد لقول الله تبارك وتعالى ومبشر برسول يأتي من بعدى اسمه أحد وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا الماحي وفسر ذلك هو صلى الله عليه وسلم بأنه الذي بمحو الله به الكفر لما وعده الله من أن يظهره على الدين كله فيكون ما آتاه منه هو الظهور على الدين كله بمعنى القلب عليه للقلب من جاوره منه وظهوره عليه ويمتثل أن ير بدبه محو من مكة وظهوره على من كان فيها من الكفر وظهور دينه فيها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا الخاشع وفسر ذلك بأنه الذي يحشر الناس على قدمه وقد قال الخطابي معنى القم ههنا الدين يقال كان هذا على قدم فلان أى على دينه فيكون الحديث على هذا ان زمن دينه آخر الأزمنة وانه عليها تقوم الساعة ويكون الحشر لا تنسخ شريعته ناسخة ولا بدسأصل الملة كفر والله أعلم ويمتثل أن ير بذلك ان الناس يحشرون على قدمه بمعنى مشاهدته قائما لله تعالى وشاهد اعلى أمته والأمة قال الله تبارك وتعالى ومي يقوم الناس لرب العالمين وقال عز من قائل وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا

وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا العاقب قال أبو عبيد قال

سفيان العاقب آخر الانبياء وفي العناية عن

مالك لا بأس أن يكنى الصبي قبيل

أ كنت ابنك أنا القاسم قال أما

أنا فاطمة ولكن أهل

البيت يكونونه فا

أرى بذلك

بأسا

﴿ أماء النبي صلى الله

عليه وسلم ﴾

• مالك عن ابن شهاب

عن محمد بن جبير بن مطعم

أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال لي خمسة أماء

أنا محمد وأنا أحد وأنا الماحي

الذي بمحو الله في الكفر

وأنا الخاشع الذي يحشر

الناس على قدي وأنا

العاقب

﴿ يقول مصححه الراجي عفور به الكريم ابن الشيخ حسن الفيوي ابراهيم ﴾

تحمدك اللهم أن انتقيت من خاصة عبادك أمة هداة للدين • فهديتهم الصراط المستقيم وورثتهم
كتابك المستبين • ونعلى ونسلم على صاحب الشرع المصمح الحنيف • سيدنا محمد وآله وصحبه
ذوي القدر العالي والشرف المنيف • وبعد فان من بنى جلت ذمته أكثر من أن تحصى • ونعمه
سجانه وتعالى أكبر من أن يستقصى • من ذلك ان انتقى الأفضل المنتقى • سلطان العلماء كتاب
المنتقى • منتقى القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي رحمه الله آمين • على موطأ
الامام مالك بن أنس حجة الله في أرضه على العالمين رضى الله عنه وأرضاه آمين • وأنفق في نشره
من أوقاته وماله الثمين • فظهر للعيان بعد أن كان في زوايا الأعمال لا يكاد يبين • وانتقى لطبعه حفظه
الله المطبعة التي هي كاسمها (مطبعة السعادة) ذات الانتفاع والاجادة والافادة • وماهى بأول
برككم يا آل محمد كيف لا وهو حفظه الله سلطان المحققين • وشيخ المؤلفين • وسيد من شاد
الدين • وأحياسن جده سيد المرسلين • صلى الله وسلم عليه السلطان الأسبق •
والمولى الأبرار الفرق • مولانا (عبد الحفيظ) لازالت تحقيقاته راقية أوج
الكمال • ونعمس كلاله طالعته في أفق الجلال • وبملاحظة الحاج
عبد السلام بن الحاج محمد بن العباس بن شقرون • جامع
أسفاره ونشره الصدور وتقر بها العيون • وقد بدأ بدر
تمامه • وفاح مسك ختامه • وأخر رجب الفرد
الحرام عام ١٣٣٢ من هجرة سيد الأئمة •
صلى الله وسلم عليه • وآله وصحبه
وكل متم إليه • ملابعت
البالي تعقبها الأيام
آمين

﴿ فهرست الجزء السابع من كتاب المنتقى للامام الباجي على موطأ الامام مالك ﴾

صحيفة	
٢	كتاب المكتب * القضاء في المكتب
١٣	الجمالة في الكتابة
١٦	القطاعة في الكتابة
٢٠	جراح المكتب
٢٢	بيع المكتب
٢٦	سعى المكتب
٢٨	عتق المكتب اذا أدى ما عليه قبل محله
٣٠	ميراث المكتب، اذا عتق
٣١	الشرط في المكتب
٣٧	ولاء المكتب اذا عتق
٣٤	مالا يجوز من عتق المكتب
٣٥	جامع ما جاء في عتق المكتب وأم ولده
٣٦	الوصية في المكتب
٣٩	كتاب المدبر * القضاء في المدبر
٤٠	جامع ما جاء في التدبير
٤١	الوصية في التدبير
٤٤	مس الرجل وليدته اذا دبرها
٤٥	بيع المدبر
٤٨	جراح المدبر
٥٠	ما جاء في جراح أم الولد
٥١	كتاب القسامة * تبذئة أهل الدم في القسامة
٦٢	ما جاء في تجوز قسامة في العمد من ولادة الدم
٦٣	القسامة في قتل الخطأ
٦٤	الميراث في القسامة
٦٥	القسامة في العيب
٦٦	كتاب العقول
٦٨	العمل في الدية
٧٠	ما جاء في دية العمد اذا قبلت وجناية المجنون
٧٣	ما جاء في دية الخطأ في القتل
٧٥	ما جاء في عقل الجراح في الخطأ

- ٧٧ ماجاه في عقل المرأة
 ٧٩ عقل الجنين
 ٨٣ مافيه الدبة كاملة
 ٨٦ ماجاه في عقل العين اذا ذهب بصرها
 ٨٧ ماجا، في عقل الشجاع
 ٩١ ماجا، في عقل الاصابع
 ٩٣ جامع عقل الانسان
 ٩٤ العمل في عقل الانسان
 ٩٤ ماجاه في دية جراح العبد
 ٩٧ ماجاه في دية أهل لذة
 ٩٨ ما يوجب العقل على الرجل في خاصته وفي ابواب
 ٩٨ الباب الاول في معرفة لعاقلة وصفة تحملها للدية
 ١٠٠ الباب الثاني في صفة العمد وتبين من الخطأ
 ١٠٠ ومن قتل رجلا عددا
 ١٠٢ في معرفة ما تحمله العاقلة من الجنابة
 ١٠٤ ماجا، في ميراث العقل والتقليظ فيه
 ١٠٨ جامع العقل
 ١١٥ ماجا، في النيلة والصروفه مبلان
 ١١٦ الباب الاول في قتل الجماعة بالواحد
 ١١٦ الباب الثاني في قتل النيلة
 ١١٨ ما يجب في العمد
 ١٢٠ القصاص في القتل
 ١٢٣ العفو في قتل العمد
 ١٢٨ القصاص في الجراح
 ١٣١ ماجاه في دية السائب وجناته
 ١٣٧ كتاب الحدود * ماجا، في الرجم
 ١٤٢ ماجاه في اعتراف على نفسه بالزنا
 ١٤٤ جامع ماجا، في حد الزنا
 ١٤٦ ماجاه في المتعصبة
 ١٤٦ ماجا، في الفذف والثني والتعريض
 ١٥٢ ملاحضه
 ١٥٦ ما يجب فيه القطع
 ١٦٢ ماجاه في قطع الآبق والسارق

صحيفة	١٦٢
ترك الشفاعة للسارق اذا بلغ السلطان	١٦٥
جامع القطع	١٧٥
ما جاء في الذي يسرق أمتعة الناس	١٨٢
مالا قطع فيه	١٨٧
كتاب الجامع	١٨٧
الدعاء للمدينة وأهلها	١٨٨
ما جاء في سكن المدينة واخراج منها	١٩٢
ما جاء في محرم المدينة	١٩٣
ما جاء في وياها المدينة	١٩٥
ما جاء في اجلاء اليهود من المدينة	١٩٦
جامع ما جاء في أمر المدينة	١٩٧
ما جاء في الطاعون	٢٠١
النبي عن القول بالقدر	٢٠٧
جامع ما جاء في اهل القدر	٢٠٨
ما جاء في حسن الخلق	٢١٣
ما جاء في الحياة	٢١٤
ما جاء في الغضب	٢١٥
ما جاء في المهاجرة	٢١٨
ما جاء في لبس الثياب للجمال بها	٢٢٠
ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب	٢٢١
ما جاء في لبس الخنزير	٢٢٣
ما يكره للنساء لبسه من الثياب	٢٢٥
ما جاء في اسبال الرجل ثوبه	٢٢٦
ما جاء في اسبال المرأة ثوبها	٢٢٧
ما جاء في الانتعال	٢٢٨
ما جاء في لبس الثياب	٢٣٠
ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم	٢٣١
ما جاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال	٢٣١
ما جاء في السنة في الفطرة	٢٣٣
النبي عن الأكل بالشمال	٢٣٣
ما جاء في المساكين	٢٣٤
ما جاء في معي الكافر	٢٣٥
النبي عن الشرب في آنية الفضة والنفع في الشراب	

- ٢٣٧ ما جاء في شرب الرجل وهو قائم
 ٢٣٧ السنة في الشرب ومناولته عن العين
 ٢٣٨ جامع ما جاء في الطعام والشراب
 ٢٥٣ ما جاء في أكل اللحم
 ٢٥٤ ما جاء في لبس الخاتم
 ٢٥٤ ما جاء في نزع المعاليق والجرس من العين
 ٢٥٦ الوضوء من العين
 ٢٥٧ الرقية من العين
 ٢٥٨ ما جاء في أجر المريض
 ٢٥٩ التعوذ والرقية من المرض
 ٢٦١ تعالج المريض
 ٢٦٢ الفصل للماء من الحصى
 ٢٦٣ عيادة المريض والطبيرة
 ٢٦٦ السنة في الشعر
 ٢٦٨ اصلاح الشعر
 ٢٦٩ ما جاء في صبغ الشعر
 ٢٧٠ ما يؤمر به من التعوذ
 ٢٧٢ ما جاء في المتصايين في الله تعالى
 ٢٧٦ ما جاء في الرؤيا
 ٢٧٨ ما جاء في النرد
 ٢٧٩ العمل في السلام
 ٢٨٠ ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني
 ٢٨١ جامع السلام
 ٢٨٣ باب الاستئذان
 ٢٨٥ التشميت في العطاس
 ١٨٦ ما جاء في الصور والتماثيل
 ٢٨٧ ما جاء في أكل الثوب
 ٢٨٩ ما جاء في أمر الكلاب
 ٢٨٩ ما جاء في أمر النعم
 ٢٩١ ما جاء في الفأرة تنقع في الدمن والبدبلاء كل قبل الصلاة
 ١٩٣ ما يتقى من الشؤم
 ٢٩٥ ما يكره من الاسماء
 ٢٩٧ ما جاء في الخبامة وارجاء الحجامة

- ٢٩٩ ماجاء في المشرق
 ٣٠٠ ماجاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك
 ٣٠٢ ما يؤمر به من الكلام في السفر
 ٣٠٣ ماجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء
 ٣٠٤ ما يؤمر به من العمل في السفر
 ٣٠٥ الأمر بالرفق بالملوك
 ٣٠٦ ماجاء في الملوك وهيئته
 ٣٠٧ ماجاء في البيعة
 ٣٠٨ ما يكره من الكلام
 ٣٠٩ ما يؤمر به من التعفف في الكلام
 ٣١٠ ما يكره من الكلام بغيرة كراهة تعالى
 ٤١١ ماجاء في القبيبة
 ٣١٢ ماجاء فيما يخاف من اللسان
 ٣١٣ ماجاء في مناجات اثنين دون واحد
 ٣١٤ ماجاء في الصدق والكتب
 ٣١٥ ماجاء في اضاءة المال وذئ الوجهين
 ٣١٦ ماجاء في عذاب العامة بعمل الخاصة
 ٣١٦ ماجاء في التقى
 ٦١٧ القول اذا شئت الرعد
 ٣١٧ ماجاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم
 ٣١٨ ماجاء في صفة جهنم
 ٣١٩ الترغيب في الصدقة
 ٣٢١ ماجاء في التعفف عن المسئلة
 ٣٢٥ ما يكره من الصدقة
 ٣٢٦ ماجاء في طلب العلم
 ٣٢٧ ما يتق من دعوة المظلوم
 ٣٢٨ أسماء النبي صلى الله عليه وسلم

